البارون ألفونص روسو

الحوليات التونسية

منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر

نقلها عن الفرنسية ونقحها وحققها
وضبطها بأمهات المصادر التونسية
وقدم لها بدراسة نقدية

الدكتور محمد عبد الكريم الوافي



البارون ألفونص روسو

بسم الله الرحمن الرحيم

بقلم

الحوليات التونسية

منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر

نقلها عن الفرنسية ونقحها وحققها
وضبطها بأمهات المصادر التونسية
وقدم لها بدراسة نقدية

الدكتور محمد عبد الكريم الوافي

أستاذ مشارك بقسم التاريخ
كلية الآداب - جامعة قاريونس

منشورات جامعة قاريونس
بنغازي

لصاحبه : عبد القادر المليق

المركز الجامعي بغرداية

23 أفريل 2011 م.

دراسة نقدية

البارون ألفونص روسو
وحولياته ومصادرها التونسية
ومنهجنا في تعريبها وتحقيقها

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، وبعد:

مدخل: مشارب الاستشراق

الاستشراق بحرٌ خِضمّ من الدراسات المكرَّسة للشرق بمفهومه الواسع. ولكن يمكن ـ لتبسيط الأمر ـ تفريع هذه الدراسات، في خطوطها الرئيسية، بحسب اهتمامات هذا الاستشراق المتعددة، ومشارب رجاله المتباينة: فهنالك أولاً الاستشراق الديني اللاهوتي، التبشيري النزْعة والهدف، الذي وُلد في أعقاب الحروب الصليبية بمبادرة من باباوات روما، كأداة دِعائيّة لنشر النصرانية بين الشعوب والأقوام المشرقية. وهنالك الاستشراق العلماني الأكاديمي البحت، الذي تبنَّته جامعات أوروبا، وهو الاستشراق الذي تحوَّل في القرن التاسع عشر الميلادي إلى تيَّار علمي موسوعي متشعِّب التخصُّصات، صارم المنهجية. وهنالك استشراق الجمعيات الجغرافية ورحَّالتها المغامرين، الذي احتضنته الحكومات الأوروبية، وحرَّكته المآرب التوسعية. وهنالك استشراق السفراء والقناصل، الذي ترعرع في دوائر وزارات الخارجية في أوروبا بغية فهم لبّ سياسات دول العالم العربي والإسلامي، على الخصوص؛ وهذا الصنف الأخير سيكون هو بيت قصيدنا في هذه الدراسة، من حيث إن صاحبنا «ألفونص رُوسُّو» ـ مؤلف «الحوليات التونسية» ـ كان من رجالات السلك القنصلي الفرنسي.

ولعلَّه ما كان في وسع الاستشراق الفرنسي في عمومه ـ واستشراق القناصل الفرنسيين بوجه خاص ـ أن يتفرَّد بالدور الخطير الذي لعبه، في شتى المجالات، من حيث استكناهه وسبْره لأغوار العالم العربي والإسلامي، وسياساته، واقتصاده، وتراثه، وتاريخه، إبَّان القرن التاسع عشر؛ لو لم تتهيَّأ له عبْر مساره الطويل والشاق، منذ القرن السادس عشر، ركائز حاسمة، كانت له معالم هدته إلى ضالَّته، وحبَّبت إليه وسهَّلت عليه دراسة الشرق دراسة علمية مكينة، بهدف السيطرة عليه.

دعونا نستعرض - بدءاً وفي عُجالة - هذه المعالم التي أغرت الاستشراق الفرنسي بنا، أو قُلْ التي أولجها في أبواب كُنْهنا ومغاليق شخصيتنا وأسرار تراثنا وماضينا. وهي مفاتيح سأرمز اريخ العشرة التالية:

الاستشراق الفرنسي العشرة الحاسمة:

ي سنة 1536 م، تم إبرام اتفاق «الامتيازات القنصلية» بين السلطان العثماني سليمان وبين فرنسوا الأول، ملك فرنسا؛ وهو الاتفاق الذي خوَّل البند الثالث منه فرنسا حقّ فتح بيات وتعيين قناصل لها في شتى الولايات العثمانية[1]، فأخذ هؤلاء القناصل المستشرقون منذئذ في مختلف شؤون الولايات العثمانية، خصوصاً في الشمال الإفريقي.

بعد ذلك التاريخ بثلاث سنوات فقط، أي في سنة 1539 م، أنشىء بـ «معهد فرنسا - Col-lège de» بباريس - وهو مؤسسة أكاديمية راقية يحاضر فيها أفذاذ علماء فرنسا ومشاهيرهم - سي لتدريس اللغة العربية وآدابها.

ني سنة 1645 م. أمر ملك فرنسا، لويس الثالث عشر، بإنشاء أول مطبعة عربية ببلاده، صدرت عنها بواكير المطبوعات العربية في فرنسا، مما دفع بعجلة الاستشراق الفرنسي حثيثاً التاريخ المبكِّر.

. صدرت، في سنة 1647 م، أول ترجمة فرنسية للقرآن الكريم، وضعها قنصل لفرنسا مملوكية يُدْعى «أندريا دو رُيير». ومنذئذ توالت الترجمات التي وضعها فرنسيون للقرآن بحيث ناهزت اليوم الثلاثين ترجمة، لعل أشهرها عندهم هي ترجمة «ريجيس بلاشير»، 197 م)، في ثلاثة مجلدات، وهي ترجمة صدرت قبل خمس وثلاثين سنة، أي في سنة

ي سنة 1708 م، أصدر «أنطوان جالان»، (1646 - 1715 م)، ترجمة فرنسية، في إثني عشر مجلد لكتاب «ألف ليلة وليلة» العربي، وهي الترجمة التي غذَّت أذهان الفرنسيين بصورة أسطورية ق، مشبعة بخيال رومنطيقي مسحور؛ بل وشحنت الآداب الأوروبية قاطبة بروح روائية عبَّر عنها الأديب الفرنسي المعروف «فولتير» أحسن تعبير عندما اعترف بأنه شخصياً لم ن القصص إلا بعد أن قرأ وأعاد قراءة «ألف ليلة وليلة» أربع عشرة مرة. كما أن هذه قد أغرت، فيما بعد، أدباء فرنسيين مرموقين - من أمثال «شاتوبريان»، و «فلوبير»، ن»، و «بيير لوتي»، وغيرهم - بزيارة الشرق ووصفه في مؤلفاتهم الأدبية الرائعة البيان، من ناحية أخرى، الرحّالة الفرنسيين على ارتياد مجاهل صحارى العرب ومدنهم وواحاتهم

فرنسا، في عهد ملكها هنري الثالث، أول قنصلية لها بتونس، بتاريخ 28 مايو 1577 م.

النائية، خصوصاً في المغرب العربي، حيث شغلت كتب رحلاتهم حيّزاً هاماً في المكتبة الاستعمارية الفرنسية.

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي تبلورت وتحددت نوايا فرنسا تجاه الشرق، ووضحت مع وقوع الثورة الفرنسية، حيث ازدادت حاجة ساستها للدراية أوسع بلغة وثقافة العرب. وعندئذ دخل علم المشرقيات فيها طوراً جديداً ومنظماً فأنشئت لذلك في سنة 1795 م، بباريس «المدرسة الوطنية للغات الشرقية الحيَّة»، بقصد تأهيل أجيال من أبناء فرنسا كي يصبحوا متخصصين محنّكين في الشؤون المشرقية. ثم عهدت إلى هؤلاء بقنصلياتها في العالم العربي والإسلامي لتسييرها. وعندما تولى مؤسس الاستشراق العلمي وفقه اللغة العربية في فرنسا، والغرب عموماً، وأستاذ كبار المستعربين الأوروبيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، البارون «سلفستر دي ساسي» (1758 ـ 1838 م)، تدريس اللغة العربية بهذه المدرسة العليا، ووضع مناهجها، أصبحت كعبة للطلاب يتقاطرون إليها ـ لا من فرنسا وحدها فحسب ـ بل ومن ألمانيا، وروسيا، وهولندا، وإيطاليا، وإنجلترا، وإسبانيا، ودول اسكندنافيا، بحيث لم تحقق مدرسة استشراقية في الغرب الأوروبي برمّته ازدهاراً في مسائل الاستشراق مثل ازدهارها.

وعندما قام نابوليون بونابرت بحملته على مصر في سنة 1798 م.، اصطحب معه فريقاً من نطاحل مستشرقيّ فرنسا في القرن الثامن عشر، حيث عهد إليهم بالشروع فوراً في دراسة وإحصاء ونسخ وتدوين جميع مظاهر التراث العلمي في مصر، وتحويل مخطوطاته النادرة وشواهده ومقتنياته الثمينة إلى فرنسا. ثم أكبَّ أولئك العلماء، بعد عودتهم إلى بلادهم، على كنوز مصر العلمية المجلوبة يستنطقونها وينهلون من فيْضها سنوات وسنوات، ثم أودعوا في النهاية زبدة أبحاثهم الاستشراقية في موسوعتهم الشهيرة، الموسومة بـ «وصف مصر»، وهو أثر علمي ضخم، بلغ حجم كل مجلد من مجلداته العديدة متراً في متر، ولقد وُلد في حِجْر هذه الموسوعة علم «الفرعونيات».

ثم مضى الاستشراق الفرنسي يغوص إلى لباب اللُّباب في ثقافة ولغة العرب ـ وفي حوزته ثروة طائلة من المخطوطات والمدوَّنات النادرة ـ فأصدر زعيمه غير المنازع، «سلفستر دي ساسي»، في سنة 1810 م.، الطبعة الأولى من كتابه الشهير في النحو العربي، الذي أسماه: «التحفة السَّنية في علم العربية»، الذي استخلص مادته النحوية من مظانّ مؤلفات النحويين الكوفيين والبصْريين، ونشره في مجلدين. فما عتم أن تلقّفته أيدي المتخصصين، وذاع له صيت، حيث تعلمت أجيال تالية من المستشرقين الفرنسيين والأوروبيين أصول وقواعد لغة الضاد منه، ولأهمية هذا الكتاب نراه يترجم إلى الانجليزية والألمانية والدانمركية.

وازدادت قواعد الاستشراق الفرنسي رسوخاً منذ أن تأسست بباريس «الجمعية الآسيوية» الفرنسية في سنة 1822 م.، وهي الجمعية التي استقطبت هِمم جميع المهتمين بمسائل الاستشراق، وبذلت أموالاً طائلة لتبني كل رحّالة فرنسي يتجه إلى بلدان الشرق، وموَّلت رحلاتهم،

تجميع معلومات دقيقة عنها وعن سكانها. ومنذ إنشاء هذه الجمعية، وحتى اليوم، ما تزال تصدر دوريتها الاستشراقية المعروفة: «المجلة الآسيوية ـ Journal Asiatique»، الحافلة دوماً بمقالات. ودراسات وتقارير جادّة ورصينة عن مختلف المسائل المشرقية. وهذه المجلة هي من أهم المصادر لتفهُّم الكيفية العلمية التي خدم بها الاستشراق الاستعمار الفرنسي.

وأخيراً، تمثُّل المفتاح العاشر الذي نفذ بواسطته الاستشراق الفرنسي إلى عالم الشرق العربي الإسلامي في قيام العلّامة «كاترمير» (1782 - 1857 م)، بالشروع في ترجمة «مقدِّمة» ابن خلدون؛ إلا أن الموت عاجله قبل إتمام ترجمته، فأكملها ونشرها مع نصِّها العربي البارون «دي سلان»، (ت. 1879م)،في ستة مجلدات، وذلك في سنة 1868 م. وغنيٌّ عن البيان أن فرنسا ـ ومعها الغرب كله ـ قد اطّلعت، من خلال ترجمة «المقدمة» على آراء وتأمُّلات ابن خلدون الفذّة العميقة حول مسائل الحضارة والعمران البشري والتاريخ والسياسة في دولة العرب الإسلامية. ولعل استفادة الاستشراق الفرنسي من هذا الكتاب الفريد هي أكثر ما يكون في مايتعلق بما عرض له ابن خلدون من شؤون المغرب العربي وتاريخه وطبائع أهله. وهذا أمر تؤكده.كثرة وعمق وشمولية الأبحاث التي صدرت حتى الآن باللغة الفرنسية حول هذه «المقدمة»، التي أعاد ترجمتها للفرنسية مؤخراً المستشرق الفرنسي المعاصر «فانصان مونتاي»، وصدرت عن اليونسكو في سنة 1967 م.

استشراق القناصل:

وبفضل هذه المبادرات والمؤسسات والجهود المتضافرة، ذات الأهداف المرسومة، ترعرع في فرنسا وتعمَّق واستفحل ما أسمِّيه هنا بـ«استشراق القناصل»، وهو المدرسة التي ينتمي إليها ألفونس رُوسُّو. وكانت وزارة الخارجية الفرنسية تشترط، عمداً، فيمن كانت تعيِّنهم قناصل لها في الولايات العثمانية في العالم العربي الإسلامي ـ طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ أن يكونوا مستشرقين ومستعربين لا يُشَقُّ لهم غبار، قبل أن يكونوا من ذوي الدراية والحنكة الدبلوماسية. فكان أن اشتهر من بين قناصل فرنسا المستشرقين المتمرسين بالشؤون العربية والإسلامية عدد لا بأس به، نذكر منهم: «ماجللون»، قنصل فرنسا العتيد بالاسكندرية طيلة العشرين سنة السابقة على قيام الحملة الفرنسية على مصر؛ و«فنتور الفردوسي»، مؤلف كتاب «الجزائر إبَّان القرن الثامن عشر»؛ و«بيلليسيه دي رينو»، الذي كان قنصلاً لفرنسا بطرابلس الغرب في سنة 1850 م.، والذي ألَّف كتاب «تاريخ إيالة طرابلس» وكتاب «الحوليات الجزائرية»؛ و«شارل فيرو»، مؤلف كتاب «الحوليات الليبية»، الذي سبق لنا وأن نقلناه للعربية؛ وأخيراً «ألفونس رُوسُّو»، مؤلف «الحوليات التونسية» الذي نحن بصدده.

والحقيقة أنه أثناء قيامي بإلقاء محاضراتي على طلبتي بقسم التاريخ بكلية التربية بطرابلس،

حول تاريخ ليبيا الحديث، قبل بضع سنوات، فإن تجربتي تلك علّمتني أنه من المجازفة بمكان علمياً ـ دفع الطلاّب إلى استقراء تاريخ إيالة طرابلس الغرب، إبّان عهودها العثمانية، المشوب أحداثها بالغموض، دون حثّهم في الوقت نفسه على القيام بمطالعات جادّة حول تاريخ إيالتيْ تونس والجزائر، خلال تلك العهود نفسها. ذلك أن الملابسات التاريخية التي مرّت بها هذه الإيالات المغربية الثلاث، طيلة فترات الحكم العثماني، كانت على قدر كبير من التشابك، والتشابه، والتداخل، والتأثير والتأثر، وكانت صدى ونتيجة طبيعية لجملة الظروف الموضوعية للتاريخ العربي الحديث في جملته، منذ أن استأثر العثمانيون الأتراك بحكم العالم العربي، دون أهله، خصوصاً في منطقة الشمال الإفريقي، فيما خلا المغرب الأقصى الذي ظل آنئذ بمنأى عن سيطرتهم.

وبالتالي، فقد عنّ لي ـ استخلاصاً للعبرة من هذه الحقيقة البيّنة التي تجلّت لي نتيجة إكبابي، كمعلّم، على دراسة وتدريس أحداث تاريخ ليبيا الحديث ـ أن أُقْدِمَ على نشر عمل يزكّي رجحان صحّة هذه الرؤية المنهجية، كي يستفيد به طلبتي، خصوصاً في الدراسات العليا، ويكون بالتالي خلاصة وزُبْدة لأبحاثي وقراءاتي في هذا المجال التخصصي الضيّق. فكان أن وقع اختياري على حوليات ألفونص رُوسُو التونسية هذه، حيث خلدْتُ منذ بعض الوقت إلى تعريبها وتحقيقها وضبطها بمصادرها العربية الموثوقة؛ مترسّماً في ذلك النهج نفسه الذي سرتُ عليه قبل اثنتي عشرة سنة، عندما عرّبت وحقّقت كتاب القنصل الفرنسي المستشرق، شارل فيرو، الموسوم بـ «الحوليات الليبية» ـ الذي شرّفني مؤخراً سماعي بنفاد نسخ الطبعة الثانية من ترجمتي له ـ حيث إن الكتابين يعتبران، في رأي المتخصصين، توأمين مكملين لبعضهما البعض، ولهما أهميتهما القصوى كمصدرين من أهم المصادر الأوروبية التي استمدّت مادتها من وثائق ومن مخطوطات عربية، وصدرت في القرن التاسع عشر الميلادي، حول التاريخ الحديث لإيالات المغرب العربي العثمانية.

ومثلما تقتضي شروط البحث العلمي الجادّ ضرورةً، فقد قادني جهدي ووازعي للوصول إلى الصورة المثلى لتعريب وتوثيق كتاب «الحوليات التونسية»، بدوره، إلى الاهتمام بسيرة حياة مؤلفها الأجنبي، ومحاولة استكناه مرتكزات ثقافته، والتعرُّف على البيئة الأسريّة التي تربّى فيها، والمناصب التي شغلها، وبواعثه التي حدت به لتأليف هذا الكتاب. كل هذا لمحاولة استشفاف جملة العوامل والظروف التي جعلت منه مؤرخاً مستشرقاً كرّس سنوات طويلة من عمره لدراسة واستقصاء أحداث تاريخ تونس؛ بحيث استطاع في النهاية أن يأتينا بهذه الحوليات التاريخية المفصّلة، التي لم تكد تترك شاردة ولا واردة من دقائق أسرار هذا التاريخ دون أن تطلعنا عليها. فكان أن جمّعت، بصبر لا يعلمه إلا الله، أشتات وشذرات كل المعلومات التي وُفّقت إلى العثور عليها، بعد لأي، حول هذا المؤرخ الذي لم يتصدّر لدراسته أحد قبلي، حتى من بين الفرنسيين أنفسهم، ثم نسّقت معلوماتي وحلّلتها، بكل موضوعية ممكنة، كي أسهّل على القارىء تفهم رؤية هذا المؤرخ.

وبعد ذلك جرّتني دراسة حياة المؤلف، وكتابه، إلى دراسة مصادره التونسية بالذات، بشيء من التعمّق. بل وذهب بي واعز التقصّي إلى دراسة حياة وثقافة وعصور مؤلفي هذه المصادر التونسية أنفسهم. بيد أن دراستي الخاطفة والمتواضعة عن المؤرخين التونسيين هنا تظل محدودة إذا ما قورنت بالدراسة القيّمة والمكينة التي وضعها بالفرنسية المؤرخ التونسي المعاصر الأستاذ أحمد عبد السلام تحت عنوان: «المؤرخون التونسيون في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر: بحث في التاريخ الثقافي»، وهي الدراسة التي نشرتها جامعة تونس في سنة 1973 م. ومهما يكن من أمر، فإنني قد استخلصت لك من مطالعاتي حول المؤرخين التونسيين الذين اعتمد عليهم ألفونص رُوسُّو معلومات مركّزة، لتعريفك بهم وبكتبهم، كي يتسنّى لك التعرّف على مصادر هذا الكتاب العربية التي هي أوثق ما أُلّف عن تاريخ تونس، وكيْ أدلّل لك كذلك على أن حوليات رُوسُّو ـ وإن كانت فرنسية اللغة في أصلها ـ إلاّ أنها قد استُقيت، في معظم صفحاتها، من مظانّ المصادر العربية التي اطّلع واضعها الفرنسي هذا على مخطوطاتها. وهو تدليل سيجد القارىء الكريم برهانه الحقيقي عندما يطالع متن الكتاب وينظر في حواشيه وهوامشه التي ذيلته بها، استناداً إلى ما استخلصته من مؤلفات مؤرخينا العرب. ودعني الآن أفصّل لك القول تفصيلاً.

نسب المؤلف وبيئته العائلية:

يتصل نسب مؤلف «الحوليات التونسية» بالمفكر والفيلسوف وعالم الاجتماع السويسري المشهور «جان جاك رُوسُّو (ولد سنة 1712 م، وتوفي سنة 1778 م). صاحب كتاب «العقد الاجتماعي» المعروف، الذي كان له تأثير كبير في التحوُّلات الفكرية والاجتماعية التي شهدتها فرنسا، وأوروبا عموماً، منذ صدوره في سنة 1762 م.؛ حيث كانت الأفكار الجديدة المبتكرة التي تضمّنها ذلك الكتاب، إحدى إرهاصات الثورة الفرنسية التي اندلعت بعد صدوره بسبع وعشرين سنة.

ومثلما سترى، فإن ألفونص رُوسُّو ينتمي لأسرة مثقّفة، اشتهر رجالاتها، أبًا عن جدّ، بالضلوع في مسائل الاستشراق وبالعمل في السلك القنصلي، وعشق الشرق، والعمل والإقامة بمختلف البلدان الإسلامية؛ بحيث قُدِّر لبعضهم أن يولد أو يتوفى بإحدى مدن العالم العربي الإسلامي، بدءاً بأصبهان وتبريز، ببلاد فارس، شرقاً، وانتهاءً بطنجة المغربية غرباً، وأبرز مثل على ذلك ألفونص نفسه، مثلما سترى.

فلقد وُلد جدُّ ألفونص رُوسُّو ـ واسمه: جان فرانسوا إكزافيه رُوسُّو ـ بمدينة أصبهان الإيرانية، سنة 1738 م.، وعمل هذا الجدّ لفترة قنصلاً عاماً لفرنسا ببغداد، وتوفي في حلب الشهباء بالشام

سنة 1808 م. وجد مؤلفنا هذا هو ابن عم المفكر المذكور جان جاك روسو، صاحب كتاب «العقد الاجتماعي»[1].

والد المؤلف: مستشرق وقنصل سابق لفرنسا بإيالة طرابلس الغرب:

أما والد مؤلفنا ـ واسمه جان بابتيست لوي جاك رُوسُو، الملقَّب بـ«جوزيف» ـ فقد وُلد بباريس في 10 ديسمبر سنة 1780 م.، ومنحه شارل العاشر، ملك فرنسا، في سنة 1828 م.، لقب «بارون»، وهو اللقب الذي ورثه عنه ابنه مؤلف «الحوليات التونسية». وشغل هذا الوالد وظيفة مستشار وترجمان للقنصلية الفرنسية ببغداد خلال الفترة الواقعة ما بين سنة 1795 م.. وبين سنة 1802، بسبب اتقانه للغة العربية منذ صغره. ثم عُيِّن في شهر فبراير سنة 1805 م. قنصلاً لبلاده بمدينة البصرة العراقية، ثم أقام بمدينة حلب في سنة 1807 م.، ثم رجع إلى بغداد. وبعد ذلك تم تعيينه في السنة نفسها، في وظيفة أمين ثانٍ للقنصلية الفرنسية في طهران بإيران. ثم نُقل في السنة التالية إلى حلب كقنصل عام لفرنسا بها. وفي سنة 1814 م.، عُيِّن قنصلاً عاماً في بغداد.

وأخيراً، فقد تمَّ تعيين والد مؤلفنا، منذ 15 ديسمبر سنة 1824 م.، قنصلاً عامًا لفرنسا بطرابلس الغرب، التي وصلها في 30 يوليه من سنة 1825 م: حيث ظل يمارس مهامَّ منصبه بها حتى الخامس من شهر سبتمبر سنة 1829 م[2]. وخلال إقامة والد الفرنص الطويلة بإيالة طرابلس الغرب ـ إبَّان فترة حكم يوسف باشا القرمانلي ـ نراه يلعب دوراً رئيسياً هاماً في الصراع الانجليزي الفرنسي عند محاولة هاتين الدولتين آنذاك التدخل في شؤون الإيالة الطرابلسية؛ حيث دخل البارون رُوسُو الأب هذا في خصومات شخصية وسياسية رسمية ضد نظيره القنصل الإنجليزي في طرابلس، «هانمر وارنجتون»، خصوصاً بمناسبة تسابق انجلترا وفرنسا على التبكير باكتشاف مدينة «تمبكتو»، بمالي، وتوجيههما لبعثات استكشافية، في تلك الآونة إليها. وهي بعثات كانت تتخذ من مدينة طرابلس، تقليديًا، نقطة انطلاق لها، وذلك لمحاولة استكناه خفايا تمبكتو الغامضة التي كانت الجمعيات الجغرافية والتاريخية الأوروبية تكبُّ، في تلك الحقبة، على تجميع معلومات متفرِّقة عنها، للتحقُّق مما إذا كان الذهب «ينْبُتُ» في تربتها حقاً ـ كما البقول والأعشاب ـ مثلما ذكر بعض الرحَّالة العرب الجامحي الخيال، في العصور الوسطى؛ حيث ذكر في هذا الصدد الجغرافي العربي ابن الفقيه (القرن الثالث الهجري)، على سبيل المثال، في «كتاب البلدان». على حدِّ زعمه قائلاً: «. . . والذهب ينبت في رمل هذه البلاد كما ينبت الجزر بأرضنا، وأهلها يخرجون عند بزوغ الشمس، ويقطفون الذهب!». وهو ادِّعاء نقله عنه ياقوت الحموي في «معجم البلدان»، كما تناقل

---

(1) Théodore Monod: De Tripoli à Tombouctou, le dernier voyage de Laing, 1825 - 1826, Paris, Société Française d'Histoire d'Outre - Mer, 1977, (Voir le tableau généalogique de la famille Rousseau, pp. 50 - 51).

(2) راجع ملف مراسلات قنصلية فرنسا بطرابلس الغرب، القسم الأول، دار المحفوظات التاريخية بطرابلس.

العمري (ت في 749 هـ.)، في كتابه «مسالك الأبصار» أن الذهب في مملكة مالي ينبت في الربيع عقب هطول الأمطار!.

والحقيقة أن تضحية كثير من الرحّالة الأوروبيين، من ألمان وفرنسيين وإنجليز، بحياتهم في مغامرات رومنطيقية، لاكتشاف تمبكتو العسيرة البعيدة، لم يكن في التحليل الأخير وبالرغم من أضغاث الأحلام الذهبية التي أشرنا إليها، سوى ستار ساذج أخفت الدول الأوروبية وراءه صراعاتها فيما بينها للتعجيل بتقاسم مناطق النفوذ في غربيّ القارّة الإفريقية البكر.

ولذا، فإنه قُدّر لمدينة طرابلس - التي كانت أوروبا تطلق عليها، بسبب الدواعي السالفة الذكر، تسمية «بوّابة إفريقيا» - أن تكون مسرحاً لذلك العراك. وهكذا فقد دخل البارون رُوسُو الأب في معمعة التنافس ضد نظيره العكير العريبد «وارنجتون». ومن مفارقات الدهر أن تقع ابنة هذا الأخير، الفاتنة «إيمّا ماريًا وارنجتون»، بالرغم من العداء الأسري، عندئذ، في حبّ ابن القنصل رُوسُو، الشاب «ألكسندر تيمولين» - شقيق صاحب «الحوليات التونسية» الأكبر - الذي لم يحجم، بالرغم من عداء والده لوالدها، عن مبادلتها الحبُّ العنيف بالحب العنيف، بل وجسر فخطب يدها من والدها. غير أن «هانمر وارنجتون» رفض بكبرياء إنجليزي بارد مصاهرة ابن عدوّه الفرنسي اللدود. بل إن «وارنجتون» - محاولة منه لوأد هذا الحب في مهده - ذهب إلى حدّ إرغام «إيمّا ماريًا» المتيّمة بحب الشاب الفرنسي بالزواج، في عجالة عجيبة، من شاب إنجليزي كان قد وصل لتوّه إلى مدينة طرابلس، ونعني به الرحّالة الإنجليزي الشهير، الميجور «غوردون لَيْنج»، الذي كان آنئذ يضع اللمسات الأخيرة، بمساعدة يوسف القرمانلي ورجال بلاطه، للانطلاق في رحلة محفوفة بالمخاطر إلى تمبكتو لاكتشافها والفوز بقصب السبق الحثيث إليها بتكليف من الجمعيات الجغرافية في انجلترا. فعقد هذا المغامر الشاب قرانه على ابنة القنصل قبل ساعات فقط من سفره إلى وجهته المذكورة، بحيث حدث ذلك على عجالة إلى حد أنه لم يجد الوقت الكافي للدخول بها؛ إذْ غادر طرابلس على سنام جمل إكتراه له القنصل الانجليزي، ولم يقدّر له أن يعود إليها وإلى «إيما ماريًا» قط، إذ أشيع فيما بعد أن رجالاً من قبيلة «الفولاني» قد اغتالوه عند تخوم مدينة الذهب المزعوم تمبكتو. وهكذا صارت «إيما ماريًا»، رغم أنفها، أرملة في ريعان شباب كانت تُزمع أن تخصّ به غيره. ومضى والدها «هانمر» في مكابرته وعناده، غير آبهٍ بعواطف إبنته، فأجبرها، للمرة الثانية، على الزواج من إنجليزي آخر كان يقيم بمدينة طرابلس، ويدعى «توماس وُودْ». غير أنّ الفتاة ما لبثت أن انتحرت يأساً من الحياة التي لم يُقدّر لها فيها أن تنعم بالزواج من شقيق مؤلف «الحوليات التونسية». ولقد اختارت المسكينة وسيلة مأساوية غريبة وبطيئة المفعول لاستجداء مَلَكِ الموت أن يقبض روحها؛ حيث طفقت تفطر كل صباح على كأس من الخَلّ المركز حتى ذابت كبدها المرجعة وفارقت الحياة. وقبل ذلك كان حبيبها الفرنسي «ألكسندر تيمولين رُوسُو»، البالغ من العمر آنئذ إثنتين وعشرين سنة، قد انتحر بدوره في مدينة طرابلس، حيث فارق الحياة في 6 مارس

سنة 1829 م وتمّ دفنه بنفس المدينة، بـ «جبّانة النصارى»، وما يزال شاهد قبره ـ فيما أظن ـ مودعاً لدى السفارة الفرنسية بطرابلس[1].

وكان القنصل الفرنسي بطرابلس ـ والد ألكسندر المنتحر، ووالد ألفونص مؤلف «الحوليات التونسية» ـ يملك بيتاً ريفيًا أنيقاً بالناحية الشرقية من ضاحية «منشية طرابلس» التي دُمجت حاليًا بالمدينة بعد توسعها، بحيّ «سُكّره»، الذي يبعد مسافة كيلومتر واحد عن قلعة طرابلس (السراي الحمراء). ولقد أسْبغ القنصل الأب رُوسُّو على بيته الريفي في حي «سُكّره» تسمية اشتقّها من اسم الحيّ نفسه، حيث أسماه «دار سُكّره»، لأنه كان يقع وسط أحد بساتين البرتقال «السُكّري»، المعروف لدى الليبيين حتى الآن بهذه التسمية، بالنظر لشدّة حلاوة مذاقه. ولقد فضّل القنصل الأب رُوسُّو السكنى بهذا البيت الريفي، بدلاً من سكن القناصل الفرنسيين الرسمي بدار القنصلية بالمدينة القديمة، وهي الدار التي ما يزال مبناها الآيل إلى السقوط، يقع قرب قوس «ماركوس أوريليوس» الروماني الأثري، غير بعيد من «جامع درغوت»، لأن دار القنصلية كانت، منذ ذلك الوقت، في حالة يرثى لها، من حيث تصدُّع جدرانها، ورطوبة حجراتها، خصوصاً وأن القنصل الفرنسي كان مصاباً بمرض «الروماتيزم» الذي كاد أن يقضي على حياته بطرابلس: وهذا هو السبب في انتقاله إلى «حيّ سُكّره» الريفي البعيد نسبيًا عن رطوبة البحر. لكنه يجدر بنا أن نشير كذلك إلى أنه فعل ذلك أيضاً تقليداً ومنافسةً لعدوِّه اللدود، القنصل الانجليزي «هانمر وارنجتون»، الذي كان له يومئذ بيت ريفي يقع خارج المدينة القديمة، وما يزال هذا البيت قائماً حتى اليوم، وفي حالة جيدة، وهو يقع عند انتهاء شارع خالد بن الوليد والتحامه بشارع الشط، بمنطقة «الظهرة».

ولقد اشترى القنصل رُوسُّو الأب، بيته الريفي العربي الطراز، في سنة 1827 م.، من وزير مالية يوسف باشا القرمانلي، الوجيه الحاج محمد شلابي بيت المال. حيث قُدِّر «لألفونص رُوسُّو»، مؤلف «الحوليات التونسية»، أن يلعب مع صبية وأطفال حي المنشية، تحت شجرات البرتقال الفوّاحة المحيطة بالبيت، وهو ما يزال صبيًا غرًا في السابعة من عمره. وكان الوسيط في ابتياع والده القنصل للبيت المذكور من الوزير الطرابلسي، مضارب وسمسار يهودي ـ كثيراً ما أشير إليه في وثائق المخطوطات التاريخية العائدة إلى تلك الفترة ـ وهو «إبراهيم السروسي»، وذلك بمبلغ ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرين فرنكاً من عملة فرنسا في تلك الحقبة، ولقد تكفّلت وزارة الخارجية الفرنسية، آنذاك، بتسديد ثمن البيت للوزير الطرابلسي، لتجنيب قنصلها، المصاب بالروماتزم الحاد، السكنى بالمدينة القديمة، حيث رطوبة البحر. وهكذا ظلت أسرة رُوسُّو تسكن «دار سُكّره»

---

(1) Voir: Théodore Monod; Ibid. p. 40.

وانظر كذلك: «رسائل الرائد الكسندر جوردن لينج» الواردة في كتاب «رحلتان عبر ليبيا»، نشر مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، 1974. وانظر أيضاً الترجمة العربية لكتاب جيمس ويللارد، وعنوانه: «الصحراء الكبرى»، نشر دار الفرجاني، 1967، والكتابان يرويان القصة من وجهة نظر إنجليزية.

إلى ان غادرت طرابلس نهائيا في سنة 1829 م[1]. ولقد تمكنا من تحديد موقع البيت الطرابلسي الذي ترعرع فيه مؤلف هذه الحوليات، حيث وجدنا أنه كان قائماً في «زنقة بيت المال» بمنطقة شارع بن عاشور، غربي جامع سيدي عبد الغني، في المنطقة السكنية المحصورة ما بين ميدان القادسية وبين شارع الجرابة حالياً.

وكان البارون القنصل رُوسُو، والد المؤلف، متبحُراً في آداب العرب وتاريخهم، ومن كبار المستشرقين الفرنسيين وأشدهم اهتماماً بالتراث العربي والإسلامي. وكان له ولع خاص وغريب باقتناء المخطوطات العربية النادرة؛ حتى لتراه يتمكن خلال إقامته بمدينة طرابلس وحدها، من حيازة أربعمائة وستين مخطوطاً عربياً، حصل عليها بأساليب يمكن القول بأنها لم تكن نزيهة في بعض الأحيان: فهو، وإن كان قد حصل على بعض نفائس مجموعته هذه عن طريق القوافل التي كانت تربط مدينة طرابلس بمراكز الثقافة العربية عبر الصحراء الكبرى، مثل توات وغدامس وتمبكتو- الشهيرة كلها بثرواتها من المخطوطات القديمة التي تمتلكها أسرها العريقة في العلم- حيث كانت تُستجلب له بواسطة بعض أصدقائه التجار بأثمان معقولة؛ إلا أن هذا المصدر لم يُشْفِ، فيما يبدو، غليله، فأردفه بمصدر ثان لمجموعته التراثية المخطوطة، تمثل في تعمُّده عدم التخلّي عن أي مخطوط هام يستعيره من أصدقائه المثقفين الطرابلسيين الذين كان دائم الاحتكاك بهم. فمن ذلك مثلاً أنه استعار من الوجيه حسُّونة الدغيِّس، وزير يوسف القرمانلي وصهره، أحد مخطوطات تاريخ ابن خلدون المعروف «ترجمان العبر وديوان المبتدأ والخبر» - في أربعة مجلدات - حيث لم يُقدَّر لمالكه الطرابلسي هذا أن يسترجعه منه قط. كذلك، فإن البارون رُوسُو الأب، استولى على نسخة كاملة لمخطوط وحيد في مدينة طرابلس، كانت تملكه إحدى الأسر المثقفة، من كتاب رحلة ابن بطوطة، الموسومة بـ«تحفة النُظّار في عجائب الأمصار»، ولم تتمكن هذه الأسرة من استردادها من القنصل. كما اقتنى القنصل، وهو ما يزال مقيماً بمدينة طرابلس - إمّا ابتياعاً وإمّا مصادرةً واختلاساً - نسخة مخطوطة نادرة من كتاب «تاريخ السودان» الشهير، لمؤلفه عبد الرحمن بن عامر السعدي (وُلد سنة 1004 هـ وتوفي سنة 1066 هـ)، الذي يُعتبر أهم المصادر عن التاريخ الإسلامي لمدينة تمبكتو وعن تاريخ الأقاليم والسلطنات الإسلامية فيما تحت الصحراء الكبرى. ويُحتمل كذلك أن يكون القنصل رُوسُو الأب قد اقتنى وهو بطرابلس مخطوطاً آخر، يحمل عنواناً مطابقاً لعنوان الكتاب السابق «تاريخ السودان»، وهو مخطوط عزاه المستشرق الفرنسي المعاصر «ثيودور مونو» إلى سيدي أحمد بابا الأرواني الكُنْتي. ولعل هذا الأخير هو أحمد بابا التكروري السوداني التنبكتي (وُلد سنة 1556 م. وتوفي سنة 1627 م). أو لعله هو سيدي أحمد

(1) انظر المصدر الفرنسي السابق، وانظر أيضاً: ملف عائلة محمد شلابي بيت المال، بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس، وانظر كذلك: المرحوم الطاهر أحمد الزاوي: معجم البلدان الليبية، نشر دار مكتبة النور، طرابلس، ليبيا، 1968، ص 192.

الأرواني، العالم الذي تفرّد بذكره محمد الصدّيق البرتلي الولاّتي في كتابه المشتمل على العديد من تراجم العلماء، والمسمى «فتح الشّكور في معرفة أعيان علماء التكرور». غير أننا لا نعرف لأيٍّ من هذين المؤلفين كتاباً يسمى «تاريخ السودان»[1].

وعلى أية حال، فإن هذه المخطوطات ظلت بحوزة صاحبها القنصل إلى أن شُحنت ضمن خزانة مكتبته ومتاعه من طرابلس إلى ميناء مرسيليا بفرنسا، بالبحر، في شهر فبراير سنة 1830 م.، أي في السنة التي تلت مغادرة عاشق المخطوطات هذا طرابلس نهائياً. غير أن هذه الثروة النادرة من المخطوطات العربية، التي قارب عدد مجلداتها الخمسمائة مجلد، قد تعرضت لكارثة؛ حيث أفسدتها مياه البحر فتلفت في معظمها عند نقلها إلى مرسيليا بحراً، إذ لم تعُد عند وصولها إلى هناك سوى كوم من الأوراق المطموسة الأسطر، نتيجة تعرُّضها للبلل ولرطوبة البحر، أثناء الرحلة. فلم ينجُ منها سوى ستة وثلاثين مجلداً، أمكن إنقاذها، فكان من بينها مخطوط تاريخ ابن خلدون، العائد إلى حسونة الدغيْس ملكيةً، ومخطوط رحلة ابن بطوطة؛ حيث بيع هذا النّزر الذي أُنقذ، بالمزاد العلني، في فرنسا، بعد وفاة البارون رُوسُّو. ثم انتهى بها مصيرها فيما بعد إلى خزائن المكتبة الوطنية بباريس[2]، شأنها شأن غيرها من المخطوطات العربية النادرة التي ما تزال هذه المكتبة تزخر بها.

ثم لم يلبث والد ألفونص - أعني قنصل فرنسا في طرابلس - أن توفي بمرسيليا بتاريخ 22 فبراير سنة 1831 م، تاركاً وراءه مؤلفات استشراقية متفرقة، نذكر منها: دراسة عنوانها «وصف بشلق بغداد»، وأخرى عنوانها «تاريخ الحركة الوهّابية» وكتاب باسم «رحلة من بغداد إلى حلب»، نُشر سنة 1808 م، ودراسة حول «اللهجة العربية الدارجة بالمغرب الأقصى»، ودراسة بعنوان «الخيول العربية». وكان البارون رُوسُّو الأب قد تزوج من «إليزابيث أوتري» التي أنجبت له ولدين كان أكبرهما هو «ألكسندر تيمولين» المنتحر السابق الذكر، وكان أصغرهما هو مؤلف «الحوليات التونسية»، الذي يهمنا أساساً. فدعونا ننظر الآن في أمره.

ألفونص رُوسُّو: ترجمان القنصليات المستشرق:

وُلد مؤرخنا هذا، ألفونص ماريُوس رُوسُّو، بمدينة حلب بالشام، في العاشر من شهر مايو سنة 1820 م[3]. ولقد أبان ألفونص ماريوس منذ سنّ مبكرة، عن تشرُّب نفسه لتلك الصفات التي

(1) انظر كتاب: «فتح الشكور...» المذكور في المتن، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجّي، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ص 102، ص ص 31-37. وانظر كذلك عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، المجلد الأول، ص ص 145-146، وانظر خير الدين الزركلي: الأعلام، ج/1، ص 102.

(2) Théodor Monod; Op. cit. pp. 47-70.

(3) OTTOLORENZ: Gatalogue général de la librairie française Pendant 25 ans (1840 - 1865). tome IV. P. 284.

ستمكنه، فيما بعد، من ترسّم خطى والده البارون المستشرق، من حيث نزوعه نحو الانخراط في السلك القنصلي، وتعشّقه للاستشراق والاكباب على دراسة شؤون العالم العربي الإسلامي، كما لو كان الأمران جُبلّة فطر عليها الأب وورثها عنه ابنه.

وبعد وفاة البارون الأب بقليل، اصطحبت أرملته «إليزابيث أوتري» ابنها ألفونص من مرسيليا، التي لم تطب لها الحياة فيها، وكرّت به راجعة إلى أرض العرب التي اعتادت العيش فيها، حيث اصطحبته معها إلى الجزائر، التي كانت قد صارت لتوّها مستعمرة فرنسية. وبادرت سلطات الاستعمار فيها فعينت ألفونص ترجماناً بدائرة المالية والأملاك بمدينة الجزائر، وذلك بسبب اتقانه الكامل للغة العربية منذ نعومة أظفاره. ثم عُيّن رُوسُو سكرتيراً وترجماناً بالمحكمة الابتدائية بالمدينة نفسها في سنة 1841 م.

غير أنّ رُوسُو لم يلبث أن تطلّع إلى الحذو حذو أبيه وجدّه بالانخراط في الأعمال القنصلية، لأن هذه المهنة أصبحت ـ مثلما سبق وأن ألمحتُ ـ وكأنها نزوع متوارث بين أفراد هذه الأسرة. وحقق ألفونص الشاب حلمه؛ بحيث تم تعيينه، بتاريخ 5 أبريل سنة 1843 م، ترجماناً ومستشاراً بالقنصلية الفرنسية بمدينة الموصل بالعراق، فانتقل من مغرب العالم العربي حيث دفن أمه إلى مشرقه. لكنه سرعان ما عاد أدراجه إلى مغربنا يدفعه إليه حنين غامض، حيث تم نقله في شهر يوليه من السنة نفسها إلى مدينة طنجة بالمغرب الأقصى، فظل لمدة قصيرة، وبصفة مؤقتة، ترجماناً ومستشاراً بالقنصلية الفرنسية العامة بطنجة.

ثم صدر، في 25 أكتوبر، من السنة نفسها، قرار وزاري يقضي بتعيينه ترجماناً مؤقتاً بقنصلية بلاده بمدينة تونس، فكان ذلك مناسبة لأول اتصال له بهذا البلد الذي سيخصّه، فيما بعد، بأهم وأشهر كتبه: «الحوليات التونسية». فوصل مدينة تونس في شهر يناير من السنة التالية، 1844 م.، وظل يباشر بها وظيفته هذه، التي فتحت له الباب واسعاً للتعرّف على الشؤون التونسية، حتى شهر أغسطس 1844 م. نفسها، حيث صدر قرار آخر ـ وما أكثر ما صدر من قرارات نقل بشأنه جعلته ما أن يحطّ الرّحال في حاضرة عربية حتى يُستدعى إلى حاضرة عربية أخرى ـ قضى في الأثناء بتعيينه ترجماناً ومستشاراً للقنصلية الفرنسية بالقاهرة، غير أن القنصل العام الفرنسي، آنذاك، بتونس، السيد «دي لاجو»، تدخّل في الأمر مطالباً بإلغاء قرار نقله وضرورة استبقائه في تونس. فوافق وزير خارجية فرنسا، «فرانسوا جيزو»، على تلبية شفاعة القنصل، وأبقى ألفونص بتونس حتى إشعار جديد[1]؛ وذلك بالنظر لما ساقه القنصل من حُجج تذرّع بها، من حيث معرفة ألفونص المكينة باللغتين العربية والتركية، وتمرّسه بالشؤون السياسية التونسية، وبالنظر إلى تلك الخطوة التي صار

---

(1) Archives Diplomatiques. (Personnel). 2e serie. Dossiers Rousseau: Ministére français des rélations Exterieures. Paris.

يتمتع بها هذا الموظف القنصلي الصغير في أوساط بلاط باردو ال... ... ...
الحُسيْني الموالي تقليديًّا للمصالح الفرنسية. وفي 12 سبتمبر سنة 1846 م.، أمر ... الخارجية
الفرنسي بترقية ألفونص رُوسُّو إلى رتبة ترجمانٍ أوّل بنفس القنصلية الفرنسية العامة بتونس.

ولم تلبث الحكومة الفرنسية أن كافأت دبلوماسيها الشاب رُوسُّو، في 15 يوليه سنة 1850 على خدماته الجليلة لوطنه في مجال القدرة على سَبْره لخفايا الأوضاع التونسية - بل ولربما لما كان قد نوّه به لديها رؤساؤه حول تفرُّغه آنئذٍ، لمصلحة فرنسا، لوضع مشروعه لتأليف حوليات التونسية، وإكبابه يومياً، لساعات طويلة على ارتياد مكتبات تونس ومطالعة مخطوطاتها التاريخية بشغف لتحقيق هذا الهدف، مثلما سنرى - فمنحته هذه الحكومة وسام «جوقة الشّرف»، «فارس»، وهو وسام ما تزال فرنسا تمنحه منذ أيام نابليون بونابرت تقديراً لجهود كل من يتفانى في خدمة مصالحها العليا.

وفي مطلع سنة 1855 م.، تمّ تعيين ألفونص رُوسُّو في منصب نائب قنصل فرنسا بـ«بورصة» بتركيا، غير أنه سرعان ما دعت حاجات ملحّة - لعلّ من بينها ما أبداه من استياء و... بسبب هذا النّقل المباغت بعيداً عن تونس التي كان مصاباً، آنذاك، بحمّى تأليف حولياته - إلى إرجاعه للعمل بقنصلية فرنسا بمدينة تونس، وذلك في شهر أغسطس من تلك السنة نفسها.

وفي سنة 1858 م.، نرى حُلُم ألفونص رُوسُّو الكبير يتحقق؛ فها هو يُعيَّنُ هو نفسه قنصلاً مستشاراً يشار إليه بالبنان في أوساط الخارجية الفرنسية، بعدما ظل لسنوات طويلة مجرد ترجمان أو مستشار أو نائب قنصل مغمور تسوقه عصا التّنقُّلات المفاجئة نحو الشرق تارة ونحو الغرب تارة أخرى. وكان الفضل في هذه الطّفرة التي حققها في خضم حياته الوظيفية يعود إلى شفاعة أحد ماريشالات فرنسا العسكريين، كان هذا المؤرخ الدبلوماسي الطموح قد لفت انتباهه لما سمعه من تفانٍ في خدماته[1]. وهكذا، فقد تمّ تعيين ألفونص قنصلاً - من الفئة الثانية - بمدينة جدّة بالجزيرة العربية؛ فأتيحت له بذلك فرصة الاحتكاك بالمشرق العربي، مسقط رأسه، ثانية، وذلك بتاريخ 23 من شهر أغسطس سنة 1858 م. نفسها، حيث ظل قنصلاً لفرنسا بمدينة جدّة حتى 1860 م[2].

غير أن ألفونص رُوسُّو استُدعيَ إلى تونس مجدّداً في الثالث من شهر أبريل سنة 1861 للقيام بتسيير دفّة قنصلية فرنسا بها، بالوكالة، أثناء تغيُّب قنصلها المقيم. ثم عُيِّن رُوسُّو، بموجب مرسوم صادر في 8 يناير سنة 1862 م. قنصلاً عاماً لبلاده بإقليم «البوسنة» العثماني، الذي يقع ضمن أراضي جمهورية يوغسلافيا.

(1) ...ves Diplomatiques. Dossier Rousseau, ibid.

(2) ...e Africaine, journal des travaux de la société Historique Algerienne, nº VI, année 1862. Tome II.

بأيدي الغزاة الإسبان[1] الذين كانوا قد طردوا العرب وشيكاً من أندلسهم المجيد. وعالج رُوسُّو مأساة إضعاف الحفصيين، خصوصاً على إثر تعرُّض تونس للحملة الصليبية التي كان قد شنها ضدها ملك إسبانيا، شارل الخامس، الشديد العداء للعرب والمسلمين، في سنة 942 هـ.، الموافق سنة 1535 م.

أما بقية فصول هذه الحوليات، فإنها تتناول تاريخ هذا القطر الشقيق، منذ أن احتلته القوات العثمانية، التي خلصته من عسف الحكم الإسباني، بقيادة سنان باشا، في سنة 981 هـ.، الموافق سنة 1573 م.، حيث أجلت الإسبان عنه. ثم تمضي الحوليات التونسية في سرد أحداث تاريخ تونس في أدقّ تفاصيله، حتى تصل إلى واقعة قيام فرنسا باحتلال الجزائر، في سنة 1246 هـ.، الموافق سنة 1830 م.، وبها ينتهي الكتاب.

ولذا، فإننا إذا ما استثنينا تلك التوطئة المختصرة التي مهَّد بها المؤلف لتاريخ تونس الحديث، حيث خصصها لتعاقب الدول والدويلات العربية - من أغالبة وعُبَيْديين ومرابطين وموحدين وحفصيين - على حكم تونس، في إطار حكم تلك الدول والدويلات للمغرب العربي برمَّته أو لأجزاء كبيرة منه؛ وإذا ما استثنينا كذلك الفصل الأول من حولياته، والمخصَّص لسقوط دولة بني حفص؛ فإننا نجد روسُّو قد جعل قُطب الرحى لكتابه تلك الفترة الطويلة من تاريخ تونس الحديث، الممتدة ما بين احتلال الإسبان العابرة لها في سنة 1535 م.، وبين احتلال فرنسا لجارتها وشقيقتها الجزائر في سنة 1830 م.، أي إن ألفونص روسُّو، قد اختار عمداً، وبلؤم لا يجيده سوى جهابذة المستشرقين الفرنسيين في جميع العصور - هذين التاريخين المشؤومين، لتعميق دراسته لقرون ثلاثة من تاريخ تونس الحديث، تبدأ باحتلال أوروبيٍّ لها هي نفسها، وتنتهي باحتلال أوروبيٍّ آخر - أعتى وأشدّ - للجزائر المجاورة[2].

---

(1) يوجز ابن أبي الضيَّاف ذلك قائلاً: «ثم استقل بها ملوك بني أبي حفص، وَسَمَتْ نفوسهم إلى الخلافة وألقابها، وخُطِب باسمهم على منابر الحرمين الشريفين، واتسع مُلْكهم. ولما فسدت طباعهم، وامتلأ صاعهم، اختلّ حالهم، وكان إلى سلب النعمة مآلهم. واستعانت حُثالة من أواخرهم بالصبنيول، ونزلت عساكرهم إلى أرض الإسلام، نعاثوا فيها وامتهنوا كتبها وجامعها، وقاسموه المملكة مقاسمة الغالب المغلوب». انظر: إتحاف أهل الزمان، الجزء الأول، ص ص 29-30.

(2) ونعتقد أن ألفونص روسُّو كان يرمي بذلك إلى الإيحاء لفرنسا بالتفكير جديًّا في احتلال تونس نفسها كخطوة تالية لاحتلالها للجزائر، لأنه كان يدرك مدى تأثير آراء وإيحاءات مستشرق مثله على عقول ساسة فرنسا. ولنذكّر هنا، بالمناسبة، بأن الإيحاءات الاستعمارية التي تضمنها كتاب المستشرق الفرنسي الكونت دي فولني، المسمّى: «رحلة إلى مصر وسوريا»، الصادر سنة 1787 م.، كان لها بالغ الأثر في حمْل نابوليون بونابرت على توجيه حملته ضد مصر في سنة 1798 م.، إذ أنه غالباً ما يكون وراء تنفيذ المخططات الاستعمارية آراء وإيحاءات استشراقية، فالمستشرقون هم ملهمو المستعمرين.

ولقد حرص الفونص روسُو، خصوصاً، على تقصّي مراحل النفوذ ثم التغلغل إ
عموماً ـ والفرنسي بوجه خاص ـ في إيالة تونس: عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، طوال الفترة
المحددة ما بين مطلع الثلث الثاني من القرن السادس عشر، وبين نهاية الثلث الأول من القرن التاسع
عشر ولقد حرص هذا المؤرخ الفرنسي، بالذات، على تبيان الخطوات الراسخة والمتمهّلة وال
التي خطاها الاستعمار الفرنسي، وهو يتغلغل، رويداً رويداً، في هذا القطر العربي؛ وذلك منذ
التي تعود إلى سنة 1665 م. وتغلغل فرنسا الاستعماري في تونس، بدأ اقتصادياً بالدرجة ا
الأولى حيث كانت أهم ركائزه امتيازات اقتصادية وتجارية، فتحت الشركات والمؤسسات الفرنسية بـ
فروعاً لها على طول الساحل التونسي، شيئاً فشيئاً.

وقدّر لمرسى تامكرت الصغير ـ الواقع شرقي طبرقة ـ أن يكون النقطة التي تأسس فوق
أول فرع لشركة احتكارية فرنسية في إيالة تونس، في سنة 1685 م. حيث منح داي تونس، آ
أنذاك الشركة حق احتكار صيد المرجان في مياه هذا المرسى. ثم عُزّز هذا التغلغل الاقتصادي ال
بمعاهدة أبرمتها فرنسا مع إيالة تونس ـ تحت تهديد السلاح ـ في سنة 1728 م. والجدير بالذ
أن فرنسا كانت في تلك السنة نفسها قد فرضت اتفاقية مجحفة على ولاية طرابلس الغرب وأر
أرغمت حاكمها، آنئذٍ، أحمد باشا القرمانلي، على إبرامها معها بالقوة أيضاً؛ وذلك في عهد ل
لويس الخامس عشر.

ثم واصلت فرنسا إحكام قبضتها على الاقتصاد التونسي ـ الذي كان صيد المرجان يـ
يشمل أحد أركانه الأساسية ـ شيئاً فشيئاً، في محاولة للاستئثار بهذه الثروة البحرية التي كان لها في
تلك الحقبة شأن كبير في الاقتصاد العالمي. فمدّت فرنسا احتكاراتها لتشمل جزيرة طبرقة ومرسى
رأس الملح. وفي سنة 1742 م، زادت هذه الدولة الأوروبية من أطماعها، فوجّهت حملة بحرية إلى
طبرقة لمحاولة احتلال هذه الجزيرة التي كانت قبل ذلك بأيدي الجنويين الطليان ـ وكانت طبـ
آنئذٍ، ما تزال غير مرتبطة بعد بيابسة التراب التونسي. غير أن الحملة لم تحقق هدفها الاستعما
لتصدي التونسيين لها وأسر جنودها.

وفي سنة 1768 م، نجحت «شركة إفريقيا الملكية» الفرنسية في الحصول على عقد امتـ
خوّلها حق احتكار صيد ثروات المرجان في جميع المياه التونسية، ما عدا طبرقة. وفي
سنة 1770 م. أعادت فرنسا كرّة اللجوء إلى قوتها، حيث شنّت حرباً بحرية شاملة ضد جميع الموا
التونسية الرئيسية، وقصفتها خلال عدة أسابيع بمدفعية أسطولها بوحشية ـ يتحتم على تونس
تذكرها أبد الدهر ـ بقصد إرغام حكومتها الحُسَيْنِيَّة على منح الشركات الفرنسية المتخصّصة
في التنقيب عن المرجان حق احتكار صيده في مياه طبرقة ومرسى تامكرت الصغير. ثم أبرمت فر
مع تونس، في سنتي 1781، و 1782 م، عقود امتياز تخوّل شركة تنقيب فرنسية حقّ صيد المر
التونسي على طول السواحل التونسية برمتها: منذ حدودها مع الجزائر و حتى حدودها مع إ
طرابلس الغرب.

ومنذ سنة [illegible] م.، أخذت فرنسا تبرم مع تونس معاهدات قصدت من ورائها إحكام سيطرتها العسكرية على مياهها الإقليمية. وباستلام نابوليون بونابرت الحكم في فرنسا، منذ سنة 1799 م.، بعد حملته على مصر وبعد الانتصارات التي أحرزها خلال حروبه في القارة الأوروبية، ونجاحه في إخضاع العديد من ممالكها لإرادته؛ نراه يختطُّ سياسة بعيدة المرامي تجاه الإيالة التونسية، قصد من ورائها أن يكون المهيْمن الوحيد على علاقات هذه الإيالة العثمانية مع الدويلات الأوروبية التي كانت تسير، آنذاك، في فلكه - وكذلك لمحاولة التُصدي لأي نفوذ لأعدائه الانجليز فيها - بحيث أصبح قنصله «ديفواز» يحشر أنفه في علاقات الإيالة، السياسية والاقتصادية، مع عدد من الدويلات الأوروبية، وخصوصاً الدويلات الإيطالية وهولندا.

وخلال سنة 1824 م.، احتدم التنافس بشدة بين فرنسا وبين انجلترا، لمحاولة كلتيهما التُفرُّد بحقوق امتياز صيد المرجان على طول السواحل التونسية. وهو أمر يعكس، في الحقيقة، أحد أوجه الصراعات السياسية والعسكرية والاقتصادية المريرة التي نشبت بين هاتين الدولتين التوسعيتين، في غربي البحر الأبيض المتوسط، منذ قيام الثورة الفرنسية، وما تلاه من فشل الحملة الفرنسية على مصر، واحتلال انجلترا لمضيق جبل طارق وجزيرتيْ مالطا وكورفو، ثم هزيمة إنجلترا للأسطول الفرنسي في معركة الطرف الأغر في 1805 م. ولقد واكب التغلغل السياسي الفرنسي في تونس هذا التغلغل الاقتصادي المسنود بتدخلات وتهديدات عسكرية بحرية متتالية ويسَّر سُبُله. فصار نفوذ فرنسا في الإيالة يقوى ويستفحل؛ خصوصاً منذ ظهور دولة البايات الحُسيْنيين مع مطلع القرن الثامن عشر. ثم بلغ - في نهاية المطاف - هذا النفوذ شأوه، بتوليِّ الباي الحُسيْني الخائن، حسين باشا، حكم تونس العربية في سنة 1824 م.، وهو الباشا الذي كان أداة طيِّعة في يد فرنسا، إلى درجة أنه وقف منها - عند احتلالها للجزائر - موقف المتواطىء والمبارك لهذا الحدث الجلل، الذي رأت فيه نفسه المريضة خير انتقام له من دايات الجزائر الذين كانوا يناصبونه العداء هو وأسلافه الحُسيْنيين من قَبْله، وهو أمر احتقرته بسببه الدولة العثمانية أيّما احتقار، وكرهه من أجله شعب تونس والجزائر على السواء.

وكانت العلاقات بين إيالة الجزائر وبين فرنسا قد ازدادت سوءاً، خصوصاً منذ انعقاد مؤتمر فيِنّا الاستعماري في سنة 1815 م. وعندئذ عينت المدعو بيير دوفال قنصلاً لها بالجزائر في شهر أغسطس من تلك السنة، وكان هذا القنصل يتقن اللغتين العربية والتركية.

وكانت فرنسا مدينة، منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، لأسرتين يهوديتين مُرابيتيْن من أسر الجالية اليهودية التي استوطنت الجزائر قادمة إليها من القُرْنة (ليڤُورن) الإيطالية؛ وهما أسرة «بقري بن زقُّوط»، وأسرة «نافتالي بوجناح». ثم تراكمت ديون هاتين الأسرتين اليهوديتين وأرباحها الرِّبائية على كاهل فرنسا، سنة بعد سنة، إلى أن بلغت ملايين الفرنكات. وأدّى ذلك إلى أن تتحوَّل قروض اليهود إلى قضية قضائية، ثم سياسية بين إيالة الجزائر وبين فرنسا، وأُقحم في الأمر عدد من دايات الجزائر المتعاقبين، للإضرار بسيادة الجزائر. ثم طالب حسين داي - الذي حكم

الجزائر منذ سنة 1818 م. ـ بأن تسدّد له فرنسا شخصياً ديون اليهودي «يعقوب بقري بن زاهوط» وبعث رسائل في هذا الخصوص إلى الحكومة الفرنسية. إلا أن القنصل الفرنسي في الجزائر، «دوفال»، حجب، فيما يبدو، عن الداي حسين ردَّ حكومة بلاده نتيجة كراهيته له.

وكانت فرنسا في تلك الأثناء قد أخذت تفكر جدّياً في إنهاء حكم دايات الجزائر، ورأت البداية أن تعهد باحتلال الجزائر إلى حاكم مصر، محمد علي باشا؛ حيث دخلت فرنسا مع الأ... في مفاوضات سرية منذ شهر سبتمبر 1829 م، عارضة عليه مساعدته عسكرياً على احتلال كل طرابلس الغرب وتونس والجزائر. واقترح هو أن يهاجم الإيالات الثلاث المذكورة بجيشه البري شريطة أن تسانده فرنسا بأسطول حربي، وأن تمدّه مقدماً بأربع فرقاطات وبثمانية وعشرين مليوناً الفرنكات لتغطية مصاريف الحملة. وعندما علم داي الجزائر حسين باشا بنبأ الحملة المصر المزمعة بعث إلى باشا طرابلس يوسف القرمانلي مستفسراً منه عن صحة ذلك؛ فردّ عليه البا... الطرابلسي برسالة مؤرخة في 24 ذي القعدة 1245 هـ. (16 ـ 6 ـ1830 م) قائلاً:

«.. عرّفتمونا بأنه بلغ سيادتكم أن عندنا حركة بحرية وبرية ومتهيئين لملاقاة صاحب الإيا... الشرقية [مصر].. فلتعلموا أن هذه الأخبار وردت علينا من ساير الأقطار واتكتبت في الجرا... عند القناصل ومتحققين وقوعها من الحاصل. وعلى ما قيل أن الحامل لوالي مصر على ذلك أن عدو الله الفرنسيين أغراه على أخذ الوجاقات، وسهّل له الطرق والمسالك، وتحملوا بأن يكونوا في عونه على تتميم الغرض الذي طلب، ويستقل بالمُلك ويصير سلطان أفر... [إفريقيا] العرب، بعدما التزموا بأن يمدُّوه بجميع ما يحتاجه من آلة الحرب والعساكر ويو... معهم ابنه إبراهيم باشا ليمكّنوه ولاية الجزائر. فلما سمعنا بذلك شرعنا في تجهيز الأمحال وتحضير ما يلزمنا من آلة الحرب والقتال، وبعثنا لكافة أهل أوطاننا بأن يكونوا على بصير وحذر. فإذا قدّر الله بقدومه علينا نعارضوه بعساكرنا في حدود العمالة ونذيقوه وبال أمر ويرجع خائباً...»[1]

غير أن المفاوضات السرية بين فرنسا ومحمد علي باشا، سرعان ما تعثّرت وقُطعت، لأن فرنسا خشيت من أن تصبح مصر ـ في حالة تحقّق المشروع المذكور ـ قوة عسكرية ضاربة على السواحل الجنوبية لغربي البحر المتوسط تتهدّد تواجدها البحري فيه. وبالتالي فإن فرنسا رأت أن تُقدم وحدها على احتلال الجزائر دون إشراك محمد علي باشا[2].

---

(1) وثيقة محفوظة بأرشيف وزارة الحرب الفرنسية بباريس، ملف الجزائر، وهي محررة باللهجة العامية كما ترى.

(2) انظر: حمدان خوجه: كتاب المرآة، ترجمة محمد العربي الزبيري، ص ص 177 وما بعدها. وانظر ابن أبي الضياف: الإتحاف، ج/3، ص 164. وانظر: أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص ص 30-33.

مناسبة لوقوع قصة «صفعة المروحة» الشهيرة، التي اتخذتها فرنسا ـ ظاهرياً ـ ذريعة لاحتلال الجزائر. فلقد حدث وأن دخل القنصل الفرنسي «دوفال» على داي الجزائر حسين باشا لتهنئته بالعيد. وانتهز الداي هذا اللقاء فسأل القنصل حول فحوى ردّ بلاده فرنسا على مطالبته لها بتسليمه ديون اليهودي الجزائري «بقري بن زفّوط»؛ فما كان من دوفال إلا أن ردّ عليه باحتقار قائلاً: «إن حكومتي لا تتنازل للردّ على رجل مثلكم!». فغضب حسين باشا وصفعه بمروحة كانت بيده (انظر الشكل رقم 12). هذا فيما، تذكر بعض الروايات أن واقعة صفع القنصل لم تقع أصلاً.

ولقد حرص ألفونص روسُّو على جعل احتلال فرنسا للجزائر في سنة 1830 م خاتمة حولياته التونسية، ليرمز به على ما اعتقده من قدرة أوروبا على احتلال جزء من المغرب العربي. ويقتضي السياق منّا الإشارة إلى مدى التشابه بين شخصية الأمير الحفصي محمد بن الحسن ـ الملقب بـ «خميّلة» ـ الذي كان صنيعة للإسبان بعد احتلالهم لتونس سنة 1573 م.، وبين شخصية الباي التونسي، حسين الحسيني باشا، الذي انشرح صدره الحاقد لاحتلال فرنسا للجزائر.

ونحن، وإن كُنّا قد حرصنا، عبر الأسطر الواردة أعلاه، على الكشف عن البواعث الإيديولوجية التي حدت بمؤلف هذه الحوليات على التركيز في ثناياها على طبيعة وتطور العلاقات الأوروبية ـ والفرنسية بوجه خاص ـ مع الإيالة التونسية. إلا أنه لا يسعنا، من وجهة نظر تاريخية علمية، إلاّ أن ننوّه ببراعته كمؤرّخ، في لمّ شُتات مختلف الروايات والمعلومات من مصادرها التاريخية الأوروبية ومن وثائق الإرشيف الدبلوماسي بوزارة الخارجية الفرنسية وقنصلياتها. حيث إنه مكّننا ـ دون قصد منه ـ من تتبُّع خيط الخطط التي رسمتها السياسة الفرنسية الاستعمارية للسيطرة على تونس ـ اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ـ منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، وحتى نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر. وهي خطط مكّنت فرنسا، فيما بعد، في سنة 1881 م، من تحقيق هدفها البعيد المدى، بفرض حمايتها المباشرة على الإيالة التونسية. وفي ذلك دليل قاطع على أن الاستعمار الأوروبي لا يقدِم على احتلال أيّ بلد، إلاّ بعد أن يكون قد وطّأ لذلك بتغلغل بطيء ومدروس، قد يستمر عشرات السنين، لإحكام قبضته رويداً رويداً، انتظاراً لحلول الساعة المواتية.

غير أن ألفونص روسُّو، عندما أكبَّ على وضع هذه الحوليات الضخمة، التي تتناول تاريخ تونس الحديث، مفصلاً، من جميع جوانبه، قد أسدى لنا خدمة جليلة؛ وذلك بأن ساق لنا، على الخصوص، تفاصيل أحداثها التاريخية طوال فترات عهودها العثمانية التي أرّخ لها على مدى قرون ثلاثة. فالحوليات التونسية، تحتوي من هذه الوجهة على ثروة من المعلومات القيّمة والموثّقة، عن فترتي الدايات والبايات الجوهرية في معرفة التاريخ التونسي الحديث. وهي تنطوي على صفحات يمكن اعتبارها مصدراً أساسياً، لا غنىً عنه للباحث الذي يريد تقصّي طبيعة الصراعات المزيرة على الحكم في تونس، خلال فترة الدايات المُراديين والبايات الحُسينيين. هذا، زيادة عن أن

الكتاب يمدنا بمعلومات دقيقة عن طبيعة الحكم في الإيالة التونسية، منذ أن احتلها الدولة العثمانية في سنة 1573 م.: حيث حكمها في البداية ـ ولوهلة قصيرة نسبيًا ـ باشوات أتراك، فوضتهم الأستانة حكمها، كي تظل تابعة لها بشكل مباشر. غير أنه سرعان ما اضمحلت سلطة ونفوذ أولئك الباشوات الفعلية، وسط صخب عسكر الحامية التركية في تونس، ونتيجة لسيل انقلاباتهم العسكرية المتعاقبة التي تدعو للسخرية والرثاء. حيث حلّ محلهم في حكم البلاد، منذئذٍ، دايات مغامرون، من شُذَّاذ الأرض وأفّاقيها، ما بين أتراك وأعلاج ومماليك، مُجسِّدين باستيلائهم على حكمها، وتقاذفه فيما بينهم كالكرة ـ وسط خمول أهلها ـ طموحات عسكرها الانكشاري المشاغب الأرعن. ثم انحصر حكمها، طوال سنوات من تاريخها الحديث، بين يدي حفنة من أفراد أسرة الدايات المُراديين الأعلاج، الذين لم تشفع وشائج القربى بينهم في التقاتل حول عرشها الخطير.

ثم انتهت فترة حكم الدايات بتونس، بانقراض دولة بني مراد، وقامت على أنقاضها فترة حكم البايات الحُسينيين ـ الذين قُدِّر لهم أن يحكموا تونس لمدة طويلة جداً ـ والتي دشّنها تولّي مؤسِّس الأسرة الحُسينية، الباي حسين بن علي، في سنة 1705 م. وهو الباي الذي أرسى قواعد حكم ملكي وراثي في تونس، حصره في ذريته ونسله من بعده؛ بحيث استأثرت أسرته، منذئذٍ، بحكم الإيالة، وصارت تتوارث عرشها على مدى قرنين ونصف من الزمان الذي يفنى. ولقد استطاعت الأسرة الحُسينية إقامة هذا الحكم الوراثي في الإيالة، بالرغم من استمرار تبعيتها الإسمية للدولة العثمانية، التي اقتصر دورها على خلع حُلّة التولية على مناكب البايات التونسيين في مناسبات شتّى، للرّمز على أن تونس ما تزال تابعة لحظيرة الدولة العلية.

ولا يخفى أن الحسينيين كانوا، بالنسبة لعلاقتهم بالباب العالي الصورية، شبيهين بمعاصريهم وجيرانهم القرمانليين في إيالة طرابلس الغرب، الذين كانوا على علاقة ودِّية معهم. فالدولة القرمانلية، التي قامت على يد مؤسسها أحمد في سنة 1711 م. ـ أي بعد قيام دولة الحُسينيين في تونس بستّ سنوات فقط ـ كانت هي الأخرى تعتبر إسمياً تابعة للأستانة، بالرغم من تمتعها باستقلالية لا يُشكُّ فيها.

وزيادة عن كل هذا، فإن حوليات روسُّو التونسية، تمدّنا بمعلومات دقيقة وهائلة ومروِّعة، عن الأزمات السياسية والصراعات العسكرية والحروب الدامية، التي ما انفكّ يفتعلها، طوال عشرات السنين، أولئك الباشوات والدايات والبايات الذين تعاقبوا على حكم الإيالات المغربية الشقيقة: طرابلس الغرب وتونس والجزائر، طوال الحِقَب العثمانية.

وبالرغم من أن تلك الصراعات والحروب المقيتة قد اتخذت من أراضي هذه الإيالات الثلاث مسرحاً دامياً لها ـ مع أنها إيالات قامت، دون رغبة أهلها العرب، فوق تراب أقطار تنتمي إلى وطن واحد، منذ أن فتحتها ووحّدتها جيوش صحابة رسول الله ﷺ، وتابعيهم الأبرار، قبل ذلك بقرون وقرون ـ إلا أن حكامها العثمانيين وإنكشاريتها المرتزقة الأجانب، هم الذين

وعمّقته سياسته التي جعلت من هذه الإيالات دويلات متنافسة ومتحاسدة، وكرّست تجزئتها بأن عيّنت على رأس كل منها، أوصياء له، من بين ضباط حامياته التركية المؤلفة من عناصر غير عربية، لا يمتّون لأهل البلاد بصلة. والدليل على ذلك أن أولئك الحكام كانوا يخوضون حروبهم فيما بينهم بجيوشهم النظامية المستوردة، التي كان الانخراط فيها حِكراً على مرتزقة الترك والمماليك، وكان لا يُسْمَحُ لأبناء البلاد العرب الانخراط في تلك الجيوش حتى كمجرد جنود عاديين.

وكان دايات وبايات تونس قد اكتفوا - فقط - بمساندة جيشهم النظامي بجيش احتياط لا يُلتفت إلى استنفاره وتعبئته سوى في حالات الضرورة القصوى. وكان ذلك الجيش الاحتياطي يسمى بـ «الجيش المخزني»، وكانت عناصره تُجنّد من بين «قبائل المخزن» - أي الحكومة - كلما أمِنَ الأتراك جانب هذه القبائل العربية. ولكن قيادات الجيش المخزني ظلت دائماً قيادات تركية أو علجية. وكانت وحداته تسمى «أوجاقاً مخزنية»، يقودها أغوات وضباط أتراك. وكانت هذه «الأوجاق المخازنية» تنقسم إلى مفارز «الصبايْحيَّة»، و«المزارقية»، و«الحوانب»، و«الزواوة». وكان يوجد في إيالة طرابلس الغرب أيضاً جيش احتياطي مخازني - شبيه بالجيش المخازني التونسي - كان يسمّى بـ «عسكر الرّديف»، أي جيش الإسناد والدعم، وكانت عناصره تُختار من بين المولّدين «الكول أوغلية» القاطنين بمنطقتيْ الساحل والمنشية الملاصقتين لمدينة طرابلس. أما البحرية التونسية فغالباً ما كانت مراكب وجفون بحريتها بأيدي قباطنة ألبانيين.

وتمدنا «الحوليات التونسية» كذلك بالعديد من المعلومات المهمّة والمفصّلة عن الصراعات البحرية في غربي المتوسط، كما أنها تسرد لنا بالتفصيل حملات أسطول الغزو التونسي على الشواطىء الأوروبية الجنوبية وضد السفن التجارية التابعة لأوروبا، وتتناول في المقابل التأريخ للحملات الأوروبية التي كانت تشنُّها أساطيل الدول الأوروبية، بين الفنية والأخرى، ضد مراكب الغزو التونسية وثغور تونس الهامة. ولقد حرص ألفونص رُوسُّو - شأنه في ذلك شأن معظم المؤرخين الأوروبيين - على وصف غزاة البحر التونسيين بأنهم قراصنة.

لكننا رأينا، من جانبنا نحن، عدم مجاراته في دمغ هؤلاء الغزاة بالقرصنة. لأننا نعتقد أن الحرب غير المعلنة التي طفقت تشنها البحرية التونسية - ومعها بحرية إيالتيْ طرابلس الغرب والجزائر - ضد سفن أوروبا التجارية، لم تكن تعتبر في عرف المغاربة قرصنة، بل غزواً جِهاديًا بحريًا منذ طرْد المسلمين من الأندلس، واستمر حتى إلى ما بعد مؤتمريْ «فينّا» و«أيكس لاشابيل»، المنعقدين على التوالي في سنتيْ 1815 م. و1818 م.، وهما المؤتمران اللذان تصدّت فيهما أوروبا برمّتها للغزو البحري المغربي واسترقاق النصارى. فالغزو البحري هو جهاد تقليدي عرفته الإيالات المغربية طوال عصورها الحديثة ورأت فيه تجسيداً واستمرارية للجهاد ضد النصارى منذ الحروب الصليبية خلال العصور الإسلامية الوسيطة. ويعرَفُ «الغزو» عند المسلمين لغةً بأنه

أيام جدِّهم الثاني «أورخان» بلقب «الغازي»، ولعل ذلك تيمُّناً بالرسول الكريم في غزوانه ض الكفار[2]. فالحرب ضد أعداء الدين عند المسلمين هي «غزوات» و«مغازي» - وليست «قرصنة» منذ فجر الدعوة الإسلامية. وليس صدفة أن رُوَّاد مؤرخي السيرة النبوية أسموا هذه السِّ «مغازي»، شأن محمد بن شهاب الزهري (توفي سنة 124 هـ)، ومحمد بن إسحاق (توفي سـ 151 هـ.)[3]. وعلى أية حال، فإنه في ما يختص بالتونسيين أنفسهم، فإنهم كانوا ينظرون إلى مراك غزوهم، خلال الحقبة العثمانية نفسها، على أنها مراكب غزو جهادي، لا سفن قرصنة. ودلي القاطع على ذلك ما أورده صاحب «الكتاب الباشي» - أحد مصادر رُوسُو التونسية - من أنه في ترسانة حلق الوادي تصنيع مركبين للغزو، واحتُفل بتدشينهما في شهر ربيع الأول، سنة 1178 هـ. الموافق شهر أغسطس 1764 م.، وسط مهرجان شعبي كبير؛ حيث ألقى بتلك المناسبة عدد م الشعراء التونسيين قصائدهم. ولقد انتقينا من بين تلك القصائد، أبياتاً شعرية لتأييد ما ذهبنا إليه حيث وصف أحدهم مركبيْ الغزو المدشَّنين في ذلك اليوم، قائلاً:

بشَائِرُ فِي الإِسْلامِ زادَ بها عِزًّا ... وآياتُ نَصْرٍ نُورُها يُذْهِبُ الرِّجْزَا
بِهَا قَوِيَ الدِّينُ القَوِيمُ، وإنَّما ... بِهَا الكُفْرُ وَلَّى مُدْبِراً وانْثَنَى عَجْزَا
سَوَابِحُ فُلْكٍ للمعَالِمِ أُنْشِئَتْ ... يُسَابِقَ أَفْلاكَ السَّمَا جَرْيُهَا وَخْزَا
يَفُوزُ بِأَجْرٍ مَنْ عَلاَهَا ومَغْنَمٍ ... إذا ضَرَبُوا في الأرض أَوْ رَكِبُوا غُزَّى
إذَا لَقِيَ الإِسْلامُ كُفْراً بها تَرى ... جَمِيعَ العِدَى أَسْرَى وأعْنَاقُهُمْ حَزَّى
فَمَنْ لِجِهَادِ الكَافِرِينَ بِهَا اِسْتَوَى ... بِأَجْرٍ جَزِيلٍ رَاحَ أَوْمَغْنَمٍ يُجْزَى
لَقد كانَ جِيدُ البَحْرِ في الغَزْوِ عَاطِلاً ... إلى أَنْ أَتَتْ هَاذِي الشَّوَانِي لَهُ طَرْزَا
تَرَدَّى بِهَا الكُفَّارُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ ... وَقَهْرٍ، وَثَوْبُ العِزِّ مِنْهم قد ابْتُزَّا
إذَا سَمِعَ المُسْتَأْمِنُونَ بِغَزْوِهَا ... نَعَى بَعْضُهُمْ بَعْضاً لَهُ، وَلَهُ عَزَّى
إذا نُشِّرَتْ لِلطَّرْدِ أَشْرِعَةٌ لَهَا ... شَهِدْتَ بِهَا العِقْبَانَ تَخْتَطِفُ الوَزَّا
تَصُولُ بِأَبْطَالِ الجِهَادِ كَأَنَّهم ... عَفَارِيتُ جِنٍّ في الوَغَى حَرْبُهُمْ وَخْزَا[4]

---

(1) انظر ابن منظور: لسان العرب، مادة (غزا).

(2) انظر النسخة الفرنسية من: دائرة المعارف الإسلامية، طبعة ليدن (بريل) وباريس، لسنة 1975، مادة (غازي).

(3) انظر: عبد العزيز الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1960، ص ص 137-186.

(4) انظر كتاب: الحاج حمُّودة بن عبد العزيز: «الكتاب الباشي»، ج/1، تحقيق الشيخ محمد ماضور، طبعة الدا التونسية للنشر، تونس، 1970، ص ص 175-177.

[illegible] من روح هذه الأبيات، فلا نعتقد التي سمعها لك، حبا في الشعر ونظمه ـ فهذا أمر لا باع لنا فيه ـ وإنما أوردْتُها هنا للاستشهاد بمضمونها الجهادي الواضح، مما يجعلها في نظرنا، في هذا السياق، تعتبر وثيقة تاريخية تشجب تقوُّل مستشرقي أوروبا ومؤرخيها وزعْمهم بأن الغزو البحري «قرصنة». فصاحبها قد أنشدها منذ القرن الثامنْ عشر الميلادي بروح تنمُّ على أن ذلك الغزو كان جهاداً في سبيل الله ضد الكفار. والمبدأ الجهادي لا يصحّ التعبير عنه بمصطلح جارح كمصطلح القرصنة.

المصادر التونسية الأمُّهات لحوليات رُوسُّو:

إن الذي أثار استغرابنا ـ بعد دراستنا لحوليات روسُّو، وتعريبها والتعرُّف على مصادرها التونسية الصِّرفة ـ هو ما قاله عن هذه الحوليات مؤرخ فرنسي، هو «جان سارّ»، الذي كتب يقول في سنة 1925 م، في معرَض سرْده لثبْت مصادر كتابه، الذي سبق لنا وأن أشرنا إليه في حاشية سابقة ـ وهو الكتاب الذي ترجمة عنوانه: «السياسة التركية في إفريقيا الشمالية» ـ ما يلي نصّه: «إنه ليصعب على المؤرخ الاستفادة بحوليات روسُّو التونسية كمصدر له جدواه، بالنظر إلى صعوبة الكشف عن مصادرها»[1]. غير أن حُكم المؤرخ «جان سارّ» على حوليات ألفونص روسُّو وما اعتقده من صعوبة التعرف على مصادرها، مجانب للحقيقة، لأن حصر هذه المصادر ـ وهي عربية أساساً ـ كان بالنسبة لنا أمراً سهلاً، مثلما سترى.

والحقيقة أنه ما كان بوسع ألفونص روسُّو تأليف كتاب مهم ومفصَّل من طراز هذا الذي بين أيدينا، عن تاريخ تونس في عصورها الوسيطة والحديثة؛ لو لم يتوفّر له أمران: أولهما تبحُّره في اللغة العربية، بل وحتى التركية، فيما يبدو. ولا عجب في ذلك: فقد ولد هذا المؤرخ ـ مثلما ذكرنا آنفاً ـ بمدينة حلب بالشام، وترعْرع وشبَّ عن الطوْق على يد والده المستشرق، الذي قضى حياته كلها متنقِّلاً من بلد عربي إلى آخر، من بغداد حتى طرابلس الغرب. وهو أب ـ مثلما ألمحنا ـ كان مغرماً، هو الآخر، بتاريخ العالم العربي والإسلامي، واقتناء مخطوطاته النادرة؛ فكأني بابنه ألفونص قد تشرَّب حب اقْتناء كتب التاريخ العربية ومخطوطاته منذ أن سكن مع أسرته «دار سُكّر»، بمنشية طرابلس، ثم نما معه عشق تقصِّي أحداث هذا التاريخ مع الأيام والسنين، لأنه تربّى منذ نعومة أظفاره في بيئة عائلية كان الاستشراق لها هواية متوارثة. وثانيهما أن عمل ألفونص الطويل، فيما بعد، بالقنصلية الفرنسية بتونس، قد أتاح له فرصة ثمينة، مكّنته من الإطلاع في مكتباتها التليدة، برويّة وتُؤدة، على المصادر التاريخية العربية عموماً؛ وعلى أمهات المصادر التونسية بوجه خاص، وهي مصادر أمُّهات ألَّفها فطاحل المؤرخين التونسيين. ولذا فإن حولياته جاءت زبدة وخلاصة وانعكاساً لأشهر ما تضمَّنته مؤلفات أولئك المؤرخين الأفذاذ. فلم يفُتْه منها سوى مؤلفيْن اثنين؛

---

(1) Jean Serres: La politique turque en Afrique du Nord. op. cit.. p. XXII.

لسبب بسيط: هو انهما صدرا بعد وفاته. وأول ما فاته منهما هو كتاب أحمد بن أبي الضيّاف (ولد سنة 1802 م وتوفي سنة 1874 م): «اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان»[1]، الذي فرغ منه مؤلفه التونسي بعد مضي تسع سنوات على صدور حوليات روسُو، وبعد مُضيٍّ ثلاث سنوات على وفاة صاحبها الفرنسي، إذ انتهى منه ابن أبي الضياف في سنة 1873 م). الموافق سنة 1290هـ. وثاني ما فاته منهما، هو كتاب مؤرخ تونسي آخر ـ أقل شأناً ـ هو محمد بيرم التونسي الخامس، الذي عنوانه: «صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار»؛ ـ الذي يشبه من بعض الوجوه، خصوصاً في ما يتعلق بركاكة أسلوبه وملاحظاته التسجيلية، مؤلَف المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي «تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، بل إنه شبيه من جهة أخرى بمؤلَف الشيخ المصري الأزهري رفاعة الطهطاوي، المسمّى «تخليص الإبريز». ولم تكن الطبعة الأولى من «صفوة الاعتبار» قد صدرت، بالقاهرة، سوى في سنة 1886 م. الموافق سنة 1303 هـ.، أي بعد مضي اثنتين وعشرين سنة من صدور حوليات روسو.

واعتماد الفونص روسُو في حولياته على أمهات المصادر التاريخية التونسية، هو أمر أشار إليه هو بنفسه في العديد من المرات؛ سواء في متْن كتابه أو في هوامشه وحواشيه، وعلى عكس ما ظنَّ جان سار، الذي تعرضنا إليه أعلاه.

والحقيقة أن إشارة المؤلف إلى مصادره التونسية هذه، قد سهَّلت علينا التعرُّف عليها نسبيًّا، وإن لم يكن ذلك سهلاً في البداية، بالنظر لإيجاز إشاراته عنها. وألْزمنا اكتشافها بضرورة الاطِّلاع عليها ودراستها بإمْعانٍ، الواحد تلو الآخر، كي تتسنَّى لنا مقارنة متْن كتابه بنصوص المصادر التونسية هذه، كلما شعرنا أنه نقل عنها. وذلك لمعرفة مدى التّطابق بين روايته هو لأحداث تونس المحلية والعربية، وبين روايات أصحاب هذه المصادر أنفسهم. ولقد بذلنا لبلوغ هذه الغاية المنهجية والتوثيقية، جهوداً مضنية وسهرنا معها، للاطلاع على جميع ما تمَّ طبعه منها حتى الآن. بحيث استخلصنا منها موادَّ مركَّزة بثثْناها عبْر الحواشي الكثيرة التي طرَّزْنا بها متْن المؤلف، كي نمكِّن الباحث الضيِّق التخصُّص، من عقْد مقارنات دقيقة، حول الأحداث التاريخية المختلفة، بين رواية رُوسُو، وبين روايات المؤرخين التونسيين. لكننا نبادر فنشير في هذا المقام إلى أننا لم نتمكن من الإطلاع ـ بكل أسف ـ على بعض أجزاء اثنين من مصادره المذكورة، لأنها لم تُطبع بعد، ولأن مخطوطاتها المحفوظة بمكتبات تونس العامة والخاصة كانت بالتالي بعيدة عن متناولنا أثناء تحقيقنا لهذه الحوليات. ويتمثّل ما فاتنا الاطلاع عليه من مصادر الفونص رُوسُو العربية التي ما تزال مخطوطة في مصدرين: الأول، هو الجزء الثالث من حوليات الوزير السرَّاج، المسماة:

---

(1) بل إن القرائن التي بنْينا عليها فرضيَّة جديدة ـ ستعرَّض لها بعْد وهْلة ـ ستبيِّن لك أن الفونص رُوسو قد يكون اطّلع على جانب كبير من مخطوط «إتحاف أهل الزمان» قبل انتهاء ابن أبي الضياف منه، ولذا، فلعلّه في الحقيقة لم يفته الأخذ عنه وهو ما يزال مخطوطاً.

الأول والثاني، الأستاذ محمد الحبيب الهيلة، أنه بصدد نشر هذا الجزء الثالث (وهي المقدمة التي نشرها المحقق في سنة 1973 م للقسم الأول من الجزء الثاني لحُلل السَّراج هذه). أما الثاني فهو: الجزء الثاني من كتاب الحاج حمُّودة بن عبد العزيز، المسمى: «الكتاب الباشي» المتضمِّن للقسم التاريخي. وحسب علمنا، فإن هذا الجزء لم يُطبع بعدُ؛ بالرغم من أن محقق الجزء الأول لهذا الكتاب، الشيخ محمد ماضور، قد ختمه بعبارة: «.. انتهى الجزء الأول في السِّيرة، ويليه الجزء الثاني في التاريخ»؛ وهي ملاحظة فهمنا منها أنه بصدد نشر ذلك الجزء الثاني من مخطوط «الكتاب الباشي».

وعلى أية حال، فإن الجزءين المخطوطين من الكتابين المذكورين، كانا، في ما نعتقد، تحت تصرُّف القنصل روسو عندما كتب حولياته التونسية؛ وحُرمنا منهما نحن للأسباب المذكورة أعلاه. إلّا أنه من حُسْن طالعنا - مع ذلك - أن المادة التاريخية التي احتواها هذان المخطوطان، قد وصلتنا بصفة غير مباشرة عبر صفحات الكتاب الشهير: «إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان»[1]، لمؤرخ تونس الفذّ: أحمد بن أبي الضيَّاف، الذي يجْدر التّنويه بأنه - زيادة عن براعته في الاستفادة بالعديد من الوثائق الرسمية التي كانت في متناوله، عندما كان يتقلّب هو نفسه في المناصب الرسمية في حكومات ثلاثة من بايات تونس، هم: حسين باي، ومصطفى باي؛ وأحمد باي - قد اعتمد أساساً، في «إتحافه»، على «الحُلل السُّنْدسية» للوزير السَّرَّاج، ونقل عنها مباشرة؛ كما رجع ابن أبي الضيَّاف إلى مؤلَّف الحاج حمُّودة بن عبد العزيز: «الكتاب الباشي». بيْد أن المرء يستشفّ لدى ابن أبي الضياف ضرباً من الإزدراء الساخر نحو الحاج حمُّودة؛ إذْ في رأيه أن كتابه الباشي لا يعدو أن يكون في جملته سوى محاولة تعسفيّة ترمي، تزلُّفاً، إلى تخليد مآثر ومحاسن وأخبار مخدومه وسيِّده علي باي الحسيني، حتى ليكاد «الكتاب الباشي» - في رأي ابن أبي الضيَّاف - أن يكون مجرد مديح لهذا الباي؛ على طريقة شعراء البلاطات المدَّاحين؛ وأن ما ذكره الحاج حمُّودة، فيما خلا ذلك من تاريخ تونس، لا يعدو أن يكون استطراداً حشويًا ثانويًا[2].

---

(1) نشرت لـ «إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهْد الأمان»، حتى الآن خمس طبعات، هي: طبعة المطبعة الرسمية التونسية الصادرة في سنة 1902 م، وهي طبعة جزئية للكتاب، ونشرت جريدة «العمل» التونسية فصولاً مختارة من الكتاب، ما بين سنة 1957 م، وبين سنة 1958 م. ثم أصدرت كتابة الدولة التونسية للثقافة والإرشاد طبعة كاملة للكتاب، بأجزائه الثمانية، ابتداء من سنة 1963 م (وهي الطبعة التي اعتمدناها نحن في تحقيق حوليات رُوسُو) ثم أصدرت الجامعة التونسية، بتحقيق الأستاذ أحمد عبد السلام، في سنة 1971 م، الجزء الذي خصّصه أحمد بن أبي الضياف في «إتحافه» لدولة أحمد باي. وأخيراً أصدرت الدار التونسية للنشر طبعة معادة لـ «الإتحاف»، بتحقيق الأستاذ محمد البشير شمّام، في سنة 1976 م. ولكن ما يزال هذا الكتاب المهم بحاجة إلى دراسات مستفيضة أخرى.

(2) انظر: إتحاف أهل الزمان، الجزء الأول، مقدمة المؤلف، ص 3، وانظر الجزء الثاني منه، ص 159.

وقد شرع ابن أبي الضيّاف في تأليف «إتحاف أهل الزمان» في سنة 1862 م. - أي في الوقت نفسه الذي كان فيه ألفونص رُوسُّو مكبًّا على تأليف حولياته التونسية، وقبل أن ينشرها بزهاء عامين - وانتهى منه في سنة 1873 م. واعتمد ابن أبي الضيّاف في كتابه المهم، زيادة عن مؤلّفيْ الوزير السّرّاج وحمّودة بن عبد العزيز، على مصادر مهمّة أخرى، منها: تاريخ ابن خلدون، حيث استقى من مقدمته الشهيرة الكثير من أفكار مقدمة «الإتحاف» المطوّلة حول فلسفة الحكم[1]؛ ومنها «تاريخ الدولتين»، للزّركشي - الآتي ذكره -؛ ومنها «المؤنس في أخبار إفريقية وتونس»، لابن أبي دينار؛ ومنها «الخلاصة النّقيّة في أمراء إفريقية»، لمحمد الباجي المسعودي. وإذن. فإن «إتحاف» ابن أبي الضيّاف هو تتويج واستخلاص مركّز لجميع المصادر التونسية السابقة عليه. ولذا، فإنه يستحيل على الدّارس الجادّ أن يفهم حوليات رُوسُّو في أصلها الفرنسي دون البدء باستيعاب محتوى كتاب ابن أبي الضيّاف المعاصر له.

هل يكون ألفونص رُوسُّو في حولياته عالةً على ابن أبي الضيّاف؟

ولقد قادتنا دراستنا لإتحاف ابن أبي الضيّاف ولحوليات رُوسُّو التونسية إلى الفرضيّة التالية: ألا يكون كتاب هذا المؤرخ التونسي نفسه هو أحد مصادر هذه الحوليات؛ بالرغم من أن ابن أبي الضيّاف لم يفْرغ منه إلا بعد وفاة ألفونص بثلاث سنوات؟!.. بالرغم من أن هذا الأخير لم يُشر إليه البتّة! ألا يكون مؤرخنا الفرنسي قد اطّلع على بعض مسودّات «إتحاف أهل الزمان»، قبل أن يفرغ منه صاحبه، وبالتالي قبل نشره بسنوات؟ فالذي اندهشنا له هو شدّة التّشابه بين سياق ومضمون الكتابين وطريقة تناولهما للأحداث. ثم إن هنالك قرائن تدعوني للاعتقاد شبه الجازم بأن ابن أبي الضيّاف وألفونص رُوسُّو قد التقيا وتعارفا منذ سنة 1846 م. - عندما كان ألفونص رُوسُّو يشغل وظيفة ترجمان أول بالقنصلية الفرنسية في تونس - وهي السنة التي قام فيها ابن أبي الضيّاف بزيارة باريس صحبة المشير أحمد باي وحاشيته، ومعهم القنصل الفرنسي «دي لاجو»[2]. فهل يُتصوّر ألّا يكون المؤرخان قد تعارفا بتونس في خِضَمّ الإعداد لتلك الزيارة الرسمية المهمّة؟ ثم إن

---

(1) عالج ابن أبي الضيّاف في مقدمة الجزء الأول من كتابه «مسألة الحكم»، ونقل الكثير من أفكاره حول فلسفة الحكم - زيادة عن ابن خلدون في مقدمته - عن الغزالي في «إحياء علوم الدين»؛ وعن المقريزي في «الخطط المقريزية»؛ وعن الأرزقي في «بدائع السلك وطبائع المُلك»، وعن الوزير التونسي المصلح، خير الدين في «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك». ولعله تأثر في تلك المقدمة، على الخصوص، بأبي الحسن الماوردي في كتابه القيّم «الأحكام السلطانية»، وإن لم يصرّح بذلك. كما تأثر ابن أبي الضيّاف فيها بما كتبه رفاعة الطهطاوي في «تخليص الإبريز في تلخيص باريز».

(2) زار أحمد باي فرنسا بدعوة من الملك لوي فيليب في 19 ذي القعدة سنة 1262 هـ.، الموافق سنة 1846 م.، وعاد إلى تونس في 12 محرم سنة 1263 هـ.، وكان أحمد بن أبي الضيّاف مرافقاً له باعتباره كاتب سرّه ومستشاره. انظر: إتحاف أهل الزمان، الجزء السادس، ص ص 136-150، من طبعة الجامعة التونسية، 1971 م.

ابن أبي الضياف شغل بعد ذلك بسنوات طويلة، أي في سنة 1861 م.، وظيفة رئاسة «المجلس الوقتي» المختص بالنظر في قضايا الأجانب، وهي الوظيفة التي تقتضي بحكم طبيعتها التعامل مع القنصليات والقناصل الأوروبيين؛ ولا ننسى هنا ما سبق لنا وأن ذكرناه من أن ألفونص رُوسُّو كان قد عُيِّن في شهر ابريل من سنة 1861 م نفسها، قنصلاً لفرنسا، بالوكالة، في مدينة تونس. إن شغف العلماء عادة بتقصِّي شوارد موضوعات كتبهم، خلال تأليفهم لها، كثيراً ما جعل التَّعارف ثم الوصال بينهم أمراً محتوماً، إن كانوا متعاصرين، حتى ولو باعدت بينهم المسافات والبلدان؛ فما بالك بابن أبي الضيّاف التونسي وألفونص روسُّو الفرنسي، اللذيْن تزامن ولوعهما بالإكباب على تأليف تاريخ تونس، وعاشا معاً بالعاصمة التونسية في فترة المخاض نفسها تلك التي أعقبها ميلاد هذين الكتابين المتشابهين من بعض الأوجه كالتَّوأميْن، وفرضت عليهما طبيعة عملهما الاحتكاك ببعضهما البعض. وإذْ الأمر كذلك فعلاً: أفلا يصحُّ لي أن افترض قيام المؤرخ الفرنسي بالاقتباس عن نظيره التونسي؟ لكنني أُمسك عن افتراض العكس، لأننا نفهم من ثنايا «الإتحاف» أن ابن أبي الضيّاف كان يجهل اللغة الفرنسية؛ أما صاحبه رُوسُّو فقد كان متضلِّعاً في اللغة العربية، ومن ثمَّ صحَّ لي أنه قد يكون ـ لكل هذا ـ عالة عليه وإن لم يصرِّح بذلك.

ومهما يكن من أمر، فيبقى أمامنا، الآن، استعراض مصادر رُوسُّو التونسية المؤكدة، واحداً واحداً، مرتَّبة بحسب أقدميّتها.

المصدر الأول:

«تاريخ الدولتين الموحِّدية والحفصية»: لمؤلفه محمد بن إبراهيم اللؤلؤي الزّركشي، الذي عاش في القرن التاسع الهجري، ونجهل تاريخيْ ميلاده ووفاته بالتحديد. وكان الزّركشي كاتباً بديوان الإنشاء خلال فترة الحكم الحفصي. ولقد تم طبع كتابه هذا بالمطبعة الرسمية بتونس في سنة 1289 هـ. الموافق سنة 1872 م. ثم طُبع بتونس ثانية في سنة 1966 م. حيث نشرته المكتبة العتيقة، بتحقيق الشيخ محمد ماضور. والكتاب يروي تاريخ تونس حتى سنة 932 هـ. الموافق سنة 1525 م. ولقد اطَّلع رُوسُّو على مخطوطه واستفاد به في ما يتعلق بتاريخ دولة بني حفص.

المصدر الثاني:

«المؤنس في أخبار إفريقية وتونس: «لمؤلفه محمد بن أبي القاسم الرُّعيْني، المعروف بـ «ابن أبي دينار». وُلد بالقيروان، وكان حيًا قرب سنة 1110 هـ. الموافق سنة 1698 م.. وكان المؤلف قد وُلِّي قضاء سوسة، ثم قضاء القيروان في عهد مراد باي بن حمُّودة. ولقد طبع كتاب «المؤنس» ثلاث مرات: الأولى هي طبعة «الرائد التونسي»، بتونس، في عام 1286 هـ.، ثم طُبع ثانية بمطبعة النهضة، بتونس أيضاً، في سنة 1350 هـ.. ثم طُبع ثالثة لدى المكتبة العتيقة بتونس، سنة 1387 هـ. بتحقيق محمد شمَّام، المدرِّس سابقاً بجامع الزيتونة. كما صدرت له بباريس ترجمة

فرنسية، تحت عنوان: «تاريخ إفريقية»، في سنة 1845 م.، اشترك فيها بيلليسيِّيه مع رئيس الجمعية الأسيوية جان بول آبل ريموزا. وكان ابن أبي دينار قد فرغ من تأليف «مؤنسه» في سنة 1092 هـ.، الموافق سنة 1681 م؛ حيث ألفه تزلُّفاً لمخدومه علي باي بن مراد الثاني. وكتاب ابن أبي دينار يعتبر حُجَّة في الفترة المراديَّة من تاريخ تونس في عهد الدايات، وهو أول مصدر بالعربية يتعرض لذكر الاحتلال التركي لتونس ولحكم دايات الدولة المرادية حتى عهد علي باي بن مراد الثاني. ولقد اطَّلع ألفونص رُوسُّو على مخطوطه واستفاد به كثيراً. ولا ندري إن كان قد اطَّلع على ترجمته الفرنسية الصادرة في 1845 م.

المصدر الثالث:

«بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان» وذيله: لمؤلفه حسين خوجة بن علي بن سليمان الحنفي، الذي ولد حوالى سنة 1077 هـ.، الموافق سنة 1666 م.، وتوفي سنة 1145 هـ. الموافق سنة 1732 م.، وعمل حسين خوجة رئيساً لديوان الإنشاء بتونس. وبالنظر لاتقانه لعدة لغات، كاللاتينية والتركية والفارسية؛ فقد عُيِّن ترجماناً خاصًا لحسين باي بن علي. وما يزال كتاب «بشائر أهل الإيمان» مخطوطاً، وهو في الأصل ترجمة عن اللغة التركية مستخلصة من عدة مؤلفات عثمانية. وهو يتضمَّن تاريخ سلاطين بني عثمان منذ عهد السلطان عثمان الأول وحتى عهد السلطان أحمد الثالث؛ ويحتوي على مقدمة وأربعة وعشرين باباً. أما ما يخص تاريخ تونس منه فهو بابه الأخير الذي يروي أحداث تونس منذ احتلال الأتراك لها وحتى عهد حسين بن علي باي، مؤسس الدولة الحسينية، ثم يثنِّي فيه مؤلفه بذكر تراجم مختصرة لعدد كبير من الصوفية والعُبَّاد والعلماء الدينيين المسلمين. ولقد أطلق حسين خوجة على هذا الباب الخاص بتونس تسمية: «ذيل بشائر أهل الإيمان». وانتهى منه مؤلفه في سنة 1137 هـ.، الموافق 1724 م.، ونقل فيه كثيراً عن معاصره الوزير السرَّاج وتوجد لهذا «الذيل» مخطوطات عدة ومتفرقة بين مكتبات تونس وفاس ومصر وسوريا وباريس. وتوجد النسخة التونسية منه بدار الكتب الوطنية تحت رقم (41). ولقد طُبع هذا الذيل ـ الذي ترجمه ألفونص رُوسُّو ملخصاً للفرنسية، مثلما ذكرنا ـ لأول مرة بالمطبعة الرسمية بتونس، في سنة 1326 هـ.، الموافق سنة 1908 م.، بإشراف محمد بن الخوجة؛ ثم طبعته مؤخراً الدار العربية للكتاب ـ الليبية التونسية ـ في سنة 1975 م، بتحقيق الطاهر المعموري.

المصدر الرابع:

«الحلل السندسية في الأخبار التونسية»: لمؤلفه محمد بن محمد بن محمد بن أحمد مصطفى الوزير الأندلسي، المعروف بـ«السرَّاج»، المولود حوالى سنة 1070 هـ.، الموافق سنة 1659 م.، في عهد حمُّودة باشا المرادي، وتوفي سنة 1149 هـ.، الموافق 1736 م. وانتهى السرَّاج من تأليف «حُلله» في حوالى سنة 1144 هـ.، الموافق 1731 م.، أي قبل وفاته بخمس سنوات.

حسين بن علي. وهو يقع في أربعة أجزاء: طُبع منها في تونس الجزءان الأول والثاني، وصدرت له طبعة جزئية منذ سنة 1287 هـ.، الموافق 1870 م.، ثم قامت الدار التونسية للنشر بطبع جزئه الأول في سنة 1970 في أربعة مجلدات، وأردفتها دار الكتب الشرقية، بتونس، بطباعة الجزء الثاني (القسم الأول)، في سنة 1972. وحقّق الجزءين في الطبعتين محمد الحبيب الهيلة.

أما الجزء الثالث من «الحلل السندسية»، فإنه ـ حسب علمنا ـ ما يزال مخطوطاً؛ هذا وإن اكان مُحقّق الجزءين السابقين من الكتاب قد وعد بنشره لاحقاً. أما الجزء الرابع، الذي يتناول تاريخ تونس من سنة 1137 هـ.، إلى سنة 1144 هـ. ـ وهي فترة الصراع على الحكم بين الباي حسين بن علي وبين ابن أخيه علي باشا؛ فإن هذا الأخير قد أمر، بعد تولّيه حكم تونس، بحرقه وإتلافه، بالنظر لما احتواه من ذمّ له وتجريح لشخصه لاقتتاله ضد عمه وولي نعمته حسين بن علي[1]؛ وبالتالي فقد ضاع هذا الجزء مأسوفاً عليه من الباحثين المدقّقين. و«الحلل السندسية» هي من أهم المصادر التي اعتمد عليها كل من: صاحب «بشائر أهل الايمان»، المعاصر له، وصاحب «الكتاب الباشي»، وصاحب كتاب «المشْرع الملكي في سلْطنة أولاد حسين بن علي تركي»، الآتي ذكره، وصاحب «إتحاف أهل الزمان». كما اعتمد عليه، من ناحية أخرى، الرحالة التونسي محمد بن عثمان الحشائشي، صاحب الرحلة المسمّاة: «جلاء الكرْب عن طرابلس الغرب»، التي حقّقها ونشرها صديقنا الأديب علي مصطفى المصراتي. وكانت «الحلل السندسية» من أهم مصادر رُوسُّو. ولـ «الحلل» عدة مخطوطات بدار الكتب الوطنية بتونس، كما يوجد مخطوط من جزئها الأول بمكتبة ميونخ بألمانيا الغربية.

المصدر الخامس:

«المشْرع الملكي في سلطنة أولاد حسين بن علي تركي»، لمؤلفه محمد بن محمد بن يوسف الحاج الصغير الباجي، الذي ولد حوالى سنة 1105 هـ.، الموافق سنة 1693 م.، وتوفي حوالى سنة 1185 هـ.، الموافق سنة 1771 م. أقام المؤلف معظم حياته بمدينة باجة، وهو من المولّدين الكولغليين ومن فرسان الصبايحية. وكان الباجي شاهد عيان لثورة علي باشا ضد عمه حسين بن علي باي، مؤسس الدولة الحسيْنية. ويتناول كتاب «المشْرع الملكي» تاريخ تونس خلال الفترة الواقعة ما بين سنة 1705 م. وبين سنة 1771 م. وما يزال هذا الكتاب مخطوطاً لم يطبع بالعربية قط، حسب علمنا. والنسخة التي اطلع عليها ألفونص رُوسُّو توجد بمكتبة جامع الزيتونة، تحت رقم (3536). ولكن قامت المجلة العلمية المسمّاة «الدورية التونسية la Revue Tunisienne »، التي كانت تصدر بتونس عن «معهد قرطاج»، بنشر ترجمة فرنسية للمخطوط بعنوان: «ستون سنة من

---

(1) انظر: الحاج حمّودة بن عبد العزيز: الكتاب الباشي، الجزء الأول، ص 43.

[illegible] الأعداد المتتالية لتلك المجلة ما بين سنة 1896 م، وسنة 1900 م. ثم صدرت الترجمة كاملة في كتاب عنوانه الفرنسي «الحولية التونسية»[1]، في نفس سنة 1900 م. ثم قامت «دار بوسلامة» مؤخراً بإعادة نشر هذه الترجمة. ويذكر باحث تونسي[2] أنه بعد ترجمة هذا الكتاب إلى الفرنسية تمت إبادة جميع نسخه تقريباً. وما يزال الأصل العربي للكتاب ينتظر من ينشره. ولقد رجع ألفونص رُوسُو، في حولياته التونسية، أحياناً، إلى «المشْرع الملكي»، في إطار اعتماده الشديد على المصادر التونسية.

المصدر السادس:

«الكتاب الباشي»: لصاحبه الوزير الحاج حمُودة محمد بن عبد العزيز، الذي وُلد سنة 1146 هـ.، الموافق سنة 1733 م. وتوفي سنة 1202 هـ.، الموافق سنة 1788 م. عمل المؤلف بديوان قلم الإنشاء في عهد علي باي الحسيني، ثم صار مربّياً لابنه وخلفه حمودة باشا الحسيني، ثم وزيراً ومستشاراً له. ولقد وضع الحاج حمُودة بن عبد العزيز كتابه هذا في سنة 1190 هـ. تخليداً لذكرى سيده الباي علي بن حسين بن علي، الذي تولى حكم تونس في سنة 1172 هـ. الموافق 1759 م. وتُفسَّر تسميته له بـ «الكتاب الباشي» على أنها تقليد للمؤرخ الشهير: أبي إسحاق إبراهيم بن هلال الصابىء، المتوفى سنة 384 هـ. في كتابه الذي أسماه: «الكتاب التاجي في أخبار الدولة الديْلمية»، الذي ألفه في القرن الرابع الهجري، تزلُّفاً لعضد الدولة البُويْهي. ويُروى أن صديقاً للصابىء هذا دخل عليه فجأة فوجده مستغرقاً بين أوراقه، في شغل شاغل من التعليق وتسويد صحائفه وتبييضها؛ فسأله صديقه ذاك عمّا يعمله، فردَّ عليه الصابىء، ساخراً من نفسه، قائلاً:

«أباطيل أنمِّقُها، وأكاذيب ألفِّقُها!»[3] .. وكم من مؤرخ تصدُق عليه هذه العبارة!

وينقسم «الكتاب الباشي» إلى جزءين: الجزء الأول، خصَّصه مؤلفه لتعْديد مناقب مخدومه، علي باي بن حسين، ووطَّأ له بمقدمة طويلة في الأخلاق التي يتحتم أن يتحلّى بها الحاكم، استخلص عناصرها من كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي، وطبَّقها تكلّفاً وتعسُّفاً على شخصية مخدومه الباي الحُسيْني، وحشاه بعشرات القصائد الشعرية التي قيلت في مدْحه في مناسبات شتّى؛ وأسمى ذلك الجزء: قسم السيرة. وقد قام الشيخ محمد ماضور بنشر وتحقيق هذا الجزء،

---

(1) El-Baji; chronique tunisienne 1705 - 1771, Ind. en français par victor serres & Mohammed Lasram, Tunis. 1900.

(2) محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج/1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982، ص ص 91-92.

Voir aussi; Ahmed Abdesselem: Les Historiens tunisiens des XVIIᵉ, XVIIIᵉ, et XIXᵉ siècles, Essai d'histoire culturelle, publications de l'université de tunis. Tunis, 1973. pp. 243 - 259.

(3) انظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، ج/1، ص 52.

وصدر عن الدار التونسية للنشر، في سنة 1970 م. أما جزؤه الثاني الذي رصده حمُّودة بن عبد العزيز لتقصّي تاريخ تونس منذ العهد الحفصي وحتى قيام عهد الباي علي بن حسين (حكم ما بين سنة 1759 م وبين سنة 1777 م) ـ وهو الجزء الذي اطّلع ألفونص روسّو على مخطوطه واستفاد به كثيراً في حولياته التونسية ـ فإنه ما يزال، حسب علمنا، مخطوطا لم ينشر بعدُ. وللكتاب الباشي عدة نسخ مخطوطة موزّعة بين خزائن مكتبات تونس والمغرب الأقصى، العامّة والخاصة؛ من بينها نسخة المكتبة الوطنية بتونس ـ المودعة تحت رقم (31 م)، ونسخة بمكتبة جامع الزيتونة، وثالثة بمكتبة المرحوم حسن حسني عبد الوهاب، التي تم ضمُّها لدار الكتب الوطنية التونسية، ورابعة توجد بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم إيداع (2265 ك).

ومصادر «الكتاب الباشي»، هي: «الحُلل السُّندسية» للوزير السَّراج؛ و«بشائر أهل الإيمان»، وذيلها، لحسين خوجه؛ و«تاريخ ابن خلدون»؛ و«تاريخ الدولتين» للزَّركشي؛ و«مُؤنس» ابن أبي دينار، وغيرها. ولقد رجع ألفونص رُوسُّو كثيراً إلى «الكتاب الباشي»، وأشار إليه مرّات ومرّات في متْن حولياته؛ خصوصاً في ما يتعلق بنصٍّ مطوّلٍ ـ سبق لنا الحديث عنه ـ حول حمْلة فرنسا ضد تونس في سنة 1770 م. وكُنّا نودُّ، لو أننا تمكنّا من الاطلاع على هذا النصّ، كما صاغه حمُّودة بن عبد العزيز؛ ولكننا لم نوفّق إلى ذلك، للأسباب التي ذكرناها أعلاه، من حيث إن هذا النّص يوجد ضمن الجزء الثاني المخطوط للكتاب الباشي. غير أننا استعضْنا عنه ـ مثلما سترى في متْن ترجمتنا لهذه الحوليات ـ بنصٍّ نقله عنه أحمد بن أبي الضيَّاف في «اتحاف أهل الزمان».

هذه هي المصادر التونسية الأمهات التي اعتمد عليها ألفونص رُوسُّو أساساً في تأليف «الحوليات التونسية»، وكان في غالب الأحيان عالة على أصحابها.

والحقيقة التي يجب أن تقال، إنه، فيما عدا الزَّركشي وابن أبي الضيَّاف ـ اللذين تملّكا حقًّا نواصي لغة الضاد، وتشرَّبا فصاحة لسان العرب، بحيث صاغا كتابيهما في أسلوب بليغ، مثير للدهشة أحياناً[1] ـ فإن بقية هؤلاء المؤرخين التونسيين، بالرغم من دقّة نَيْض معلوماتهم، كانوا في الواقع قد صاغوا هذه المؤلفات بأسلوب عربي سمج، ومتكلّف وقاصر، قريب من العامية؛ بحيث ينطبق عليهم، حقًّا، ما كان قد نصَّ عليه ابن خلدون ـ التونسي المولْد والنشأة ـ منذ القرن الثامن للهجرة، في معْرض نقده، في مقدّمته المعروفة، لمناهج العلوم والتعليم في الثقافة العربية؛ عندما أفاض في تعليل أسباب: «ضُعْف مَلَكةِ اللسان لدى أهل إفريقية (تونس) وجمود عباراتهم، وقلّة

---

(1) هذا، وإن كنّا نلمس أن احمد بن أبي الضيَّاف قد حرص عمْداً على التدنّي من عليائه بيانه الرفيع وعبارته الصقيلة، والنزول إلى لغة أقل جودة؛ وذلك ـ على حد قولة هو ـ «لتوضيح العبارة وتقريبها للإفهام، بحسب اصطلاح التخاطب والأسماء والألقاب الجارية في عرف البلد». راجع العبارة الأخيرة من مقدمة «إتحاف أهل الزمان»، الجزء الأول منه، ص 5. ولذا، فإننا إذا لمسْنا لديْه بعض السوقية والإسفاف في التعبير، لماماً، فإن عذره أنه قد فعل ذلك قصداً، مجاراة منه لمن لا طاقة لهم دائماً بفهم واستيعاب أسلوبه الراقي.

تصرفهم في [illegible]
ذلك، فقد تراءت لنا أساليب وكتابات هؤلاء المؤرخين التونسيين ـ لجليل فائدتها ـ وكأنها قد حَوَتْ جوامعَ الكَلِم؛ لأن ما تضمّنته من معلومات ثمينة عن تاريخ تونس، قد أنسانا أسلوبها الركيك. وعلى أيّة حال، فإن هذا هو وحده هو الجدير باهتمام المؤرخ وشدّه إلى هذه المصادر التونسية الأمّهات.

أما مصادر ألفونص رُوسُو الفرنسية الصِّرْفة، من مؤلفات، ورحلات ووثائق أرشيف (محفوظات) قنصلية، فإنك ستجد عناوينها ضمْن ثبت المصادر والمراجع بآخر ترجمتنا هذه؛ حيث مهرْناها بنجمات لتميزها عن مصادرنا نحن.

ولم يبقَ لنا، الآن، سوى أن نذكر أننا، عند تعريبنا وتحقيقنا لهذه الحوليات التونسية، قد فعلنا كل ما يقتضيه فنُّ التحقيق في مثل هذا المقام، من مقابلةٍ للتواريخ الميلادية بالتواريخ الهجرية، كلما أغفل المؤلف ذلك؛ ومن استكمال بعض التفاصيل والوقائع وإيضاحها؛ ومن ذكر أسماء الأعلام كاملة. كما خصّصنا العديد من الحواشي، التي أضفناها إلى متْن الكتاب، لمقارنة رواية المؤلف بروايات المؤرخين العرب، وعلى الخصوص التونسيين منهم، أو لشرح نصوصه، أو للتعريف بمختلف الشخصيات المهمّة، استناداً إلى أوثق المصادر العربية. وحرصنا في مواضع متعدِّدة على عقد مقارنات لأحداث معينة وقعت في تونس، مع ما يقابلها مما وقع في إيالة طرابلس الغرب، وذلك توخّياً منّا للهدف الذي وضعناه للكتاب. أما فهارس الأعلام والأماكن والقبائل فنرجئها لطبعة ثانية.

ونلفت النظر هنا إلى أننا اضطررنا ـ لأسباب جوهرية متعدِّدة ـ إلى حذْف بعض التفاصيل أو العبارات التي أوردها المؤلف؛ خصوصاً تلك التي بالغ فيها بالإشادة ببلده فرنسا وبقناصلها في تونس، مما يجافي الحقيقة، أو غير ذلك من الهنات التي رأينا فيها من الضرر للقارىء الساذج أكثر من المنفعة. وبالطبع فإن تدخُّلنا الجانبي هذا في نص المؤلف الأصلي هو جزء من خطة تعريب الكتاب والتقليل بقدر الإمكان من صبغته الفرنسية، إذْ لسنا من الببغاوات التي تلوك بمناقيرها وألسنتها أصواتاً لا تدرك معانيها ومراميها.

كذلك، فإننا رجعنا ـ إلى جانب المصادر التونسية الأساسية المذكورة أعلاه ـ إلى مصادر ومراجع عربية أخرى، قديمة وحديثة ومعاصرة، واستفدنا بتآليف مؤرخين وأساتذة جامعات عربية معاصرين، حول تواريخ تونس وطرابلس الغرب والجزائر ومصر والدولة العثمانية.

---

(1) انظر مقدمة ابن خلدون: الجزء الثالث من طبعة المستشرق الفرنسي كاترمير، الفصول المتعلقة بـ «العلوم وأصنافها والتعليم وطُرقه وما يعرض في ذلك كله من الأحوال»، ص ص 363 وما بعدها. نشر مكتبة لبنان، بيروت (عن طبعة باريس لسنة 1858 م). أو طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ص 429 وما بعدها.

بالدراسة المؤلفين الفرنسيين ومؤلفاتهم، مما له علاقة بموضوعنا، حيث اطلعنا على كل هذا بالمكتبة المركزية بجامعة هيدلبرج بألمانيا الغربية في صيف 1985 م. وحصلنا عن طريق وسيط على بعض وثائق القسم التاريخي بالأرشيف الفرنسي، إذْ لم تُتح لنا زيارة باريس أثناء إعداد هذه الترجمة. كما استشرنا، من ناحية أخرى، ملفات قنصلية فرنسا بطرابلس في القرن التاسع عشر، وهي الملفات المُودعة بدار المحفوظات التاريخية بهذه المدينة، بالسراي الحمراء.

ولقد قمنا برسم لوحة الغلاف الملوّنة بريشتنا ـ إذ إن لنا ولعاً وهوايةً بالرّسم كلما اذْلهُمت سماء النفس ـ وهي لوحة تمثّل باشوات ودايات وبايات تونس. كما زيّنّا ترجمتنا المحقّقة هذه بالعديد من اللوحات الحفرية والرسومات القديمة النادرة، التي لها علاقة بموضوع الكتاب ووقائعه وبعض شخصياته، نقّبْنا عنها بصبر لدى باعة الكتب والصور القديمة في روما وفلورنسا في زيارة خاطفة لهما.

ويسعدني هنا أن أتوجه بخالص الشكر إلى ذاك الذي أسدى لي معونة فريدة في استخلاص بعض مادة مقدمتي النقدية هذه من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. وأخيراً أشكر جامعة قاريونس ببنغازي على تكرمها بنشر كتابي على الصورة التي اشترطتها.

﴿ والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير أملاً ﴾

الدكتور محمد عبد الكريم الوافي

حي الحميضة، البركة، بنغازي، صيف 1989 م

لوحاتٌ ورُسُوماتٌ توثيقيّة

جدول ببيان أشكال اللوحات والرسومات

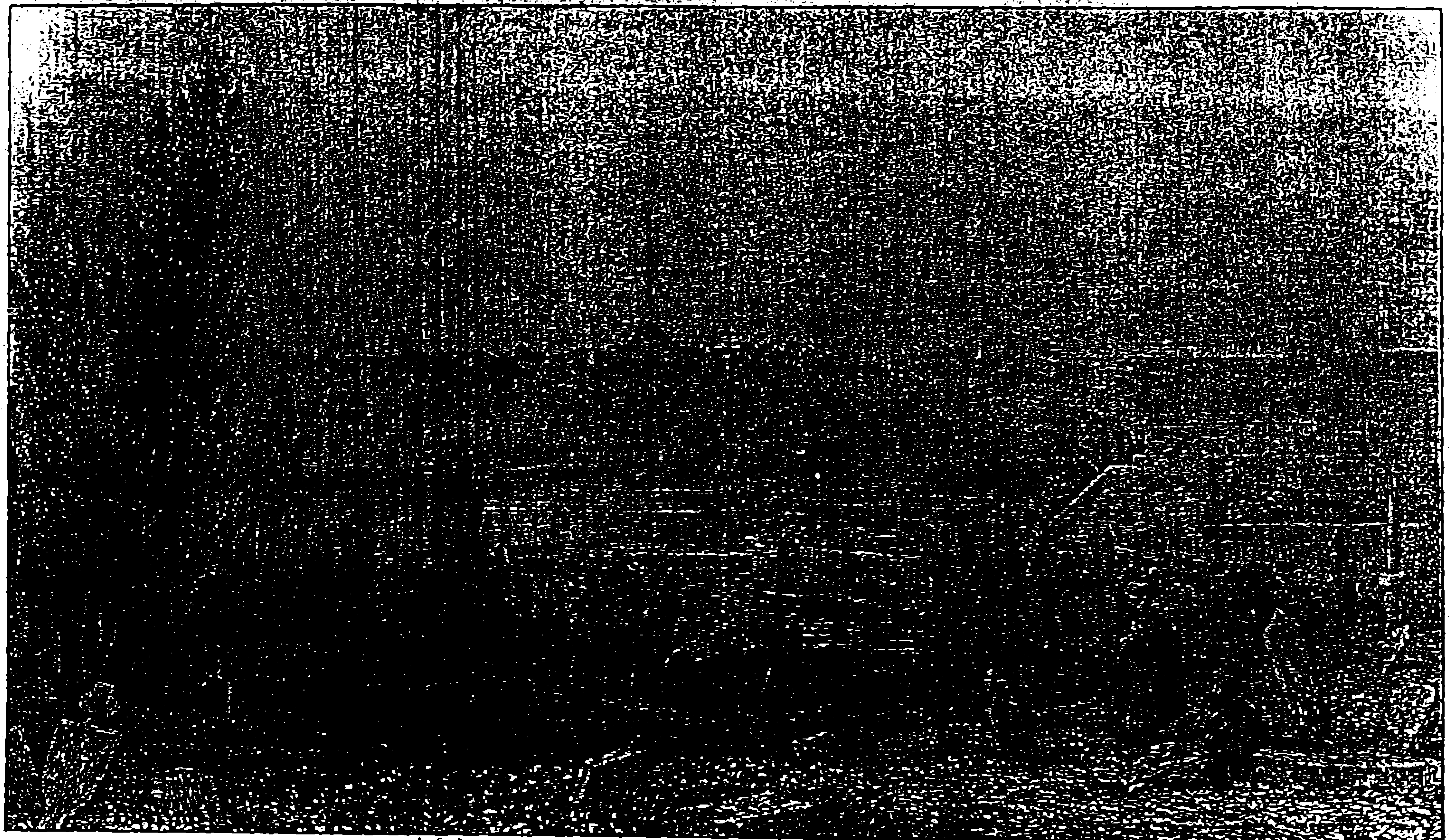
1 ـ خير الدين باربا روسًا (لوحة بريشة الفنان الجزائري محمد راسم).
2 ـ الآستانة، عاصمة الدولة العثمانية. لوحة تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر.
3 ـ «بُرج الجماجم» الذي شيَّدته قوات «بيالي باشا» العثمانية في جزيرة جربة من عظام القوات الإسبانية في أعقاب غزوها للجزيرة في سنة 1560.
4 ـ درغوث باشا، أحد أوائل باشوات الحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب.
5 ـ مدينة تونس في القرن الثامن عشر.
6 ـ لوحة تمثل مدينة الكاف التونسية، القريبة من الحدود الجزائرية، في القرن التاسع عشر.
7 ـ أحد أنجُع البادية التونسية في العهد الحسيني.
8 ـ إحدى قاعات الحريم والغناء بقصر «باردو» بتونس في العهد الحسيني.
9 ـ لوحة تمثل أحد أسواق بيع غنائم الغزو البحري بالإيالات المغربية.
10 ـ أحد أسواق مدينة الجزائر في القرن التاسع عشر.
11 ـ معسكر إحدى «محالّ» جمع الضرائب بتونس في العهد الحسيني.
12 ـ لوحة تمثل واقعة صفْع داي الجزائر، حسين باشا، للقنصل الفرنسي «دوفال» بالمنشأة، في 29 أبريل سنة 1827 ، التي اتخذتها فرنسا ذريعة لاحتلال الجزائر بعد ذلك بثلاث سنوات.
13 ـ مقاومة الجزائريين للجيش الفرنسي عند احتلاله لمدينة قسنطينة في سنة 1836 .



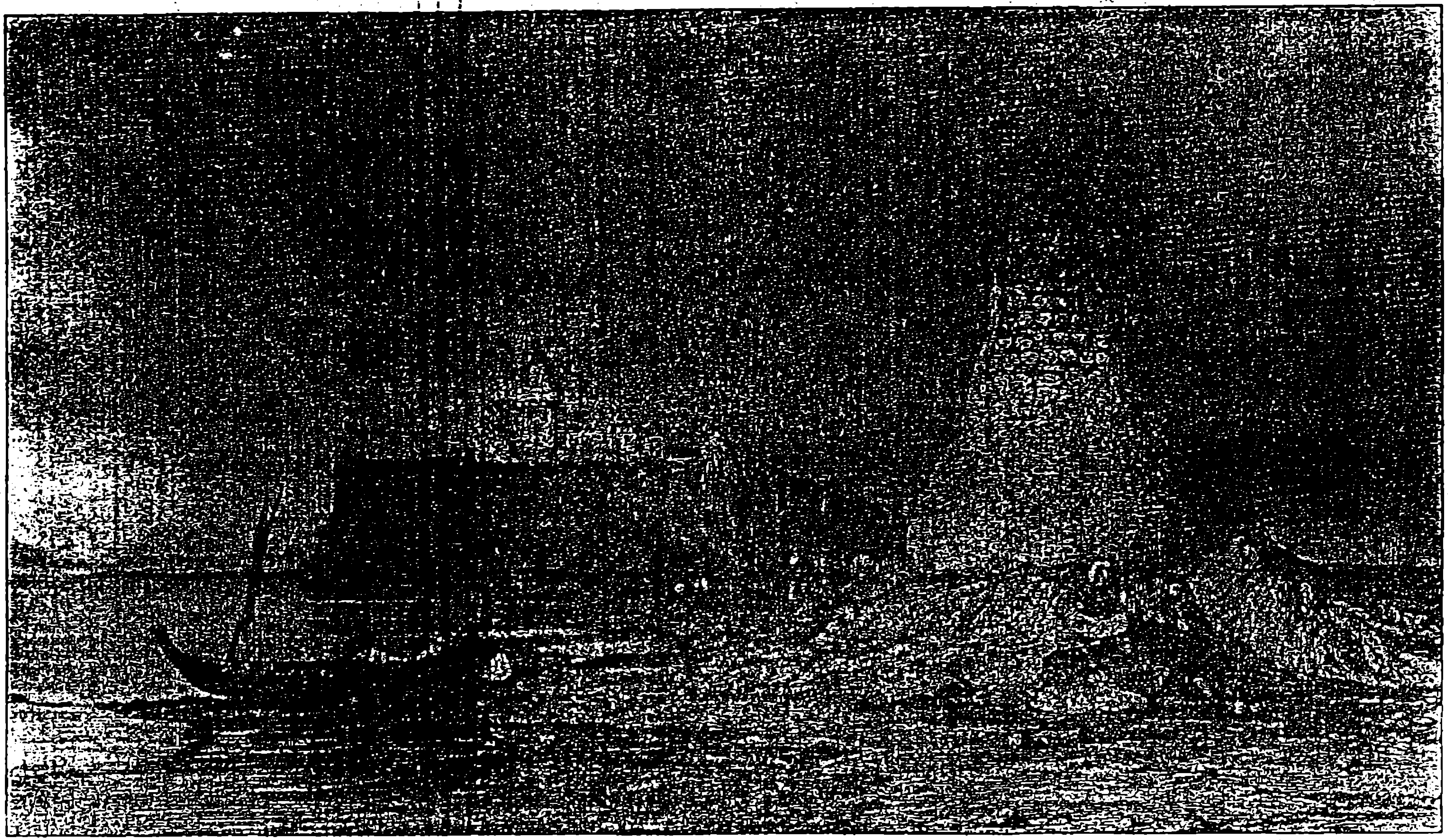
خير الدين باربا روشا

(لوحة بريشة الفنان الجزائري محمد راسم) زودنا بها صديقنا الفنان علي مصطفى رمضان

الشكل رقم (1)

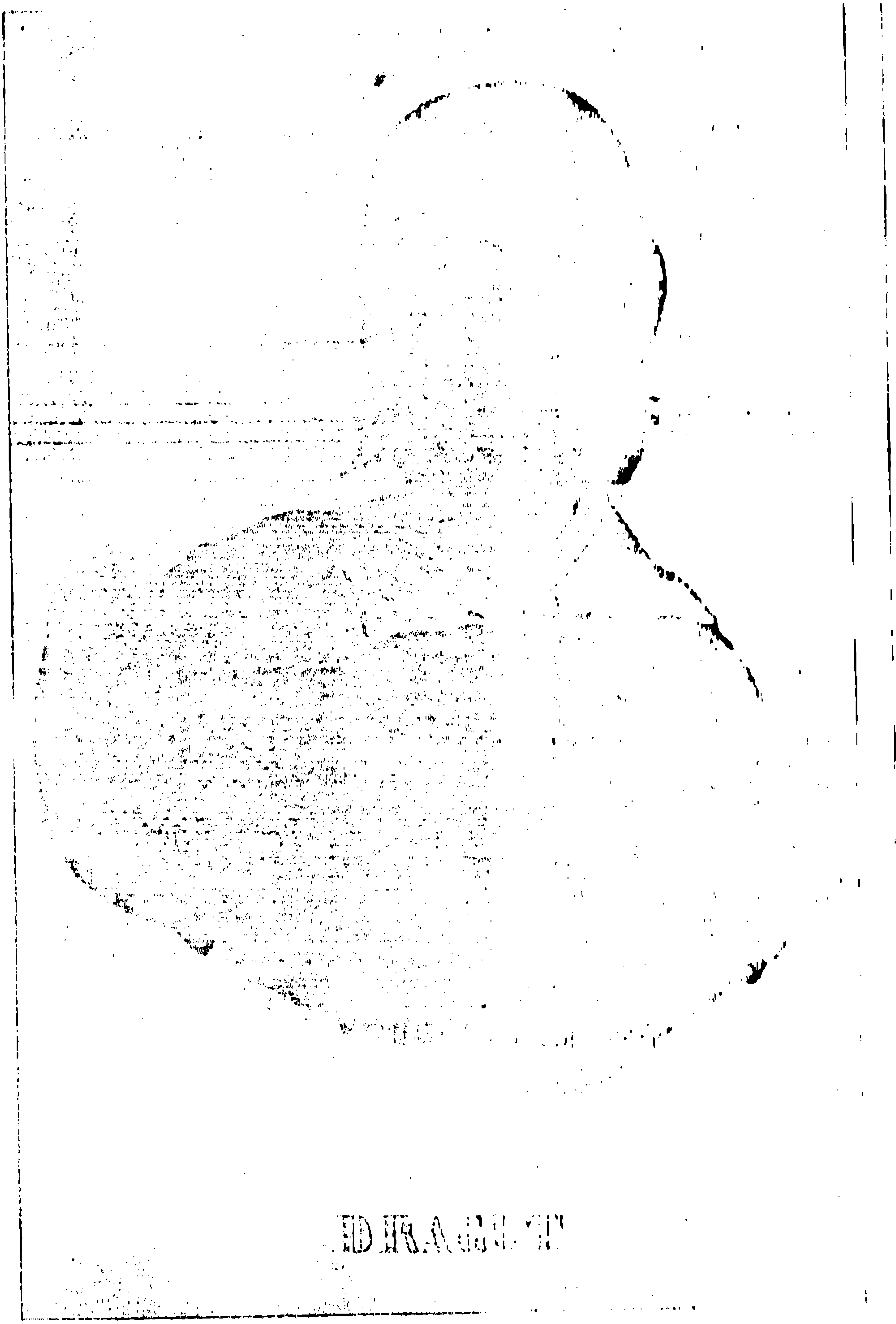


الآستانة، عاصمة الدولة العثمانية. (لوحة تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي)
الشكل رقم (2)



«برج الجماجم» الذي شيّدته قوات «بيالي باشا» العثمانية في جزيرة جربة من عظام وجماجم القوات الإسبانية بعد هزيمتها في أعقاب غزوها للجزيرة في سنة 1560

الشكل رقم (3)



الحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب

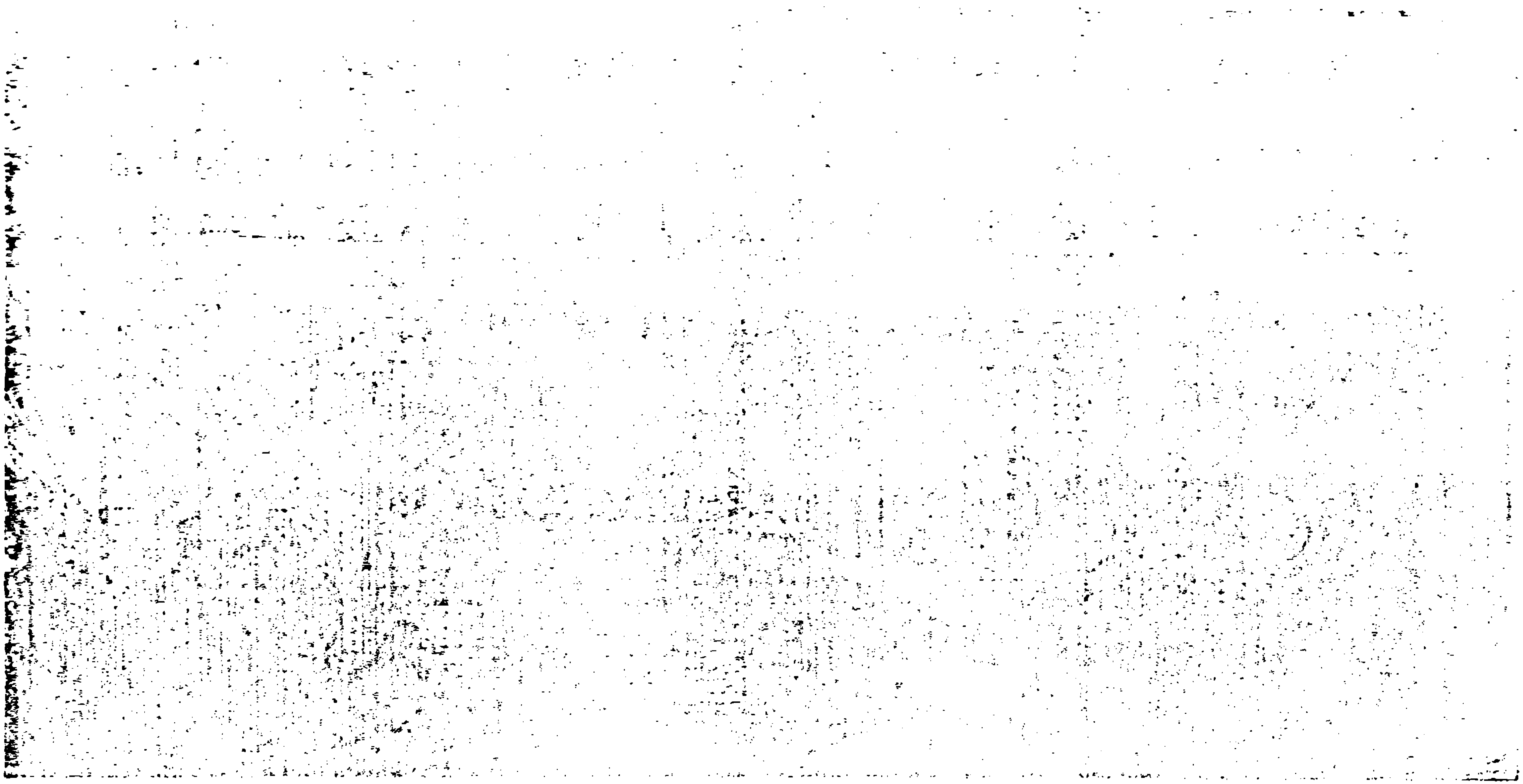
ش (١١)



صورة تمثل مدينة الكاف التونسية القريبة من الحدود الجزائرية في القرن التاسع عشر

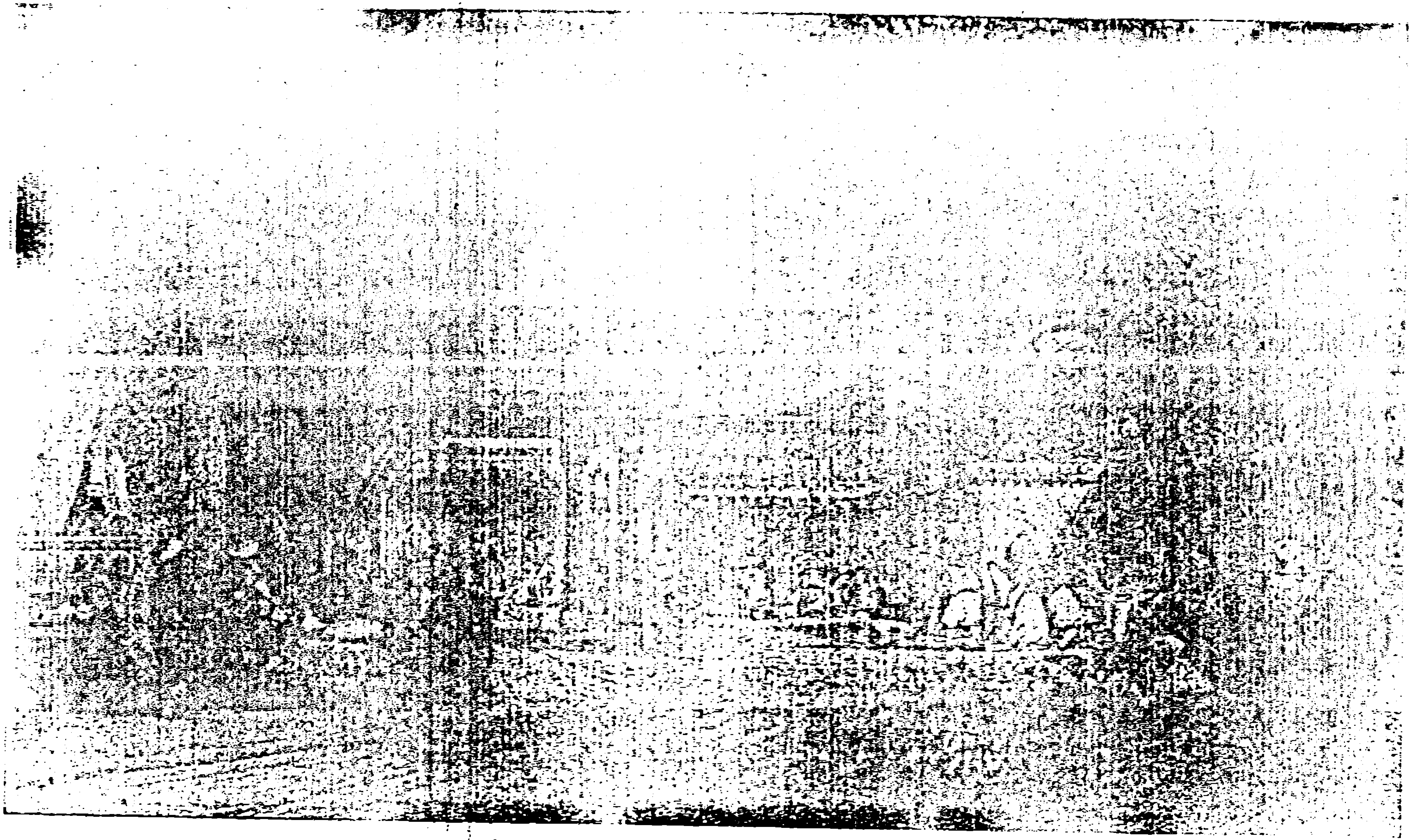
شكل رقم (6)





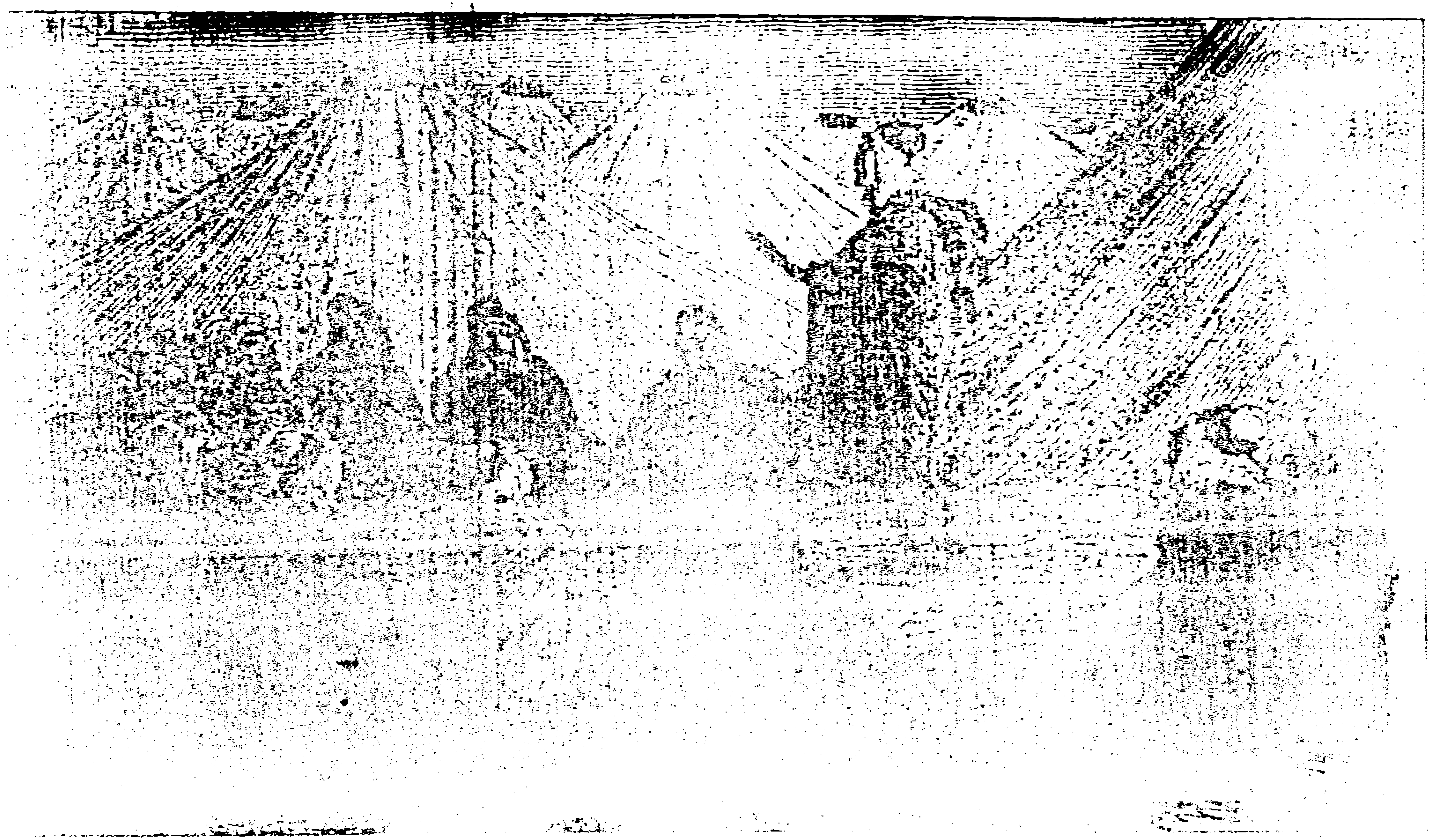
إحدى [illegible] قصر الباردو بتونس في العهد الحفصي

الشكل رقم (8)



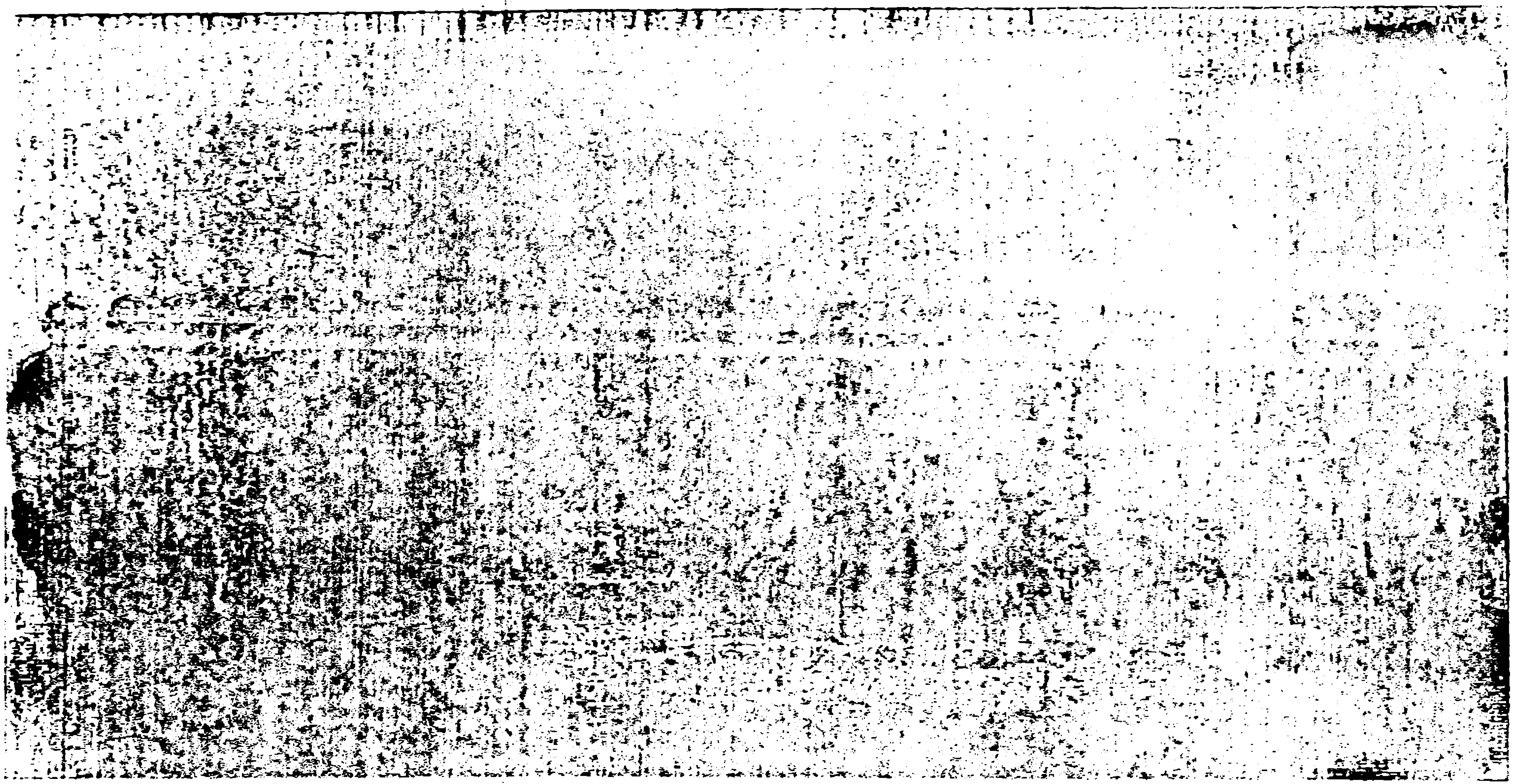
أحد أسواق مدينة الجزائر في القرن التاسع عشر

شكل رقم (٤٥)



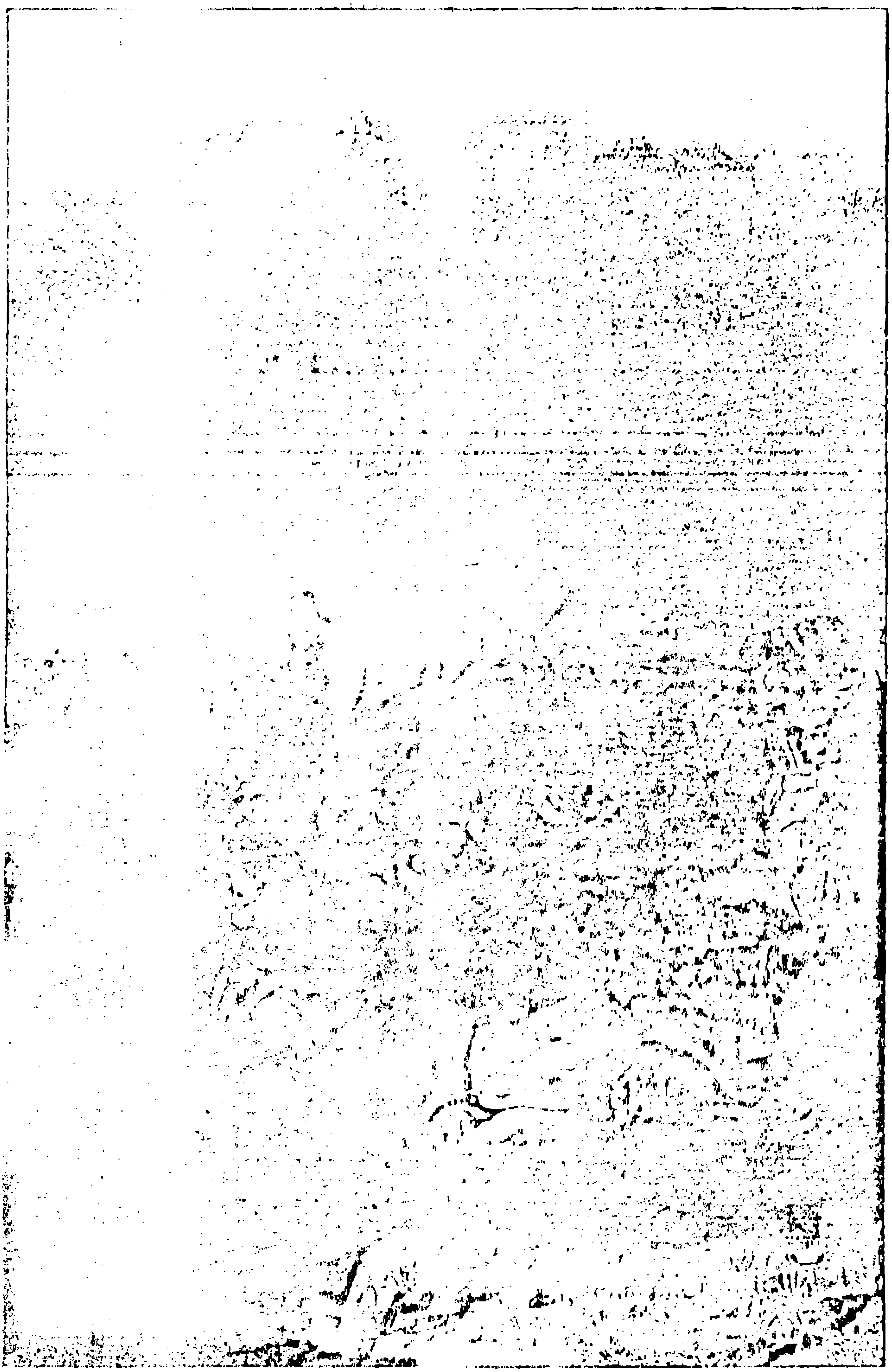
توطئة

تونس منذ الفتح العربي حتى قيام الدولة الحفصية



لوحة تمثل واقعة صفع داي الجزائر، حسين باشا، للقنصل الفرنسي «دوفال» بالمنشة،
في 29 أبريل سنة 1827، التي اتخذتها فرنسا ذريعة لاحتلال الجزائر بعد ذلك بثلاث سنوات

الشكل رقم (12)



مقاومة الجزائريين

كان العرب ـ يدفعهم تأجج حميّة الدعوة الإسلامية التي حرّكت في كوامن نفوسهم حماساً عاصفاً جعلهم يحققون معجزات فذّة ـ قد وضعوا، منذ خلافة عمر بن الخطاب، خطة هائلة لإقامة صرح دولة جديدة على أنقاض ما كان يسمى بالإمبراطورية الرومانية. فالعرب، وقد ملأتهم انتصاراتهم المبدئية على البيزنطيين في الشام وفلسطين، إقداماً وجرأة، وشجّعتهم فتوحاتهم في فارس ـ حيث تهاوى عرش كسرى ووقع تاجه عند أقدامهم إبّان معركة القادسية، في سنة 636 م.، الموافق 14 هـ. ـ نراهم يكتسحون مصر فجأة، تحت إمْرة أحد أمهر قادتهم، عمرو بن العاص، في سنة 641 م.، الموافق 21 هـ.؛ حيث هزموا جيوش الامبراطور هرقل وأبادوها عن بكرة أبيها، عندما حاول المقوقس، أسقف الاسكندرية، دون جدوى، أن يصدّ بها تقدمهم المظفّر[1].

وهكذا، فقد انتزع العرب إقليم مصر الخصيب نهائياً من براثن الإمبراطورية البيزنطية التي انحدرت منذئذٍ في هوّة خراب ماحق. وفي نفس تلك السنة توغّل جيش عربي، تحت إمْرة عقبة بن نافع الفهري، في أنطابلس (برقة)[2]، ثم تلت ذلك في سنة 648 م.، الموافق 27 هـ.، حملة أخرى، تحت إمرة عبدالله بن سعد بن أبي سرح العامري، الذي نراه بعد فتحه لمدينتيْ طرابلس وقابس، يفتح سبيطلة التي كانت قاعدة الحكم البيزنطي في إقليم إفريقية (تونس). وكان البطريق جرجير ـ الذي استغلّ فرصة ضعف وانشقاقات البلاط البيزنطي في المشرق ـ يتمتع باستقلال شبه كامل، وكان سلطانه على سواحل إفريقيا الشمالية يمتدّ من طرابلس إلى طنجة[3]. ولقد حشد

(1) انظر ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، تحقيق عبد المنعم عامر، ط. لجنة البيان العربي، القاهرة، 1961 م، ص ص 95 وما بعدها.

(2) الذي فتح برقة (أنطابلس) هو عمرو بن العاص نفسه. انظر البلاذري: فتوح البلدان، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، 1978 م، ص 225. وانظر ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ص 229.

(3) انظر ابن عذاري: البيان المغرب، ج/1، ط. دار الثقافة، بيروت، ص 9.

جرجير هذا في سبيطلة مائة وعشرين الف رجل[1]، للتصدّي للفاتحين العرب. والتقى الجمعان، العربي والبيزنطي، في سهل «عقوبة»[2]، فتغلّب العرب على جموع جرجير، مما حسم الأمور في إفريقية، منذئذٍ، لصالح المسلمين نهائياً. وبعد أن تمّ فرض جزية حرب على البلاد، نرى بطريقاً جديداً هو جُناحة (حُباحبة الرومي)[3]، يحلّ محلّ جرجير الذي قتل في يوم «عقوبة». وبعد ذلك قفل جيش عبدالله بن سعد بن أبي سرح العامري راجعاً إلى مصر، يجرُّ وراءه من السَّبيْ والأموال ما لا يحيط به الوصف.

وفي سنة 662 م.، الموافق 42 هـ.، قام العرب بعملية فتح جديدة تحت إمْرة عقبة بن نافع الفهري، ما لبثت أن تلتها، في سنة 666 م.، الموافق 46 هـ.، حملة على إفريقية، تحت إمْرة معاوية بن حُديج الكندي. ولم يُجْدِ فتيلاً ما أرسله الإمبراطور كنسطانز الثاني، بالبحر، من سرايا لنجدة أقاليمه الإفريقية، تحت قيادة البطريق نجفور الذي نزل عند قمُونيّة، قرب طرابلس. وتمّت هزيمة الألوية البيزنطية مجدداً، حيث تواصل توغّل العرب المنتصرين دوماً، في البلاد. ثم سقطت مدينة سوسة، تحت ضربات عبدالله بن الزبير، كما سقطت جلولاء، تحت ضربات عبد الملك بن مروان، والإثنان من معاوني القائد معاوية بن حديج الكندي.

وبعد مُضي عامين على ذلك، أي في سنة 668 م.، الموافق 47 هـ.، أخضع الفاتحون العرب مدينة بنزرت وجزيرة جربة[4]. وأعقبت ذلك فتوحات جيوش عقبة بن نافع الفهري، حيث فتح ودّان وغدامس وجميع أصقاع فزان.

وابتداءً من تلك الفترة بدأت مرحلة استيطان العرب نهائياً في إقليم إفريقية. وسنكتفي هنا بذكر أسماء مختلف الولاة الذين عيّنهم الخلفاء على إمارة إفريقية (تونس)، مع الإشارة إلى أهم الأحداث التي وقعت خلال ولاية كل منهم:

- في سنة 666 م.، الموافق 46 هـ.؛ ولاية معاوية بن حديج الكنْدي.
- في سنة 670 م.، الموافق 50 هـ.؛ ولاية عقبة بن نافع الفهري الأولى، وتأسيس القيروان، عاصمة إقليم إفريقية في سنة 50 هـ.
- في سنة 672 م.، الموافق 52 هـ.؛ ولاية أبي المهاجر دينار، وفتح الوطن القبلي.

---

(1) فيما كان عدد قوات عبدالله بن سعد عشرون ألفاً. انظر ابن عذاري، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(2) البلاذري، مصدر سابق، ص 228.

(3) يقول البلاذري: «لمّا صالح عبدالله بن سعد بطريق إفريقية رجع إلى مصر ولم يُوَلِّ احداً، ولم يكن لها يومئذ قيروان ولا مَصْرٌ جامِعٌ»، فتوح البلدان، ص 229. ويطلق ابن عذاري على هذا البطريق اسم «حُباحبة الرومي». أما النويري فيتّفق مع إلفونص روسّو في تسميته هنا بـ«جُنَاحة».

(4) بحسب ما ذكره أبو المحاسن بن تغري بردي، في النجوم الزاهرة، ج/1، ص 132، فإن الذي فتح جزيرة جربة هو رويفع بن ثابت الأنصاري، بأمر من معاوية بن حديج، وتم ذلك في سنة 47 هـ.

- في سنة 682 م.، الموافق 63 هـ.؛ ولاية عقبة بن نافع الفهري الثانية، وبها بلغ الفتح العربي ذروته، حيث خضع معظم إفريقية (تونس)، والجزائر، وواحات الجنوب، والمغرب الأقصى لجيوش المسلمين المظفّرة. ثم استشهد عقبة بن نافع عند مدينة برقة[1].

- في سنة 689 م.، الموافق 69 هـ.؛ ولاية زهير بن قيس البلوي[2].

- في سنة 694 م.، الموافق 75 هـ.؛ ولاية حسّان بن النعمان الغسّاني، الذي فتح قرطاجنة وتونس والمدن المحيطة بها، وجبال الأوراس. وهكذا فقد قضى حسّان على كل أثر للمقاومة، ودخلت البلاد في طاعة المسلمين.

- في سنة 707 م.، الموافق 89 هـ.؛ ولاية موسى بن نصير بن عبد الرحمن بن زيد، ودخول العديد من المدن والقبائل تحت لواء المسلمين. فتح الأندلس، الذي حظي بتأييد الكونت جوليان[3]، حاكم مورطانية الطنجيّة، الذي يقال إنه قصد من وراء مناصرته للعرب، الانتقام من إهانة كان وجّهها له لذريق، ملك القوط في إسبانيا[4].

- في سنة 715 م.، الموافق 97 هـ.؛ولاية محمد بن يزيد لإفريقية[5] والأندلس، اللتين كانتا قبله تحت حكم إبنيْ موسى بن نُصير، وهما عبد العزيز وعبدالله. فجمع محمد بن يزيد حكمهما تحت قبضته، باعتباره أميراً لإفريقية.

- في سنة 717 م.، الموافق 99 هـ[6]؛ ولاية اسماعيل بن عبدالله بن أبي المهاجر.

- في سنة 720 م.، الموافق 102 هـ.؛ ولاية يزيد بن أبي مسلم، الذي كان صاحب شرطة للحجاج بن يوسف الثقفي.

- ولاية محمد بن يزيد الثانية (في تاريخ غير معروف).
- ولاية بشر بن صفوان الكلبي في سنة 722 م.، الموافق 104 هـ.
- ولاية عبيدة بن عبد الرحمن السلمي في 728 م.، الموافق 110 هـ.

---

(1) يكاد يكون هنالك إجماع بين المؤرخين العرب على أن عقبة بن نافع استُشهد في «تهوذة» بمنطقة الزاب، في سنة 63 هـ، حيث دفن في واحة تعرف بـ «سيدي عقبة»، قرب بسكرة.

(2) ولاّه عبد الملك بن مروان أمر إفريقية سنة 69 هـ. انظر ابن عذارى، ص 31 والمالكي: رياض النفوس، تحقيق حسين مؤنس القاهرة، 1951 م.، ص 29.

(3) يسميه العرب: «يليان النصراني»، أو «ليان»، أو «إليان». انظر البكري: المُغْرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، ط. الجزائر،1911 م، ص 104.

(4) كانت لجوليان ابنة جميلة اسمها «فلورندا»، كان قد أرسلها من قبل إلى بلاط طليطلة للتأدب فيه بآداب الملوك، فاغتصبها الملك لذّريق، فحقد والدها عليه.

(5) بأمر من الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك، ابن عذاري، ص 47.

(6) ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، تحقيق محمد شمام، المكتبة العتيقة، تونس، ص 41.

... بن ... في 732 م.، الموافق 114 هـ.

- ولاية عبيدالله بن الحبحاب في 732 م.، الموافق 114 هـ. توجيه أول حملة عربية ضد صقلية. اجتياح العرب لمدينة سرقوصه الصقلية - إنشاء ميناء وترسانة سلاح بمدينة تونس - عرب الأندلس يتوغلون في فرنسا وهزيمتهم في معركة بواتييه الدامية، حيث تصدّى لهم شارل مارتيل - ثورة مَيْسرة المدغري.

- ولاية كلثوم بن عياض القشيري القيْسي سنة 741 م.، الموافق 124 هـ.، ثم قتْله قرب طنجة.

- ولاية حنظلة بن صفوان الكلبي في 742 م.، الموافق 124 هـ.، وكثرة الفتن(1).

ولاية عبد الرحمن بن حبيب الفهري في 745 م.، الموافق 128 هـ. - قيام الدولة العباسية في المشرق - وقيام الخلافة الأموية في الأندلس على يد عبد الرحمن الداخل. ومنذئذٍ سادت القطيعة الكاملة بين الحكومات العربية في الأندلس وإفريقية. ومنذ تلك الحقبة صارت إفريقية مسرحاً مستمراً لسلسلة من الصراعات العنيفة بين الولاة وبين السكان. ولسوف نمرُّ مرور الكرام على من تعاقب على البلاد من ولاة نصّبهم الخلفاء. فلقد تتابع على الحكم بعد عبد الرحمن بن حبيب عشرون والياً، لنصل إلى فترة حكم إبراهيم بن الأغلب:

- ولاية إبراهيم بن الأغلب في 800 م. الموافق 184 هـ.: أسّس إبراهيم بن الأغلب - الذي عيّنه هارون الرشيد - دولة جديدة هي دولة الأغالبة التي امتدّ سلطانها ما بين تلمسان وتخوم طرابلس الغرب. وفي الفترة نفسها تقريباً قامت دولة الأدارسة في غربي المغرب. ولقد تعاقب على حكم إفريقية من الأغالبة أحد عشر والياً(2).

ولقد تلاشى حكم آخر الأغالبة، زيادة الله الثالث، ابن أبي العباس عبدالله الأغلب، نتيجة لتمردٍ جارفٍ كان يقوده الداعي الفاطمي، أبو عبدالله الشيعي(3). وأدى انهيار الحكم الأغلبي الذي وقع في سنة 909 م.، الموافق 297 هـ.، إلى انهيار دولة بني مدرار، أمراء سجلماسة، وإلى انهيار الدولة الرستمية في تاهرت.

---

(1) انظر ابن أبي الضيّاف: إتحاف أهل الزمان، ج/1، ص 91.

(2) هم على التوالي: إبراهيم بن الأغلب (184 هـ. - 196 هـ.)؛ وأبو العباس عبدالله بن إبراهيم (196 هـ. - 201 هـ.)؛ وزيادة الله بن إبراهيم (201 هـ. - 223 هـ.)؛ وأبو عقال الأغلب (223 هـ. - 226 هـ.)؛ وأبو العباس محمد بن الأغلب بن إبراهيم (226 هـ. - 242 هـ.)؛ وأبو إبراهيم أحمد بن محمد (242 هـ. - 249 هـ.)؛ وأبو محمد زيادة الله بن محمد (249 هـ. - 250 هـ.)؛ وأبو الغرانيق محمد بن أحمد (250 هـ. - 261 هـ.)؛ وإبراهيم بن أحمد (261 هـ. - 289 هـ.) وأبو العباس عبد الله بن إبراهيم (289 هـ. - 290 هـ.)؛ وزيادة الله بن عبد الله (290 هـ. - 296 هـ.).

(3) هرب زيادة الله الثالث، آخر الأغالبة، إلى طرابلس حيث توجه منها إلى صقلية فانقرضت بذلك دولة بني الأغلب.

وكان العرب قد فتحوا جزيرة صقلية في 827 م. ، الموافق 212 هـ. ، أثناء حكم أبي محمد زيادة الله بن إبراهيم، ثالث أمراء الأغالبة.

أما دولة الأدارسة، المعاصرة لدولة الأغالبة، فلقد حكمت الطرف الغربي من إفريقية، أي المغرب الأقصى. ولقد أسّسها أحد أسباط علي بن أبي طالب، ابن عم الرسول، ﷺ؛ وهو إدريس بن عبدالله بن الحسن بن حسن، الذي فرّ من مطاردات العباسيين لشيعة علي، والتجأ إلى المغرب الأقصى، حيث بايعه الناس في سنة 788 م. ، الموافق 172 هـ.

وأصبحت مدينة فاس عاصمةً للأمراء الأدارسة، مثلما كانت القيروان عاصمة للأغالبة. وبحسب ما ذهب إليه ابن خلدون؛ فإن عدد أمراء دولة الأدارسة المتعاقبين كان أربعة عشر أميراً، آخرهم هو الحسن بن كنون بن محمد بلقاسم، الذي توفي في سنة 985 م. ، الموافق 375 هـ. ، وبموته انقرضت دولة الأدارسة[1].

ومثلما ذكرنا، فإن تمرُّداً واسعاً قدح شرارته الأولى الداعية الشيعي أبو عبدالله[2]، حيث شبَّ هذا التمرد من أعماق المغرب الأقصى وأدى إلى حمل الناس للسلاح في إفريقية كلها. فانهارت بالتالي دولة الأغالبة، جارفةً معها دولتين أو ثلاثاً معاصرةً لها، في خضمِّ ذلك الهيجان العنيف الدامي الذي أوقد الثورة في المنطقة مدىً طويلاً. ونرى العُبَيْديين، أو الفاطميين ـ معتمدين على النجاحات التي حققوها بقوة السلاح، وكذا بما ادُّعوه بأحقيَّتهم في الحكم، وهي أحقيَّة عزوها إلى نسبتهم إلى النبي، ﷺ ، عن طريق وشيجتهم بابنته فاطمة الزهراء ـ يقيمون دولتهم على أنقاض خصومهم. وهكذا، فقد بدأت هذه الدولة الوليدة في إقامة صرحها في سجلماسة، حيث لاقى قيامها تعاطفاً لدى الجميع، في وقت كانت فيه فِرَق دينيّة متطرفة، على نحو أو آخر، قد صدَّعت وحدة المسلمين في المنطقة. وأخذت هذه الدولة الناشئة تتوسّع وتستشري شيئاً فشيئاً من ذلك الطرف القصيِّ من المغرب نحو شرقي المغرب العربي، بحيث إنه لم يمضِ وقت طويل حتى أخذ نفوذها يمتد من المغرب الأقصى حتى برقة؛ اللهم فيما عدا تلك المناطق التي ظلت خاضعة لحكم بعض الإمارات المستقلة التي ما لبث بعضها أن تلاشى ليذوب في هذه الدولة الشيعية التي تحوَّلت قاعدة الحكم فيها، على التوالي، من سجلماسة إلى تاهرت، ثم إلى القيروان ومن بعدها إلى المهدية.

ولقد تتابع على رأس هذه الدولة الفاطمية في إفريقية أربعة أمراء نراهم يزهدون في لقب «أمير»، حيث لم يكتفوا به لأنه أدنى من أن يرضي مطامحهم، وتلقَّبوا بلقب الخلفاء؛ وهم عبيد

---

(1) انظر ابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس، ط. دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973 م، ص ص 89-95.

(2) هذه كنيته؛ أما اسمه فهو: الحسين بن أحمد بن محمد بن زكرياء، أصله من صنعاء، أو من الكوفة، أخذ أسرار الدعوة الشيعية عن ابن حوشب، وهو الذي أرسله إلى المغرب. انظر ابن أبي دينار: المؤنس، ص 54.

إلا أن الموحدين لم يهنأوا طوال فترة حكمهم بسلطة كاملة. ذلك إن تطلعات القادة والحزازات بين القبائل، وكذلك ميل السكان المتحلوبين إلى النزوح من غرب إفريقية إلى شرقها، قد ساعدت كلها على تدميرهم.

وفي سنة 1195 م.، الموافق 592 هـ.، نرى بني مرين - وهم ينتمون إلى قبائل زناتة - قد أخذوا يخترقون الصحارى مجتاحين المغرب؛ فاستولوا على فاس حيث ما لبثوا أن قضوا على الحكم الموحدي في ذلك الإقليم. وتعاقب على الحكم في دولة بني مرين خمسة وعشرون أميراً، جعلوا عاصمة دولتهم فاس تارة، وسجلماسة تارة أخرى، ومراكش تارة ثالثة[1]. وعند مطلع القرن الخامس عشر الميلادي، كانت هذه الدولة قد فقدت الكثير من القوة التي كانت لها في السابق، لتقلصت إلى حدود دولة المغرب الحالية. وحوالى تلك الفترة أخذ البرتغاليون يناشبون إفريقية الحرب، حيث اتخذوا لهم مواضع أقدام على الساحل المغربي[2]، وذلك في الوقت نفسه الذي شرعت فيه أساطيل قشتالة الإسبانية، من حين إلى آخر، في هجومات تخريبية على ذلك الساحل، كتوطئة مبكرة للاحتلال الإسباني للمرسى الكبير ووهران. وعند نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، حلّت محلّ المرينيين دولة الأشراف السعديين، التي تنتمي إليها الأسرة الحاكمة اليوم في المغرب الأقصى.

في حوالى سنة 1235 م.، الموافق 633 هـ.، نزح بنو عبد الواد الزيّانيون من الصحراء إلى التل الساحلي للمغرب الأوسط. وهم ينتمون إلى قبائل زناتة، حيث أسهموا عندئذ مع المرينيين في تفتيت دولة الموحدين. فاستقر بنو عبد الواد في إقليم وهران، جاعلين من تلمسان عاصمة لدولتهم. وبالرغم من الصراعات والحروب الطويلة والمتلاحقة التي خاضها بنو عبد الواد الزّيانيون ضد الأمراء المرينيين والحفصيين، إلّا أن دولتهم ظلت قائمة حتى مطلع القرن السادس عشر الميلادي؛ حيث انقرضت عندئذ على يد الأخوين عروج وخير الدين برباروسّا، اللذين كانا قد تمكنا، لتوّهما وبدورهما، من تأسيس مملكة في الجزائر.

---

(1) انظر ابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس، ص ص 278 وما بعدها؛ وانظر الزركشي: تاريخ الدولتين، ص ص 31 وما بعدها. وجدّ الحفصيين الأول هو أبو حفص عمر بن يحيى، ويُرفع نسبه إلى أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب. انظر الاتحاف، ج/1، ص 152.

(2) استولى البرتغاليون سنة 818 هـ.، الموافق 1415 م. على مدينة سبتة، واحتلوا أصيلا سنة 876 هـ.، واحتلوا صافي، وأزمور وطنجة سنة 869 هـ. انظر حول احتلالهم لسبتة كتاب محمد بن تاويت: تاريخ سبتة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1982م، ص ص 175 وما بعدها.

... سنعرض ... آخر الدويلات التي تقاسمت ملك دولة الموحدين، ونعني بها دولة بني حفص[1]. إن إقليم إفريقية - الذي كان يشمل إقليم قسنطينة الحالي، وتونس برمّتها، وطرابلس الغرب - كان خاضعاً لأحد عُمّال أمير الموحدين، وهو الشيخ أبو زكرياء يحيى بن أبي محمد عبد الواحد الحفصي. وفي سنة 1228 م.، الموافق 626 هـ.، استقلّ أبو زكرياء يحيى الحفصي هذا بإمارة تونس، متهزاً في ذلك فرصة تلك الفتن والاضطرابات التي كانت تموج بها البلاد، وبُعْدها عن قاعدة الحكم الموحدي، اللذي كانت سلطته تتداعى، حيث تكالبت عليه النوائب من كل جهة وأخذ يلفظ أنفاسه الأخيرة. وهكذا أسّس أبو زكرياء إمارة جديدة حملت اسمه، وهي الدولة الحفصية[2]، التي ظلت قائمة حتى وقوع الاحتلال الإسباني لتونس في سنة 1535 م.، الموافق سنة 942 هـ. وهو احتلال سبقته حملة ملك فرنسا، القديس لويس، التي وقعت على تونس خلال فترة حكم المستنصر بالله أبو عبدالله محمد بن أبي زكرياء الحفصي، وذلك في سنة 1270 م.، الموافق 669 هـ[3].

---

(1) الزركشي، ص ص 18 وما بعدها. وابن قنفذ القسنطيني: الفارسية في مبادىء الدولة الحفصية، ص ص 99 وما بعدها.

(2) أصل بني حفص من قبيلة هنتاتة، وهي من أعظم قبائل المصامدة. ولقد تعاقب على الحكم طوال فترة قيام الدولة الحفصية سبعة وعشرون أميراً؛ كان أولهم وهو عبد الواحد بن الشيخ أبي حفص، الذي قعد للإمارة في قصبة تونس في شهر شوال سنة 603 هـ، الموافق 1207 م. أما آخرهم فهو الحسن بن محمد بن الحسن، الذي تمت بيعته في ربيع الثاني سنة 932 هـ.، الموافق سنة 1526 م. وهو صنيعة الأسبان، وحليف شارل الخامس. ومثلما سنرى في الباب التالي، فإن ابنه محمد - الملقب لدى العامّة بلقب «حميْدة» - سيرضخ لتقاسم حكم تونس مع الكونت الإسباني «دي سيرباللون».

(3) يشير المؤلف هنا إلى حملة لويس التاسع، ملك فرنسا، على تونس. وهي حملة قام بها بإيعاز من شقيقه شارل دانجو، الذي كان حاكماً عندئذ لجزيرة صقلية، وأراد أن يلحق بها تونس تحت حكمه. فجهّز لويس التاسع حملة صليبية باركها ملوك أوروبا وبابا روما، وتوجه إلى تونس في أسطول يحمل أربعين ألف مقاتل، نزلوا عند أطلال قرطاجنة في آخر ذي القعدة سنة 668 هـ.، الموافق 21 يوليه 1270 م. ودام القتال بين الفرنسيين وبين الحفصيين زهاء ستة أشهر. ثم تفشى وباء بين الجنود الفرنسيين، فهلك منهم الكثيرون، ومن بينهم الملك لويس التاسع نفسه. فأقلع أسطول فرنسا عائداً إلى بلاده. وتدْخل هذه الحملة في إطار الحملة الصليبية الثامنة على أراضي المسلمين. ولقد أدت هذه الحملة إلى عقد صلح بين صاحب صقلية، شارل دانجو وبين الخليفة الحفصي المستنصر بالله، دفع الأخير بمقتضاه غرامة حربية لملك صقلية. انظر حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، الدار التونسية للنشر، 1968م، ص 30.

الباب الأول

سقوط دولة بني حفص

مثلما سبق لنا وأن ذكرنا، فإن دولة بني حفص قد تأسست في سنة 1228 م.، الموافق 626 هـ. وهي دولة تتابع على حكمها، خلال أكثر من ثلاثة قرون، سلسلة طويلة من الأمراء الذين حُسبت تونس، تحت حكمهم، في عداد دول العالم الإسلامي المزدهرة. غير أن هذه الدولة أخذت تضعف في النهاية شيئاً فشيئاً حتى صار انقراضها أمراً محتوماً. ومع ذلك فإن مولاي محمد بن الحسن الحفصي[1] كان ما يزال محافظاً على الصيت الذائع الذي كان يتمتع به أجداده؛ إلا أن الشعور الذي كان سائداً لدى الناس، آنئذٍ، هو أن الذي سيخلفه من بين أمراء بني حفص ـ أيًّا كان ـ لن يكون في وسعه أبداً التصدُّر بجدارة لتحمُّل أعباء ميراث بني حفص العظيم.

وعند وفاة هذا الأخير في سنة 1525 م.، الموافق 932 هـ. انتقلت السلطة إلى أصغر أبنائه، مولاي الحسن[2]. وذلك بالرغم من أحقّية غيره من إخْوته بخلافة والدهم، وذلك بفضل تلك الأحابيل التي حاكتها أمه، وهي امرأة طموحة كانت قد هيّأت الأمور لتحقيق هذا الهدف منذ مدة طويلة. وما أن ارتقى الحسن الحفصي العرش حتى قرر التخلص من إخْوته المنافسين الذين فاز بالعرش دونهم، فأمر بقتلهم. وتمّ بالفعل ذبح اثنين منهم، إلا أن ثالثهم، وهو رشيد، تمكّن من الفرار، ووجد لنفسه ملجأً لدى بعض الأعراب، حيث سانده هؤلاء لبعض الوقت في محاولته انتزاع السلطة العليا في البلاد من أخيه الحسن. غير أن رشيداً اضطر إلى الفرار، حيث نراه يستليذ

(1) هو: أبو عبدالله محمد بن أبي محمد الحسن بن أبي عبدالله محمد المسعود بن أبي عمرو عثمان. تولى الحكم بعد وفاة ابن عمه أبي يحيى زكرياء الحفصي، الذي جرفه وباء عام فمات في سنة 899 هـ. انظر الوزير السرَّاج في كتابه: الحلل السندسية في الأخبار التونسية، الجزء الأول/4، الدار التونسية للنشر، 1970م، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، ص 1090.

(2) هو: أبو محمد الحسن بن أبي عبد الله محمد بن الحسن الحفصي، المصدر نفسه، ص 1092.

بخير الدين بربروسا الشهير[1]، الذي كان قد خلّد اسمه لتوّه بتأسيسه لإيالة الجزائر. واستقبل خير الدين بربروسا الأمير الهارب خير استقبال؛ إذْ إنه ما لبث أن فطن إلى مدى الفائدة التي سيجنيها من وراء ذلك الظرف للتعجيل بتحقيق مشروعه بإلحاق دولة تونس بالأراضي التي كان يسيطر عليها في المغرب الأوسط (الجزائر). وهكذا نراه يحمل الأمير رشيد الحفصي على التوجُّه معه إلى الأستانة، موحياً له بأن ما يتمتع به هو من اسم وسمعة وثقة هناك ستمكّنه بسهولة من الحصول على الوسائل الكفيلة بدعم تطلّعه المشروع إلى حيازة عرش تونس.

ومضى الأمير رشيد، بصحبة خير الدين بربروسا إلى الأستانة، تملأه الثقة في تلك الوعود الخادعة التي بذلها له هذا الأخير. وفي الأستانة تمكّن خير الدين الماكر، دون جهد، من إقناع السلطان سليمان القانوني بأن الاستيلاء على تونس هو من أسهل الأمور، بالنظر إلى الانشقاقات التي كانت قائمة بين الحفصيين، وبأنه يكفيه مجرّد الوقوف إلى جانب الأمير رشيد، بكل ثقله، في ادّعائه بأحقّيته في العرش، حتى يتهيّأ للسلطان كسب جميع الأطراف المتنازعة والسيطرة عليها. وأضاف خير الدين بربروسا قائلاً للسلطان سليمان القانوني، إن هذه الخطوة ستكون مفيدة من جميع الوجوه لتطلّعات السلطان ومراميه البعيدة، بحيث ستضيف لفترة حكمه صفحة من أنصع الصفحات. ففعلت عبارات خير الدين فعلها في نفس السلطان العثماني، فشُرع على الفور في إعداد ترتيبات توجيه حملة إلى تونس. ولم يلبث أن غادر مياه البوسفور أسطول كبير يقوده خير الدين بربروسا بنفسه، حيث توجه نحو سواحل إفريقية (تونس)[2]. وفي اللحظة التي كان فيها ذلك الأسطول يتهيّأ للإبحار، نرى الأمير رشيد الحفصي ـ الذي كان حتى تلك اللحظة مملوءاً بثقة عمياء في وعود سيّديْه القويين، سليمان القانوني وخير الدين بربروسا ـ يُكبّل فجأة بالأصفاد، بأمر منهما، حيث ألقي به في غياهب أحد سجون الدولة العثمانية، وانقطعت منذئذٍ جميع أخباره.

---

(1) كان خير الدين بربروسا وأخوه الأكبر عروج بربروسا قد جعلا من الشواطىء والأراضي التونسية قاعدة تنطلق منها سفن أسطولهما الجهادي ضد الإسبان. وقد تمّ ذلك بموجب موافقة محمد بن الحسن الحفصي ـ والد رشيد ـ على أن يدفع للحفصيين خُمس الغنائم. انظر أحمد بن أبي الضّياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج/2، ط. كتابة الدولة للشؤون الثقافية، تونس، 1963 م، ص 9. والاسم الأصلي لخير الدين بربروسا هو «خزر»، ولد في جزيرة «مدلي». انظر: أرجمند كوران: «السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر»، الترجمة العربية، تونس، 1974 م، ص 11.

(2) يذهب الوزير السرّاج إلى أن خير الدين لم يستشر سليمان القانوني في أمر احتلاله لتونس، ويقول إن الذي أذن لخير الدين بذلك هو وزيره إبراهيم باشا. انظر الحلل السندسية، الجزء الأول/ 4، ص 1093. غير أن محمد فريد يذكر، من جانبه، في: تاريخ الدولة العليّة العثمانية، أن خير الدين قد قابل بالفعل السلطان سليمان في الأستانة، في أوائل سنة 1533 م. لإعداد أسطول لفتح إقليم تونس، وأن الصدر الأعظم إبراهيم باشا كان متغيّباً آنئذٍ عن الأستانة. محمد فريد: الدولة العليّة، تحقيق الدكتور إحسان حقي، طبعة دار النفائس، بيروت، 1983 م، ص 232.

وفي البداية ألقى ذلك الأسطول العثماني مراسيه في مياه بنزرت التي حظي عندها بأحسن استقبال[1]، إلى درجة أن الأهالي المستقبلين عرضوا على خير الدين أن ينضمُّوا إليه لمساعدته في إنجاح المشروع المبيَّت. غير أن خير الدين رفض عرضهم وعجَّل بفرد قلاعه وأبحر، لعلمه بأن نجاح مشروعه هو رهن، في جميع الأحوال، بمدى التعجيل بتنفيذه.

وغداة إقلاع خير الدين بأسطوله من مياه بنزرت، نراه يلقي مراسيه في مياه حلق الوادي. وسرعان ما تناقل الناس في مدينة تونس أرجوفة مفادها أن الأمير الحفصي رشيد كان على ظهر الأسطول، وبأن نيَّة الباب العالي العثماني كانت متَّجهة إلى تنصيبه على عرش أبيه الذي اغتصبه أخوه الحسن ظلماً وبهتاناً. وسرعان ما اتخذت تلك الأرجوفة - التي أخذ أنصار خير الدين يبثُّونها بذكاء - طابع بلاغ رسمي، بحيث نراها تُحْدث تأثيراً صاعقاً في نفوس الأهالي الذين كانوا قد ملُّوا عبث الحكومة الحفصية القائمة آنئذٍ. فهرع الناس إلى أسلحتهم واتجهوا إلى قصر مولاي الحسن الحفصي، وطردوه من المدينة، ثم أرسلوا على الفور وفداً منهم إلى خير الدين برباروسا، معلنين له خضوعهم، ورجْوه أن يدعو الأمير رشيد للنزول إلى اليابسة وتسلُّم مقاليد السلطة العليا.

وهنا نرى خير الدين - وقد أسعده نجاح خديعته - يقوم على عجل بإنزال التسعة آلاف محارب الذين استقدمهم معه، ويدفع بهم إلى مدينة تونس، حيث أخذ هؤلاء يجتاحون مداخل المدينة بسرعة، فاستولوا على قصبتها[2] التي سرعان ما تحصَّن هو داخل جدرانها.

بيد أن ترقُّب أهالي المدينة طال، وأخذوا يتململون وقد ملأ الشك نفوسهم بأنهم قد خُدعوا. فهاجوا وماجوا وتجمهروا مطالبين بأعلى أصواتهم بظهور عاهلهم الجديد. وهنا نرى خير الدين برباروسا يحسم أمره ويعلن لهم قائلاً: «لقد انتهى حكم بني حفص! ولم تعد طاعتكم مستوجبة لهم، بل لممثل السلطان العثماني. وأنا هو ممثل السلطان». وما أن انتهت خطبة خير الدين حتى اندلع تمرد، وأخذ الناس يتقاتلون في جميع أحياء المدينة؛ ومضى وقت طويل قبل أن يحسم الصراع. غير أنه في النهاية تمكَّنت المدفعية العثمانية من إسكات بنادق الأهالي، فتفرقت جموعهم وتمّ سحق تمردهم. وعند إحصاء عدد الضحايا، وُجد أن عدد من قُتل من التونسيين وصل إلى

---

(1) انظر: الإتحاف، ج/2، ص 11، ولقد استولى خير الدين على تونس في صيف 1534 م.

(2) أنشئت قصبة تونس في العهد الأغلبي، حيث أسسها خامس الأمراء الأغالبة، أبو العباس محمد، وتم بناؤها سنة 230 هـ. الموافق 844 م. وبُنيت القصبة أصلاً كي يسكنها جنود الأغالبة وغزاة أسطولهم. وهي تقع في الركن الجنوبي الغربي لمدينة تونس، وصُممت على هيئة مدينة صغيرة ذات أزقة وأجنحة متعددة تفضي إلى بعضها البعض. ويحيط بها جدار متين يلتحق بالسور الخارجي، وأقيم في أعلى مكان منها منار مربع الشكل يمكن رؤيته عن بعد. وكانت للقصبة أبْواب مصفَّحة بالحديد السميك لصدّ المهاجمين. ولقد عبثت أيدي الاستعمار الإسباني، ومن بعده الاستعمار الفرنسي بقصبة تونس هذه هدماً وتشويهاً وتغيير معالم. انظر حسن حسني عبد الوهاب: ورقات من الحضارة العربية الإفريقية التونسية، ج/2، نشر مكتبة المنار، 1972 م، تونس، ص ص 38-40.

...س. ... جرى منهم مقتلة؛ أما العثمانيون فإن عدد خسائرهم في الارواح كان اقل من ذلك بكثير[1].

وحاول خير الدين برباروسا محو الآثار السيئة للأحداث التي وقعت، وذلك عن طريق القيام ببعض الإجراءات المسكِّنة للنفوس؛ فنراه يعلن عن عفو عام، ويبذل العطايا والهبات بأريحيّة وسخاء، ويتقرَّب إلى قبيلتَيْ دريد بن تازين والنّمامشة العنيدتين، حيث نجح في النهاية في إقناع الناس بقبول تمركز حامية عثمانية في مدينة القيروان ذات المكانة الدينية المهمّة، والتي كانت تعتبر قاعدة ثانية للحكم في المملكة التونسية.

واضطر الحسن الحفصي إلى الهرب، فلاذ متنكراً ببوادي تونس خائفاً وجلاً؛ وإن ظلت نفسه عامرة برجاء لا ينقطع حبله في أن يفوز أنصاره في الصراع المرير الذي اندلع بين أهالي البلاد وبين قوات خير الدين. لكنه ما لبث أن صعقه نبأ سيطرة تلك القوات على البلاد، فأدرك أنه، إن هو بقي في مكمنه فإنه هالك لا محالة، وعندئذ نراه يهرب إلى قسنطينة، بالمغرب الأوسط، حيث وجد لنفسه ملاذاً لدى عامل ذلك الإقليم.

وخلال الفترة التي أقام أثناءها الحسن الحفصي لاجئاً في قسنطينة، نراه يوثق عرى الصداقة مع علج من أصل جنويّ يدعى إكزيميا. فدعونا ننظر في تفاصيل ذلك: كان إكزيميا هذا رجل المواقف الصعبة، فنراه لا يلبث أن يقتنص الفرصة مستغلاً الورطة التي كان قد وقع فيها صديقه الحفصي، وينصحه بالاستنجاد بالامبراطور شارل الخامس، مستصرخاً إيّاه العون والمساعدة، وبأن يعرض عليه، في المقابل، الدخول تحت طاعته. وبالفعل نجد الحسن الحفصي يقبل بأن يأخذ على عاتقه مساندة أية عمليات عسكرية يقوم بها جيش إسبانيا الإمبراطوري، بقوات من البادية الموالين له، تعهّد بأن يحشدها عند الساحل التونسي بمجرد وصول إمبراطور إسبانيا بأسطوله.

ونرى الإمبراطور شارل الخامس - الذي أثارت حفيظته هجمة العثمانيين الناجحة على تونس - يستجيب على الفور لمفاتحة الحسن الحفصي له في الموضوع، مشركاً في حملته المزمعة على تونس منظمة فرسان مالطا النصرانية، والكرسي البابوي في روما، والبرتغال. وتمّ التعجيل بحشد طاقات هائلة للحملة في ترسانات إسبانيا وجنوى ونابولي وصقلية، وسُلِّحت السفن الحربية، كما كُدِّست التموينات المختلفة لتكون جاهزة. ولكننا نجد أنه بالرغم من التكتّم الشديد الذي أحيطت به تلك الاستعدادات، فإن خير الدين بربروسا قد علم بالأمر. ولذا، فإنه ما أن لاحت لخير الدين أولى علامات ذلك الخطر الماحق، حتى نراه يستغيث بالآستانة طالباً منها إمدادات عاجلة. بيد أن السلطان العثماني لم يستطع تزويده بتلك الامدادات؛ ذلك أن انتفاضات تمرّد كانت قد اجتاحت

---

(1) يقول الوزير السرّاج: «ودخل خير الدين إلى تونس، واستُقبل بقصبتها. وقام ربض السويقة على خير الدين، وكانت بينهم مقتلة عظيمة مات فيها خلق كثير من الفريقين». انظر: الحلل السندسية، 4/1، ص 1094.

أراضيه في آسيا واستأثرت بجميع اهتماماته، خصوصاً وأن حتى تلك الانتفاضات اقتضى التصدّي لها بكل ما في حوزته من قوات.

غير أن خير الدين بربروسا لم يقنط، بل عزم على مجابهة المعتدين الإسبان بما لديه من قوات، دفاعاً عن الأراضي التونسية التي ما أصبحت من توابع الدولة العثمانية إلا بفضل شجاعته وحنكته.

وإذْ أدرك خير الدين أنه ليس في وسع مدينة تونس التصدّي للعدو الغازي، فيما لو تمكّن هذا العدو من القيام بعملية إنزال عند حلق الوادي؛ نراه يوجه اهتمامه كله إلى تلك النقطة بالذات. حيث أصدر أوامره بالإسراع في تشييد تحصينات جديدة انضافت إلى تلك التي سبق له وأن أقامها منذ استيلائه على البلاد. ونراه يشرف على إقامتها بنفسه، مستعملاً في ذلك سواعد جميع الأسرى من أعلاج النصارى. كما نراه يُبقي في مرسى حلق الوادي على إثني عشر قادساً من خيرة قوادسه الشراعية؛ أما بقية سفن عمارته فقد بحث لها عن ملاذ أمين داخل ذلك البرزخ الضيق الذي يربط البحيرة بالبحر، حيث جرى توسيع ذلك البرزخ لهذا الغرض. وحيث إنه مهما بلغت ضخامة التحصينات، فإنه لم يكن من الممكن التعويل عليها للدفاع عن تلك المنطقة المكشوفة من العاصمة. ولذا، فإننا نرى خير الدين يبادر، بأسرع ما يمكن، إلى إقامة سور سميك قطع به ذلك اللسان من اليابسة الممتد بين مياه البحر شمال شرقي البرزخ، باتجاه أنقاض قرطاجنة الأثرية، وذلك بقصد حماية حلق الوادي من أي هجوم قد يقع من تلك الناحية. وحيث إن ضيق الوقت لم يكفِ للانتهاء تماماً من تشييد ذلك الصرح المنيع، فإن الأمر اقتضى عندئذ اللجوء إلى وسيلة أخرى، علّها تنفع في التحايل على الموقف، ولو مؤقتاً: فقد تمّ تكديس المجاذيف وأعمدة القلاع والصواري، بل وكل ما أمكن العثور عليه من أخشاب، حيث غُرزت في التراب، ثم ربطت فيما بينها بالحبال، ثم دُعمت بآلاف من أكياس الرمل. وتمّ فتح كوّات وفرجات عند قاعدة ذلك السدّ لتنفذ منها ماسورات بطارية مدفعية.

وثنّى خير الدين على ذلك الاستحكام الدفاعي بحفر خندق حوله. كما جرى تشييد استحكامات أخرى عند الجانب المقابل للبرزخ. وعندما فُرغ من كل ذلك تقريباً، تمت إقامة قنطرة فوق البرزخ، تربط بين ناحيتيْ حلق الوادي. وذلك لتسهيل تمرير الإمدادات والاتصالات في الاتجاهين.

ودعماً لتلك الدفاعات، تم جرّ بطاريات المدفعية من بعض القوادس الشراعية الأخرى إلى البرّ، كما صُفّفت سفن أخرى، كانت راسية في البحيرة نفسها، على نحو يمكّنها من أن تكون على أهبة الاستعداد لإطلاق النار على العدو، أيّا كانت الجهة التي قد يَعُنّ له مهاجمة الاستحكامات منها.

ولقد حشَد خير الدّين، للدفاع عن تلك الاستحكامات، أربعة آلاف من جند الترك، وألف أنكشاري، وألفين من التونسيين[1]، وعهد بالقيادة العليا لتلك القوات إلى اثنين من معاونيه هما: سنان باشا وقلج علي الفرطاس، الملقّب بـ «مطارد الشيطان»[2].

أما في ما يتعلق بالمؤن، فلقد تمّ استقدامها من مدينة تونس، وخُصصت قافلة من القوارب لنقلها إلى حلق الوادي، حيث أخذت تلك القوارب تنقلها على دفعات، وبدون توقف، لتغطية احتياجات الجند من الطعام. وبعدما استفاد خير الدين من سواعد الأهالي، نراه يفكر في استدرار عواطفهم، فقام بتحريض الناس على الجهاد، وأخذ أئمّة المساجد يدعونهم إلى مقاتلة الكفار، وانطلق العديد من المحرضين إلى الدواخل للحثّ على الجهاد، ولإيقاظ الغافلين من غفلتهم. تلك هي الروح العالية التي واجه بها خير الدين برباروسًا قوات شارل الخامس الغازية.

وإذ استُكملت الاستعدادات للحملة في مختلف الترسانات النصرانية، نرى الامبراطور شارل الخامس يغادر برشلونة في 31 مايو سنة 1535 م.، الموافق 941 هـ.، على رأس أسطوله الخاص، وبمعيّته تلك الأساطيل والعمارات التي أمدّته بها الفلاندر البلجيكية، والبرتغال، وجنوى. وعندما مرّ الإمبراطور بجزيرة سردينية، بعد بضعة أيام من بدء رحلته، نرى قوات بحرية إيطالية ومالطية تَنْضَمُّ هي الأخرى إلى أساطيله. ولقد بلغ الأسطول النصراني في مجموعه أربعمائة شراع، منها تسعون قادساً. أما قوات الحملة فقد كانت مؤلفة من ستة وعشرين ألفاً وخمسمائة رجل. هذا، فيما يقدّرهم بعض المؤرخين بثلاثة وثلاثين ألفاً[3]. وفيما يلي بيان بقوات هذه الحملة:

الأسطول، ويتكوّن من:

- فِرق سفن إسبانيا، وجنوى، والفلاندر البلجيكية: أربع وخمسون قادساً شراعياً، وسبعون سفينة كبيرة، وأربع وعشرون مركباً؛ جميعها تحت إمْرة أندريا دوريا.

- فرقة سفن البرتغال: سبع وعشرون سفينة؛ تحت إمْرة أنطونيو سالدانا.

- فرقة سفن إيطاليا ومالطا: ستة وثلاثون قادساً شراعياً، وثمان وعشرون سفينة كبيرة، تحت إمْرة ألفار بازان.

---

(1) أي إن مجموع قوات خير الدين كان سبعة آلاف رجل. أما صاحب الحلل السندسية فيجعلهم ثمانية عشر ألف رجل (انظر الحلل، ج 1/4، ص 1094). وأما ابن أبي الضياف فيجعلهم إثني عشر ألفاً (انظر الإتحاف، ج/2، ص 12). وأما ابن أبي دينار فيجعلهم ثمانية عشر ألفاً (انظر المؤنس، ص 164). أما الحاج حمّودة بن عبد العزيز فإنه يتحدث هو الآخر في «الكتاب الباشي» عن ثمانية عشر ألفاً، زيادة عن قوات البادية.

(2) انظر كتاب الأب فرتو: تاريخ مالطا، (بالفرنسية).

(3) أما ابن أبي دينار فيقدرها بمائة ألف مقاتل. انظر: المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، ص 163.

الجيش البري المحمول:

المشاة؛ وتتكوّن من:

- قوات إسبانية، (القوات القديمة التي خاضت حرب إيطاليا): أربعة آلاف رجل؛ تحت قيادة الجنرال المركيز دي جوازت.

- قوات إسبانية (المجنّدون الجدد) ثمانية آلاف رجل، تحت قيادة دوق ألبي.

- قوات ألمانية: سبعة آلاف رجل، تحت قيادة مكسيميليان بيدرا بورينا.

- قوات إيطالية: ألفان من الرجال، تحت قيادة الفتى لويس البرتغالي.

سلاح الفرسان، يتكوّن من:

- متطوعين من النبلاء يتمون إلى مختلف الأمم النصرانية: ألف رجل، تحت قيادة الماركيز دي مونديجار.

- سلاح فرسان إسباني: خمسمائة رجل، تحت قيادة القائد السابق نفسه.

وواصل الأسطول رحلته من كالياري، عاصمة سَردينيّة، فوصل قبالة مدينة تونس بعيد منتصف شهر يونيه. ونزلت تلك القوات من سفنها، وتلا ذلك على الفور إعداد العدة للهجوم.

واندلعت المعركة في 14 يوليه. وسرعان ما حَميّ وطيسها، حيث مُني كلا الجانبين، المسلم والنصراني، بخسائر فادحة. وفتحت السفن الغازية نيران مدافعها على حلق الوادي التي وقعت في أيدي الإسبان في اليوم نفسه. وجلت الحامية العثمانية عن حلق الوادي متقهقرة إلى مدينة تونس عن طريق البحيرة، حيث فقدت الكثير من رجالها خلال عملية الانسحاب.

ووقعت في أيدي الغزاة النصارى سبع وثمانون سفينة، وثلاثمائة مدفع. وعندما علم الحسن الحفصي بنبأ إنزال قوات شارل الخامس، نراه يهرع إليه، وليس بمعيته سوى مائة وخمسين فارساً، بدل ما كان قد وعد به شارل الخامس من قوات عديدة. ووعده الامبراطور الإسباني مجدداً بأنه سينصّبه على العرش المغتصب.

وبعدما تمّ احتلال حلق الوادي على تلك الشاكلة، صدرت الأوامر بالهجوم على مدينة تونس، وفي السابع عشر من شهر يوليه تحرك الجيش النصراني على امتداد الشاطىء الأيمن للجزيرة.

وتقدم خير الدين بربازوسا على رأس تسعة آلاف من القوات النظامية لملاقاة الإمبراطور النصراني ومقارعة قواته. والتقى الجيشان على بعد فرسخ ونصف الفرسخ من مدينة تونس، ما بين

البلاد، لم تتمكن من التصدي لهجمة النصارى الأولى، فاندحرت تلك القوات على الفور. وفي المعركة نفسها التي وقع فيها ذلك الاشتباك، وعند مشارف تحصينات المدينة، نرى الأسرى النصارى، يتجمعون في تهشيم أبواب سجونهم، حيث تمكّنوا من السيطرة على القلعة. فنراهم يلوّحون من أعلى الأسوار معلنين للجيش الإسباني عن إفلاتهم من السجون. ولقد أثّر ذلك كثيراً على المهجمة المعركة. وإذ فقدت مدينة تونس دفاعاتها تلك، نراها تضطر إلى الاستسلام.

وخلال الليل ظلّ العثمانيون معسكرين تحت أسوار المدينة؛ غير أن خير الدين اضطر في اليوم التالي إلى الانسحاب هو وبقية جيشه، متراجعاً إلى الدواخل التي عبر منها إلى الجزائر[2].

وعند دخول الإمبراطور شارل الخامس للمدينة، سُلّمت إليه مفاتيحها قسْراً. وظل النصارى بها داخل المدينة طيلة ثلاثة أيام. ولا يمكن للمرء إلا أن يتأثر وهو يطّلع على رواية الفضائح التي ارتكبها الغزاة النصارى خلال تلك الأيام المشؤومة؛ إذ يكفي أن نقول إن سبعين ألف شخص، من مختلف الأعمار، من الجنسين، قد هلكوا خلال الأيام الثلاثة[3].

وعندما تسلم الحسن الحفصي مُلْك عاصمته، نراه يُبدي حرصه المُلحّ في إبرام معاهدة مع النصارى، أوقعته تحت سيطرة الإمبراطور النصراني المطلقة. وتستحق منا بنود تلك المعاهدة، التي أبرمت في 6 أغسطس 1535 م.، أن نتعرض لها. فلقد كانت تقضي أولاً بما يلي:

- إطلاق سراح جميع الأسرى النصارى بدون فدية.
- أن يُمنح الأوروبيون حق المتاجرة والإقامة بمدينة تونس، وحق إقامة كنائس لهم بها.
- أن تتعهّد تونس بعدم السماح بمواصلة الجهاد البحري، وذلك بالكفّ عن تزويد الغزاة البحريين بالمؤن والسلاح، وعدم استقبالهم بثغور المملكة.
- التنازل عن حلق الوادي لإسبانيا، ودفع إتاوة سنوية تقدَّر باثنيْ عشر ألف ريال إسباني

---

(1) دارت المعركة في «خربة الكلخ»، شرقي مدينة تونس. انظر ابن أبي دينار، ص 164. وهي معركة وقعت ـ حسب رواية مارمول ـ في 20 يوليه 1535 م.

(2) انظر المؤنس، المصدر نفسه، الصفحة نفسها. وانظر الإتحاف، مصدر سابق، ج/2، ص 13. ويذكر ابن أبي دينار أن خير الدين برباروسا فرّ من بلد العنّاب إلى الأستانة في أسطول مؤلف من عشرين غراباً. ص 165.

(3) يذكر ابن أبي دينار إن هذه الواقعة سُمّيت بـ «خطرة الأربعاء»، وإن السلطان الحسن الحفصي قد أباح البلد للنصارى ثلاثة أيام. وإنه قد أسر في هذه الواقعة الثلث، وهرب الثلث، ومات الثالث، وإن عدد كل ثلث ستون ألفاً. انظر: المؤنس، ص 164. وينقل عنه ابن أبي الضيّاف قوله هذا، ثم يذكر أن المأسور يُفتدى إن كان له مال، وأن الفدية بلغت ألف دينار. انظر الإتحاف، ج/3، الصفحة نفسها. أما المؤرخ التونسي المعاصر حسن حسني عبد الوهاب، فإنه يذكر في كتابه خلاصة تاريخ تونس، ص ص 152 ـ 153، أن الجنود الإسبان هجموا على جامع الزيتونة وبدّدوا مخطوطاته النفيسة في المكتبة العبدلية.

ذهبي، لتغطية نفقات الحامية الإسبانية المتمركزة هناك. والتنازل نهائياً لإسبانيا عن حق صيد المرجان في مياه تونس. وأخيراً الاعتراف بالسيادة المطلقة للإمبراطور شارل الخامس على تونس، وهي السيادة التي اتُفق على الرّمز لها بإهدائه اثني عشر جواداً، واثني عشر صقراً.

وفي مقابل هذه التّعهدات، وعدت إسبانيا بحماية نظام الحسن الحفصي ضد جميع أعدائه.

وبعد إبرام هذه المعاهدة، غادر شارل الخامس تونس، بعد أن ترك بقصبتها حامية مؤلفة من مائتيْ رجل، تقرّر أن يبقوا تحت تصرف الحسن حتى تستتبُّ له الأمور في البلاد نهائياً. وبعد ذلك تحول الإمبراطور إلى حلق الوادي، حيث توقف انتظاراً لإتمام عمليات شحن جميع فرق فرسانه ومعداتهم العسكرية على متن الأسطول. وعندما انتهت هذه العملية، نرى الإمبراطور النصراني يعود إلى معسكره السابق في قرطاجنة، حيث ظل به إلى أن حان موعد إقلاعه.

وقبل ركوب البحر، أمر الإمبراطور بالشروع فوراً في تشييد قلعة حصينة في حلق الوادي. ولهذا الغرض أرسلت طلبية إلى صقلية لاستيراد جميع المواد اللازمة. ولضمان الدفاع عن تلك المنطقة، تقرّر أن تُترك بحلق الوادي قوة إسبانية مكوَّنة من ألف رجل تحت إمرة الدُون برناردين دي ميندوزا. وإلى جانب هذه القوة، تقرّر أن تبقى كذلك قوة بحرية مكوَّنة من إثنيْ عشر قادساً شراعياً، تحت إمْرة انطوان دوريا.

وعندما صعد الإمبراطور إلى سفينته، نراه يصدر أوامره إلى الأسطول الإسباني بالعودة إلى موانئه الأصلية في إسبانيا؛ أما هو فقد توجّه مع بقية أسطوله إلى مدينة المهدية التي كان يطمح في السيطرة عليها. بيد أن سوء الأحوال الجوية اضطره إلى تأجيل تلك الحملة، ولذا فإنه توجه إلى صقلية، حيث نزل في ميناء طرابنش (ترابني). وانتهز فرصة إقامته بذلك الميناء لتدبير الهجوم منه على مدينة المهدية، على رأس خمسة آلاف رجل من قوات الإنزال. غير أن الرياح العاتية واضطراب البحر، أحبطت مشروعه هذا.

أما الأسطول العائد إلى إسبانيا، فإنه احتلَّ في طريقه مدينتيْ بنزرت وعنَّابة (بونة)، حيث تُركت حامية مؤلفة من حوالى ألف رجل تحت إمْرة ماركو جوميز زاڤال.

وما أن غادر الإمبراطور مدينة تونس، حتى اندلعت اضطرابات عديدة ووقع تمرُّد هائل في دواخل البلاد فجأة. ذلك أن الأهالي لم يغفروا للحسن الحفصي مبادرته للإستغاثة بملك نصراني في سبيل استعادة عرشه، فكان ذلك هو السبب الرئيسي في جعلهم يحملون السلاح ضده.

فثارت عدة مدن تونسية، من بينها مدينة سوسة، ضد سلطة الحسن الحفصي. وظهر في مدينة القيروان مرابط يدعى ابن عرفه الشابيُّ، الذي ما لبث مطالبته بتولي الحكم أن وجدت أصداء لدى أنصار كثيرين. واستجدى الحسن معونة شارل الخامس مرة أخرى. ونرى هذا الأخير يكلف في سنة 1537 م، نائب ملك صقلية بإرسال قوات وسفن حربية ضد مدينة سوسة قصد

إخضاعها. وبالرغم من العون الذي قدمه لها جنود الحسن الحفصي؛ إلا أن الإسبان فشلوا في حملتهم واضطروا إلى العودة إلى سفنهم، بعدما تعرضوا لخسائر فادحة.

وبعد انقضاء عامين على وقوع تلك الحملة الفاشلة، استطاع أندريا دوريا أن ينتقم لها بشدة، حيث ترتب على ذلك خضوع مدن: قليبية، وسوسة، والمنستير، بل وحتى صفاقس نفسها، لسلطة الحسن الحفصي. وترتب على ذلك عسكرة حامية إسبانية في المنستير.

لقد أثارت ثورة مدينة القيروان ضد الحسن حفيظة هذا العاهل؛ ولذا، نراه يقرر إخضاع عرين الانتفاضات هذا واستئصال شأفة ثواره. فضمّ إلى قواته قوات الحامية الإسبانية، حيث سار على رأسها مجتمعة، لمهاجمة القيروان الثائرة عليه. ولكن عندما بدأت المعركة، نجد جميع جنوده تقريباً ينحازون إلى الثوار، الأمر الذي اضطره للانسحاب نحو مدينة تونس وبمعيته جنود حامية المنستير الإسبانية الذين صدُّوا عنه هجمات الثوار وغطوا انسحابه. وأدى فشله ذاك إلى تصاعد الثورة. ثم سحب الإسبان حاميتهم من المنستير، فثارت هذه المدينة، ومعها مدن: سوسة، وصفاقس، وقليبية مجدداً، واضعة نفسها تحت حماية الغازي الشهير درغوت. وفي السنة التالية ظهر «دوريا» بأسطوله ثانية في مياه المنستير وقصفها حتى استسلمت. وطردت مدينة سوسة العثمانيين وأعلنت خضوعها للحسن الحفصي. وإذ أدرك هذا العاهل أبعاد الموقف الحرج الذي وقع فيه، نراه يقرر التوجه بنفسه إلى النصارى، كي يستجدي عونهم ثانية[1].

وكانت هذه خطوة خطيرة اتخذها، وتتمثل في مغادرته لدولته في وقت كانت فيه سلطته متصدِّعة ومهدَّدة، نتيجة للخلافات القائمة. ومع ذلك نراه يدع التردد جانباً تاركاً مقاليد الأمور بين يدي ابنه أبي العباس أحمد بن الحسن الحفصي، عامل عنّابة (بونة). وتحوَّل إلى أوروبا في سنة 1542 م. ولكن ما أن وصل إلى هناك حتى تلقى مكتوباً سريًّا مفزعاً أنباه بان ابنه أبا العباس أحمد قد انتهز فرصة غيابه وأعلن نفسه عاهلاً بدلاً منه، وبأن فعلته هذه قد نجحت، بالرغم من معارضة حامية حلق الوادي الإسبانية التي كان يقودها دون فرانشيسكو دي توبار.

فحشد الحسن الحفصي في الحال بضعة آلاف من المتطوعين النصارى وجعل على رأسهم أحد المغامرين الإيطاليين النابوليطان، يدعى لوفريدو، وعبر البحر عائداً إلى تونس لمحاولة استرجاع الحكم من ابنه. وعند وصول الحسن، نرى حاكم حلق الوادي، الإسباني، خوان بن جاكمو[2]، الذي كان على وعي بأبعاد الموقف وبصعوبات المحاولة ينصحه بعدم الإقدام على مغامرة كتلك على رأس قوات مرتزقة تنقصها الانضباطية ولا يمكنه التعويل على ولائها وإخلاصها. غير أن الحسن لم يُنصت إلى تلك النصيحة، الأمر الذي سرعان ما ندم عليه: ذلك أن قواته

---

(1) المؤنس، مصدر سابق، ص 165.

(2) انظر: الحلل السندسية، ج- 4/1، ص 1097، حيث يلقبه السرّاج بـ «عظيم النصارى».

القليلة ما لبثت أن مُحقت منذ الاشتباك الأول مع التونسيين[1]. وهلك قائد تلك القوات، الإيطالي لوفريدو، في المعركة. أما الحسن نفسه فقد جُرح ووقع أسيراً بين يديّ ابنه أبي العباس أحمد، الذي كبّله بالقيود والسلاسل، ووضعه بين الخيارين التاليين: إمّا الموت، وإمّا سمْل عينيه. فاختار الحل الثاني[2]. ومات الحسن بعد ذلك بفترة قصيرة في أوروبا التي كان قد هرب إليها للنجاة من انتقام ابنه[3].

وعندما شاعت أخبار تلك الأحداث، وصل إلى حلق الوادي ألف وخمسمائة جندي من جنود جيش نابولي، تحت قيادة ألونزو دي بيفاس، لمساعدة حاكم هذه النقطة على الإطاحة بأبي العباس أحمد الحفصي. فلم تلبث تلك القوة النصرانية أن طردته من العرش، حيث استبدلته بعمّه عبد الملك، وهو رجل وقور. غير أن هذا الأمير توفي بعد تنصيبه بستة وثلاثين يوماً، فاختاروا بدلاً منه ابنه محمد[4].

وخلال تلك الفترة المليئة بالاضطرابات، لم يبقَ أبو العباس أحمد مكتوف اليدين. فالفتنة الأهلية التي كانت تمزّق البلاد كانت تخدم طموحاته، فاقتنصها فرصة لحشد شيعة أقوياء، تمكن بواسطتهم من الاستيلاء على مدينة المنستير. وإذْ شجعه هذا النجاح المبدئي، نراه يتحرك نحو تونس الحاضرة، حيث فاجأ بها ابن عمّه، محمد بن عبد الملك الحفصي، صنيعة النصارى؛ فهرب هذا الأخير والتجأ إلى حلق الوادي لدى الإسبان، تاركاً بذلك الحكم لابن عمه أبي العباس.

وانتهز الغازي درغوت، بدوره، تلك التطورات، فرصة مناسبة، كي يُدخل في طاعته تلك

---

(1) يقول ابن أبي دينار: «والتقى الجمعان، واشتد القتال ساعة من النهار، فأنزل النصر على المسلمين [...] وكان السلطان أحمد، ذلك اليوم، يعطي كل من أتاه برأس من الكفرة، مائة دينار. وكثرت الرؤوس حتى صار يعطي العشرة دنانير، وأقل وأكثر، إلى أن أعطى ديناراً» انظر المؤنس، ص ص 166 ـ 167.

(2) حيث «كحّل عينيْ والده الحسن بالنار»، على حد تعبير الوزير السراج في «الحلل السندسية».

(3) ليس هنالك اتفاق في روايات المؤرخين التونسيين حول نهاية الحسن الحفصي: فابن أبي دينار يذكر أنه بعدما قام أحمد بسمْل عينيْ والده الحسن، أذن له ابنه هذا بالتردد على قبور الصالحين، إلى ان زار قبر الولي أبي القاسم الجليزي، حيث هرب إلى القيروان، وأقام بزاوية الشيخ الجديدي. ثم هرب إلى بلاد النصارى وهو أعمى، وأتى بعمارة لأخذ المهدية. فمات في البحر، فأنزل إلى البر ودُفن بالقيروان. ثم يستدرك ابن أبي دينار قائلاً إنه يرجّح أنه لم يدفن بالقيروان. انظر: المؤنس، ص ص 167 ـ 168. أما ابن أبي الضيّاف فإنه يذهب إلى أن الحسن أقام بزاوية الشيخ الجديدي بالقيروان إلى أن توفي. انظر: الإتحاف، ج/2، ص 15. أما الوزير السرّاج، فإنه يؤيد القول بأن الحسن توفي في البحر وهو عائد مع أسطول نصراني في محاولته أخذ المهدية، حيث دفن بمدينة القيروان. انظر: الحلل السندسية، ص 1097.

(4) لا يذكر ابن أبي دينار، ولا ابن أبي الضيّاف، ولا الوزير السراج، شيئاً عن تولّي عبد الملك الحفصي، مثلما ذكر ألفونص روسّو هنا.

... م. تمكن درغوث من مدينة المهدية المعدة لعملياته الجهادية ضد النصارى، ثم مدّ سيطرته حتى شملت جزيرة جربة.

وفي سنة 1551 م.، عزم شارل الخامس على وضع حد لنشاطات الغازي درغوث، الذي نجح في إنشاء شبه مملكة بحرية على الساحل التونسي[1]. فتم توجيه حملة كبيرة، لهذا الغرض، ضد مدينة المهدية، تحت إمرة الدون خوان دي ڤيجا، نائب ملك صقلية، الذي اصطحب معه صنيعة النصارى، الحسن الحفصي، لاستغلال نفوذه في ضمان إنجاح العمليـة. وعند سماع درغوث ـ الذي كان يجوب البحر بسفنه عندئذ ـ بنزول القوات الإسبانية على الشواطىء التونسية، نراه يقفل راجعاً إليها على عجالة لاعتراض الغزاة النصارى. غير أنه أُجبر على الإقلاع مجدداً، تاركاً مهمة الدفاع عن المهدية لأهاليها أنفسهم. وفي العاشر من شهر سبتمبر سنة 1551 م.، استسلمت المهدية في أعقاب هجوم قوي ومفاجىء عليها؛ حيث اُستُشهِدَ فيها ألف ومائتان من المسلمين، خلال فترة محاصرتها. كما تم أسر تسعة آلاف آخرين.

ثم أقفل الدون خوان دي ڤيجا عائداً إلى صقلية هو وأسطوله، بعدما ترك بالمهدية ابنه الڤار، حاكماً لها، ومعه ألف وخمسمائة رجل مدرّب، مع تموريناتهم.

بيد أن الدوْن الڤار لم يقدّر له أن يظل حاكماً للمهدية فترة طويلة؛ إذْ سرعان ما نفدت الأموال التي في حوزته، وعجز عن تسديد رواتب رجال حاميته، الأمر الذي دفع هؤلاء للثورة عليه، حيث أقالوه وعينوا بدلاً منه متمرداً يدعى أنطونيو أبونتي، الذي تمكن ـ نتيجة لبعض الغارات الناجحة التي قام بها ضد القبائل القاطنة في ضواحي المهدية ـ من توفير اللقمة الضرورية لرجاله. واستمر الحال على هذه الشاكلة إلى أن تمكن نائب ملك صقلية من القضاء على تمرده.

وفي سنة 1553 م.، قرر شارل الخامس التخلّي عن مدينة المهدية التي بدا له أن مواصلة احتلالها صارت باهظة التكاليف. فأمر الدون فيرناند داكونا بتخريب جميع تحصيناتها وسحْب حاميتها النصرانية إلى إسبانيا.

وفي تلك الأثناء، لم تعد تونس هي وحدها التي تستقطب اهتمام حكومة مدريد، بل إن ذلك الاهتمام قد صار ينصبُّ خصوصاً على طرابلس. ونرى فيليب الثاني يحلم باحتلالها. ولهذا الغرض، نراه يعهد إلى الدوق خوان دي لاسيردا، نائب ملك صقلية، بأربعة عشر ألف جندي، بغية احتلالها (1560 م).

وحشد الدوق دي لاسيردا قواته تلك على ظهر مائة وثلاث عشرة سفينة، وتوجه بها إلى جزيرة جربة التي استسلمت منذ الإنذار الأول. ولكن لكي تأتي تلك العملية أُكلها، كان يتحتم أن

---

(1) انظر الطاهر قيقة: درغوث رايس، الدار التونسية للنشر، 1974 م (بالفرنسية).

فتوجه الحملة على الفور إلى طرابلس التي كانت عندئذ تحت حكم درغوت باشا. غير ان الامور لم تتم على تلك الشاكلة: ذلك أن سوء الأحوال الجوية، وشدة هيجان البحر، اضطرت قائد الحملة إلى البقاء عدة أسابيع راسياً بسفنه في مرسى جربة. ونرى درغوت ينتهز بمهارة فرصة تربُّث سفن النصارى، مبادراً إلى إبلاغ السلطان العثماني بمدى الأخطار التي كانت تتهدّد التوابع العثمانية في شمال إفريقيا. وبالنظر إلى الإلحاح الشديد الذي انطوت عليه صرخة درغوت، نرى الديوان العثماني يبادر إلى إرسال أمير البحر بيالي باشا، على عجل، ويأمره بأن يعمل بكل ما لديه من همّة على مباغتة الأسطول الإسباني وهو ما يزال راسياً في مياه جزيرة جربة. بالفعل، فإن بيالي باشا انصاع للأمر، وأفرد جميع أشرعة سفنه - حتى لكادت صواريها أن تنقصم من شدة السرعة - بحيث نراه ينقض كالصاعقة، بغتة، على سفن الأسطول الإسباني الرابضة بجوار بعضها البعض، بحيث فوجئت تلك السفن، ولم يعد أمامها سوى الفرار، على عجل، للنجاة من هلاك محقق. وكانت مباغتة هجوم الأسطول العثماني من الشدة، بحيث وقع في أسره تسعة عشر غليوناً شراعياً، وأربع عشرة ناقلة جنود إسبانية، قبل أن تتمكن بقية سفن الأسطول الإسباني من فك حبال مراسيها.

وزيادة عن هذه الخسائر، فإن الإسبانيين فقدوا خمسمائة من رجالهم، حيث أسرهم العثمانيون وكبّلوهم بالقيود. وبعد ما مُني الإسبان بهذه الكارثة الفادحة، نرى قائد أسطولهم، الدوق خوان دي لاسيردا، يجمع ما تبقى من أسطوله ويقفل راجعاً إلى أوروبا، تاركاً للدون ألفار دي ساند مهمة الدفاع عن قلعة جزيرة جربة التي وجد الأخير نفسه محاصراً هو وشرذمة من جنوده وراء أسوارها. وظلت تلك الفرقة المتبقية من الإسبان متوارية داخل القلعة مدة أسابيع؛ غير أنها اضطرت في النهاية إلى خوض معركة يائسة ضد القوات العثمانية، لم تلبث أن انتهت بقطع دابر تلك الفرقة ووقوع قائدها، الدون ألفار دي ساند، في يد العثمانيين، حيث تم اقتياد ذلك الضابط النصراني المهزوم إلى خباء بيالي باشا، وسلّمه سيفه منكّساً. فاستقبله الباشا وأنصت إلى استغاثة استسلامه باحترام وشفقة. تلك هي النهاية البائسة التي انتهت إليها تلك الحملة الإسبانية. وتخليداً من العثمانيين لذكرى انتصارهم على النصارى في تلك المعركة حتى تعيها الأجيال المقبلة من أبناء تونس، نراهم يقيمون هرماً عالياً من جماجم وعظام أعدائهم، في البقعة نفسها التي كانت مسرحاً للمعركة. (أنظر الشكل رقم 3)[1].

(1) انظر محمد أبو راس الجربي: مؤنس الأحبّة في أخبار جربة، تحقيق محمد المرزوقي، المطبعة الرسمية، تونس، 1960 م، ص ص 104 - 105. هذا وإن كان أبو راس يتحدث عن هرم الجماجم، أو برج الجماجم، في سياق تاريخي آخر، ويجعل تشييد هذا الهرم في سنة 835 هـ. (1432 م.) في عهد أبي فارس عبد العزيز بن أحمد الحفصي. انظر المصدر نفسه، ص ص 112 وما بعدها. انظر أيضاً طاهر قيقة: «درغوت رايس»، الدار التونسية للنشر، 1974 م (بالفرنسية)، ص 123. انظر كذلك: شارل فيرو: «الحوليات الليبية»، من ترجمتنا وتحقيقنا، ط 2، ص 145.

لقد جرّنا هذا الاستطراد إلى انصرام خيط أحداث موضوعنا. فدعونا نعود إليها: إن مولاي أبي العباس أحمد الحفصي - الذي رأيناه في ما سبق منْ الأحداث، يدخل تونس - قد كُتب عليه، لمدة طويلة، أن يحارب أعراب الدواخل تارة، وأن يحارب تارة أخرى الإسبان الذين احتلوا حلق الوادي، واقتنصوا جميع الفرص المتاحة لخلق العراقيل أمامه. كذلك فإنه قُدِّر على هذا العاهل الحفصي أن يمتشق السلاح كذلك ضد عدوٍ أشد خطراً، وعني به العثمانيين.

ذلك أن قلْج علي باشا الفرطاس - صاحب الجزائر - الذي كان يكره أبا العباس، انتهز تلك الأحداث التي كانت تمزق الجبهة الداخلية في تونس، وخرج من الجزائر على رأس قوات ضخمة متوغّلاً في التراب التونسي. وعندما علم أبو العباس أحمد باقتراب جيوش قلْج باشا الفرطاس، نراه يخرج لملاقاته بكل ما استطاع حشده من قوات. ولم يلبث الجيشان أن اقتتلا في سهول باجة. وكانت المعركة وبالاً على أبي العباس، الذي انهزم واضطر إلى الفرار، حيث استلاذ بأسرته وأمواله لدى الحامية الإسبانية في حلق الوادي، مفضلاً تسليم نفسه للنصارى على الوقوع في قبضة العثمانيين[1].

ولم يلبث جيش قلْج علي الفرطاس أن وصل إلى بوابات مدينة تونس التي استطاع احتلالها دون مقاومة، وذلك في سنة 977 هـ.، الموافق 1569 م[2]. وفي اليوم التالي نراه يستولي على السلطة العليا في البلاد بدخوله قصبة الحاضرة التونسية. وبعد أن بذل قلْج علي ما في وسعه لإخضاع البلاد التونسية، نراه يقفل راجعاً إلى الجزائر، بعد أن عيَّن قائده رمضان عاملاً على تونس، وتحت إمرته ثمانمائة تركي وحوالى الألف من قوات بادية زواوة الجزائريين. وقد وقعت هذه الأحداث في سنة 1570 م.، الموافق 978 هـ[3].

ولم يُقدَّر لعملية ترميم الحكم العثماني في تونس أن تستمر طويلاً؛ ذلك أن سادة الحُكم الجُدد فيها - بعدما سدروا خلال ثلاث سنوات في محاربة أهل البلاد العرب، من ناحية، ومقارعة محتلّي حلق الوادي من النصارى، من ناحية أخرى - شعروا بأن الإسبانيين لن يلبثوا أن يطردوهم من البلاد.

فالحقيقة أن أبا العباس أحمد الحفصي قد استطاع تبرير موقفه السابق من النصارى لدى ملك إسبانيا، وحصل منه على وعد بإعداد حملة جديدة تتوجه إلى سواحل إفريقيا بغرض إعادة الحفصيين إلى عرش تونس.

---

(1) انظر: المؤنس، ص 173؛ والإتحاف، ج/2، ص ص 16-17؛ والحلل السندسية، ج 4/1، ص 1101.

(2) يذكر ابن أبي الضيّاف أن قلْج علي باشا الفرطاس، قد جمع وجوه الناس وأخذ عليهم البيعة للسلطان سليم خان الثاني، وأعلن الخطباء بالدعاء له على المنابر، وضربت السكة باسمه. انظر: الإتحاف، المصدر نفسه، ص 17.

(3) المؤنس، ص ص 173-174. ولقد تمّ انتخاب قلْج علي باشا الفرطاس، باشا للجزائر في سنة 976 هـ.، حيث خلف في حكمها محمد بن صالح.

ومن الواضح هنا أن ملك إسبانيا، فيليب الثاني، لم يكن - عندما قرر الاستجابة لالتماسات أبي العباس - يرمي إلى خدمة مصالح بني حفص المتردّية، وإنما كان يتطلع إلى تحطيم القوة الجزائرية التي كان تناميها يقضّ مضاجعه.

وهكذا، فقد غادر أوروبا، في 1573 م.، أسطول يحمل عشرين ألفاً من قوات الانزال، تحت إمرة الدون خوان النمساوي، وهو أخ غير شرعي للملك فيليب الثاني[1].

كان فيليب الثاني يدرك جيداً أن احتلالاً دائماً للساحل الإفريقي - أيًّا كان مظهره - يُعدُّ حلماً طوباويًّا محكوماً عليه بالفشل، بالنسبة للمصالح الإسبانية، سواء من الناحية السياسية أو من الناحية المالية. فالملك كان يرمي إلى اتّباع خطة مضادة تماماً للخطة التي ترسَّمتها إسبانيا حتى ذلك الوقت في هذا الشأن. أي إن خطته المفضلة كانت تتمثّل في تخريب تحصينات حلق الوادي، وتخريب مدينة تونس، وجميع الاستحكامات القائمة، على امتداد الساحل؛ بدل الإبقاء فيها على حاميات إسبانية معزولة، تكون باستمرار عرضة للهجومات العثمانية أو لانتفاضات أهل البلاد العرب. بيد أن قائده الدون خوان النمساوي، لم يكن يتفق معه في هذا الرأي. ذلك أن هذا القائد الإسباني، الذي سبق له وأن هزم العثمانيين في معركة ليبانت[2]، كان يحلم بتأسيس مملكة بوسعها أن تصبح في يوم من الأيام سدًّا منيعاً في وجه الشعوب الإسلامية.

ولذا، فإن الدون خوان النمساوي - الذي كان رأسه يموج بذلك الحُلم - كان يتطلع إلى ترميم الاستحكامات الإسبانية في تونس وتدعيمها، لا إلى تخريبها؛ وكان بلاط روما ومنظمة فرسان مالطا النصرانية يشجعانه على تطلعاته تلك. وبالتالي - وخلافاً لتعليمات أخيه ملك إسبانيا - نراه يزيد من تحصينات حلق الوادي، ونراه يُبقي في مدينة تونس أربعة آلاف جندي، بعد ما انسحبت منها القوات العثمانية. أما أبو العباس أحمد الحفصي، الذي رجع إلى تونس في أسطول الدون خوان، فإنه، وقد رفض تسلُّم السلطة بحسب الشروط التي اشترطها عليه شقيقه الأمير محمد الحفصي، السائر أكثر منه في ركاب الإسبان، قد جعل هؤلاء ينصِّبون صنيعتهم محمداً[3]. وعندئذٍ

---

(1) كان دون خوان النمساوي ابناً للملك شارل الخامس، سِفاحاً، من إحدى خليلاته، حيث ولد سنة 1545 م، وأراد أخوه الملك فيليب الثاني إدخاله سلك الرهبنة، فرفض، فعينه أحد قادة جيوشه. وفي سنة 1570 م. كلّفه بمحاربة المسلمين في غرناطة.

(2) وقعت معركة ليبانت البحرية في 7 أكتوبر، سنة 1571 م بين الأسطول العثماني، وأساطيل البندقية وإسبانيا والدولة البابوية، وانتصر فيها النصارى الذين كان يقودهم الدون خوان النمساوي.

(3) عندما عاد أبو العباس أحمد الحفصي إلى حلق الوادي على متن الأسطول الإسباني، أراد الإسبان مقاسمته الحكم، فرفض وخلع نفسه، ظنًّا منه أن له بيعة في أعناق المسلمين. وتوجه إلى بلرمو بصقلية، وبقي بها إلى أن توفي، ثم جيء بجثمانه إلى تونس، حيث دفن بمقام الشيخ أبي القاسم الجليزي. انظر: ابن أبي دينار. المؤنس، ص 174؛ وانظر: الإتحاف، ج/2، ص 18. وانظر المؤرخ التركي عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة المرحوم عبد السلام أدهم، ص 246.

بعد، إلى مدينة تونس.

اختار الدون خوان النمساوي لحكم تونس الكونت دي سيربالللون، وهو أحد كبار ضباط الحملة الإسبانية. وكلفه بتشييد استحكامات جديدة بكل ما يملك من همّة ونشاط، وأمره على الخصوص بأن يسارع إلى إقامة قلعة حصينة ما بين مدينة تونس والبحيرة، لاحتواء حامية مكونة من أربعة آلاف رجل عُهد إليها بضمان إخضاع وحماية مدينة تونس ضد انتفاضات أهالي الدواخل. كما كلف ضابط إسباني آخر، يدعى بورتوكاريرو، بقيادة الحامية الإسبانية في حلق الوادي[1].

وبعدما اتّخذ الدون خوان النمساوي هذه الاجراءات، نراه يُبحر عائداً إلى أوروبا، حيث كان يأمل في الحصول على موافقة كاملة على ما قام به؛ غير أنه قبل أن يبوح ملك إسبانيا بقرار في الخصوص، وقعت في إفريقية أحداث جسام جاءت مصداقاً لتحسّباته التي توقعها قبل رحيله عن تونس، في ما يتعلق بالأوامر التي كان قد أصدرها إلى الدون خوان وبكيفية تفسيره لها.

أما آخر الأمراء الحفصيين محمد بن الحسن بن محمد المسعود، الذي تلقبه العامة بـ «حميْدة»، فإنه أُرْغِمَ على تقاسم السلطة مع الكونت دي سيربالللون. فقد كان هذا النصراني يقعد إلى جانب الأمير الحفصي كلما جلس الأخير للقضاء بين الناس، وكان يملي عليه قراراته، ويفرض عليه آراءه، ويصدر إليه أوامره وتعليماته.

وكان الأهالي التونسيون يعانون الويلات من جرّاء تدخل المحتلين الإسبان في عاداتهم وتقاليدهم وشؤونهم الدينية. وكانوا يرون هؤلاء المحتلين يتدخلون في جميع أمور حياتهم، وكانوا

---

(1) يقول ابن أبي دينار، عن تعديات الإسبان في مدينة تونس: «وأهين المسجد الأعظم (جامع الزيتونة)، ونهبت خزائن الكتب التي به ودرست بأرجل الكفرة معالم المدارس وتفرّق ما جمع فيها من دواوين العلوم... وربط النصارى خيولهم بالجامع الأعظم، ونبشوا قبر الشيخ سيدي محرز بن خلف»؛ المؤنس، ص ص 175 ـ 176. ويقول الوزير السراج: «وألقيت تصانيف الدين بالأزقة تدوسها حوافر الخيل والرجال [...] وضُربت النواقيس وربطوا الخيل بالجامع الأعظم. وكانت كل دار مسلم بجوارها نصراني. وتبطان النصارى [الكونت دي سيربالللون] ساكن بالقصبة مع الأمير محمد، يجلسان معاً في سقيفة القصبة للحكم». انظر الحلل السندسية، ص ص 1104 ـ 1105. أما ابن أبي الضيّاف، فإنه يعقّب على إتلاف كتب العلم من خزانة جامع الزيتونة، قائلاً: «وهذا هو السبب في قلة تآليف الفحول من هذا القطر، فإنها ضاعت شذر مذر في هذه الواقعة» انظر: الإتحاف، ج/2، ص ص 18-19. وانظر محمد بن محمد مخلوف: «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية»، ص 104 من تتمّتها، نشر دار الكتاب العربي، بيروت (طبعة أوفست عن طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة لسنة 1349 هـ.).

[illegible]
وقاحتهم في معاملتهم لرجال الدين الإسلامي، وقلّة احترامهم لحرمات المساجد. وأخيراً فإن دويّ النواقيس الذي لا ينقطع، كان يمثل إهانة مستمرة لعقيدتهم الدينية. وهكذا، فإن انتهاك الحرمات والمخازي التي كان النصارى الإسبان يرتكبونها، وما كانت تحدثه في نفوس الأهالي من الام، كثيراً ما تسبَّبت في صراعات عنيفة بين الإسبان وبين أهل البلاد.

أما في ما يتعلق بالحامية العثمانية، التي اضطرت إلى التخلي عن مدينة تونس عند اقتراب أسطول الدون خوان النمساوي - مثلما ذكرنا - فقد تقهقرت إلى القيروان التي كان يحكمها باشا تركي، يدعى حيدر. وظلّت الحامية العثمانية هناك طوال فترة حكم محمد الحفصي. وعندما استعاد سنان باشا، فيما بعد، حلق الوادي ومدينة تونس، وطرد الإسبان منهما، نجد جنود تلك الحامية قد التحموا مع قوات حيدر باشا لدعم قوات سنان باشا.

(1) يقول ابن أبي دينار: «وهرب أكثر أهل تونس إلى ناحية جبل الرصاص، واختفوا هناك في الدواميس وهذه الواقعة يعبر عنها بـ(خطرة الدواميس). وكان فيها الخَطْبُ جليلاً، وكانت في زمن الخريف، وغالب أهل البلاد عرائس، فانتهك حجابهم وافتضحوا، ونالهم من الهوان ما لم يعهدوه». المؤنس في أخبار أفريقية وتونس، مصدر سابق، ص 175.

الباب الثاني

الحكم العثماني

ما كادت تنقضي قرابة السنة على احتلال الإسبان لبعض النقاط على سواحل إفريقية (تونس)، للمرة الثانية، حتى عزم السلطان العثماني سليم الثاني - تدفعه نداءات أعضاء الديوان الحاثة على إعلان الجهاد - على طردهم من تلك السواحل. وأوكل قيادة تلك الحملة إلى رجل جسور وحازم، هو سنان باشا، الذي يدّعي البعض أنه علج يعود أصله إلى أسرة إيطالية من ميلانو، هي أسرة فيسكونتي.

وعندما وصل سنان باشا إلى تونس، أثلج صدره ما علمه من أن باشوات طرابلس والجزائر والقيروان قد تفاهموا من أجل إنجاح هذه الحملة، وبأن قواتهم كانت جاهزة للانضمام لجيشه لافتكاك ما احتله الإسبان[1].

وعندما علم الكونت سيربالون - الذي كان يقاسم محمد الحفصي حكم تونس - بنزول الجيش العثماني، نراه يفكر على الفور في ضرورة إغاثة النقاط الإسبانية الأكثر تعرُّضاً للتهديد. فأمر بإجلاء

---

(1) وصل الأسطول العثماني مياه تونس في 24 ربيع الثاني 981 هـ.، الموافق 1573 م. وحاصر الإسبان بحراً. وفي الوقت نفسه قدم أسطول جزائري تحت قيادة باشا الجزائر قلج علي الفرطاس، وحاصر حلق الوادي ثم أخذه من الإسبان عنوة. وفي الأثناء، قدم جيش من طرابلس، تحت قيادة والي طرابلس مصطفى باشا، وتوغّل في تونس بالبر حتى أصبح على بعد مسيرة نصف يوم من مدينة تونس. وانضم إلى هذا الجيش البري، جيش قدم من القيروان، تحت قيادة حيدر باشا. ثم اجتمع والي طرابلس وعامل القيروان بسنان باشا على متن الأسطول، ورسموا خطتهم لطرد الإسبان من تونس. وانضم إلى الجيش الطرابلسي جيش مصري، تحت قيادة إبراهيم بك، وكذلك جيش عثماني قدم من قبرص، تحت قيادة محمود بك. وأحكمت هذه الجيوش حصارها بالبر وبالبحر على الإسبان وقاتلوهم حتى تم طردهم من تونس. انظر: ابن أبي دينار: المؤنس ص ص 187 - 198. وانظر الوزير السراج: الحلل السندسية، ج/2، القسم الأول، ص ص 16-18. وانظر ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 20. وانظر أحمد بك النائب: المنهل العذب، ص 213. وانظر المؤرخ التركي عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ص 254.

ما كادت تنقضي قرابة السنة على احتلال الإسبان لبعض النقاط على سواحل إفريقية (تونس)، للمرة الثانية، حتى عزم السلطان العثماني سليم الثاني - تدفعه نداءات أعضاء الديوان الحانق على إعلان الجهاد - على طردهم من تلك السواحل. وأوكل قيادة تلك الحملة إلى رجل جسور وحازم، هو سنان باشا، الذي يدّعي البعض أنه علج يعود أصله إلى أسرة إيطالية من ميلانو، هي أسرة فيسكونتي.

وعندما وصل سنان باشا إلى تونس، أثلج صدره ما علمه من أن باشوات طرابلس والجزائر والقيروان قد تفاهموا من أجل إنجاح هذه الحملة، وبأن قواتهم كانت جاهزة للانضمام لجيشه لافتكاك ما احتله الإسبان(1).

وعندما علم الكونت سيربالللون - الذي كان يقاسم محمد الحفصي حكم تونس - بنزول الجيش العثماني، نراه يفكر على الفور في ضرورة إغاثة النقاط الإسبانية الأكثر تعرُّضاً للتهديد. فأمر بإجلاء

---

(1) وصل الأسطول العثماني مياه تونس في 24 ربيع الثاني 981 هـ. ، الموافق 1573 م. وحاصر الإسبان بحراً. وفي الوقت نفسه قدم أسطول جزائري تحت قيادة باشا الجزائر قلج علي الفرطاس، وحاصر حلق الوادي ثم أخذه من الإسبان عنوة. وفي الأثناء قدم جيش من طرابلس، تحت قيادة والي طرابلس مصطفى باشا، وتوغل في تونس بالبر حتى أصبح على بعد مسيرة نصف يوم من مدينة تونس. وانضم إلى هذا الجيش البري، جيش قدم من القيروان، تحت قيادة حيدر باشا. ثم اجتمع والي طرابلس وعامل القيروان بسنان باشا على متن الأسطول، ورسموا خطتهم لطرد الإسبان من تونس. وانضم إلى الجيش الطرابلسي جيش مصري، تحت قيادة إبراهيم بك، وكذلك جيش عثماني قدم من قبرص، تحت قيادة محمود بك. وأحكمت هذه الجيوش حصارها بالبر وبالبحر على الإسبان وقاتلوهم حتى تم طردهم من تونس. انظر: ابن أبي دينار: المؤنس ص ص 187 - 198. وانظر الوزير السراج: الحلل السندسية، ج/2، القسم الأول، ص ص 16-18. وانظر ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 20. وانظر أحمد بك النائب: المنهل العذب، ص 213. وانظر المؤرخ التركي عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ص 254.

قواته عن مدينة بنزرت، ودفع بحاميتها إلى حلق الوادي، وأمر في الوقت نفسه باحتلال القلعة التي كان قد أمر بتشييدها على ضفاف البحيرة، من قبل جميع القوات الإسبانية التي كانت قد نجحت في البداية في كبح جماح أهالي مدينة تونس. وما كادت تتم هذه الإجراءات حتى كانت القوات العثمانية قد اكتسحت قلعة حلق الوادي، فاحتلت في البداية تلك النقطة. وبعد بضعة أيام سقطت القلعة التي كانت قد شُيِّدت ما بين المدينة والبحيرة في أيدي المسلمين. وساند الأهالي التونسيون القوات العثمانية في القضاء على الإسبان. وفي حلق الوادي، تمَّ قتل جميع الجنود النصارى، فيما عدا مائتين أو ثلاثمائة جندي تمّ أسرهم وتكبيلهم بالقيود، وكان في عداد هؤلاء بورتوكاريرو، قائد الحامية الإسبانية في حلق الوادي. وفي الثالث من سبتمبر 1573 م.، عندما سقطت قلعة تونس في أيدي العثمانيين، لم يكن قد بقي من جنودها الإسبان، عندئذ، سوى حوالى ثلاثين رجلاً. وكان الكونت سيرباللون من بين الأحياء المستسلمين. واستسلم كذلك خمسون جندياً إسبانياً كانوا محتمين داخل أحد الحصون الصغيرة[1].

وفي خضمّ هذه الكارثة التي حلت بالنصارى، نرى الكونت سيرباللون ينجو من الموت؛ فلقد كان المنتصرون المسلمون يأملون من وراء الحفاظ على حياته حمل الطرف الآخر على افتدائه. ولعلَّ هذا الاعتبار هو السبب في بقائه على قيد الحياة. وكان بلاط روما هو أول من طالب به، حيث عرض استبداله بعدد من الأسرى المسلمين الذين كانوا معتقلين في قصر القديس آنج، وهم أولئك الأسرى الذين كان من بينهم ابن باشا الجزائر قلج علي الفرطاس الذي أسر في معركة ليبانت.

وبحسب رواية المؤرخ حسين خوجة، في كتابه المسمّى: «بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان»[2]، فإن خسائر الإسبان، في مختلف هذه المعارك، لم تتجاوز خسائر العثمانيين كثيراً. فلقد قُدِّرت خسائر كلا الجانبين بحوالى عشرة آلاف قتيل. وهذا الرقم يتعارض كثيراً مع الرقم الذي أجمع عليه المؤرخون الإسبان؛ حيث إنه لو صحَّ ما ذهب إليه هؤلاء، فإن العثمانيين يكونون قد فقدوا اثنين وثلاثين ألف رجل، وهذا ضرب من الخيال وإغراق في المبالغة. لكن الذي لا مِرَاءَ فيه هو أن جميع قطع المدفعية الإسبانية، ومعها عتاد حربي هائل، قد وقعت في أيدي المنتصرين المسلمين.

ولم تجسر إسبانيا على الانتقام لهذه الهزيمة المروِّعة. هذا، وإن قامت أساطيلها، من حين إلى آخر، بطلعات على سواحل تونس، حيث قامت بحرق بعض القرى، أو إغراق مراكب قديمة،

---

(1) يقول ابن أبي دينار: «وأسر قبطان النصارى، وصاحب البرج، والحاكم عليه، ومرَّ السيف على من وجدوه من النصارى والمهجرسين والمرتدين من ساكني البرج وما يليه»، المؤنس، ص 193.

(2) ما يزال هذا الكتاب مخطوطاً. ولقد ألحق به حسين خوجه ذيلاً خاصاً بتاريخ تونس وبتراجم علمائها، أسماه: «ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان»، حققه الطاهر المعموري، ونشرته الدار العربية للكتاب (د. ت)، وهذا الذيل هو الذي اعتمدنا عليه في تحقيق جانب من نص المؤلف ألفونص روسُو.

أحيانا. إلا أن إسبانيا، فيما عدا هذه الاعتداءات الطفيفة، قد تركت العثمانيين يتمتعون في سلام بالانتصار الذي أحرزوه[1].

خلّص سنان باشا تونس من أيدي الإسبان في سنة 1573 م.، الموافق 981 هـ. وأتبع ذلك بهدمه لتحصينات حلق الوادي، وهدْم البرج المشيَّد في جزيرة شكلي، وسط البحيرة، وهدم القلعة التي كان سيربالّلون يدافع منها. وفيما بعد، في سنة 1050 هـ.، الموافق 1640 م.، خلال فترة حكم مراد داي، جرى تمهيد ومسح هذه المنطقة الأخيرة، فتم العثور عندئذ على كمية هائلة من الأسلحة والقنابل.

وقبل عودة سنان باشا إلى الأستانة، نراه يقوم بتنظيم إدارة تونس وحكومتها[2]؛ حيث ترك قوة عثمانية فيها، بلغ تعدادها أربعة آلاف رجل، مقسمين إلى أربعين فئة، وعيَّن على رأس كل منها رئيساً مُنح لقب «داي»، فانتُخب أربعون داياً من صناديد الرجال الغزاة المجاهدين.

وعُهد برئاسة الحكومة إلى رئيس خاص، يحمل لقب باشا، ووقع اختيار سنان باشا، لشغل هذا المنصب، على حيدر باشا، عامل القيروان. وتمّ تعيين قاض لإجراء الأحكام الشرعية بين الناس، حيث أوكل ذلك إلى العلاّمة حسين أفندي. وأنشىء ديوان، أو مجلس وصاية، اقتبس نظامه عن ديوان مصر وديوان الجزائر. وتمّ تعيين رمضان باي أمير لواء لضبط الأوطان وتقرير رعاياها واستجلاب جباياها[3]. وصيغت قوانين ولوائح مختلفة تحدد رواتب العساكر ومرتبات كبار الموظفين، وغير ذلك من الشؤون الإدارية التي حدّدت حتى نوع لباس الضباط. وأما التصرّف في أحكام مدينة تونس فقد انيط به الباشا وحده؛ فيما جُعل أمر العسكر بيد آغواتهم الذين كانوا هم وحدهم المباشرون لسلطة الدايات. وصارت الخطبة فوق منابر المساجد باسم السلطان العثماني، الذي ضرب باسمه كذلك الدينار والدرهم.

غير أن من مساوىء هذا التنظيم أنه سمح بسلطات مطلقة لضباط متعجرفين وغير منضبطين،

---

(1) قام القونصل روسُّو، مؤلف هذه الحوليات التونسية، في سنة 1845 م.، بترجمة مقتطفات من كتاب: «بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان»، لمؤلفه حسين خوجة، إلى الفرنسية، ونشرها بمجلة (المونيتور الجزائرية)، وهي مقتطفات تتعلق بحملة سنان باشا وبتخليص القوات الإسلامية لحلق الوادي ومدينة تونس من أيدي الإسبان. انظر ثبت المصادر والمراجع بهذا الكتاب.

(2) اقتبس المؤلف الفقرات التالية من حولياته، من المؤرخ التونسي الوزير السراج في كتاب «الحلل السندسية في الأخبار التونسية»، وكذلك من حسين خوجة في: «ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان»، ص ص 88 ـ 89. ولذا فإننا تعمدنا مزج نصه بنصوص هذين المؤرخين التونسيين. هذا، ويذكر لنا محمد مخلوف في «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية»، ص 104 من تتمتها، أن سنان باشا ظفر بمحمد الحفصي الخائن، واعتقله إلى أن هلك في معتقله وبموته انقرضت الدولة الحفصية.

(3) حسين خوجة: ذيل بشائر أهل الإيمان، مصدر سابق، الصفحة نفسها.

جعلهم صعودهم المفاجىء إلى مراقي السلطة اجلافا متجبرين، وصاروا في صولتهم يهزاون بجميع مبادىء الحق والعدالة، فلم يعد يردعهم رادع، ولم يعودوا يخضعون سوى لسلطان شهواتهم.
ولذا، فإن هذا التنظيم، شأنه شأن أي نظام يقوم على العنف، لم يطل به الزمن: ففي شهر ذي الحجة سنة 999 هـ.، الموافق سنة 1590 م.، وقعت فتنة داخلية أحدثت تحويراً عميقاً في هذا النظام. فلقد قرّر العسكر الفتك بطائفة «البولكباشية» التي يمثلها أولئك الضباط المتغطرسون، المنفردون بالسلطة، والذين لم يعد الأهالي والجيش يطيقون تصرفاتهم المتّسمة بالطغيان. وتمّ الاتفاق على اليوم الذي ستنفّذ فيه المؤامرة. وعندما حانت اللحظة المتفق عليها، هجم العسكر المتمردون بسرعة على القصبة، فكسروا أبوابها ونهبوا مخازن السلاح. أما المدعو طبّال رجب، الذي يشغل منصب وكيل الحرْج - أي وزير البحرية وصاحب عتاد الجيش - والذي كان هو نفسه أحد زعماء المؤامرة، فقد تعمّد التغيُّب عن الديوان في ذلك اليوم، كي يسهل على المتمردين تنفيذ مؤامرتهم. وهكذا فقد وجد هؤلاء القصبة بدون دفاع، فيما كانت حاميتها في هرج ومرج. ثم انتشر المتمردون في مدينة تونس، في الحال، وأخذوا يطاردون ضباط البولكباشية الجائرين، عبر الأزقّة، ويقتلون بسيوفهم كل من قبضوا عليه منهم. فتمّ قتلهم جميعاً، فيما عدا ثلاثة أنفس، نُذّرت لهم النجاة من أيدي أعدائهم. وألقيت جثث وأشلاء الضحايا ببطحاء القصبة، لإفهام الأهالي بأن كل من تسوّل له نفسه اتّباع مسلك ضباط البولكباشية سيلقى المصير نفسه.

وكان ما حدث توطئة للعديد من الفتن التي اندلعت، فيما تلا ذلك، مراراً وتكراراً في أوجاق تونس. ولم يتوقف أولئك الذين قادوا هذه الانتفاضة عند الهدف المبدئي الذي رسموه لأنفسهم عندما حملوا السلاح؛ فنراهم يستدعون قوات العسكر إلى عقد اجتماع عام، حيث تمّ إقرار إجراء التحويرات التالية على التنظيم الذي ابتدعه سنان باشا: فلقد تمّ الاتفاق على تقديم أحد الهليلت الأربعين لتولي مهام رئيس الدولة، حيث عُهد إليه بالنظر في شؤون المدينة وعساكرها. ولم يعد الباشا يشغل سوى المرتبة الثانية في مراقي السلطة. ولم يعد الديوان يتصرف في العساكر إلا بمشورة الداي المتولي[1].

---

(1) وأدت الأسباب نفسها، إلى اندلاع ثورة مماثلة ضد حكومة الجزائر العثمانية، فيما بعد.

الباب الثالث

حكم الدايات

كان أول من رُفع إلى منصب داي في تونس هو إبراهيم رودسلي، وأصله من جزيرة رودس، كما يدل عليه اسمه. وكان رجلاً ذا عقل وسياسة، حكم البلاد بحنكة وحذر حتى سنة 1592 م.، الموافق 1001 هـ[1]، وهي السنة التي سُمح له فيها بالتوجُّه إلى مكة للحج، فتوجه عندئذٍ إلى المشرق، وكان ذلك آخر عهده بتونس.

وتولى بعده موسى داي. فتطلّع إلى التّفرُّد بالحكم والاستبداد بالأمر، فلم يتم له ذلك. وعندما شعر بالخطر على حياته، رأى التخلي عن السلطة وطلب الإذن له، هو الآخر، بأداء فريضة الحج، فأذن له في ذلك فذهب ولم يَعُدْ.

وخلفه عثمان داي، الذي نازعه في حكم البلاد المدعو كاره مصطفى داي فغلبه وانتزعه منه. واستتبّ الأمر لعثمان داي في سنة 1593 م.، الموافق 1002 هـ[2]. وما إن استقرّ في الحكم - وكان ذا حزم وشجاعة - حتى نفى العديد من الزعامات التي كان نفوذها وطموحاتها يثيران حنقه.

وأبان عثمان داي عن فطنة ومقدرة في معالجته حتى لأبسط أمور البلاد، مما مكّنه من السيطرة على الديوان والانكشاريّة، وهو أمر كان سلفه قد فشل فيه. وتمّ استحداث منصبين جديدين؛ هما منصب الباي، الذي يدخل في اختصاص المضطلع به النظر في شؤون القبائل واستيفاء الجباية منها؛ ومنصب القبطان، أي رئيس بحرية الإيالة. وعُيِّن في منصب الباي شخص يدعى رمضان، فيما انتهت رئاسة البحر إلى محمد بن حسين باشا.

وفي عهد عثمان داي قدم للإقامة بتونس بعض أهل الأندلس الذين طردتهم حكومة فيليب الثاني من إسبانيا في سنة 1609 م. ولقد أدخل المهاجرون الأندلسيون إلى تونس، التي

---

(1) حكم إبراهيم رودسلي ابتداء من سنة 1598 م، الموافق 1007 هـ.، بحسب المصادر التونسية. ويذكر صاحب المؤنس وصاحب الحلل السندسية أنه استمر في الحكم ثلاث سنوات.

(2) يتفق ابن أبي دينار في المؤنس، ص 202، وحسين خوجة في ذيل البشائر، ص 92، في أنه تسلم الحكم سنة 1007 هـ.، الموافق 1599 م. وهذا مخالف للتاريخ الذي ذكره المؤلف هنا.

استقبالهم، حبهم لتعاطي التجارة والزراعة؛ حيث اسهموا كثيرا في تطوير زراعة الزيتون والتوت، واستحدثوا فيها تربية دودة القز[1]. وأسست الجالية الأندلسية في تونس ـ زيادة عن إقامة العديد من المؤسسات ذات النفع العام ـ مُدُناً ومراكز عمرانية، من بينها مدن زغوان، وسليمان، وتستور، ومجاز الباب، وقريش الوادي، وطُبْربة، وغيرها.

وانتشر في عهد عثمان داي وباء الطاعون، في مدينة تونس في سنتيْ 1604 م، و1605 م، الموافق1013 هـ، و1014 هـ. ولقد أُطلِق عليه اسم «وباء الريشة». وفي الوقت نفسه انتشر قحط عظيم، وتم تزييف العمْلة، فزاد ذلك في المُصاب الذي مُنيت به البلاد.

وفي شهر أغسطس سنة 1605 م، كانت قوادس شراعية مالطية تمرُّ بمياه تونس، عند جزيرة زمبرة، على بعد عشرين كيلو متراً من الوطن القبْلي (الهوارية). ورأى الفرسان النصارى الذين كانوا على متنها أن عليهم التأهب لصدّ هجمات التونسيين. فقاموا بسحب كل ما قدروا عليه من داخل قوادسهم، وتخندقوا عند أعلى جزء من الجزيرة، ومعهم بضعة مدافع، انتظاراً لقدوم التونسيين.

وما لبث التونسيون أن تجمهروا مكتسحين تلك المجموعة الصغيرة من النصارى. وكان الهجوم عنيفاً، كما كان الدفاع أعنف منه. فقضى ثلاثمائة من المسلمين نحبهم. بيد أن موقف فرسان مالطا كان صعباً للغاية؛ إذْ لم تعلم جزيرة مالطة بجنوح قوادسها، ولم يعد لدى المالطيين أي مركب للخروج لطلب النجدات، كما كادت المؤن التي لديهم أن تنفد. غير أن العناية الإلهية ساقت إليهم حدثاً أنقذهم في اللحظة التي قنطوا فيها من إمكانية الخلاص من تلك الجزيرة

(1) يتحدثْ المؤرخون التونسيون، كابن أبي دينار، والوزير السراج، وابن أبي الضّياف، عن انجازات المهاجرين الأندلسيين في تونس؛ حيث ذكروا أنهم بنوا بالعاصمة التونسية حيّ «حومة الأندلس»، وجامعها، وأوقفوا عليه أوقافاً نافعة، وبنوا المدرسة الأندلسية قرب سيدي يونس، سنة 1034 هـ. وعمّروا، أو أعادوا تعمير بعض مناطق البلاد وزرعوها بأشجار الزيتون والعنب، وغريب الفواكه. كما طوّروا صناعة طواقي «الشاشيّة» التونسية الشهيرة، بحيث صارت تُسوّق إلى المشرق العربي. كما عبّدوا الطرق لمرور عجلات «الكرويطة». وكان للأندلسيين تأثير معماري واضح في تونس، تميزت به كثير من مساجدها ومبانيها العامة وأهم تأثيرات المعمار الأندلسي فيها هو استعمال «الزّليج» الملوّن في تزيين الجدران، وواجهات المباني.

انظر حول هذا الموضوع مقال الأستاذ محمد المنوني بعنوان: «ملامح من تطور المغرب العربي في بدايات العصور الحديثة» المنشور ضمن: أشغال المؤتمر الأول لتاريخ المغرب العربي وحضارته. منشورات الجامعة التونسية، ج/2، المطبعة العصرية، تونس 1979 م، ص ص 86 - 90. والمقال موثق ببليوغرافيا وهو دراسة قيّمة حول بعض أهم مصادر الهجرات الأندلسية إلى تونس.

ويقول محمد مخلوف في «شجرة النور الزكية»، ص 157 من التتمّة: «خرج من الأندلس ألوفٌ لفاس، وألوفٌ لوهران وتلمسان، وجمهورهم جاء لتونس، فعمّروا بها القرى الخالية، واستحدثوا قرى سكنوها، واستقرت حاضرتهم بالحاضرة، فاستحكمت فيهم الحضارة التي عوائدها مرتكزة في طبائعهم، واستحدثوا بها صناعة الشاشيّة».

القاحلة. ذلك ان سفينة تجارية اجبرها هيجان البحر على البحث عن ملاذٍ لها عند شواطىء الجزيرة، قد ألقت مراسيها على بُعد خمسة أو ستة أميال من الشاطىء، حيث شاهد ركّابها إشارات الاستغاثة التي كان يلوّح بها المالطيون. وفي الحال قرّر قبطان السفينة رفع مراسيه والاقتراب من الجزيرة، حيث أرسل قوارب صغيرة، استقدمت إلى سفينته من استطاع من الفرسان المالطيين وجنودهم القفز إلى تلك القوارب على عجل. وفي الحال أفرد القبطان أشرعة سفينته التجارية متوجهاً بهؤلاء إلى ميناء بليرم بصقلية. وأغاظ التونسيين إفلات أولئك الأعداء من قبضتهم، فلم يعد أمامهم سوى التنفيس عن غيظهم في مَن تبقّى من المالطيين في جزيرة زمبر. فحضرت قوة بحرية صغيرة محمّلة بالجنود التونسيين، وأرست على شاطىء الجزيرة في اليوم التالي لإقلاع السفينة التجارية. وتمّت عملية الإنزال بسهولة، حيث تمّ إلقاء القبض على تلك القلّة من النصارى المالطيين الذين لم يتمكنوا من الفرار. وزيادة على ذلك تمّ الاستيلاء على قطع المدفعية التي كانت على ظهر القوادس المالطية الجانحة. ثم نُقل الأسرى والغنائم إلى حلق الوادي[1].

وفي شهر يونيه من سنة 1605 م. نفسها وصل إلى مدينة تونس الكونت سالاري دي بريف، سفير فرنسا لدى الأستانة، بصحبة مبعوث للسلطان العثماني يدعى مصطفى آغا. وكانت مهمة هاتين الشخصيتين تتمثل في حمْل إيالة تونس على الالتزام بنصوص معاهدة كانت قد أُبرمت لتوّها بين ملك فرنسا، هنري الرابع، وبين السلطان العثماني، أحمد خان الأول. وكانت بنود المعاهدة تقضي بإطلاق سراح جميع الأسرى والأرقّاء الفرنسيين، وبإعادة كثير من الأمور التي كان يشكو منها الرعايا الفرنسيون إلى نصابها.

وكان السفير الفرنسي المذكور يتوقع إنجاز المهمة المذكورة على خير وجه، خصوصاً وأنه كان قد أسهم إلى حد كبير ـ خلال إقامته في الأستانة ـ في تعيين محمد باشا رئيساً لبحرية تونس. لكان ذلك السفير يعتقد أنه سيجد آذاناً صاغية في مهمته لدى عثمان داي، المعروف بشجاعته وحرصه على الانفراد بسلطة الإيالة. وسنقف الآن على تلك السلسلة العجيبة من العراقيل التي وضعها هذا الداي في وجه السفير الفرنسي.

وردًا على مطالب ذلك الموفد الفرنسي، نرى عثمان داي يكتب إليه في 19 يونيه، باسطاً أمامه أسباب توتّر العلاقات بين حكومته وبين فرنسا. فلقد عزاها الداي إلى جملة أسباب كان على رأسها احتجاز سفينة عثمانية من قِبل بارجة حربية فرنسية، وإلى تلك المبادرات التي قُصد بها عرقلة التجارة التونسية من جانب السفن الحربية التابعة لمالطا وإيطاليا وإسبانيا، والتي كانت ترفع رايات فرنسية، دون أي رادع من جانب الحكومة الفرنسية التي سمحت لتلك السفن باستغلال رايتها في مثل تلك التعديات الصارخة.

---

(1) اقتبس المؤلف هذه التفصيلات من كتاب: قصة رحلة السيد بريف إلى الأراضي المقدسة والدويلات المغربية، الذي ألفه جاك دوكاستيل.

وبعدما نزل السفير الفرنسي لدى الأستانة في مرسى حلق الوادي، نراه يتوجه إلى مدينة تونس، وكان مصحوباً بالقنصل الفرنسي، يتبعهما الرعايا الفرنسيون. وفي طريقه التقى بوفد أرسله الباشا والديوان والإنكشاريّة للترحيب به، حيث دخل مدينة تونس وسط هذا المحفل.

وفي يوم 24 يونيه توجّه السفير لمقابلة محمد باشا الذي لقيه بترحاب وعبّر له عن نواياه الطيبة. وفي اليوم نفسه زاره الداي عثمان، الذي تعمّد إغلاظ القول والخوض بلهجة شديدة في الاتهامات نفسها التي كان قد بسطها في رسالته التي وجهها إلى السفير في 19 يونيه.

وفي اليوم التالي، 25 يونيه، توجّه السفير الفرنسي بالأستانة إلى ديوان الإنكشاريّة ليقرأ أمامه فحوى أوامر السلطان العثماني التي حُمّلها. ولقد حضر تلك المقابلة الرسمية جمع غفير من الأعيان والموظفين. وعندما فرغ السفير من تلاوة الأوامر السلطانية، نرى آغا الإنكشارية يبادر - بعد تداوله مع مستشاري الإيالة الأربعة - إلى أخذ الكلمة، محاولاً كسب الحاضرين إلى وجهة نظره التي كانت تدعو إلى قبول أوامر السلطان. وما أن أنهى الأغا كلمته، حتى نهض عثمان داي من مقعده مغضباً، واحتجّ بشدة ضد فكرة تنفيذ تلك الأوامر، التي قال إن السلطان قد حُمِل على إصدارها نتيجة للخداع والتدليس.

وأدّت تلك اللهجة المتطاولة إلى استثارة نفوس الحاضرين الذين كانوا في معظمهم من العسكريين الأتراك المجبولين على إقرار التوجُّهات الأكثر عنفاً. وكان الداي عثمان عارفاً بما ستُحدثه لهجته من تأثير، وقد نجح في ما أراده، إذْ صفّق الحاضرون لعباراته الرنّانة. وقام مبعوث الأستانة، مصطفى آغا، الذي رافق السفير، بدوره بشرح مضمون الخط السلطاني، ونجح في التخفيف من حدّة الانطباع السيّىء الذي أحدثه خروج الداي عثمان من القاعة مغضباً.

وكان موقف السفير الفرنسي وأولئك الأشخاص الذين حضروا تلك الجلسة، حرجاً ومحفوفاً بالمخاطر؛ ذلك أن تهيُّج الإنكشاريّة كان ينذر بالانفجار بين لحظة وأخرى، وكان من الممكن أن يقود إلى أهوال قد يذهب ضحيتها السفير الفرنسي وحاشيته. ولكن لحسن الحظ لم يقع شيء من ذلك، لأن الداي عثمان عاد فراجع نفسه، وألقى عبارات تحث على الهدوء والاعتدال، وهو الأمر الذي دعا إليه مبعوث السلطان، مصطفى آغا. وبعد مداولات حامية، قرّر الجميع الركون إلى رأي شخص يُدعى مراد رايس، وهو رجل يبدو أن الجميع كانوا يجلّونه ويحترمونه؛ ولذا، فإنه كان يتمتع بتأثير كبير في شؤون الدولة التونسية.

وفي اليوم التالي، توجّه السفير الفرنسي إلى حلق الوادي لمقابلة الشخصية المذكورة، أي مراد رايس؛ وهو رجل تجاوز الثمانين من عمره، كان قد مارس الغزو في البحار حوالى الستين سنة بنجاح فريد، بحيث كان موضع رهبة السفن التجارية التابعة للدول الأوروبية. وكان عند مقدم السفير الفرنسي إلى تونس يتأهب للخروج للغزو البحري، إلا أنه أرجأ ذلك في سبيل إصلاح ذات البَيْن بين حلفاء السلطان العثماني، كيلا يجلب على نفسه اللّوم الذي جرّه عليه تعدّيه على

«الباستيون» الفرنسي من قبل. وكانت الشكاوى التي رُفعت ضده بتلك المناسبة قد ولَّدت في نفسه الرغبة في محو آثارها. ولذا، فإنه عندما حضر السفير الفرنسي للتداول معه حول المسألة المعلقة، نراه يستقبله بحرارة ويقف إلى جانب مطالبه. واستمرت المفاوضات بحضور عثمان داي، الذي توجّه هو الآخر إلى مقابلة مراد رايس.

وكانت مطالب المبعوث الفرنسي، المدعومة بفرمان السلطان العثماني، تتمثّل فيما يلي:

1 ـ أن تحظى السفن التي ترفع العلم الفرنسي باحترام غزاة البحر التونسيين، بحيث يُحْظَر على هؤلاء الصعود على متنها بغرض التثبُّت من جنسية السفينة وحمولتها.

2 ـ إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين.

3 ـ استرجاع تلك السفن وحمولاتها التي تمَّ احتجازها مؤخراً.

ولم يقبل مراد رايس الموافقة على المطلب الأول إلاَّ بصعوبة، حيث كان يرى أنه من حق غزاة البحر التونسيين الصعود إلى متن السفن الفرنسية لتفتيشها. كما أصرَّ على حقهم في قرْع أصحاب تلك السفن وقباطنتها وماسكي دفاترها بالفلقة لحملهم على الإقرار صراحةً بجنسية البضائع الموسوقة على تلك السفن. بيْد أنه قبل في النهاية بعدم الإلحاح على تطبيق هذا المطلب الأخير، شريطة أن تُحترم البضائع التونسية المشحونة على متن سفن فرنسية، بدورها، من جانب السفن الحربية التابعة لكلٍ من مالطا وفلورنسا وإسبانيا. كما قبل بالمطلب الثاني، شريطة أن يتمّ كذلك إطلاق سراح أولئك الأتراك المحتجزين في مرسيليا. غير أنه رفض الرضوخ لمطلب استعادة الفرنسيين للغنائم التي استولت عليها البحرية التونسية.

وقُطعت المفاوضات فترة من الزمن. وفي تلك الأثناء عُلِم أن سفينتين تجاريتين فرنسيتين محملتين بأثمن البضائع، قد استولت عليهما قوادس بنزرت الشراعية. وعندما وصل هذا الخبر إلى مسامع السفير الفرنسي ـ الذي كان قد أبدى في الأونة الأخيرة استعداداً للتخفيف من غلواء مطالبه ـ نراه يغيِّر من مسلكه هذا فجأة، مطالباً بالإسراع بتنفيذ أوامر السلطان العثماني فوراً. ولقد ألحَّ على هذه المسألة بشدة، بحيث أُسْقِط في يد الديوان الذي أبدى استعداده عندئذٍ للتراجع عن موقفه. غير أن الداي عثمان لم يكن ممن ينصاعون للضغوط والتهديدات بسهولة؛ فاحتج على تساهل الجانب التونسي، واستعمل كل الوسائل لحمل الإنكشاريَّة على رفض أوامر السلطان، حيث نجح في جعل هؤلاء يتبنُّون موقفه. أما محمد باشا نفسه، فإنه وإن كان صديقاً للسفير الفرنسي في الأستانة، إلا أنه اضطر إلى الرضوخ لرأي الأغلبية، خشية أن تودي معارضته للباقين بحياته.

وعندما وصلت الأمور إلى ذلك الحد، تمَّ استدعاء الديوان للانعقاد مجدداً لإصدار قرارات نهائية في الخصوص. وطُلب من السفير الفرنسي حضور الاجتماع فقبل، وكان يأمل ألاَّ تتكرر المجادلات الحامية التي وقعت خلال الاجتماعات السابقة، وأن يتم التوصل إلى اتفاق. ومما لا شك فيه أن النقاش كان كفيلاً هذه المرة بأن ينتهي إلى نتيجة محمودة، لولا وقوع حادث أودى

الإسرى المسلمين التونسيين الذين كانوا محتجزين في سجون فرنسا، قد بعثوا رسالة إلى مواطنيهم يلحّون عليهم فيها بضرورة الإسراع بعقد اتفاق مع السفير الفرنسي، كي يتمّ بذلك إطلاق سراحهم ويلتحقوا بأسرهم. ورغبة من أولئك السجناء التونسيين في حثّ أصدقائهم على الاهتمام بهم والتعجيل بإغاثتهم، نراهم يبالغون في تصوير الآلام التي كانوا يقاسونها في سجونهم الفرنسية، حيث أمدّوهم برواية مؤثرة عمّا يلاقونه من عنت. فتمت تلاوة روايتهم تلك خلال الاجتماع؛ الأمر الذي أثار حفيظة الحاضرين. وكاد الأمر أن يؤدي إلى الاعتداء على حياة النصارى الذين كانوا متواجدين فيه. لكن رؤساء الإنكشاريّة تدخّلوا في اللحظة المناسبة لتهدئة النفوس، تحاشياً للمآسي التي كادت أن تقع. غير أن السفير الفرنسي اضطر إلى التخلي عن أي أمل في التوصل إلى تسوية.

وهكذا فإننا نرى السفير يصعد في عجالة إلى متن فرقاطته. وبينما كانت الفرقاطة تتأهّب للإبحار قدمت سفينة من مرسيليا حاملة إليه رسائل من القناصل المعتمدين فيها تدعوه إلى حسم الأمور التي جاء من أجلها إلى مدينة تونس، حتى يضمن لفرنسا ولتجارتها تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب المتبادلة التي يفترض أن تكون ثمرة هذا السلم.

وكان هذا المطلب ينطوي، بالنسبة إلى السفير، على خطر محقق، إذ إنه يعني رجوعه إلى مدينة تونس، حيث سيعرّض نفسه لمغبّة الاصطدام بعسكر إنكشاريّ متهيّج. غير أن السفير نزل لمواجهتهم دون تردد. وصُعق الإنكشارية لما أبداه من تشدد في مطالبه، فلم يجدوا بُدًا من قبول التسوية رغبة في إحلال الصلح.

وبالتالي فإنه أبرم اتفاق بين ذلك السفير وبين عثمان داي وديوانه. ثم أبحر السفير من مرسى حلق الوادي صباح يوم 29 أغسطس سنة 1605 م.

ونشير هنا إلى أنه خلال إقامة ذلك السفير الفرنسي العابرة في مدينة تونس، جاءت حملة بحرية مؤلفة من ثلاثة قوادس شراعية مالطية، وسبعة أخرى صقليّة، حيث نزل منها ألف وأربعمائة رجل على الشاطىء، واستولوا على بلدة الحمّامات. وبينما كان هؤلاء يقومون بنهب البلدة المذكورة، تجمهر عربان الدواخل لمهاجمتهم، ونجحوا في قطع دابر هؤلاء المغيرين النصارى، فلم يفلت منهم سوى قلّة سارعت إلى الإقلاع بسفنها. وتمّ عرض رؤوس عدد من المغيرين فوق شرفات القصبة، فيما تمّ شبْك آخرين منهم من أنوفهم وجُروا عبر الأزقة والشوارع، وسط هتافات الغوغاء التي كانت تردّد: مالطا خلاص! . . . مالطا خلاص![1].

(1) استقى المؤلف هذه المعلومات من كتاب جاك دوكاستيل: قصة رحلة السيد بريف إلى الأراضي المقدسة والدويلات المغربية، المشار إليه آنفاً، ومن مذكرات السيد بيللييه (المجلد الرابع من مؤلف لجنة الجزائر العلمية)، ومن كتاب الأب دان الذي عنوانه: «تاريخ البلدان المغربية وغزاتها البحرين، ج/1، ص 147، طبعة سنة 1637 م. لكننا لم نعثر، من جانبنا، في المصادر التونسية، على ما يؤيد روايته.

أعمال غزاة البحر ـ يقوم بتسليح بارجتين على نفقته الخاصة، لمحاولة محْق عمليات الغزو البحري ضد النصارى. حيث خرج من ميناء لوهافر الفرنسي المطل على المحيط الأطلسي، في صحبة شخص يدعى دوتار، حيث دخل إلى مياه البحر الأبيض المتوسط ببارجتيه. وفي الطريق، علم بأن اثنتين وعشرين سفينة غزو كانت في تلك الأثناء متواجدة في مرسى حلق الوادي. فقرّر في التوّ التوجّه إليها لمباغتتهاوهي راسية. وبينما كان متجهاً إلى هناك، مرّ بسواحل جزيرة سردينية، حيث التقى بعدد من البوارج الحربية الإسبانية التي كانت ترفع علم الدون خوان فيشارد. فعرض على ذلك الضابط أن يسانده بفرقته البحرية هذه لإنجاز الضربة التي بيّت القيام بها. وقبل الدون خوان العرض بغبطة، حيث توجه الجميع إلى مرسى حلق الوادي، واقتربوا منه دون أن يلمح سفنهم أحد. وكانت سفن الغزو التونسية راسية هناك قرب اليابسة، تحت حماية مدفعية القلعة، دون تواجد أية قوات على متنها، اللهم فيما عدا بعض الحراس. ولقد عوّل القبطان بوليو، والدون خوان فيشارد على تلك الفرصة، مسرعين إلى استغلالها؛ فهجما بسفنهما وأشعلا النار في أسطول غزاة البحر، قبل أن تصله إغاثة من الساحل.

ويعود إلى تلك الحقبة البدء في استبدال البحرية التونسية للمراكب المستديرة التي يُطلق عليها اسم «جفون»، بالمراكب ذوات المجاذيف. وكان قرصان فلمنكي، يدعى سيمون دانسير، قد أدخل هذا النظام في بناء المراكب بترسانات الجزائر. ولقد حذا التونسيون حذو جيرانهم الجزائريين في تبنّي هذا النظام على الفور، وذلك بناء على نصيحة قرصان انجليزي يدعى إدوارد.

لما توفي عثمان داي يوم 13 رجب سنة 1019 هـ. ، الموافق 30 سبتمبر سنة 1610 م[1]، رُفع إلى رتبة داي بدلاً منه جندي مغمور يدعى يوسف، وأصله من عسكر طرابلس الغرب الأتراك، كان قد استقرّ بتونس وأخذ يترقّى في المناصب حيث أُعجب به عثمان داي وقرّبه إليه ووثق به إلى درجة أنه رأى تزويجه ابنته؛ وعندما شعر بدنوّ أجله نصح بأن يُولّى الأمر من بعده، فتولى منصب الداي قبل أن يعقد قرانه بابنة الداي المتوفي.

---

(1) كان عثمان داي هو الذي افتكّ جزيرة جربة من حكم باشوات طرابلس، في سنة 1014 هـ. ، الموافق 1605 م. ، بعدما ظلت الجزيرة تابعة لإيالة طرابلس الغرب منذ أن هجم عليها درغوث باشا واستولى عليها سنة 960 هـ. ، الموافق 1553 م. ، حيث استخلف عليها عندئذ عاملاً يتبعه هو الشيخ مسعود السموني. وظلت جربة على هذا الوضع طيلة النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، وحتى مطلع القرن السابع عشر. انظر محمد أبوراس الجربي: مؤنس الأحبّة في أخبار جربة، تحقيق محمد المرزوقي، مصدر سابق، ص ص 112 ـ 116. ورواية أبي راس هنا أصحّ من رواية الوزير السرّاج، في الحلل السندسية، الذي يجعل إعادة إلحاق جربة بتونس في عهد يوسف داي، الذي تولى بعد عثمان داي؛ دون ذكر تاريخ لذلك. انظر: الحلل السندسية، ج/2، ص 175.

اليوم نفسه بايع الإنكشارية بدلاً منه أسطى مراد[1]، وهو من غزاة البحر ذوي الصيت الذائع، وكانت بيده رئاسة البحرية التونسية. وهو من الموالي الأعلاج. وفي أيامه خرجت ثمانية مراكب (غلائط) تونسية، صُحْبة ثمانية مراكب جزائرية للغزو، تحت إمرة أمير البحر الجزائري علي بيت شنين، حيث عاثت في سواحل البحر الأدرياتيكي. فخرج لمطاردتها أسطول بندقي يقوده الأميرال كوبيللو، فتم تحطيم عمارة الغزو التونسية الجزائرية المشتركة بالرغم من طلقات مدفعية مرسى أولونة التركي الذي توجهت إليه عمارة الغزاة للاحتماء به[2].

ويرجع الفضل إلى أسطى مراد في إنشاء مرسى غار الملح، حيث شيد هناك في البداية قلعة قُصد بها منع السفن الأوروبية من الالتجاء إلى ذلك المرسى الذي كانت تتخذه تلك السفن مكمناً لها. ثم فكر في جعل هذا المرسى مركزاً لتجمُّع سكاني، حيث وطَّن فيه جالية من عرب الأندلس الذين استقروا منذ بعض الوقت بأراضي الإيالة بعد طردهم من إسبانيا.

ولايــة
أحمد خوجه داي

توفي أسطى مراد داي - بعد حكم دام قرابة الثلاث سنوات - فبايع الإنكشارية، في شهر ربيع الأول سنة 1050 هـ.، الموافق شهر يونيه 1640 م.، بعده المدعو أحمد خوجه، وأصله من مدينة صنُاب بالأناضول. ولقد تمت بيعته لِمَا توسُّمه الناس فيه من النَّجابة ولين العريكة.

وخلال أشهر حكم أحمد خوجه الأولى، نرى قوادس فرسان مالطا الشراعية - التي لم تأبه بالأخطار التي ينطوي عليها الاقتراب من تحصينات حلق الوادي - تنجح في اختراق هذه التحصينات، حيث نجحت في إشعال النار في عدد من مراكب البحرية التونسية. ولقد وقعت تلك الغارة البحرية المالطية في 24 أغسطس سنة 1640 م.، تحت قيادة الأمير لاندجراف دوزيا. وعندما يزور المرء اليوم قصر الحكومة بجزيرة مالطا، لا يسعه إلا أن يقف مشدوهاً أمام لوحة فنية رسمت على أحد الجدران، وهي لوحة تمثل الغارة البحرية التي نحن بصددها، حيث تتجلى فيها حلق

(1) هذه التسمية - التي تعني «المعلِّم» - يرسمها صاحب «الحلل السندسية»، وكذلك صاحب «ذيل بشائر أهل الإيمان»: (أسطا). أما صاحب «إتحاف أهل الزمان»، فيرسمها: (أسطه). وأما صاحب «المؤنس» فيرسمها (أصطا). وقد فضلنا أن نرسمها (أسطى) لأنها أكثر تداولاً.

(2) يمدنا ابن أبي دينار، في «المؤنس»، برواية مخالفة، إذ يقول: «جاءت غلايط (مراكب) الجزائر إلى تونس، وكان عددها ثمانية، وسافرت مع غلايط تونس، وهي ثمانية أيضاً، انتصاراً للسلطان في حرب أولونة، فحصرتها عمارة (أسطول) البندقية في مكان استحال الخروج منه، فكان رأيهم أنهم نزلوا إلى البر بأجمعهم ومن معهم من أسارى (أسرى) النصارى، وأحرقوا الغلائط كلها، وتوجهوا برًّا إلى قسطنطينية، فأنعم عليهم السلطان بغلايط من عنده، ورجعوا إلى بلادهم». انظر المؤنس، ص 209.

الوادي وآثار قرطاجنة وتونس، إلى جانب تصوير عملية إحراق المراكب التونسية، التي هي موضوع اللوحة الرئيسي. ويقرأ المرء تحت اللوحة المذكورة العبارة التالية: «اصطياد خمسة مراكب في حلق الوادي من طرف الجنرال الأمير لاندجراف دوزيا في 24 أغسطس 1640 م». وحيث إن نجاح هذه العملية المالطية قد برهن على عدم فعالية قلعة حلق الوادي في الدفاع عن هذا المرسى، فقد قررت سلطات تونس تشييد حصن جديد على الفور(1).

ولقد اتّسمت فترة حكم أحمد خوجه داي بأحداث مروّعة؛ ففيها عمّ الغلاء الفاحش والقحط الشديد، وكذلك الطاعون الذي تفشّى سنة 1053 هـ. ، الموافق 1643 م.، في مدينة تونس، ودام سبع سنوات، وعرف بـ «وباء أحمد خوجه». وبالرغم من ترادف نوائب الدهر آنئذٍ على إيالة تونس، إلا أنها أسهمت بقدر ما سمحت به ظروفها، في إخضاع جزيرة كندية المتمردة على الدولة العثمانية، حيث ندبت تونس بضعة مراكب محملة بالجنود للجهاد إعانة للسلطان وجيوشه التي حاصرت الجزيرة.

وبعد ذلك التفت أحمد خوجه داي إلى دواخل البلاد، حيث أنشأ عسكر «الزّمالة»، وهي قوة مؤلفة من رجال القبائل، قصُد بتشكيلها كبح جماح عربان الدواخل الذين اعتادوا التمرُّد مراراً وتكراراً على السلطة القائمة.

وقويت شوكة حمُّودة باي يوماً بعد يوم، ثم توفي زميله سليمان باي، فلم يعد له من منازع. ثم حصل حمّودة من أحمد خوجه داي على حق إنشاء قوة عسكرية مؤلفة من ستمائة من فرسان الصبايحية، صارت تحت إمرته المباشرة.

ولايـة
الحاج محمد لاز

توفي أحمد خوجه داي سنة 1057 هـ. ، الموافق 1647 م. ، فخلفه في اليوم نفسه الحاج محمد لاز. وحكم هذا الداي مدة ست سنوات، لم تحدث خلالها أية أحداث جديرة بالذكر، ولذا فإننا لم نُشر إليه هنا إلا لكي لا نحدث ثغرة في روايتنا لتسلسل الأحداث.

ولايـة
الحاج مصطفى لاز

توفي الحاج محمد لاز في شهر شوال سنة 1063 هـ. ، الموافق شهر مايو 1653 م. ، وفي صباح اليوم الذي دفن فيه بايع الإنكشارية بدلاً منه الحاج مصطفى لاز.

(1) انظر ابن أبي دينار، مصدر سابق، ص 211.

... من قبل، حمودة باي حظي في شهر رجب سنة 1069 هـ.، الموافق 1659 م. من ديوان الأستانة منحه لقب باشا، فمُنح له مقابل هدية عظيمة. وبعد مضي أربع سنوات من ذلك، أي في سنة 1073 هـ.، الموافق سنة 1663 م.، نرى حمّودة باشا يمل مشاكل السلطة، ويقرر بمحض إرادته التخلي عن مناصبه لصالح أولاده الثلاثة: مراد، ومحمد الحفصي، وحسن، الذين تلقّب كل منهم، منذئذ، بلقب «باي»؛ حيث تقلّد الأول منصب القائد الأعلى للجيش التونسي البري (المحلات)[1]؛ أما ابنه الثاني، محمد الحفصي، فقد وُلّي سنجق القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس؛ أما ابنه الثالث، الحسن - وهو أصغر إخوته - فقد وُلّي سنجق إفريقية القريب من الحدود الجزائرية، وهو يشمل باجة والكاف. وتوفي حمودة باشا المرادي في شوال سنة 1076 هـ.، الموافق 1660 م.، خلال فترة حكم الحاج مصطفى قاره كوز، التالي.

وفي شهر مارس سنة 1660 م. (1076 هـ.)، أبدى الحاج مصطفى قاره كوز نيّته في التقرّب للحكومة الفرنسية، على عكس ما اتّسم به مسلك إيالة الجزائر من اللامبالاة تجاه فرنسا. فتراه يوفد إلى الملك لويس الرابع عشر أحد المقرّبين إليه، ويدعى سيدي رمضان، حيث كلفه بأن يقدم إلى ملك فرنسا هدايا فخيمة باسمه. غير أنه يبدو أن إيفاد ذلك المبعوث وإرسال تلك الهدايا لم يغير شيئاً من موقف فرنسا من إيالة تونس؛ ذلك أن الوثائق التي ترجع إلى تلك الفترة تكشف لنا عن أن فرنسا قد أخذت، منذ سنة 1662 م.، تتأهب لمحاربة الإيالات المغربية.

وفي تلك الأونة أبرمت انجلترا مع تونس عدة اتفاقيات، وُقّعت إحداها في الخامس من شهر أكتوبر سنة 1662 م. وفي 30 سبتمبر من تلك السنة نفسها حذا الهولنديون حذو الانجليز، حيث وقّع رويتر، باسم هولندا، اتفاقية مع تونس[2].

وفي سنة 1075 هـ.، الموافق 1665 م.، قدم الأميرال رويرت بلاك بأسطوله إلى مرسى غار الملح الحديث، حيث تسببت مدافعه في إصابة حصنه والبلدة نفسها بأضرار فادحة، وقام بحرق تسعة مراكب تونسية. وفي أعقاب ذلك وُفّق له على إطلاق سراح جميع الأسرى الإنجليز والهولنديين الذين كانوا معتقلين في سجون تونس[3].

---

(1) يختلف المؤرخون التونسيون في كيفية رسمها، حيث يجعلها بعضهم «محلات»، ويجعلها بعض آخر «أمحال»، ويجعلها بعض ثالث «محالّ». ومفردها «محلة». والمحلة هي جيش بري عرفته إيالات الشمال الإفريقي خلال الفترة العثمانية، وكانت مهمة هذا الجيش التوجه إلى دواخل البلاد لجمع الضرائب واستخلاص المكوس والأعشار واستيفاء الجبايات من القبائل بالقوة. وكانت هنالك محلة شتاء ومحلة صيف. وكان يطلق على قائد هذا الجيش لقب «باي المحالّ»، أو المكلف بـ «سفر الأمحال». انظر دوزي: تكملة المعاجم العربية، ج/2، ص 579، ط. مكتبة لبنان، (عن طبعة بريل، ليدن، هولندا، 1881 م).

(2) انظر بيلليسيه: المذكرات التاريخية، ص ص 272-273، وانظر: موسوعة التاريخ الكوني، ط. لندن 1784 م، المجلد 28، ص ص 353 - 354.

(3) انظر بيلليسيه: المذكرات التاريخية. وانظر كذلك لرلياند: تاريخ انجلترا البحري. ولنلاحظ هنا أن المؤرخين

وفي شهر يونيه من سنة 1665 م نفسها، نرى الدوق بوفور - الذي لم يكفّ عن استعراض قوة أسطوله أمام سواحل البلدان المغربية، مُنذ أن طرد الجزائريون القوات الفرنسية عن ثغر جيجل - يقوم بمطاردة ومهاجمة فرقة بحرية جزائرية في مياه حلق الوادي، حيث نجح في إحراق ثلاثة من مراكبها[1].

وفي 25 من شهر نوفمبر التالي، حمل هذا الدوق الفرنسي الإيالة التونسية على الإذعان لعدد من التدابير المتعلقة بالملاحة البحرية وبالتجارة وبامتيازات الرعايا الفرنسيين. ومن المفروغ منه أحد تلك التدابير كان يقضي بعتق جميع الأرقّاء الفرنسيين المحتجزين في السجون التونسية. وقد صيغ هذا الاتفاق - الذي يصيب قارئه بالضجر - على شاكلة جميع نصوص الاتفاقيات التي تبرم عادة في هذا المضمار. إلا أنه يختلف عنها أساساً في ما يتعلق بأحد بنوده، وهو البند السابع عشر، الذي يقضي باعتبار القنصل الفرنسي الممثل الطبيعي لجميع الدول التي تمارس التجارة مع تونس، فيما عدا الإنجليز والهولنديين الذين كانوا قد عينوا مؤخراً قنصلاً خاصاً بهم في الإيالة.

ويعود الفضل إلى الداي مصطفى لاز في تشييد الحصن الموجود حالياً في جزيرة شكلي، والذي بُني وسط بحيرة تونس، فوق أطلال القلعة التي كان الإسبان قد شيدوها هناك عند احتلالهم لتونس.

ولايـة
الحاج مصطفى قاره كوز

وفي 19 ذي الحجة سنة 1075 هـ.، الموافق 21 يونيه 1665 م.، توفي مصطفى لاز. وكان الحاج مصطفى قاره كوز - الذي كان يشغل حينئذٍ وظيفة آغا القصبة - يتطلع إلى تولي الأمر من بعده، فاستعد لتحقيق هذا المأرب بأن أحاط نفسه بأنصار من الإنكشارية. وبمجرد وفاة الداي، نراه يثب إلى السلطة بالقوة. وفي اللحظة التي هرع فيها العسكر ورؤساؤهم إلى القصبة لمبايعة داي جديد، وجدوا أن قاره كوز قد استقرّ بها، فيما أصبح أنصاره أسياد قلعتها. فلم يعد هنالك مجال للمقاومة، ورضخوا للأمر الواقع.

وكان قاره كوز رجلاً شديد العنف سفّاكاً للدماء، بالغ الحرص على الاستفراد بالسلطة التي استحوذ عليها بفضل جرأته. ولم يلبث أن أبطل ما كان يتمتع به الديوان من سلطة لأنه كان يكره رؤساء ذلك الديوان. وكان قاره كوز يقتل لمجرد الظن والريبة، فذهب ضحية ذلك الكثير من

• التونسيّين، الوزير السراج، وابن أبي دينار، يجعلان وقوع هذا الحدث في سنة 1065 هـ.، أي قبل عشر سنوات من التاريخ الذي يورده المؤلف هنا. فيما يتفق معه ابن أبي الضياف في جعله في سنة 1075 هـ.

(1) بيلليسيه: المذكرات التاريخية، مصدر سابق، ص 270.

الخلق. وفيما خلا سوءاته هذه، فإن له بضع حسنات جديرة بالتنويه؛ ذلك أنه نجح في وضع حد لكثير من التجاوزات، وقطع دابر أهل الفساد والشر من عصابات البرقة والنهب الذين كانوا قد عاثوا في البلاد، الأمر الذي أدى إلى انحسار الفساد وانتشر الأمن في أطراف البلاد.

ولم يطق كثير من الناس هذه الإدارة الحازمة. فعمَّ السخط إلى درجة أنه جرت عدة محاولات لاغتيال هذا الداي، كما حاول البعض دسَّ السّم له، غير أنهم لم يفلحوا في ذلك. لكن عسكر الإنكشارية ملَّ في النهاية الرَّزح تحت هذا النيْر الذي لا يُطاق؛ فامتزج استياؤهم مع أنين العامة وشكواها، ودُبِّرت مؤامرة تقرر بموجبها خلع قاره كوز. وتمَّ القبض عليه قبيل منتصف شهر ذي الحجة سنة 1077 هـ.، الموافق شهر يونيه 1666 م.، وأخرج من دار الإمارة إلى بيته بحوْمة «كُتّاب الوزير» ثم لم يلبث أن مات.

ولايــة

محمد حاجيُّ أوغلي داي

وعندئذ رفعت روح التحزُّب في صفوف العسكر التركي إلى السلطة أحد غزاة البحر المخضرمين، هو الحاج محمد، المعروف بـ «حاجيُّ أوغلي»، وهو شيخ عاجز مصاب بلوثة في عقله، إلا أنه كان يحظى - لسبب غير معروف - بسمعة التعقّل والحنكة. غير أن الناس لم ينخدعوا به طويلاً، إذْ سرعان ما اكتشفوا أنّ لا طاقة له على التصدّي لفوضى الإدارة المستفحلة أو لتعديات رؤساء العسكر التركي في ممارسة السلطة. وخشي العسكر الإنكشاري مغبّة هذا الوضع، فبادروا إلى خلع حاجيُّ أوغلي هذا بعد انقضاء ثلاث سنوات على مبايعته، ونصّبوا بدلاً منه دفتر دار الديوان الحاج شعبان خوجة، الذي مُنح لقب داي في يوم بيعته نفسه في شهر صفر سنة 1080 هـ.، الموافق شهر يوليه 1669 م.

ولايــة

شعبان خوجه داي

عندما حضر مراد باي لتهنئة زعيم الإيالة الجديد، فإن هذا الأخير، بدلاً من أن يهبَّ لاستقباله، بحسب ما يقتضيه منصبه من إكبار؛ نراه يتحاشى حتى مجرد الردّ على تهنئته له. وأغاظ هذا الاستقبال الفاتر الغريب مراداً، فأسرَّ في نفسه للداي ضغينة أوحت إليه في الحال بفكرة الانتقام منه.

ولم يلبث الحاج شعبان خوجة أن أدرك أنه لا طاقة له بتحمُّل أعباء منصب الداي، ورأى نفسه مضطراً إلى التصدي، بدون هوادة، لنفوذ البايات المتزايد، وخصوصاً نفوذ مراد باي. وكان

الحاج شعبان رجلاً خجولاً متعففاً وينقصه الحزم بطبعه، فأسلم قياده كلية لمشورة اثنين من خاصته، زيّنا له الإيقاع بخصمه مراد لكسر نفوذه. وتأزّم الوضع بين زعيميْ الإيالة وساءت العلاقات بينهما. وعند رجوع مراد باي من إحدى صولاته ضد أهالي الدواخل، نراه يعسكر هو ومحلّته عند أبواب الحاضرة التونسية.

وإذْ أضمر مراد الشرّ وسلك هذا المسلك، نراه يكاتب الديوان الذي عرف كيف ينتقي من بين أعضائه عيوناً له يطلعونه على دقائق مجريات الأمور. ثم اتهم الداي الحاكم بأبشع التهم التي لاقت، وسط تهيُّج النفوس الطاغي آنئذٍ، قبولاً يتماشى مع النوايا التي أضمرها الباي مراد. فلقد ملَّ الجميع إدارة شعبان العاجزة، وبالتالي فقد وافقوا في الحال على ما يتوجَّب عمله لإرضاء تطلعات العامة ومطامح الباي على حد سواء. وأُلقِيَ القبض على شعبان واقتيدَ سجيناً إلى بلدة زغوان التي أنهى فيها بقية أيامه، حتى توفي في شهر ذي القعدة سنة 1083 هـ.، الموافق 1672 م.

وخلال فترة حكم شعبان خوجه داي، قدم المركيز دي مارتيل مهدداً بأسطوله مدينة تونس للمرة الثانية، حيث أبرم، باسم فرنسا، معاهدة قُصد بها وضع حد للإهانات التي كانت تتعرض لها التجارة الفرنسية في المتوسط منذ تلك التسوية التي توصل إليها مع تونس الدوق دي بوفور. وكان من نتائج هذه المعاهدة أيضاً تحرير الأرقّاء الفرنسيين واسترجاع فرنسا للامتيازات التي كانت قد حصلت عليها بموجب بنود معاهدة سنة 1665 م. وكان من بين التدابير الجديدة التي تضمنتها المعاهدة، إلزام اليونانيين ـ وهم رعايا عثمانيون ـ بالاعتراف بنفوذ القنصل الفرنسي في تونس عليهم، في ما يتعلق بتصاريح المرور اللازمة للملاحة البحرية[1].

ولايــة
الحاج محمد منتشالي داي

وبإعلان خلع الحاج شعبان يوم 14 ذي الحجة سنة 1082 هـ.، الموافق شهر مارس 1671 م.، فإن العسكر التركي الإنكشاري قام بمبايعة الحاج محمد منتشالي، الذي رشحه لمنصب الداي مراد باي. وكان منتشالي رجلاً ضعيفاً، عاجز الرأي، ليِّن العريكة، لا يُبْدي ولا يُعيد، شأنه في ذلك شأن سلفيْه. وهو لم يكن خلال فترة حكمه القصيرة سوى الأداة الطيِّعة المنفِّذة لإرادة مراد باي. ثم خُلع بدوره، في أعقاب تمرد وقع في صفوف الإنكشارية، وكان سبب التمرد هو قدوم مجنّدين جدد من الجزائر فبويع بدلاً منه داي جديد هو الحاج علي لاز الذي رفعه المتمردون إلى منصب داي.

(1) انظر بيللبسيه: المذكرات التاريخية، مصدر سابق، ص 271.

ولايـة

الحاج علي لاز

تمت عملية الخلع وعملية البيعة دون علم البايات وضد رغبتهم، الأمر الذي جعل هؤلاء يحنقون على العسكر ورؤسائهم. وعلى الفور فرَّ من مدينة تونس محمد باي الحفصي، ابن حمودة باشا المرادي، ولحق بأخيه مراد باي، حيث رفض الإثنان الدخول إلى المدينة، وأقاما محلَّتيْهما في قرية «الزّوارين»، قرب مدينة الكاف. وعند انتشار هذا الخبر أعلن العسكر، وعلى رأسهم الداي، خلع مراد ونصَّبوا بدلاً منه محمد آغا يوم عاشوراء سنة 1084 هـ.، وهكذا نشبت الحرب بين السلطتين المتناحرتين، فلم يعد هنالك من مجال لحسم الأمور سوى بقوة السلاح.

وخرج الباي الجديد محمد آغا من مدينة تونس على رأس قوات حشدها في عجالة، وانضمت إليه جماعة من قبيلة أولاد سعيد وقبيلة المثاليث، حيث عسكر بقواته في الملاّسين. ثم زحف على عدوه مراد، فالتقى الجمعان عند عقبة الجزّار، على بعد ستة أميال من مدينة تونس. وحميَ وطيس المعركة، وظل القتال سجالاً لبعض الوقت، ثم انتصرت قوات مراد باي. وانهزمت محلّة محمد آغا والحاج علي لاز، ولاذت بالفرار، حيث رُدَّت على أعقابها إلى مدينة تونس. وفي اليوم التالي بعث مراد باي ـ الذي ظل معسكراً بمحلته عند مشارف المدينة ـ بالأمان إلى أهالي العاصمة وعسكرها التركي؛ إلا أنه فرض في هذه المرة إرادته على الديوان وعلى العسكر معاً. وسرعان ما تمَّ خلع الحاج علي لاز، وتولى منصب الداي بدلاً منه الحاج مامي جمل، في 18 صفر سنة 1084 هـ.، الموافق 1673 م.

ولايـة

الحاج مامي جمل

لم يقع في زمن ولاية هذا الداي ما هو جدير بالذكر، سوى ذلك التمرد الذي وقع بجبل وُسْلات، غربي القيروان، وتزعَّمه شخص يُدعى أبا القاسم الشوك، إلا أن مراداً ما لبث أن سحق هذا التمرد. ويُعدُّ هذا آخر الخدمات التي قدمها هذا الباي؛ إذ لم يلبث أن وافاه أجله المحتوم في شهر جمادى الأولى سنة 1086 هـ.، الموافق سنة 1675 م.، فأسف عليه الأهالي جميعاً.

وتعاهد الداي والديوان ـ الذي سُرَّت نفوس أعضائه لتخلصهم من هذا السيد الذي كان يرغم الجميع على الخنوع له ـ على العمل مستقبلاً على الوقوف صفاً واحداً ضد أي شخص مثله قد تسوّل له نفسه اغتصاب السلطة.

ولقد ترك مراد وراءه ثلاثة أنجال هم: محمد، وعلي، ورمضان. وفي الحال أسبغ الديوان ورؤساء العسكر الإنكشاري لقب «باي» على نجليْ مراد الأكبرَين محمد وعلي ونصَّبوهما لقيادة المحلات. وكان هذان الأخوان يتصفان بجمال الخِلقة ودماثة الخُلق ورجاحة العقل؛ فحازا بالتالي

على محبة العسكر التركي والأهالي التونسيين على حد سواء. غير أن تقاسم السلطة الفعلية بينهما ما لبث أن جرَّ إلى التنافر بينهما. واستغل أعداء سلطة البايات بوادر ذلك التنافر، وعملوا على تعميق الحزازات بينهما، كي يذيق كلاهما البأس أخاه، فيصفو الجو للآخرين وتتحقق مطامعهم. واتّجه الرأي إلى أن يقوم الديوان ـ الذي يرأسه مامي جمل داي ـ بالبتّ في أمر توزيع الاختصاصات بين نجليْ مراد هذين، وتقرير منْ الأجدر منهما بتولّي الصدارة في تصريف الأمور. وكان الذي اقترح هذا التحكيم أحد المعنيّين، وهو علي باي. وكان محمد الحفصي قد تبنّى علي باي هذا منذ حياة أبيه مراد، فكان علي لذلك يميل إلى عمّه محمد ويثق به. فأوعز إليه عمّه بأن يقترح أمام الديوان قبوله بالتنازل هو وشقيقه محمد المرادي عن منصبْ باي المحالّ، وتقديم عمهما محمد الحفصي بدلاً منهما إلى هذا المنصب، بحجّة صغر سنهما، وبأن الأوْلى منهما بالمنصب هو عمهما المذكور لكبر سنّه. ووعد محمد الحفصي ابن أخيه عليًا، في السرّ، بأنه إنْ تمّ له هذا الأمر، فإنه سيتخلّى له عن هذا المنصب فيما بعد. وبالفعل فإننا نرى عليًا المرادي يعلن أمام الديوان أنّ عمهما هو الأجدر بمنصب باي المحالّ. فقرّر الديوان خلع الشقيقين من المنصب وتسليمه إلى محمد الحفصي شقيق مراد المتوفي. وتظاهر محمد المرادي بالرضوخ لإرادة الديوان، كامداً غيظه ومعاهداً النفس على الانتقام لما حدث.

وبعد مضي بعض الوقت نرى محمداً الحفصي باي يوافق لابن أخيه محمد المرادي على مغادرته مدينة تونس للإقامة في قصر المرسى. فانتهز محمد هذه الفرصة وهرب إلى مدينة الكاف التي كان له فيها أنصار وأتباع. وجمع شيعته تلك وأدخل في روْعها أن عمّه قد قلب ظهر المِجنّ للجميع. ونجح في إقناعهم بالزحف في الحال على مدينة تونس. وعندما سمع محمد الحفصي بذلك، نراه يحاول عبثاً حشد قوات للتصدي بها لما أقدم عليه ابن أخيه. لكن أحداً لم يعبأ به أو ينصت لندائه، بل إن الكثيرين عارضوه بشدة. وكان أعيان المدينة وعلماؤها ورؤساء العسكر الإنكشاري يدركون مدى جسامة المخاطر المُحْدِقة، ورأوا العمل على تلافيها؛ فوجّهوا على الفور إلى محمد المرادي حُلّة التّوْلية ودعوه إلى الدخول إلى مدينة تونس. غير أننا نرى هذا الباي، الذي لقّنته التجارب التذرُّع بالحذر، يصرّ على أنه لن يدخلها قبل أن يُطرد عمُّه محمد الحفصي منها. فاضطر هذا الأخير إلى مغادرة مدينة تونس فوراً، حيث أقلع من حلق الوادي على ظهر سفينة فرنسية، واتجه على متنها إلى الأستانة. وكانت تلك السفينة قد قدمت إلى تونس وعلى متنها باشا جديد للإيالة، أرسلته الدولة العثمانية، وهو يوسف باشا[1].

---

(1) ليلاحظ القارىء أننا نتعمّد، عبر صفحات كتابنا هذا، عدم ذكر أسماء جميع الباشوات الذين كان يرسلهم السلطان العثماني إلى تونس للإقامة فيها. ويعود السبب في إغفالنا لذكر هؤلاء إلى سببين: يتمثل أولهما في أن المخطوطات العربية التي نستقي منها معلوماتنا لا تكرّس لهؤلاء الباشوات سوى إشارات عابرة وغير مضبوطة. ويتمثل ثاني أسباب إهمالنا لهم، في أن هؤلاء الممثلين لسلطة الأستانة، لم يكونوا يتمتعون سوى بسلطة إسمية لا يؤبه بها: فقد كانوا يؤدون دوراً ثانوياً في حكومة الإيالة، لأن السلطة الفعلية كانت في تلك الحقبة تُتقاسم وتُتنازع بين الدايات والبايات وحدهم. (هامش للمؤلّف روسُّو).

وعندما علم محمد باي المرادي برحيل عمه، لم يعد هناك سبب يحول بينه وبين الاستجابة لتطلّع الناس إلى دخوله إلى الحاضرة التونسية. فنراه يدخلها رسمياً في 28 رمضان سنة 1086 هـ.، الموافق شهر ديسمبر 1675 م. وفي الثاني من شهر شوال من السنة نفسها، جمع محمد باي المرادي أعضاء الديوان في قصر باردو[1]، دون أن يستأذن في ذلك لا الداي ولا الباشا، وحضر الجلسة أفاضل العلماء وأعيان المدينة.

وتحدّث في تلك الجلسة حديث السيد المُطاع، واستحْلف الجميع أن يفوّضوه طاعتهم وبأن يعترفوا به باياً أوحداً للمَحالّ، وأن يتصدّوا بكل الوسائل لأية محاولة قد يقوم بها عمه محمد الحفصي لاستلاب السلطة منه، حتى ولو جاءت فيه الشفاعة من السلطان العثماني نفسه. فأقسم له الجميع بالولاء له على المصحف الشريف.

وعندما غادر محمد الحفصي تونس، نراه يتوجه إلى مدينة طرابلس، التي حظي فيها بأحسن استقبال، وأُنزل بضاحية المنشيّة. بل إن بالي شاوش، داي طرابلس الغرب[2]، وديوانها عرضوا عليه حتى مدّه بقوات كي يستعيد بها منصبه. ولقد قبل محمد الحفصي هذا العرض بترحاب، إلا أنه سرعان ما صرف النظر عن ذلك عندما علم أن محمداً باي المرادي قد غادر مدينة تونس على رأس محلّته للتصدي لمحاولته[3]. وعندئذٍ صعد الحفصي على متن سفينة انجليزية نقلته إلى الأستانة، حيث تمكن هناك - بفضل الأحابيل التي حاكها والأموال التي بذلها بسخاء، ونتيجة لوساطة الصدر الأعظم أحمد باشا كوبريلي - من الحصول على لقب باشا تونس، حيث اصطحبته سبع بوارج إليها لإقراره بها في هذا المنصب الشرفي.

ولما بلغ هذا الخبر عسكر تونس الإنكشاري، أُسقط في أيديهم وفزعت نفوسهم. وأمر محمد

---

(1) لعب قصر باردو دوراً هاماً في تاريخ تونس السياسي، وهو من هذه الزاوية شبيه في أهميته بقلعة طرابلس أو «السراي الحمراء» عندنا في ليبيا. ولقد وردت تسمية «قصر باردو» لأول مرة في تاريخ تونس في مستهلّ القرن التاسع للهجرة، الرابع عشر الميلادي، وذلك عندما اختطّ السلطان الحفصي أبو فارس عبد العزيز بن أحمد له قصراً بـ «سانية باردو». ثم اتخذه حفيده أبو عمرو عثمان الحفصي مقرًّا له في سنة 873 هـ. وفيما بعد اتخذه بايات الأسرة المرادية مقرًّا لسكناهم الرسمي إلى أن انقرضت دولتهم. أما سبب تسمية هذا القصر بـ «باردو» فيُرجّح أنها تعود إلى أن الأمراء الحفصيين كانوا يكلفون الأسرى الإسبان ببناء قصورهم، ولعل هؤلاء الأسرى هم الذين أطلقوا هذه التسمية على القصر وحدائقه الغنّاء. وكلمة «باردو» هي كلمة إسبانية معناها «القصر» أو «النزل الملكي». انظر المرحوم حسني عبد الوهاب: «ورقات من الحضارة العربية بإفريقية التونسية»، القسم الثالث، ص ص 419 - 423، طبعة مكتبة المنار، تونس، 1972م.

(2) انظر ابن غلبون: التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق الطاهر الزاوي، ط. مكتبة النور، طرابلس، ليبيا، ص 175.

(3) انظر: أحمد بك النائب: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص ص 246-247، والوزير السراج: الحلل السندسية، ص 296، وإتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 49 لكن المصادر المذكورة غير واضحة في تناولها لمجيء محمد الحفصي هذا إلى طرابلس.

باي المرادي بعقد جلسة للديوان بجامع الزيتونة للتداول حول ما يتحتم اتخاذه في تلك الظروف من تدابير. فاتفق الرأي على الاستمرار في الالتزام بالقرار الذي كان قد اتخذ من قبل بقصر باردو، وعلى معارضة نزول محمد الحفصي إلى البرّ التونسي. كما تقرر أن يتوجه وفد إلى الأستانة لإطلاع السلطان العثماني على بواعث اتخاذ هذا القرار. وفي تلك الأثناء لاحت الفرقة البحرية العثمانية في مياه حلق الوادي؛ ولكن ما إن علم قائد تلك الفرقة بنوع الاستقبال الذي ينتظر الباشا الجديد للإيالة، حتى توارى ببوارجه عائداً من حيث أتى وبمعيّته محمد الحفصي، الذي كانت نفسه تذوب قنوطاً وخيبة أمل. ووصل الوفد التونسي إلى عاصمة الدولة العثمانية في الوقت نفسه الذي عاد فيه إليها الباشا المطرود. وسرعان ما تمكن ذلك الوفد من إقناع السلطان العثماني وصدره الأعظم بالعدول عن تعيين محمد الحفصي، الذي كاد الصدر الأعظم أحمد باشا كوبريلي أن يقطع رأسه بسبب ما أقدم عليه الحفصي عندئذ من تكليف شخص مأجور باغتيال رئيس الوفد التونسي، محمد بن أيوب خوجه، الذي تم اغتياله بسلاح يعرف في البلدان المغربية بـ «المخلب». وبعد فشل محمد الحفصي على النحو المذكور، نراه يقرر المكوث بالأستانة انتظاراً لحلول اليوم الذي قد يُسمح له فيه بالعودة إلى تونس.

وبعدما تخلّص محمد باي المرادي من عمّه المنافس له على السلطة، نرى الجو يصفو له ويتمتع بممارسة حكم البلاد، دون أية معارضة من جانب أخيه علي، الذي خُيّل له أنه قد تمكن من قطع دابر نفوذه نهائياً منذ أن ألزمه سكنى بيت قصيّ بالمرسى. بيد أن عليًا هذا تمكن من الفرار من هناك، حيث التجأ أولاً لدى عامل قسنطينة الجزائري، دالي باي، الذي أكرم وفادته. وفيما بعد نجد علي باي يتحالف مع زعيم بدوي واسع النفوذ هو الشيخ سلطان بن منصّر الحنّاشي، ويتزوج من ابنته، ثم نراه يزحف مع قوم هذا الحليف البدوي لقتال أخيه محمد باي، حيث هزم الأخير في معركة تعرف بـ «موقعة الكريمة». وأسقط في يد أعضاء الديوان الذين هالتهم هذه الانتصارات؛ فلم يجدوا بُدّ من تقديم فروض الطاعة والولاء له، حيث وجّهوا إليه حُلّة التولّي (قفطان الولاية) مع وفد كان من بين أعضائه شخص يدعى الحاج محمد بيشارة.

ولايــة
الحاج محمد بيشارة

زحف علي باي المرادي على الحاضرة التونسية، وخلع الداي مامي جمل، ونصّب بدلاً منه الحاج محمد بيشارة نفسه، الذي كان قد قدم إليه على رأس وفد الديوان لتقديم فروض طاعة وولاء العاصمة التونسية له. ولقد وقعت هذه الأحداث في شهر ذي الحجة سنة 1087 هـ، الموافق سنة 1676 م. غير أن السلاح عاد فحسم الأمور مجدداً ضد علي باي المرادي، حيث هزمه شقيقه محمد عندما خرج هو لمطاردته حتى بلدة الكاف التي تحصّن بها. فاضطر علي باي المرادي إلى الفرار نحو منطقة الجريد وسط شراذم جيشه.

ولايـة

الحاج مامي جمل الثانية

وبعدما انتصر محمد باي المرادي على أخيه، نراه يتوجه على الفور إلى مدينة تونس التي فتحت له أبوابها. وما إن ولجها حتى طالب بعزل الحاج محمد بيشارة، حيث نصّب بدلاً منه الحاج مامي جمل للمرة الثانية، وذلك في منتصف شهر صفر سنة 1089 هـ.، الموافق سنة 1677 م. ولم تمضِ سوى أيام قلائل حتى تمّ قتل الحاج بيشارة التعيس.

واضطر محمد باي المرادي إلى مداهمة جبل وسْلات الذي كان بؤرة التمرد العام، غير أنه مُنيَ هناك بهزيمة نكراء ألحقها به المتمردون الذين كان شقيقه علي قد انضم إليهم. وأبيد جيش الباي محمد في بضع دقائق، واضطر، بعد تخلّي قواته عنه، إلى الفرار، وذلك على إثر هذه المعركة المعروفة بـ «موقعة العروسة» ووجه علي باي المرادي محلّة للزحف على مدينة تونس تحت قيادة أحد معاونيه، وهو آغا فرسان الصبايحية، المدعو مصطفى اسبنيول، الذي احتل المدينة وأجبر العسكر التركي على خلع الداي مامي جمل. وبايع الديوان على الفور شخصاً تركيًا يدعى أوزون أحمد. غير أن هذه الشخصية التي كانت الحصافة لديها تغلب على الجرأة، رفضت هذا العرض المغري والخطير في آن واحد. فلقد احتجب أوزون أحمد هذا داخل حرمة زاوية سيدي أحمد بن عروس لمدة ثلاثة أيام. غير أن العسكر ظفروا بأوزون أحمد داخل ملاذه وأخرجوه منه حيث ألزموه قبول البيعة غصباً. وعندما علم علي باي المرادي بتمنّع هذا الرجل عن قبول المنصب، نراه يبحث بنفسه عن داي آخر، حيث أعلن في محلّته تنصيب أحد أتباعه ويدعى محمد طاباق، الذي كان سردّار عسكره. ودعا العسكر التركي إلى إلغاء بيعتهم السابقة لأوزون أحمد، والتثنية على بيعته للشخص الذي اختاره هو. ودون أي تردد انصاع العسكر والديوان لأوامره. أما أوزون أحمد، فإننا نراه، بعد مضي تسعة أيام على ممارسته لسلطته الإسمية، يعود إلى حياته الاعتيادية السابقة كآحاد الناس؛ غير أنه لم ينعم بذلك طويلاً، ذلك أن علي باي المرادي ـ الذي لا محلّ في قلبه لرحمة أو شفقة ـ قد أمر بخنقه قبل أن تنقضي ثلاثة أيام على تنحيته.

وعندئذٍ تمّ الاعتراف رسمياً بمحمد طاباق داياً للإيالة. أما مامي جمل فإنه قد دفع هو الآخر ثمن مباشرته السلطة العليا في البلاد لبعض الوقت؛ فلقد أمر علي باي بقتله شرّ قتلة.

وكان أول ما فعله محمد طاباق، عندما تولى السلطة، أن اختار أربعمائة من الجند كي يتولوا حراسته، ويسكنوا معه داخل قصبة تونس. وأطلق على هؤلاء تسمية: «الحوانب».

وجعل الاعتراف بالجميل والرهبة ـ وهما عاطفتان متضادتان ـ محمد طاباق داي صديقاً حميماً حليفاً مخلصاً لعلي داي المرادي، فلقد برهن لهذا الأخير مراراً على مدى ولائه له، في جميع المعارك التي خاضها ضد شقيقه.

وفي سنة 1088 هـ. ، الموافق سنة 1678 م. ، لم يندم الداي محمد طاباق على تشكيله لحرس يحمي حياته، مثلما سنرى: ذلك أن أهالي مدينة تونس انتهزوا فرصة تغيُّب الباي علي المرادي عنها، حيث توجه إلى منطقة الجريد لقتال شقيقه محمد وتغيب طويلاً، الأمر الذي أشاع بينهم أراجيف بأنه قد قتل، فثاروا فجأة ضده. وفي الوقت نفسه نرى العسكر التركي - وقد حرَّضهم أنصار محمد المرادي - يهرعون إلى سلاحهم ويزحفون على القصبة، حيث بادر الداي محمد طاباق في الحال إلى إيصاد أبوابها دونه هو وحوانيه الأربعمائة، ومعهم بضعة ضباط موالين له، وحوالى ألف وخمسمائة من عسكر الرديف المحلي. حيث صمد، طوال قرابة الثلاثة أسابيع، بهذه القوات، في وجه الثوار الذين كان على رأسهم حسن ساقزلي، الذي كان العسكر قد بايعه داياً جديداً، تدعمهم في ثورتهم قوات محمد باي المرادي. وفي نهاية المطاف، علم هذا الأخير أن أخاه عليًا قد غادر منطقة الجريد وأقبل عليه في مدينة تونس، فصرف النظر عن حصار قصبتها وسحب قواته على عجل لملاقاة أخيه[1]. وهكذا خمدت الثورة الأهلية لأنه لم يعد لها من سبب. وفتح محمد طاباق داي أبواب القصبة في السادس من شهر محرم سنة 1089 هـ. ، الموافق 27 فبراير سنة 1678 م. وسرعان ما رفرفت الطمأنينة واستتبَّ الأمن. ولقد أودت هذه الثورة بحياة عدد كبير من الناس، وكان من بينهم ذلك الموظف المغمور، حسن ساقزلي، الذي كان المتمردون قد بايعوه داياً.

وخلال تلك الثورة الدامية، تعرَّض الفرنسيون، بل وجميع الأوروبيين المقيمين بمدينة تونس لأخطار جمَّة في حياتهم وأموالهم. ويوجد بأرشيف المحفوظات القنصلية التونسية ملف يتضمَّن محضراً حُرِّر في السادس من فبراير سنة 1678 م. مفاده أن القنصل الفرنسي، السيد شارل دي جراتيان قد اقتيد هو ونظيره القنصل الإنجليزي بوحشية أمام الباي محمد المرادي الذي كانت أخبية محلَّته قد نُصبت على بعد فرسخين من مدينة تونس، حيث أجبر القنصل الفرنسي - تحت التهديد بقتله - على التعهُّد بدفع مبلغ ضخم من المال للباي، مقابل الحفاظ على حياة وممتلكات رعايا بلاده في المدينة. كما أجبر القنصل الإنجليزي على توقيع تعهُّد مماثل. وعند عودة القنصل الفرنسي إلى مدينة تونس نراه يجمع رعايا بلاده فيها، حيث اتفق معهم على التعجيل بتجميع المبلغ الذي طالب به الداي، مهما يكن الثمن، وذلك تفادياً للعواقب الوخيمة التي قد تنالهم في حالة الرفض. وكُلِّف أحد الرعايا الفرنسيين ببيع السلع والبضائع المخزَّنة في متاجر الفرنسيين بالمدينة. وكان المحضر المذكور ممهوراً بإثني عشر توقيعاً. وفيما بعد، أي في سنة 1680 م. ، تكفَّلت مدينة مرسيليا بتسديد الخسائر التي لحقت بالتجار الفرنسيين في ذلك الظرف.

ولو تتبَّعنا خصومات الشقيقين محمد وعلي المراديَّين، التي لا نهاية لها، بكل تفاصيلها، لكان في ذلك مدعاة للضجر وسأم النفوس. وعلى أية حال، فإن تلك الخصومات، لا تنطوي -

---

(1) انظر: محمد مخلوف: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ص 159 من التتمة.

رغم ما سادها من ضروب النصر أو الهزيمة لهذا الطرف أو ذاك ـ على أي حدث بارز جدير باهتمام المؤرخ. فلنقتصر على القول بأنه بعد انقضاء ثمانية أشهر على وقوع الأحداث التي رويناها، نرى عمّ البايين المذكورين، محمد الحفصي باشا، يبادر إلى تشكيل جبهة ثالثة قصْد بلوغ مآربه الخاصة. ولقد نجحت هذه الشخصية في استدرار عفو الأستانة، حيث عاد الحفصي إلى مدينة تونس حاملاً لقب باشا، وذلك في أواخر شهر شعبان سنة 1089 هـ.، الموافق شهر مارس سنة 1678 م.، وفي البداية تظاهر الحفصي باشا بالوقوف في صف ابن أخيه، علي باي المرادي؛ ثم وقعت وحشة بينه وبين الداي محمد طاباق. وبعد ذلك غادر الحفصي الحاضرة التونسية إلى الدواخل للبحث عن أنصار له. لكن الداي طاباق ظل عند موقفه المتّسم بالحزم والفطنة، فلم تفزعه هذه التعقيدات الجديدة. وبناء على اقتراح منه قرّر العسكر التركي رفع التماس إلى السلطان العثماني لإطلاعه على كُنْه الوضع الراهن، ولبسط شكاوى الأهالي ضد الباشا الجديد، وطالبوا بسحبه من الإيالة. وبالرغم من أن طاباق كان يعمل ضد الباشا محمد الحفصي بكل همّة، إلا أنه لم يستطع عرقلة انضمام هذا الباشا إلى ابن أخيه الآخر محمد باي المرادي، وهو أمر كان في مصلحة خليفه علي باي المرادي. وإذْ أدرك محمد باي مدى الفائدة التي ستعود عليه من وراء ما يتمتع به عمه من نفوذ وسطوة، نراه يدخل معه في مفاوضات هدفها التوصل إلى دمْج قوتيهما وتوحيد جهودهما ضد علي باي، فنجح في ذلك.

وعند سماع علي باي المرادي بذلك، نراه يبادر إلى حشد قواته ويزحف لمقاتلة شقيقه وعمه مجتمعيْن، حيث هزمهما، فولّوا الأدبار. ووطّن عزمه على مواصلة نجاحاته ضدهما. إلا أنه علم عندئذ أن جيشاً جزائرياً قد عبر الحدود إلى تونس ونصب أخبية محلّته في سهل السرْس. وبالنظر إلى أن علي باي المرادي كان يجهل الهدف الذي حمل الجزائريين على توجيه تلك المحلّة العسكرية إلى الأراضي التونسية ـ ولأنه لا يريد أن يقع بين نارين ـ فإننا نراه ينهض، دون إبطاء، لملاقاة الجزائريين، الذين كان ما يزال يجهل مراميهم. إلا أنه تبيّن له أنهم ما قدموا إلّا بنوايا سلمية، في محاولة لرأب الصدع وعقد مصالحة بين الأطراف المتناحرة، وبالتالي العمل على إعادة السكينة والهدوء إلى ربوع البلاد التونسية التي ظلت تمزقها الحزازات الداخلية ردحاً طويلاً من الزمن[1].

وفي سنة 1680 م.، الموافق سنة 1090 هـ.، كان علي باي المرادي قد استجاب لوساطة جيرانه الجزائريين، وصرف النظر عن مواصلة النجاحات التي سبق له وأن حققها بقوة السلاح مبدياً استعداده للتصالح مع شقيقه. كما أن شقيقه نفسه تدارس الأمر مع عمه محمد باشا الحفصي. وانّعقد الصلح، واتفق رأي الجميع على أن تظل القيادة العليا بالحاضرة تونس في يد علي باي، وأن يكون الأمر في مدينة القيروان بيد شقيقه محمد باي التي يكون بها مُقامه، وأن يترك ابنه أحمداً

---

(1) قاد هذه المحلة الجزائرية داي الجزائر نفسه، المدعو بابا حسن، الذي وقعت بيعته في سنة 1085 هـ.، الموافق سنة 1674 م.، ثم خلفه في سنة 1094 هـ.، الموافق 1682 م. الداي حسين، الملقب بـ «نص الميّت».

رهينة لدى شقيقه بمحلّته بمدينة تونس، للبرهنة على ولائه له. وإذْ انعقد هذا الصلح، بعد حَلْف الأيمان، نرى المحلّة الجزائرية تعبر الحدود عائدة إلى بلادها، فيما توجه محمد المرادي إلى القيروان. أما علي باي، فإنه دخل إلى مدينة تونس مصطحباً رهينته أحمداً ابن أخيه، وبمعيته عمه محمد باشا الحفصي، حيث عمّت الفرحة جميع فئات الأهالي بمجرد سماعهم لخبر هذه المصالحة. ولقد وقعت هذه الأحداث قبيل نهاية سنة 1090 هـ.، الموافق شهر يناير سنة 1680 م.

وفي تلك الأثناء ظل محمد داي طاباق يحمل الضغينة ضد محمد باشا الحفصي؛ ولذا فإنه انتهز فرصة دخول هذا الأخير إلى مدينة تونس، فقبض عليه ووضعه على متن إحدى السفن وطرده منفياً، مستنداً في ذلك إلى تعليمات كان قد تلقاها من الأستانة.

وفي سنة 1093 هـ.، الموافق سنة 1682 م.، كان الجو ما يزال صافياً بين علي باي المرادي وبين محمد داي طاباق، الذي استطاع بحنكته أن يثبّت دعائم منصبه، بالنظر لما جُبل عليه من حزم وشجاعة، ولكن دون أن يقلل من احترامه وولائه للباي. غير أنه لم يكن، في الحقيقة، صادقاً في ذلك الاحترام والولاء، لأن مسلكه لم يكن سوى تمويه مبعثه مراوغة سياسية فرضتها عليه الظروف. ذلك أن نفوذ كلي هذين الزعيمين كان ضرورياً لاستمرارية بقائهما في السلطة. كذلك فإن محمد باي المرادي الذي جُبل قلبه على الأحقاد، قد أخذ من جانبه يتململ لاستمرارية ذلك الانسجام التام بين أخيه علي وبين طاباق داي، فلم يعد يطق على ذلك صبراً. ولذا فإنه بحث عن وسيلة لزرع بذور الفتنة بين الداي وبين شقيقه، ومحاولة الدسّ بينهما. وهداه تفكيره إلى تحرير مكتوب إلى طاباق داي، وأوصى الرسول الذي بعثه معه أن يتحايل حتى يوقعه في يد علي باي المرادي. وكان المكتوب المدسوس يوحي في عباراته بأن هنالك اتفاقاً سريًا بين محمد داي وبين طاباق للإطاحة بعلي باي. وفيما يلي نص المكتوب: «أما بعد: قد بلغ خطابكم، وحمدنا الله على بذل نصحكم، وليس بضائع في جنابنا، وما أوصيْتنا كله في البال، ونِعْم النظر، وهذا أقرب لبلوغ الآمال، وأحسن الأوجه التي يطمئن بها الخاطر، جازاكم الله خيراً. ونحن ليس لنا تأخر عن الشروط التي شرطتَ، فكل منها هيِّن وسهل، والسلام»[1]. وعند اطّلاع علي باي المرادي على هذا المكتوب الذي يورِّط صاحبه طاباق داي، نراه يتسرب الشك إلى نفسه في حقيقة ولائه له، ويصمم على الخلاص منه. وحدث وإن قدم طاباق داي إلى قصر باردو لتهنئته بيوم عيد الفطر لسنة 1093 هـ.، غير أنه ما إن اجتاز أبواب ذلك القصر، حتى بادر علي باي بإصدار أمر بالقبض عليه. ولم تمض بضعة أيام حتى تمّ خنقه عند «رأس الطابية»، في أثناء نقله معتقلاً إلى مرسى غار الملح، الذي تظاهر الباي بنفيه إليه. وحدث ذلك خلال شهر شوال من السنة نفسها، الموافق شهر أكتوبر سنة 1682 م.

---

(1) أورد ابن أبي الضيّاف نص هذا المكتوب في «إتحاف أهل الزمان»، ج/2، ص 59، نقلاً عن الوزير السراج في: الحلل السندسية. ولقد نقلناه عنه بدورنا، بنفس عباراته وأسلوبه دون تصرف.

... شعبان داي المفجعة، نجد آغا قصبة تونس، أحمد شلبي، يخشى الوقوع في مصية مماثلة، فرأى أن من الخير له الاعتصام خلف أسوار القصبة، بمعية جانب من عسكر الإنكشارية. غير أن علي باي المرادي بعث إليه حُلَّة التولية، فلم يجد بُدًّا من فتح أبواب القصبة، حيث بايعه العسكر داياً بعدما كان يخشى المَوْت الزؤام.

ولايـة
أحمد شلبي داي

تولى منصب الداي في الثاني من شوال سنة 1093 هـ.، الموافق سنة 1682 م. وتحت حكم هذا الزعيم، تقدمت إيالة تونس إلى السلطان العثماني ـ بناءً على طلبه ـ بدعم عسكري قوامه فرقة بحرية ووحدة من القوات التونسية، وهو أمر يدلل على أن بحرية الإيالة وجيشها كانا في وضع ممتاز. وبالفعل فإن حكومة أحمد شلبي داي كانت تدرك مدى ما كانت تتمتع به الإيالة من قوة؛ ولذا فإننا نراها ـ عند علمها بقيام فرنسا بمصادرة إحدى الفرقاطات التونسية ـ تبادر إلى سجن جميع الرهبان النصارى المقيمين بالإيالة، مع ما ينطوي عليه هذا الإجراءمن احتمال الدخول في حرب مع فرنسا. غير أنه لم تترتب على هذه الواقعة أية مضاعفات، فلقد تمَّ تعويض الداي عن فرقاطته، في حين أطلق سراح جميع الرهبان المحتجزين. ويروي لنا المؤرخ التونسي، الوزير السراج، الذي نقتبس عنه هنا، رواية أخرى تدلُّ على ما كانت تتميَّز به شخصية أحمد شلبي داي من شمائل: فلقد حدث وأن نجح غزاة البحر الطرابلسيون في النزول على سواحل الإيالة التونسية، حيث قبضوا على عدد من النصارى المقيمين هناك، واصطحبوهم معهم. وعلى الفور كاتب أحمد شلبي داي طرابلس، مُلِحًّا بشدة على ضرورة إطلاق سراح أولئك الأسرى. وأدَّت احتجاجاته المتصلبة ثمارها، إذْ سرعان ما بادرت طرابلس إلى الإفراج عنهم.

وفي سنة 1094 هـ.، الموافق 1683 م.، استمر أحمد شلبي في ممارسة الحكم بدون عوائق. غير أن ذكرى الظروف التي صاحبت تنصيبه كانت تقضُّ مضاجعه دوماً. فهو يدرك أن الفضل في ذلك يعود إلى علي باي المرادي. وبدلاً من أن يولِّد هذا الاقتناع الداخلي في نفسه شعوراً بالاعتراف بالجميل نحو الباي، فإنه ولَّد فيها إحساساً بالمهانة والإذلال إلى درجة أن قلبه امتلأ بالنقمة عليه والتصميم على التخلص منه. فأخذ يتطلع بقلق إلى اللحظة التي يستطيع فيها الانعتاق من وصاية الباي عليه، كي يستعيد كرامته ويُطلق العنان لطموحاته وتطلعاته. ولقد أتاحت له الظروف تحقيق حلمه هذا. ذلك أن أتباع علي باي المرادي كانوا قد أكثروا من التعدِّي على الناس وأسرفوا في الظلم والتجاوزات إلى درجة أن أحدهم، ويدعى بن خليفة بن زايد الورشفاني، اقترف في مرسى غار الملح فعلة منكرة شنعاء، تتمثل في أنه مرت به عروس تُزَفُّ إلى عريسها، فاغتصبها من بين أيدي أهلها وقضى منها وطراً، ثم ردَّها إليهم. فرفعوا شكوى إلى الداي أحمد شلبي، الذي استدعى الجاني وسجنه، لكن والده خليفة جاءه طالباً إطلاق سراحه، فامتنع الداي.

وأغلظ له هذا الشيخ الكلام قائلاً: وأنا وابني لسنا تحت نظرك ولا حكمك؛ فنظرُنا لسيدنا صاحب البلاد علي باي». فغضب أحمد شلبي، وأمر بقتل السجين. وعند سدر والد السجين في شتم الداي، أمر الأخير بقتله هو الآخر، حيث تم خنقهما ثم أُلقي بهما ببطحاء القصبة[1]. ومنذ تلك اللحظة وقعت القطيعة بين الباي والداي، ولم يعد هنالك مجال للتوفيق بينهما. وكان علي باي المرادي أول من سعى إلى هذه القطيعة، حيث زحف على رأس خمسة وعشرين ألف رجل على العاصمة التونسية التي أوصدت بواباتها عند دنوّه منها بقواته، فضرب حولها حصاراً. وحيث إنه لم يكن في وسع أحمد شلبي الصمود في وجه قوات علي باي وحده، نراه يستنجد بمحمد باي المرادي، الذي كان مستعداً لحمل السلاح في وجه شقيقه مجدداً، فما كان منه إلا أن وافق في الحال على الزحف ضده نصرةً للداي. وفي تلك الأثناء سدر جيش علي باي المرادي في تخريب الأرياف وحرق غابات الزيتون، كما نجح في دحْر محلّة من الأتراك والعرب، أرسلت لإيقاف أعماله التخريبية. وخلال الأيام الأولى من شهر مارس سنة 1683 م.، الموافق 1094 هـ.، وقعت معركة تقاتل فيها الطرفان، وتُعرف بمعركة «باب الخَضْرة» وهي تسمية تطلق على إحدى بوّابات مدينة تونس، حيث إن المعركة وقعت غير بعيد من هذه البوّابة.

وبعد انقضاء يومين على حدوث تلك المعركة، تمكّن محمد باي المرادي من الدخول إلى المدينة، حيث استلم مقاليد السلطة بعد إعلان خلع أخيه. ونرى محمد باي يتخذ على الفور - باتفاق مع الداي شلبي - جملة من التدابير الحازمة التي ترمي إلى إبعاد صنائع علي باي وأنصاره، كما ترمي إلى حشد طاقات كافية للمقاومة وتنظيم جيش قادر على التصدي للجانب المعادي. وعندما علم علي باي بهذه التدابير، وأدرك أن أي تقارب بينه وبين شقيقه محمد قد صار أمراً مستحيلاً، نراه يهدِّد بقتل نجله أحمد الذي كان ما يزال رهينة لديه، إذا لم يغادر محمد مدينة تونس على الفور ويكفَّ تماماً عن التدخل في النزاع القائم بين الداي وبينه. وعندما رفض محمد باي المرادي الإذعان لهذا الإنذار. نجد أخاه علي باي يفتك بابنه المرهون لديه، وذلك بأن فصده في ذراعه وترك دمه ينزف إلى أن أسلم الروح، حيث ذهب ضحية طموحات أبيه.

وتكالبت الفتن الداخلية على البلاد مجدداً وأحدثت فيها الخراب، نتيجة لاقتتال الشقيقين المراديّيْن، اللذيْن تتالت بينهما الانتصارات والهزائم دون أن يحرز أي منهما قصب فوزٍ حاسم. وكان من نتائج هذه الحزازات والفتن - التي أسهم فيها الجزائريون بإحدى محلاتهم، وحيث لعبت الدسائس، كالعادة، دوراً كبيراً - أن انتهى الأمر بقطيعة بين محمد باي المرادي، وبين أحمد داي شلبي، جعلت محمداً يسعى إلى التصالح مع أخيه علي باي. فقبل الأخير عرْضه، وانعقد الصلح بينهما على الفور، حيث اتفقا على تقاسم السلطة في الإيالة التونسية، وعلى التكاتف ضد أحمد شلبي داي، وبالتالي الوقوف في وجه تسلّط الأتراك على البلاد. وتمّ تبادل الأسرى بين الجانبين،

---

(1) انظر ابن أبي الضيّاف، مصدر سابق، ج/2، ص 57.

على أثر التوصل إلى هذه التسوية. فكان في عداد من تمّ تبادلهم من الأسرى، رمضان باي، الأخ الثالث لهذين البايين المتنافسين، والذي كان قد انحاز إلى صف أخيه علي باي، وحدث الشيء نفسه بالنسبة إلى ابن هذا الأخير، ويدعى مراداً.

وبحلول شهر صفر سنة 1096 هـ.، الموافق شهر يناير 1685 م.، أصبح الشقيقان محمد وعلي المراديان في وضع يمكّنهما من الزحف على العاصمة تونس للاستفراد بحكمها والتخلص من الداي أحمد شلبي، الذي صار عدواً لكليهما. فاختار علي باي المرادي الجهة الواقعة شرقي المدينة والجهة الواقعة جنوبها مسرحاً لعملياته، حيث نزل بجموعه بنقطة «دخْلة المْعاوين»؛ فيما اختار أخوه محمد باي الجهتين المطلتين على المدينة من الغرب والشمال، حيث نزل بمجموعه عند نقطة «غدير السلطان». وعلى أثر معركة وقعت في الشهر التالي، ربيع الأول، تمّت هزيمة جيش محمد باي، وتشتيت جموعه على يد قوات أحمد شلبي داي. وفي تلك الأثناء نرى مؤيّدي الأتراك من العربان، ومن بينهم أولاد سعيد، يقلبون ظهر المجنّ لعلي باي، نابذين طاعته، بعدما كانت قبائلهم موالية له، حيث انتهبوا محلته، فتفرقت جموعه ونجا هو بنفسه. ولقد أضعفت هاتان الهزيمتان المتلاحقتان هيبة الأخوين المراديين كثيراً، وزعزعت سلطتهما، فيما ارتفعت مكانة الداي أحمد شلبي.

وانتهز هذا الداي، بمهارة، هذه الانتصارات التي لم يكن يحلم بها، فنصّب على الفور باياً جديداً، يدعى محمد منيوط، وهو أحد مماليكه. ثم قوّى دفاعاته، ومتّن وشائج تحالفاته مع العربان الذين ساندوه بفعالية.

بيد أن الباب العالي العثماني لم يكن راضياً عما كان يجري في الإيالة التونسية من اضطرابات متتالية، أحدثت فيها الخراب والدمار، ورأى أن يذكّر الأطراف المتقاتلة بأنه هو صاحب الأمر والنهي الفعلي في شؤون البلاد. فنجده يعجّل بإيفاد مندوب رسمي إلى مدينة تونس لإبلاغ الأخوين المراديين شجْب الأستانة لمسلكهما، وأعلن من ثم خلعهما وتسليم السلطة إلى الداي أحمد شلبي، اعترافاً منه بخدماته للدولة العلية العثمانية.

وبدت الخطوة المذكورة التي اتخذها الباب العالي العثماني، كما لو أنها إشارة بالقطيعة النهائية بين جبهة الداي وبين جبهة البايين المراديين اللذين كانا عندئذ على وشك توحيد جهودهما والتوصل إلى تفاهم بينهما. ولذا فإن الصراع بين الجبهتين استُؤنف منذ ذلك التاريخ بحدة وعنف أكثر مما كان عليه من قبل.

وفي سنة 1685 م نفسها، أرسي في مياه تونس أسطول فرنسي تحت إمرة المرشال ديستري ـ الذي كان قبل ذلك قد مرّ بمياه طرابلس وأرغم أتراكها بقوة السلاح على إبرام صلح مع فرنسا[1] ـ

---

(1) انظر ترجمتنا العربية المحققة لكتاب شارل فيرو: الحوليات الليبية، ط 2، ص ص 265 - 276.

حيث طالب بتعويضات عن الخسائر التي لحقت التجارة البحرية الفرنسية من طرف غزاة البحر التونسيين، حيث إن ذلك يُعدُّ خرقاً لنصوص المعاهدات التي كانت قائمة آنئذ بين تونس وفرنسا. والحقيقة أن الحكومة التونسية كانت من الاستغراق في الفتن الداخلية التي كانت تعصف بها، بحيث لم تفكر حتى في مجرد التباطؤ بالاستجابة لمطالب المرشال الفرنسي المذكور، الذي سرعان ما حصل على التعويضات التي أرسلته حكومته من أجلها. وفي 30 أغسطس سنة 1685 م.، الموافق 29 رمضان 1096 هـ.، نرى ديستري هذا يبرم معاهدة باسم بلاده مع تونس، أخذت الإيالة، بموجبها، على عاتقها سداد مبلغ ستين ألف ريال فرنسي قديم، تدفع كتعويض عن خسائر التجارة الفرنسية من جرَّاء الغزو البحري. كما تضمَّنت بنود تلك المعاهدة إحياءً لبنود أخرى كانت قد تضمنتها المعاهدات السابقة بين البلدين، وتتعلق بحرية الملاحة والتجارة وبحقوق وامتيازات الفرنسيين في الإيالة. وحيث إن أوضاع تونس المالية لم تكن تسمح لخزانتها بتسديد المبلغ الكبير الذي طالبت به فرنسا، دفعة واحدة، فقد تمَّ الاتفاق على أن تقوم إحدى الوكالات التجارية الفرنسية العاملة في الإيالة بدفع مبلغ اثنين وخمسين ألف ريال فرنسي بدلاً منها، على أن تمنح تونس لهذه الوكالة التجارية ـ كضمان لهذا القرض ـ حق فتح فرع لها على الساحل التونسي. فكان فتح ذلك الفرع فرصة لفرنسا مكَّنتها من إنشاء مركز تجاري جديد بقرية تامكرت البحرية، شرقي طبرقة. ولقد دعمت الحكومة الفرنسية هذا المركز بمبلغ ربع مليون فرنك، ثم جرى ضمُّه في سنة 1707 م. إلى شركة «امتيازات إفريقيا» الفرنسية. ووقَّع هذه الاتفاقية نيابة عن فرنسا المرشال ديستري، فيما وقَّعها عن الجانب التونسي كل من: أحمد شلبي داي، ومحمد منيوط باي، وباشا الإيالة وآغا الإنكشارية.

ودعونا نعود الآن لاستئناف سرد مغامرات الأخوين المراديَّيْن، فهاهما ينجحان في تضميد جراحاتهما، وتعويض خسائرهما، داعميْن قواتهما بوحدات من قبائل العربان الموالية لهما، استعداداً لمقارعة أحمد شلبي داي وحزبه التركي. إلا أنهما أدركا أنه لا طاقة لهما به، ما لم يعتضدا بنجدة من الجزائريين الذين كانوا قد ناصبوا الداي شلبي العداء، بعد أن كان حليفاً لهم. واستجاب الجزائريون لنداء البايْيْن المراديَّيْن، حيث قدم إبراهيم خوجة على رأس محلة وبصحبته عامل قسنطينة عبد الرحمن باي في محلة أخرى، انطوت هاتان المحلتان الجزائريتان تحت قيادة البايين المراديَّيْن.

ومنذ تلك اللحظة اتخذت الحرب لها مساراً جديداً، أشد خطورة؛ فبعد أن استولت قوات المراديَّيْن وحلفائهما الجزائريين على الكاف وباجة ـ وهما المدينتان اللتان انضمَّت قواتهما إلى القوات المشتركة التونسية الجزائرية ـ أعلن هذا الجيش الموحَّد خلع أحمد شلبي وتنصيب محمد بقطاش داياً بدلاً منه، ثم زحفت نحو مدينة تونس لمحاصرتها. وظلت المدينة محاصرة طيلة ثمانية أشهر، جرت خلالها أربعون معركة. وفي تلك الأثناء طفق مبعوثون جدد، أوفدهم السلطان العثماني، يتقاطرون على الإيالة، دون جدوى، لمحاولة ردع الشقيقين المراديَّيْن وتذكيرهما بأصول

... بذلك الدعم الجزائري العسكري الذي أخذت جموع جنوده تتكاثر يوماً تلو يوم - بعنادِ الرضوخ لنصائح أولئك الوسطاء الموفدين من قِبل السلطان. والحقيقة أن ظرفاً آخراً كان قد حمل الأخوين المراديين على المضيّ في تصلّبهما، ويتمثل في انحياز الأهالي جماعيًا إلى صفهما والتحاقهم بمعسكرهما، فيما بلغ تذمّر العامّة ذروته داخل الحاضرة التونسية المحاصَرة. وإذا ما أضيفت إلى هذه الاعتبارات الحاسمة، حقيقة أن معنوياتهما كانت قد ازدادت ارتفاعاً منذ أن استسلمت لقواتهما كل من مرسى غار الملح وبنزرت وحلق الوادي، فإنه لا يسع المرء سوى الاعتراف بأنه أصبح من الصعب عليهما التراجع عن المضيّ قُدُماً في تحقيق أهدافهما.

لقد بدأ حصار مدينة تونس منذ شهر ذي الحجة سنة 1096 هـ.، الموافق شهر نوفمبر 1685 م.، وتواصل - مثلما ذكرنا آنفاً - لمدة ثمانية أشهر. وإذ ملّ الناس فترة الصمود الطويلة هذه، والتي فقدت خلالها أرواح الكثيرين منهم؛ فإنه انتهى بهم الأمر بالتخلّي عن الداي أحمد شلبي والانفضاض من حوله، معلنين خروجهم عنه. وارتاعت نفس هذا الداي لتصاعد المواقف المعادية له، كما أزعجه ما لمسه من مخامرة عناصر من بين الأهالي المعتصِمين معه من أهل الحاضرة، وقيامهم بالتجسس لصالح القوات المحاصِرة لهم، خصوصاً وأن هؤلاء المحاصِرين تمكنوا من احتلال أحد أحياء المدينة. وأدرك الداي أنه هالك لا محالة، فجمع حوله تلك القلّة من الإنكشارية التي ظلت وفيّة له، واعتصم وإياهم داخل القصبة بعد إيصاد أبوابها، عازماً على الدفاع عن نفسه داخلها حتى الرمق الأخير. وكان ذلك اليوم هو يوم التاسع من شهر رجب سنة 1097 هـ.، الموافق 31 مايو سنة 1686 م.، وفيه فتح الأهالي بوابات مدينة تونس، فاجتاحها المحاصِرون، ثم دخلها البايان في اليوم التالي دخول الفاتحين.

ولم يلبث أحمد شلبي داي أن أدرك أنه لم يعد في وسعه الصمود خلف جدران القصبة، فقرر الفرار. فنراه، عند نزول الظلام، يمرق عبر أحد الأبواب السرّية، هارباً إلى الدواخل بمعيّة زمرة من أنصاره. فلحقت بهم كوكبة من الفرسان الذين أُرسلوا لتعقّبهم، حيث قبضوا على الداي وجماعته واقتادوهم إلى مدينة تونس، ثم قطعت رؤوسهم بعد أيام معدودة.

ولاية
الحاج محمد بقطاش

وفي اليوم التالي لاستلام مدينة تونس تمّ رسمياً تنصيب الحاج محمد بقطاش - الذي كان يشغل وظيفة دفتر دار الديوان - داياً بالقصبة؛ وكان قد سبق وأن بويع لهذا المنصب في معسكر باجة. وحدث هذا في سنة 1097 هـ.، الموافق 1686 م.

وكان الأخوان المراديان محمد وعلي قد اقتسما حكم الإيالة باتفاق بينهما، فكان نصيب

محمد باي حكم مناطق: القيروان وباجة والمنستير وما يحيط بها. أما نصيب علي باي فكان حكم مناطق: الكاف وسوسة ووسلات والساحل. وكان من شأن تنظيم الإيالة التونسية وتقاسمها بين البايين على هذا النحو فتح الباب أمام تسوية معقولة بينهما، والتوصل بالتالي إلى استتباب الأمور في البلاد لما فيه صالح الأهالي، تحت سلطة هذين الأخوين. غير أن هذه الأماني المعقودة سرعان ما ذهبت أدراج الرياح، مثلما سنرى الآن.

ذلك أن العسكر الإنكشاري وقوات الجيش، بل وحتى أهالي العاصمة أنفسهم، لم يكونوا قد تناسوا تلك الصرامة والقسوة اللتين أخذ علي باي المرادي الجميع بهما، خلال هجماته المتعددة على المدينة في الفترة التي كان يقاتل فيها ضد شقيقه. فلقد احتفظ الكل بذكرى مُرّة عن تلك الفترة، ما لبثت أن تحولت إلى انتفاضات وأعمال انتقامية. وفي أحد الأيام حدث وأن اجتمع الجند التونسيون بغتة متجمهرين وسط جو من الصخب والتهديد، ثم غادروا مدينة تونس نحو منطقة «رأس الطابية» التي كان الجند الجزائريون قد نصبوا أخبية محلتهم فيها، حيث كان الأخوان المراديان يتواجدان هناك مجتمعين في خيمة القائد الجزائري للمحلة، إبراهيم خوجة.

وهرع علي باي إلى جواده على الفور فامتطاه لمحاولة قمع ذلك التمرّد؛ إلا أن مجموعة من المتمردين اعترضته وأخذت تطارده بجيادها، فلاذ بالفرار إلى ناحية منّوبة، إلا أن مطارديه تمكنوا منه وأردوه قتيلاً، ثم احتزّوا رأسه، حيث طيف به في شوارع مدينة تونس، ثم عُرض الرأس في بطحاء القصبة. أما أخوه محمد باي المرادي ـ الذي قد يكون هو المحرض على هذا التمرد ـ فإنه أصبح عندئذ سيد البلاد الأوحد، حيث جُدِّدت بيعته باياً في اليوم نفسه، وهو يوم 27 رجب سنة 1097 هـ.، الموافق 10 مارس 1686 م.، ولُقّب محمد باي بلقب أمير الجيوش، أي باي المَحالّ.

وحيث إن الجيش الجزائري قد أدى مهمته، فإنه رحل عن تونس. ولقد تمّ نقل جانب من القوات الجزائرية على متن مراكب الإيالة التونسية إلى الجزائر. أما البقية الباقية من هذا الجيش فإنها اتجهت نحو الحدود الجزائرية وعلى رأسها قائدها إبراهيم خوجة. وحرص محمد باي المرادي على تشييع حليفه الجزائري حتى الحدّ الفاصل بين البلدين؛ وقبل أن يودّعه، نراه يغمره بالهدايا، وفاءً منه بما كان قد وعده به مقابل مساعدته له.

أما البابا محمد الحفصي ـ الذي كان أحمد شلبي داي قد أبعده إلى الأستانة ـ فقد توفي بها في شهر شعبان من السنة نفسها. وفي السنة التالية قام الباب العالي العثماني بمنح لقب باشوية تونس إلى الداي بقطاش، الذي أصبح بالتالي يتمتع بلقبيْ داي وباشا في آن واحد.

وفي تلك الفترة نشبت البوادر الأولى للخلاف بين محمد باي المرادي وبين كاهيته محمد بن شُكر، الذي كان في الوقت نفسه صهراً لهذا الباي، فقد كان متزوجاً من أخته. وأدّى الخلاف بين الرجلين إلى إضرام نار الحرب؛ الأمر الذي استلزم تدخلاً جديداً من جانب الجزائر.

وتمويهاً من محمد بن شُكْر عن نواياه الحقيقية تجاه صهره الباي، نراه يستأذنه في السماح له بأداء فريضة الحج، حيث غادر مدينة تونس على متن أحد مراكب الإيالة. غير أن سفينة حربية فرنسية اعترضته في عرض البحر ونهبت أمتعته، الأمر الذي اضطره إلى تغيير وجهته والنزول بمرسى الجزائر. والحقيقة أن هذه الواقعة العارضة قد كانت مناسبة خدمت ما كان قد خطّط له. ذلك أنه استطاع، بفضل دسائسه وتوسلاته ووعوده، استمالة الحكومة الجزائرية، بعد تردد، حيث أقنعها، مثلما سنرى، بإعلان الحرب على محمد باي المرادي وإيالة تونس.

كان إبراهيم خوجة[1] قد نُصِّب داياً للجزائر عند عودته من حملته على تونس. وفي سنة 1098 هـ.، الموافق 1687/1686 م.، كان إبراهيم خوجة داي يحاصر بقواته مدينة وهران التي كانت محتلة من قبل الإسبان. غير أنه كان يخشى ما أصبح يتمتع به حليفه الخطير حسين ـ الملقّب بـ «نص الميّت» ـ من نفوذ وقوة في العاصمة الجزائرية، خلال تغيّبه عنها؛ فنراه يترك في الخفاء جيشه الذي كان يحاصر وهران، ويلتجىء إلى تونس التي حظي فيها بأحسن استقبال من جانب محمد باي المرادي، الذي هيّأ له الأسباب للتوجه إلى طرابلس الغرب ومنها إلى المشرق. وقبيل نهاية السنة التالية، اضطر حسين «نصّ الميّت» نفسه إلى مغادرة الجزائر بحراً، بعدما طرده منها عسكرها التركي الذين ثاروا عليه وخلعوه، بسبب تأييده لمحمد بن شُكْر في محاولته الاستحواذ على منصب باي تونس. وفي وسط البحر تمكّن مركب تونسي من أسْر حسين «نصّ الميّت»، حيث اقتاده إلى محمد باي المرادي، الذي ما لبث أن تقبّل عذره وصفح عنه؛ وبدلاً من أن يعاقبه على مجاراته النَّيْل من سلطته، عند محاولة غريمه وصهره محمد بن شُكْر، نراه يكرمه ويسمح له بالتوجه بحراً إلى الأستانة، التي لم يلبث بعد وصوله إليها أن حصل على لقب قبطان باشا من سلطاتها.

ولايـة
علي رايس داي

توفي الداي محمد بقطاش في سنة 1099 هـ.، الموافق 1688/1687 م.، حيث خلفه ابن أخته علي رايس، الذي كان من غزاة البحر. ووقعت في البلاد خلال حكم هذا الداي نكبة مروِّعة. فلقد مُنيت الإيالة التونسية بطاعون جارف، ذهب ضحيته في العاصمة وحدها حوالى ستين

---

(1) هنالك تضارب في تحديد هويّة داي الجزائر هنا، بين المؤلف الفرنسي، الذي يجعله: إبراهيم خوجة، وبين المؤرخ التونسي ابن أبي الضيّاف، الذي يذكر في إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 63، أن صاحب الجزائر هو حسين [نصُّ الميّت]، ثم يتدارك في الصفحة نفسها من الإتحاف ذاكراً بأنه شعبان خوجه (وليس إبراهيم خوجه). ويجاريه في ذلك المؤرخ التركي عزيز سامح، الذي يذكر أن داي الجزائر آنئذ هو شعبان داي. انظر كتابه: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ص 318 من الترجمة العربية.

ألف شخص. ولقد تفشّى هذا الوباء فيها خلال شهر يناير سنة 1689 م.، واستمر ثمانية أشهر ثم انحسر[1].

وبعد مضيّ الثلاث سنوات، أي في سنة 1103 هـ.، الموافق 1691 م.، نرى السلطان العثماني يوفد إلى محمد باي المرادي مبعوثاً خاصاً لتهنئته وللتعبير له عن تقديره لحُسن إدارته لإيالة تونس، حيث أنعم عليه، بموجب فرمان خاص، بطوْق سلطاني، يُعدُّ من شارات الرفعة وعلوُّ المكانة.

وفي تلك الأثناء ظل محمد بن شُكْر مقيماً بالجزائر، حيث طفق يُحرِّض حكومتها على منابذة محمد باي المرادي وإعلان الحرب ضده. وأدى إلحاحه الشديد إلى حمْل داي الجزائر شعبان خوجة، في سنة 1105 هـ.، الموافق 1693 م.، على قطع علاقاته مع تونس. فخرجت محلّة جزائرية إلى الحدود التونسية تحت قيادة محمد بن شُكْر. وكاتب شعبان خوجة ومحمد بن شُكْر داي طرابلس محمد الإمام، الملقب بـ «شايب العين»، مدَّعيين له بأن محمد باي المرادي يبيِّت للاستيلاء على إيالتيْ الجزائر وطرابلس الغرب. فأجابهما محمد الإمام وأمدَّهما بأسطول مشحون بعسكر طرابلس التركي، تم إنزالهم في عنّابة، حيث انضمُّوا إلى عسكر الجزائر التركي[2].

وعندما علم محمد باي المرادي بزحف هذه القوات ضده، نراه يخرج على رأس جيشه الذي بلغ عدده حوالى الأربعة عشر ألف جندي، مقسمين على سبعمائة خيمة، نصاب كل منها عشرين رجلاً؛ حيث غادر مدينة تونس في مطلع شهر يونيه واتجه إلى الكاف لملاقاة المحلتين الجزائرية والطرابلسية، تاركاً العاصمة التونسية دون مدافعين يحمونها. وما لبث أن التقى الجيشان ونشب القتال بينهما في حوالى منتصف شهر يوليه التالي. وكانت معركة حاسمة: فلقد هزم الجزائريون وحلفاؤهم الطرابلسيون قوات محمد داي المرادي التونسية التي ولّت الأدبار[3]. وبمجرد وصول

---

(1) اجتاح هذا الطاعون مدينة الجزائر في تلك السنة نفسها.

(2) وقع ذلك في شهر رجب سنة 1105 هـ.، الموافق أبريل 1694 م. وتمّ اتخاذ مدينة عنّابة نقطة لحشد القوات ولتحرك الحملة الجزائرية المذكورة. وفي الشهر التالي، قامت عشر سفن بنقل جانب من القوات من مدينة الجزائر إلى مدينة عنابة، انضمت إليها، بعد شهر آخر، بقية الجيش التي غادرت مدينة الجزائر برًّا، تحت قيادة شعبان داي. وفي شهر شوال، يونيه، زحفت المحلة الجزائرية، تدعمها محلة طرابلسية ـ وصلت عنابة بحراً ـ نحو مدينة تونس. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 63. وانظر ترجمتنا العربية المحققة للحوليات الليبية، ط/2، ص 308. وانظر: ديفولكس: مجموعة ملاحظات تاريخية حول الإدارة القديمة في الجزائر، ط. الجزائر لسنة 1853 م. أنظر كذلك ابن غلبون: التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق الطاهر الزاوي، ص 201.

(3) لا بد من التذكير هنا بأن الحروب بين الإيالات التي كانت تنشب بينها خلال الحقبات العثمانية كانت حروباً تركية محضة، خاضها انكشاريون، أتراك ومماليك، فيما بينهم. ولذا فإن وصف المؤلف لهذه الجبهات المتصارعة بأنها تونسية أو جزائرية أو طرابلسية، لا يزيد عن تحديد نسبتها الرسمية إلى هذه الإيالة أو تلك، لكنه لا يعني أن المتحاربين كانوا من العرب أهل الإيالات الحقيقيين. لأن هؤلاء ظلوا في الغالب خارج دائرة هذا الصراع الوافد.

انباء هذه الكارثة إلى مدينة تونس، ذعر أهلها، فأغلقت المتاجر أبوابها، وتعطلت الحركة التجارية، ولم يعد أحد يهتم بشيء سوى بتدبير الوسائل الكفيلة بتنظيم المقاومة والصمود. وبعد معركة الخامس عشر من يوليه 1694 م. ، الموافق أوائل ذي القعدة سنة 1105 هـ . ، فإن الباي ـ وقد خذلته قوات الأعراب ـ نراه ينسحب متقهقراً إلى مدينة تونس حيث أوصد أبوابها دونه. وحيث إنه كان يتوقع ضرب الحصار عليه فيها بين لحظة وأخرى، نجده يأمر بنقل كميات كبيرة من المؤن إلى داخلها، ويعمّر قلاعها وحصونها ويحفر خندقاً حول أسوارها.

ولم تكن تلك الإجراءات الدفاعية هي وحدها التي استأثرت باهتمام الباي المرادي؛ ذلك أنه عند عودته إلى عاصمته علم أنه أثناء تغيُّبه عنها فرَّ منها الداي علي رايس وأخوه رمضان ـ الذي كان قد قلِّد منصب الباشا ـ وتوجها إلى أوروبا[1]. فأحنقه مسلكهما الجبان، مما جعله يأمر بمصادرة أملاكهما. ثم أوصى الباي بتعيين شخص يدعى إبراهيم خوجه داياً للإيالة.

ولايـة
إبراهيم خوجه داي

ما كاد ينقضي شهر واحد على اليوم الذي أحرز فيه أتراك الجزائر وطرابلس النصر حتى وصل هؤلاء إلى بوابات مدينة تونس، حيث ضربوا الحصار حولها. وخلال هذا الحصار الذي استمر قرابة الثلاثة أشهر، تواصل إطلاق النيران، حيث تسببت قذائف المدافع، على الخصوص، في أضرار جسيمة بالمدينة. ولذا فإن حالة التونسيين أخذت تسوء يوماً بعد يوم. ثم ازداد الوضع سوءاً بعد ورود أنباء مفزعة من خارج المدينة، تقول إن مرسى قلعة غار الملح، الذي توجد به ترسانة أسلحة الإيالة التونسية، والأسطول التونسي كله، وكذلك أهم قبائل الدواخل قد اعترفت بسلطة محمد بن شُكْر. ولا شك في أن الحكومة الجزائرية قد حاولت الاستفادة من الانتصارات التي حققها جيشها في تونس لتوسيع حدودها الشرقية. والواقع أن لدينا دليلاً على ذلك، تضمنته وثيقة محفوظة بالمكتبة الأهلية بمدينة الجزائر، وهي وثيقة مؤرخة في سنة 1104 هـ. ، الموافق 1693 م. وهذه الوثيقة هي عبارة عن إقرار لصالح الجالية الأوروبية بجزيرة طبرقة، يعيِّن الحدود التي يسمح لها في إطارها بصيد المرجان.

وفي تلك الأثناء كان الجيش الجزائري يحكم حصاره حول مدينة تونس بحيث صار يُحْدق بها من جميع الجهات في آن واحد. وأدرك محمد باي المرادي أنه لم يعد في وسعه مواصلة الصمود والدفاع عن المدينة التي طفق أهاليها يجاهرون بعداوتهم له، وعندئذ قرر الفرار نجاةً

(1) كما فرَّ منها كذلك ابن أخيه مراد بن علي باي المرادي، حيث استجار بدوق توسكانا الإيطالي. انظر كتاب: التاريخ الكوني، ط. لندن، ج/28، ص 344.

بنفسه. ولذا فإننا نراه يغادرها خفية يوم 24 ربيع الأول سنة 1106 هـ.، الموافق شهر نوفمبر 1694 م.، حيث توجه إلى القيروان للاستلاذة بها. غير أن أهل القيروان أوصدوا بواباتها دونه، فهام على وجهه في الصحراء. وفي اليوم التالي لفراره، توجه وفد من أهالي مدينة تونس إلى محلة الجزائريين لإعلان خضوعهم لصاحب الجزائر شعبان خوجة، الذي تقبّل ولاءهم ومنحهم الأمان.

وفي اليوم التالي دخل محمد بن شُكْر إلى مدينة تونس، حيث نفى إبراهيم خوجة، داي سوسة، وولّى محلّه أحد أنصاره، المدعو محمود خوجة، الذي سرعان ما أظهر عجزه عن تصريف الأمور؛ فتمّ خلعه بدوره، حيث حلّ محله المدعو محمد طاطار بتاريخ الثامن من ربيع الثاني سنة 1106 هـ.، الموافق شهر نوفمبر 1694 م.

ولاية محمد طاطار داي

بعد استسلام مدينة تونس، خشي الأهالي وقوع أعمال نهب وفوضى، غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث لحسن الحظ. بيد أنه على أثر اقتحام جند الجزائر الأتراك لسجون المدينة التي كانت قباؤها ودهاليزها تحتوي على مخزون من الخمور، فإن هؤلاء الجند قد عبُّوا من تلك الخمور حتى سكروا، ثم أطلقوا لأنفسهم الحبل على الغارب، مقترفين العديد من أعمال الشغب.

وكانت الحكومة الجزائرية قد ألزمت محمد بن شُكْر بدفع مبلغ خمسمائة ألف قرش، كمقابل لدعمها له، منها مائة ألف قرش كهدية خاصة للباي، وأربعمائة ألف لخزينة أوجاق الجزائر. وكي يتمكن محمد بن شُكْر من جمع هذا المبلغ الطائل في تلك الظروف العصيبة، نراه يلجأ إلى مصادرة أموال الناس، وإلى فرض ضرائب استثنائية على مختلف أصحاب الحرف والمهن. وكذلك أسهم اليهود وأصحاب الأملاك في تجميع المبلغ.

وعندما أرضى شعبان خوجه داي جشعه، قرر الرحيل، حيث أعاد جانباً من جيشه إلى الجزائر بطريق البحر، فيما توجه هو نفسه على رأس بقية الجيش إلى الحدود البرية بين الإيالتين في 17 يناير سنة 1695 م. وفي الوقت نفسه الذي عاد فيه الجيش الجزائري إلى بلاده على تلك الشاكلة، نرى المحلة الطرابلسية تعود هي الأخرى إلى طرابلس بطريق البحر[1].

---

(1) قبل عودة خليل الأرناؤوطي إلى طرابلس تخاصم مع حليفه الجزائري شعبان خوجه حول تقاسم الغنائم التونسية: ذلك أن خليلاً استولى على المراكب التونسية المتواجدة في مرسى غار الملح، فاعتبر شعبان ذلك هو كل حصته من سلاسب الحرب، إلا أن قائد الجيش الطرابلسي، خليل الأرناؤوطي هذا، لام شعبان خوجه على عدم التنازل له عن جانب مما غنمه من التونسيين في مدينة تونس نفسها وشتمه. وعندئذ حاول قائد الجيش الجزائري قتله، إلا أن خليل الأرناؤوطي أقلع بمراكبه وجيشه إلى طرابلس، فقصفهم الجزائريون بالمدافع من قلاع حلق الوادي. انظر ابن غلبون: التذكار، مصدر سابق، ص 202.

وشيّع محمد بن شُكْر حليفه الجزائري الخطير حتى الحدود، ثم توجّه على رأس جانب من قواته إلى مدينة القيروان لإخضاعها لسلطته.

ولقد أبان محمد بن شُكْر، منذ مطلع حكمه، عن تمتعه بحزم شديد، سواء تجاه المتمردين أو تجاه أولئك الذين كانوا من أنصار سلفه محمد باي المرادي. وكان ظلوماً غشوماً، سفّاكاً للدماء، وكان يصدِّق كل وشاية أو سعاية ضد أيٍّ كان، وقام بكثير من أعمال الاغتصاب والنهب في مدينة تونس، وخلال الجولة التي قام بها بمحلته عبر دواخل الإيالة، بمجرد سفر حلفائه أتراك الجزائر. وكانت هذه الوسيلة القهرية هي السبيل الوحيد الذي وجده أمامه لمحاولة سدّ العجز الذي لحق خزينة الإيالة، وهو عجز مالي هائل، إذا أخذنا في الاعتبار دفع رواتب الجنود غير المسدَّدة، وما وعدهم به من مال ثمناً لولائهم له. ويضاف إلى هذه الموارد التي حصل عليها بالقوة، موارد أخرى حصل عليها نتيجة لوفرة المحصول الزراعي في تلك السنة؛ الأمر الذي مكّن حكومته ـ التي استولت على ريْع المحاصيل بأثمان زهيدة للغاية ـ من تحقيق أرباح هائلة عند إعادة تسويقها. كما مكّنها تصديرها للقمح ـ الذي كانت الكيْلة الواحدة منه تباع بثمانية قروش ونصف القرش ـ من تحقيق مكاسب جمّة.

بيد أن أهالي تونس أخذوا يفيقون رويداً رويداً من حالة الوهن التي سيطرت عليهم: فلقد ملّوا ضروب التعدّيات وأنواع العسْف والظلم التي حلّت بهم. وبدأت علامات الاستياء والسخط تظهر بين الناس، ثم تلتها حالة من الهيجان الممزوج بالخوف والقلق، والتي تسبق الانتفاضات العامة عادة. وكانت دواخل الإيالة قد تزعمت هذه الحركة التي أخذت تتصاعد، وارتفع نداء المقاومة عالياً. ثم ثارت سوسة والقيروان ومدن أخرى، وأرغمت محمد بن شُكْر ـ الذي هبّ لإخضاعها ـ على الانسحاب. أما محمد باي المرادي، الذي كان يرقب هذه الأحداث فقد ألحّ عليه أنصاره بضرورة حمل السلاح مجدَّداً؛ فاستجاب لمطالبهم وخرج لملاقاة خصمه. والتقى جيشاهما عند مشارف مدينة القيروان، في الثامن من شهر رمضان سنة 1106 هـ. ، الموافق أول مايو 1695 م. ، حيث وقعت بينهما معركة حامية الوطيس، انتهت بانتصار محمد باي المرادي. وشُتّتت قوات محمد بن شُكْر، فيما اضطر هو نفسه إلى الفرار. بل وغادر التراب التونسي ملتجئاً إلى مدينة فاس لدى السلطان المغربي، مولاي اسماعيل الشريف.

وزحف محمد باي المرادي على العاصمة تونس، يشد من أزره هذا النصر المبدئي. وعند اقترابه منها، نرى طاطار داي، الذي كان يدرك مدى عمق كراهية الناس له، يأمر بنهب أسواق المدينة. وبعدما اقترف جنده، البالغ عددهم حوالى الأربعمائة، أشنع التعديات على الناس، نراهم يلتجئون هم وزعيمهم طاطار داي إلى ربْض القصبة، حيث تحصّن هناك. وبمجرد وصول محمد داي المرادي إلى مدينة تونس فتح أهاليها له الأبواب. وفي 13 رمضان سنة 1106 هـ. ، الموافق خامس شهر مايو 1695 م. ، أمر بتعيين داي جديد يُدْعى يعقوب؛ ثم شرع في محاصرة قصبة المدينة.

ولايـة

يعقوب داي

كان القلق ينتاب محمد باي المرادي حول ما قد يترتب على التحالف الذي أبرم قبيل رحيل جيش أتراك الجزائر ببضعة أيام، بين شعبان خوجه داي وبين محمد طاطار داي. فكان ذلك مبعثاً لتخوفه من أن يهرع الجزائريون لنجدة الحكومة التونسية التي كانت صنيعةً لهم. ومنذئذ رأى هذا الباي أنه من الأجدى له أن يبعث وفداً إلى الداي الجزائري شعبان خُوجة لطلب الصلح، أو على الأقل لحمله على التزام إيالة الجزائر جانب الحياد التام تجاه الحرب القائمة بينه وبين محمد طاطار داي. وكان الوفد يتألف من جماعة من فضلاء تونس وأعيان ديوانها، من بينهم الشيخ أبي الغيث البكري، إمام جامع الزيتونة، والمفتي محمد قتاتة، وكاتب الديوان محمد خوجه. وتوجّه الوفد إلى الجزائر على متن مركب غزو تونسي. غير أن شعبان خوجه رفض الصلح وعامل الوفد أقبح معاملة وأمر أعضاءه بالإقلاع ومغادرة الجزائر. وهكذا فشل الوفد التونسي في مهمته واضطر إلى ركوب البحر عائداً إلى بلاده دون إنجاز مهمته. غير أن ريحاً عاتية ما لبثت أن ردّت المركب الذي يحمل الوفد إلى مرسى الجزائر ثانية، بحثاً عن مأوى مؤقت. وعندئذ علم الوفد أنه قد اندلع بعد رحيله تمرد مفاجىء في الإيالة الجزائرية أطاح بشعبان خوجه. وجعلهم هذا التطور الطارىء يأملون في إمكانية إنجاح مهمتهم. وبالفعل فإن هذا الوفد التونسي، وقد جدّد مسعاه لدى داي الجزائر الجديد، تمكّن من إقناعه بتقبّل مطلبهم بكل ترحاب، حيث أكرم الداي نزْلهم وعقد معهم الصلح، ثم رجعوا إلى تونس. ثم لم يلبث محمد طاطار ـ بعدما خارت قواه وضُيّق عليه الحصار داخل القصبة التي ثلمت الألغام أسوارها ـ أن اضطر إلى فتح أبوابها، بعدما ظل محاصراً داخلها قرابة أشهر ثلاثة، وطلب من عدوه المرادي الرحمة والشفقة.

ولقد استسلمت القصبة في غرّة ذي الحجة سنة 1106 هـ.، الموافق 16 يوليه 1695 م. واستلاذ محمد طاطار داي بضريح الولي سيدي أحمد بن عروس، غير أن الأهالي ما لبثوا أن اقتحموا الضريح وأجبروه على مغادرته. ولم تمض بضع دقائق حتى قطعوا رأسه، ثم غرزوه في خازوق وتجوّلوا به في شوارع المدينة. أما بقية أشلائه فقد ربطت في ذيول الخيل وجُرّت عبر الشوارع. ولقد بلغ حنق التونسيين عليه حدّاً جعل بعضهم يأكل من لحمه.

ولم تمض سوى فترة وجيزة حتى نحّى محمد باي المرادي الداي يعقوب لعجزه وتقدُّم سنِّهِ الذي جعله غير أهل للاضطلاع بمهام الحكم. وحلّ محله في هذا المنصب كاتب الديوان محمد خوجة، الذي كان عضواً في الوفد التونسي الذي كان قد زار الجزائر مؤخراً لطلب الصلح، ولقد تم تعيينه في وظيفة الداي بتاريخ السادس من شهر ربيع الأول سنة 1107 هـ.، الموافق 13 أكتوبر 1695 م.

ولايـة

محمد خوجه داي*

وبعدما أعاد محمد باي المرادي الهدوء والسكينة إلى جميع ربوع الإيالة التونسية، وأخضع بضعة مدن وعدداً من قبائل عربان الدواخل وألزمها إطاعة السلطة بعدما حاولت التمرد عليها، وافاه أجله المحتوم، في أعقاب إصابته بمرض عضال، حيث أسلم الروح في السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة 1108 هـ. ، الموافق 1696 م.

وغداة وفاته بُويع أخوه رمضان المرادي من بعده باياً؛ وهو رمضان نفسه الذي كان قد هرب قبيل محاصرة الجزائريين لمدينة تونس، حيث كان أخوه المتوفى قد صفح عنه بعد ذلك. ولقد تمت بيعة رمضان بإجماع الأهالي وبموافقة الداي محمد خوجه، وموافقة العسكر التركي الإنكشاري وكبار ضباط الإيالة. غير أن هذا الأمير الضعيف الكسول الخامل، المتكالب على الملذات والموبقات، لم يلبث أن ذهب ضحيةً لتمرد جديد.

وفي شهر ذي الحجة سنة 1109 هـ. ، الموافق شهر يونيه 1698 م، جُدِّدَت معاهدة الصلح الأخيرة التي كان قد أبرمها مع الإيالة التونسية، باسم فرنسا، المرشال ديستري، حيث وقَّع وثيقة تجديدها عن فرنسا السيد أوجيه دي سورهيند، قنصل فرنسا في تونس، فيما وقَّعها عن الإيالة كل من رمضان باي المرادي، وعبد القادر باشا، ومحمد خوجه داي، ومحمد، آغا العسكر.

وبالنظر إلى عدم مقدرة رمضان باي المرادي على تصريف شؤون الإيالة بنفسه، نراه يخلد للبطالة تاركاً مهامها العليا ومفوِّضاً تدبيرها إلى نديم له كان قد استولى على لبِّه، وهو معشوقه المدعو «مزهود»، وهو مطرب بندقي كان قد اعتنق الإسلام منذ فترة. ولقد حظي هذا العلج في قلب رمضان باي المرادي بمكانة فريدة، حيث صار أثيراً لديه يتحكم في هذا الباي الماجن كما شاء. فالعلج مزهود هذا كان من السطوة والنفوذ المطلق على نفس رمضان إلى درجة أن سلطة البلاد أصبحت ألعوبة بين يديه الناعمتين، يستغلها في اقتراف جميع ضروب النزوات والتجاوزات. ولقد جلبت عليه قسوته منذ البداية - وكذلك بخله - كراهية بعض أعضاء الحكومة.

ثم لم يلبث التذمُّر من طغيان مزهود العلج أن تجاوز رجالات الحكومة التونسية ليعمَّ الأهالي كلهم، فنقم الناس منه جميعاً. وعندما أدرك مزهود ذلك، نراه يجزع ويتحسَّب النتائج الوخيمة التي قد تجر إليها هذه النقمة الشعبية، فيما لو برز زعيم له من النفوذ ما يمكِّنه من ترؤُّس أولئك الناقمين. ولذا، فإنه لم يعد يسيطر على ذهن هذا العلج المدلَّل سوى هاجس واحد، وهو محاولة تحاشي الأخطار التي أصبحت تُحدق به، وذلك بالتخلص من الشخصية الوحيدة التي بدت قادرة على استقطاب أعدائه[1]. وبالتالي فإن مزهوداً حرص منذ تلك اللحظة على الإيحاء لسيده المغرم

---

(1) يقول محمد مخلوف في: شجرة النور الزكية، مصدر سابق: «... وكان لرمضان مُغنٍّ اسمه مزهود، استولى،

به بكل ما من شأنه إثارة الريبة ضد ابن أخيه مراد[1]، الذي كان هو تلك الشخصية التي يخشاها؛ حيث حذره من غائلته وأشار عليه بالاحتراس منه، مدّعياً أنه كان يَعدُّ العدّة للقيام بمؤامرة ضده. ووجدت هذه الفرية المختلقة في نفس رمضان باي ذلك الصدى الذي أراده لها مزهود البندقي. فما كان من الباي إلا أن اعتقل ابن أخيه المذكور بقصد سجنه في حبْس قصر باردو. وبالفعل فقد اقتيد مراد إلى ذلك الحبس؛ إلا أنه كاد أن يهرب لو لم يتم القبض عليه في اللحظة التي كان يتأهب فيها لاقتلاع آخر قضيب من قضبان نافذة زنزانته. وجيء به إلى محكمة ترأسها الباي بنفسه، حيث حكمت عليه بسمْل عينيه كي ينقطع طمعه في المُلك. وتمّ تكليف جرّاح يدعى كارليه ـ وهو علج فرنسي ـ بتنفيذ هذا الحكم الوحشي. غير أن أصدقاء مراد نجحوا في استمالة الجرّاح بأن وعدوه بمنحه مبلغاً كبيراً من المال إنْ هو لم يلحق بعينيْ مراد ضرراً حقيقياً يفقده بصره. وبالفعل فإن الجرّاح تظاهر بسمْل عينيه بمرود محميٍّ بالنار؛ إلا أنه لم يلمس بذلك المرود المعدني سوى أجفانه، وطمأنه بصوت خافت على سلامة عينيه، طالباً منه كتمان هذا السر والتظاهر بفقدانه لبصره على إثر هذه العملية المموّهة، وهكذا تمّ إنقاذ مراد من العمى. وإذْ ارتاح رمضان باي واقتنع بأن ابن أخيه لم يعد في وضع يمكّنه من مزاحمته في الحكم، نراه يقوم بنفيه إلى مدينة سوسة، حيث كلف آغا قلعتها بحراسته. وهنالك، أيضاً، استطاع مراد، بفضل مساعدة أصدقائه، التحايل على حارسه، وفرّ في هذه المرة والتجأ إلى جبل وسْلات، حيث استقبله الناس هناك بفرحة وبايعوه باياً. ثم انتشر خبر بيعته في جميع ربوع الإيالة تقريباً. ولم يلبث هذا الشاب أن وجد نفسه على رأس عدد من الأنصار والمؤيدين الأشداء، حاول عمه رمضان التصدي لهم، ولكن دون جدوى. وعندما انخذل رمضان باي وانفضّ الجميع من حوله وكرهوه، وجد نفسه مضطراً إلى مغادرة العاصمة والفرار إلى مدينة سوسة، حيث تأهب في الثامن من شهر رمضان سنة 1110 هـ.، الموافق 9 مارس 1699 م. لمغادرة الإيالة بحراً. إلا أن أولئك الذين أرسلهم في إثره عدوه مراد ـ الذي كان قد حصل على بيعة أهالي القيروان ـ تمكنوا من القبض عليه، حيث قتلوه خنقاً وقطعوا رأسه الذي جيء به إلى مدينة تونس، حيث مرّغه الناس في وحل شوارعها. ولقد كانت مدة حكمه ثلاثين شهراً[2].

وانزعجت العاصمة التونسية لانتصار مراد، إلا أنها سارعت إلى اعلان خضوعها له، فدخلها في 13 رمضان سنة 1110 هـ.، الموافق 14 مارس 1699 م. وتمت في اليوم نفسه بيعة أحد صنائعه، وهو آغا فرسان الصبايحية الأتراك، المدعو دالي محمد، داياً للإيالة. ثم جرت في اليوم التالي مراسم الاحتفال بتنصيب مراد نفسه باياً، وكان لا يزيد عمره آنئذ عن ثماني عشرة سنة.

▪ عليه وفوّض أمره إليه وأقبل على لهوه؛ وتصرّف مزهود بالقتل وغيره، وتمادى على ذلك حتى قتل العلاّمة حمّودة، ابن الشيخ محمد فتاتة، افتياتاً على سيّده، فنفرتهما القلوب، وارتفعت الأكفُّ بالدُّعاء بهلاكهما.

(1) هو مراد بن علي باي بن حمودة باشا، من زوجته البدوية ابنة الشيخ سلطان بن منصّر الحنّاشي.

(2) هناك تفاصيل مثيرة حول فترة حكم رمضان داي ومعشوقه مزهود البندقي، يتضمنها كتاب فرنسي نشر في باريس في سنة 1736 م.، وهو من تأليف السيد دي سان جيرڤاي، الذي كان في السابق قنصلاً لفرنسا بتونس، وعنوان الكتاب: مذكرات تاريخية حول حكومة تونس القديمة والجديدة.

ولايـة

دالي محمد داي

تكشف لنا وثائق الإرشيف القنصلية عن أن الباي التـونسي اضطر في شهـر مايـو سنة 1700 م. ـ نتيجة قلة الأموال في خزينة الإيالة ـ إلى الالتجاء إلى التجار الفرنسيين طالباً منهم إقراضه الأموال اللازمة لتسديد رواتب عسكره التركي، وهو قرض يقدّر باثنيْ عشر ألف فرنك. وسارعت فرنسا، بناءً على مشورة قنصلها، إلى منح هذا المبلغ للباي؛ ذلك أنها تلقّنت درساً مما لحق المصالح الإنجليزية قبل ذلك ببعض الوقت، عندما وُجّه طلب مماثل إلى الرعايا الإنجليز المقيمين بتونس، حيث أبدى قنصل بلادهم بعض التردد في تقديم القرض؛ الأمر الذي أغضب الباي وجعله يهدد باللجوء إلى القوة ضد أولئك الرعايا فيما لو لم يقرضوه ما احتاجه من أموال، مما جعل التجار الإنجليز يذعنون لتهديداته صاغرين. وهذا هو الذي جعل الفرنسيين يستفيدون من ذلك الدرس راضخين لتلبية طلبه، حيث وقع جمْل توفير هذا المبلغ على كاهل نخبة من كبار التجار الفرنـسيين العاملين في الإيالة.

وفي تلك الأثناء بدا مراد باي معيداً لنجاحه في افتكاك السلطة من عمه رمضان؛ إلا أن نفسه كانت متعطشة للانتقام من جميع أولئك الذين حاولوا إعاقة استحواذه عليها بكافة الوسائل، فقضى على عدد كبير منهم. وكان في عِداد ضحاياه نديم عمه، العلج البندقي مزهود. غير أن ما ألحقه مراد باي برعاياه من ضروب الانتقام والعسف لم يشفِ غليله؛ فنراه يعقد العزم على إطفاء نار أحقاده بمقاتلة أعدائه حتى خارج البلاد. فعقد جلسة طارئة للديوان، حيث حمل أعضاءه على إعلان الحرب ضد أوجاق الجزائر، بحجّة أن الجزائريين ناصروا عمه رمضان.

وهكذا فقد جُهزت محلّة لمحاربة الجزائر، خرج مراد على رأسها واجتاح بها التـراب الجزائري. ولما شارف قسنطينة خرج إليه عاملها علي خوجه بكل ما لديه من قوات. وما لبث الجمعان أن اقتتلا، فأثخن فيهم مراد قتلاً وهزم تلك القوات، حيث سقط في ساحة المعركة خمسمائة من الجند الأتراك الذين كانوا يشكلون نخبةالجيش الجزائري. ولو كان مراد قائداً محنكاً لكان الجدير به، في أعقاب نصر باهر كهذا الذي حققه، أن يقتحم بجيشه مدينة قسنطينة، التي كان من المؤكد في تلك الظروف أن يهرع أهاليها إلى فتح أبوابها له. غير أن مراداً اقترف خطأً فادحاً بعدم إقدامه على ذلك فوراً، حيث فضل التريُث ومَنح قوات محلته بضعة أيام للراحة من تعب المعركة السابقة. ولذا فإنه عندما قرر في النهاية اقتحام المدينة ودنا من أبوابها وجدها قد صارت في وضع يمكّنها من الصمود في وجه قواته، فامتنعت عليه. وحاول خداع أهلها، باذلاً لهم عهود الأمان، لكنهم لم يثقوا به. فخاب أمله ولم يجد أمامه سوى الأخذ بمخانقها وإحكام الحصار حولها، حيث دام ذلك الحصار خمسة أشهر. وخلال الشهر الأول للحصار تمكّن مراد من افتكاك القلعة التي بظاهر قسنطينة عنوة، وحكّم السيف في جميع من كان بها، واستولى على مدافعها

وأرسلها إلى تونس. واستنجد مراد باي بقائد الجيش الطرابلسي، خليل باي الأرناؤوطي، الذي هبَّ لنجدته على رأس محلة من عسكر الترك، واشترك معه في حصار قسنطينة[1].

وفيما كانت هذه الأحداث تجري عند الطرف الشرقي للحدود الجزائرية، وقع انقلاب في الجزائر؛ ذلك أن بابا حسن داي، الذي تمت بيعته داياً للجزائر في سنة 1698 م.، علم أن هنالك مؤامرة تحاك ضده، فسارع إلى التنازل عن الحكم بمحض إرادته. وفي اليوم التالي نُصِّب ديوان الجزائر بدلاً منه الحاج مصطفى داي، الذي أدرك أنه لن يضمن بقاءه على قيد الحياة إلا إذا انتقم من التونسيين انتقاماً شديداً لمعاقبتهم على تعدِّيهم على حرمة التراب الجزائري، ولذا فإنه بادر إلى إرسال قوات لنجدة قسنطينة المحاصرة. وعندما علم مراد باي بدنوِّ الجيش الجزائري نراه يفكّ حصاره عن المدينة للتوجه بقواته إلى ملاقاة أعدائه القادمين نحوه. وعند التقاء الجمعين للقتال في المرة الأولى كان النصر حليف مراد باي الذي تمكّن من اقتحام صفوف الجزائريين وتشتيت فلولهم. غير أن هؤلاء سرعان ما نهضوا من نكستهم استجابة لنداء قائدهم، حيث هجموا بكل ما لديهم من قوة على الجيش التونسي الذي مُني عندئذ بهزيمة نكراء. ولقد وقعت هذه المعركة الثانية في 19 ربيع الثاني سنة 1112 هـ.، الموافق شهر أكتوبر 1700 م.، في محل يعرف بـ «جوامع العلماء»، يقع قرب المجاز الأحمر. واضطر مراد باي إلى الفرار، حيث جمع فلول جيشه، مقلعاً عن محاصرة قسنطينة، وكرَّ عائداً إلى مدينة تونس للدفاع عنها فيما لو رأى الجزائريون استغلال النصر الذي أحرزوه بالزحف على العاصمة. غير أنه لم يكن هنالك أساس لمخاوفه هذه، إذ اكتفى هؤلاء بالنصر الذي أحرزوه، ولم يجتازوا الحدود إلى داخل إيالته.

وخلال سنة 1113 هـ.، الموافق 1701 م.، نرى مراد باي ـ الذي لم يكن قد تخلى عن فكرة الانتقام من الجزائريين ـ يبعث بثلاثة مراكب إلى الأراضي العثمانية لجلب مرتزقة أتراك لإعداد جيش آخر يستعمله في حرب جديدة ضد الجزائر، حيث أوكل هذه المهمة إلى آغا الصبايحية الترك وهو المدعو إبراهيم الشريف. ولقد تزامن وصول هذا المبعوث التونسي إلى الأستانة مع وصول وفد جزائري إليها. واستفسر السلطان العثماني، مصطفى خان الثاني، عن الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب بين الإيالتين المغربيتين، ثم حمل ابراهيم الشريف والوفد الجزائري على قبول وساطة الباب العالي في الخصومة. ثم أمر الوفدين بالرجوع إلى بلديهما مصحوبين بفرمانات تحث على تناسي الماضي وطرح التنابذ جانباً وإبرام صلح بين الإيالتين.

---

(1) انظر ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص ص 75-76؛ وانظر ترجمتنا العربية المحتنقة لمؤلف شارل فيرو: الحوليات الليبية، ط/2، ص ص 311 ـ 312. ويعزو هذان المؤرخان إقدام مراد باي على محاربة الجزائريين إلى سبب تافه، يتمثل في أنه كان قد أرسل وفداً إلى داي الجزائر بهدية، فردّها عليه. ويذكر صاحب الإتحاف، المصدر نفسه، أن مرادي باي كافأ خليل الأرناؤوطي، قائد الجيش الطرابلسي، على مساندته له، بأن أباح له القيروان، وأطلق يده في نهبها، فتوجه اليها بعسكره التركي، ودخلها ونهبها، وسبى النسوة والذراري، ثم رحل إلى طرابلس.

اما المراكب الثلاثة التي كان مراد باي قد وجهها إلى الدولة العثمانية لجلب مرتزقة الترك، فإنها عادت إلى مرسى غار الملح خلال الأيام الأولى من شهر يوليه سنة 1701 م.، وعلى متنها الف جندي أصاب الطاعون بعضاً منهم. بيد أنه يبدو أن ذلك لم يؤدِّ إلى تفشّي هذا الوباء في الإيالة، لأن مؤلف المذكرة التي نقتبس عنها هذه الواقعة، لا يشير إلى ضحايا بهذا الوباء الوافد بين الأهالي التونسيين؛ هذا وإن كان قد أضاف بأن الباي مراد قد أعطي في ذلك الظرف دليلاً جديداً على غرابة أطواره، وذلك عندما صعد إلى متن المراكب الثلاثة التي تفشى فيها الطاعون، بمعيَّة عدد من ضباطه الذين أجبرهم على الاحتكاك بالموبوئين من جند المرتزقة. بل إنه ذهب في جنونه إلى أبعد من ذلك؛ إذ عرَّض نفسه لانتقال العدوى إليه بأن انتزع من أحد الموبوئين بالطاعون غلبون تبغ كان يدخّنه ووضعه في فمه،(1) كي يضع شرذمة ضباطه المماليك بين أحد خيارين صعبين: إما إستثارة نقمته، وإما مجاراته في نزوته الإجرامية العابثة، والمتمثلة في تعريض أنفسهم، مثله، للإصابة بعدوى الوباء عن طريق لمس الموبوئين وأمتعتهم!!.

ولايـة

قهواجي محمد داي

وفي تلك الأثناء أطيح بالداي دالي محمد، حيث خلفه قهواجي محمد، الذي كان يكسب عيشه من طبخ القهوة، كما يدل عليه اسمه.

وكانت كراهية مراد باي وبغضه للجزائريين قد أعمت بصيرته وجعلته لا يفكر سوى في البحث عن الكيفية التي تمكّنه من محو آثار الهزيمة التي مُنيَ بها على أيديهم، ولذا فإنه لم يُعر

(1) كان مراد رجلاً نزقاً ومغرماً بسفك الدماء، وقتل الناس، فكان يُؤْتَى له بالرجل فيذبحه بنفسه، ثم يقطع رأسه ويشقّ بطنه، ويُدْخل يده في جوفه، ويخرج أمعاءه. ولقد لقّبه الناس بـ «مراد أبو بالة»؛ لأنه كان له سيف قاطع ذو شفرتين، يسمى «البالة»، لا يكاد يمرُّ عليه يوم دون أن يلطّخه بدم إنسان. وكان مراد، إذا لم يجد ضحية يقتلها، يقول: «البالة جاعت!»، ثم يخرج وسيفه البتّار هذا في يده، فيقتل أول شخص يلقاه في طريقه. انظر ابن أبي الضياف: الإتحاف، ج/2، ص 74. وانظر حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ص 174. أما المؤرخ حسين خوجة، فإنه يصفه في كتابه: ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، صفحة 106، قائلاً عنه: «وسار مراد باي سيرة خبيثة، وأخذ في قتل النفوس، ونهْب الأموال، وهتْك الستور، والمجاهرة بشرب الخمر وأفعال الشنائع والفجور، وارتكب كل قبيحة، وقتل الأطفال، واستباح المحرمات، وهدم مدينة القيروان، وقتل كبار علمائها، وسلب منها الدرهم والدينار». انظر كذلك محمد مخلوف في كتابه: «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية»، ص 162 من التتمّة.

بالاً لنصح السلطان العثماني له بالتصالح مع جيرانه. فأعدّ جيشاً صغيراً من عناصر المرتزقة التي جندها، ثم ساق ذلك الجيش وراءه مغادراً العاصمة التونسية، بحجة التوجّه على رأس محلته، كالعادة لاستيفاء الجبايات من عرب الدواخل؛ وذلك دون الإبانة عما أضمره في نفسه من اجتياز الحدود إلى الجزائر بجيشه بمجرد تجاوزه لمرابض القبائل التونسية التي تقطن غرب إيالته.

غادر مراد باي مدينة تونس في مطلع شهر محرم سنة 1114 هـ.، الموافق شهر مايو 1702 م.، فكان ذلك آخر عهده بها؛ ذلك أنه لم يلبث أن هلك مقتولاً على أيدي أتباعه، إذ ذهب ضحية أطماعه. ولقد وقعت المؤامرة التي أودت بحياته في منطقة «وادي الزرقا»، غير بعيد عن مدينة باجة التونسية. حيث انتهز آغا فرسان الصبايحية، إبراهيم الشريف - وهو إبراهيم نفسه الذي كان قد أوفده قبيل ذلك إلى الأستانة - بذكاء، فرصة تمرد مراد باي ضد إرادة السلطان العثماني لانتزاع السلطة منه. وبما أن تحقيق إبراهيم لهذه الغاية كان مرهوناً بالقضاء على مراد باي، فإنه قرر قتله. فانتهز إبراهيم الشريف اللحظة التي صعد فيها مراد إلى عربة تجرها الجياد، بمعية أحد ضباطه، حيث أطلق عليه الرصاص من طبنجته. وحاول الباي، بالرغم من الجراح التي مُنيّ بها، أن يفرّ، إلا أن المتواطئين مع إبراهيم الشريف من جند الترك المرتزق سرعان ما أحاطوا به من جميع الجهات، ثم صرعوه أرضاً واحتزوا رأسه. وما كان لهذه الجريمة أن تؤتي ثمارها المأمولة لو لم يرسل إبراهيم على الفور فرساناً للبحث عن ابنيْ عم الباي المقتول، وهما حسين ومراد، واثنين آخرين من أفراد أسرته المرادية للقبض عليهم، حيث سرعان ما وقع هؤلاء الأمراء التعساء، بدورهم، صرعى من جرّاء طعنات أعدائهم القاتلة؛ ثم أرسلت رؤوس هؤلاء الضحايا الخمس إلى العاصمة التونسية، كي يعلم أهاليها القانطون بنهاية حكم الأسرة المرادية، الذي كان قد تحول إلى نمط من الحكم الوراثي.

وكان مقتل مراد باي المرادي في 13 محرم سنة 1114 هـ.، الموافق شهر يونية 1702 م.، بعدما حكم مدة ثلاث سنوات وخمسة أشهر تقريباً، وبموته انقرضت دولة بني مراد.

أما إبراهيم الشريف، الذي رفعه أنصاره على الفور إلى منصب باي المَحالّ، فإنه تسلم قيادة القوات التونسية، واستمر على رأس محلته في جولة بالدواخل لاستيفاء الجبايات، ثم لم يلبث أن قفل راجعاً إلى مدينة تونس، حيث أطيح - بناء على طلبه - بقهواجي محمد داي، ونُصّب بدلاً منه المدعو قاره مصطفى داياً جديداً بتاريخ 12 صفر سنة 1114 هـ.، الموافق 6 يولية 1702[1].

---

(1) حول تفاصيل الحملتين اللتين وجههما مراد باي ضد قسنطينة، راجع الدراسة التي وضعها السيد شيربونو - أستاذ اللغة العربية بمعهد قسنطينة سابقاً - وهي دراسة نشرت ضمن الجزء الثامن عشر من «المجلة الأسيوية» الفرنسية، في يوليه 1851 م، ص ص 43 وما بعدها.

ولايــة

قاره مصطفى داي

لم تمض سوى أيام معدودة حتى بادر إبراهيم الشريف إلى تنحية قاره مصطفى عن منصب الداي، لأنه رأى وضع حد لتقاسم السلطة في إيالة تونس بين باي وداي، لأنه شعر أنه نظام من شأنه إضعاف سلطته. ولذا فإننا نرى إبراهيم يستغل الرهبة التي ولّدها في النفوس عند قيامه بانقلابه وما صاحبه من أعمال دامية، فأضفى على نفسه كذلك لقب داي، وذلك في 17 جمادى الثاني سنة 1114، الموافق 27 أكتوبر 1702 م. وفيما بعد، وقبيل نهاية السنة التالية، نرى الباب العالي العثماني يضطر إلى قبول الأمر الواقع، بالنظر لعجزه عن كبح جماح التطلعات الاستقلالية التي أخذت تبديها إيالته التونسية ونزوعها إلى التملص من البقاء تحت سلطة الآستانة المباشرة. ولذا فإن الآستانة رأت أن تبرهن، ولو مظهرياً، على حقها في التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد، وذلك بأن صادقت على بيعة إبراهيم الشريف لمنصبي باي وداي، ثم زادت فمنحته لقب باشا، فصار يلقب بابراهيم باشا باي داي.

ولايــة

إبراهيم الشريف داي

ومنذئذٍ نرى إبراهيم الشريف ـ بعد استفراده بأعلى ثلاثة مناصب في الإيالة التونسية ـ يمسك في يديه كل السلطات التي تخولها هذه المناصب. ومنذ ذلك اليوم أخذت سلطة الدايات وهيبتهم في الإيالة بالتدنّي والاضمحلال. هذا وإن كان البايات، ذوو النفوذ المتصاعد، قد تمكّنوا من الاستئثار بحق ترشيح الدايات، رؤساء الإيالة، بل إنهم كانوا يقومون أحياناً حتى بخلعهم وتعيين خلفاء لهم. وبالرغم من أن أولئك الذين سيخلفون إبراهيم الشريف، لن يجاروه في إضفاء لقب داي على أنفسهم، إلا أننا سنراهم يحرصون دائماً على سلب السلطة الفعلية من أولئك الدايات وعلى جعلهم خاضعين لهم كلية، إلى درجة أن الدايات لم يعودوا من ثمّ يتمتعون سوى بنفوذ إسمي لا يؤبه له؛ الأمر الذي جعل الباب العالي العثماني يخسر في واقع الأمر سيادته الفعلية على الإيالة التونسية.

وفي سنة 1115 هـ.، الموافق 1704 م. وقعت الحرب بين إيالة تونس وبين إيالة طرابلس الغرب. وإليك أسباب ذلك: فلقد علم إبراهيم الشريف أن باي طرابلس خليل الأرناؤوطي قد صادر عدداً من الجياد الأصيلة النادرة التي كانت تمر عبر إيالة طرابلس الغرب في طريقها إليه في تونس هدية من باشا مصر. فكتب إليه إبراهيم يوبّخه على هذه الفعلة الخسيسة، وطالبه بإعادتها إليه فوراً. لكن خليل الأرناؤوطي رفض ذلك بشدة، وردّ عليه في أسلوب جارح[1].

---

(1) يذكر ابن غلبون هذه الواقعة قائلاً: «وسبب الوحشة بينه وبين إبراهيم الشريف أن خليلاً كان بينه وبين مراد [أبو بالة] صاحب تونس صداقة، ولما حلّ بجواره فارًا من طرابلس احسن إليه، وكان إبراهيم غرّر به (أي بمراد)

وكان إبراهيم الشريف يكره جاره خليل أصلاً، ولهذا فإنه لم يحتمل هذه الإهانة، فأعلن عليه الحرب في الحال. ويوجد إلى جانب هذا الدافع الشخصي الذي أدى إلى القطيعة بين البلدين، سبب آخر يرويه لنا المؤرخون المحليون؛ ومفاده أن مركب غزو تونسي كان يخفر سفينة تجارية محملة بالبضائع كان المركب قد استولى عليها في عرض البحر، فأجبر الطرابلسيون المركب التونسي والسفينة التي غنمها على الدخول إلى مرسى طرابلس. وعندئذٍ، وبالرغم من احتجاج غزاة البحر التونسيين وإبرازهم لوثائق هويتهم التونسية، فإن خليلاً الأرناؤوطي قد استولى بالقوة على شحنة السفينة التجارية المغنومة وعلى طاقمها من البحارة النصارى؛ وعندما علم إبراهيم الشريف بهذا التعدي استشاط غضباً[1].

ودعا إبراهيم الشريف الديوان التونسي إلى الانعقاد، حيث وافق أعضاؤه بحماس على دعوته إلى إعلان الحرب على طرابلس الغرب. ثم تلقى من حكومة الجزائر وعداً بمساندته في ذلك. غير أن أتراك الجزائر لم يكونوا مخلصين في وعودهم تلك؛ فقد عُلِم أنهم كانوا يلعبون على الحبلين، لأنهم كانوا قد عرضوا على باي طرابلس خليل الأرناؤوطي في الخفاء عونهم له وتحالفهم معه.

وهكذا فإن الحكومة الجزائرية - التي كانت تبحث منذ فترة طويلة عن عذر للقطيعة مع تونس، وكانت تأمل في سدّ عجز خزينتها بما قد تحصل عليه من مكاسب نتيجة خوض حرب ضد الإيالة التونسية - قد أوفدت إلى إبراهيم الشريف أحد قدامى عملائها السريين لإغراء تونس بإعلان الحرب ضد طرابلس الغرب، مع وعد بمساندة جزائرية، وذلك في مقابل سماح تونس لها باستيراد كمية من القمح التونسي، لأن المحصول الجزائري لتلك السنة كان سيئاً للغاية. واقترف إبراهيم الشريف خطأ عدم الموافقة صراحة وفوراً على هذا المطلب الأخير؛ حيث لم يبعث للجزائر سوى شحنات زهيدة من القمح، فهيّأ بذلك لجارته الخطيرة هذه، الفرصة للتكشير عن أنيابها وتوجيه أسلحتها إلى صدره. فلقد دعا داي الجزائر ديوان عسكره التركي للانعقاد، حيث بسط أمامه مآخذه ضد إبراهيم الشريف وألقى عليه اللّوم لسماحه بتصدير القمح إلى أوروبا في الوقت الذي حرّم فيه بيعه للبلدان الإسلامية، على حدّ قوله. وهكذا نجح الداي الجزائري في إثارة حنق أعضاء ديوانه ضد التونسيين، إلى درجة أن هذا الديوان أصدر قرارات عدائية ضدهم دون رويّة أو تريُّث.

بيْد أن إبراهيم الشريف لم يفزع لهذا التطور العدائي في موقف الجزائريين. وعندما أدرك أنه

- فبقي في نفس خليل من ذلك شيء، فمرت به خيل لإبراهيم في الركب فأخذها ممن هي بيده بصورة بيع أكرهه عليه، فبلغ ذلك إبراهيم، فبعث إليه يهدده إن لم يردّها، فأغلظ له خليل في الجواب». انظر: التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، مصدر سابق، ص 203.

(1) انظر أحمد بك النائب: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص 280، وهو يتفق تماماً مع الفونص روسّو في روايته لهذه الأحداث.

ما تزال أمامه فسحة كافية من الوقت لمهاجمة باي طرابلس، قبل أن يتمكن الجزائريون من الزحف على أراضي إيالته، فإنه توجه بسرعة على رأس قواته نحو طرابلس الغرب. وفي شهر شعبان سنة 1116 هـ.، الموافق شهر ديسمبر 1704 م.، أي بعد مضيّ قرابة الشهرين على خروجه في محلته باتجاه إيالة طرابلس في شهر جمادى الثانية من السنة نفسها، الموافق 25 أكتوبر، التقت جموعه بجموع خليل الأرناؤوطي، فهزمه وانتهب محلّته وقتل الكثيرين من جنوده، وأجبره على الانسحاب في عجالة إلى طرابلس، تاركاً وراءه ثمانية مدافع وتسع رايات. ثم مضى وراءه يطارده. وبعدما ضرب إبراهيم الشريف حصاراً حول مدينة طرابلس، طلب أتراكها الصلح وعرضوا على الباي التونسي أن يدفعوا له تعويضاً عما تجشّمه هو ومحلته من جرّاء هذه الحرب، شريطة أن يرفع الحصار عن مدينتهم. إلا أنه امتنع، بالرغم من وساطة كاهيته حسين بن علي، الذي حذّره غائلة من دُعِيَ إلى الصلح ولم يستجب، قائلاً له: «إن الذي أغضبك قد فرّ من بين يديك، وقتلت أنت جنده وأعوانه، وأخذت محلته بما فيها؛ فأي ذنب لأهل البلاد، وفيهم الشيوخ والصبيان والنسوة؟». لكن إبراهيم الشريف صمم على رفضه فك الحصار عن مدينة طرابلس، مما أحنق عليه كاهيته حسين بن علي، الذي ظلت مرارة هذه الذكرى حيّة في ذهنه أمداً طويلاً، إلى حد أنه عاهد نفسه على اقتناص أول فرصة تسنح له مستقبلاً للإطاحة بإبراهيم الشريف وافتكاك السلطة منه(1).

ونتيجة للرفض الذي قوبل به طلب الطرابلسيين بالدخول في تسوية، فقد استُؤنف القتال بشدة أكثر من ذي قبل. وحمي وطيس المعارك إلى حد أنه أصبح من شبه المستحيل تصوُّر إمكانية وضع حد لها، لو لم يتفشّ وباء الطاعون فجأة في صفوف الجيش التونسي. ولقد جعل تفشّي هذا الوباء الشنيع أعداداً كبيرة من جنود هذا الجيش تفرّ من ميدان القتال، فيما أصابت عدواه القلة الباقية منهم، فصمموا على الدفاع عن راياتهم حتى الموت.

وهكذا فقد رُفع الحصار عن مدينة طرابلس في الثامن من شهر رمضان سنة 1116 هـ.، الموافق 11 يناير 1705 م. وفي شهر شوال التالي، الموافق شهر فبراير، وصل إبراهيم الشريف إلى مدينة تونس.

وبعدما قضى الطاعون على المحلّة التونسية، نراه ينتقل منها إلى مدينة تونس التي لم يَمْضِ على رجوع القوات إليها سوى بضعة أسابيع حتى تفشّى هذا الوباء فيها بسرعة، حيث أخذ يقضي

(1) الرواية نفسها نجدها عند ابن أبي الضّياف في: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 82. كما نجدها بتمامها لدى أحمد بك النائب في: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص 281، نقلاً، فيما يبدو، عن صاحب الإتحاف. أما ابن غلبون فيقول في التذكار، ص ص 202 ـ 203: «... قدم عليه إبراهيم الشريف، صاحب تونس ليغتك البلد من يده، واستصحب معه عثمان القهواجي وشعبان بن قار يوسف، آغا الكرسي، كانا نفيا عنده، ظنّاً منه أن أهل طرابلس يوافقونه إذا رأوهما معه، وقدم في جند كبير، نحو الثمانية عشر ألفاً، ونزل برملة المنشية من جهة طرة، وخرج خليل للقائه. فلما التقيا أخبر خليل بخلاف الجند الذين بالمدينة عليه، وأن بعضهم أدخل يداً مع الشريف، فكرّ راجعاً إلى المدينة...».

على ضحاياه بقسوة طيلة ستة أشهر متتالية. فلقد بلغ عدد تلك الضحايا في مدينة تونس وحدها، يومياً، سبعمائة ضحية. أما أفراد الجالية الفرنسية بالمدينة، الذين حاولوا أن يظلوا بمنأى عن الإصابة بالوباء بالاعتزال داخل الفندق المخصص لهم، فقد انتقلت إليهم عدواه كذلك، فذهب ضحيته عدد منهم، وكان في عداد هؤلاء قاصدهم الرسولي الراهب بارفيه، الذي انتقلت إليه العدوى نتيجة زياراته المتتالية للأسرى النصارى في السجون التونسية لمحاولة إسعافهم. وعلى أثر ذلك قررت الجالية اتخاذ عدد من التدابير الصحية؛ حيث تمّ نصْب حواجز في مدخل سقيفة الفندق الذي يأويها، وطُلب من القاصد الرسولي الجديد عدم مغادرة صحن الفندق، حتى ولو اضطرته واجباته الدينية إلى ذلك. فكان المصابون بالطاعون من النصارى يضطرون إلى المجيء بأنفسهم إلى هذا الكاهن كلما رغبوا في الاعتراف أمامه دينيًّا، حيث كانوا يُخاطبونه باعترافاتهم من وراء الحواجز الموضوعة عند مدخل الفندق. وبالرغم من هذه التدابير، فإن القاصد الرسولي الجديد هذا، قد قضى نحبه بعد مضي ثلاثة أو أربعة أيام من مزاولته لمهامّه الكهنية على تلك الشاكلة.

وإليك فيما يلي وصف لسلسلة التدابير الصحية الدقيقة التي فُرض الالتزام بها على نزلاء فندق الفرنسيين بمدينة تونس، طيلة فترة تفشي هذا الوباء، للوقاية من عدواه؛ كما أبانت عنها محفوظات الأرشيف القنصلي: فلم يكن يُسمح بتمرير الخبز المستجلب من أحد مخابز المدينة عبر حواجز مدخل الفندق، إلا بعد أن يبرد تماماً. أما الخضروات واللحم والفواكه والسمك، فقد كانت تغمر في أواني مملوءة بالماء لمدة عدة ساعات. وأما الدجاج فكان يتم نتف ريشه ويغمر في آنية الماء قبل طهيه. ويؤكد الرحالة الفرنسي بيسونيل، الذي زار إيالة تونس ما بين سنتي 1724 و 1725 م.، أن مدينة تونس وحدها قد ابتليت، خلال مدة سطوة هذا الوباء، بزهاء أربع وأربعين ألف وفاة بين أهاليها.

ودعونا نعود الآن إلى استئناف رواية الأحداث السياسية. فعندما أُرغم إبراهيم الشريف على صرف النظر عن مواصلة حربه ضد طرابلس في الظروف الآنفة الذكر، نراه يوجه اهتمامه إلى الجزائر التي كان من الواضح أن الاستعدادات الحربية التي كانت جارية فيها على قدم وساق، كانت تونس هي المقصودة بها. فتمّ، بناءً على أوامره، تحصين مدينة الكاف - التي تعتبر مفتاح الإيالة التونسية الغربي، والنقطة الوحيدة القادرة على صدّ أي عدو قادم من الغرب - كما كُدّست فيها الذخيرة العسكرية بمختلف أنواعها. ووضِعت فيها حامية مؤلفة من سبعمائة رجل، تحت قيادة محمد، شقيق إبراهيم الشريف. وفي غرّة محرم سنة 1117 هـ.، الموافق 22 أبريل 1705 م.، خرج إبراهيم على رأس جيشه لمقاتلة أعدائه الجزائريين.

وعندما شاع الخبر بأن الجزائريين، يقودهم الداي عشيّ مصطفى شخصياً، قد أخذوا يقتربون من مدينة الكاف التونسية، نرى إبراهيم الشريف يضاعف من سرعة زحفه نحوهم ويقوم بتعزيز القوات المرابطة في تلك المدينة. ثم حطّ رحاله عند الحد الفاصل بين البلدين، منتظراً لحظة

الاشتباك مع عدوه القادم. ولكن لسوء حظه، فإنه عندما أقبلت محلة الجزائريين نحوه وتراءى الجمعان، فإن قبيلة أولاد سعيد التونسية خذلته وانضمت إلى الجزائريين، فحذت حذوها قبائل تونسية أخرى. ثم ازداد حظه سوءاً عندما تخلى عنه جانب من قواته النظامية كان تحت قيادة وزيره وصاحب سرِّه محمد بن مصطفى ـ المعروف بـ «ابن فطيْمة» ـ كما خذلته عندئذ قبيلة دُرَيد الجبارة. ومع ذلك، فقد ظل إبراهيم الشريف ـ بالرغم من هذه الخيانات المتتالية ـ متمالكاً لنفسه متجلداً لا يدع الخوف يخامر قلبه. وفي 17 من شهر ربيع الأول من السنة نفسها، الموافق 7 يولية، نصب الجزائريون أخبيتهم وخيامهم على ضفاف وادي التّين، قرب الكاف، ثم أوفدوا ضباطاً إلى محلة إبراهيم الشريف لمطالبته بإقرار الصلح بحسب الشروط التالية:

أن تدفع لهم الحكومة التونسية أولاً غرامة حرب كبيرة وتمنحهم ألف بعير، وأن تسلمهم أبناء إبراهيم الشريف نفسه رهينة لضمان تنفيذ بنود هذا الاتفاق. وفي مقابل الرضوخ لهذه الالتزامات، تعهد الجزائريون بتسليم سيد تونس رؤوس أولئك الذين تسببوا في إشعال هذه الفتنة بين البلدين.

لكن إبراهيم رفض، بتكبّر وإباء، الإذعان لهذه الشروط المهينة، وأصدر على الفور أوامره إلى قواته بمهاجمة أعدائه. وحتى يكون في وضع يمكّنه من مراقبة سير المعارك وإصدار الأوامر التي تفرضها مقتضياتها وتطوراتها، نراه يصعد إلى ربوة عالية لمراقبة كيفية سيرها. وظهر واضحاً منذ اندلاع القتال أن الكفّة سترجح لصالح الجزائريين طيلة ذلك اليوم، وذلك بالنظر لتفوّقهم العددي. وحاول إبراهيم في الحال تدارك الأمر، حيث كلّف آغا فرسانه الصبايْحية التُرْك، حسين بن علي، بالانضمام إليه بالقوات التي كانت تحت إمرته، وبألاّ يتوانى عن خوض المعركة ولو للحظة واحدة. وهنا نرى هذا الآغا يردّ عليه ـ إمّا بدوافع من حقد دفين يكنّه له، وإما لأنه ليس في وسعه حقاً تنفيذ أوامره دون تعريض نفسه للخطر ـ قائلاً بأنه يستحيل عليه التحرك إلى مسرح المعركة، متذرعاً بأنه سيعرّض فرقة فرسانه الصغيرة، عندئذ، لخطر الإبادة. فوجّه إبراهيم عندئذ نداءً مماثلاً للآغوات الآخرين، الذين بادروا إلى تنفيذ أوامره دون إحجام. ولربما يمكن اعتبار تنفيذ أولئك القواد لأوامر سيدهم، على الفور، أمراً جديراً بالإكبار، في ظروف أخرى؛ غير أنها كانت تمثل في إطار ذلك الوضع العسكري الدقيق ارتكاباً لخطأ جارف، عجّل بخسرانهم للمعركة التي كانت تدور رحاها. ذلك أن الجزائريين، وقد اعتقدوا أن القوات المعادية قد هُزمت، هبُّوا لمطاردتها، إذْ بدت لهم أنها قد أخذت تولي الأدبار، فتعقّبوها بكل ما أوتوا من قوة. وعندما أدرك إبراهيم الشريف أن أعداءه قد أحدقوا به من جميع الجهات، هبَّ يقاتل باستماتة، وبدون أمل، على رأس حفنة من جنوده، بحيث صُرعت ثلاثة جياد، امتطاها الواحد تلو الآخر، خلال خوضه الجسور للمعركة. لكنه غُلِب على أمره في نهاية المطاف واضطُرَّ، بسبب كثرة أعدائه، إلى الاستسلام لهم، فكبّله هؤلاء بالقيود واصطحبوه إلى محلتهم. ثم لم يلبث شقيقه محمد الشريف ـ الذي لم يعد بإمكانه الصمود داخل قلعة الكاف ـ أن اجبر بدوره على الاستسلام هو وحاميته التونسية. وهكذا سقطت دولة إبراهيم الشريف في أواسط ربيع الأول سنة 1117 هـ.، الموافق

الثامن من شهر يولية سنة 1705 م، وبعد القبض على صاحب هذه الدولة وشقيقه وأسرهم بأيدي الجزائريين. ولقد عمّرت دولة إبراهيم ثلاث سنين وشهرين وبضعة أيام.

وما أن علم الآغوات الأتراك الذين كانوا منهمكين في خوض المعركة على رأس شراذم المحلة التونسية، بأسْر قائدهم إبراهيم الشريف، حتى انسحبوا من ساحتها مع من تبقى من جندهم، ولاذوا بالعاصمة التونسية مدحورين. وعندئذ بايع علماء تونس وأكابر جندها التركي ووجهاؤها الآغا حسين بن علي باياً جديداً للإيالة، بالنظر إلى أنه كانْ أشد آغوات الترك نفوذاً بالبلاد، حيث أُنيطت به مهام قيادة المحالّ التونسية في 20 ربيع الأول، الموافق 10 يولية من السنة نفسها.

وبعقْد البيعة لحسين بن علي استُهِلّ في تونس عهد حكم سلالة علجية جديدة، ما تزال مقاليد هذه الإيالة بين يدي نسلها حتى يوم الناس هذا. ولسوف نروي أحداث التاريخ التونسي، من الآن فصاعداً - لا على أساس من تتبّع حكم الدايات، مثلما في السابق - ولكن على أساس من توالي البايات. ذلك أنه منذ تولية حسين بن علي، على النحو المذكور، حلّ لقب «الباي» محل لقب «الداي» في رئاسة الإيالة، لأن لقب الباي صار يشير إلى الشخصية التي تتولى جميع السلطات في إيالة تونس، دون منازع.

الباب الرابع

حكم البابات

16 صفر 1153هـ / 13 مايو 1740م.

1) حسين بن علي تركي: 15 ربيع الأول 1117هـ . 10 يوليو 1705م.)

2) علي بن محمد (ابن أخ حسين): 16 صفر 1153هـ / 13 مايو 1740م.
25 ذي الحجة 1169هـ / 31 أغسطس 1756م

3) محمد الرشيد باي: 25 ذي الحجة 1169هـ / 31 أغسطس 1756م.
14 جمادى الثانية 1172هـ / 11 فبراير 1759م.

4) علي باي: 14 جمادى الثانية 1172هـ / 11 فبراير 1759م.

ولايـة

حسين بن علي تركي

هو ابنٌ لِعلج يوناني كان قد انخرط في مفرزة تم تجنيد أفرادها من مرتزقةٍ جيء بهم من المشرق لدعم صفوف عسكر تونس التركي[1]. وكانت استقامة خلقه ونجابته ورجاحة عقله قد شدّت إليه الأنظار وفتحت أمامه سُبُل الارتقاء إلى أعلى الوظائف خلال أمد قصير. وعندما خاض إبراهيم الشريف حربه المشؤومة ضد الجزائريين، كان حسين يشغل منصب آغا الصبايْحية[2]. ثم تمكّن ـ بفضل أموال أنصاره ودسائس الموالين له ـ من الارتقاء إلى منصب الباي.

وكانت فترة حكم هذا العاهل تتّسم بالسماحة والحلم: فلقد تمتع الأهالي التونسيون في ظل حكمه بعهد تسوده السكينة التي طالما تشوّقوا إليها في أعقاب سنوات طويلة كدّرتها الفتن والحروب الأهلية.

وفي اليوم نفسه الذي تولى فيه، رفع العسكر التركي أحد أقربائه، المدعو محمد خوجه الأصفر إلى منصب الداي. ولقد اشتهر وزراؤه بحُسن التدبير، كما اتُّسموا بالحصافة والذكاء، فرفعوا بذلك عن كاهله جانباً من أعباء الحكم[3].

---

(1) يقول عنه حسين خوجه في: ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، ص 112: «قدم والده من بلاد الروم، وأصله من جزيرة كندية، وكان في قديم الزمان قائداً لزمام العربان». ولقد توفي والده هذا ـ بحسب المصدر نفسه ـ سنة 1087 هـ. أما ابن أبي الضيّاف، فيقول في: الإتحاف، ج/2، ص 85، عن والد حسين إنه قدم متطوعاً للخدمة العسكرية في تونس، أوائل دولة بني مراد، وثُبّت في ديوان الجند فيها.

(2) شغل حسين بن علي، قبل ذلك، وظيفة «خزنة دار»، أي رئاسة أموال الجبايات، في حكومة محمد باي بن مراد؛ ثم تولى وظيفة «كاهية»، في حكومة محمد بن شكر؛ ثم وظيفة «آغا صبايْحية الترك» في حكومة مراد باي المرادي. ثم تولى في عهد مراد أبو بالة المرادي وظيفة «كاهية»، ثم تولى الإشراف على «دار الجَلْد» ـ أي الجلد بالسياط. وبعد ذلك ولّاه إبراهيم الشريف باي وظيفة «آغا صبايحية الترك»، ثانية. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 86.

(3) استقى المؤلف الجانب الأساسي من معلوماته حول فترة حكم حسين بن علي، التي نحن بصددها، وحول فترة =

وكان العرفان بالجميل - وهي فضيلة نادرة لدى مغتصبي السلطة - إحدى الخصال التي عُرف بها حسين بن علي؛ وما القصة التالية سوى دليل قاطع على ذلك.

فلقد قبض مركب غزو تونسي يوماً على عدد من الفرنسيين عند سواحل فرنسا الجنوبية. وكان من بين هؤلاء شخص من مواليد مدينة طولون، يدعى رينو؛ حيث أُقتيدوا إلى مدينة تونس، وتمّ توزيعهم على كبار الشخصيات فيها كأرقّاء لخدمتهم. فكان الشاب الطولوني المذكور من نصيب حسين بن علي، الذي كان أحد تلك الشخصيات. ولم يلبث حسين أن أشاد بولاء الشاب واستقامة سلوكه. وظل رينو الطولوني هذا على الدوام وثّاباً لخدمة سيده والاستعداد لعمل أي شيء من أجله؛ بل ووصل به ولاؤه له حدَّ تعريض حياته للأخطار عند مؤازرته لهذا السيد في الارتقاء إلى عرش تونس وتحمُّل أعبائه. وبلغت ثقة حسين بن علي في مملوكه رينو الطولوني حدَّ تعيينه قائماً على خزائنه ومكتبته، بل وحتى أعز خصوصياته، وصار الناس لذلك يقصدونه رجاءً لتسهيل قضاء حاجاتهم، بالنظر للحظوة التي صار يتمتع بها. غير أن المملوك خشي عاقبة ما قد تجره عليه هذه الحظوة من حسد وغيرة رجال البلاط، فألحَّ على مخدومه في أن يجنّبه ذلك.

وهكذا فقد صارت لهذا النديم مكانة سامية، بحيث لم يكن أحد يتصور أنه سيفرِّط فيها. بيد أن الناس سرعان ما اندهشوا، عندما علموا أن رينو- بواعزٍ من حنينه الجارف إلى وطنه فرنسا- قد غادر الإيالة خفية على متن سفينة كانت متوجهة إلى فرنسا. وعندما أُبلغ سيده حسين بن علي بفراره، رفض في البداية تصديق الأمر؛ إلا أنه - وقد أفحمته الحقيقة - هرع إلى جناح مملوكه الفارّ للتأكد مما إذا كان قد اصطحب معه أموال خزائنه. فكان أول ما وقع عليه نظره عند اقتحامه للجناح، مظروف مختوم، كان رينو الطولوني قد تعمّد تركه في مكان بارز حتى يتمّ العثور عليه بسهولة: وأسرع حسين إلى فضّ المظروف بعدما تعرّف فيه على خط مملوكه، ثم قرأه. وكان المملوك الفارّ يستحْلف مخدومه، عبر أسطر مكتوبه، بأن يغفر له فعلته الجاحدة، شارحاً له الأسباب التي حملته على هجرانه، ثم كرّس أسطراً أخرى لمحتويات الخزانة التي كانت في عهدته، حيث أحصى بدقة أموالها التي لم يتعدّ على شيء منها، وأعلمه بالمكان الذي خبّأها فيه كي تكون في مأمن من أيدي العابثين. ثم ختم المملوك مكتوبه بالتعبير لسيده عن عميق اعترافه بالجميل عن كل ما أحاطه به من حدْب واهتمام. وشُدِه الباي حسين أمام هذا الدليل القاطع على نزاهة مملوكه ووفائه وأمانته، فامتلأت نفسه إكباراً له وحسرة عليه في آن واحد. فكاتب على الفور صديقه ومملوكه الهارب ورجاه أن يرجع إلى تونس، باذلاً وعداً بالسماح له بالعيش فيها بحريّة تامة، في حالة رفضه قبول منصب رفيع في حكومتها عند عودته إليها. لكن المملوك لم يستجب

حكم ابن أخيه الذي تلاه، علي باشا، من دراسة وضعها في سنة 1752 م.، السيد بوارون، وهو عسكري فرنسي من مدينة طولون. وما يزال نص مخطوط هذه الدراسة بمكتبة باريس الوطنية. وهي دراسة سيشير إليها المؤلف لاحقاً، كلما اعتمد عليها في الصفحات التالية.

لنداء سيده. وعندما رأى حسين باي أنه لا جدوى من انتظار عودة رينو الطولوني، نراه ـ للتدليل له على حبه له ـ يأمر بتجهيز مركب، حيث شحنه بحمولة من القمح، وأرسله إلى مملوكه في فرنسا. وحرص حسين بن علي، طيلة حياته، على عدم قطع علاقته بهذا المملوك حيث وجّه إليه العديد من المرّات هدايا ثمينة. بل ووصل به الحفاظ على طيب ذكراه حدّ أنه كان يحيط بالمساعدة والاهتمام كل قبطان سفينة فرنسية يجيء إلى مرسى تونس، بمجرد ما يُبرز هذا القبطان رسالة توصية صادرة عن مملوكه العزيز[1].

والآن دعونا نعود فنستأنف حديثنا عن غزو أتراك الجزائر لإيالة تونس، الذي كانت أولى نتائجه رفْع حسين بن علي إلى حكمها[2]:

فما أن تسلم حسين بن علي مقاليد الحكم وترأس الإيالة التونسية، حتى عجّل بإصدار أوامره بالشروع في تحصين عاصمته، كي يدرأ عنها مغبّة حصار الجزائريين الذي كانت جميع الدلائل تشير إلى أنه سيكون شديداً وقاسياً. فتمّ حفر خندق حول المدينة وكُرّست جهود مضنية لإتمام تشييد الأبراج وترميم الأسوار، ونُصبت المدافع الضخمة فوق سقوف بوّابات المدينة. وبعد ذلك التفت حسين باي إلى الجيش فدعمه بجنود جُدد عن طريق فرض التجنيد الإجباري على أهالي مدينة تونس، كما وزّع السلاح عليهم.

وفي 12 ربيع الثاني سنة 1117 هـ. ، الموافق 10 أغسطس 1705 م. ، قدم إلى المدينة رسل من محلة أتراك الجزائر التي كانت معسكرة عند مدينة الكاف التونسية، يحملون رسائل صيغت في أسلوب ينمُّ عن الرغبة في عقد الصلح، حيث أبدى داي الجزائر عشيّ مصطفى، في تلك الرسائل، مقترحات سلمية، مُظْهراً عزمه على المجيء بنفسه، عمّا قريب، إلى أبواب مدينة تونس. وعلى أثر وصول هذه الرسائل، انعقد الديوان، حيث حضر جلسته ـ زيادة عن أعضائه الرسميين ـ ممثلون عن رجالات القضاء والدين والأهالي. وبعدما تُليت على أسماع الحاضرين رسائل داي الجزائر، جاء جوابهم جماعياً بضرورة منع ذلك الداي من المجيء، ودعوته إلى مغادرة البلاد. وقرر الحاضرون أن يُجاب داي الجزائر بالعبارة التالية: «ذكرتم أن قدومكم إلى تونس إنما كان

---

(1) إن قصة حسين بن علي مع مملوكه الفرنسي «رينو الطولوني»؛ وقبلها قصة رمضان باي المرادي مع معشوقه «مزهود البندقي»؛ وكذلك قصة حمّودة باشا الحسيني مع أثيره النابرليطاني «مريان النصراني» ـ التي سيأتيك خبرها فيما بعد ـ هي جميعها قصص يستشفّ منها المؤرخ، ويدرك من وراء سطورها المبتذلة، صورة للفساد الخلقي المنحرف الذي كان سائداً في البلاط التونسي إبّان عهديْ الدايات المراديين والبايات الحسينيين، حيث لعب أولئك المماليك النصارى المخنثون أدواراً بارزة في صياغة تاريخ تونس العثماني عندما كانت لقمة سائغة يتقاذفها شذاذ الأرض من الأتراك والأعلاج بينهم من وراء ظهور أهلها العرب.

(2) ينقل ألفونص روسّو الآن عن الوزير السراج في مؤلفه: الحلل السندسية في الأخبار التونسية.

لأجل محاربة إبراهيم الشريف، وقد خلعناه، وهو الآن أسير لديكم، فتمّ مرادكم وبايعنا من رضيناه. فليس لكم حق في طلب تعتمدونه بحجّة»[1].

ولقد نقل هذا الردّ إلى محلة الجزائريين وفد تونسي مؤلف من بعض أعضاء الديوان ومن عدد من الأعيان ووجوه الناس، من بينهم الوليّ علي عزّوز، ورئيس الفتوى الشيخ عبد الكبير درغوث، والشيخ المفتي أبو الحسن علي الصوفي والقاضي أبو العباس أحمد الرّصاع[2]. واستقبل الداي عشيٌّ مصطفى الوفد التونسي بكل ترحاب، لكنه ردّ على اعتراضاتهم على بقائه على رأس محلته بإيالة تونس، قائلاً: إن مبتغاه هو الصلح وطمأنينة الجميع، وبأنه ما فكر في التوجه إلى مدينة تونس سوى لتأكيد ذلك. وحاول الرُّسل التونسيون، عبثاً، إقناعه بمغادرة البلاد، حيث عرضوا عليه ـ حقناً للدماء ـ تعويضه عن أتعاب الحرب. غير أن الداي الجزائري رفض ذلك كليـة، وصرفهم مطالباً التفاوض مع رُسُل غيرهم. فرجع الوفد إلى مدينة تونس وبمعيته بعض آغاوات الداي الجزائري الذين تمّ تكليفهم بإبلاغ حكام تونس بنوايا الداي السلمية. ثم أرسلت تونس مفاوضين جُدداً إلى محلة الجزائريين ومعهم هدايا قيّمة، غير أنهم لم يكونوا أسعد حظاً من سابقيهم.

وفي أعقاب فشل هذه المفاوضات مباشرة، تحركت محلة الجزائريين من الكاف واتجهت إلى طبرْبة، حيث مكثت بها أياماً تنهب وتخرّب. وفي العاشر من شهر جمادى الاولى، الموافق 28 أغسطس من السنة نفسها وصلت هذه المحلة إلى مشارف العاصمة التونسية حيث عسكرت بمكان يسمى «بن منجوس»[3]. وزحف مع المحلة الجزائرية أكثر من أربعين ألف رجل ينتمون إلى القبائل التونسية المتمردة. ولم يكن جيش حسين بن علي التونسي يزيد عن ثمانية عشر ألف رجل.

وبمجرد عسْكرة عشيٌّ مصطفى داي بمحلته قبالة العاصمة التونسية تكشّفت حقيقة نواياه، ولم يعد أمر الصلح وارداً؛ فاندلع القتال، على الفور، وذلك بتاريخ 15 جمادى الأولى، الموافق الثاني من شهر سبتمبر. وبعد انقضاء شهر على محاصرة الجزائريين لمدينة تونس، وبعد جولات من الاشتباكات، نرى الجزائريين ـ الذين أدهشتهم مقاومة الأهالي التونسيين الباسلة، ومُنيوا بخسائر فادحة، إلى حد أنهم أخذوا يأسفون على عدم قبولهم الصلح الذي كان التونسيون قد عرضوه عليهم ـ يبعثون برسائل صلح إلى حسين بن علي. غير أنه رُفض عرضهم؛ ذلك أن التونسيين، وقد قويت عزائمهم بفضل ما حققوه من نجاحات، رفضوا الدخول في أية تسوية مع أعدائهم قبل استرداد ما سلبوه منهم، سواء في قلعة الكاف، أو في طبرْبة، أو في غيرهما من المناطق التي

---

(1) أوردنا العبارة اقتباساً عن ابن أبي الضيّاف، مع بعض التصرف كي يستقيم المعنى. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 87.

(2) انظر ابن أبي الضيّاف، الصفحة نفسها.

(3) يرسمه ابن أبي الضيّاف في إتحاف أهل الزمان: «أبو منحوس».

اجتاحوها. واشترط التونسيون أن يقوم الجزائريون بفك الحصار ومغادرة التراب التونسي كلية، قبل الخوض معهم في أية تسوية. وأثار هذا الردّ المتصلّب حنق الداي الجزائري عشيٍّ مصطفى إلى أقصى حد، ودفعه إلى مواصلة إحكام الحصار حول العاصمة التونسية. بيد أن تخلّي العديد من القبائل التونسية عنه أجبره على المهادنة وفشّل مشاريعه العسكرية، وخشي إقدام حلفائه من أعراب تونس الآخرين على خذلانه بدورهم، وارتدادهم بأسلحتهم ضده. وعندئذ قرر البدء في الانسحاب، كيلا يقع بين نارين. وهكذا، فإن الجزائريين، وقد أحسُّوا بما أصبح يتهدّدهم من أخطار، فإنهم رأوا ضرورة تحاشيها بأسرع ما يمكن؛ ولذا فإننا نراهم يقومون في 18 جمادى الثانية[1] بالإسراع، تحت جُنْح الظلام بطوْي خيام معسكرهم ويجفلون تاركين وراءهم مدافعهم وآلات حربهم وأكثر أخبيتهم. وعند بزوغ الفجر انطلق فرسان حسين بن علي في إثرهم يتعقّبونهم، حيث حالفهم الحظ فتمكنوا - على بعد بضعة فراسخ من مدينة تونس - من اعتراض تعزيزات جزائرية قوامها خمسمائة بعير محمّلة بالميرة وستين بغلاً موسوقة بالبارود، كان قد وجّهها عامل عنابة لنجدة سيده عشيٍّ مصطفى داي، فاستولى التونسيون على تلك التعزيزات من المؤن والذخائر. وكان تقهقر الجزائريين ما بين مدينة تونس وسهل «بو سديرة» يمثل اندحاراً حقيقياً. وضاقت السبل بالجزائريين المندحرين، حيث طفق البدو التونسيون وقوات حسين بن علي النظامية يطاردونهم ويكيلون لهم الضربات، ويلاحقون فلولهم المنهزمة، فيما كانوا هم يولون الأدبار كأنهم الريح، إلى حد أنهم استطاعوا عبور طريق العودة إلى إيالتهم في ستة أيام لا غير، وهي مسافة كانوا قد قطعوها - عند اجتياحهم للأراضي التونسية - في سبعة وخمسين يوماً كاملة. وما إن استجار عشيٍّ مصطفى داي بمدينة الجزائر، إثر مغامرته تلك، حتى ذهب ضحية ثورة ضده وتمّ خنقه. وحلّ محله المدعو حسين خوجه، الذي بادر فأفرج عن باي تونس السابق، إبراهيم الشريف، من سجنه ووعده بمساعدته على استرجاع حكمها؛ غير أنه فرض عليه دفع فدية مقدارها مائة وخمسين ألف قرش، سدّدتها أسرته التي استبقيت رهينة بمدينة الجزائر[2].

وإذ تخلّص أهالي العاصمة التونسية من الجزائريين، فإنه خُيِّل إليهم أنه قد حُقَّ لهم أخيراً أن يذوقوا طعم راحة دفعوا ثمنها غالياً. بيد أن تصورهم هذا لم يكن سوى حلم سرعان ما تبخر؛ ذلك أنه ما لبث أن نشب خلاف مشؤوم بين الداي محمد خوجه الأصفر وبين الباي حسين بن علي، الأمر الذي أوقد نيران الفتنة الأهلية من جديد.

ذلك أن محمد خوجة الأصفر داي - المجبول على الحزم والطموح، والذي كان قد ساهم ببسالة في الدفاع عن مدينة تونس ضد الخطر الجزائري - تشوّف إلى إرجاع سلطة الدايات غير

---

(1) بينما يجعل ألفونص روسُو، هنا، جلاء الجزائريين عن ضواحي مدينة تونس في 18 جمادى الثانية 1117 هـ.، أي بعد انقضاء شهر كامل على بدء محاصرتهم لها؛ نرى ابن أبي الضياف يجعله في 18 جمادى الأولى، أي بعد انقضاء تسعة أيام فقط على بدء ذلك الحصار. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 90.

(2) انظر كتاب بيلسيه: المختصر التحليلي لتاريخ الجزائر (بالفرنسية)، مصدر سابق.

. . . . . . في . . . . ، وهي السلطة التي صاحت من بين

أيديهم بعد ذلك نتيجة لجبن بعضهم وعدم اكتراث بعضهم الآخر، حيث انتزعها البايات منهم. وساندَه في تطلعه هذا أنصار عديدون، خصوصاً في صفوف أعيان العسكر التركي. ولم يلبث محمد خوجه أن جاهر بنواياه هذه. وفطن حسين بن علي لما بيّته الداي، فرأى أن في استمرار مكوثه بالعاصمة خطراً على حياته، فما كان منه إلا أن غادرها إلى دواخل الإيالة، متذرّعاً بحجّة تأديب بعض القبائل المتمرّدة. وما إن علم محمد خوجه الأصفر داي بفراره حتى بعث في إثره من يحثّه على الرجوع إلى العاصمة. غير أن الباي حسين لم يكلف نفسه حتى مجرد الرد عليه، إذ لم يعد له من همٍّ سوى استقطاب نفوس الأعراب حوله لخدمة مطامحه الشخصية، فاعْصوصبت حوله قبائل دُريْد ورياح وغيرها. وزيادة منه في دعم وضعه، نراه يبعث في طلب قاره مصطفى، الذي كان إبراهيم الشريف قد عزله ونفاه إلى مدينة المنستير، حيث بايعه هو ومحلته داياً للإيالة في العاشر من شهر رمضان من سنة 1117 هـ. نفسها، الموافق 26 ديسمبر 1705 م.

وكان تصرفه هذا بمثابة إشارة الانطلاق لبدء الصراع بين الطرفين. فما كان من محمد خوجه الأصفر داي ـ الذي كان يدرك مدى كراهية التونسيين له بسبب من نزعته التركية الخالصة ـ إلا أنْ استنجد بإبراهيم الشريف، الذي كان الجزائريون قد أطلقوا سراحه لتوّهم بعد ما مكث مدة طويلة نزيل سجونهم. وما إن تلقى هذا الأخير دعوة الداي التونسي له بالعودة لبلاده واسترجاع منصبه السابق كباي لها، حتى توجه إليها بالبحر على الفور. غير أنه، فيما كان في طريق عودته إليها، حدث وأن شبّت ثورة في العاصمة التونسية مؤازرة للباي حسين بن علي، حيث انتهت تلك الثورة بقطع رأس خصمه الداي محمد خوجه الأصفر، وذلك في 17 رمضان سنة 1117 هـ.، الموافق أول يناير 1706 م. ودفع، تبعاً لذلك، إبراهيم الشريف ثمن تسرُّعه في محالفة الداي المقتول، فلقي هو نفسه مصيراً مماثلاً لمصيره[1].

انتقلت السلطة، منذ سنة 1119 هـ.، الموافق 1708/1707 م.، بكاملها، إلى يد حسين بن علي، حيث أقرّه الباب العالي العثماني على اغتصابه حكم إيالة تونس[2]. وكان حسين باي قد أوكل ـ قُبيل ذلك بسنة ـ منصب «باي المَحَالّ» إلى ابن أخيه المسمى علي بن محمد بن علي.

---

(1) يذكر ألفونص روسُو في الهامش أن المرء كان ما يزال ـ لعهده ـ يلمح في مرسى غار الملح، عند أسفل حصن سيدي علي المكيّ، قبر الداي إبراهيم الشريف، الذي لا يحمل أي نقش كتابي. والقبر محاط بحاجز حديدي، كان الباي أحمد الحسيني قد أمر بضربه حول القبر سنة 1851 م. وكان إبراهيم الشريف، بعد مغادرته الجزائر، متوجهاً إلى تونس، باستدعاءٍ من محمد خوجه، قد غادر المركب الذي أقلّه ونزل في غار الملح، بعد انقضاء بضعة أيام على اندلاع الثورة التي أودت بسلطة وبرأس صديقه المذكور حيث قبض عليه رجال حسين بن علي وقتلوه في الحال.

(2) يعتبر تولي حسين بن علي الحكم في تونس، وجمعه لكل السلطات بين يديه بداية لعهد جديد من تاريخها. وكانت أبرز مظاهر ذلك ـ استناداً إلى ما رواه لنا حسين خوجه وابن أبي الضيّاف في تاريخيْهما ـ كثيرة: فلقد

وفي سنة 1121 هـ.، الموافق 1710/1709 م.، خرق مدير المؤسسة الأوروبية في جزيرة طبرقة بعض بنود امتياز صيد المرجان؛ فاضطر حسين بن علي إلى اللجوء للقوة العسكرية لإجبار تلك المؤسسة على تنفيذ بنود الاتفاقيات المبرمة معها، وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع احترام حدود المنطقة البحرية المصرّح لها بصيد المرجان في نطاقها. ولكي لا تتكرر مثل هذه المخالفات مستقبلاً، نراه يأمر بتشييد حصن عند الشاطىء المقابل لجزيرة طبرقة، حيث رابطت به حامية تونسية.

وبالرغم من الطالع الحسن الذي سخّرته الأقدار لحسين بن علي في كل شيء تقريباً؛ إلا أن أمنية هامّة لم تكن قد تحققت له بعد: ذلك أنه لم يكن قد رُزق ذريّة حتى ذلك الوقت. فاضطر إلى أن يعيّن خليفة له ابن أخيه، علي بن محمد، الذي كان قد تبنّاه ونشّاه في كفالته وأحسن تربيته، ثم رقّاه إلى رتبة باي المَحالّ ـ أو خطة السفر بالمحال ـ أي قيادة القوات البرية. ولهذا فقد تراءى لابن أخيه هذا أنه سيحظى بارتقاء عرش تونس بمجرد وفاة عمه. وكان هذا الهاجس الطموح يؤرق بال علي. غير أنه رأى هذا الحلم يتبخر فجأة وبدون سابق إنذار، وذلك نتيجة لملابسات إليك تفاصيلها: فلقد حدث أن اختطف أحد غزاة البحر التونسيين فتاة إيطالية من جنوى كانت تبلغ آنئذ الثالثة عشرة من عمرها، هي ونسوة من عقائل قومها، حيث اقتيدت الفتاة الجنوية قبيْل سنة 1121 هـ.، الموافق 1709 م. إلى مدينة تونس ثم انتقلت من يد ذلك الغازي الذي أسرها إلى يد سيده حسين بن علي باي، الذي ما لبث أن اصطفاها لنفسه وأصبحت زوجته المفضّلة. ولم تكد تنقضي سنة على دخوله بها حتى أنجبت له ولداً، أسماه محمداً. وخلال السنوات التي تلت

▪ انتقل للسكنى بقصر باردو، وهو أول من اتخذ هذا القصر التاريخي مقرّاً رسمياً لحكومة الإيالة، وبنى به مسجداً ومدرسة وحمّاماً وأوقف عليه أوقافاً خيرية، وعيّن به قاضياً مالكياً، بدلاً من القاضي الحنفي. ولعله أراد باستبداله القاضي الحنفي بقاضي مالكي الرّمز لإخراج إيالة تونس من ربقة السيطرة التركية، والتودّد لأهل البلاد التونسيين ذوي المذهب المالكي. كما أنه حرّم على الدايات إصدار الحكم بالقتل وجعل هذا من اختصاص القضاء الشرعي. وكان «قاضي العسكر التركي»، قبل عهده، يعيّن من الأستانة رأساً ويجيء منها بناء على تعيين «شيخ الإسلام» له فيها، على مقتضى التقاليد التي كان قد وضعها سنان باشا عندما احتل الأتراك تونس في سنة 1573 م. فسعى حسين بن علي لدى الدولة العثمانية حتى أصبح تعيين «قاضي العسكر» من اختصاص التونسيين بحيث يتم اختيارهم من تونس نفسها. وحرّم حسين بن علي الترف خلال عهده وحرّم لبس الذهب والفضة على نساء أسرته. وكانت العملة المتداولة في تونس حتى عهده عملة ذهبية كـ«المحبوب» المصري والزكين البندقي، فأبطلهما، وسكّ عملة تونسية من الفضة. وبادر إلى تعمير مدينة القيروان وأعاد بناءها بعدما خرّبها قبله مراد أبو بالة المرادي السفّاح، وبنى بها مدرسة لتعليم القرآن وتجويده. كما اهتم بتعمير وترسيع مدينة تونس وأنشأ بها القناطر والمدارس، ومنها «المدرسة الحُسينية»، ومواجل المياه ومعاصر الزيت، كما بنى ورمّم خمسين من مساجدها. وكان أهم تحوير أحدثه في نظام الحكم بتونس هو أنه جعله وراثياً في ذريته، مثلما سنرى. انظر: حسين خوجه: ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، مصدر سابق، ص ص 115 ـ 118؛ وانظر ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان، مصدر سابق، ج/2، ص ص 95 ـ 97.

إنجابها لهذا الوريث، نراها تنجب على التوالي أربعة أطفال آخرين، ولدان وبنتان. ولقد قُدِّر للولدين الأكبريْن أن يحكما البلاد التونسية فيما بعد.

وبميلاد الابن الأول انهارت بضربة واحدة جميع آمال علي، ابن أخ الباي حسين، مما أولد في نفسه كراهية عميقة ضد عمه، وهي كراهية حلّت في قلبه، منذئذٍ فصاعداً محلّ العرفان بالجميل الذي ظل يكنّه له حتى ذلك الوقت، بسبب أفضاله السابقة عليه.

وفي أثناء ذلك عقد الديوان التونسي جلسة رسمية، بناء على طلب حسين بن علي، لإعادة النظر في قانون تنظيم ولاية العهد، حيث قرر أعضاؤه انتقال الحكم في ذرية حسين باي، في المستقبل، من ذكر إلى ذكر، على أن يكون العرش من نصيب الأكبر سناً، في حالة تعدُّد الأشقاء الذكور.

وكان هذا القرار في حد ذاته باعثاً جديداً للباي حسين على أن يضاعف من جذبه ورعايته لعلي، ابن أخيه. ولكن ما إن بلغ محمد، ابن الباي الأكبر، الخامسة عشرة من عمره، وخُلع عليه لقب «باي المَحَالّ» - وهذا يعني أنه أصبح رسمياً وليًّا للعهد - حتى نرى أباه يقلق عليه من مغبّة الأخطار التي قد تواجهه نتيجة لمنافسة ابن عمه علي. لذلك فإننا نرى حسين بن علي، وقد كبُر عليه صرْف ابن أخيه عن الولاية بالمرّة، يبادر - ترضية له عمّا حُجب عنه من مكانة، ومحاولة للسيطرة عليه وانتزاع كل نفوذ منه - للإيعاز للباب العالي العثماني بمنْحه لقب باشا تونس. فحصل علي على هذا اللقب بالفعل، حيث تراه يُظهر رضَاءَهُ بهذا اللقب الفخري العقيم؛ هذا وإن كان قد طوى جوانحه، في الحقيقة، على جمْر حقد مكين، وصار يترقّب سنوح أول فرصة للتنفيس عن هذا الحقد. ثم إنه استصغر منصبه، مما أظلم الجو بينه وبين عمه الباي، فعزم على الفرار مع ابنه يونس، الذي كان قد ناهز سنَّ الحلم، حيث استلاذ بقبائل «جبل وسْلات» المشاكسين والمتربصين دوماً بالسلطة القائمة وشقِّ عصا الطاعة عليها، مهما كانت طبيعتها وأيًّا كان متولِّيها. وكان فرار علي باشا في العاشر من شهر رجب سنة 1140 هـ. الموافق 20 فبراير سنة 1728 م. ولكن دعْنا نقصّ عليك - قبل تقصِّي أخبار هذا الباشا الهارب في مكمنه الجديد - بعض الأحداث التي كانت قد وقعت في العاصمة التونسية، والتي أدى بعضها إلى تدهور العلاقات بين فرنسا وبين الإيالة:

فبالرغم من أن الباي حسين بن علي قد أبدى دائماً رغبته في إقامة علاقات طيبة مع الحكومة الفرنسية، إلّا أن غزاة البحر التابعين لإيالته التونسية ظلوا سادرين - دون رادع - في اقتراف أعمال بلغت من الخطورة ضد السفن التجارية الفرنسية حدّ قطْع جميع العلاقات بين البلدين. ولقد أدى استيلاء إحدى البوارج الفرنسية على سفينة شحن هولندية كانت تنقل على متْنها بضائع تونسية، ورفض البلاط الفرنسي إرجاعها لأصحابها، إلى التعجيل بقطع العلاقات بين الإيالة التونسية وفرنسا. ومع ذلك فقد بادر حسين باي - الذي ما كان في وسعه تجاهل تجاوزات غزاته البحريين - إلى انتهاز هذه المناسبة

للمطالبة بتعويض عن خسائر وهميّة، كان قد ادّعى أن البوارج الحربية الفرنسية قد ألحقتها بمصالحه. فقام بمطالبة القنصل الفرنسي وهيئة التجار الفرنسيين المقيمين بمدينة تونس بأن يدفعوا له فوراً مبلغ عشرة آلاف قرش عثماني كتعويض عن البضائع الفرنسية التي استولي عليها من على متن سفينة الشحن الهولندية. واضطر القنصل والتجار الفرنسيون ـ الذين أفزعتهم لهجته المتصلّبة ـ إلى الإذعان والقبول بدفع المبلغ. غير أن أوضاع التجارة الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط بلغت من التردّي، آنئذٍ، حدّاً، بحيث إنه استعصى عليهم توفير المبلغ الذي طولبوا به أو حتى تسديده على دفعات.

وهكذا فقد صار وضع التجار الفرنسيين بتونس لا يطاق، ولذا فإن الحكومة الفرنسية فكرت في البحث عن حل عاجل لمشكلتهم؛ فأرسلت أسطولاً صغيراً، تحت إمْرة قبطان فرقاطة هو السيد دي ليجل، الذي أرسى بأسطوله في مياه حلق الوادي في حوالى أوائل ديسمبر سنة 1710 م. وشرع في المفاوضات على الفور، حيث مثّل الجانب الفرنسي السادة: دي ليجل نفسه ووكيله والقنصل الفرنسي في تونس أوجييه دي سورهايند. وبعد مناقشات مستفيضة، تم الاتفاق على استئناف العلاقات الطيبة بين البلدين، وأبرمت معاهدة جديدة، وقعها عن الجانب الفرنسي آمر الأسطول، في السادس من شهر ديسمبر نفسه، ثم صادق عليها ملك فرنسا لويس الرابع عشر في 14 أكتوبر من السنة التالية.

وفي سنة 1124 هـ.، الموافق 1712 م. وخلال فترة حكم حسين بن علي، أبرمت هولندا معاهدة صلح جديدة مع الإيالة التونسية، كان قد هيّأ الجو لإبرامها اليهودي جودا كوهين، والسيد جان ڤان بارل، منذ سنة 1116 هـ.، الموافق 1704 م.، وهي معاهدة تأخرت المصادقة عليها ـ نتيجة لأسباب متعددة وكذلك بسبب الإشكالات التي برزت حول بعض بنودها التي لم يكن من السهل الاتفاق على تفسير محدّد لها ـ إلى العاشر من شهر يولية سنة 1713 م.، الموافق 1125 هـ.

وفي سنة 1129 هـ.، الموافق سنة 1716 م.، نشأت منافسة خفية بين التجار الفرنسيين وبين التجار الإنجليز المقيمين في الإيالات المغربية، وكادت تتحول إلى خصومات بين فرنسا وانجلترا. ولقد وقعت بدايات تلك المنافسة، منذ تلك الحقبة، بين القنصل الإنجليزي، السيد لورينزو ريكاردو وبين القنصل الفرنسي السيد ميشيل. وتضخم سوء التفاهم بينهما إلى درجة أن القنصل الفرنسي اتخذ قراراً يحرّم على رعاياه بالإيالة الدخول في أية علاقة مع نظيره الإنجليزي. ويبدو أن تجنّيات هذا الأخير على أفراد الجالية الفرنسية كانت من الإجحاف إلى درجة أن القنصل الفرنسي حرّم على الغسّالات الفرنسيات غسل ثياب قنصل الإنجليز؛ كما حرّم على الخبازين من رعاياه بيع خبزهم للإنجليز، وحرّم على الإنكشاري المكلف بحراسة القنصلية الفرنسية السماح لأي انجليزي بالدخول إلى مبنى القنصلية. ولحسن الحظ، فإن زمان هذه الحزازات التافهة قد ولّى اليوم، وإذا كانت بعض الخلافات قد نشبت بين قنصليْ الدولتين، منذئذ، فإنها أصبحت تنشب في معظم الأحيان لأسباب أكثر جديّة.

وفي شهر يونيه سنة [illegible] م، توجهت سفينة شراعية فرنسية من مدينة تونس إلى مصر، حاملة حجاجاً تونسيين، ثم داهمتها عاصفة عاتية، حيث جنحت على سواحل جزيرة صقلية. ونرى حكومة هذه الجزيرة تقوم - دون احترام لحقوق الغير ودون أخذ في الاعتبار حياد التونسيين الذين لم يكونوا ضالعين في الحزازات التي كانت قائمة بين دول أوروبا - بمصادرة أمتعة أولئك الحجاج والقائهم في السجون. وعندما علم حسين بن علي بما حدث، استبدَّ الغضب به، واستدعى القنصل الفرنسي وأعيان رعاياه إلى قصر باردو، وقال لهم إنه بما أن الحجاج التونسيين المذكورين قد استقلّوا سفينة فرنسية وسافروا تحت حرمة العلم الفرنسي، فإنه يتوجب على الحكومة الفرنسية العمل على إطلاق سراحهم حالاً، بأية وسيلة. ثم هدد بالانتقام من التجارة الفرنسية ومصالحها في تونس، إذا لم يُسْتَجَبْ لطلبه. واتصل القنصل الفرنسي بحكومته وأطلعها على هذه الواقعة الخطيرة، وطالبها بتعليمات واضحة في الخصوص. بيد أن ستة عشر شهراً كاملة انقضت دون أن يتلقى القنصل من حكومته أية إجابة يتصرف على ضوئها. واستنفد ذلك الانتظار الطويل صبر الباي التونسي؛ ولذا فإننا نراه يقوم في الخامس من شهر يونيه سنة 1718 م.، الموافق سنة 1131 هـ.، باستدعاء القنصل الفرنسي الذي توجَّه إلى قصر باردو وبصحبته رئيس الإرسالية الكاثوليكية بتونس وممثلين عن الرعايا الفرنسيين. وأبدى لهم الباي استياءه وأبلغهم بأنه اتفق مع ديوان الإيالة على قرار يقضي بأنه إذا ما انقضى شهران، منذ ذلك اليوم، دون أن يُسلِّم له رعاياه التونسيون المحتجزون في سجون صقلية، فإنه سيقوم عندئذ بتكبيل القنصل ورعاياه بالأصفاد الحديدية. وهنا أصبح وضع الجالية الفرنسية حرجاً، حيث إنهم أصبحوا عرضة لأن تنالهم إهانات حكومة لم تكن تعرف سوى أساليب العنف والعسف، كما أصبحوا كذلك عرضة لغضب الأهالي الذين تهيَّجوا لمجرد سماعهم بأن إخوة لهم كانوا محتجزين في سجون النصارى. وتنقصنا المعلومات الكافية بدقائق مختلف مراحل هذه المسألة التي أضرَّت كثيراً بالمصالح التجارية الفرنسية في تونس. غير أن الذي نعرفه هو أن السيد دينيس دو سولت، مبعوث الملك لويس الخامس عشر قد قام - على إثر القطيعة التي تسببت فيها الواقعة المذكورة - بتجديد معاهدات الصلح المعقودة بين البلدين في 20 فبراير سنة 1720 م.، الموافق شهر ربيع الثاني 1132 هـ. ولقد صيغ البند السابع والعشرون من تلك المعاهدة على النحو التالي: «في حالة فشل السيد دوسولت - بعد انقضاء سنة كاملة - في استرجاع الحجاج الأتراك الذين جنحت بهم السفينة في صقلية، وهو أمر اتُّهِم له بأن احتجز الأجانب حالياً، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الإسبانيين في الجزائر، فإن ذلك لا يُبطل صلاحية معاهدة الصلح المجدَّدة هذه، ولا يحق لأي أحد من الجانبين المتعاقدين أن يتطرق إلى هذا الموضوع مجدداً».

وفي شهر أغسطس سنة 1716 م.، الموافق 1129 هـ.، كانت معاهدة جديدة قد أبرمت بين انجلترا وبين الإيالة التونسية، على إثر قطيعة بينهما لا نعرف عن أسبابها شيئاً.

كما جدَّدت هولندا، هي الأخرى، معاهداتها مع إيالة تونس خلال فترة حكم حسين بن

علي. وكانت أولى الاتفاقيتين المبرمتين في تلك الحقبة بين هولندا وبين الإيالة قد وُقّعت في 24 مارس سنة 1704، الموافق سنة 1116 هـ.، وصادقت عليها حكومة لاهاي، بعد انقضاء أربع سنوات على ذلك؛ أي في ديسمبر سنة 1708 م.، أما الثانية فقد وُقّعت في 19 يولية سنة 1723 م.، الموافق سنة 1136 هـ.

وفي شهر يونية سنة 1720 م، وقّع حسين بن علي باي مع الراهب الأب فرانشيسكو خمينس - التابع لـ «رهبانية الثالوث الأقدس لافتداء الأسرى» التي مقرها إقليم قشتالة بإسبانيا، ورئيس دير استشفائي مخصص لعلاج الأسرى النصارى بمدينة تونس - اتفاقية خاصة تتضمّن إثنيْ عشر بنداً. وكان هذا الاتفاق يرمي إلى تجديد الترخيص لهذه المؤسسة الخيرية بمتابعة حدْبها على المرضى النصارى، كما كان يرمي في الوقت نفسه إلى تسوية بعض التدابير المتعلقة بحقوق وامتيازات رئيس الدّيْر المذكور وبالأحوال التي كان عليها النصارى، من أسرى أو طُلقاء، في مدينة تونس. وبالرغم من أنه ليس في إمكان المرء أن يستنتج من هذا الاتفاق أن الحكومة الإسبانية كانت هي أحد الطرفين المتعاقدين؛ إلا أنه هنالك محلّ للافتراض بأنه أبرم بمباركتها، بل ولربما بناء على دعوة منها أن الأب خمينس فاوض توقيع هذه الاتفاقية التي يمكن أن تعتبر إلى حد ما وثيقة سياسية تهدف إلى تسوية علاقات دولية. ذلك أن بعض بنودها هي ذات صبغة سياسية. وهذه هي أول اتفاقية تبرم بين إيالة تونس وبين دولة إسبانيا. وقد اتخذت منطلقاً لتلك المعاهدة الرسمية التي تمّ إبرامها فيما بعد - في يناير سنة 1791 م.، الموافق شهر جمادى الأولى سنة 1205 هـ. - بين حمّودة باشا باي وبين بلاط مدريد.

إن احتلال الإسبان الطويل لبعض نقاط الساحلين الجزائري والمغربي[1]، زيادة عن ذكرى احتلالهم السابق لمدينة تونس، ظل دائماً عقبة كأداء أمام إقامة علاقات طية بينهم وبين الإيالة التونسية. بيد أن جلاء القوات الإسبانية عن مدينتيْ وهران والمرسى الكبير الجزائريتين، حمل إيالة تونس على التعامل مع إسبانيا، وسهّل إلى حد كبير إبرام المعاهدة التي أبرمت بين تونس وبين إسبانيا في شهر يناير سنة 1791 م. ويحمل ملحق الاتفاقية التي وقّعها الأب خمينس، في سنة 1720 م، العبارة التالية بالإسبانية: «بفضل الامتيازات التي منحها صاحب السعادة باي تونس لـ (رهبانية الثالوث الأقدس لافتداء الأسرى)، التابعة لإقليم قشتالة، بهدف تجديد المستشفى وما يترتب على ذلك»[2]، وبموجب هذه الاتفاقية، جاء أعضاء هذه الرهبانية الإسبانية للإقامة بمدينة تونس، حيث أسسوا بها ملجأ استشفائياً.

وفي سنة 1137 هـ.، الموافق سنة 1724 م.، نرى الكونت داندريزيل - الذي كان بصدد

---

(1) انظر حول الاحتلال الإسباني بعض ثغور المغرب كتاب محمد بن تاويت: تاريخ سبتة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1982 م، ص ص 194 - 207.

(2) محفوظات القنصلية الإسبانية بمدينة تونس.

الحلول محل المركيز دي بوسكال كسفير لفرنسا في الآستانة، يتلقى أمراً بالتوقف بمرسى تونس لمقابلة المسؤولين فيها بقصد توثيق أواصر العلاقات القائمة آنذاك بين الإيالة وبين فرنسا[1].

ولقد وصل السفير الفرنسي المذكور إلى مدينة تونس في شهر مايو سنة 1724 م.، تصحبه فرقة بحرية مكوّنة من أربع سفن. واغتبط باي تونس للفرصة التي أتيحت له لاستقبال سفير لفرنسا بالآستانة، حيث شمله بكل ضروب التشريف والإكبار: فعند نزول السفير في مرسى حلق الوادي، مصحوباً بحاشية كبيرة من الضباط البحريين ومن موظفي سفارته؛ انطلقت أربع عشرة طلقة مدفع لتحيته. ووجد في انتظاره هناك عربات الباي وجياده المزركشة، لنقله هو وحاشيته. وكان الاستقبال الذي خصّه به حسين بن علي باي ينمّ عن احترام بالغ. وبعد تبادل المجاملات بين الجانبين والتأكيد على مشاعر الصداقة التي تربط بين الحكومتين، نرى حسين باي يأخذ السفير الفرنسي من يده ويقوده شخصياً لزيارة حدائق قصره. وفي اليوم التالي صحبه لزيارة أجنحة قصره الفخيمة واصطبلات خيوله، ثم كلف ضباط بلاطه بأن يصحبوه في جولة لزيارة الحصون والقلاع القائمة عند مشارف العاصمة، وغيرها من الأماكن الجديرة بالزيارة. وبعبارة واحدة، فإن الباي بذل كل ما في وسعه لشمل ضيفه بجميع ضروب المودة والاحترام. وعندما غادره هذا المبعوث الفرنسي حيّته قلاع حلق الوادي، لحظة إقلاع سفينته، بإحدى وعشرين طلقة مدفع، بدلاً من أربع عشرة.

وفي شهر محرّم سنة 1138 هـ.، الموافق شهر سبتمبر سنة 1725 م.، نزل في مرسى تونس اثنين من مبعوثي الباب العالي العثماني، صحبه مفوّضين لإمبراطور النمسا مكلفين بالتفاوض من أجل إبرام معاهدة صلح وتجارة بين النمسا وبين الإيالة. وكان هؤلاء المفاوضون قد مرّوا قبل ذلك بإيالة الجزائر للغرض نفسه، وإن كانوا قد فشلوا في مهمتهم فيها بالرغم من مساندة الباب العالي لهم. غير أن مبعوثي البلاط النمساوي هؤلاء كانوا أسعد حظاً في تونس التي حققوا فيها ما كانوا يطمحون إليه؛ إذ استجاب الباي والديوان في الإيالة التونسية لرغبة بلاط فيينا وأبرموا مع النمسا، في 27 سبتمبر، من السنة نفسها، اتفاقية أدت إلى تسوية العلاقات بين البلدين. واتفق على أن تشمل التسهيلات التي نصّت عليها بنود الاتفاقية كلا من الألمان، والهولنديين من رعايا النمسا، والصقليين، والنابوليطان، والقلّوريين (أهالي كلابريا)، وتوابعهم، وأن تشمل أيضاً سكان فيومي وتريستا الايطاليتين، الواقعتين على البحر الأدرياتيكي، وغيرهم أيًّا كانت جنسيتهم أو ملّتهم.

ومهما يكن من إخلاص حسين بن علي في صداقته للفرنسيين، إلا أن هذه الصداقة لم تَحُلْ بين غزاة البحر التونسيين وبين خرق معاهدات الصلح والتجارة التي ظلت قائمة بين البلدين منذ أمد طويل، حيث سدروا خلال السنوات التالية في تعقّب ومطاردة السفن الإيطالية حتى موانىء فرنسا.

---

(1) استقى المؤلف معلوماته بخصوص ما يلي من دراسة للسيد بواورون، لم يشر إليها بالتحديد.

واستناداً إلى البنود الرئيسية للمعاهدة الأخيرة المعقودة بين فرنسا وتونس، فإنه لا يحق لغزاة البحر التونسيين مهاجمة أو مطاردة أية سفينة تابعة لأي من الدول التي هم في حالة حرب ضدها، قبالة السواحل الفرنسية؛ ومن ثم فإنه لا يحق لهم محاصرة أيٍّ من تلك السفن داخل الموانىء الفرنسية نفسها. بيْد أن عدداً من الغزاة التونسيين أقدموا - متذرعين في ذلك بمختلف الأعذار - على مطاردة سفن جنويَّة إيطالية حتى أوصلوها إلى أرخبيل من الجزر الصغيرة المبثوثة أمام السواحل الفرنسية. وحاولت فرنسا ترصُّد بعض أولئك الغزاة، ولكن دون جدوى؛ الأمر الذي حمل ملك فرنسا، في سنة 1140 هـ.، الموافق 1727 م.، على تسليح أسطول صغير مكوَّن من خمس سفن حربية، تحت إمرة أحد رؤساء أساطيل جيوشه البحرية، وهو السيد ديمون، حيث كلفه بمطالبة باي تونس بالتعويض عن جميع تعدّيات غزاته البحريين وعن العراقيل التي سببوها للتجارة البحرية لرعاياه. وما إن غادر ذلك الأسطول ميناء طولون حتى باغتت إحدى البوارج الملكية الفرنسية مركب غزو تونسي فيما كان يطارد سفينة إيطالية عند أرخبيل جزر هيرس الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط. فتم احتجاز مركب الغزو التونسي. وأبلغ بذلك البلاط الفرنسي الذي أصدر أوامره باصطحاب المركب إلى مرسى حلق الوادي، تحت حراسة البارجة الفرنسية التي قبضت عليه. وبما أنه خُمِّن أن الأسطول الفرنسي المذكور - الذي كان في البداية قد توجه إلى الجزائر - لا بد وأن يكون قد وصل حينئذ إلى مرسى حلق الوادي؛ فإن آمره، السيد ديمون، أمِر بأن يطالب الحكومة التونسية بتعويضات وبإنزال عقوبة رادعة بقبطان مركب الغزو الذي بوغت متلبِّساً بالاعتداء على السفينة الإيطالية.

وكان التخمين في محله؛ ذلك أن السيد ديمون، الذي كان قد وصل إلى الإيالة التونسية قبل بضعة أيام من ذلك، شرع في إجراء مفاوضات. وللبرهنة للباي على حُسْن نواياه، نراه يسمح لعدد من ضباط أسطوله بالنزهة في أحياء مدينة تونس للترويح عن أنفسهم.

وعند الدّنو من سواحل تونس، نسي قائد البارجة الفرنسية التي كانت تخفر مركب الغزو التونسي إنزال العلم الفرنسي الذي كان يخفق فوق مركب الغزو المُقتاد؛ وهو العلم الذي كان يُفترض استبداله عندئذ بالعلم التونسي. وعندما أُبلغ الباي بهذه المخالفة فإنه اعتقد، أو تظاهر بالاعتقاد، بأن مركب الغزو التونسي قد عُومل بالفعل من قبل الفرنسيين كمركب معادٍ، ما دام علم بلاده قد انتُزع من أعلى سارِيته؛ فأوحت إليه هذه الفكرة بالانتقام. ولذا، فإننا نراه يأمر بالقبض على جميع الضباط الفرنسيين الذين كانوا يتنزهون في المدينة، ورفض حتى مجرد التفاوض حول الموضوع قبل استرداده لمركبه ووضعه تحت حماية قلاعه وحصونه. وأخذ القنصل الفرنسي(1)

(1) كان القنصل الفرنسي بتونس آنئذٍ هو السيد بينيون، الذي عين بها بتاريخ 22 ديسمبر سنة 1723 م. وبينيون هذا هو الذي وقع، باسم فرنسا، مع باشا طرابلس، أحمد القرمانلي معاهدة 9 يونية سنة 1729 م. انظر ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ط/2، ص ص 397 ـ 398.

[illegible] بين سفن بارتو وبين البارجة الفرنسية لمحاولة تسوية الموضوع، ولكن دون جدوى. واضطر الفرنسيون إلى الإذعان لرغبة الباي كيلا يتركوا بين يديه ذلك العدد من الضباط الفرنسيين خشية أن يذهبوا ضحية لسَوْرة غضبه. وعند تسوية الموضوع على ذلك النحو، فإن الباي حسين بن علي وعد بمعاقبة غزاته، ولكنه استدرك قائلاً أن ذلك لن يتم إلا بعد التأكد من مدى صحة ما اتُهموا به. وهكذا فقد فوّت الأسطول الفرنسي على نفسه فرصة جنيْ ثمار تهديداته لتونس ـ وهي المهمة التي جاء من أجلها ـ بسبب تهوُّر قائد البارجة الذي تناسى رفع العلم التونسي فوق مركب الغزو المأسور، عندالدخول إلى المياه التونسية.

وبالرغم من أنه يمكن تفهُّم بواعث ذلك المسلك الذي سلكه الباي حسين بن علي في تلك المناسبة؛ إلا أن هذا أثار غضب ملك فرنسا؛ ولذا فإننا نرى هذا الأخير يتفكُّر في الأمر مليًّا، ثم نراه يأمر ترسانات طولون البحرية بتصنيع ثلاث بوارج صغيرة قاذفة للقنابل، حيث تم تسليحها في سنة 1140 هـ.، الموافق سنة 1728م.، مع وعدد من البوارج الضخمة والقوادس الشراعية والفرقاطات، حيث وضعت تحت إمْرة قائد الأسطول دي جرانبري، الذي توجّه بجميع هذه القوات البحرية إلى مرسى حلق الوادي، حيث أرغم الباي على الإذعان لجميع مطالب ملك فرنسا.

وتمَّ عندئذ تجديد معاهدة الصلح بين الإيالة التونسية وبين فرنسا، حيث أُلحقت بها بنود ضمنت حرية التجارة البحرية الفرنسية ووضعت حدًّا لتجاوزات غزاة هذه الإيالة البحريين. فكان من بين تلك البنود بندٌ يقضي بأنه يحقُّ لفرنسا أن تقبض على أيّ مركب غزو تونسيّ يُباغَت متلبِّساً بمطاردة أية سفينة تابعة لأية دولة عند السواحل الفرنسية ومصادرته. وفي السنة التالية صادقت فرنسا على معاهدة الصلح هذه التي وقّعها عن الجانب الفرنسي السيد دي جرانبري، قائد الأسطول، والسيد دي ميرليكور، المفوّض العام للبحرية الفرنسية، الذي كان يصحب ذلك الأسطول. ولقد حدث ذلك في شهر ذي القعدة سنة 1140 هـ.، الموافق أول يولية سنة 1728 م.

ولقد عرّضت هذه المعاهدة القسْرية إيالة تونس لإذلال شديد. فلقد نصَّ بندها الأول على أن تقوم الإيالة بإيفاد مبعوثين عنها إلى قصر فرساي الملكي بضواحي باريس لالتماس العفو من الملك لويس الخامس عشر. أما بندها الثالث فإنه يحدِّد قيمة التعويضات عن الخسائر التي لحقت البحرية الحربية الفرنسية على أيدي غزاة البحر التونسيين. أما بندها الرابع فإنه يقرِّر نوع القصاص الرادع الذي يتحتم إنزاله ـ في حضور ترجمان ملك فرنسا ـ بالغزاة التونسيين الذين اقترفوا الأعمال العدائية الأخيرة. أما بندها السادس فإنه يتعرض لضمان عتْق الأسرى الفرنسيين الذين تمَّ سبيهم على متن سفن أجنبية، وكذلك عتْق الأسرى الأجانب الذين قبض عليهم التونسيون وهم يستقلّون سفناً فرنسية. أما البند السابع فإنه يعطي قائد الأسطول الفرنسي حق عتق عشرين من الأسرى النصارى الآخرين، بحسب اختياره. وأخيراً فإن البند الثاني عشر يمنح امتيازات جديدة للشركة الفرنسية التي كانت تصطاد المرجان قبالة مرسى تامكرت، قرب جزيرة طبرقة. واستكمالاً لتحليل واستعراض

هذه المعاهدة الهامة، فإننا سنقوم هنا بنقل صيغة طلب العفو الذي أُلزم مبعوثو الإيالة التونسية على التماسه من ملك فرنسا، فها هو نصُّه الحرفي:

«يعلن باشا، وباي، وداي، وديوان، وآغاوات الإنكشارية، وعسكر حاضرة ومملكة تونس، بأفواهنا، لصاحب الجلالة الإمبراطورية ملك فرنسا عن ندمهم على المخالفات التي اقترفوها ضد معاهدات الصلح التي تفضّل جلالته فمنحها لهم، وبأنهم يذوبون ندماً وحسْرة عما اقترفه غزاتهم ورعايا الإيالة الآخرين من تعدّيات. كما يجهرون بتوبتهم عن اقتراف جميع المسبِّبات المشروعة للشكوى من جانب جلالته ويتوسُّلون، بخضوع كامل، أن يتناساها؛ واعدين إياه رسمياً، وعلى رؤوس الأشهاد، بأنهم سيعملون مستقبلاً على الالتزام الكامل ببنود وشروط المعاهدات المشار إليها، وبأن يستنْفدوا كل الوسائل المناسبة لمنع رعاياهم من ارتكاب مخالفتها».

ولقد ذُيِّل نصّ المعاهدة بتوقيع الحاج علي؛ الذي لا شك في أنه الداي الذي كان قد خلف قاره مصطفى داي، قبيل ذلك[1].

وإذا كانت بوارج الأسطول الفرنسي القاذفة قد تمكنت من إملاء شروطها على الحكومة التونسية، دون إهدار ولو طلقة مدفع واحدة، فإنها عندما توجهت إلى طرابلس، لغرض مماثل، وجدت الطرابلسيين أشد تصلُّباً، فأمطرتهم بوابل قنابلها. ونتيجة لعناد هؤلاء، فإن مدينة طرابلس قد دُكّت دكّاً، وأُرغم أهلها، بعد مضيّ عامين من ذلك، على طلب الصلح بمقتضى شروط كان بإمكانهم قبولها في المرة الأولى[2].

أما التونسيون، فإنهم لم يوفوا بتعهُّداتهم السالفة تماماً. ذلك أن مركباً تونسياً فوجىء، في سنة 1731 م.، مجدّداً، في حالة تلبُّس بالغزو عند السواحل الجنوبية لفرنسا، فتمّ توقيفه، ثم اقْتيد

---

(1) تولى قاره مصطفى داي عن سن متقدمة، في سنة 1139 هـ.، الموافق سنة 1726 م. وتولى بعده الحاج علي داي، الذي كان يؤمُّ الصلاة بالباي حسين. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 105.

(2) وصل الأسطول الفرنسي نفسه، بقيادة جرانبري، إلى مرسى طرابلس في 16 يوليه سنة 1728 م، وقام الأسطول بتهديد حكومة أحمد باشا القرمانلي لإجباره على إبرام معاهدة صلح مجحفة. وجرت بين الجانبين الطرابلسي والفرنسي مفاوضات طويلة لم تؤد إلى نتيجة. وصرّح أحمد القرمانلي لقادة الأسطول الفرنسي المعتدي بأنه لا يخشى قنابلهم وبأنه لن يبرم مع فرنسا صلحاً تحت تهديد القوة. فما كان من الأسطول إلا أن قصف مدينة طرابلس في 20 يولية؛ حيث رماها، طيلة يومين، بألف وثمانمائة قذيفة. غير أن هذا القصف العنيف لم يصب أهالي المدينة سوى بأضرار طفيفة، إذ لم يُقتل منهم سوى سبعة أفراد. انظر التفاصيل في ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ط/2، ص ص 383 ـ 392. والجدير بالذكر أن صاحب «التذكار»، محمد خليل بن غلبون، معاصر أحمد القرمانلي، يمسك عن ذكر هذا الهجوم البحري الفرنسي على مدينة طرابلس. كما يصمت عن ذكره أحمد بك النائب الأنصاري في: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب.

إلى ميناء طولون، وفي الربيع التالي من السنة نفسها تمّ تسليح فرقة بحرية فرنسية مكوّنة من أربع بوارج، وُضعت تحت إمرة الجنرال دوجي تروان.

وصل الجنرال دوجي تروان بأسطوله إلى مرسى حلق الوادي. وكان الباي ما يزال يجهل قيام فرنسا باحتجاز المركب التونسي، إذْ لم يعلم بذلك إلا من فم هذا الجنرال الذي طلب منه في الوقت نفسه تسليمه ستة أسرى جنويين، كان مركب غزو تونسي آخر قد اختطفهم قبل ذلك من على متن سفينة فرنسية. ووعده الباي بتسليمهم له بمجرد ما إن تعيد إليه فرنسا مركبه المحتجز، فردّ عليه الجنرال دوجي تروان بأن مركب الغزو المذكور قد خرق المعاهدة المبرمة بين البلدين مؤخراً، وبأنه قد تمّ احتجازه بصفة مشروعة؛ وبالتالي فإنه يحقّ لفرنسا الاستمرار في احتجازه، بيد أنه مستعد للتوسط من أجل الإفراج عنه وإرجاعه إليه فيما لو سلّمه هو الستة جنويين عن طيب خاطر، فاضطُرّ الباي إلى تسليمهم له حسماً للنزاع. ومنذ هذه الواقعة عاش الباي حسين بن علي في وئام مع الدول الأوروبية حتى نهاية حكمه.

والآن لنعُد إلى تتبُّع أخبار تلك العداوة التي نشبت بين الباي حسين وبين ابن أخيه علي باشا:

عندما أدرك الباي أن ابن أخيه علي قد عزم ـ عند فراره إلى جبل وسْلات ـ على تزعُّم تمرُّدٍ عام من هناك؛ فإنه زحف عليه بقواته واستنْفر معه قبائل دُريْد، وأولاد سعيد، والسواسي، والمثاليث، وجلاص، وأولاد عون، والكعوب. وفي الأشهر الثلاثة التي احتل خلالها جيش الباي عدداً من المواقع، سواء عند سفح جبل وسْلات نفسه أو بين شعابه وأوعاره، نراه يخوض خمس أو ست معارك ضد أنصار علي باشا الذين كان النصر حليفهم في معظم الأحيان. ولا شك في أن حسين باي ـ الذي استطاع تضييق الخناق على أهل ذلك الجبل إلى درجة أنه نجح في منْعهم من أي اتصال مع بقية دواخل البلاد ـ كان قد أصبح في وضع يمكّنه من محق ذلك التمرد. بيْد أنه اضطر إلى توجيه اهتمامه إلى ناحية بلدتيْ الكاف وباجة اللتين اندلع فيهما، بدورهما، تمرد كبير. ولذا فإن الباي رفع الحصار عن الهضبة الجبلية التي تخندق فيها أعراب «وسْلات»، وتحوّل على رأس قواته عبر الأقاليم الغربية للإيالة. ولكي يتمكن من الوصول إلى هدفه بأقصى سرعة، نراه يأمر بإتلاف عتاد جيشه وتموينانه. وعندما علم المتمردون بدنوّه منهم، أُسْقِط في أيديهم ولم يعودوا يُبْدون سوى مقاومة ضعيفة لهجمات القبائل التي ظلت موالية للباي حسين، إلى حد أنه عندما وصل الباي إلى هناك، فإنه علم أن الكاف وباجة المتمردتين قد دخلتا في طاعته مجدّداً. وما إن وصل حسين باي إلى هناك حتى قبض على رؤوس الفتنة وقتل منهم قرابة السبعين رجلاً، وهدم سور قلعة الكاف، فاستقام أمر المنطقة. ومنذئذ اضطر الباي إلى الدخول في صراعات لا هوادة فيها ضد القبائل التي كانت تشقّ عليه عصا الطاعة في مختلف المناطق. لكن صراعه الحقيقي كان ضد ابن أخيه علي باشا، الذي نراه ـ بعد جلائه عن تلك المنطقة الجبلية ـ يتمكن من حشد قوات هائلة في منطقة الساحل. وبعدما شرّد الباي فلول تلك القوات، نرى علي باشا يفرّ بصحبة ابنه

يونس نحو الحدود الغربية للإيالة، حيث توغلا داخل التراب الجزائري، ووجدا، بالتالي، ملاذاً وعوناً لدى داي الجزائر عبدي باشا[1].

وهكذا، فإنه وقد مُحق التمرد في جميع ربوع الإيالة التونسية، وأجْفل علي باشا فارًا إلى الجزائر. فإننا نرى الباي حسين بن علي يقفل راجعاً إلى العاصمة التونسية، بعدما غاب عنها في حروبه ضد ابن أخيه، طيلة ثمانية عشر شهراً. وكانت عودته إليها في شهر محرم سنة 1142 هـ. ، الموافق شهر أغسطس سنة 1729 م

وقبل حلول سنة 1147 هـ. ، الموافق سنة 1735 م. ، طفق الباي التونسي حسين بن علي يبذل كل جهده في محاولةٍ لاستمالة داي الجزائر عبدي باشا ومحاولة حمْله على قتل علي باشا. غير أن هذا الداي الجزائري الذي كان ألعوبة في أيدي أعضاء الديوان ظل متردداً، وتذرَّع للباي التونسي بما تفرضه عليه دواعي الإنسانية تارة، وبأصول الضيافة وإيواء المستجير تارة أخرى، مكتفياً بوعده له بأنه سيُبقي على علي باشا سجيناً، ومشترطاً ـ مقابل ذلك ـ أن يدفع له الباي حسين مبلغ عشرة آلاف ريال بندقي، اضطر هذا الأخير بالفعل إلى دفعها للخزانة الجزائرية سنوياً. ولقد صارت هذه الإتاوة تُدفع للجزائر في مواسمها خلال بضع سنوات. ولكن بحلول سنة 1147 هـ. ، الموافق 1735 م. ، نرى باي تونس يكفُّ عن الاستمرار في الإيفاء بهذا الالتزام المالي. واقتنص إبراهيم باشا ـ الذي كان قد خلف عبدي باشا في حكم الجزائر ـ هذه الفرصة لإسماع إيالة تونس لهجة تنطوي على التهديد والوعيد؛ إلاَّ أن هذه اللهجة لم تجد لها لدى التونسيين صداها المتوقَّع. وعندئذ انصاع إبراهيم باشا لرأي أنصار علي باشا الكثيرين في الجزائر، والذين كانوا لا يكفُّون عن إيعازاتهم ودسائسهم، بحيث استطاعوا في النهاية حمْل باشا الجزائر على الخروج بمحلته العسكرية لنُصْرة الطريد التونسي، حيث زحف ألفان من ترك الجزائر تحت إمْرة الخزناجي، وألف ثالث تحت إمْرة داي قسنطينة، وألف رابع تحت إمْرة علي باشا نفسه. ووعد هذا الأخيرُ دايَ الجزائر إبراهيم باشا بأنه بمجرد سقوط العاصمة التونسية في يديه، فإنه سيُلحِقها بحكومة الجزائر أبد الدهر. وبينما كان الجيش الجزائري يواصل زحفه، نرى باي تونس يعيد النظر في حساباته؛ حيث عرض على داي الجزائر ـ بواسطة باي قسنطينة ـ أن ينْحله مبلغ خمسين ألف قرش عثماني، إذا ما هو صرف النظر عن مقاتلته. غير أن هذا العرْض كان قد جاء بعد فوات الأوان؛ ذلك أن الاقتتال بين الطرفين كان قد اندلع فعلاً. وفي تلك الأثناء تلقى داي الجزائر أوامر مشدَّدة من الباب العالي العثماني تحرِّم عليه الإقدام على أية مغامرة ضد إيالة تونس وتأمره باعتبار علي باشا عدوًّا لدوداً يتوجب

---

(1) عند دخول علي باشا الأراضي الجزائرية اعتقله عبدي باشا، داي الجزائر، وسجنه، لأن هذا الداي كان حليفاً لباي تونس حسين بن علي. وظل علي باشا في سجون الجزائر إلى أن وقع تغيير في حكم الجزائر حيث حلَّ إبراهيم باشا محل عبدي باشا، وعندئذ أفرج الداي الجديد عن علي باشا. انظر ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 111.

مقاطعته. غير أن الداي لم يلتفت إلى تلك الأوامر السلطانية ولم يُطْلع على فحواها أحداً من مرؤوسيه. ولكي يوحي لقواته بأن الأوامر التي جاءته من الآستانة ليست سوى أوامر مزوَّرة، فإنه أمر بقطع رأس الرسول الذي نقلها إليه، بعدما أذاعها هذا الرسول بين الجنود الجزائريين. وعلى أثر إعدام ذلك المبعوث العثماني، طلب الداي الجزائري من الخزناجي مواصلة القتال ضد التونسيين. ولقد بدأ زحف المحلّة الجزائرية في شهر ذي الحجة سنة 1147 هـ.، الموافق شهر مايو سنة 1735 م[1].

وعندما شاع خبر اجتياز محلّة أتراك الجزائر للحدود التونسية، نرى حسين بن علي باي يخرج لملاقاتهم بجميع قواته، وذلك عند نهاية شهر ربيع الأول سنة 1148 هـ.، الموافق 19 أغسطس سنة 1735 م. وتم تقسيم تلك القوات إلى محلتين؛ وُضعت إحداهما تحت إمرته المباشرة، فيما وُضعت المحلة الثانية تحت إمرة ابنه محمد باي. ثم لم تلبث أن انضمت إلى هذه القوات قوات أخرى من فرسان صبايحية الترك، وقبائل: دريد، والسواسي، وأولاد سعيد، والمزارقية، وعرش الطرابلسية، وغيرهم.

وتمركز الجيش التونسي في «سمنجة»، قرب وادي مجْردة، حيث وصل الجيش الجزائري نفسه إلى هناك بعد بضعة أيام. واقتصر القتال خلال ستة عشر يوماً على بعض المناوشات بين الجانبين. بيْد أن قوات العربان التي أعتقد حسين بن علي أنه يمكنه التعْويل عليها، أخذت تتخلى عنه شيئاً فشيئاً؛ حيث خذلته في البداية قبيلة دريد في الخفاء، ثم تلتها قبيلة أولاد سعيد التي انحازت إلى علي باشا. فعجّلت هذه الرِدّة في صفوفه باندلاع المعركة الحاسمة؛ حيث زحف جانب من الجيش الجزائري، عند تخييم الظلام، تحت قيادة عامل قسنطينة، حسين كلياني[2] - وهو من ألدّ أعداء حسين بن علي - وعبر مجري الوادي في صمت، ملتفًا حول خنادق التونسيين، بحيث حصرهم بين نارين. وعندما أبْلغ الباي حسين، عن طريق عيونه وجواسيسه، بهذه الالتفافة، نراه يعزم على التحرك. فأسند في الحال إلى ابنه محمد باي مهمة حراسة المحلة والذَّبّ عنها، فيما انطلق هو نفسه بسرعة، على رأس جانب كبير من قواته لمهاجمة المحلة الجزائرية. غير أن المحلة الجزائرية قامت بحركة التفاف جديدة، جعلت مجرى الوادي بينها وبين التونسيين، فلم تستطعْ قوات حسين باي مداهمتها. أما ابنه محمد باي، الذي ظل بالمحلة المعسكرة، فإنه علم أن محلة جزائرية أخرى كانت على القرب منه، فتحرك لمقاتلتها، وتمكن بفضل فرسانه الذين عرفوا كيف يصبُّوا بإحكام، نيران بضع قطع مدفعية كانت في حوزتهم على الجزائريين، بحيث هزمهم شرَّ هزيمة وأسر عدداً منهم. وفيما كانت هذه المعركة على أشُدِّها، وصلت المحلة الجزائرية التي كان يقودها عامل قسنطينة حسين كلياني، تحت جُنْح الظلام، إلى المعسكر التونسي الذي كان عندئذ دون دفاعات، فاستولت عليه دون كبير مشقّة. وما إن علم حسين بن علي بهذه

(1) يعود المؤلف الآن إلى الاقتباس عن المؤرخ التونسي الحاج حمّودة بن عبد العزيز في مؤلّفه: الكتاب الباشي.
(2) انظر حمدان خوجة: «كتاب المرآة»، تحقيق الدكتور محمد العربي الزبيري، ص 162.

الكارثة حتى هرع هو وفرسانه من صبايحية الكاف نحو المعسكر في محاولة منه لطرد الجزائريين عنه، غير أن الأوان كان قد فات؛ ثم أن عدد أفراد محلة الجزائريين كان أكبر من أن يَقْدِرَ عليهم بفرسانه.

وأصيب حسين بن علي برصاص في فخذه، إلا أنه بالرغم من جرحه البليغ بذل جهده في جمع أشتات جيشه. ثم علم أن محلة ابنه محمد باي ـ التي كانت قد هرعت هي الأخرى لنجدة المعسكر ـ قد هُزمت بدورها. فأمر الباي حسين بالتعجيل بالانسحاب نحو زغوان، ومنها إلى القيروان التي لحق به فيها نجلاه محمد باي وعلي باي. ولقد وقعت تلك المعركة الحاسمة في 16 ربيع الثاني سنة 1148 هـ.، الموافق 4 سبتمبر سنة 1735 م.

وفي اليوم التالي اجتمع في العاصمة التونسية كل من الداي وآغا قصبة تونس وكبار رؤساء العسكر التركي، للتداول حول القرارات التي يتوجّب اتخاذها في مواجهة ما قد يترتب من أمور خطيرة على كارثة هزيمة محلّات الباي حسين بن علي. وهنا نرى الحاج علي داي ـ الذي كان شديد الولاء منذ فترة لعلي باشا ويتراسل معه في الخفاء، عندما كان الباشا ما يزال بالجزائر ـ ينجح، دون صعوبة، في حَمْل أولئك المسؤولين الجبناء على تبنّي وجهة نظره. فقرّروا، بناء على مقترح منه، توجيه عرض فوري إلى علي باشا يعلنون له فيه خضوعهم الكامل. وفي اللحظة نفسها تمّ إطلاق سراح محمد باي ـ والد علي باشا ـ الذي كان معتقلاً في زنزانات قصر باردو هو وحفيديْه، وتم اقتياده إلى القصبة، حيث أقسم جميع المسؤولين الحاضرين يمين الولاء أمام محمد باي باعتباره ممثلاً لابنه الباشا. وإمعاناً من أولئك المسؤولين في ترضية علي باشا، نراهم يُوفدون إليه ولديه محمد وسليمان صحبة وفد حمل إليه مفاتيح العاصمة التونسية أيضاً.

ولذا فإن الجيش الذي كان يحاصر القيروان، تحت قيادة ابنه يونس، تلقى مدداً كبيراً من الرجال والمدفعية، وجاءته أوامر بتشديد تضييق الخناق عليها وإحكام الحصار حولها أكثر فأكثر. وتمكن علي باشا في الوقت نفسه من استمالة عامل قسنطينة إلى صفّه، مُبرماً معه تحالفاً دفاعياً وهجومياً.

ولم تلبث غزارة نيران الجيش المحاصِر للقيروان أن أجبرت حسين باي على الكفّ عن تلك الهجمات المباغتة التي كان يقوم بها من حين إلى آخر بكل نجاح. فأمر بإغلاق بوّابات المدينة وأعدّ العُدّة للتصدّي للمحاصِرين بكل ما كان في حوزته من وسائل المقاومة، لأنه كان يدرك أنه لا منجاة له إذا ما أسفرت المعركة عن فوزهم. وذاق أهل المدينة من طول الحصار أهوالاً عظيمة صارت لا تُطاق؛ ذلك أنهم بعدما استنفدوا كل ما كان لديهم من مؤن مخزُنة، وجدوا أنفسهم مضطرين لأكل حيواناتهم. وبعدما أتوا على تلك الحيوانات، صاروا - ويا للهول! - لا يستنكفون عن المجاهرة بأكل لحم البشر لسدّ غائلة جوعهم.

وإذْ وصلت الأمور من التردّي إلى هذا الحد المروّع، فإن نتيجة الحصار المحتومة لم تعُدْ موضع شك: فبعدما جلب نجل علي باشا الثاني، سليمان، إلى أخيه يونس قوات دعم إضافية، قامت القوات المحاصِرة باقتحام نهائي للقيروان في 16 صفر سنة 1153 هـ.، الموافق 13 مايو سنة 1740 م. وتسلّق المقتحمون أسوار المدينة التي كانت مدفعية المهاجمين قد ثلّمتها تماماً، حيث ما لبثوا أن أصبحوا أسياداً لها بدون كبير عناء. ثم عاثوا فيها سلباً ونهباً؛ فاستلاذ الناس بأضرحة الصالحين فيها، وخرج الباي حسين من باب القيروان الغربي على صهوة فرس شقراء معروفة بالسُّبّق، وسط كوكبة من أعوانه؛ فأدركته خيل يونس باي وأحاطت به، ورُميت فرسُه فَكَبَت به، وقعد بمكانه لا يدنو منه أحد، إلى أن أقبل يونس باي، فترجّل وامتشق سيفه ودنا منه، فخاطبه حسين باي قائلاً بملامة: «أتُخَضِّبُ شَيْبِي بِدَمِي يايونسَ، وقد خَتَنْتُ أباكَ في حِجْري؟!»؛ فردَّ عليه يونس باستخفافٍ لا يعرف الرحمة قائلاً: «المُلْك عقيمٌ يا سيِّدي!»، ثم احتزّ رأسه بنفسه[1].

وبعدما فرغ يونس من هدْم القيروان وتخريب قصبتها، نراه يتوجّه إلى مدينة سوسة لمعاودة محاصرتها. وأحْدق في الوقت نفسه بالمنستير والقلعة الكبيرة وضيَّق عليهما تضييقاً شديداً. ولم تستطع المنستير الصمود أمام ذلك الحصار طويلاً، إذْ لم تلبث أن فتحت أبوابها لمحاصريها، ونجا قائدها شعبان السبعي في البحر إلى طرابلس. وعندما علم محمود باي بن حسين بذلك نراه يغادر سوسة خفية ويصعد إلى مركب كان شقيقه محمد قد أرسله إليه من الجزائر، تاركاً سوسة لمصيرها المحتوم. وبعدما صارت هذه المدينة بلا زعيم، فإنها لم تلبث أن أعلنت انضواءها تحت لواء علي

---

(1) انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 115. وفي هذا الموقف المحزن إشارة بليغة من الباي حسين ليونس بأنه كان قد ربّى والده علي باشا؛ منذ أن كان صبياً، وكأنه ابنه، لأن العادة قد جرت بأن يختن الأب ابنه في حجره فرحة به.

باشا، ثم حذت القلعة الكبيرة حذوها. وهكذا فإنه بسقوط آخر معقل من معاقل آل حسين بن علي في يد علي باشا، أصبح هذا الأخير سيد الإيالة التونسية بلا منازع. وفرّ محمود باي في البداية إلى جزيرة مالطا، التي انتقل منها إلى مرسيليا، ثم لحق بعد بضعة أشهر بأخيه محمد باي في الجزائر. أما شقيقهما علي باي، فإن داي الجزائر قد منحه حق اللجوء إلى إيالته، حيث مكث بمدينة قسنطينة.

وبمناسبة الحديث عن استيلاء قوات علي باشا على مدينة القيروان، دعونا نورد هنا رواية واقعة مؤسفة تُظهر مدى المخاطر التي كانت تحفّ بإقامة الأوروبيين في تونس. ولسوف نرى أن قناصل أكبر الدول الأوروبية كانوا يُهانون في هذه الإيالة، مثلما كانت تُهان تلك المعاهدات التي تربط بلدانهم بها.

كان ريْع عمليات غزو البحر يشكّل ـ مثلما هو معروف ـ الدخل الرئيسي للحكومة التونسية. غير أن الفتنة الأهلية التي ظلت جاثمة على البلاد منذ سبع سنوات، كانت قد استحوذت على تفكير علي باشا وجعلته يهمل الشؤون البحرية. لكنه ما إن وجد نفسه سيد الإيالة الأوحد، حتى عزم على النهوض بأحوالها المالية. ولتحقيق ذلك نراه يولي الغزو البحري كامل اهتمامه. وكانت التجارة الفرنسية تسيطر في تلك الأونة على جميع أسواق حوض البحر الأبيض المتوسط. ولذا فقد رأى غزاة البحر أنه من الطبيعي توجيه الاستعدادات الحربية التي كانت جارية في موانىء الإيالة لضرب هذه التجارة المزدهرة. بيْد أنه مع شدة تصميم أصحاب الأمر في تونس على ضرورة تسديد أولى ضرباتهم إلى سفن التجارة الفرنسية ـ ومن ثم قطع العلاقات مع فرنسا صراحةً ـ إلاّ أنهم رأوا التوسّل إلى هذه القطيعة بذريعة واهية يمكن التستّر وراءها. ولذا فإننا نراهم يُظهرون استياءهم الشديد من الفرنسيين، ويتهمونهم بمدّ يد العون والمساعدة لمدينتيْ سوسة والمنستير حينما كانت قوات علي باشا تحاصرهما. تلك هي التُهم التي رشقوا الفرنسيين بها. وهي تُهم لم يلبثوا أن اتخذوها ستاراً للتعدّي على أولئك المقيمين منهم بمدينة تونس، وخصوصاً على السيد جوتييه، قنصل فرنسا آنئذٍ بتونس.

ووُطّىء للقطيعة مع فرنسا بامتهان كرامة القنصل الفرنسي؛ ففي مطلع سنة 1740 م.، الموافق سنة 1152 هـ.، أمر علي باشا باستدعاء ترجمان القنصل، وقال له بلهجة استفزازية إنه يستغرب من القنصل امتناعه عن تقبيل يده كلما مَثَل في حضرته؛ ثم أضاف قائلاً باللهجة المعنِّفة نفسها إن القناصل الآخرين يمتثلون لهذا التقليد العتيد دون تردُّد وبأنه سيعرف كيف يُرْغم القنصل جوتييه على احترامه. وردّ الترجمان بأن مسلك القنصل في هذا الخصوص يستند على امتياز خُصّت به فرنسا دون غيرها من الدول، وبأن القناصل الفرنسيين السابقين كانوا يتمتعون دائماً بهذا الامتياز دون أن يُنكر عليهم أحد ذلك أو يحتجّ عليه. فساعد هذا الرّد في ازدياد غضب الباي، وخاطب الترجمان قائلاً: «عُدْ إلى قنصلك وقُلْ له إنني لم أعد مستعدًا للسماح له بتجاهل القواعد

، له حُسباناً؛ ذلك أن أهالي القيروان رفضوا السماح له بمغادرة مدينتهم،
ورّطوا أنفسهم عندما ناصروه ضد علي باشا الذي أصبحوا يخشون نكاله
لمقاومة وجد حسين باي نفسه مضطرًا إلى أن يترك بالقيروان ابنه علي
به هذا الابن من شجاعة، فإن نفوس القيروانيين قد هدأت لمكوث هذا
ستطاع حسين بن علي باي مغادرة المدينة والتوجه إلى الساحل. غير أنه ما
ناك حتى تخلّت عنه قبيلة دريد وقبائل أخرى كانت تحت لوائه، وأخذت
الأمر الذي اضطره إلى العودة على أعقابه. وعندما سمع ابنه علي
خلسة للالتحاق به؛ غير أن أهالي القيروان طالبوا بعودته. وعندما رفض
درر أولئك الأهالي، في التو، إرسال وفد إلى علي باشا لإعلان خضوعهم
كون بمثابة الضربة القاصمة لقضية حسين باي، لو لم يبادر ابنه علي،
أبيه سرًا، والعودة بالتالي إلى القيروان، حيث تمكّن، بفضل قوة
من تهدئة خواطر الجميع وطمأنة قلوبهم. ثم لحق به والده حسين إلى
ن ذلك. فكان أول ما فعله عند دخوله إليها، وسماعه بأن القوات
اب التونسي، أنْ شرع في تشكيل جيش؛ حيث نجح في إعداد بعض
ما كان يتمتع به من خبرة تنظيمية، وبفضل الأموال التي وزّعها بسخاء
سبح على رأس قوات كبيرة، حتى نراه يغادر القيروان، حيث عسْكر بمحلته
ن المدينة. وعندما علم علي باشا بدنوّه منه، أمر ابنه يونس على الفور
لة كبيرة. والتقى الجانبان عند نقطة تسمى «غارة الشيحة»، حيث بدأ
ل الثاني سنة 1148 هـ.، الموافق 3 نوفمبر سنة 1735 م. وانتهت
ي الذي وقعت محلته ومدفعيته وعتاده في يد حسين باي. وشدّ هذا
حف على مدينة تونس نفسها، حيث عسْكر غير بعيد عنها على رأس
ن أخيه علي باشا بذلك، انتابه الفزع وهرع إلى قصر باردو يستجير به،
لعاصمة له. وهنا أبان حسين باي عن عدم الحزم؛ إذْ كان من الجدير به
ث إنه كان من المحتمل أن تستسلم له مدينة تونس منذ أول إنذار. إلا
وعندما علم أن يونس، استطاع - بعد الهزيمة التي مُني بها - استقطاب
بينها قبيلة دريد التي كانت قد خذلته من قبل، قرر الزحف عليه
أن تُتاح له فرصة الدّنو من مدينة تونس. غير أن قراره هذا كلفه وبالا
بزيمة نكراء، اضطر على أثرها إلى التقهقر هو وابنه في عجالة نحو
عودته والبقاء بين ظهرانيهم إلا بعد لأي.

تلك اللحظة بلا هوادة من قِبل قوات علي باشا، ومنذئذ، وخلال
لحرب قائمة بين حسين باي وبين ابن أخيه، بدون توقف. ولعله من
رد رواية مفصلة عن تلك المعارك المتلاحقة، وعن تلك الانتصارات

وتلك الهزائم، أو نستعرض الغارات التي شُنَّت ضد القبائل المتمردة على حسين باي أو على ابن أخيه علي باشا اللذين كانا يتقاسمان السلطة في الإيالة. ثم إنه يتحتم علينا ألا ننسى أن كتابنا هذا لا يعدو أن يكون مجرد مختصر تاريخي لا يتّسع لإيراد تفاصيل غاية في الدقة والتشعُّب. ولذا فإننا سوف نمرُّ على جميع هذه الأحداث هنا مرَّ الكرام، كي نصل بسرعة إلى واقعة الاستيلاء على القيروان وموت حسين بن علي باي؛ وهي الواقعة التي وضعت حدًّا للفتنة الأهلية التي ظلت تمزق البلاد منذ أمد طويل.

عند حوالى منتصف سنة 1152 هـ.، الموافق سنة 1739 م.، نرى محمد باي - الذي كان يحكم باسم والده حسين بن علي باي مدينة سوسة وباقي مدن الساحل المُوالية للحُسَيْنيِّين[1] - يغادر أولى هذه المدن، بعدما سلّم القيادة العليا لشقيقه الثالث محمود باي، وتوجه إلى قسنطينة الجزائرية لمحاولة استمالة عامل هذا الإقليم لصفّ الحُسَيْنيين. وفي تلك الأثناء كان شقيقه الآخر، علي باي، يحاول، بالرغم من صعوبة المحاولة، حشد أكبر عدد ممكن من الأنصار من بين صفوف القبائل الجزائرية الكبرى. وعندما فشل محمد باي في محاولاته في قسنطينة، نجده يتوجه إلى مدينة الجزائر لمقابلة الداي إبراهيم باشا، لمحاولة الحصول على تدخل إيالة الجزائر لصالح والده. غير أنه فشل في ذلك أيضاً؛ لأنه بالرغم من أن داي الجزائر قد أبدى استعداده لمساعدة حسين بن علي في العودة إلى عرش تونس، إلا أنه كان هو نفسه منشغلاً جداً بالمشاكل الداخلية التي تواجه حكومته، بحيث لم يجد الوقت الكافي للتفكير في مشاكل العاهل التونسي. بيْد أن محمد باي لم ييأس، وحرص على إنجاح مهمته؛ ولذا فإنه لم يغادر مدينة الجزائر؛ انتظاراً لاستئناف المفاوضات حالما يفرغ إبراهيم باشا من مشاغله التي نجمت عن عودة الإسبان منذ سنة 1145 هـ.، الموافق سنة 1732 م.، إلى احتلال مرسى وهران مجدّداً، زيادة عن تهديد فرنسا له بإعلان الحرب ضد الجزائر.

وعلم علي باشا بمساعي ابن عمه في الجزائر، وهو الذي يعرف جيداً مدى سهولة التّلويح بالمال لديوان الجزائر التركي الفاسد؛ فخشي أن يدفع الأمر داي الجزائر إلى الاستجابة لتوسُّلات محمد باي. ولذا فإنه عزم أمره على إحكام الحصار بشدة على مدينة القيروان، بأشدّ من ذي قبل، كيْلا تزداد أموره تعقيداً بالدخول في حرب مع الجزائر التي يعرف هو أكثر من سواه مدى ما تتمتع به من قوة ومن سلطة، ما دام يعود إليها الفضل في استيلائه على عرش تونس.

---

(1) يقول ابن أبي الضياف، (الإتحاف، ج/2، ص 113): «... وانقسمت البلاد، يومئذ، إلى حُسَيْنية؛ وهم القائمون بدعوة حسين بن علي، وإلى باشيَّة؛ وهم القائمون بدعوة علي باشا. وكذلك العربان؛ فمن الحُسَيْنية: القيروان، وسوسة، والمنستير، والمهدية، والقلعة الكبرى، وصفاقس، وقرى الساحل. ومن العربان: بنو رزق، وأكثر دريد، وقبائل جلاص، وأولاد عون، وأولاد سعيد، والهمامّة. ومن الباشيَّة: ساكن، وجمّال، والقلعة الصغرى، وأكودة، وزاوية سوسة، وجبل وسلات، وقبائل ماجر، والفراشيش، وأولاد عيار، وورتان، وغيرهم».

ولذا فإن الجيش الذي كان يحاصر القيروان، تحت قيادة ابنه يونس، تلقى مدداً كبيراً من الرجال والمدفعية، وجاءته أوامر بتشديد تضييق الخناق عليها وإحكام الحصار حولها أكثر فأكثر. وتمكن علي باشا في الوقت نفسه من استمالة عامل قسنطينة إلى صفّه، مُبرماً معه تحالفاً دفاعياً وهجومياً.

ولم تلبث غزارة نيران الجيش المحاصِر للقيروان أن أجبرت حسين باي على الكفّ عن تلك الهجمات المباغتة التي كان يقوم بها من حين إلى آخر بكل نجاح. فأمر بإغلاق بوّابات المدينة وأعدّ العُدّة للتصدّي للمحاصِرين بكل ما كان في حوزته من وسائل المقاومة، لأنه كان يدرك أنه لا منجاة له إذا ما أسفرت المعركة عن فوزهم. وذاق أهل المدينة من طول الحصار أهوالاً عظيمة صارت لا تُطاق؛ ذلك أنهم بعدما استنفدوا كل ما كان لديهم من مؤن مخزّنة، وجدوا أنفسهم مضطرين لأكل حيواناتهم. وبعدما أتوا على تلك الحيوانات، صاروا - ويا للهول! - لا يستنكفون عن المجاهرة بأكل لحم البشر لسدّ غائلة جوعهم.

وإذْ وصلت الأمور من التردّي إلى هذا الحد المروّع، فإن نتيجة الحصار المحتومة لم تعُدْ موضع شك: فبعدما جلب نجل علي باشا الثاني، سليمان، إلى أخيه يونس قوات دعم إضافية، قامت القوات المحاصِرة باقتحام نهائي للقيروان في 16 صفر سنة 1153 هـ.، الموافق 13 مايو سنة 1740 م. وتسلّق المقتحمون أسوار المدينة التي كانت مدفعية المهاجمين قد ثلّمتها تماماً، حيث ما لبثوا أن أصبحوا أسياداً لها بدون كبير عناء. ثم عاثوا فيها سلباً ونهباً؛ فاستلاذ الناس بأضرحة الصالحين فيها، وخرج الباي حسين من باب القيروان الغربي على صهوة فرس شقراء معروفة بالسَّبْق، وسط كوكبة من أعوانه؛ فأدْركته خيل يونس باي وأحاطت به، ورُميت فرسُه فَكَبَت به، وقعد بمكانه لا يدنو منه أحد، إلى أن أقبل يونس باي، فترجّل وامتشق سيفه ودنا منه، فخاطبه حسين باي قائلاً بملامة: «أتُخَضِّبُ شَيْبِي بِدَمِي يايونس، وقد خَتَنْتُ أباكَ في حِجْري؟!»؛ فردّ عليه يونس باستخفاف لا يعرف الرحمة قائلاً: «المُلْك عقيمٌ يا سيِّدي!»، ثم احتزّ رأسه بنفسه[1].

وبعدما فرغ يونس من هدْم القيروان وتخريب قصبتها، نراه يتوجّه إلى مدينة سوسة لمعاودة محاصرتها. وأحْدق في الوقت نفسه بالمنستير والقلعة الكبيرة وضيّق عليهما تضييقاً شديداً. ولم تستطع المنستير الصمود أمام ذلك الحصار طويلاً، إذْ لم تلبث أن فتحت أبوابها لمحاصريها، ونجا قائدها شعبان السبعي في البحر إلى طرابلس. وعندما علم محمود باي بن حسين بذلك نراه يغادر سوسة خفية ويصعد إلى مركب كان شقيقه محمد قد أرسله إليه من الجزائر، تاركاً سوسة لمصيرها المحتوم. وبعدما صارت هذه المدينة بلا زعيم، فإنها لم تلبث أن أعلنت انضواءها تحت لواء علي

(1) انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 115. وفي هذا الموقف المحزن إشارة بليغة من الباي حسين ليونس بأنه كان قد ربّى والده علي باشا؛ منذ أن كان صبياً، وكأنه ابنه، لأن العادة قد جرت بأن يختن الأب ابنه في حجره فرحة به.

باشا، ثم حذت القلعة الكبيرة حذوها. وهكذا فإنه بسقوط آخر معقل من معاقل آل حسين بن علي في يد علي باشا، أصبح هذا الأخير سيد الإيالة التونسية بلا منازع. وفرّ محمود باي في البداية إلى جزيرة مالطا، التي انتقل منها إلى مرسيليا، ثم لحق بعد بضعة أشهر بأخيه محمد باي في الجزائر. أما شقيقهما علي باي، فإن داي الجزائر قد منحه حق اللجوء إلى إيالته، حيث مكث بمدينة قسنطينة.

وبمناسبة الحديث عن استيلاء قوات علي باشا على مدينة القيروان، دعونا نورد هنا رواية واقعة مؤسفة تُظهر مدى المخاطر التي كانت تحفُّ بإقامة الأوروبيين في تونس. ولسوف نرى أن قناصل أكبر الدول الأوروبية كانوا يُهانون في هذه الإيالة، مثلما كانت تُهان تلك المعاهدات التي تربط بلدانهم بها.

كان ريْع عمليات غزو البحر يشكّل - مثلما هو معروف - الدخل الرئيسي للحكومة التونسية. غير أن الفتنة الأهلية التي ظلت جاثمة على البلاد منذ سبع سنوات، كانت قد استحوذت على تفكير علي باشا وجعلته يهمل الشؤون البحرية. لكنه ما إن وجد نفسه سيد الإيالة الأوحد، حتى عزم على النهوض بأحوالها المالية. ولتحقيق ذلك نراه يولي الغزو البحري كامل اهتمامه. وكانت التجارة الفرنسية تسيطر في تلك الآونة على جميع أسواق حوض البحر الأبيض المتوسط. ولذا فقد رأى غزاة البحر أنه من الطبيعي توجيه الاستعدادات الحربية التي كانت جارية في موانىء الإيالة لضرب هذه التجارة المزدهرة. بيْد أنه مع شدة تصميم أصحاب الأمر في تونس على ضرورة تسديد أولى ضرباتهم إلى سفن التجارة الفرنسية - ومن ثم قطع العلاقات مع فرنسا صراحةً - إلّا أنهم رأوا التوسُّل إلى هذه القطيعة بذريعة واهية يمكن التستّر وراءها. ولذا فإننا نراهم يُظهرون استياءهم الشديد من الفرنسيين، ويتهمونهم بمدِّ يد العون والمساعدة لمدينتيْ سوسة والمنستير حينما كانت قوات علي باشا تحاصرهما. تلك هي التُهم التي رشقوا الفرنسيين بها. وهي تُهم لم يلبثوا أن اتخذوها ستاراً للتعدّي على أولئك المقيمين منهم بمدينة تونس؛ وخصوصاً على السيد جوتييه، قنصل فرنسا آنئذٍ بتونس.

ووُطّىء للقطيعة مع فرنسا بامْتهان كرامة القنصل الفرنسي؛ ففي مطلع سنة 1740 م.، الموافق سنة 1152 هـ.، أمر علي باشا باستدعاء ترجمان القنصل، وقال له بلهجة استفزازية إنه يستغرب من القنصل امتناعه عن تقبيل يده كلما مَثُل في حضرته؛ ثم أضاف قائلاً باللهجة المعنِّفة نفسها إن القناصل الآخرين يمتثلون لهذا التقليد العتيد دون تردُّد وبأنه سيعرف كيف يُرغم القنصل جوتييه على احترامه. وردّ الترجمان بأن مسلك القنصل في هذا الخصوص يستند على امتياز خُصَّت به فرنسا دون غيرها من الدول، وبأن القناصل الفرنسيين السابقين كانوا يتمتعون دائماً بهذا الامتياز دون أن يُنكر عليهم أحد ذلك أو يحتجَّ عليه. فساعد هذا الرّد في ازدياد غضب الباي، وخاطب الترجمان قائلاً: «عُدْ إلى قنصلك وقُلْ له إنني لم أعد مستعدًا للسماح له بتجاهل القواعد

... محرم عليه التردد على قصري». ثم ختم كلامه للترجمان قائلاً: «إذا لم يُنصّ حرفيًا - عند قدوم أول سفينة ملكية فرنسية إلى تونس - على شرط تقبيل القنصل ليدي في المعاهدات المبرمة مع فرنسا، فإنني سأعلن الحرب على هذه الدولة».

وبادر القنصل الفرنسي في الحال فاستدعى جميع التجار الفرنسيين المقيمين في الإيالة واطلعهم على هذه المطالب المتجبِّرة لاستطلاع رأيهم. فأجمعوا الرأي على دعوة القنصل إلى عدم الامتثال لأوامر الباشا، وبأن عليه ألاّ يخوض في هذا الأمر مع الباشا شخصياً؛ بل وليُوفِد من بينهم ممثلَيْن عنهم في اليوم التالي إلى الخزنه دار - أي الوزير التونسي الأول - كي يطلبا منه التدخل لدى سيده للتراجع في قراره. وكانت الحُجج التي استند إليها الموفَدان الفرنسيان لدى الخزنه دار تتمثل في ما يلي:

أولاً: أنه لم يسبق قط وأن أجبر القناصل الفرنسيون على تقبيل يد حاكم تونسي.

ثانياً: أنّ علي باشا، الذي كادت سبع سنوات كاملة أن تنقضي منذ بداية حكمه للإيالة، لم يطالب في السابق بالالتزام بهذه العادة.

ثالثاً: أن القنصل يرى في امتثاله لهذا العُرْف الجارح إهانة لرفعة منصبه.

رابعاً: أنه إذا كان القناصل الآخرون قد تعوّدوا على تقبيل يد الباي، فذلك يرجع إلى كونهم تجاراً أكثر منهم قناصل؛ ثم إنهم كانوا يسيرون في ذلك على عُرْف أذعن له أسلافهم قبلهم.

خامساً: أن الامتياز الذي خُصَّت به فرنسا قد بُنِيَ على ما خَصَّ به السلطان العثماني نفسه ملك فرنسا مَن إكبارٍ ميَّزه به عن سائر ملوك أوروبا؛ إذ إنه كان يلقِّبه دائماً بـ«البادِيشاه» - أي الإمبراطور - وبأن هذا التقدير الشخصي الذي خُصَّ به العاهل الفرنسي لا بد وأن ينجرَّ بالضرورة على جميع ممثليه في الخارج.

سادساً: وأخيراً، فإن قناصل فرنسا مقدَّمون في جميع البُلدان المشرقية على نظرائهم الآخرين، وهُمْ يحظون بقدر من الاحترام والإكبار أكثرَ من هؤلاء».

غير أن المندوبَيْن الفرنسيين فشلا في مهمتهما؛ ذلك أن الخزنه دار أبلغهما بأن قرار الباي نهائي ولا رجعة فيه. واجتمع التجار الفرنسيون مجدّداً مع قنصلهم للتشاور حول المسلك الذي

---

(1) يقول ابن أبي الضيّاف معلقاً على هذه الواقعة: «إن العادة في تحية ملوك تونس، أن يقبِّل الداخل يد الملك، من الوزراء فما دونهم، إلاّ أهل المجلس الشرعي، ولكل قوم عاداتهم؛ حتى أن أعيان الرسل من الدولة العثمانية يفعلون ذلك. ومن الآداب الإسلامية أن لا يطأ الإنسان بساط بيته بنَعْله. فمنهم من يعلل ذلك بالتحفُّظ من النجاسة، وهو من التعمق والغلوّ في الدين. ومنهم من يعلله بالتحفظ على البساط من أوساخ الأنْعُل. وكان القناصل يحيُّون ملوك تونس بالمصافحة ويدخلون عليهم بأنعلهم، حتى كانوا يتكلفون الجلوس لملاقاتهم في بيت لا بساط به. فأَنِفَ علي باشا من ذلك وقال: لكل بلد عادات تخصها ولا يُباح للضيف ما لا يُباح لربِّ البيت». الإتحاف، ج/2، ص 125.

يتحتم اتخاذه؛ حيث أخذوا على القنصل تعهدا بعدم التراجع هو الآخر عن موقفه، وبأن يكفّ عن زيارة قصر باردو. وبلغت فوْرة غضب الباي مداها نتيجة لهذا القرار؛ حيث نراه يبعث على الفور عشرة إنكشاريين إلى دار القنصلية الفرنسية ومعهم أمر موجّه للقنصل بالمثول حالاً أمامه، امتثالاً للأعراف المنصوص عليها؛ مهدّداً إياه - في حالة الرفض - باقتياده غصباً إلى القصر لتنفيذ أمر الموت فيه. والمعروف عن علي باشا أنه قادر بالفعل - إذا ما استبدّت به سَوْرة غضب كهذه - على تنفيذ ما يكون قد توعّد به؛ وهذا أمر لم يكن ليغيب عن ذهن القنصل الفرنسي؛ ولذلك فإنه لم يجد بُدًّا من الإذعان لأمر الباي، كيلا يذيقه طعم الموت الزُّؤام، وتحاشياً في الوقت نفسه لإنزال جام غضبه على الرعايا الفرنسيين المقيمين بالإيالة. وبالتالي فإننا نرى القنصل يضطر في يوم 14 مايو سنة 1740م إلى الانحناء أمام الباشا التونسي وتقبيل يده[1].

وبعد مضيّ فترة وجيزة التقت مراكب الغزو التونسية قبالة مرسى «دخلة المعاوين» بالوطن القبلي بسفينتين فرنسيتين موسوقتين بأثمن البضائع، فحاولت الاستيلاء عليها، ولم تتمكن تينك السفينتين من الإفلات منها إلا بشقّ الأنفس. واتخذ التونسيون هذه الواقعة ذريعة للإلقاء باللّوم في خرق المعاهدات المبرمة بين البلدين على كاهل فرنسا، وتلا ذلك مباشرة إعلان حالة الحرب.

إلا أن الرّحالة الفرنسي ديفونتين - الذي كان قد زار شمالي إفريقياخلال الفترة ما بين سنة 1783 م. وبين سنة 1786 م في رحلة استكشافية لأهداف علمية - يذهب إلى أن القنصل الفرنسي جوتييه كان هو وحده المسؤول عن تلك القطيعة التي نشبت بين فرنسا وبين تونس. إذ يروي لنا هذا الرّحالة أن القنصل المذكور قد أقحم نفسه آنذاك في خصومة تسبّبت فيها امرأة داعرة كانت عشيقة له، وكان دفاعه المستميت عنها هو السبب الأول وراء تلك الحرب التي نشبت بين البلدين، والتي مُنيت من جرّائها التجارة الفرنسية بخسائر فادحة.

ونعود إلى الفترة التي نحن بصددها الآن تدمير المستعمرة الجنوية الإيطالية في جزيرة طبرقة، وهذا ما سنقصّ عليك خبره تفصيلاً الآن:

تبدأ هذه القصة منذ سنة 947 هـ.، الموافق سنة 1540 م.، عندما ألقى جِيّنتان دوريا - ابن أخ القائد الجنوي الشهير أندريا دوريا - القبض عند شواطىء جزيرة قرسقه (كورسكا) على المجاهد الذائع الصيت درغوت. وكان عتق هذا الأخير موضوعاً لمفاوضات طويلة؛ ذلك أنه بقدر ما كان خير الدين برباروسا راغباً في إطلاق سراحه، بقدر ما بدا الجَنَويُون متشبّثين بشخصه. بيد أنه تمت تسوية هذه المسألة بفضل وساطة أسرة لوميلّيني الجنوية النبيلة، التي كوفئت، كثمن لوساطتها

---

(1) غير أن المؤرخ التونسي ابن أبي الضيّاف يذهب إلى أن القنصل امتنع عن تقبيل يد الباشا البتّة، معتذراً بأنه ليس لديه تصريح بذلك من لدنّ مليكه، وأنه عندما ألحّ عليه الباشا في ذلك، صعد على متن مركب نقله من حلق الوادي إلى طرابلس الغرب، وعندئذ غضب الباشا وأعلن نقض الصلح مع فرنسا. انظر الإتحاف، ج/2، ص ص 125 ـ 126.

تلك، بتمليكها جزيرة طبرقة الصغيرة. وظلت طبرقة حتى سنة 1155 هـ. الموافق سنة 1742 م. في حوزة هذه الأسرة التي ما يزال أحد فروعها يحمل لقب «الطّبْرقيين»[1]. وفي سنة 1728 م. كانت أسرة لوميلليني قد تخلّت عن سيادتها على جزيرة طبرقة وعن حق صيد المرجان في مياهها إلى أحد أفرادها، وهو المدعو جاك دي لوميلليني، مقابل مبلغ مائتيْ ألف دينار. فأوفد مالك الجزيرة الجديد لحكمها شخصاً يدعى جان أنطونيو جيانو، وهو نبيل جنوي، حيث كلفه بالإشراف على السبعين رجل الذين كان قد أوفدهم إلى الجزيرة لتشغيل بطاريات شواطئها ولحراسة قلعتها التي يعود زمن تشييدها إلى الفترة التي استعمر فيها شارل الخامس طبرقة وعمّرها بأول جالية أوروبية أقامت بها.

ويضيف الرّحالة ديفونتين ـ الذي ما نزال نقتبس عنه هذه التفاصيل ـ قائلاً بأن الإتاوة التي كان جنويّو طبرقة يسدّدونها آنذاك، وظلوا يسدّدونها إلى أن استولى علي باشا على الجزيرة، إما إلى إيالة الجزائر، وإما إلى إيالة تونس، وإما إلى قبائل الأعراب التي كانت تقطن الساحل التونسي المواجه للجزيرة، كانت تُقدّر سنوياً بأربعين ألف وخمسمائة وخمسة وأربعين ديناراً. كما يذهب هذا الرّحالة الفرنسي إلى أنه كان يوجد بجزيرة طبرقة ـ على عهد حاكمها جيانو ـ أربعة وثلاثون قارباً لصيد المرجان، يتسع كل منها لنقل ثمانية صيادين، أي أن مجموع أولئك الصيادين كان 272 صياداً. وبإضافة هؤلاء الصيادين إلى رجال الحامية الجنويين السبعين، وإلى ثمانين عاملاً، ما بين عتّال وناشر خشب، وإلى 49 موظفاً آخر، ما بين قساوسة وشغّيلة وخبازين وبنّائين وبحارة... الخ، فإن مجموع عدد سكان الجزيرة من الجَنْويين الذكور سيكون أربعمائة وواحد وسبعين رجلاً، زيادة عن النسوة والأطفال.

ولم تكن عوائد صيد المرجان هي المكاسب الوحيدة التي كان يحصل عليها جاك دي لوميلليني من جزيرة طبرقة؛ فقد كان يحصل على مكاسب أخرى من وراء تصدير منتجات تونسية إلى السواحل الإيطالية، من بينها الأصواف، وزيت الزيتون، والحبوب، والجلود، والأبقار والخيول.

---

(1) يذكر الرحالة الفرنسي ديفونتين في كتابه «رحلة في تونس»، ص 235، أن درغوت قد قبضت عليه سفينة شراعية كانت تملكها أسرة لوميلليني، وبأنه قد تمّ التخلي عن جزيرة طبرقة إلى هذه الأسرة كملك عقاري خاص بها؛ وذلك بموجب برشمان براءة صادر عن السلطان العثماني، كفدية لتحرير الغازي الشهير درغوت. أما ابن أبي الضيّاف فيقول في الخصوص: «إن أهل جنوى كانت لهم يدّ عند السلطان العثماني، فطلبوا منه أن يعطيهم جزيرة طبرقة، وهي جبل مرتفع في البحر، ليتخذوا بها أبنية من خشب، تقيهم الحرّ والقرّ أيام التقاطهم المرجان من بحرها». انظر: الإتحاف، ج/2، ص 125. والملاحظ أن ابن أبي الضيّاف لم يُشر إلى مسألة افتداء درغوت. ولقد ظل درغوت رهين إحدى قوادس أندريا دوريا لمدة أربع سنوات قضاها مكبّلاً على متنها وبيده المجذاف سُخْرة. انظر: الطاهر قيقه: «درغوت رايس» (بالفرنسية)، مرجع سابق، ص ص 44 ـ 45.

وكانت «شركة امتيازات إفريقيا» الفرنسية - التي تأسست منذ سنة 1561 م. بإحدى التوابع الفرنسية، ونقلت مقرها فيما بعد إلى قرية «القالة» البحرية القريبة من مرسى عنابة الجزائري، وهي الشركة التي تغيرت تسميتها في سنة 1741 م. حيث صارت تسمى «شركة إفريقيا الملكية» - تنظر بحسد لازدهار مستعمرة طبرقة الجنوية الواقعة بينها وبين فرعها في مرسى تامكرت. ولذا فإن هذه الشركة الفرنسية قد صارت تحاول بكل الوسائل الحلول محل الجنويين الإيطاليين في جزيرة طبرقة. ففي سنة 1738 م. استؤنفت المفاوضات بكل همّة، حيث بدا السيد جاك دي لوميلليني على استعداد للتخلي عن الجزيرة للشركة الفرنسية المعروفة باسم «امتيازات إفريقيا». وكلفت الحكومة الفرنسية أحد تجار مرسيليا، في سنة 1741 م. بالسفر إلى جنوى للتباحث حول تنازل الجنويين عن امتيازهم في الجزيرة. غير أن ثرثرة هذا التاجر وعدم قدرته على الاحتفاظ بسريّة هذه المفاوضات سرعان ما قاد إلى إفشاء سرّ الهدف من مهمته تلك، حيث لم يلبث أن علم بفحواها علي باشا، الذي كان قد وقع بين يديه، في الفترة نفسها، خطاب بخط السيد فيلليه، مدير فرع الشركة الفرنسية في مرسى تامكرت، وهو خطاب موجّه إلى الغرفة التجارية في مرسيليا، وبسط فيه صاحبه أهمية الامتيازات التي ستتمتع بها التجارة الفرنسية من وراء احتلال «شركة إفريقيا الملكية» الفرنسية لجزيرة طبرقة.

وعندئذ قرر علي باشا على الفور استرجاع جزيرة طبرقة إلى أرض الوطن وانتزاعها من أيدي الجنويين قبل أن تقع في براثن الفرنسيين[1]. وعلى الفور تمّ تسليح ثماني شقوف[2]، حيث أرسلت باتجاه الجزيرة، في الوقت نفسه الذي توجّه فيه إليها برًّا ابنه يونس باي على رأس محلة عسكرية سارت بمحاذاة الساحل. وعند وصول الرايس الذي كان يقود فرقة الشقوف البحرية إلى مرسى طبرقة، نراه يأمر حاكم الجزيرة وضباط الحامية الجنوية بها بالصعود على متن شقوفه، بحجة التفاوض معهم حول تسوية النزاعات التى كانت قائمة بين الجانبين التونسي والجنوي. ونجحت هذه الحيلة تماماً، إذ إنه ما أن صعد الحاكم وحاشيته إلى الشقوف حتى تمّ اعتقالهم وإنزال القوات التونسية التي كانت على متن الشقوف إلى أرض الجزيرة؛ الأمر الذي أشاع هلعاً مباغتاً بين مستعمري الجزيرة من الجنويين الذين لم يحاولوا إبداء أية مقاومة[3].

---

(1) يدلّل موقف علي باشا، سواء بالنسبة لقضية استلاب القوى الأوروبية لقطعة من التراب التونسي، هي طبرقة، أو بالنسبة لرفضه خروج القنصل الفرنسي على التقاليد المرعية آنذاك في بلاط باردو، بالنسبة لمسألة تقبيل يد الباشا، على أنه كان ينتهج سياسة استقلالية ترفض سيطرة الدول الأوروبية على بلاده. ولذا فإننا نلمس كراهية المؤلف القنصل رُوسُو له، وتعاطفه مع أبناء عمومته من سلالة حسين بن علي.

(2) مفردها «شقفة»، وهي المركب في مصطلح البحرية المغربية في تلك الفترة. انظر دوزي: تكملة المعاجم العربية؛ ج/1، مادة (شقف). وما تزال هذه اللفظة تستعمل في اللهجة الليبية لنعت القارب الصغير.

(3) اقتباساً عن دراسة السيد بوارون - وهو أحد مصادر القنصل روسو. أما مصدره الآخر وهو ديفونتين في كتابه: «رحلة في تونس»، ص ص 249 - 250، فإنه يذكر أن التونسيين لم يلجأوا أصلاً إلى الخداع والتضليل عند اقتحام الجزيرة؛ بل إن إثنيْ عشر رجلاً من أتراكهم البواسل قد نزلوا بالجزيرة، حيث اختطفوا حاكمها الجنوي

. زد على ذلك أن خيرة رجال سكان طبرقة الجنويين كانوا قد خرجوا في ذلك اليوم لصيد المرجان، الأمر الذي جعل الجزيرة تحرم من إمكانية اسهامهم في الدفاع عنها[1]. أما تلك الفئة من السكان الجنويين الذين تمكنوا من الفرار - وكان عددهم زهاء الخمسمائة - فقد استلاذوا بقرية «القالة» الجزائرية المطلة على البحر، ومنها أبحروا إلى جزيرة القديس بطرس المهجورة، الملاصقة لجزيرة سردينية، حيث أنشأوا لأنفسهم مستعمرة بها.

وهكذا تم اجتثاث الاحتلال الجنوي لجزيرة طبرقة، التي اطّرد ازدهارها عبر قرنين من الزمان، بالرغم من الحروب والفتن الداخلية التي كانت تمزق كلاً من تونس والجزائر، وبالرغم من المنافسة الغيورة لـ «شركة إفريقيا» الفرنسية التي كانت لها فروع للتجارة وللصيد حول جزيرة طبرقة، وهي الشركة التي حاولت عبثاً - وحتى عندما هدّدت باستعمال القوة - أن تفتّت ذلك التواجد الاستعماري الجنوي[2].

ويوجد بالعاصمة التونسية، إلى أيامنا هذه، عدد كبير من الأسر الذين ينحدرون في الأصل من معمّري طبرقة الجنويين، وهم ما يزالون يحملون لقب «الطبرقيين».

• وثلاثة من أعيان جاليتها، واصطحبوهم معهم كرهائن على ظهر شقفة غزو، وبأنه ما إن أمر سكان الجزيرة الجنويين بالتسليم حتى لذعنوا لذلك، وبأن يونس باي، الذي كان قد وصل في الأثناء على رأس قوته العسكرية على الشاطىء التونسي المواجه للجزيرة، قد عبر البحر في الحال إليها حيث أنهى عملية افتكاكها من مستعمريها، وخرّب تحصيناتها وكنيستها وبيوتها، وأنه بعدما ترك بها حامية قوية، رجع إلى مدينة تونس يجر خلفه جميع مستعمريها الجنويين أسرى. أما المؤرخ التونسي الحاج حمّودة بن عبد العزيز، فإنه يضيف في «الكتاب الباشي» قائلاً إن يونس باي قد أمر باستخدام أنقاض بيوت الجزيرة المهدّمة في رصف جسر لربط طبرقة بالوطن الأم، بحيث لم تعد جزيرة بل جزءاً من يابسة التراب التونسي، كما أمر باستخدام بعض تلك الأنقاض في تشييد برج على الساحل المقابل للدفاع عنها. أما ابن أبي الضياف فيقول في الإتحاف، ج/2، ص 124: «. . . ووافاهم يونس وقطع إلى [الجزيرة] المجاز في الشواني (الشقوف)، ونزل بقصبتها [. . .] واستولى على القرية وساق أهلها إلى الحاضرة أسرى، وهم تسعمائة نسمة، وترك بالقلعة من يحرسها».

(1) انظر: الكتاب الباشي، الجزء الثاني (مخطوط).

(2) يتعرض المؤرخ التونسي حمّودة بن عبد العزيز لهذه الواقعة في «الكتاب الباشي». ويذكر أن الباعث الأول على استعادة التونسيين لسيطرتهم على الجزيرة، هو أن علي باشا كان قد علم بمساعي فرنسا لانتزاع امتياز استثمار مرجان طبرقة من أسرة «لوميلليني»، ويضيف بأن مستعمرة طبرقة الجنوية كانت مزدهرة جداً، وبأن متاجرة معمّريها الجنويين مع قبائل «خمير»، و «هنتاتة»، و «عمدون»، وغيرها من القبائل التونسية، كانت كبيرة، وبأن عدد الجنويين الذين أسرهم يونس باي وساقهم وراءه إلى مدينة تونس، كان تسعمائة نسمة، ما بين رجال ونساء وأطفال، وهو رقم عدد الأسرى نفسه الذي ذكره ابن أبي الضيّاف نقلاً عنه. غير أن الحاج حمّودة لا يحدثنا في كتابه الباشي عن الجنويين الذين قيل إنهم فروا إلى مرسى القالة الجزائري ومنه انتقلوا إلى جزيرة القديس بطرس السردينية للاستقرار بها.

في سنة 1154 هـ. ، الموافق سنة 1741 م. ، جدّدت الحكومة الهولندية المعاهدة التي كانت قد أبرمتها مع إيالة تونس في سنة 1713 م. وقام بتجديد المعاهدة باسم الحكومة الهولندية السيد أدريانوفان ريد - وهو وزير مفوّض - والقنصل الهولندي ياص هودسون.

ولقد سبق لنا وإن ذكرنا أن الحرب كانت قد أعلنت بين فرنسا وبين الإيالة التونسية. وعندما تلقى القنصل الفرنسي جوتييه من بلاط باريس الأمر بمغادرة تونس، نراه يثير زوبعة مفتعلة حول ما كنّا قد ذكرناه من إصرار علي باشا على تقبيل هذا القنصل ليده كلما مثُل في حضرته، كذريعة لمغادرة العاصمة التونسية، حيث أبحر إلى طرابلس الغرب، ومنها تحوّل إلى فرنسا.

وانتهز علي باشا هذا الموقف واسترجاع بلاده لطبرقة، مُصْدراً أوامره إلى ابنه يونس باي بألاّ يعود إلى العاصمة قبل تقويض التواجد الفرنسي في مرسى تامكرت. ونُفِّذ هذا الإجراء بمنتهى الحزم، حيث تمّ نهب وتخريب فرع «شركة إفريقيا الملكية»، التي كانت قد أصبحت مُلكاً للدولة الفرنسية منذ إبرام معاهدة 1685 م. التي وقعها المرشال ديستري، كما تمّ اقتياد سكان تامكرت الفرنسيين كمساجين إلى مدينة تونس.

وسنقتبس فيما يلي من الدراسة التي وضعها السيد بوارون، فالمعلومات التي تمدنا بها دراسته حول هذه الفترة تعتبر فريدة، ولقد بدت لنا هذه المعلومات من الأهمية بحيث رأينا إيرادها كما هي دون تصرف:

منذ إن أقدم التونسيون لأول مرة على خرق الاتفاقات المبرمة بينهم وبين فرنسا، بادر البلاط الفرنسي إلى تسليح فرقاطتين وسفينتين اتجهت إلى شواطىء الإيالة لوضع العراقيل أمام تجارة تونس البحرية ولحماية التجارة الفرنسية من ضربات غزاة البحر التونسيين. وظلت هذه البوارج تجول قبالة الشواطىء التونسية حتى نهاية سنة 1741 م. ، دون نجاح يذكر، وعجزت عن منع الاستيلاء على بعض السفن الفرنسية الموْسوقة بالبضائع.

وكان قائد إحدى تلك البوارج الفرنسية هو السيد سوران، الذي تمثلت مهمته في مراقبة الساحل الممتد ما بين عنّابة ورأس الزّبيب. ووجّه هذا الضابط إلى وزير البحرية الفرنسية تقريراً حول الوضع الذي كانت عليه جزيرة طبرقة، ونصح فرنسا باحتلال طبرقة التي كان التونسيون عندئذ يهملون حراستها؛ الأمر الذي أوحى إلى الفرنسيين بتوجيه حملة جديدة بأن نتحدث عنها هنا تفصيلاً:

لم يكن مرسى غار الملح هو النقطة الوحيدة التي كانت تحتلها الشركة التجارية الفرنسية التي أشرنا إليها منذ وهلة؛ إذْ كانت هذه الشركة تحتل نقطة أخرى تابعة للتراب الجزائري، هي مرسى القالة. ولم يكن مدير فروع الشركة هناك يشعر بالأمان منذ وقوع ما حدث في مرسى تامكرت؛ فما كان منه إلا أن زوّد مقرّ الشركة الأم بتقارير عن الوضع في جزيرة طبرقة، متطرقاً فيها إلى سهولة احتلالها وإلى المكاسب الكبيرة، التي ستعود من وراء ذلك على الدولة الفرنسية وعلى تجارتها.

وكانت فحوى تقاريره متطابقة مع فحوى تقارير الضابط سوران المشار إليها. ووضعت خطة لاقتحام هذه الجزيرة، وكُلِّف هذا الضابط بتنفيذ العملية. وكان الاختيار موفّقاً؛ ذلك أن سوران لم يكن يبلغ من العمر آنئذ سوى سبعة وعشرين عاماً، كما كان شخصاً متمرّساً بأمور الحرب. وطلب هذا الضابط من البلاط الفرنسي - كإجراء مبدئي - تسريب مائة وخمسين جندياً فرنسياً إلى مرسى القالة الجزائري، بحجة دواعي أمنيّة، كي يكونوا في انتظاره عند قدومه لاقتحام طبرقة حالما تسمح الظروف بذلك[1]. وعجّل سوران بتسليح بارجتين وضع على متنيهما ثلاثة ضباط واثني عشر جندياً وثمانين بحاراً، وأقلع بهما من طولون في 26 أبريل سنة 1742 م.، مُشيعاً بأنه متوجه لصيد المرجان في سواحل الشمال الإفريقي.

وتمّ في الوقت نفسه تسليح فرقاطتين وأربع سفن، أقلعت بعد مضيّ أسبوعين من ذلك، وصدرت إليها أوامر بالتواجد في المياه المقابلة لمدينة تونس لمساندة سوران في جملته المزمعة. وعندما التقى هذا الأخير في عرض البحر مع آمر البوارج المذكورة اتفق معه على مدّه بثمانين جندياً، على أن ينزلهم في مرسى القالة، بعدما يكون هو قد سَبَر غَوْر مياه خليج قرطاج.

وبذل سوران كل جهده لتحقيق غايته بأسرع وقت، حيث وصل إلى مرسى قرطاج في الرابع من شهر يونية، والتقى هناك مع مدير الشركة الفرنسية وتباحث معه، ثم قام بمعاينة المنطقة بنفسه. ثم تنكّر في زيّ عربي واستقل عند تخييم الظلام أحد قوارب صيد المرجان، وتفحّص بكل تمعُّن ممكن محيط جزيرة طبرقة التي لا تبعد عن مرسى القالة سوى بمسافة خمسة فراسخ؛ وتعرُّف على أفضل نقطة تصلح للإنزال، وكذلك على الموقع الذي يتحتم احتلاله لتدبير مأوى مضمون يأوي إليه جنوده؛ وبعد ذلك توجّه نحو رأس البرْق الواقع على اليابسة قبالة الجزيرة، انتظاراً لبزوغ الفجر، ليتمكن عندئذ من التّعرُّف على المنطقة بأكملها. وكان رأس البرْق شديد القرب من الجزيرة، حيث استطاع سوران أن يتفحّص من عنده بسهولة كل ما كان يجري داخل جزيرة طبرقة، بحيث تمكن حتى من تمييز وجوه الجنود الأتراك الذين كانوا مستغرقين في تدخين غلايينهم عند بوابات الحراسة.

وكانت مساكن بلدة طبرقة المهدّمة منبثة فوق الجزيرة بأكملها، وبها قلعة كان قد شيّدها شارل الخامس عند احتلاله لتونس، وهي قلعة تقع فوق تل يقع في الطرف الشمالي للجزيرة. وكانت أسوار البلدة ملاصقة للبحر مباشرة من ناحية الغرب، وبالرغم من تهدّمها إلا أنه كان من العسير اجتيازها. أما ساحل الجزيرة الشمالي فقد كان شديد الانحدار ولا يمكن الرّسوّ عنده إلا في موضع واحد، غير أنه يصعب على السفن الشراعية الكبيرة التوقف فيه دون أن تتعرَّض لنيران مدافع

(1) كان يتراجد عندئذ قبالة طولون أسطول مكون من ثلاثين سفينة انجليزية وإسبانية لمراقبة تحركات البوارج الفرنسية. فاضطرت فرنسا إلى صرف النظر عن إرسال المائة وخمسين جندي إلى مرسى القالة الجزائري، واكتُفي بإبلاغ الضابط سوران بطلب العون من السفن الفرنسية المتواجدة قرب الساحل التونسي.

القلعة. بيد أنه كان هو الموضع الوحيد في الجزيرة كلها الذي يتوجّب على القوة المهاجمة احتلاله، إن كانت تريد ضمان إمكانية الفرار بحراً في حالة تصدي أية قوة لها. وكان يوجد مرسى للمراكب عند المجاز البحري[1] الذي يفصل جزيرة طبرقة عن البر التونسي، ولكن مياه ذلك المجاز كانت ضحلة إذْ لم تكن أعماقها لتتجاوز قامتين أو ثلاث قامات.

وكان من الضروري التحصّن في ذلك الموضع من الجزيرة الذي يواجه المجاز البحري والبرّ التونسي، حتى يصبح بالإمكان التصدي لأي هجوم قد يأتي من الساحل عند احتلال الجزيرة، وهو أمر كان من السهل تحقيقه بالتمركز داخل معقل مهجور كان التونسيون يطلقون عليه اسم «القلّيْمة».

وما إن شعر الضابط الفرنسي سوران بإمكانية إنجاح عمليته المزمعة وبأن تنفيذها لا يتطلّب سوى التصرف بأقصى سرعة ممكنة، حتى نراه يقوم بمجرد رجوعه إلى مرسى القالة الجزائري بتوجيه قارب صيد إلى خليج قرطاج للتعرُّف على أخبار السفن والفرقاطات الفرنسية التي ستساند عمليته، ولطلب إمدادات من قوات الإسناد. وبالرغم من أنه كان على ذلك القارب اجتياز مسافة ستين فرسخاً، إلا أنه أبحر بسرعة كبيرة، بحيث نراه يعود بعد انقضاء ثلاثة أيام حاملاً رسالة من أحد قباطنة الفرقاطات إلى سوران أبلغه فيها بأن أفراد طاقم فرقاطته كانوا في حالة من التعب والإجهاد بحيث يستحيل عليه تزويده بأي مدد، وبأنه سيتشاور مع قائد السفن الشراعية الأخرى حول مسألة الدعم هذه، بمجرد وصول هذه السفن.

واندهش سوران لعدم وصول السفن المذكورة بعدُ إلى الشواطىء التونسية، ذلك أنه كان قد لمحها عند كالياري عاصمة سَردينية منذ عدة أيام، إلا أنه اعتقد أنها لن تلبث أن تلحق به، ولذا فإنه اتخذ التدابير التي تجعله مستعدًا للهجوم بمجرد وصول الجنود الذين وُعِد بهم.

وفي تلك الأثناء تباحث مرات مع شخص تونسي كان مدير فرع الشركة الفرنسية في مرسى القالة قد عرَّفه عليه. وكان يُفترض في ذلك الشخص ـ الذي انخرط منذ فترة طويلة في خدمة المطامع الفرنسية، بما لديه من جواسيس وعيون، وماله من معرفة بشؤون تونس ـ أن يكون مرشداً له. بل إن ذلك التونسي تعهَّد بحمْل أهل المنطقة على مساعدة الفرنسيين بمجرد أن يطلق هؤلاء أول رصاصة على الجزيرة، وبالقبض على حفنة عسكر «الزواوة» المكلفين بحراسة حصن كان في طور البناء عند البرّ المقابل للجزيرة.

والواقع أن سوران ـ الذي لم يكن يثق كثيراً في ذلك التونسي ـ قد تردَّد في الركون إلى رجل من هذه الشاكلة، حول مسألة حسَّاسة كهذه. إلا أن الأمر كان يتطلب اللجوء إلى مساعدة وتواطؤ مرشدين وجواسيس. ولم ينس سوران محاولة وضع مدى إخلاص المتعاون التونسي في المحكّ؛

---

(1) ثم ردم علي باشا ذلك المجاز بالصخور لربط جزيرة طبرقة بالبرّ التونسي المقابل، بحيث صارت طبرقة اليوم شبه جزيرة.

بيد أنه لم يلمس في مسلكه ما ينمُّ على تبرير شكوكه فيه. فخلُص في النهاية إلى ضرورة الوثوق فيه تماماً، ولكن دون التخلّي عن الحذر والحيطة. وكان من بين الاحتياطات التي لجأ الفرنسيون إليها هو المبادرة إلى إغلاق بوّابات مرسى القالة لعدة أيام، كيلا يفطن الأهالي العرب القاطنون خارجها إلى الاستعدادات والتدابير التي كانت جارية على قدم وساق توطئة للهجوم على الجزيرة، وذلك بذريعة أن إغلاقها قد قُصد به التحوُّط ضد وباء الطاعون.

ومع ذلك فإن المتعاون التونسي هو الذي أفشى الأمر لآغا قلعة طبرقة، بمجرد أن فهم أن احتلال الجزيرة قد صار وشيكاً؛ حيث أطلع ذلك المسؤول على خاتم كان سوران قد أهداه له. فأبلغ الآغا علي باشا بتفاصيل الخطة التي بيّتها الفرنسيون. وعلى الفور أرسل علي باشا قوات إلى البرّ المقابل للجزيرة كي تكون تلك القوات على أهبة الاستعداد للانقضاض على طبرقة عندما تحين اللحظة المناسبة. وكي يخفي المتعاون التونسي لعبته، نراه يعدُ الضابط سوران بأن أحد إخوته سيكون في انتظاره عند رأس البرق لكي يطلعه على مواقع تواجد بقية المتواطئين معه من التونسيين وبأنه سينضم إليه معهم هناك.

واستبدَّ القلق بالضابط سوران لعدم تلقّيه لأيِّ خبرٍ من الفرقاطات الفرنسية المتواجدة في خليج قرطاج. وبعد مضي عشرين يوماً جاءه زورق لتسليمه رسالة من السيد ماسياك، قائد القوات البحرية الفرنسية المتواجدة في خليج تونس. فأفادته تلك الرسالة بأن المراكب الفرنسية التي كان يترقّبها قد احتُجزت بميناء كالياري السَّرْديني بسبب تفشّي حُمّى الطاعون بين بحارتها، وبأنه لن يُسْمح لها بمغادرة ذلك الميناء. كما أبلغه القائد الفرنسي في رسالته بأن فرقاطته هي القطعة البحرية الفرنسية الوحيدة التي كانت ما تزال في خليج تونس عند قدوم ذلك الزورق إليه، وبأنه اضطُر إلى تحويل الفرقاطة الأخرى إلى فرنسا لاستبدال طاقم بحارتها. وهنا أدرك الضابط سوران أن ترقّبه لمجيء مددٍ أصبح أمراً لا طائل من ورائه، وأن مشروعه باحتلال جزيرة طبرقة قد أصبح حُلماً. وعندئذ عرض عليه مدير فرع شركة صيد المرجان بمرسى القالة الجزائري - الذي كان شديد التحمُّس لتنفيذ مشروع غزو طبرقة - أن يستعيض عن القوات التي كان ينتظر وصولها عبثاً، بصيّادي المرجان الفرنسيين الذين كانوا يعانون من البطالة في بلدة القالة، وأكد للضابط مجدّداً أن أهالي المنطقة جميعهم مستعدون لمساندة حملته المزمعة.

وتبرئة لذمّته، نرى سوران يعقد جلسة مع ضباطه؛ حيث تمّ أولاً الاستماع إلى تقرير الدّليل التونسي حول ضعف حامية طبرقة العسكرية، حيث أكد له ذلك الدّليل أن عدد رجالها لا يزيد عن ثمانين أو مائة رجل، وأدعى له أن المنطقة وأهلها يتطلعون إلى التعاون معه. ثم تلاه مدير فرع شركة المرجان الفرنسية في مرسى القالة، حيث تحدث بالتفصيل عن ضرورة احتلال جزيرة طبرقة، وأكّد سهولة ذلك. وبعد ذلك قرر المجتمعون بالإجماع أنه لم يعد هنالك مجال للتلكؤ والتأجيل، وبأنه ما دام كل شيء جاهزاً للتنفيذ، فإنه يتوجّب الشروع في العملية منذ الغد، أي في الثامن من شهر يولية.

وبعدما انتهى سوران من شحن ذخيرة الحرب والمؤن اللازمة على متن المراكب الشراعية التي في حوزته، إضافة إلى قطع المدفعية المخصصة لنصب البطاريات، نراه يقوم عند الساعة السابعة مساء بنقل جميع رجاله إلى تلك المراكب، حيث قسّمهم إلى سبع مفارز. ووضع على رأس ستة منها أحد الطبرقيين، وتقرّر أن تهاجم كل منها إحدى النقاط العسكرية التونسية؛ في حين تقرّر أن تظل المفرزة السابعة تحت إمرته المباشرة، لإغاثة أيٍّ من المفارز الباقية، كلما دعت الضرورة.

وبعدما تمّ نقل الرجال إلى المراكب، جمع سوران الضباط على الرصيف، حيث ذكّرهم بتفاصيل خطته، ثم صعد إلى متن مركبه بعدما قال لمدير فرع شركة المؤجان بمرسى القالة إنه أيًّا كانت نتيجة المحاولة التي سيُقدم عليها، فإنه سيجد دائماً السبيل للحفاظ على شرف الجيش الفرنسي.

وكان الجو صافياً، عندما أخذت قوارب صيد المرجان تنساب على أديم البحر في صمت وهدوء في تشكيلة اتخذت خطاً مستقيماً، بينما طفق المركبان الشراعيّان المصاحِبان، اللذان لم يكن في وسعهما مجاراة القوارب في سرعتها، يتبعنها قرابة البرّ حتى يتمكّنا من إمداد المهاجمين الفرنسيين بالذخيرة والمؤن كلما احتاجوا إليها. ووجد سوران شقيق الدليل التونسي ينتظره بالمكان المتفق عليه، الأمر الذي طمأنه على إخلاص ذلك الدليل وصدْق تقاريره. وانقضى وقت طويل قبل أن يصل المهاجمون إلى نقطة الإنزال المبيَّتة، حيث لم تتمكن طلائع قوارب صيد المرجان من الرّسوّ عند الجانب الشمالي الشرقي للجزيرة، إلا بعد فوات ساعتين ونصف؛ وبدا كل شيء هادئاً. ومضى سوران حتى وصل إلى وسط بلدة طبرقة، بصعوبة بالغة، وذلك بسبب عدم استواء سطح الأرض المنحدرة التي نمت فوقها شجيرات العيص والعلّيق والأشواك والصّبار. ثم صعد سوران فوق ربوة صغيرة، تمكّن من عندها - وبقدر ما سمحت به عتمة الليل - من فحص محيط الجزيرة. واتّخذ تلك الرّبوة نقطة لحشد وتوزيع المفارز الست التي تقرّر أن تقوم بهجوماتها في آن واحد. غير أن سوران عندما لاحظ أن عدداً من قوارب صيد المرجان لم تكن قد أنزلت أولئك الذين كانوا على متْنها إلى البرّ بعدُ؛ وأن المفرزة التي تقرّر أن تهاجم مركز العَلَف لم تكن قد جاءت بعد، فإنه خشي أن يطلع الصبح - الذي كان وشيكاً - فيفشل مشروعه. ولهذا السبب، نراه يقرر التوجُّه بنفسه إلى قيادة ذلك الهجوم، لأنه كان من المهم اقتحام ذلك المركز قبل طلوع النهار، كي يتمكن المركبان الكبيران من الرُّسوّ. وترك سوران تعليمات لنائبه بأن يهاجم ببقية القوات، بمجرد تجميعها، وبأن ينوب عنه في قيادتها إلى حين رجوعه هو.

وقاد شقيق الدليل التونسي سوران ومفرزتَه إلى مركز العلف مباشرة. بيْد أنه ما إن صار على بُعْد مسافة قصيرة من ذلك المركز، حتى تعالت الصيحات؛ وما هي إلّا برهة حتى انهال عليه هو وأفراد مفرزته وابل من رصاص البنادق. وعندئذ شرع هو وأفراد قواته جِراب بنادقهم وانقضُوا على الأتراك الذين تراجعوا نحو إحدى الساحات، حيث التحم معهم هو وأفراد مفرزته في قتال، وبعد

ذلك تحوّلوا إلى إحدى الحظائر وقذفوا جند الترك ببضع رمّانات متفجرة استطاع بفضلها زحزحتهم عن مواقعهم واضطرُهم إلى الاستلاذة بمركز الحراسة التابعين له، حيث نسوا إطفاء فوانيس ذلك المركز.

ولم يبق على مفرزة سوران سوى الانقضاض على أولئك الجند الأتراك في المركز الذي تحصّنوا فيه؛ فأمر جنوده بالهجوم عليهم هناك. غير أنه ما إن صار على بُعْد بضع خطوات من مدخل المركز حتى لمح فوهات أربعين بندقية مصوّبة إلى صدره، وعندما حاول التقدم أُطْلقت النار عليه فسقط على الأرض مضرّجاً بدمائه هو وأحد مساعديه. وعندما أدركت مفرزته أنها أصبحت بدون قائد، انتاب الفزع أفرادها، فلم يجرأوا على اقتحام المركز، وسحبوا قائدهم الجريح من قدميْه خارج الساحة؛ وعندما عاد إلى سوران وعيه أدرك أنه أصيب بطلقة بندقية في عنقه وبأخرى في ذراعه. وغضب لعدم إقدام رجاله على اقتحام المركز؛ فحاول استحثاث هممهم لمعاودة الهجوم. وعندئذ جاءه أحد الضباط وأبلغه بفشل الهجومات التي قامت بها المفارز الأخرى بناء على تعليماته، وأخبره بأن مقاومة الطرف المعادي كانت من الشدة والتنظيم بحيث بدا واضحاً أن التونسيين الذين زعموا أنهم كانوا أعواناً لهم، قد غرّروا بهم، وبأن عدداً كبيراً من جنوده وضباطه قد قُتل أو جُرح. وعندئذ أدرك سوران أن محاولته قد فشلت تماماً؛ فأصدر أوامره للمفارز الست الباقية بالتقهقر إلى النقطة التي تمّ عندها الإنزال في طرف الجزيرة، وطلب إحضار قارب صيد مرجان لإجلائه هو ومفرزته.

وبالنظر إلى أن ضارب طبل الحرب قد قُتل، فقد تمّ تكليف أحد الجنود بتوجيه نداءات الانسحاب بصوت جهوري عال؛ الأمر الذي أحدث فزعاً شديداً بين البحارة الفرنسيين الذين ما إن لمح معظمهم حرّاس قوارب صيد المرجان يهربون بها مبتعدين عن شواطىء الجزيرة، بكل جُبْن، حتى ألقوا أسلحتهم واختبأوا تحت صخور الشاطىء؛ فيما ألقى آخرون بأنفسهم في مياه البحر لمحاولة اللحاق بالقوارب التي كانت تبتعد. أما الجنود الأتراك الذين كانوا يرقبون تلك الفوضى ويسمعون استغاثات الجنود الفرنسيين الذين فرّت القوارب بدونهم، فإنهم ازدادوا جسارة وإقداماً وأخذوا يتهدّدونهم بسيوفهم من وراء الأسوار، الأمر الذي زاد في رعب الفرنسيين وهبّط عزائمهم، فعمّت الفوضى بين صفوفهم وأولوا الأدبار في جميع الاتجاهات لا يعرفون أين يلتجئون.

واحتشدت بعض شراذم المهاجمين الفرنسيين فوق ربوة عالية، حيث لمحهم الأتراك عند شروق الشمس، فهجموا عليهم ومزّقوهم إرباً إرباً تحت عينيْ قائدهم سوران الذي تلقى هو الآخر طعنة سيف في رأسه، فسقط فوق تلك الربوة بين الصخور، حيث اعتُقِد أنه قد قضى نحبه.

وبلغت خسائر الفرنسيين حوالى مائة رجل، بمن فيهم أولئك الذين غرقوا عند محاولتهم اللحاق بالقوارب عوماً، كما جُرح منهم حوالى الستين. أما المائة والخمسون الباقون، فقد تمّ أسْرهم، حيث اعتُقلوا في البرج القائم على الساحل المقابل لجزيرة طبرقة على البرّ التونسي،

وكان في عِدادهم سوران نفسه الذي ظن جنوده في البداية أنه قد فارق الحياة. أما أولئك الذين قُدِّر لهم اللحاق بقوارب صيد المرجان، فإنهم توجهوا بها إلى مرسى القالة الجزائري، حيث نفَّسوا عن غيظهم وكمدهم بتقتيل أهاليها العرب بكل وحشية.

وقام الآغا باستنطاق سوران، وسأله عمَّن أوعز إليه بمهاجمة الأراضي التونسية؛ غير أن سوران لم يُفصح عن شيء، محمِّلاً نفسه تبعات تدبير ذلك الهجوم.

وبعد انقضاء ثمانية أيام جاءت مفرزة تونسية مكونة من أربعمائة فارس يقودها أحد الآغاوات، ولديها أمر يقضي بنقل جميع الأسرى الفرنسيين إلى العاصمة التونسيَّة، وعلى الخصوص قائدهم سوران، حيًّا كان أم ميتاً[1].

وفي اليوم التالي أُخرج الأسرى الفرنسيون من البرج الذي اعتُقلوا فيه، وأُمروا بالسير على الأقدام، لمدة ثمانية أيام، حتى وصلوا إلى قصر باردو في إحدى الليالي، وظلوا ينتظرون خارجه، حيث لم يسمح لهم بدخوله سوى في اليوم التالي. وكان الباشا قد تعمَّد عرضهم أمام القصر حتى يتيح للأهالي التلذُّذ بمشاهدتهم يرفلون في قيودهم، لإطلاع الناس على ثمرة انتصاره على المعتدي.

وخرج سيدي يونس ـ نجل الباشا ـ لمشاهدة أولئك الأسرى الجدد، ثم صدرت لهم الأوامر بالمرور، أزواجاً، أمام علي باشا الذي كان جالساً عند عتبة البوابة الرئيسية لقصره. وكان آخر من مرَّ أمامه هو سوران الذي انحنى في حضرته، غير أن الباشا قابله بوابل من الشتائم، وصاح قائلاً: ابعدوا هذا الكلب عن ناظري، وقودوه إلى زنزانته، ثم اقطعوا رأسه!.

بيْد أن سيدي يونس، الذي كان حاضراً عندما أصدر والده الباشا أوامره بقطع رأس الضابط الفرنسي الذي قاد الحملة الفاشلة، رجاه أن يتراجع عن تنفيذ حكم الموت فيه، وأقنعه بأن هذا الأسير سيقضي نحْبه حتماً ـ دون اللجوء إلى إعدامه ـ نتيجة للجروح البليغة التي أصيب بها.

ولم يقتنع الباشا بنصيحة ابنه يونس إلاَّ بعد تلقِّيه لتقرير طبيبه الجنوي الذي أُمر بفحص جروح سجينه الفرنسي. وبعدما زار الطبيبُ الأسيرَ، رجع إلى علي باشا وذكر له أن ما قاله ابنه هو عين الصواب، وبأن وفاة السجين بسبب جروحه أصبح أمراً محتوماً.

---

(1) يوجز ابن أبي الضيّاف هذه الواقعة الهامة قائلاً: «... ثم جهَّز [الفرنسيون] مراكب لأخذ طبرقة، والضعيف نُهْبة المفترس. ولما نزلوا بها دافع أهلها عن أنفسهم ومكانهم، ورموا الشقوف بالمدافع حتى فرَّت. ولمّا رأى [الفرنسيون] بُعد شقوفهم وعدم النجاة، ألقوا بأيديهم للأسْر. وهم نحو الثلاثمائة، وجيء بهم في السلاسل إلى تونس». انظر الإتحاف، ج/2، ص 126. ونلاحظ أن هذا المصدر التونسي الثقة يجعل أسرى الفرنسيين ثلاثمائة، أي ضعف العدد الذي ذكره مصدر القونص رُوسُو الفرنسي.

ثم حصر إلى زنزانة الضابط الاسير اربعة رجال واقتادوه إلى إحدى قاعات السجن، حيث قُدِم سِيدي يونس وأخذ يستنطقه حول جميع تفاصيل حملته، فكرّر سوران على مسامعه أقواله السالفة نفسها. وخرج يونس وتوجّه إلى والده في قصره، حيث طلب منه أن يهديه هذا الأسير ليكون أحد عبيده؛ فوافق الباشا على ذلك. وهكذا فقد ظل سوران عبداً رفيقاً ليونس باي طيلة اشهر عشرة.

وخشي البلاط الفرنسي أن تجرّ حملته الفاشلة ضد طبرقة إلى عرقلة مساعي السلم مع إيالة تونس، بالرغم من علم إنصاح قائدها سوران عن أن ما قام به كان بتكليف من الحكومة الفرنسية. غير أن قرار فرنسا بترك إحدى فرقاطاتها راسية عند مدخل خليج قرطاج، قرابة سنة كاملة، وقرارها بإرسال سفن حربية لمضايقة السواحل التونسية وعرقلة تحرُكات سفن الإيالة، لم يلبث أن تسبّب في نفاد صبر التونسيين، الذين لم يعودوا - نتيجة لذلك الحصار البحري الفرنسي المضروب على شواطئهم - يتلقّون أية واردات أجنبية عن طريق البحر، ولم يعودوا قادرين على تصدير فائض منتوجاتهم من الحبوب.

وعمل سوران خلال أسره - خفية - على الاتصال بالحكومة الفرنسية، حيث أحاطها علماً بكل ما حدث. وكان ملك فرنسا، لويس الخامس عشر، قد قام منذ سنة 1741 م بعزل القنصل الفرنسي في تونس، جوتييه، الذي كان قد فرّ إلى طرابلس[1]، وعيّن بدلاً منه السيد فرانسوا فور قنصلاً جديداً لفرنسا بتونس. وكان هذا القنصل الجديد قد نزل أولاً في مرسى القالة الجزائري، ثم استدعاه علي باشا إلى العاصمة التونسية فامتثل وقدم إليه. وهكذا فقد توفّرت ظروف جديدة لاستئناف العلاقات بين الإيالة وبين فرنسا.

تمثلت المكاسب التي حققها باي تونس، علي باشا، منذ بدء حالة الحرب مع فرنسا، في قيامه بأسر خمسمائة فرنسي آخر، قُبض على بعضهم بعد حملة طبرقة الفرنسية الفاشلة، كما أسر بعضهم الآخر على متن سفن فرنسية كانت مراكب الغزو التونسية قد استولت عليها واقتادتها إلى تونس مع شحناتها القيّمة. كل هذا زاد من غطرسة الباشا التونسي، بحيث استعصى على الفرنسيين خلال المفاوضات التي أجروها معه، في أعقاب تعيين قنصلهم الجديد، ورفض الإذعان لمطالبهم، إلى درجة أن تلك المفاوضات تلكّأت طيلة أكثر من ستة أشهر. وكان من الممكن أن يتأجل إبرام الصلح مع تونس، لو لم يتساهل البلاط الفرنسي الذي كان يتوقع وقوع حرب وشيكة بين فرنسا وانجلترا؛ حيث تنازلت فرنسا فجأة عن موقفها السابق الذي تمثل في رفض قناصلها تقبيل يد باي الإيالة التونسية، وهو الأمر الذي كان محلّ أخذٍ وردٍّ بين البلدين، بل أنه كان هو السبب في

---

(1) بعد ذلك تمّ تعيين جوتييه هذا قنصلاً لفرنسا في طرابلس الغرب، منذ سنة 1741 م.، أي في السنة نفسها - وظل بطرابلس حتى سنة 1745 م.، حيث عيّنته بلاده حينئذ قنصلاً لها في صيدا بالشام. انظر ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ط/2، ص 412.

القطيعة بينهما. والحقيقة أن الخصومات التي نشبت في السنة التالية بين فرنسا وانجلترا قد جعلت عقد الصلح مع التونسيين أمراً ضرورياً.

وحيث إن خليج قرطاج الصغير كان يشكّل ميناء من أفضل موانىء السواحل الشمالية للقارة الإفريقية؛ فإنه كان من المتعذّر على الفرنسيين الاستمرار في متاجرتهم مع المشرق؛ إذا ما حُرمت سفنهم التجارية من الرّسوّ في ذلك الميناء. وهكذا فقد أبرم الصلح في سنة 1742 م.، بعدما رضخ الفرنسيون لمطلب علي باشا بقيام القنصل الفرنسي وجميع التجار الفرنسيين بالإيالة بتقبيل يده كلما مثلوا في حضرته[1]. وفيما خلا هذا الشرط الجديد، فإن باقي بنود المعاهدات القديمة السارية بين البلدين قد ظلت كما هي دون أن يلحقها أي تبديل. وأعيدت للتجارة الفرنسية في الإيالة جميع امتيازاتها السابقة، من حيث الإعفاء من الضرائب، ومن حيث تمتعها بحصانة حكومية. وأطلق سراح جميع الأسرى، دون فدية، وكان في عداد هؤلاء على الخصوص إثنان من فرسان مالطا النصارى الذين كانوا قد أسروا فوق متن سفينة فرنسية.

وشمل علي باشا الفرنسيين المقيمين بالإيالة بجميع ضروب المودّة والاحترام، وزاد فأصرّ على إيفاد رُسُل تونسيين إلى البلاط الفرنسي للعمل على دعم أواصر التقارب بين البلدين.

أما الضابط سوران، فقد أُطلق سراحه هو الآخر، ونُقل إلى بيت القنصل تحت جنح الظلام. وأصرّت الحكومة التونسية على مغادرته أراضيها قبل طلوع النهار، حيث صعد على متن الفرقاطة التي كانت تحاصر حلق الوادي وقرطاج، وعاد إلى فرنسا صحبة بقية الأسرى؛ وذلك بعدما قام علي باشا بتوديع قائد الفرقاطة الذي قدم لتحيته في قصر باردو صحبة أحد الوزراء التونسيين والقنصل الفرنسي الجديد ورعايا فرنسا المقيمين بالإيالة، يسبقهم إثنا عشر من جنود الحوانب، وإثنا عشر آخرون من فرسان الصبايْحية[2].

وفتح إبرام الصلح الباب واسعاً لشركة صيد المرجان الفرنسية في مرسى تامكرت - والتي كانت منشآت فروعها قد خُرّبت - لتجديد اتفاقيتها مع الإيالة. وفي يوم 13 نوفمبر سنة 1742 م.، تمّ إبرام اتفاق في قصر باردو، نجم عنه استمرار تمتع الشركة المذكورة بامتيازاتها التي كانت تتمتع بها في مرسى تامكرت في السابق.

---

(1) يقول ابن أبي الضياف في هذا الصدد: «وصارت القناصل يقبّلون يد ملك تونس، ويخلعون أنعلتهم، إذا لاقوه في بيت ذي بساط (سجادة)، مثل الوزراء وأعيان المملكة وسائر رُسُل الدول الإسلامية». انظر الإتحاف، ج/2، ص 127.

(2) أشار حمّودة بن عبد العزيز في «الكتاب الباشي» للاتفاق المبرم بين تونس وفرنسا حول ضرورة تقبيل القنصل الفرنسي ليد الباشا. أما المؤرخ التونسي الآخر محمد الصغير بن يوسف الباجي، فإنه يقول في كتابه: «المشرع الملكي في سلطنة أولاد حسين بن علي التركي»، إنه على أثر إبرام الاتفاق - الذي ذكر الباجي أنه قد توسط في إبرامه قناصل انجلترا وهولندا والدانمرك - فإن ملك فرنسا أرسل إلى علي باشا هدايا قيمة، فردّ عليه العاهل التونسي بهدية أرسلها إليه في بلاط فرساي مع اثنين من كبار ضباطه.

ومثلما ذكرنا آنفاً، فإن السيد فرانسوا فور، الذي نجح في التفاوض مع إيالة تونس حول إبرام الصلح، قد عُيِّن قنصلاً لفرنسا بهذه الإيالة، وذلك بموجب مرْسوم صادر في 19 أبريل سنة 1743 م.، ووصل إلى العاصمة التونسية لتولّي مهام منصبه بها في شهر مايو التالي. ومنذ ذلك التاريخ استؤنفت العلاقات الطيبة بين الحكومتين؛ وهكذا أخذت التجارة الفرنسية تنمو في الإيالة مجدَّداً بعد الضربة التي أصابتها بسبب الأحداث التي سُقْناها أعلاه. وبعد ذلك ببعض الوقت، أي في سنة 1748 م.، الموافق 1162 هـ.، قام السيد دي موريباس، وزير البحرية الفرنسية ـ الذي كانت قنصليات فرنسا في العالم العربي تحت إشرافه ـ بتنظيم شؤون البيوتات التجارية الفرنسية في هذه المنطقة من العالم. وكانت تلك البيوتات قد بلغ عددها آنئذٍ ستّ. وقد سُمِح لها، بموجب مرسوم ملكي فرنسي صادر في 21 مارس سنة 1731 م.، بفتح فروع لها في مدينة تونس لمدة عشر سنوات.

وفي 23 سبتمبر سنة 1749 م.، الموافق سنة 1163 هـ.، قامت الحكومة الإمبراطورية النمساوية بتجديد معاهدة الصلح التي كانت قد أبرمت في السابق بين إيالة تونس والنمسا، وألحقت بها بنوداً جديدة تتعلق بالمبادلات التجارية المستقبلية التي ستقوم بين البلدين.

وبعد انقضاء العامين على ذلك، أي في 19 أكتوبر سنة 1751 م.، الموافق سنة 1165 هـ.، قام كل من الأميرال الانجليزي كِبّل والسيد شارل جوزدون بتوقيع معاهدة جديدة مع علي باشا، باسم حكومة بريطانيا. وتجدر الإشارة إلى أنه بمناسبة إبرام تلك المعاهدة، فإن انجلترا قد طلبت إلى باي تونس التنازل لها عن جزيرة طبرقة وعن مرسى تامكرت. ولضمان إنجاح المفاوضات التي كان قد شُرِع فيها بهذا الصدد، فإن الأميرال كِبّل قد طلب من داي الجزائر التوسّط لصالح انجلترا حول هذا الموضوع لدى علي باشا، باي تونس. ولقد اقترف ذلك الأميرال غلطة كبيرة بطلبه لهذه الوساطة من داي الجزائر؛ لأن هذا الأخير ادّعى عندئذٍ أن جزيرة طبرقة تابعة له ـ أو على الأقل، أن جزءاً منها يتبعه ـ الأمر الذي جعله يغضب لمطالبة الإنجليز لتونس بالتنازل لهم عنها، بدلاً من أن يتوجهوا بذلك المطلب إليه هو أولاً. ولذا فإنه بدلاً من أن يبذل مساعيه الحميدة لدى الباي التونسي في الخصوص، نراه يُلحّ على هذا الأخير ـ على العكس من ذلك ـ بعدم البتّ في المطلب الإنجليزي.

وفي الثامن من شهر ديسمبر من سنة 1751 م نفسها، أُبرمت معاهدة صلح وتجارة وملاحة بين الدانمرك وتونس.

ولنستأنف الآن الاقتباس عن الدراسة التي وضعها حول تاريخ تونس السيد بوارون، مضيفين تفاصيل جديدة يخلو منها أي مصدر آخر عن تاريخ هذه الإيالة:

تمكّن علي باشا وابنه يونس باي من بلوغ منتهى قوتهما بتقتيلهما لجميع أولئك الذين تجرّأوا على التمرُّد ضدهما ومحاولتهم إرجاع حكم تونس إلى ذريّة حسين بن علي المستجرين بالجزائر. ولذا فإن علي باشا وابنه ـ بعد أن تم الصلح بينهما وبين الفرنسيين، وبعدما آلت إليهما الأموال

الطائلة التي تركها وراءهم آل حسين بن علي في البلاد التونسية قبل فرارهم إلى الجزائر، زيادة عن الأموال التي سلباها من الأهالي التونسيين أنفسهم - لم يعودا يفكران سوى في تثبيت أقدامهما في الحكم، وذلك باستغلال تلك الأموال المسلوبة في شراء ذمم أنصارهما. هذا، زيادة عن أن يونس باي قد حرص على تحويل جانب كبير من تلك الأموال إلى خزائنه الخاصة.

وبدا يونس شديد النفوذ على والده الباشا؛ إلى درجة أن هذا الأخير لم يكن يسأل عمّا كان يفعله ابنه هذا بالأموال الطائلة التي استولى عليها. ونراه يترك له الحبل على الغارب حتى في أوساط الجيش؛ بحيث صار ليونس سيطرة واسعة على القوات المسلحة داخل العاصمة التونسية. بل وامتدّ نفوذ ابن الباشا حتى إلى أفراد حاشية القصر. وأثار هذا الوضع غيرة وحسد ابن الباشا الثاني، سيدي محمد، الذي كان هو الآخر أميراً طموحاً وماكراً؛ بحيث خشي عواقب الأمور على مركزه، فأخذ يعمل بكل الوسائل على وضع حدّ لنفوذ أخيه الأكبر، بهدف إبعاده، أو على الأقل تقاسم النفوذ معه.

وبالنظر إلى ما كانت تتميز به شخصية الابن الأصغر للباشا، محمد، من دماثة مفتعلة، ومن مقدرة على المداهنة والملق، فإننا نراه يتصدّر تنفيذ بعض المهام الحكومية ويكثر من التردّد على العاصمة التونسية. وكان حريصاً على الظهور أمام الأهالي بمظهر بشوش وعلى المشاركة شخصياً في دفع رواتب العسكر التركي، حيث كان يبدي لهذا العسكر سخاءً وأريحيةً. بل ونراه ينجح حتى في حمل والده على التخلّي له عن مباشرة بعض المهام الرسمية[1]؛ الأمر الذي لم يلبث أن أثار حفيظة وحنق شقيقه يونس. بيْد أن هذا الأخير كان ما يزال يتمتع بثقة والده، فما كان من يونس إلا أن بالغ في انتقاد شقيقه الأصغر وتجريحه، فصادف ذلك من الباشا أذناً صاغية.

وهكذا، فإن يونس باي اطمأن إلى نجاحه في ضرب نفوذ شقيقه محمد، بحيث شعر أنه لم يعد يرهب جانبه؛ ولذا فإننا نراه يستغرق في حياة المجون واللّهو التي انجرّ إليها منذ فترة. وبلغ يونس من سدوره في ملذّاته حداً أنه كان يقضي الأيام الطوال صحبة غلمانه المخنّثين داخل أجنحة قصره، أو وسط خمائل حدائقه وبساتينه، غير مهتم سوى بلهوه وفجوره معهم.

وانتهز شقيقه محمد فرصة انكبابه على ملذّاته وغيابه الدائم داخل أروقة قصره، بأن لفت انتباه والدهما إلى عدم اكتراث يونس باي بشؤون البلاد، وأطلعه على دقائق ما انحطّ فيه من فسق وفجور، سارداً له كل التفاصيل المريبة التي جمّعها حول حياة أخيه الماجنة. ومع ذلك فإن تلك المثالب المخجلة ما كانت لتقلل من حب الباشا لنجله الأكبر، لو لم تخدم الظروف محمداً فتمكنه من إلقاء الرعب في قلب والدهما وتجعله يستريب في الباعث الحقيقي الذي حدا بيونس للسدور في مسلكه المستهتر:

---

(1) من ذلك أن والده الباشا قد عهد إليه، عدّة مرات، بالخروج على رأس المحلّات العسكرية في حملات ضد أهالي الدواخل التونسية المتمردين، لإخضاعهم وتمهيد البلاد وجباية المغارم. وهي الحملات التي كانت تعرف بـ «محلة الشتاء» و «محلة الصيف». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 135.

ذلك ان شخصا فرنسيا، يدعى كازينوف - وهو رجل أفاق، أصله من جزيرة قرسقة (كورسيكا) - كان قد قدم إلى مدينة تونس واستقرّ بها، مدَّعياً أنه طبيب. واستطاع كازينوف - بما كان يتمتع به من ذلاقة لسان ومن طبيعة مجبولة على الأدعاء والتهويل، ومن جنوح الخيال - أن يتغلغل في بلاط قصر باردو، حيث استطاع عن طريق مهارته في إجراء بعض الحيل والتجارب الكيماوية والسحرية، من توطيد عرى الصداقة المكينة مع ابن الباشا الأصغر، محمد، الذي كان يجد متعة جارفة في الإنصات له وهو يقصُّ عليه حكايات طريفة عن الدسائس التي تُحاك في بلاطات النصارى وفي قصورهم الملكية. ثم يقوم محمد باي، بدوره، بسرد تلك الحكايات على مسامع والده الباشا لتسليته. وفي إحدى الأمسيات حكى كازينوف القرسقي على الباشا نفسه قصة تنازل ملك جزيرة سردينية الإيطالية عن الحكم لابنه - الذي كان يحكم الجزيرة المذكورة بالفعل في تلك الفترة - وكيف أن ذلك الابن العاق قد أقدم على سجن والده داخل أحد الأديرة الدينية، عندما غضب الوالد المتنازل عن العرش، من ابنه بعد ذلك بسبب شأن من الشؤون، وحاول استرجاع العرش منه: وخدمت هذه القصة - بما تنطوي عليه من إيحاءات مثيرة لريبة النفوس - دسائس محمد باي ضد شقيقه يونس باي. ثم أن محمداً تعمَّد إضافة تفاصيل أخرى مختلفة إلى أحداث قصة تنازل ملك سردينية لابنه عن حكم الجزيرة؛ بحيث لَحْوَرت رواية القصة إلى حد جعلها تكاد تنطبق على ظروف وراثة العرش التونسي. الأمر الذي أحدث الفزع والريبة في نفس علي باشا. ومنذئذٍ لستحكمت الوحشة بين الباشا وبين ابنه يونس، بحيث لم يعد يرى فيه سوى صورة الابن العاق؛ بل انه اعتبره خائناً يتربَّص به الدوائر لاغتصاب السلطة منه. وفي الوقت نفسه نرى الباشا يخصُّ ابنه الأصغر، محمداً، بكل عطفه ويشمله بكامل ثقته. ثم اتفق الباشا وابنه الأصغر على الوقوف صفًا واحداً للدرء مخاطر يونس وكبْح مطامعه، والتقليل من النفوذ الذي كان يتمتع به.

وكان أول شيء فعله علي باشا، هو أنه منح ابنه محمد باي اختصاصات رسمية مماثلة لتلك التي كان يتمتع بها يونس باي. وعندما أزفَ موسم توجيه المحلّات العسكرية لاستيفاء الجباية والمغارم من قبائل الدواخل التونسية؛ نرى الباشا يأمر بتجهيز محلَّتين، بدلاً من محلة واحدة، كما جرت العادة من قبل. وخرج علي باشا بنفسه على رأس المحلة الكبرى - وهي «محلة الشتاء»[1] -

(1) كانت خزينة تونس العامة - طيلة الفترة العثمانية - تستمد أموالها من مصدرين رئيسيين، أولهما: الغنائم المتحصَّل عليها من وراء الغزو البحري ضد السفن التجارية الأجنبية. بيْد أن هذا الغزو مرهون دائماً بصفاء الأحوال الجوية في البحر الأبيض المتوسط؛ ولذا فإن موسمه الاعتيادي هو في الغالب فصل الصيف. وثانيهما: جباية المغارم والضرائب التعسفية من أهالي البلاد العرب في الدواخل التونسية، من مزارعين وبدو رُحّل حيث توجَّه ضدهم محلتا الشتاء والصيف. ولكن أهمية «محلة الشتاء» سببها هو توقف عمليات الغزو البحري طيلة فصل الشتاء الذي يصعب فيه ارتياد البحر على المراكب الغازية؛ ولذا فإن الحكومة تتجه إلى الضغط بالقوة في هذا الفصل على الأهالي لإرغامهم على ملء خزائنها بحجة تسديد الضرائب. ويمكن القول أن الشيء نفسه كان،

ولم يتخلَّ لابنه يونس سوى عن قيادة المحلة الثانية، التي لم تكن سوى طليعةً للمحلة الكبرى، والتي كانت تخرج قبلها بمدة يومين أو ثلاثة لتمهيد الطريق أمامها.

ولوحظ، منذ خروج المحلة الثانية، أن مظاهر التشريف التي كان يحظى بها يونس باي، قد أخذت تقل شيئاً فشيئاً. وخلال تغيُّبه عن العاصمة التونسية، نجد أن شقيقه محمد قد صار هو السيد المُطاع في قصر باردو، وهو الذي كان المدبِّر الفعلي لشؤون البلاد؛ الأمر الذي زاد من عدد تُبّاعه وصنائعه بين رجالات الدولة. وأدرك يونس باي أبعاد اللعبة، وفهم أن المقصود هو خضْد شوكته. غير أنه ـ ربما حفاظاً على رأسه، وربما لقلَّة اكتراثه ـ تظاهر بأنه لم يلحظ أي تبدُّل في الأمور؛ فاستكان صامتاً لا يبوح حتى بالشكوى مما حلَّ بمركزه. بل نراه عند رجوعه إلى العاصمة يواصل السدور في ملذاته وشهواته. وعوَّل على الدهر في تغيير مجرى الأحداث لصالحه، نافضاً يديه من تسيير دفة الشؤون العامة، منجحراً في قصره. وزاد خموله واعتكافه من قلق والده الباشا، أكثر مما لو أنه جاهره العداء على رؤوس الأشهاد. وانتهز شقيقه الأصغر تأزُّم الأمور بين والده وأخيه، بالعمل على إذكاء نار مخاوف الأول؛ فنجح مسعاه إلى أقصى حد؛ إلى درجة أن الباشا لم يكن يختلي، خلال السنوات الأخيرة، مع يونس باي إلا في حضور قوة من الحرَّاس المدجَّجين بالسلاح. وحاول يونس تبديد حذر والده وخشيته منه على حياته ـ وهو أمر فهمه جيداً ـ بأن صار يتعمَّد المثول في حضرته مجرَّداً من السلاح غير أن ذلك لم يغير من الأمر شيئاً؛ إذْ إنه ليصعب على الإنسان أن يبرأ من الخوف إذا كان يعاشر، كل يوم، أولئك الذين هم أنفسهم مصدر ريبته ومخاوفه. وأخيراً ازدادت الأمور سوءاً بين الباشا وابنه يونس، إلى حد أنه قاطع هذ الابن. وطفق الأمير المنبوذ يواصل حياته وسط ذلك الجو المشحون بالكراهية، متظاهراً بعدم تألُّمه مما كان يلقاه في قصر باردو من ازدراء. وبعدئذٍ اعتقد محمد باي أن الملذّات قد أنهكت قوى شقيقه الأكبر ـ وإن كان ما يزال يحْذر غائلة سكينته الظاهرية ـ فرماه بآخر سهم في جعبته، بأن أقنع والده، إما بقتله وإما بنفيه إلى المشرق[1].

* ينطبق على إيالتيْ طرابلس الغرب والجزائر في تلك الحقبة؛ إذْ لم يكن هنالك للحكومات المحلية التركية أي مصدر آخر لدفع رواتب عسكرها الإنكشاري وتسيير دفة الحكم في الإيالات الثلاث.

(1) يصوِّر ابن أبي الضياف هذا الوضع المتأزم بين ذوي القربى قائلاً: «فاستحكمت الوحشة بين الباشا وابنه يونس، وخاف كل منهما صاحبه؛ حتى صار الابن لا يدخل على أبيه إلا إذا كان في خاصته بسلاحهم. وتخلَّف الأب عن صلاة الجمعة بجامع باردو، لأن الطريق إلى الجامع [يمرُّ] بباب داريونس، خشية أن يرميه من بعض الكُوى [. . .] واستكان يونس لذلك، وسلَّ يده من سائر أحوال المملكة، وأظهر أموراً تدلُّ على خبال عقله، ليأمن الغائلة». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 136. وما أشبه كل هذا بما حدث في الأسرة القرمانلية بإيالة طرابلس الغرب ـ في عهد علي باشا القرمانلي ـ بين هذا الباشا وبين ابنه الأكبر حسن باي؛ إذ إن علي القرمانلي قد تألَّب ضده نتيجة لدسائس ابنه الأصغر يوسف القرمانلي، وأدى الأمر إلى نزع أسلحة أبناء الباشا كلما دخلوا عليه. انظر التفاصيل في ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ط/2، ص ص 468 وما بعدها.

وبالنظر لشدة سيطرة الخوف على الباشا التونسي من ابنه يونس، فإنه لم يجرؤ على مفاتحته في فكرة شخوصه إلى المشرق. إلا أن محمد باي وشقيقه سليمان ـ الابن الثالث للباشا ـ أخذا على عاتقهما تبليغ شقيقهما الأكبر، يونس، بهذا الاقتراح، باسم والدهما، في جناح الحريم، وهو المكان الوحيد الذي كانا يلتقيان معه فيه أحياناً. فنصحاه ببيع ممتلكاته في تونس والنجاة بنفسه بالتوجه إلى المشرق لأداء فريضة الحج؛ وإلاّ فإن مصيره سيكون هو الموت. وبالرغم من أن لهجة شقيقيه، المبطّنة بالتهديد، قد أدهشته؛ إلاّ أنه تمالك نفسه، ولم يظهر عليه أي ضعف أو خوَر، وطلب منهما التريُّث بعض الوقت حتى يفكر في الأمر.

وبعد ثمانية أيام من ذلك، أي في التاسع من شهر جمادى الثانية سنة 1165 هـ. ، الموافق 24 أبريل سنة 1752م. ، تظاهر يونس بموافقته على السفر، وغادر قصر باردو صحبه ستة من حرّاسه، واثنا عشر من الأسرى يحملون أسلحته ومتاعه. وكان قبيل ذلك قد حرص على تسريب القدر الأكبر من أمواله إلى داخل مدينة تونس، وتظاهر بالتوجُّه، كعادته، لتناول طعام العشاء في إحدى استراحاته في ضاحية «منُوبة»، التي تقع على بعد مسافة نصف فرسخ غربيّ قصر باردو. إلا أنه استدار بغتة وتوارى متوغِّلاً بين أشجار الزيتون، ومضى بمحاذاة سور مدينة تونس إلى أن ولج إلى داخل قصبة المدينة، مُشْرعاً سيفه بيده، حيث هرع نحوه آغتها وأمسك بعنان فرسه، محاولاً في البداية منعه من دخول القصبة. غير أن يونس باي وكز الآغا وأمر أتباعه ـ الذين كانوا يترقّبون قدومه عند بوابة القصبة ـ بالقبض على الآغا وكاهيته، ثم جلس يونس بسقيفة القصبة على مصطبة الآغا.

وبعدما أصبح يونس باي سيِّد القصبة، على ذلك النحو، نراه يأمر باستدعاء حوانبها وعسكر حاميتها، فلبُّوا نداءه سبّاقين ـ إذ كانت للجند فيه محبّة وصبابة ـ وتقاطروا عليه يلثمون يده، ثم بايعوه باياً. فأمر في الحال بإغلاق بوّابات المدينة، ودعا الديوان لعقد جلسة طارئة حضرها أكابر المدينة وأتراكها. وبعدما بسط أمامهم الأسباب التي حملته على اتخاذ التدابير التي أقدم عليها، نرى الحاضرين بدورهم يبايعونه باياً، بصوت واحد، وأُطلقت ثلاث قذائف مدفعية ابتهاجاً بهذا الحدث.

وبعد ذلك بادر يونس باي بإطلاق سراح أربعمائة سجين كانوا معتقلين بالقصبة، كما ألقى القبض على خمس أو ست من الشخصيات التي لم يكن يثق في ولائها، ومن بينهم خوجةُ الديوان وكاتبُ دار الباشا. ثم اتخذ في ذلك اليوم نفسه جملة من التدابير التي رآها ضرورية لضمان نجاح عمليته. بل ونراه ينجح حتى في إقرار الأمن داخل مدينة تونس في التوّ، وطيلة الخمسة والخمسين يوماً التي سيطر فيها عليها؛ بحيث اعترف أهاليها أنفسهم بأنه لم يسبق لهم وإن نعموا فيها بأمن مثيل بأمن تلك الأيام.

وبفضل الأموال التي برطل بها يونسُ الناس بسخاء، وبفضل التدابير الحكيمة التي اتخذها،

نراه ينجح - قبل غروب شمس ذلك النهار نفسه - في حمْل ثلاثة آلاف من عسكر الترك على الانضمام إليه. وكان هذا العسكر قد فوجىء بوقوع الانقلاب وهم داخل أسوار المدينة؛ بحيث تعذّر عليهم مغادرتها للالتحاق بعاهل البلاد الشرعي، فأجبروا - فيما يقال - على الانخراط في خدمة ابنه يونس الذي اغتصب الحكم منه، بالرغم من أن ميولهم الحقيقية كانت إلى جانب الباشا.

وعندما طار الخبر إلى علي باشا، وعلم بما أقدم عليه ابنه، نراه يحشد في البداية كل ما توفّر له من الجنود، في مجموعات صغيرة داخل قصر باردو وحوله، وأمر ولديْه محمد وسليمان بالخروج على رأس هؤلاء الجنود لاعتراض أخيهما يونس ومنعه من اقتحام قصور ضواحي العاصمة، ولإفشال أية محاولة من جانبه لاقتحام العاصمة نفسها. غير أن الأميرين لم ينجحا في ذلك، إذْ لم يتمكّنا سوى من السيطرة على حي «باب السويقة» الذي اتخذوه نقطة لهجوم رئيسي وشيك ضد أخيهما.

ومزيداً من يونس باي في استمالة نفوس العسكر التركي في مدينة تونس، نراه، يرفع في رواتبهم وأعطياتهم دراهم أخر. ويُدْخل في الخدمة العسكرية من كان قد طُرد منها؛ الأمر الذي لم يلبث أن جعله في وضع تمكن معه من الصمود في وجه محاولات والده ضده. ولتضخيم عدد أنصاره، نراه يوفد عدداً من الأشخاص الموثوق بهم إلى القبائل التونسية في الدواخل لاستمالتها، بحيث نجد أن بعضها قد حمل السلاح فعلاً وهرع باتجاه العاصمة لنجدته.

وفي السابع والعشرين من شهر أبريل بعث إلى حصون وقلاع حلق الوادي يأمرها بالاستسلام له - باسم الديوان، فأذعن مدافعوها لأوامره دون مقاومة. وأمر بمصادرة كل الذخائر الحربية، أينما وجدت، وتجميعها حتى من على متْن السفن التجارية الأجنبية التي كانت راسية في حلق الوادي. فاستطاع بذلك فتح نيران مكثفة على قوات والده التي كانت متخندقة في «باب السويقة»، وفي منطقة «باب البحر»، حيث كان لوالده هناك معسكر صغير.

أما والده الباشا فقد حشد المدافع، وأمر بإحداث ثلمة في أسوار العاصمة، من ناحية «باب السويقة»، بواسطة زرع الألغام والقصف المدفعي. غير أن جنود ابنه يونس المحاصَرين داخل العاصمة كانوا يتركون المواقع التي تخندقوا فيها كلما اتُسعت ثلمة السور؛ بحيث ظلت الحرب سجالاً، ولم يُحْرز كلا الجانبين أيّ تفوّق ملموس. وبالرغم من كثرة الطلعات التي كانت تقوم بها قوات يونس باي، إلا أنها لم تُفض إلى ترجيح كفّته.

وتوقّع علي باشا أن تنحاز حاميات بنْزرت، وطبَرْقة، وغار الملح إلى صفّ ابنه يونس، لأن جنودها كانوا من الأتراك، فوجّه إليها قوات أخرى من عنده لضمان عدم تخليها عنه. وبالفعل فقد التقت القوات التي وجّهها إلى هناك ببضع مفارز كانت قادمة لنصرة يونس باي؛ وتمكن علي باشا - نتيجة تحسُّبه للأمور في الوقت المناسب - من إحباط خطة تلك المفارز المتمردة وأجبرها على

العودة إلى الانضباطية. وزاد الباشا فوجّه نداءً إلى القبائل والعروش البدوية التي كانت موالية له في دواخل الإيالة، يطلب نجدتها؛ بحيث تمكن بفضل ما برطلها به من أموال، بسخاء، أن يشكّل جيشاً من الأعراب - يعرف عادة بتسمية «محلة الزواوة» - فشعر بعد تكوين هذا الجيش الاحتياطي بأنه قد أصبح في وضع سيتمكن معه من إخضاع ابنه المتمرد. ولكي يمنع عن يونس تلقّي أي مدد من ناحية البحر؛ نرى الباشا يبادر فوزاً إلى تسليح جميع مراكب الغزو التي كانت رابضة بمرسى غار الملح. أما مراكب الغزو الأخرى، التي كانت مسافرة للبحث عن غنيمة تصطادها؛ فإنها قد أمرت، بمجرد عودتها من غزوتها، بالرّسوّ في خليج حلق الوادي، تحت حماية برج صغير يقع عند رأس قرطاج، حتى يكون بإمكانها اعتراض أية قوة قد تجيء من ناحية البحر لنجدة ابنه. ولقد حاول يونس باي بالفعل، أن يسلّح سفينة فرنسية وأخرى سويدية، من بين السبع أو الثماني سفن التي احتجزها، والتي كانت راسية تحت أبراج مرسى حلق الوادي: حيث شحنها بقوات من النصارى ومن الأتراك؛ الذين هجمت عليهم مراكب الغزو والتابعة للباشا، ولم تتمكن من الاستيلاء عليها. غير أنه عندما نفدت الذخيرة من تلك السفن، نرى يونس باي يسحب منها قوانه المرتزقة ويتركها تُبحر أينما شاءت.

وبالرغم من كل الاحتياطيات التي اتخذها الأمير المتمرد يونس لحشد العتاد الحربي، فإن ذخيرته سرعان ما نفدت، بسبب قطع الطريق بينه وبين البحر. فخطرت له فكرة استدعاء القناصل الأجانب المتواجدين بمدينة تونس، وأبلغهم بلهجة متوعّدة بأن عليهم تزويده بالذخيرة واستجلابها له من مرفأ «ماهون» بجزيرة منورقة الإسبانية، أو من ميناء القرْنة (ليقورن) الإيطالي؛ فتملّص القنصل الفرنسي من الاستجابة لذلك المطلب، أما قنصل هولندا وقنصل النمسا فإنهما وعداه بتزويده بمائتيْ قنطار من الذخيرة المستجلبة من ميناء القرْنة. وقام القنصلان المذكوران - لهذا الغرض - بإعداد سفينة نمساوية كانت راسية في مياه حلق الوادي. ولكن لسوء حظ يونس باي، فإن هذه السفينة لم تتمكن من الإبحار بسبب مراقبة عدد كبير من مراكب الغزو التونسية لها. وحار يونس باي ولم يعد يدري ما يفعله؛ وهنا وجد شخصاً من أتراك المشرق تعهّد بأن يصنع له كميات كبيرة من البارود تسد حاجته منه يومياً. وبالفعل، فقد نجح ذلك التركي في اختراع البارود المطلوب، عن طريق غسل الرمال للحصول على ملح البارود، وحرْق الحطب للحصول على الفحم، وتجميع كل ما تمّ العثور عليه في المدينة من الكبريت. ونفّذ المخترع التركي في البداية ما وعد به؛ غير أن علي باشا تمكن بعد ذلك من شراء ذمّته بالمال، بحيث بدأ التركي يراوغ ويعمَل ببطء شديد، متذرعاً بجملة من الأعذار، كما صار يصنّع بارودا أردأ نوعية من البارود الذي صنّعه في البداية؛ فصرف يونس باي النظر عن استخدام أسلحة البارود، بحيث لم يجد في النهاية من وسيلة للدفاع سوى بالاقتتال بالسلاح الأبيض.

ورأى الأمير يونس أن يستعمل كل الوسائل التي في حوزته؛ فمن ذلك أنه حدث وأن سمع بأنه يوجد بمدينة تونس شخص فرنسي يدعى دي مونشينو، مقيم بها منذ عامين؛ حيث إنه كان قد

قدم إليها أصلاً لابتياع خيول عربية لاصطبلات خيل ملك فرنسا، وعلم بأن هذا الفرنسي رجل عسكري. فاستدعاه وحاول - بالتي هي أحسن تارة، وبالتهديد تارة أخرى - حمْله على العمل لحسابه، أو على الأقل، مدَّه بمشورته العسكرية. إلا أن هذا العسكري الفرنسي تملّص من العرْض معتذراً بأنه ليس مهندساً عسكرياً، وأنه لا دراية له بالحروب، وتذرَّع كذلك بجهله للغة البلاد، ثم أردف قائلاً إنه إذا ما أصر يونس باي - مع ذلك - على الاستفادة بمشورته، فإنه سيذعن عندئذ لأوامره، إلا أنه لا يستطيع أن يعده بأن نصائحه الحربية له ستكون مما يُعوَّل عليه؛ بالنظر إلى أنه لا يعرف خريطة الإيالة ولا أين تقع مواقع خصومه، كما أنه يجهل الأساليب التي يستعملها أهل هذا البلد في الحروب.

وعندما أدرك يونس باي أن وضعه قد صار يسوء يوماً عن يوم - حيث لم يجد من يهبُّ لنجدته، كما أن الذخيرة كانت على وشك أن تنفد منه تماماً - قرر طمْرَ القليل الذي تبقّى لديه من تلك الذخيرة داخل حصون مرنس خلق الوادي؛ التي لم يلبث والده الباشا أن استرجعها منه دون التضحية حتى ولو بواحد من جنوده.

ومع ذلك، فقد طفق يونس باي يقاوم بكل ما أوتي من قوة، من عند ناحية «باب السويقة» الذي كانت مشارفه قد تحولت إلى أنقاض، كما تهدَّم كل ما كان يجاوره من أحياء مدينة تونس. غير أن الثلمة التي أحدثتها قوات والده الباشا في سور العاصمة قد اتّسع خرْقُها على الرَّاقع وأصبحت معاقل رجاله عند ذلك السور مكشوفة؛ الأمر الذي جعل شقيقيْه محمد وسليمان يقرران الانقضاض على المدينة يوم السابع عشر من شهر أبريل.

وبات واضحاً ليونس باي أنه لم يعد في وسعه التصديْ لقوات شقيقيْه؛ ولذا فإنه جمع كل ما كان لديه من غالٍ وثمين تأهُّباً للخروج خلال الليل عبر إحدى بوابات القصبة السِّرية هو ومعظم العسكر التركي الذين ساندوه في تمرده. غير أن تحقيقه لبضعة نجاحات في مناوشات ذلك اليوم جعله يقرر تأجيل موعد مغادرته للقصبة إلى اليوم التالي. بيْد أنه بحلول الساعة الثالثة من بعد ظهر ذلك اليوم، قام شقيقاه بهجوم مباغت، حيث أجبرا على الفرار تلك الحفنة من القوات التركية التي كانت تدافع عند الثلمة التي أحدثت في السور، إذْ لم تعد لديْها ذخيرة تقاوم بها. وعندما تمَّ إبلاغ يونس باي بذلك امتطى فرسه في الحال وبصحبته أصحابه المقربين ومعه أغلى ما يملك، وأسرع يركض باتجاه بلدة تبسَّة الجزائرية، ومنها تحوَّل إلى قسنطينة.

ودخل الأميران محمد وسليمان إلى العاصمة التونسية دون أن يلقيا أية مقاومة، واتجها إلى القصبة، حيث أدهشهما أن بوّاباتها كانت مفتوحة؛ فبعثا على الفور مفرزة فرسان لمطاردة أخيهما الأكبر، الذي ما إن أحسَّ بأنه مُطارد حتى أغذَّ السير، متخلياً عن معظم رفاقه الذين ما لبثوا أن وقعوا بين أيدي متعقِّبيهم.

ومكافأة من علي باشا لقواته على الانتصارات التي أحرزتها ضد المتمردين، نراه يُطلق اليد

لهذه القوات لكي تعيث في أسواق العاصمة ومساكنها سلباً ونهْباً وتقتيلاً، فألحق بها ذلك خراباً ما بعده خراب. وانضمّت الغوغاء إلى تلك القوات مُحْدِثة أضراراً جسيمة، وهشّمت الأبواب ونهبت بيوت اليهود والنصارى، بل وحتى أكواخ العبيد الأرقّاء. إلا أن فنادق القنصليات الأوروبية نجت من هذه اللصوصية فيما عدا الفندق التابع للقنصلية الدانمركية. وسُلبت أمتعة الرهبان النصارى دون الالتفات لاحتجاجات القنصل الفرنسي، وهوجمت بيوت التجار الفرنسيين، بل وحتى بيت القنصل الفرنسي نفسه. وكانت أزقّة مدينة تونس ملأى بالنساء والفتيات العاريات اللاتي طردهن العساكر الأتراك من منازلهن شرّ طردة بعد أن انتهكوا أعراضهنّ وفعلوا بهنّ ما عنّ لهم.

واستمرت تلك الاضطرابات طيلة خمسة أيام. وما تجدر ملاحظته هنا، هو أنه بالرغم من إطلاق الحبل على الغارب لعساكر الأتراك لاقتراف كل ما يعنُّ لهم، ورغم تعدُّد الأجناس والأعراق في المدينة، فإن أولئك العساكر لم يتسببوا سوى في قتل شخص يهودي واحد. وبمجرد احتلال المدينة، قام الأميران محمد وسليمان معاً باستدعاء القناصل الأجانب، لإبلاغهم بالانتصار الذي حققاه، ثم منحوهم تصاريح حماية لتأمين حياتهم خلال تلك الفتنة العامة.

ولا يعرف أحد عدد المقتولين من الأتراك والتونسيين خلال تلك الأيام الخمسة والخمسين التي ظلت المدينة فيها محاصرة؛ وإن كان البعض يقدر عددهم بأربعة أو خمسة آلاف قتيل من كلا الجانبين.

وعندما أصبح علي باشا - مجدَّداً - سيد العاصمة التونسية وسيد قلاعها وحصونها وأبراجها وأرباضها؛ فإنه صار يوجه كامل عنايته لإحلال السكينة ولإدخال الطمأنينة إلى نفوس الجميع، ووفّر سُبل استئناف التجارة لنشاطها المعتاد. ثم ألقى القبض على جميع المتورطين في تلك الفتنة التي أوقد ابنه يونس نيرانها، وأمر بملاحقة من فرّ منهم. ثم نفى إلى الأستانة - على متن ثلاث مراكب كانت متجهة إلى المشرق - أكثر من مائة من مرتزقة الترك، لعدم تورطهم كثيراً في تلك الفتنة؛ فيما احتجز مائة آخرين منهم عنده وقرر إخصاءهم عقاباً لهم على ما جنته أيديهم.

في سنة 1752م نفسها، قدم أسطول فرنسي مؤلف من ستّ بوارج حربية، تحت إمْرة الفارس دي ڤيللارزيل، المكلف من حكومته بالمجيء إلى المياه التونسية لإرهابها وتهديدها. ووصلت هذه القوة البحرية في الخامس من شهر أغسطس إلى مرسى حلق الوادي. وكان الهدف الحقيقي للمهمة التي كُلف بها ڤيللارزيل هو زيادة توطيد دعائم السلم - عن طريق التلويح بالقوة المسلحة - مع تونس، ولتوكيد الوفاق والانسجام بين فرنسا والإيالة. وكان مقرراً ألّا يمكث ذلك الأسطول في المياه التونسية سوى يومين أو ثلاثة. غير أن علي باشا، وقد رأى انتهاز تلك الفرصة للتظاهر أمام أعيُن رعاياه التونسيين بأن فرنسا قد أرسلت قواتها البحرية لمساندته - وذلك بغية ترهيب أولئك الرعايا الذين فرض عليهم تدابير صارمة لاستئصال آثار الفتنة التي أثارها ابنه يونس مؤخراً - نراه يُفصح للقنصل الفرنسي عن رغبته في نزول قائد الأسطول إلى البرّ كي يحظى باستقباله والتباحث معه رسمياً في قصر باردو.

وكان السيد بوارون - الذي ندين له هنا بإتحافنا بهذه التفاصيل الشيِّقة - يتواجد على متن إحدى بوارج ذلك الأسطول، بصفته محافظ عسكري: فهو يضيف - في روايته، التي سنُمسك للأسف وشيكاً عن النَّهْل من معلوماتها؛ إذْ إنها قد قاربت من نهايتها - قائلاً بأن ضيوف الباشا الفرنسيين لم يلبثوا أن فهموا السرَّ في إصرار علي باشا على دعوتهم للتباحث معه: ذلك أن العاهل التونسي - بعدما اقترح عليهم أن يقبِّل جميع ضباط الأسطول الفرنسي الزائر يده، اقتداءً بما يفعله كل الضباط البحريين النمساويين والإنجليز والدانمركيين، كلما مثُلوا في حضرته - نراه يتراجع في اقتراحه هذا بمجرد ما علم بأن قائد الأسطول سوف لن يمْثُل أمامه إنْ هو أصر على تطبيق هذا الإجراء.

ورأى قائد الأسطول، دي ڤيللارزيل، اقتناص فرصة استقبال علي باشا له، لتسجيل سابقة صارخة تُظهر المكانة الخاصة التي تحظى بها فرنسا دون سائر الدول الأوروبية في الإيالة التونسية: حيث قرر المكوث مدة طويلة في خليج قرطاج حتى يتيح للباشا الوقت الكافي للتمتع بمساندة هذه القوة البحرية الفرنسية له إلى أن يثبِّت حُكمَه الذي كاد أن ينهار بسبب تمرد ابنه يونس عليه. ثم نزل قائد الأسطول بصحبة حوالى مائة من ضباطه البحريين، لكي يُضفي على مراسم استقبال الباشا التونسي له أكبر قدر من الهيبة والأُبَّهة الرسمية.

وبعد انقضاء فترة من الزمن غادر أسطول دي ڤيللارزيل المياه التونسية، بعد إسهامه في توثيق عرى العلاقات الطيبة بين فرنسا وتونس.

لم يفتر حسد الابن الثاني للباشا، محمد باي، بالرغم من الكارثة التي حلَّت بشقيقه الأكبر يونس، حيث أودت تلك الكارثة بهيْبة يونس واضطرته إلى الفرار إلى الجزائر. إذْ تحوَّل ذلك الحسد إلى غيرة من شقيقه وحليفه سليمان باي؛ حيث خشي أن يصبح هذا الشقيق، فيما بعد، منافساً له على عرش تونس، الذي كان محمد باي - لشدَّة تلهُّفه على اعتلائه عندما تزفُّ الساعة - مستعداً لأجله إلى اقتراف حتى أشنع الجرائم، ولذا فإنه لم يتردَّد في الإيعاز لمن يدسُّ له السمَّ.

ويروي لنا المؤرخ التونسي محمد الصغير بن يوسف الباجي في كتابه المسمى: «المشْرَع الملكي في سلطنة أولاد حسين بن علي التركي»، بأنه في حوالى سنة 1168 هـ.، الموافق سنة 1754 م.، بعث الباب العالي العثماني إلى تونس حُلَّتين من حُلَل التَّشْريف التي اعتادت الآستانة خلْعها على مناكب الشخصيات التي تحظى بعطفها، خصَّت بإحداها علي باشا، وأمرت بإهداء الأخرى إلى أحد أبنائه: وحيث إن ابنه سليمان كان محبوباً من الأهالي التونسيين ومن الجيش التركي معاً، وكان يحظى في الإيالة بكامل التقدير بالنظر لما تحلَّى به من حُنْكة ومن كفاءة، بحيث صار هو الباي الفعلي - لأن شقيقه محمد لم يكن يُقدَّم عليه سوى من حيث إنه يكبره سنّاً - فإن سليمان هذا كان الأجدر بأن تُسلَّم إليه هذه الحُلَّة التشريفية؛ إلا أن والدهما الباشا خصَّ بها ابنه محمد باي. غير أن سليمان لم يُظهر أيَّ امتعاض من ذلك التصرف غير العادي. وهنا فسَّر شقيقه محمد - الذي جُبلت نفسه على الحسد والريبة والحذر - عدم اكتراث سليمان للأمر على أنه تظاهُرٌ

يحمي نحته به مبيته للانتقام منه عند سنوح اول فرصة. ومنذ تلك اللحظة لم يعد محمد باي يفكر سوى في البحث عن كل الوسائل الكفيلة بتمكينه من قتل شقيقه هذا، ولم يلبث أن نجح في ذلك بأن دسّ له السم، فقتله وتخلص منه[1]. وإذْ صفا الجو لمحمد باي وصار وحده، من بين أبناء الباشا، المرشح الأكثر أهليّة لخلافة والده؛ فقد أعلن هذا الأخير، بموافقة الديوان، أنه الوريث المحتمل لعرش تونس.

وبالرغم من كل الدسائس التي حاكها محمد باي، وبالرغم من الدماء التي أُهْدِرت من جرّائها، إلاّ أن جرائمه تلك لم تُؤتِ ـ مع ذلك ـ الثمار المنشودة.

كانت ثورة جديدة قد وقعت لتوّها في الجزائر، وأودت بحكم وبحياة الداي محمد بن بكر: ذلك أنه حدث في يوم 11 سبتمبر سنة 1754 م.، الموافق شهر ذي الحجة سنة 1167 هـ.، وأن دنا جندي أرناؤوطي يدعى أوزن علي من الداي الجزائري، مع مجموعة من العسكر، بمناسبة قبض رواتبهم ـ حيث أنه كان من عادة دايات الجزائر حضور تفريق معاشات العسكر التركي شخصياً. وبعد أن قبض ذلك الأرناؤوطي معاشه مال نحو الداي متظاهراً بتقبيل يده، يتبعه خمسة من شركائه في التآمر، إلا أنه استلّ خنجره بغتة وطعن به الداي محمد بن بكر في قلبه، فيما أنهال عليه شركاؤه، برصاصات غدّاراتهم يُفرغونها في جسده، فقُتل الداي، وأصيب خزْناجي الإيالة بجروح قاتلة[2]. ثم داس القاتل، أوزن علي، على جثة الداي محمد بن بكر، وتوجه في التوّ إلى سدّة الحكم فجلس فوقها وأعلن نفسه داياً للجزائر. غير أنه عندما أحيط العسكر التركي علماً بهذا الحدث هرعوا إلى القصر على الفور، وأطلقوا نيرانهم على المتآمرين ومحقوا محاولتهم الانقلابية: إذْ ما هي إلا دقائق حتى تدحْرج رأس أوزن علي الأرناؤوطي إلى جانب جثة ضحيته الداي المقتول الذي كان ما يزال مسجّى في برْكة من دمائه. وأعلنت في الحال بيعة داي جديد هو: بابا علي برمقسز ـ الذي كان من أعيان عسكر الترك ـ وذلك بناء على إجماع آغاوات هذا العسكر المشاغب.

وكان بابا علي برْمقْسز هذا قد كُلّف منذ بضع سنوات بالقيام بمهمة خاصة لدى باي تونس علي باشا، حيث استقبله عندئذ هذا الأخير استقبالاً طيباً، وإن كان ابنه يونس باي استخفّ به يومئذ وازدراه. ويبدو أن برمقسز قد استاء لموقف نجل الباشا التونسي منه وحفظ له الإهانة في

---

1) تُوفي سليمان باي مسموماً في 22 صفر سنة 1168 هـ.، الموافق 8 ديسمبر 1754 م.، وغُسّل جثمانه ـ بأمر من والده الباشا ـ العالم الشيخ محمد الغرياني. انظر كتاب محمد الصغير بن يوسف الباجي: «المَشْرَعْ الملكي في سلطنة أولاد علي التركي». (مخطوط).

2) بينما يسمّي الفونص روسّو، هنا، داي الجزائر المقتول: «محمد بن بكر»، ويسمي قاتله باسم «أوزن علي». نجد ابن أبي الضيّاف يسمي الأول «أحمد»، ويسمي قاتله «درويش داي»، ويقول عن هذا الأخير إنه كان رجلاً من الزُّهاد، يسكن المقابر. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 147.

صدره، منتظراً سنوح الفرصة التي تمكنه من الانتقام منه. وشاءت الاقدار ان يهيىء له يونس بنفسه تلك الفرصة؛ ذلك أنه عندما أجبرت الظروف هذا الأخير إلى اللجوء إلى الأراضي الجزائرية، نراه يناشد برْمقْسز الوقوف إلى جانبه في معركته السياسية ضد والده وإخوته. غير أن الداي الجزائري الجديد هذا وقف ضده، منحازاً إلى جانب أبناء عمومته أنجال حسين بن علي، الذين كانت هزيمتهم أمام علي باشا وأبنائه في سالف الأيام قد أجبرتهم على اللجوء إلى الجزائر. فقرَّر بابا علي برْمقْسز داي توجيه جيش ضد تونس لإعادة أبناء حسين بن علي إلى عرش والدهم المغتصب.

وهكذا فقد تحرك باتجاه تونس في سنة 1169 هـ.، الموافق سنة 1755 م.، جيش جزائري جرَّار، تحت قيادة عامل قسنطينة حسن باي ـ المعروف بلقب «أزرقْ عينُه»، لشدَّة زرقة عينيه ـ وبمعيته علي باي بن حسين، وهو أحد أولئك الأمراء التونسيين الحُسيْنيين الذين خرج الجيش الجزائري للاقتتال من أجلهم، حيث توغَّل الجيش في التراب التونسي.

وكان علي بن حسين قد توجه من العاصمة الجزائرية إلى قسنطينة للتباحث في أمر هذه الحملة مع عاملها حسن أزرق عينُه ـ القائد الأعلى لها ـ كما أوفد ممثلين عنه إلى القبائل التونسية المتمردة ضد حكم ابن عمه علي باشا، لتأجيج الفتنة والعصيان بين أفرادها في جميع ربوع الإيالة التونسية[1].

وواصلت المحلة الجزائرية زحفها حتى وصلت إلى منطقة شبرو، فتوقفت عندها، إذْ جاءتها من داي الجزائر أوامر عاجلة بإيقاف العملية وبالعودة إلى الجزائر. وكان مبعث ذلك التحول المفاجىء في الخطة الجزائرية راجعاً إلى الدسائس التي حاكها أنصار علي باشا في الإيالة الجزائرية؛ إذْ نجح أولئك الأنصار في زعزعة القرار الذي اتخذه الداي، بأن جسَّموا أمامه المخاطر والصعوبات التي ستعترض حملته ضد جيرانه، ونصحوه بعدم الاعتداء على حليف كعلي باشا الذي ظل مخلصا للجزائر حتى تلك اللحظة؛ كما لجأ أولئك الناصحون إلى التهويل مُدَّعين للداي الجزائري أن لدى تونس قوات ضخمة ستورط العسكر التركي الجزائري في محاربتها.

وعندما وصلت لقائد المحلَّة الجزائرية، حسن أزرقْ عينُه، أوامر سيده الداي برْمقْسزْ، اجتمع في الحال مع علي بن حسين باي، وأطلعه على فحوى الأوامر المفاجئة التي تلقاها لتوِّه. فغضب الأمير التونسي المنفي لهذا المسلك الجزائري المباغت، إلا أنه دارى غضبه وكتمه، وتظاهر على العكس من ذلك بهدوء النفس، وخاطب حسن أزرقْ عينُه قائلاً:

«لعلَّ الخبر الذي أطلعتني عليه الآن سيُحدث في نفسي ألماً عميقاً لو انني كنتُ انشد استبدال حياة الرُّغد والهناء التي أنعم بها معكم في الجزائر بحياة أخرى في تونس التي أكاد ان

(1) استقى القونصل رُوسُو التفاصيل التالية عن هذه الحملة الجزائرية الجديدة ضد تونس من: «الكتاب الباشي» للمؤرخ التونسي حمُّودة بن عبد العزيز.

أنساها. غير أنك تدرك جيداً أنني قد غادرت تونس عندما كنت في ريعان الشباب وقدمت للمقام بالجزائر التي تشرَّبتْ نفسي عوائدها وأحببت العيش فيها، بحيث صرتُ أعتبر نفسي وكأنني أحد أبنائها. ولذا فإنه سيّان عندي أن أصرِف النظر عن أُمْنيةٍ لم تكن تداعب خاطري إلّا لِماماً. لكن الأمر يختلف بالنسبة لك أنت تماماً: ذلك أن أية خطوة تخطوها للوراء وأنت تنكص على أعقابك، فإنها ستلوِّث سمعتك وتلطِّخ شرفك وتمحو مجد راية بلادك!». وفي هذه الأثناء كان الجزائري حسن أرزقْ عينُه يُنصت إليه بمجامع نفسه، حيث شجعه قائلاً: «استمر!... استمر!». فواصل علي باي التونسي قائلاً: «... أليس حقًّا أنه في كل مرّةٍ حاربت فيها أوجاقُ الجزائر تونسَ مساندةً لمُطالِبٍ شرعيٍّ بالعرش التونسي، فإن القبائل التونسية كانت تهبُّ للانضمام للمحلّات الجزائرية المقاتلة؟... ألمْ تكن تلك القبائل تبادر عندئذٍ ـ زيادة عن رفعها السلاح في صف الجزائريين ـ إلى تزويد محلّاتكم بكل ما كنتم في حاجة إليه؟... انظر إلى ذلك العدد الهائل من الأعراب الذين لبُّوا ندائي، بالرغم مما تذكرونه من فداحة ما نالهم ـ من جرّاء ذلك ـ من ثأر وانتقام على يد ابن عمّي علي باشا؛ ومع ذلك فإنهم، عندما حاصرت محلتكم بلدة الكاف، قد هبوا للالتحاق بصفوفكم، وعندما خذلتموهم وقعوا فريسة لتنكيل علي باشا الفظّ بهم. وعندما زحف الداي الجزائري عِشّي حسين على مدينة تونس؛ فإن الكل كانوا يعلمون مقدَّماً أنه كان موالياً لباي الإيالة التونسية، وبأنه ما أذعن لما أُمِر به من مقاتلته إلا صاغراً؛ ولذا فإن أحداً لم يندهش عندما أوقف الجيش الجزائري زحفه وتنكّب عن مواصلة حملته. غير أن الأمر مختلف عن ذلك اليوم تماماً. إن مقتك لعلي باشا لهو أمر في منتهى الوضوح وتنمُّ عنه أفعالك وأقوالك. ولو انسحبت الآن، فإن الأهالي التونسيين سيفسِّرون انسحابك المخجل هذا على أنه إقرار منك بعجزك وخَوَرِكَ. وعندئذ سوف لن تنصت القبائل التونسية إلى الأعذار التي ستتذرَّع بها. وعليك عندئذٍ ألّا تنتظر منها أية مساندة فيما لو سُقْتَ أية حملةٍ أخرى مستقبلاً. كما ستترتب على انسحابك غير المناسب هذا نتيجة أخرى، تتمثل في أن قبائل قسنطينة الجزائرية، التي ملّت ما أنهكتها به أنتَ من سلبكَ المستمر لمقدَّراتها ستجلو إلى تونس بمجرد ما إن تلمس مدى عجزك عن إخضاعها والتحكّم فيها. وبالتالي فإن هذه القبائل ستصبح قوة إضافية تدعم بأس الحكومة التونسية التي سترحِّب بالقبائل الجزائرية الجالية وستُسكنها بأراضيها وستُغدق عليها المأكل والملبس وستُحيل بؤسها إلى نعيم. فعليك إذن أن تفكر مليًّا في كل هذه الاعتبارات وأن تختار ما سيعود على أوجاق الجزائر من مكاسب من وراء استمرارك في حملتك ضد تونس، فهي مكاسب لا حصر لها»[1].

وأثّرت هذه الخطبة المُحْكمة الألفاظ والحُجَج كثيراً في نفس عامل قسنطينة، حسن أرزقْ عينُه. ولذا فإنه بالرغم من تردُّده برهة أمام المسؤولية التي سيأخذها على عاتقه؛ إلّا أنه بعد تدبُّرٍ

(1) نقل ألفونص رُوسُو هذا النصّ من الجزء الثاني من «الكتاب الباشي» للشيخ حمودة بن عبد العزيز. وحيث إن هذا الجزء ما يزال مخطوطاً ـ حسب علمنا ـ فإننا اضطررنا أن نترجمه عن الفرنسية، وكان الأفضل لو أننا تمكنا من نقله.

للأمر لم يزد عن بضع لحظات، نراه يقرر مكاتبة داي الجزائر للفت نظره إلى النتائج الوخيمة التي ستترتب على قراره بوقف الحملة، مهدِّداً إيَّاه بالاستقالة من منصبه كعامل لقسنطينة إنْ هو لم يأذن للمحلَّة الجزائرية بمواصلة زحفها على تونس. وفعلت رسالة أزرقْ عينُه مفعولها القوي في نفس داي الجزائر الذي هرع إليه آل حسين بن علي لإقناعه بالعدول عن قراره السابق. وما كان منه عندئذٍ إلا أن وجَّه تعليمات جديدة تلغي سابقتها وتأمر بمواصلة المحلة الجزائرية لزحفها على مدينة تونس واستئناف العمليات الحربية في أراضيها.

وهكذا لم يلبث الجزائريون أن وصلوا إلى أسوار مدينة تونس، التي كان علي باشا قد أحاطها بمتاريس وتحصينات قوية تمركز خلفها هو وقواته[1]. فحاصرت المحلة الجزائرية المدينة ثم لم تلبث أن دخلت في مناوشات ضد التونسيين خارج الأسوار. وخلال إحدى تلك الاشتباكات تمت هزيمة الجزائريين، حيث هاجمهم التونسيون المحاصَرون بكل بسالة مشتتين صفوفهم بطلقات المدافع والبنادق، مما اضطرهم إلى الفرار. بيْد أنّ حنكة ومهارة علي باي بن حسين هدَّأت من روْع أتراك الجزائر الهاربين، فتمكن من إقناعهم بالعودة واستطاع عندئذ أن يستردَّ بهم المواقع التي كانوا قد فقدوها. وهنا تقهقر أتراك تونس أمام ضغط أتراك الجزائر المباغت واستلاذوا بمدينة تونس بعدما لحقتهم خسائر فادحة. ولم يكن علي باشا وابنه محمد باي قد اشتركا في تلك المعركة. وعندما تبدَّت لهما هزيمة جيشهما التونسي واضطراره إلى التراجع إلى المدينة، أسقط في أيديهما وخاب أملهما في إمكانية القدرة على الصمود والمدافعة.

وأعقبت تلك المعركة الدامية معارك أخرى عديدة بين الجانبين، أسفرت جميعها عن فوز الجزائريين. وأخيراً، فإنه في الخامس من شهر ذي الحجة سنة 1169 هـ.، الموافق 31 أغسطس سنة 1756 م.، تمَّ احتلال مدينة تونس بعنف وقُبض على علي باشا وعلى ابنه محمد باي[2] ثم تمَّ قطع رأسيهما. ومنذ تلك اللحظة انتقل الحكم في تونس إلى يد محمد، النجل الأكبر لحسين بن علي؛ على اعتبار أنه الوريث الشرعي للعرش التونسي الذي اغتصبه علي باشا المقتول عديداً من السنوات.

---

(1) ذكر المؤلف أن المرء كان ما يزال يشاهد، حتى أيامه، آثار تلك المتاريس والتحصينات الدفاعية التي تتمثل خصوصاً في سور من التراب المدكوك (أي ما نسميه باللهجة الليبية: ضرْب الباب)، تتخلله كُوىً. وهو سور يمتد من القصبة وحتى الحصن المسمى بـ «برج علي رايس»، الذي تم تشييده عند الطرف الجنوبي الشرقي لمدينة تونس. ثم يتواصل امتداد السور حتى البحيرة، حيث يمرّ خلف مزار المرابط «سيدي بالحَسَنْ». وتفصل بين ذلك السور وبين أقصى بيوت المدينة أرض فضاء. وهو المكان الذي كان علي باشا قد حشد فيه قواته.

(2) ولقد قبض عليهما فرسان قبيلة الحنانشة عند فرارهما على صهوة فرسيهما بينما كانا يقصدان الاستجارة بحصن قصر باردو. فتمّ قتل محمد باي فوق فرسه؛ أما والده علي باشا، فقد أُسِر ثم قُتل خنقاً. وكان ساعة اقتياده أسيراً، ورجْلاه مقيَّدتان بحلقة حديدية، قد اشتكى من آلام القيْد وتضييقه على رجليه وباح بتلك الشكوى لأحد أعوانه المأسورين صحبته؛ فردَّ عليه الأخير قائلاً: «ضيَّقْنا، نضيِّق الله علينا في الدنيا، وأرجو من فضل الله أن يكون ذلك حظنا من العقاب». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 151، ص 154.

ولايـة
محمد الرُّشيد باي

تكدَّر صفو الوفاق الذي اتسمت به، حتى تلك اللحظة، العلاقات بين المحلة الجزائرية وبين الأميرين التونسيين محمد وعلي بن حسين تركي، نتيجة لمشادّة عنيفة وقعت بين أحدهما، وهو علي، وبين قائد المحلة حسن أزرقْ عينُه، باي قسنطينة، حول تقاسم الغنائم. ووجّه أزرقْ عينُه إهانة بالغة إلى الأمير علي؛ فأحنقه ذلك، ولم يكن منه إلا أن صوَّب نحوه غدّارته وضغط على زنادها. بيْد أنه من حُسْن حظه أن فتيل زنادها انطفأ قبل انفجار بارودها. ولاذ حسن أزرقْ عينُه بالفرار مندسًا بين عساكره الأتراك، متهماً علي باي بالخيانة، داعياً أتراك جيشه إلى معاقبة هذين الأميرين التونسيين اللذيْن ما تجشّمت المحلة الجزائرية عناء خوض الحرب إلاّ من أجلهما. وأسرع محمد باي بن حسين، بدوره، فتحصّن داخل قصر باردو، أما شقيقه علي باي فقد انسحب إلى صفاقس.

واقتنصت قوات تونس التركية، وبعض جنود الجزائر الأتراك فرصة وقوع هذه الانقسامات، فتجمّعوا في بطحاء القصبة للتآمر، ثم أقدموا على مبايعة زعيم من بينهم معلنين قيام حكومة تمثّلهم، حيث ظل أهالي العاصمة التونسية البائسون يرْزحون تحت وطأة طغيان وظلم تلك الحكومة خلال عدة أسابيع. وبعدما نجح المتمردون الأتراك في القيام بذلك الإجراء المبدئي، فإنهم تجاسروا وزحفوا على قصر باردو، حيث حاصروا داخله محمد باي بن حسين، ونجحوا في استمالة جانب من القوات الجزائرية إلى صفهم. وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحدّ من التردّي، نرى محمد باي يستغيث عندئذٍ بشقيقه علي باي، الذي هرع من صفاقس على رأس القوات التونسية التي ظلت موالية له ولأخيه؛ فاستطاع نتيجة لحزمه وبفضل الطريقة المباغتة التي تصرّف بها أن يُحبط التمرد وأن يعيد السلطة المغتصبة إلى شقيقه محمد باي، مُجْبراً المحلة الجزائرية على الرجوع إلى بلادها. بيْد أن الانتصار الأخير، المتمثل في التخلص من عسكر الترك الجزائري لم يتحقق له بسهولة؛ بل اضطره الأمر إلى الإذعان لبعض شروط هذا العسكر الجائر. ذلك أنه اضطر إلى دفع مبلغ طائل لهم، وأهدى قائد محلتهم حسن أزرقْ عينُه سروج خيول وتحفاً ونفائس؛ كما وافق على

تهديم الجزائريين للتحصينات القائمة في التراب التونسي المتاخم للحدود الجزائرية، حيث بادر أزرق عينُه ـ عند عودة محلته إلى الجزائر ـ بتفجير لغم في برج بلدة الكاف. ويرى البعض أن تلك الإتاوة السنوية المتمثلة في تقديم حكومة تونس لشحنتين كبيرتين من زيت الزيتون إلى أوجاق الجزائر كانت شرطاً من شروط جلاء المحلة الجزائرية عن التراب التونسي. ولسوف نرى، عند تناولنا لأحداث لاحقة، كيف سينجح حمُّودة باشا الحسيني، فيما بعد، في التملّص من الاستمرار في تأدية هذه الإتاوة المُذِلّة.

ويُمدُّنا محْضر رسمي ـ حُرِّر بمدينة تونس، في شهر محرم سنة 1170 هـ.، الموافق 12 سبتمبر سنة 1756 م.، وهو محضر مودع ضمن محفوظات أرشيف القنصلية الفرنسية بتونس ـ بفكرة جليّة حول الاضطرابات التي رافقت إندلاع ضروب السلب والنهب التي اقترفها أتراك الجزائر عند اقتحامهم العاصمة التونسية. فمنذ فاتح شهر ذي القعدة سنة 1169 هـ.، الموافق 30 يونية سنة 1756 م.، وحتى قبل وصول الجزائريين إلى مدينة تونس، نرى الفرنسيين المقيمين بالإيالة ـ وقد أفزعهم ما تنامى لأسماعهم من أحداث خطيرة وشيكة الوقوع ـ يتمكنون من إقناع السلطات المحلية التونسية بتخصيص عسس لحراسة الفنادق التي يقيمون بها. غير أن هذه الحيطة لم تُجدهم فتيلاً؛ ذلك أن العسس الذين أوكلت إليهم حراسة تلك الفنادق لم يكن بإمكانهم الذَّبُّ عنها في وجه أتراك الجزائر. وبعد احتلال المدينة التي استسلمت لمجتاحيها في الخامس من شهر صفر سنة 1169 هـ.، الموافق 31 سبتمبر سنة 1756 م.، نجد عصابات من جند الترك الذين لا رادع لهم، تنتشر في الشوارع وتنْدر في سلب البيوت ونهبها. وبعد انقضاء يومين على ذلك، أي في الثاني من شهر سبتمبر ـ وبالرغم من صدور أوامر مشدَّدة بعدم الاعتداء على الفنادق القنصلية أو على مساكن التجار الأجانب ـ نرى زمرة أتراك الجيش الجزائري تتوجه إلى بوّابة الفندق الفرنسي، التي أغلقت بإحكام قبيل قدومهم، حيث طالبوا بلهجة آمرة بفتح بوابته لهم. وعندما رفض قاطنوه ذلك، فإن هؤلاء الجند هجموا على الباب وكسروه بفؤوسهم. وبينما كانوا منهمكين في تحطيمه، قام القنصل الفرنسي، دو غرو دي سولوز، في الحال، بجمْع رعايا بلاده المتواجدين داخل الفندق، ثم فرَّ وإياهم عبر شرفة داره إلى مبنى القنصلية الإنجليزية التي لم يحاول الجزائريون مهاجمتها قط. ونُهبت مختلف مساكن الفندق كما نُهبت مخازن البضائع الفرنسية؛ بل إن بيت القنصل الفرنسي نفسه قد تعرَّض للنهب وكذلك دار القنصلية. وكان هدف صياغة المحضر المذكور ـ الذي استقينا منه هذه المعلومات، والذي اشترك في تحريره القنصل والتجار الفرنسيون، بعد مرور عشرة أيام على وقوع هذه الأحداث ـ هو تسجيل هذه الوقائع، ولإخلاء طرف المسؤول عن المخازن من مسؤولية فقدان الودائع التي نهبها أتراك الجزائر[1].

(1) الحقيقة أن أتراك المحلة الجزائرية لم يتعرضوا لممتلكات الفرنسيين فحسب، بل تعرضوا بالسلب والنهب حتى لممتلكات بقية قاطني المدينة. فإن المؤرخ ابن أبي الضياف يحدثنا عن أن هؤلاء العسكر قد عاثوا في جميع دور مدينة تونس، ويقول إنهم: «هتكوا الأستار، وكسروا أبواب الديار، وروّعوا العجائز والصغار». كما غنم

يحتمل كثيراً أن الحكومة النمساوية قد جدّدت معاهدة الصلح التي تربطها بإيالة تونس في سنة 1171 هـ . ، الموافق سنة 1758 م . ؛ ذلك أن المرء يستشفّ من أسطر وثيقة محفوظة بأرشيف القنصلية الهولندية بتونس ـ محرّرة في 13 يناير سنة 1758 م . ـ أن الحكومة النمساوية قامت، بمناسبة تجديد تلك المعاهدة، بإرسال هدايا إلى الإيالة، من ضمنها جواهر ثمينة وأقمشة فاخرة ومصكوكات فضية.

وفي الأثناء، نرى محمد باي بن حسين يتمكن بسرعة من القبْض على مقاليد الحكم، بفضل ما كان شقيقه علي باي يتمتع به من كفاءة وفعالية. وكانت لمحمد باي شخصية تتّسم بالحلم والتسامح جعلته يُظهر على الدوام اهتماماً كبيراً بمصالح رعاياه وهنائهم. ولذا، فإنه ما لبث أن تمكن من كسْب ودّهم ومحبتهم حتى أنهم أسبغوا عليه لقب «الرشيد» وهكذا فقد صار يعرف بـ «محمد الرشيد». وبدت الأمور تنبيء عن الدخول في عهد مزدهر. غير أن حدثاً مفاجئاً باغت الأهالي وجعلهم يلبسون ثياب الحِداد والحزن. فقد قضى محمد باي بن حسين نحبه، فجأة، في 14 جمادى الثانية سنة 1172 هـ . ، الموافق 11 فبراير سنة 1759 م . ، نتيجة لإصابته بحمّى داء الدِّق. وخشي الناس أن يوقع موته المباغت البلاد في مآسٍ جديدة؛ بيد أن الأحداث جاءت ـ لحُسْن الحظ ـ معاكسة لتلك التوقعات القانطة. وترك محمد باي وراءه عند وفاته ولدين، هما اسماعيل باي ومحمود باي. ولم يكن أكبرهما، إسماعيل، قد وصل بعدُ إلى سنّ تخوّل له تولي حكم الإيالة؛ ولذا فقد اقتضى الأمر أن يتولى عوضاً عنه عمه علي باي بن حسين. حيث تسلّم مقاليد الأمور رسمياً غداة الليلة التي توفي فيها شقيقه؛ بعد التزامه رسمياً بتسليم العرش إلى ابني شقيقه بمجرد إدراكهما سنّ الرُّشْد[1].

■ حسن أزرقْ عينُه من قصر باردو: المصاغ والحليّ وسروج الخيول والأسلحة، وانتهب خزانة كتب علي باشا، حيث كان خدامه يبيعون المجلّد الكبير الواحد من كتبها بـ «محبوب» (عملة عثمانية)، والمجلد الصغير بنصف «محبوب». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص 152.

(1) مثلما سنرى فيما بعد، فإن علي باي الحسيني لم يلبث أن أخلّ بهذا التعهُّد، وتناسى ما التزم به لدى شقيقه المتوفى محمد الرشيد، من حيث رعاية ابنه محمود؛ زيادة عن تغافله عن مبدأ الأولوية في السنّ، وهو المبدأ الذي كان قد استنّه والده حسين بن علي: فأخذ يقرِّب ابنه هو، حمُّودة، وطفق ينيبه عنه في مباشرة شؤون الإيالة. ولما تعوّد الناس على ذلك، طلب من الدولة العثمانية تولية ابنه حمّودة الحكم بينما كان ما يزال هو على قيد الحياة. فوصله فرمان سلطاني في هذا الشأن. انظر كتاب محمد الصالح مزالي: «الوراثة على العرش الحُسيْني ومدى احترام نظامها»، نشر الدار التونسية للنشر، 1969م، ص 26.

ولايـة
علي باي الحُسيْني

تولى علي باي الحسيني الحكم ووقعت بيعته يوم الأثنين 14 جمادى الثانية سنة 1172 هـ، الموافق 11 فبراير سنة 1759 م[1]. وكان هذا العاهل يتمتع بأخلاق عالية، ويسلوك يتسم بالاستقامة، وبكفاءات عالية في الشؤون الحربية والإدارية؛ الأمر الذي هيّأ للإيالة التونسية أسباب السكينة التي سادتها تحت حكمه.

والواقع أنه خلال السنوات الأولى لهذا الحكم عمّ الازدهار جميع ربوع الإيالة. فلقد حظيت الزراعة والصناعة برعاية كبيرة وحققت طفرة هائلة، وأعيد تنظيم الجيش والبحرية. كما حققت التجارة الأوروبية في الإيالة - نتيجة للتدابير الحمائية التي خُصَّت بها - تطوراً هائلاً. أما خزينة الإيالة، التي كانت الحرب الأخيرة قد أنهكتها، فإنها لم تلبث أن غصَّت بالأموال. ولاحت في الوقت نفسه بوادر الرخاء ومظاهر الرفاهية في أوساط الأسر التونسية.

وجدِّدت المعاهدات القديمة بين الإيالة وبين هولندا، وخصوصاً معاهدة سنة 1713 م.، التي جاء لتجديدها القبطان البحري الهولندي جيوم كرول» باسم حكومته، في شهر يولية سنة 1760 م.

وفي شهر مايو سنة 1762 م.، قدمت البارجة الإنجليزية ويندصور إلى مرسى تونس، وكان يقودها الضابط البحري كليفلاند، الذي كلفته حكومته الإنجليزية بمأمورية خاصة لدى حكام الإيالات المغربية الثلاث، تمثلت في إبلاغهم رسمياً بجلوس الملك جورج الثالث على عرش

---

(1) انظر: حمُّودة بن عبد العزيز: «الكتاب الباشي»، ج/1، ص ص 44 - 45، حيث يقول هذا المؤلف: «... فأول من بايعه الحاضرون من وزراء أخيه وأهل دولته، وفيهم المفتي [...] ولما نمى الخبر إلى تونس صباحاً هرعت إليه أفواج الناس على اختلاف طبقاتهم يريدون بيعته، نحضرها أكابر العلماء، وأهل الديوان، ورؤساء العسكر، ووجوه الناس، فجلس لهم بصحن القصر من باردو المعمور وبايعوه بيعة عامة، ثم وفد عليه أهل كل ناحية من المدن والقرى والضواحي...».

انجلترا. حيث أثار العُرْف المتّبع في تونس في مثل تلك المناسبة - والقاضي بتقبيل يد الباي - صعوبات شائكة، كادت، لوهلةٍ، أن تقلب زيارة المجاملة التي أدّاها المبعوث الإنجليزي للإيالة إلى لقاء عدائي؛ بيد أن الخلاف حول هذه المسألة لم يلبث أن تبدّد. ذلك أنه بالنظر إلى الصبْغة الدبلوماسية التي كان يتمتع بها كليفلاند كسفير متجوّل لبلاده، فإن الباي لم يلحّ في أن يقبِّل هذا المبعوث يده؛ هذا وإن أجبرت حاشية من الضباط الآخرين بذلك. وكان زُوّار الباي من الأوروبيين ملزمين بالرضوخ لتقليد آخر كان يُتّبع في البلاط التونسي، ولا يقلّ عنه تحقيراً لأولئك الزوار؛ وهو التقليد الذي يقضي بأن يخلع القناصل والرُّسُل الرسميون الأوروبيون نعالهم منذ ولوجهم إلى قاعة التداول مع الباي، بحيث يسعون نحوه حُفاةً. ولذا، فإننا نرى علي باي الحُسيني - رغبة منه في تحاشي ما يترتب على ذلك من إشكالات - يبتدع حلاً وسطاً، تمثّل في استقباله للإنجليزي كليفلاند، لا في قاعة المداولات الرسمية الكبرى؛ وإنما داخل مقصورة عاديّة ملحقة بقصره، كان يجوز لأيٍّ كان أن يلجها متنعلاً حذاءه. وبعد انقضاء بضعة أيام أقام الباي مأدبة رسمية على شرف السيد كليفلاند في بيت ريفي بضاحية منُوبة، حيث كلّف البايُ وزيره الأول شرف تصدُّر تلك المأدبة. وزدْا على الهدايا التي وجّهها إليه بلاط انجلترا، قام علي باي بإتحاف المبعوث الانجليزي بهدايا قيمة. وانتهز الأخير فرصة مجيئه إلى العاصمة التونسية، فأبرم في قصر باردو، في 21 يونيه سنة 1762 م، معاهدة جدّد بموجبها المعاهدات النافذة أصلاً بين الحكومة الإنجليزية وحكومة الإيالة.

وفي 23 يولية من تلك السنة نفسها وصل إلى مرسى حلق الوادي أسطول فرنسي ضخم، تحت إمْرة السيد دي بومبار، الذي كلفته حكومة باريس بالتوجه إلى الموانىء العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط لاستعراض القوة أمامها. وكان ذلك الأسطول يتكون من سبع بوارج وفرقاطة وسنبك، يبلغ عدد مدافعها، في مجموعها، خمسمائة وعشرين مدفعاً. وغداة وصول هذا الأسطول حيّته قلاع حلق الوادي وحصونه بخمسة وعشرين طلقة مدفع، ثم تمّ تزويده بلحوم الأبقار والخرفان، والخبز، وزيت الزيتون، والزبد، والخضروات والمأكولات، التي تمّ نقلها كهدية إلى بارجة قائد الأسطول. وفي اليوم التالي تم تقديم قائد الأسطول دي بومبار، هو وأركان حربه، رسمياً إلى الباي، الذي خصّهم باستقبال كبير، وعبّر الباي للفارس دي بومبار عما يشعر به من غبطة لقدوم أسطوله، باعتباره أسطولاً يمثل أقدم حليفات الإيالة التونسية وأكثرها إخلاصاً - على حد تعبيره. وبعد انقضاء بضعة أيام توجه القنصل الفرنسي إلى قصر باردو - صحبة رعايا بلاده - لتهنئة الباي بمناسبة نجاح قواته في قمع تمرد جبل وسْلات؛ وهو التمرد الذي تزعّمه إسماعيل بن يونس باي، حفيد الباي الأسبق علي باشا[1]. وانتهز قائد الأسطول الفرنسي ذلك الظرف للتدليل للباي

(1) رأينا في سياق سابق كيف ثار يونس باي ضد أبيه علي باشا، وأنه هرب بعد فشل محاولته إلى قسنطينة بالجزائر. وكان ليونس ثلاثة أبناء، هم: إسماعيل، وأحمد، ومصطفى. ولقد ظل إسماعيل بن يونس، بمدينة تونس حتى مقتل جدّه علي باشا، الذي تلاه استعادة آل حسين بن علي لحكم الإيالة؛ فهرب عندئذٍ إلى

علي الحسيني على مدى ما تعلّقه الحكومة الفرنسية من آمال على نتائج انتصار جيوشه على حشود المتمرد إسماعيل بن يونس باي، وكذلك حرصها على توثيق العلاقات الودية القائمة بين الإيالة وبين فرنسا، بأنْ أمر بوارج أسطوله بإطلاق قذائفها تحية للباي وحكومته. فأسرعت قلاع مرسى حلق الوادي بردِّ التحية بمثلها. وفي 29 يولية أقلع الأسطول الفرنسي متجهاً إلى جزيرة مالطا. ثم عاد فلاح من جديد قبالة شاطىء تونس، غير أنه لم يتوقف عنده سوى بضع ساعات، ثم أبحر.

وفي أول سبتمبر سنة 1763 م.، الموافق 22 صفر سنة 1077 هـ.،* تمَّ توقيع معاهدة صلح وملاحة بحرية وتجارة بين جمهورية البندقية وبين إيالة تونس؛ وهي معاهدة قام بالتفاوض بشأنها السيد جيتانو جيرفاسوني، الوزير المفوض لدى حكومة البندقية.

وفي شهر مايو سنة 1764 م.، وصل إلى مدينة تونس قنصل فرنسا الجديد السيد إيتيَنّ لازار بارتيليمي دي سيزيو، لاستلام مهام منصبه بدلاً من السيد دي سَوْلوز، الذي أحيل إلى التقاعد.

وقبيل نهاية السنة نفسها، وصلت إلى مياه تونس بارجتان بندقيتان تحت إمْرة الكونت بوروڤيك، الذي أُوكلت إليه مهمة تسليم وثائق المصادقة على معاهدة السلم التي كانت قد أُبرمت مؤخراً بين جمهورية البندقية وبين إيالة تونس. ولقد أدى تواجد هاتين البارجتين البندقيتين في فرضة حلق الوادي - في الوقت نفسه الذي كانت ترسو به بارجة حربية فرنسية - إلى وقوع حادثة سنقصُّ تفاصيلها هنا، حيث إن تلك الحادثة كانت قد أثارت ضجة وسط الجالية الأوروبية في تونس، وكذلك لدى بلاط باردو: ذلك أن الباي علي الحسيني رغب في معاملة قائد البارجة الفرنسية، السيد شابير، والمبعوث البندقي، السيد بوروڤيك، على قدم المساواة، أثناء حفل مقابلته الرسمية مع كليهما. غير أن القنصل الفرنسي الجديد، تدخَّل لدى البلاط التونسي وحمله على

▪ صفاقس، ومنها إلى جزيرة جربة، ومنها إلى بلدة جرجيس التونسية. ثم فرَّ إلى إيالة طرابلس الغرب، حيث نزل بلدة الزاوية. ومن الزاوية تحوَّل إلى ضواحي مدينة طرابلس، حيث بعث رسالة إلى حاكمها علي باشا القرمانلي - (حكم ليبيا ما بين سنة 1754م. وسنة 1795 م) - طالباً منحه حق اللجوء السياسي؛ فقبل الباشا واستقدمه إلى طرابلس ومنحه بيتاً بها. ثم غضب الباشا لأمر بدر من الأمير التونسي وضُيِّق عليه، فغادر مدينة طرابلس إلى ضاحية المنشية، ورجع منها - في قصة يطول شرحها - إلى الأراضي التونسية، التي دخلها خفية؛ حيث أخذ يتنقل بين القبائل التونسية لجمع الأنصار وتأليبهم ضد باي تونس. فأشعل ضد الباي أولاً «ثورة جمّال»، في شهر ذي القعدة سنة 1172 هـ.، وهي الثورة التي تجمعت حوله أثناءها قبائل: بني يزيد، والحزم، والمثاليث، والسواسي، وأولاد سعيد، والقواسم. ثم انتقل هو وشيعته إلى جبل وسلات، في شهر محرم سنة 1173 هـ.، حيث استفحلت ثورته هناك، وانضمت إليه قبيلة ماجر وبطونها، وكذلك قبيلة أولاد عيار؛ بحيث اجتمع حوله أكثر من ثلاثين ألفاً. وخاض حروباً ضد الباي علي الحسيني، انتهت بهروبه إلى قسنطينة ومنها إلى مدينة الجزائر، فأقام بها منذ شهر ذي الحجة سنة 1175 هـ.، ومنذئذ تفرق أشياعه وخمدت نار فتنتهم. حول هذه الأحداث، انظر: الحاج حمودة بن عبد العزيز: «الكتاب الباشي»، ج/1، ص ص 47-90.

[illegible] المبعوث البندقي بوروفيك في مرسى حلق الوادي، لم تطلق القلاع لتحيته سوى سبع طلقات مدفعية؛ في حين أنها حيّت شابير الفرنسي بتسع طلقات. كذلك فإن المبعوث البندقي المذكور أُرغم، عند استقبال الباي له، على المثول في حضرته حافي القدمين، كما أُجبر على تقبيلُ يده؛ في حين تمّ إعفاء شابير ومرافقيه من هذين الإجراءين. إن هذا النجاح المراسمي البسيط الذي أحرزه القنصل الفرنسي الجديد، دي سيزيو، منذ بدأ مباشرته لمهام منصبه في تونس ـ وإن لم تكن له أهمية في حد ذاته ـ إلا أنه يكتسي في هذه الإيالة بطابع سياسي مهم، ويُسْهم كثيراً في فرض إرادة هذا القنصل على بلاط باردو، كما أنه يعزّز في نفوس التونسيين فكرة تميُّز مكانة فرنسا في الإيالة عن بقية الدول الأوروبية[1].

ونتيجة لإعادة تنظيم الإدارة التونسية، وبفضل ما أصبحت البلاد تتمتع به من سكينة واستقرار؛ فإن التجارة الفرنسية ـ التي مُنيت بخسائر فادحة إبان الحرب الأخيرة التي خاضتها الإيالة التونسية ضد أتراك الجزائر ـ قد أخذت تنتعش وبدأت تفلت من الأزمة المشؤومة التي كانت قد تردّت فيها: فالواقع أنه منذ شهر يناير سنة 1759 م، قرّر التجار الفرنسيون بتونس، خلال اجتماع عقدوه لمواجهة عجز تجارتهم المالي ـ وبموافقة من غرفة مرسيليا التجارية ـ التعاقد محليًّا على قرض، كما اتفقوا على خطة لتصفية ديون تجارتهم، تتمثل في إضافة رسوم إضافية مقدارها 1.5 % إلى الضرائب المفروضة على تجارتهم عند التصدير أو الاستيراد من الإيالة. كما حصل أولئك التجار في شهر مارس التالي على قرض جديد؛ ثم لم يلبثوا أن حصلوا على قرض ثالث. ولقد أقلق وضع الخزينة العامة التونسية المتردّي بال المسؤولين في غرفة مرسيليا التجارية، كما انزعج له وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي كثيراً. ولذا، فإن هذا الأخير قد عرض على الجالية الفرنسية في تونس المبادرة إلى رفع رسوم الاستيراد على ما يصدّر للإيالة من البضائع الفرنسية. غير أن الجالية رفضت هذا المقترح الوزاري، لأنها رأت فيه إضراراً بتطوير هذه التجارة ونموّها. بيْد أنه بناء على اقتراح صادر هذه المرة عن غرفة مرسيليا التجارية، فإن تجار الجالية عادوا فاجتمعوا للتداول حول هذه المسألة مجدَّداً، ثم وافقوا في شهر يونيه سنة 1760 م على فرض رسوم جديدة مقدارها ثلاثة بالمائة، بحيث تضاف قيمة هذه الرسوم إلى الإيرادات الاعتيادية، بقصد تغطية العجز الذي يلحق الخزينة العامة التونسية. وهكذا ـ وكما توقع التجار الفرنسيون ـ فإن هذه الرسوم الإضافية المفرطة قد أدّت إلى شلل جميع المعاملات والصفقات التجارية. فصارت السلع لا تسلم إلى مستورديها إلا

---

(1) سبق لنا في مقدمتنا لهذا الكتاب وأن حلّلنا حرص فرنسا، منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادي على التخطيط لتغلغل سياسي واقتصادي وعسكري في إيالة تونس. ويجيء حرص القنصل الفرنسي على الحصول على معاملة استثنائية في بلاط باردو ـ دون بقية الدول الأوروبية ـ حتى في المسائل المراسمية التافهة، تطبيقاً لهذه السياسة. فامتناع ممثلي فرنسا عن تقبيل يد الباي، أو المثول في حضرته حافي القدمين، يمثل جزءاً من المخطط البعيد المدى الذي وضعته فرنسا في تعاملها مع الإيالة التونسية.

مقابل أثمان غالية جدا، بسبب من الرسوم الباهظة التي فرضت على تلك السلع. وترتّب على كل هذا أنّ صادرات الدول الأوروبية الأخرى للإيالة ـ وهي صادرات لم تكن مستحقة عليها أية ديون كما لم تكن مفروضة عليها أية رسوم إضافية ـ قد استطاعت أن تنافس بشدة صادرات التجار الفرنسيين. واستلزم الأمر الخروج من هذا الوضع بأي ثمن. ولحُسْن حظ التجار الفرنسيين، فإن اتّساق أمور الإيالة التونسية، والرخاء الذي عمّها منذ بعض الوقت، قد هيّأ لأولئك التجار تحقيق بعض الأرباح من وراء معاملاتهم التجارية الأخيرة. الأمر الذي جعلهم قادرين على تحمّل أعباء بعض التضحيات المادية، مما مكنهم من تحاشي الإفلاس الذي كان يتهدّد مؤسساتهم التجارية. فالواقع أنه قُبيل نهاية سنة 1764 م.، تقرّر تصفية الديون الفرنسية في الإيالة، وذلك بأن تتحملها الخمس بيوتات التجارية الفرنسية العاملة آنئذ بالإيالة. كما تقرّرت أن تُخفّض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع التجارية، سواء عند الاستيراد أو عند التصدير، إلى معدّل واحد في المائة؛ مثلما كان عليه الأمر في السابق. ومنذ تلك اللحظة، فإن التجارة الفرنسية في الإيالة ـ وقد أزيلت من وجهها تلك العوائق ـ استطاعت النهوض من كبْوتها بسرعة، فازدهرت إلى درجة أن المنافسات التجارية الأوروبية الأخرى لم تعد قادرة على الإضرار بها. كذلك، فإن التنسيق الكامل الذي ساد بين أصحاب البيوتات التجارية الفرنسية، كان الباعث المؤكد على تحقيق هذا الازدهار. حيث كان ذلك التنسيق من الإحْكام، إلى درجة أنه ـ لتحاشي الخسائر التي قد تنجم عن المنافسات الجانبية بين التجار الفرنسيين أنفسهم ـ تقرّر في سنة 1766 م. أن تتمّ المتاجرة في مادة الصودا التونسية مشاركةً بين التجار الفرنسيين في الإيالة جميعهم، وأن يتم تقاسم الأرباح بينهم. وفيما بعد، أي في سنة 1768 م.، نجد أن هذا الضرب من التشاركية قد امتدّ حتى شمل المتاجرة في الأصواف التونسية.

وقبل الخوض في الأحداث التي قادت إلى اندلاع الحرب بين فرنسا وبين تونس، دعونا نشير هنا إلى أنه بتاريخ 21 مايو سنة 1765 م.، وفي أعقاب مفاوضات مطوّلة قام بها القنصل الفرنسي في الإيالة، السيد دي سيزيو ـ فإن علي باي الحسيني وقّع على بيان رسمي، قبِل بموجبه، وأخذ على عاتقه، تطبيق منطوق المادة الخامسة من المعاهدة الأخيرة التي كانت قد ابرمت بين فرنسا وبين إيالة الجزائر، والمتعلقة بغزاة البحر المغاربة، ملتزماً بطرد أولئك الغزاة من موانىء الإيالة التونسية، وبعدم السماح لهم ببيع الغنائم الفرنسية في أسواق إيالته.

وبعد ذلك بثلاث سنوات، أي في 15 شعبان سنة 1181 هـ.، الموافق 14 مارس سنة 1768 م.، نجد القنصل الفرنسي نفسه، بارتيلمي دي سيزيو، يوقّع مع علي باي الحسيني ـ باسم ملك فرنسا، ولحساب شركة إفريقيا الملكية الفرنسية ـ اتفاقاً يخوّل هذه الشركة حق احتكار صيد المرجان في المياه التونسية لمدة تُرك تحديد أجلها النهائي لرغبة الشركة المذكورة. وتمّ تحديد الإتاوة التي يتوجّب تسديدها للإيالة سنوياً ـ مقابل هذا الاحتكار ـ بمبلغ أربعة آلاف وخمسمائة قرش عثماني.

ولقد ظل علي باي الحسيني يحيا، منذ جلوسه على عرش تونس، في وفاق تام مع الدول الأوروبية، وحرص فترة على عدم تعكير صفو هذا الوفاق. وهو عامل حقيق بالإطراء؛ فلقد بزّ بذكائه وبرجاحة عقله كل مستشاريه، وتمكن - بالنظر لما جُبِل عليه من استعداد للتفاهم - من انتشال الإيالة التونسية من الوضع الحرج الذي وجدها متردّية فيه، وأن يوثّق بأسلوب حكيم عرى العلاقات الرسمية التي كانت تربط حكومته بمختلف الدول الأوروبية، بواسطة اللجوء إلى عقد معاهدات جديدة معها. إلّا أننا نراه يتغير فجأة ويكفّ عن هذا الاعتدال وعن هذا التدبُّر الحكيم اللذين تميّز بهما وهلة، وينقاد بغتة لإيحاءات ونصائح مستشاريه، ويُقدم على الدخول في حرب ضد فرنسا التي تُعتبر أقوى حلفاء الإيالة الأوروبيين وأخلصهم.

ولقد روى لنا بواعث هذه القطيعة مع فرنسا وأطلعنا على دقائقها ونتائجها وعلى كل ما انطوت عليه من تطورات، المؤرخ التونسي الحاج حمّودة بن عبد العزيز، الذي كان يتمتع بتقدير كبير في تونس كلها، وهو المؤرخ الذي وضع جوليته المسماة «الكتاب الباشي» خلال فترة حكم علي باي الحسيني نفسه. وفيما يلي ترجمة فرنسية حرفية لنصّ مطوّل منتزع من «الكتاب الباشي» حول القطيعة المذكورة بين فرنسا وتونس[1]. وهو نص سبق لنا وأن نشرنا ترجمته الفرنسية هذه على صفحات مجلة «المرشد الجزائري»، منذ سنة 1849 م.:

«... كانت جزيرة قرسقا (كورسيكا) في حرب مع تونس، لمّا كان أمرها لجنوى. فغزاها الفرنسيس في هذه السنة - سنة 1183 هـ.، الموافق 1769 م. - وحاصرها، ودام في قتالها نحو سنة، وملكها بلداً بعد أخرى، وكانت آخر مدينة في الجزيرة احتلها الفرنسيس، مدينة كورتي التي كان يقطنها زعيم الثورة القرسقية باسكال باولي. واحتاج المحتلون إلى الاستعانة بمراكب القرى التي تملكها، لجلب الميرة ولوازم الحرب، فطلب من ملوك الإسلام المصالحين له، كُتُب أمان لهذه المراكب القرسقية المتردّدة في مصالحه، وطلب من الباشا علي باي إثني عشر كتاباً لإثنا عشر مركباً، عيّن أسماءها وأسماء الرؤساء وعدد الرجال، فكتب له ما طلب. وخرجت الشقوف من تونس على العادة، في ذلك الوقت، فلاقت مراكب لأهل قرسقا، لا مكتوب عندهم، فأخذوها. ولما استكمل الفرنسيس تملُّك جميع قرسقا[2]، وانتظمت في سلك ممالكه، أتى أحد أعيانهم في

(1) للأسباب التي ذكرناها في المقدمة حول عدم اطّلاعنا على الجزء الثاني من «الكتاب الباشي» الذي ما يزال مخطوطاً، وحتى نجنّب القارىء التكلف في الأسلوب وتشويه هذا النص العربي بنقله عن الفرنسية، فإننا سنستعيض عنه هنا بنص أحمد بن أبي الضيّاف المستلهم في جملته من نص حمّودة بن عبد العزيز في «الكتاب الباشي». هذا وإن كنا سنطعّم هنا نصّ ابن أبي الضيّاف بالزيادات الواردة في ترجمة النصّ المنتزع من مؤلف الحاج حمّودة، حتى نواكب غرض المؤلف الفرنسي. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/2، ص ص 166 - 170.

(2) كانت جزيرة قرسقا (كورسكا) تابعة منذ العصور الوسطى لجمهورية جنوى التي اضطرت إلى مكافحة النزعة الاستقلالية لسكان هذه الجزيرة. وكان آخر تمرد تام به القرسقيون هو ذلك التمرد الذي نشب إبّان سنتي 1734 م. و 1735 م. وكان تمرداً دامياً اضطر الجمهورية الجنوية إلى الاستغاثة بفرنسا التي أجبرت الجزيرة على =

مركب حربي إلى حلق الوادي واجتمع بالباي، فطلب منه الأسارى، وما أخذه من مراكب قرسقا أيام محاربتهم لها؛ فأجابه بأن هذه الشقوف المأخوذة ليس عندها مكتوب من الإثني عشر الواقع عليها الاتفاق، فقال إنهم دخلوا في حيازتنا، وصار حكمهم حكمنا، فأجابه بأن اقتصاركم على طلب الأمن لعدد معين من المراكب مذكور فيها أسماء رجالها، دليل على أن ما زاد عليها قد برئت منه ذمتكم. ثم سأله الباي عن مكتوب دولته، فقال له: لا مكتوب عندي، فأجابه بأن لا كلام معك حينئذٍ، وإن أرادت دولتكم الكلام في ذلك، فليأتنا كتابها أو مكتوب تفويض بيد أحد رجالها. ولما لم يحصل على طائل ارتحل مغاضباً. وكان أحد الأسباب الباعثة لهم على قصد تونس.

ويعتبر مردود صيد المرجان عموماً، عند سواحل تونس أكبر من مردوده عند بقية شواطىء البحر الأبيض. ولقد طفق سكان طبرقة من الجنويين يتعاطون هذه الحرفة بكل همّة، وحصلوا من ورائها على أرباح طائلة. ولكن على أثر قيام علي باشا بتدمير التواجد الجنوي، وأسره جميع النصارى الذين كانوا يقيمون بالجزيرة، ومصادرته أملاكهم وأموالهم، فإن صيد المرجان قبالة ساحل تلك المنطقة قد فقد أهميته السابقة. وبعد إنهاء ذلك التواجد النصراني، أصبح أهالي مرسى القالة هم وحدهم الذين يعملون بصيد المرجان. ومرسى القالة هو بلدة صغيرة على الساحل، ما بين طبرقة وعنّابة، وتقطنه جالية فرنسية تدفع إتاوة سنوية محدّدة لملوك تونس والجزائر.

والسبب الثاني أن الفرنسيس طلب من الباي أن يسرّحه لصيد المرجان من بحر طبرقة، واشترطوا لذلك عدداً معيناً من الزوارق والرجال الذين بها، على مال معين في السنة؛ ويكون الاتفاق مدة سنتين، على أن تنطلق الزوارق من مرسى القالة وتنقب عن المرجان، إمّا في مياه طبرقة وإما في مياه بنزرت. فإذا انقضت المدة كان الخيار للطرفين في الاستمرار والإبطال. واقتضى ظاهر المكتوب أن الأمر مُنْحَلٌّ من جانبهم بعد انقضاء السنتين، ومنبرم من جهة الباي، بحيث يُفهم منه أن الخيار لهم، ولم يذكر في الكتاب اشتراط عدد الزوارق ولا عدد الرجال. ولما

▪ الدخول مجدداً في طاعة جنوى. ثم اندلع التمرد ثانية بشكل أخطر، وكان باسكال باولي زعيماً له. وعادت جمهورية جنوى فطلبت من فرنسا ثانية مساعدتها، فبادرت هذه في سنة 1763 م. واحتلت بقواتها هي مدن وموانىء سواحل الجزيرة. غير أن القرسقيين الذين استلاذوا بالجبال، رفضوا الخضوع وطلبوا النجدة من الإنجليز. وعندئذ خشي رئيس وزراء فرنسا آنئذ، السيد دي شوازي، أن تصبح انجلترا سيدة للجزيرة وتفرض سيطرتها عليها كما فعلت بالنسبة لجبل طارق وجزيرة منورقة. فتفاوض رئيس الوزراء الفرنسي عندئذ مع جمهورية جنوى حول التنازل لفرنسا عن قرسقا، حيث وافقت جنوى وأبرمت اتفاقاً مع فرنسا في الخصوص. ثم أصدر لويس الخامس عشر مرسوماً ملكياً ضمت الجزيرة بموجبه إلى فرنسا بتاريخ 15 أغسطس سنة 1768 م. واستمر الزعيم القرسقي، باسكال باولي، يناضل ضد الفرنسيين سنة أخرى. لكنه تعرّض لهجوم ساحق من جميع الجهات، فاضطره ذلك إلى وقف النضال، وغادر الجزيرة، فكان ذلك إيذاناً بخضوع الجزيرة برمتها لفرنسا. ولقد تجددت مطالبة جزيرة قرسقه بالاستقلال عن فرنسا في السنوات الأخيرة، حيث تقود هذه الحركة في وقتنا الحاضر الجبهة الوطنية لتحرير كورسكا.

انقضت مدة السنتين ظهر للباي أنهم زادوا في المقدار الذي وقع عليه الاتفاق؛ فمنعهم محتجًا بانقضاء الأجل، وأنه اختار النقض، فاحتجُّوا عليه بكتابه، فأجابهم بأنكم تعلمون أن الاتفاق إنما وقع على الخيار من الجانبين، وفي المكتوب سهو من كاتبه، ذلك أن الذي حرَّر الاتفاق من الجانب التونسي هو الكاتب الأول، سيدي أبي العباس أحمد الأصرم، الذي استعمل للأسف صياغة يمكن أن يُفهم من عباراتها أنه للحكومة الفرنسية وحدها الحق في تمديد فترة أجل الامتياز أو إبطالها بعد انقضاء السنتين. ومنعهم من صيد المرجان.

والسبب الثالث أن أحد رؤساء البحر من تونس اسمه سليمان رايس الجربي، خرج في مركبه، ونفد ما عنده من الزاد، فاعترضه مركب فرنسيس على حال اضطراره إلى القوت، فطلب من الرايس الفرنساوي ما يسدُّ به رمق الحياة - على العادة الجارية بين المراكب في البحر - إلا أنه اشتطَّ في الطلب، وأغلظ في القول.

....

فهذه الأسباب هي المقتضية لمجيء أسطولهم إلى تونس.

وفي مطلع سنة أربع وثمانين ومائة وألف، 1184 هـ.، الموافق سنة 1770 م.، طلب قنصل الفرنسيس من الباي علي الحسيني السماح له بالتنزُّه في ضواحي قرطاج، حيث الهواء أكثر نقاء من هواء المدينة، لعل ذلك يجلب له الشفاء العاجل من مرض ألمَّ به، فسمح له الباي بذلك وخصّص لإقامته قصر العبدلية الواقع في حومة المرسى، على شاطىء البحر، فتوجه القنصل إلى هناك. وفي أواخر محرّم سنة 1184 هـ.، الموافق أواخر شهر مايو سنة 1770 م.، أقبل الذي تدم من فرنسا في ثلاثة مراكب حربية كبار، وأرسى بحلق الوادي، وبعث إلى القنصل بمكانه في المرسى واحتمله. وشاع الخبر بأن المراكب جاءت لنقض الصلح، وأقلعت سائر المراكب التجارية الفرنساوية من مكانها داخل المرسى، وأرست مع المراكب الحربية الثلاثة.

ولما تحقق الباي أن أسطول الفرنسيس قادم لحلق الوادي، شحنه بالرجال وما يلزم للمدافعة، وعمل المتاريس وحصّنها بالمدافع، وأمدَّ ثغور المملكة بالرجال والآلات، وقوّى قلعة طبرقة، وأرسل الكاهية حسين بوطاغان إلى بنزرت، وحسن آغا الصبايحية إلى سوسة، ونهيًا أهل المملكة للدفاع عن النفس والأهل والمال. وبقيت المراكب الثلاثة بحلق الوادي خمسة وعشرين يوماً، تمنع الداخل والخارج من المرسى. وخرج إبراهيم رايس من غار الملح إلى حلق الوادي في مركب صغير جداً، وظن أنه لصِغَر شقفه ينجو، فتعرّضوا له ورموه بالمدافع، فأقحم مركبه إلى شاطئ قمّرت، ونزل للبر بمن معه، وانكسر المركب.

وفي هذه المدة طلب تجار الفرنسيس بتونس التسريح لبلادهم فسرَّحوهم. وركبوا من حلق الوادي على غاية الأمن. وعارضه بعض وزرائه في تسريحهم، فقال له: إنهم دخلوا بلادنا بأمان وعهد صلح، فلا يسوغ التعرُّض لهم بوجه من الوجوه، كما هو مقتضى الشرع والعقل، وكيف لنا أن نخون عهد الإسلام! وحرس مكاسبهم وأثاث بيوتهم، وبالغ في ذلك، وقوفاً على عهد الصلح.

وزاد هذا التصرف الإنساني فأكّد مدى استقامة الباي في مسلكه تجاه ملك فرنسا، لأن هذا الأخير لم يفعل عملاً كهذا، بل على العكس، فإننا نرى رعاياه هم الذين بادروا إلى خرق الصلح بمهاجمتهم لمركب إبراهيم رايس، مثلما ذكرنا.

وفي يوم الأحد الثالث والعشرين من صفر سنة 1184 هـ.، الموافق 17 يونيه سنة 1770 م.، أقبل أسطول الفرنسيس، وكان عدده ستة عشر مركباً، فأرسى بحلق الوادي ثلاثة أيام، ثم أرسلوا كتاباً إلى الباي، فاستدعى باش مفتي الحاضرة الشيخ الإمام أبا عبدالله الحاج حسين البارودي ليشهد قراءته، ويبلغ مضمونه لأهل الحاضرة. وكان سبعة مطالب:

أحدها: إدخال جزيرة قرسقا في عهد الصلح.

الثاني: ردُّ ما أُخِذ من قرسقا بعد دخولها في سلك ممالكهم.

الثالث: ردُّ أساراها الذين أُسِروا قبل ذلك.

الرابع: إمضاء صيد المرجان على الوجه الذي تقرر.

الخامس: عقاب الرايس سليمان الجربي على ما صدر منه مع الرايس الفرنسيس.

السادس: أن يُمَكّنوا من تامكرت، قرية كانت بين طبرقة وبنزرت.

السابع: غُرْم جميع ما صرفوه على تجهيز أسطولهم، وإلاّ فالمنابذة والحرب. وإذا لم يأتهم الجواب بعد ثلاثين ساعة، يرمون حلق الوادي بالمدافع والبونبة. فكان جواب الباي: إننا عقدنا عقداً بيننا وبينكم على شروط مسطُرة، فهلمّ نقرأها! ومن وجدناه تجاوز الشروط، عُدَّ ظالماً ويؤخذ الحق منه. وتكرّرت المكاتبات، وأقاموا بمكانهم أياماً، ثم أقلعوا من حلق الوادي أوائل ربيع الثاني سنة 1184 هـ.، الموافق أواخر شهر يوليه سنة 1770 م. ولم تبق إلا المراكب الثلاثة الأُوَل، فأصبحوا على غار الملح، وأقاموا عليها ليلتين، ورموها بالمدافع. ثم أقلعوا إلى بنزرت فرموها بالمدافع والبونبة. فشرع على الرايس في الدفاع عن البلاد برمي مراكبهم من القلاع بالمدافع. ودام القتال أياماً، وضيُّقوا على البلاد بالبونبة، فخرج شيوخها بالنساء والأطفال، ولم يتركوا بها إلا من له قدرة على الدفاع. واستنفر الباي سائر الجند للمدافعة عن بلد بنزرت، وخرج بهم الوزير رجب خزنه دار. فعند ذلك أظهر الباشا علي باي نقض الصلح وأذن بإزالة علامتهم بالحاضرة، لما اتضح للعيان أن الابتداء بالحرب إنما وقع من جهتهم.

ثم أقلعوا من بنزرت في 4 أغسطس إلى قليبية والحمّامات. وتهيّأ الناس للمدافعة، فلم يكن منهم حرب.

وفي يوم الثلاثاء، 21 ربيع الثاني سنة 1184 هـ.، الموافق 13 أغسطس سنة 1770 م، توجهوا إلى سوسة فرموها بالبونبة، ودافع أهلها رُمَاة البونبة، الذين رموا سوسة في يوم واحد بمائتين وخمسين بونبة، انفجر معظمها خارجها. ثم أقلعوا عنها إلى المنستير، فأقاموا عليها سبعة أيام، ولم يكن منهم حرب. ثم كرُّوا راجعين إلى حلق الوادي، عند نهاية شهر أغسطس.

هذا كله، والدولة العلية العثمانية مصروفة الوجهة إلى حرب الموسكو (أي روسيا)، وشقوفه أمام بوغاز البوسفور. ووصل من الأستانة مبعوث للسلطان إلى مدينة تونس، فطلب باسم السلطان إعانته بوحدة من القوات التونسية وببعض غزاة البحر للتمكن من مواصلة الحرب التي كان يخوضها ضد الموسكو؛ غير أن المبعوث السلطاني، وقد أدرك استحالة استجابة إيالة تونس لرغبة السلطان، بسبب من أنها كانت هي نفسها تخوض حرباً ضد فرنسا، وهو أمر اقتضى تخصيص جميع قواتها العسكرية لصدّ اعتداء الفرنسيس، فإنه قرّر العودة إلى الأستانة، فطلب التسريح، فأذن له الباي، للعلم بأن الفرنسيس لا يمنعه من الخروج. ولما مرّ بشقوفهم في المرسى، استضافه أمير الأسطول فأجابه. ولما وصل إلى مركبه وقع الكلام بينهما في محاربة تونس، وأن الأسباب التي ذكرتم لا تقتضي حرباً ولا نقض صلح، ولا محالة أن الدولة العثمانية تعين تونس، وسبب تأخر الإعانة هو الاشتغال بحرب الموسكو، ولهذا الأمر ما بعده، فإن ظهر لكم أن نكون واسطةً في تقرير صلح على وجه يُرْضي الجانبين. فأجابه لذلك، ونزل راجعاً إلى الباي، فأمره أن يرجع إليهم، ويطلب القنصل وأعياناً من ذوي مشورتهم ليقرر معهم ما يقع عليه الاتفاق، فنزلوا، وحضر رسول الدولة العلية، وطلبوا مطالبهم السبعة، فأجابهم قائلاً: "أما إدخال قرسقا في عهد الصلح، مُسلّم، حيث انتظمت في مملكة الدولة الفرنساوية. وأما ردُّ الأسارى الذين أخذناهم من قرسقا بعد استيلائكم عليها، نتساهل لكم فيه، ولا نُشاحُكم في الاقتصار على الإثني عْشر مكتوباً؛ وأمّا الأسارى الذين أخذناهم قبل استيلائكم على قرسقا، فأمر لا سبيل إليه، لأنهم في ذلك الوقت من مملكة جنوى. وأما عقاب سليمان رايس الجربي، فإن ثبتت عليه الدعوى نعاقبه، وهو الآن هارب ولا ندري أين هو. أما صيد المرجان، فإن عقدة الاتفاق بيننا على الخيار بين الجانبين بعد انقضاء المدة، وقد انقضت واخترنا الفسْخ. وما يقتضيه ظاهر المكتوب محمول على الغلط، لمخالفته الأمر المعقول، والأمور بمقاصدها المعقولة، وشواهد الحال تدلّ على ذلك. وأمّا قرية تامكرت، فإن أرضها من تونس لا محالة، وأباح لكم مَنْ قبْلَنا جعْل أبنيةٍ فيها للوقاية من الحرِّ والقرِّ، من غير كِراءٍ للأرض، وقد انتزعها مَنْ قبْلَنا وهدم تلك الأبنية وصيَّرها أرضاً سويَّةً، ووقع الصلح بعد ذلك على تسليمكم فيها؛ فلا وجه لطلب شيء معدوم. وأمّا مصروفكم، فإنما يلزمنا لو أحوجناكم لذلك، بتعدية منّا. والحق أن نطْلب نحن مصروفنا، حيث بدأتمونا بالحرب فجأة قبل المباحثة في أسبابها، وقتلتم منّا أطفالاً صغاراً ونساء بالبونة، دون الرجال".

وتكرّرت المراجعة في ذلك، وانعقد الصلح على أن تدخل قرسقة في عقْدِه وتُردُّ لهم الأسارى الذين أُخِذوا منها بعد استيلاء الفرنسيس عليها. وأن يُمكّنُوا من صيد المرجان خمس سنين مُسْتَقْلَبَةً باثني عشر زورقاً، لا غير. وأن يحقَّ للشركة الفرنسية أن تُصدِّر إلى موانىء فرنسا ثلاثة آلاف قفيز قمح، ويُخرجوها من المملكة، ولا يؤدون عليها سراحاً. وأن يدفعوا ما جرت به العادة عند عقد الصلح من الهدية. أما في ما يتعلق بطلب الفرنسيس السماح لجالية منهم بالإقامة في مرسى تامكرت، فإن تونس رفضت الاستجابة لهذا المطلب. وانبرم الأمر، وأقلعوا راجعين إلى بلادهم.

وفي أثرهم بعث الباي أبا إسحاق إبراهيم باش خوجة الديوان في أعيان من الرجال إلى الدولة الفرنساوية لإتمام ما وقع إبرامه وتجديد روابط المعاهدة بين الدولتين. ولما وصلوا إلى باريس استقبلهم ملك فرنسا بالترحاب وأحسنت الدولة الفرنساوية قبولهم ورجعوا مكرَّمين» أ. هـ.

انتهى هنا اقتباسنا لهذا النص الطويل المنتزع من «الكتاب الباشي» للمؤرخ التونسي الحاج حمُّودة بن عبد العزيز[1]. ولقد تم إعداد نصوص الحيثيات المبدئية للمعاهدة التي صيغت باسم ملك فرنسا وباي الإيالة التونسية، ثم جرى توقيعها في قصر باردو من قبل القنصل الفرنسي بارتيلمي دي سيزيو، وعلي باي الحُسيني، بتاريخ 25 أغسطس سنة 1770م. ، الموافق الثالث من جمادى الأولى سنة 1184 هـ. وفي الثاني من شهر سبتمبر التالي قام بالتصديق عليها الكونت دي بروف، قائد الأسطول الفرنسي. وبعد انقضاء بضعة أيام على ذلك ـ أي في 13 سبتمبر ـ قام القنصل الفرنسي أيضاً بالتوقيع، هو وعلي باي، على ملاحق مكمِّلة لنص هذه المعاهدة.

ويوسع من يطَّلع بنفسه على نصوص هذه المعاهدة وملاحقها، أن يكتشف المغالطات التي وقع فيها المؤرخ حمُّودة بن عبد العزيز، في ما يتعلق بالظروف التي تمَّ إبرام الصلح تحتها بين البلدين.

وفي الثاني من شهر أكتوبر التالي، وتنفيذاً للمادة الثانية من الحيثيات المبدئية للصلح، قامت الحكومة التونسية بدفع مبلغ 3.560 قرش عثماني ـ أي ما يعادل 6.408 ريال فرنسي ـ كتعويض لعدد من قباطنة وأصحاب السفن القرسقيين، كان غزاة البحر التونسيون قد استولوا على سفنهم. كما تمَّ دفع مبلغ آخر مقداره 1.692 ريال فرنسي كتعويض عن نفقات إعالة القنصلية الفرنسية لعدد من الرعايا القرسقيين خلال اعتقالهم في مدينة تونس.

ودعونا ـ قبل الانتقال إلى سرد وقائع أخرى ـ ننقل النصّ الحرفي لتصريح طلّب علي باي الحُسيني من السيد خافيرو كارلير، قنصل جمهورية راقوزا[2] في تونس استصداره له. وهذه الوثيقة، المحررة باللغة الإيطالية ـ والتي عثرنا عليها ضمن محفوظات القنصلية الهولندية بتونس ـ تكشف لنا عما كان يتّسم به علي باي من طبع ميّال إلى الاعتدال، وهو مسلك لم يفارقه حتى خلال الظروف الصعبة التي روينا لتوّنا وقائعها أعلاه:

«نحن خافيرو كارلير، قنصل سامي جمهورية راقوزا في هذه المدينة ولدى مملكة تونس:

---

(1) نقلنا بدورنا النص المذكور عن كتاب: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان لمؤلفه أحمد بن أبي الضيّاف ـ لا عن الكتاب الباشي ـ للأسباب التي ذكرنا في مقدمتنا لهذه الحوليات وفي حاشية سابقة.

(2) تقع راقوزا اليوم ضمن اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية، وتسمى حالياً جمهورية دوبروفْنيك، وكانت راقوزا خلال الفترة من سنة 1403 م. . وحتى سنة 1809 م جمهورية ارستقراطية قام اقتصادها آنئذٍ على المتاجرة مع الدولة العثمانية والإيالات المغربية التابعة لها.

بناءً على الطلب المقدم إلينا يوم 16 من الشهر الجاري، من طرف صاحب السعادة علي باشا، باي تونس؛ نشهد بأنه قد ظهرت في مرسى حلق الوادي، يوم الخامس والعشرين من شهر مايو الماضي، فرقاطة وسنبكين، تابعين لفرنسا، وبعد صعود قنصل فرنسا وأسرته على متن الفرقاطة، صوّب قائدها مدافعه نحو جميع السفن التجارية التي كانت رابضة بالمرسى المذكور، ثم حوّل السنبكين إلى مرسى غار الملح، حيث استوليا على كمية من عتاد غزاة البحر التابعين للباي، والذين كانوا على أهبة الإبحار للغزو. ومن ناحية أخرى، فقد سُمح للرعايا الفرنسيين بالصعود إلى السفن الفرنسية، وكان في عداد هؤلاء السيد ليون، وهو تاجر فرنسي كان قد كُلّف بتسيير شؤون القنصلية الفرنسية أثناء تغيُّبَ القنصل. كما نشهد أيضاً بأن سعادة الباي قد عامل أفراد الجالية الفرنسية بكل لطف - بصورة عامة - حيث سمح لهم بالصعود إلى متن الفرقاطة. وعندما ضم قائد الحملة السفن الفرنسية التي كانت راسية بحلق الوادي إلى أسطوله، فإن الباي يسمح لربابنة تلك السفن - الذين كانوا متواجدين حينئذٍ على البر - وللفرقاطة نفسها بالتزود بحاجتهم من المؤن، مانحاً أفراد الجالية أماناً تاماً في أرواحهم وممتلكاتهم. وفي النهاية، وبناء على الطلب المقدّم من أفراد الجالية أنفسهم، فقد منحهم الباي، بكل سماحة، إذناً يخوّلهم الصعود إلى متن سفنهم ومعهم أموالهم ومقتنياتهم. وزيادة في الإيضاح نشهد بأنه ظهر في مرسى حلق الوادي، يوم 21 من شهر مايو الماضي، أسطول فرنسي مكوّن من عدة سفن، من بينها فرقاطات، وسنابك، وسفن شحن، وبوارج حربية، حيث مكثت بالمرسى ثمانية أيام، جرت خلالها مع سعادة الباي مفاوضات مطولة. غير أن ذلك لم يُفضِ إلى نتيجة، إذْ عجز الطرفان عن التّوصل إلى أي اتفاق حول المسائل المعلقة. ثم أقلع ذلك الأسطول إلى بنزرت، حيث علمنا فيما بعد أنه قد قصف تلك المدينة بمدافعه. ثم عاد سعادة الباي فوافق على رفع العلم الفرنسي وراية القنصل على مبنى القنصلية مجدّداً، بمجرد مغادرة جميع الرعايا الفرنسيين؛ بعدما ظل العلم مطويًّا منذ بدء الأزمة. وإمعاناً في الحيطة، فقد زيد عدد عسس المتاجر والمؤسسات التابعة للجالية الفرنسية. وفي الختام، نشهد بأن سعادة الباي قد سمح - بالرغم من حالة الحرب - للعديد من السفن الفرنسية الراسية في موانىء الإيالة، آنئذٍ، بالإقلاع، بعدما تمّ تفريغ شحنات بضائع كانت استوردتها من مرسى أزمير.

أصدرنا هذه الشهادة طواعيّةً، وحرّرناها بخطنا وختمناها بختم القنصلية الرسمي.

حُرِّر في مدينة تونس في 18 يوليه سنة 1770 م.

لقد مرّ بنا أن علي باي الحسيني، كان قد تعهّد رسمياً، عند اعتلائه عرش تونس، بالتخلي عن الحكم لِنَجْلَيْ شقيقه المتوفي محمد باي الرشيد - إسماعيل باي ومحمود باي - بمجرد بلوغ هذين الأميرين سنّ الرُّشد. ولم يكن ذلك التعهّد سوى نتيجة للمبدأ الأساسي الذي كان يقضي بأنه، في حالة شغور العرش التونسي، يُستدعى لتولّي الحكم أكبر الأمراء سنًّا، ممن تربطهم علاقة

الدم بالعاهل المتوفّى، مهما تكن وشيجة القرابة بينه وبين ذلك العاهل[1]. بَيْد أنه في الوقت نفسه الذي أقسم فيه علي باي الحسيني بالالتزام بهذا المبدأ بكل دقة، نراه يتّجه خفية إلى نقضه لصالح ابنه هو، حمُّودة، الذي كان أصغر سناً من ابنيْ عمه؛ وذلك رغبة منه في جعل الحكم في نسله، على حساب ذريّة شقيقه المتوفى محمد الرشيد باي. وبعدما وطّد علي باي الحسيني العزم على ذلك، وبمجرد أن رأى أن ابنه حمُّودة قد بلغ سناً يمكنه معها المشاركة في شؤون الإيالة، نراه يقحمه معه في ممارسة السلطة، ويوكل إليه منصب «باي العسكر» - أي القائد الأعلى للقوات التونسية - وذلك لكي يضمن مقدماً لهذا الأمير الفتى حق خلافته على العرش. بل انه زاد ففاوض الباب العالي العثماني حول منْح ابنه حمودة نفسه لقب «باشا». وهكذا فقد استطاع علي باي الحسيني أن يضمن لابنه ولاء وبيْعة رعاياه الذين سيحكمهم هذا الابن. وكان النفوذ الذي تمتع به حمُّودة باشا - طيلة فترة حكم أبيه، في مناصب الدولة العليا، وعلى ابنيْ عمه الإثنين إسماعيل ومحمود - من السطوة؛ بحيث إنه عندما توفي والده علي باي، فيما بعد، نراه يتسلّم مقاليد الحكم دون أية معارضة من أحد، كما لو كان ذلك نتيجة للتمتع بحق شرعي لا يقبل الجدل[2].

---

(1) كان حسين بن علي هو أول من نزع إلى جعْل الحكم وراثياً في الإيالة التونسية وبقائه في عقبه على ترتيب سنّهم كابراً عن كابر. بيد أن هذا التحوير في نظام الحكم لم يكن سوى تدبير محلي لم تُبلغ الآستانة به. وظل الأمر على هذا المنوال إلى أن تولى حكم تونس المشير محمد الصادق باشا باي في سنة 1859 م.، حيث نراه يجعل من مبدأ الوراثة أحد نصوص القانون الأساسي للدولة التونسية، وهو قانون صادر في 26 أبريل سنة 1861 م.، ثم زاد هذا المشير فسعى لدى الدولة العثمانية إلى الاعتراف بهذا المبدأ رسمياً من جانبها. فوافق الباب العالي، وأصدر السلطان العثماني فرماناً، في 23 أكتوبر سنة 1871 م يحصر بموجبه وراثة حكم الإيالة التونسية في أسرة المشير محمد الصادق. غير أن فرنسا رفضت الاعتراف بهذاالفرمان واحتجّت ضده بواسطة سفيرها لدى الآستانة. ولعله من مفارقات التاريخ وسخريته أن المشير محمد الصادق نفسه كان هو الذي قلب للدولة العثمانية ظهْر المجنّ وقبل بإدخال تونس تحت الحماية الفرنسية - فيما بعد - في سنة 1881 م، عندما فرضت فرنسا حمايتها على الإيالة. وكان الوزير الأول في حكومة هذا الباي هو مصطفى بن إسماعيل الذي كان جاسوساً عندئذٍ للقنصل الفرنسي «روستان»، حيث كان مصطفى هذا يزود القنصل بصفة دورية بصورة من محاضر وقائع مداولات مجلس الوزراء التونسي السرية، في أعقاب كل جلسة يعقدها المجلس، وكان واسطة رئيس الوزارة التونسي في تسليم الوثائق المذكورة للقنصل هو معاونه المدعو: علي بن الزاي، وذلك طيلة السنوات الثلاث التي سبقت فرض فرنسا لحمايتها على تونس. وكل هذا مقابل رشوة قيمتها خمسة ملايين فرنك فرنسي.

انظر: محمد الصالح مزالي: «الوراثة على العرش الحسيني»، مرجع سابق، ص ص 7 - 22؛ وانظر كذلك: البشير بن الحاج عثمان الشريف: «أضواء على تاريخ تونس الحديث، نشر دار بوسلامة، تونس (د. ت)، ص ص 8 - 13.

(2) إلى الحد الذي جعله - يوم توليه الحكم في سنة 1196 هـ.، الموافق 1782 م.، يخاطب رجال دولة أبيه قائلاً لهم: «إنّي لم اجلس في هذا الموضع بتغلّب حربي، حتى أُحْسن لمن أعانني وأتشفّى ممن حاربني، وقد طلبتموني في حياة أبي، فاطلب منكم أن تكونوا لي كما كنتم لأبي». انظر: الإتحاف، ج/3، ص 11.

في 18 يوليه سنة 1775 م.، تمكنت ثلاثة مراكب تابعة لمنظمة فرسان مالطا النصرانية ـ وهي المنظمة التي كانت في حالة حرب ضد إيالة تونس على نحو دائم ـ من إشعال النار في مركبين تونسيين من مراكب الغزو، كانا رابضين في مرسى حلق الوادي، فأكلتهما النيران. وقد تسببت عملية التخريب المباغتة هذه في قيام أزمة بين تونس وفرنسا، عثرنا على ذكر لها في أرشيف محفوظات القنصلية الفرنسية بمدينة تونس، فيما يلي تفاصيله: بعد مضيّ يومين على إحراق مركبيْ الغزو التونسيين المذكورين، استدعى علي باي الحسيني قنصل فرنسا، دي سيزيو، هو ونظيره الانجليزي السير جيمس تريل إلى قصر باردو للتداول معهما حول هذا الاعتداء الذي اقترفته منظمة فرسان مالطا النصرانية. والذي أثار حنقه إلى أقصى حد. ووصل القنصل الفرنسي قبل وصول نظيره الإنجليزي إلى قصر باردو، وادخل على الباي حيث جلس عن يمينه، كما تقضي بذلك التقاليد المرعيّة. وبعد مضي بضع لحظات، صدح الحاجب معلناً وصول القنصل الإنجليزي الذي دخل، حيث قبّل يد الباي وظل واقفاً أمامه انتظاراً لإنهاء الباي حديثه مع القنصل الفرنسي. وعندما فطن علي باي إلى أن القنصل الإنجليزي لم يتخذ له مجلساً بعدُ، فإنه دعاه إلى الجلوس، غير أن القنصل ـ وقد سيطر عليه الارتباك ـ أجاب بتلعثم إجابة رفض لم تصل إلى أذن الباي الذي عاد فدعاه ثانية إلى الجلوس. فما كان من القنصل إلا أن أجابه بشكل حاسم بأنه لا يمكنه الجلوس بسبب من أن القنصل الفرنسي قد سبقه إلى شرف الجلوس على يمين سعادته؛ ولذا فإنه ـ بصفته قنصل انجلترا ـ يرفض الجلوس على يساره. وفوجىء الباي لهذه الحساسية المفرطة وغضب لأن تُثار مسألة مراسمية تافهة كهذه في حضرته؛ فهزَّ كتفيه وردَّ على القنصل الإنجليزي باستخفاف قائلاً: «لِيكُنْ!... فما دمت لا ترغب أيها القنصل في الجلوس، فإنني أرجو أن تظلَّ واقفاً». وباغتت هذه الإجابة غير المتوقعة القنصل الإنجليزيَّ، بدوره، فلم تُسعفه قريحته بأي ردٍّ: وعندئذ تحولت المداولة الرسمية إلى تجاذب أطراف حديث عابر حول اعتداء فرسان مالطا على مركبيْ الغزو التونسيين.

يكاد يكون في حكم المؤكد أن بدايات العلاقات الرسمية بين روسيا وبين حكّام الإيالات الشمال إفريقية قد وقعت في سنة 1777 م. وكانت التجارة البحرية الروسية قد كابدت الأمرّين من هجومات غزاة البحر التابعين لهذه الإيالات، فتطلعت روسيا الى وضع حد لتلك الأعمال، عن طريق التفاوض على الصلح مع حكامها. لكن تونس لم تستجب للمساعي الروسية في هذا المضمار. كما فشلت مساع مماثلة بُذلت لدى داي الجزائر التي لام أصحاب الشأن فيها الروس على الشروع في تلك المفاوضات مع إيالة تونس قبل جسّ نبْض الجزائريين الذين كانوا يدّعون لأنفسهم تميّزاً سياسياً يجعلهم جديرين بالتقديم على جيرانهم في كل المناسبات.

وقبيل شهر يونية سنة 1778 م.، وصل إلى تونس، قادماً من طرابلس، البارون دي توت ـ وهو شخص مجريّ الأصل متجنّس بالجنسية الفرنسية ـ حيث كلفته الحكومة الفرنسية بتفقد شؤون قنصلياتها في المشرق وفي المغرب العربيين.

وبعدما قام هذا المبعوث بتسوية عدد من المسائل المعلقة في القنصلية الفرنسية بتونس منذ مدة طويلة، وبعدما بتّ في إجراءات مختلفة تتعلق بحسابات القنصلية وإدارتها وفحص تدابير الأمن فيها، توجه إلى الجزائر في مهمة مماثلة تخص قنصلية فرنسا فيها.

وفي شهر يولية سنة 1779 م.، قدم إلى تونس السيد دي روشيه الذي تم تعيينه قنصلاً عاماً لفرنسا بها، بدلاً من السيد دي سيزيو، الذي كان قد أحيل على التقاعد بناء على طلبه. فباشر مهام منصبه فيها. وكانت أوراق الاعتماد التي تقدم بها السيد دي روشيه لتقديمها إلى الباي، تختلف تماماً في صياغتها عن تلك التي كان يتقدم بها إليه سابقوه من قناصل فرنسا: إذ نلاحظ أن فرنسا تستنكف هنا للمرة الأولى عن إضفاء أي لقب على حاكم تونس، فيما خلا تسميتها له بـ «الباي الحاكم». كما نجدها تحذف من صيغة حيثيات أوراق الاعتماد تلك الصيغة التي كانت تتصدّر أوراق قناصلها السابقين، وهي العبارة التالية: «نتوسّل إلى أصحاب الرفعة الأماجد، السادة: باي، وداي، وباشا، وديوان حاضرة ومملكة تونس، ونلتمس منهم السماح لقنصلنا بتمثيلنا لديهم... الخ.... الخ...».

فبدلاً من ذلك نجد أن أوراق اعتماد السيد دي روشيه، الصادرة عن لويس السادس عشر في 28 يناير سنة 1779 م.، قد صيغت كما يلي:

«نتوسّل إلى صاحب الرفعة الماجد، السيد باي تونس، ووزرائه، وحكومته، وضباطه، ونلتمس منهم السماح لقنصلنا... الخ... الخ».

وهي الصيغة الجديدة التي اعتمدتها فرنسا منذئذٍ كلما وجّهت إلى تونس قنصلاً جديداً. كما تميّز تقديم السيد دي روشيه لأوراق اعتماده بالكفّ عن تقليد كانت قد جرت به العادة في السابق دائماً: ذلك أن القنصل الجديد وصل إلى تونس دون أن يجلب معه - شأن سابقيه من القناصل الفرنسيين - تلك الهدايا التي كانت تُقدَّم إلى الباي في مثل هذه المناسبة. هذا زيادة عن أن فرنسا قد أسبغت على دي روشيه لقب «قنصل فرنسا العام»، وهو لقب لم تكن قد جرت به العادة قبل ذلك.

في الفترة التي نحن بصدد رواية أحداثها الآن، كانت الحرب قد اندلعت لتوّها بين فرنسا وانجلترا. وهي حرب مبادىء أكثر منها حرب مصالح مادية خاصة. وكانت تلك الحرب، على أية حال، لصالح الأمريكيين الذين حصلوا من ورائها على استقلالهم، وانتهت بإبرام معاهدة فرساي في الثالث من شهر سبتمبر سنة 1783 م. ونتيجة لإلحاح الوزارة الفرنسية، فإن إسبانيا كانت قد خاضت تلك الحرب، في هذه الظروف، إلى جانب فرنسا، على أمل الثأر لهزائمها أمام انجلترا في جبل طارق وفي جزيرة منورقة. وقام القنصل دي روشيه بإبلاغ نبأ إعلان تلك الحرب إلى علي باي الحسيني الذي - وإن كان قد عبّر للقنصل عن تمنياته بأن يكون النصر حليف فرنسا - إلا أنه لم يتردّد في أن يبوح له بتخوّفه من أن يؤدي توحيد الأساطيل الفرنسية والإسبانية إلى اعتدائها على

إيالة تونس التي كانت حينئذ في حالة حرب ضد إسبانيا. وعندما أُبْلِغ وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي بمخاوف باي تونس، نراه يحمّل قنصل بلاده بطمأنة الباي وبأن يصرّح له بأن فرنسا حريصة على الحفاظ على الوئام الكامل القائم بين الحكومتين، وبأن فرنسا ـ وإن كانت قد تحالفت مع إسبانيا في الحرب التي نشبت لتوّها ـ إلاّ أنها عازمة على عدم التدخّل في أيٍّ من الخلافات التي يمكن أن تقع بين بلاط مدريد وبين حكام الإيالات المغربية. ولقد أسهم ذلك التصريح في تمتين الحلف القوي القائم بين تونس وفرنسا، وهو حلف كان يؤيّده بإخلاص ابنُ الباي حمّودة باشا ووزيره الأول مصطفى خوجه، الذي كان يحظى بمكانة كبيرة في بلاط باردو.

وأصل الوزير التونسي الأول، مصطفى خوجة، من بلاد الكرج. وكان قد جيء به في البداية عبداً رقيقاً إلى تونس؛ ثم طلع عليه هلال سعْده وانتشله من مصيره الوضيع رافعاً إياه إلى مراقي المنصب الرفيع الذي تبوّأه في بلاط علي باي الحسيني، حيث صار ظهيره ووزيره الأول في آن واحد. وكم من مرة رفعت مفارقات الطالع الحسن في بلاطات الملوك أناساً مغمورين فهيأت لهم في الحياة مكانة لم تكن في حسبان أحد. وكان مصطفى خوجة في آن واحد: رجلاً حازماً ونزيهاً، وإداريًا حصيفاً؛ بحيث يمكن القول بأن الرخاء الذي عمَّ البلاد إبّان فترة حكم سيّده، يعود الفضل فيه إلى حد كبير إلى كفاءته وخبرته هو. لكن مصطفى خوجة كان كلما صعد درجة في سُلّم المناصب، وكلما زاد نفوذه استحكاماً؛ كلما كثُر حساده ومثالبوه. وكان في عِداد أعدائه صهر آخر للباي، هو إسماعيل كاهية، الذي كان يشكّل خطراً حقيقياً عليه في بعض الأحيان، وكان لا يفتر عن تدبير جميع ضروب الدسائس ضده لكسر شوكته، لأنه كان يعتبر نفسه ندًّا له. وملَّ مصطفى خوجة ذلك الصراع المرير الذي نشب بينه وبين حُسّاده، ورغب في الخلود إلى الراحة من مشاغل الحكم، ورأى أنه من الأفضل له أن يتوارى مؤقتاً عن تصريف أمور الحكومة. فتذرّع بحجّة التوجّه إلى مكة لأداء فريضة الحجّ، وعزم على ترك الإيالة لبعض الزمن. وبالفعل فإنه سافر بعد ذلك بقليل، تاركاً المجال رحْباً لإسماعيل كاهية ليسْدُر في مزيد من دسائسه؛ لاقتناع مصطفى خوجة بأن الآخرين سيدركون خلال غيبته عن تونس، مدى ما كان يقدمه من خدمات. وكان مصطفى خوجة من أشد المتحمسين للتحالف مع فرنسا، وكان موقفه الرسمي ـ إضافة إلى ما كان يتمتع به من نفوذ لدى الباي ـ قد عاد في كثير من المناسبات بفوائد جمّة على المصالح الفرنسية.

وقبيل تلك الفترة، أي في سنة 1780 م.، تناقل الناس في تونس خبر وفاة إسماعيل، ابن يونس باي، وحفيد علي باشا. وكان الأمير المتوفى يعيش في مدينة الجزائر منذ فترة طويلة، حيث ظل يشكّل تهديداً مستمراً لاستقرار الأسرة المالكة التونسية. وبإمكان المرء أن يتصور ـ والحال هذه ـ مدى الارتياح الذي عمَّ بلاط باردو عندما تنامى إلى أسماعه نبأ وفاة هذا الطامع في العرش[1].

---

(1) تزامن ظهور طامع في عرش تونس الحسيني، من بين أفراد الأسرة الحسينية نفسها، مع ظهور طامع في حكم إيالة طرابلس الغرب من بين أفراد الأسرة القرمانلية الحاكمة: ففي حين طمع في حكم تونس اسماعيل بن يونس

استُهلّت سنة 1781 م. بنذير شؤم للباي التونسي: ذلك أن صحته المتضعضعة أصلاً، قد زادت فتدهورت كثيراً تحت وطأة الأحداث الأخيرة، بحيث إنه لم يعد يخامره أي شك في أن أيامه قد أصبحت معدودة[1]، وبأن عليه التفكير جديًا في التدابير التي يتحتم عليه اتخاذها، كي يضمن انتقال الحكم، عند موته، إلى ابنه حمُّودة، دون معارضة. ووصولاً إلى هذا الهدف، نراه يقرر تولية حمُّودة باشا، منذئذ فصاعداً، خطة القضاء بدلاً منه؛ متخليًا لولي عهده هذا عن هيبة السلطة وامتيازاتها، تاركاً له مباشرة شؤون البلاد، كما لو كان قد حلّ محلّه. وبدلاً من أن تؤدي هذه التدابير ـ التي لم تكن مراميها خافية عن أحد ـ إلى تبديد القلق لدى بعض الفئات؛ نراها، على العكس من ذلك، تزيد في تأجُجه: ذلك أن التمويه المتعمَّد لإخفاء هذه التدابير كان مجرد قناع ينمُّ عن القلق الذي أقضّ مضاجع الباي نفسه بصدد إمكانية اندلاع قلاقل حول العرش عند وفاته قد تشبُّ نيجتها نيران الفتن بعد حمودها. ولذا فإننا نجد أن عدداً من كبار رجال الدولة قد أخذوا يتهيأون لمغادرة العاصمة قبل أن تقع الكارثة التي يخشونها؛ وكان في عِداد هؤلاء الوزير الأول مصطفى خوجة، الذي كان قد تذرَّع ـ مثلما سبق لنا وأن ذكرنا ـ بالتوجُه لأداء فريضة الحج، كيْ يفلت من المخاطر المحتملة. بيْد أن الباي سرعان ما استعاد بعض صحته، ودخل طور النقاهة بفضل عناية مطبّبيه. وأدّى هذا التحسُّن البسيط في صحته إلى تهدئة مخاوف الناس، إلى أن حلّ اليوم الذي اشتدت عليه فيه وطأة المرض مجدَّداً. وفي يوم 18 ذي الحجة سنة 1195 هـ.، الموافق يوم 30 نوفمبر سنة 1781 م.، شاع في العاصمة فجأة نبأ يفيد بأن علي باي الحُسيني قد فارق الحياة لتوِّه، وبأن أمراء الأسرة المالكة على وشك التقاتل بالسلاح حول تركة عرشه. غير أن ما أشيع لم يكن سوى أراجيف باطلة، مبعثها أن الباي قد غُشِيّ عليه، ثم زاوله الخطر بعد يومين من ذلك. فعادت الثقة إلى نفوس الأهالي وحلّت السكينة في قلوبهم محلّ الهلع الذي كان قد استبدّ بها.

وفي بحر سنة 1781 م نفسها، نرى بلاط فيّنا ـ الذي كان يجتاز منذ بعض الوقت قطيعة مع الإيالة ـ يشرع في مفاوضات رمت إلى إحلال الصلح، الذي يعدُّ ضرورة قصوى لسلامة تجارة النمسا البحرية التي كان قد سبق لها وأن تعرّضت، على أيدي غزاة البحر التونسيين، إلى خسائر فادحة.

ولضمان نجاح أكبر لهذه المفاوضات، نجد الحكومة النمساوية تطلب تدخُل الباب العالي

= الحسيني، في سنة 1758 م.، نجد أن طامعاً مماثلاً في حكم طرابلس الغرب، هو مصطفى بوشاقور القرمانلي، ينازع في السنة نفسها أبناء عمومته في الحكم ويحاول القيام بانقلاب ضدهم. ثم ظهر طامع قرمانلي آخر، هو مصطفى القرمانلي، وحاول انتزاع الحكم من علي باشا القرمانلي، في سنة 1780 م.، وحاصر أسوار مدينة طرابلس لمدة ستة أشهر. انظر: حمُّودة بن عبد العزيز: الكتاب الباشي، ج/1، ص ص 47 وما بعدها. وانظر ترجمتنا العربية لكتاب شارل فيرو: الحوليات الليبية، ط/2، ص ص 432 ـ 445.

(1) كان علي باي الحسيني مريضاً بداء النقرس. انظر: الإتحاف، ج/2، ص 176.

إياله تونس التي كانت حينئذ في حالة حرب ضد إسبانيا. وعندما أبْلِغ وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي بمخاوف باي تونس، نراه يحمِّل قنصل بلاده بطمأنة الباي وبأن يصرِّح له بأن فرنسا حريصة على الحفاظ على الوئام الكامل القائم بين الحكومتين، وبأن فرنسا ـ وإن كانت قد تحالفت مع إسبانيا في الحرب التي نشبت لتوُّها ـ إلّا أنها عازمة على عدم التدخُّل في أيٍّ من الخلافات التي يمكن أن تقع بين بلاط مدريد وبين حكام الإيالات المغربية. ولقد أسهم ذلك التصريح في تمتين الحلف القوي القائم بين تونس وفرنسا، وهو حلف كان يؤيده بإخلاص ابنُ الباي حمُّودة باشا ووزيره الأول مصطفى خوجه، الذي كان يحظى بمكانة كبيرة في بلاط باردو.

وأصل الوزير التونسي الأول، مصطفى خوجة، من بلاد الكرج. وكان قد جيء به في البداية عبداً رقيقاً إلى تونس؛ ثم طلع عليه هلال سعْده وانتشله من مصيره الوضيع رافعاً إياه إلى مراقي المنصب الرفيع الذي تبوأه في بلاط علي باي الحسيني، حيث صار صهره ووزيره الأول في آن واحد. وكم من مرة رفعت مفارقات الطالع الحسن في بلاطات الملوك أناساً مغمورين فهيأت لهم في الحياة مكانة لم تكن في حسبان أحد. وكان مصطفى خوجة في آن واحد: رجلاً حازماً ونزيهاً، وإداريًا حصيفاً؛ بحيث يمكن القول بأن الرخاء الذي عمَّ البلاد إبَّان فترة حكم سيِّده، يعود الفضل فيه إلى حد كبير إلى كفاءته وخبرته هو. لكن مصطفى خوجة كان كلما صعد درجة في سُلَّم المناصب، وكلما زاد نفوذه استحكاماً؛ كلما كثُر حساده ومثالبوه. وكان في عِداد أعدائه صهر آخر للباي، هو إسماعيل كاهية، الذي كان يشكِّل خطراً حقيقياً عليه في بعض الأحيان، وكان لا يفتر عن تدبير جميع ضروب الدسائس ضده لكسر شوكته، لأنه كان يعتبر نفسه ندًّا له. وملَّ مصطفى خوجة ذلك الصراع المرير الذي نشب بينه وبين حُسَّاده، ورغب في الخلود إلى الراحة من مشاغل الحكم، ورأى أنه من الأفضل له أن يتوارى مؤقتاً عن تصريف أمور الحكومة. فتذرَّع بحجَّة التوجُّه إلى مكة لأداء فريضة الحجّ، وعزم على ترك الإيالة لبعض الزمن. وبالفعل فإنه سافر بعد ذلك بقليل، تاركاً المجال رحْباً لإسماعيل كاهية ليسْدُر في مزيد من دسائسه؛ لاقتناع مصطفى خوجة بأن الآخرين سيدركون خلال غيبته عن تونس، مدى ما كان يقدمه من خدمات. وكان مصطفى خوجة من أشد المتحمسين للتحالف مع فرنسا، وكان موقفه الرسمي ـ إضافة إلى ما كان يتمتع به من نفوذ لدى الباي ـ قد عاد في كثير من المناسبات بفوائد جمَّة على المصالح الفرنسية.

وقبيل تلك الفترة، أي في سنة 1780 م.، تناقل الناس في تونس خبر وفاة إسماعيل، ابن يونس باي، وحفيد علي باشا. وكان الأمير المتوفى يعيش في مدينة الجزائر منذ فترة طويلة، حيث ظل يشكِّل تهديداً مستمراً لاستقرار الأسرة المالكة التونسية. وبإمكان المرء أن يتصور ـ والحال هذه ـ مدى الارتياح الذي عمَّ بلاط باردو عندما تنامى إلى أسماعه نبأ وفاة هذا الطامع في العرش[1].

(1) تزامن ظهور طامع في عرش تونس الحسيني، من بين أفراد الأسرة الحسينية نفسها، مع ظهور طامع في حكم إيالة طرابلس الغرب من بين أفراد الأسرة القرمانلية الحاكمة: ففي حين طمع في حكم تونس اسماعيل بن يونس

استُهِلّت سنة 1781 م. بنذير شؤم للباي التونسي: ذلك أن صحته المتضعضعة أصلاً، قد زادت فتدهورت كثيراً تحت وطأة الأحداث الأخيرة، بحيث إنه لم يعد يخامره أي شك في أن أيامه قد أصبحت معدودة[1]، وبأن عليه التفكير جديًا في التدابير التي يتحتم عليه اتخاذها، كي يضمن انتقال الحكم، عند موته، إلى ابنه حمُّودة، دون معارضة. ووصولاً إلى هذا الهدف، نراه يقرر تولية حمُّودة باشا، منذئذ فصاعداً، خطة القضاء بدلاً منه؛ متخليًا لولي عهده هذا عن هيبة السلطة وامتيازاتها، تاركاً له مباشرة شؤون البلاد، كما لو كان قد حلّ محلّه. وبدلاً من أن تؤدي هذه التدابير ـ التي لم تكن مراميها خافية عن أحد ـ إلى تبديد القلق لدى بعض الفئات؛ نراها، على العكس من ذلك، تزيد في تأجُّجه: ذلك أن التمْويه المتعمَّد لإخفاء هذه التدابير كان مجرد قناع ينمُّ عن القلق الذي أقضَّ مضاجع الباي نفسه بصدد إمكانية اندلاع قلاقل حول العرش عند وفاته قد تشبُّ نيجتها نيران الفتن بعد خمودها. ولذا فإننا نجد أن عدداً من كبار رجال الدولة قد أخذوا يتهيأون لمغادرة العاصمة قبل أن تقع الكارثة التي يخشونها؛ وكان في عِداد هؤلاء الوزير الأول مصطفى خوجة، الذي كان قد تذرَّع ـ مثلما سبق لنا وأن ذكرنا ـ بالتوجُّه لأداء فريضة الحج، كيْ يفلت من المخاطر المحتملة. بيْد أن الباي سرعان ما استعاد بعض صحته، ودخل طور النقاهة بفضل عناية مطبِّبيه. وأدّى هذا التحسُّن البسيط في صحته إلى تهدئة مخاوف الناس، إلى أن حلَّ اليوم الذي اشتدت عليه فيه وطأة المرض مجدَّداً. وفي يوم 18 ذي الحجة سنة 1195 هـ.، الموافق يوم 30 نوفمبر سنة 1781 م.، شاع في العاصمة فجأة نبأ يفيد بأن علي باي الحُسيني قد فارق الحياة لتوِّه، وبأن أمراء الأسرة المالكة على وشك التقاتل بالسلاح حول تركة عرشه. غير أن ما أشيع لم يكن سوى أراجيف باطلة، مبعثها أن الباي قد غُشِيَ عليه، ثم زاوله الخطر بعد يومين من ذلك. فعادت الثقة إلى نفوس الأهالي وحلَّت السكينة في قلوبهم محلّ الهلع الذي كان قد استبدّ بها.

وفي بحر سنة 1781 م نفسها، نرى بلاط فيِّنا ـ الذي كان يجتاز منذ بعض الوقت قطيعة مع الإيالة ـ يشرع في مفاوضات رمت إلى إحلال الصلح، الذي يعدُّ ضرورة قصوى لسلامة تجارة النمسا البحرية التي كان قد سبق لها وأن تعرّضت، على أيدي غزاة البحر التونسيين، إلى خسائر فادحة.

ولضمان نجاح أكبر لهذه المفاوضات، نجد الحكومة النمساوية تطلب تدخُّل الباب العالي

▪ الحسيني، في سنة 1758 م.، نجد أن طامعاً مماثلاً في حكم طرابلس الغرب، هو مصطفى بوشاقور القرمانلي، ينازع في السنة نفسها أبناء عمومته في الحكم ويحاول القيام بانقلاب ضدهم. ثم ظهر طامع قرمانلي آخر، هو مصطفى القرمانلي، وحاول انتزاع الحكم من علي باشا القرمانلي، في سنة 1780 م.، وحاصر أسوار مدينة طرابلس لمدة ستة أشهر. انظر: حمُّودة بن عبد العزيز: الكتاب الباشي، ج/1، ص ص 47 وما بعدها. وانظر ترجمتنا العربية لكتاب شارل فيرو: الحوليات الليبية، ط/2، ص ص 432 ـ 445.

(1) كان علي باي الحسيني مريضاً بداء النقرس. انظر: الإتحاف، ج/2، ص 176.

العثماني، الذي بادر فانتهز هذه الفرصة الجديدة التي اتيحت له لتذكير الإيالات الشمال إفريقية بتبعيتها له، في وقت كانت فيه هذه الإيالات قد أخذت تغضُّ الطرف شيئاً فشيئاً عن الإذْعان لهذه التبعية. وهكذا فقد رافق المفوَّض الإمبراطوريُّ النمساويُّ، مبعوثٌ عثماني خاص (قبُوجي باشي)، مهمته أن يهيب بهذه الإيالات بأن تضع حدًّا لحالة العداء التي كانت قائمة بينها وبين سفن التجارة النمساوية. وفي البداية حاول هذان المفاوضان ـ العثماني والنمساوي ـ إبرام صلح لحساب النمسا مع الجزائر، وطالبا الداي الجزائري بأن يسمح بتمتّع توسكانا الإيطالية، كذلك، بثمار هذا الصلح. لكن داي الجزائر رفض ذلك بتشدُّد؛ ما لم تمنحه النمسا مبلغاً كبيراً من المال، وما لم تقبل بتسديد إتاوة سنوية للخزينة الجزائرية. إلا أن الداي الجزائري قبل، مع ذلك، بأن يكفّ غُزاته عن مهاجمة سفن النمسا التجارية لمدة خمسة أشهر، حتى تتاح فرصة للإمبراطورية النمساوية للتفكير فيما عرضه عليها. أما في ما يتعلق بتونس؛ فإن بلاط باردو، التزم رسمياً بعقد صلح مع النمسا شريطة أن تُبرم هذه الدولة صلحها مع داي الجزائر أولاً. ولقد أدّت هذه الصعوبات بالطبع إلى عرقلة وتأخير إحلال السلم بين البلدين. ولذا فإنه لم يصبح في الإمكان توقيع معاهدة جديدة بين النمسا وبين إيالة تونس إلاّ فيما بعد، أي في شهر يناير سنة 1784 م.

بيْد أن علي باي الحُسيْني مَنَح ـ منذ سنة 1781 م. ـ تسهيلات للتجارة وللرعايا النمساويين والتوسكانيين في إيالته، انتظاراً لتوقيع المعاهدة النهائية: وهذه حقيقة يكشف لنا عنها نصُّ القرار الذي وقّعه الباي وسلّمه إلى طبيبه الخاص، المدعو برونو جوردان، وهو فرنسي كان مقيماً بمدينة تونس. وفيما يلي نص هذا القرار:

«هذا قرار بخطنا، موجّه إلى النصراني برونو جوردان، الفرنسي الجنسية، طبيبنا الخاص. فليعلم كل من يطّلع عليه: أنه إكباراً منّا للخط الشريف الذي وجّهه إلينا الباب العالي، فإننا قد وافقنا على سريان الصلح الذي يتطلع إلى إبرامه معنا إمبراطور الروم ودوق توسكانا الأكبر، والذي ستُصاغ نصوصه فيما بعد، بما يتمشّى مع المعاهدات القديمة. وعليه، فإننا نسمح من تاريخه إلى جميع سفن الدولتين المذكورتين بالقدوم إلى مراسي مملكتنا، رافعة راياتها، دون التخوُّف من أن ينالها أيّ مكروه أو عرقلة، سواء من طرف غُزاتنا أو من طرف ضباطنا. وبناء عليه، فقد عيّنّا وأقمنا بصفة مؤقتة طبيبنا المذكور، برونو جوردان، قنصلاً للإمبراطورية النمساوية ولتوسكانا، بحيث يُخوَّل حق الدفاع عن ـ وحماية ـ تجار وقباطنة ورعايا الدولتين المذكورتين، الذين يحلّون بمملكتنا، وحق تزويدهم ببراءات السفر والشهادات المتعلقة بذلك. سواء في ما يخص تأمين رحلاتهم أو إقامتهم. وعليه، فإنه يجوز للمعني مطالبة هؤلاء بحقوق شبيهة بتلك التي للقناصل الأخرين المعتمدين في هذه المملكة على رعايا بلدانهم، بحسب التقاليد المرعيّة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نحرّم على أيّ كان أن يتدخّل، بأيّ شكل في ممارسة طبيبنا المذكور، برونو جوردان، لمهامّه المتعلقة بتسيير شؤون قنصليته.

إمضاء: الفقير إلى ربّه: علي باي، حفظه الله.

صورة طبق الأصل حُرِّرت في تونس بتاريخ 16 جمادى الأول سنة 1196 هـ.، الموافق أبريل سنة 1782 م»[1].

وبينما كانت النمسا تسعى لاستئناف علاقاتها مع تونس، نجد قنصل فرنسا، دي روشيه، يوقّع مع علي باي الحسيني وثيقة تخول حق احتكار صيد المرجان في مياه الإيالة لصالح «شركة إفريقيا الملكية» الفرنسية. ويمنح هذا الاتفاق الجديد رسمياً - أكثر من أي وقت مضى - هذه الشركة، حق التمتع وحدها بالمكاسب المتزايدة لهذا المورد، كما أنه يرسم الحدود التي يُخوَّل في إطارها لهذه الشركة صيد المرجان، وهي المياه الإقليمية لإيالة تونس برمّتها: فقد أصبحت طبرقة تمثل الحد الغربي لهذا الامتياز الاحتكاري الفرنسي في الإيالة، فيما أصبحت حدود تونس مع إيالة طرابلس الغرب تمثل حده الشرقي. وهذا الاتفاق، المؤرخ في 21 يونية سنة 1781 م، الموافق شهر رجب سنة 1195 هـ.، ممهور بأختام علي باي الحسيني وابنه حمّودة باشا.

وفي تلك الأثناء، كانت نفوس الناس في تونس ما تزال واجلة بسبب المرض العُضال الذي كان يعاني منه الباي. ولم تكن نفس ابنه حمودة باشا، هو الآخر، بمنأى عن القلق حول الكيفية التي سيتم بها انتقال السلطة إليه عند اعتلائه العرش. ولذا فإننا نراه شديد الحرص على متابعة ومراقبة أبسط تدهور في صحة والده، لكي يكون قادراً - عندما تزفّ الساعة - على اتخاذ التدابير الكفيلة بتحاشي اندلاع أية اضطرابات عند وفاة العاهل التونسي. ولم يلبث أن وقع هذا الحدث الجلل الذي كان الناس يترقّبونه: فلقد أسلم علي باي الحسيني الروح، بعد مرض طويل وبعد معاناته لسكرات الموت المبرِّحة. وفي صبيحة يوم 26 مايو سنة 1782 م - أي قبل أربعة أيام من وفاته - نرى علي باي، وقد أدرك دنوّ المنيّة، يجمع حول فراشه أولاده وأولاد أخيه، حيث أسرّ إليهم بصوت لا يكاد يُسمع، وعيناه مغرورقتان بالدموع، بوصيته الأخيرة قائلاً:

«إنني أشعر بأن الأجل قد دنا؛ فلقد حانت الساعة التي شاء الله أن يناديني فيها إلى جواره. وإنني لمورثكم - وأنا أقضي نحبي - مملكة مزدهرة، سيتزايد رخاؤها بالوفاق الذي أتوسّل إليكم أن تحرصوا على استتبابه فيما بينكم: أما أنت يا ابني العزيز حمّودة، فإنك ستخلفني على العرش. ولكني إيّاك أن تنسى أن إخوتك وأبناء عمك هم أيضاً أولادي؛ ولذا فإنني وأنا أوصيك بهم خيراً، قُبَيْل موتي، فإنني أريد منك أن تشملهم بعطف الأبُوّة وحدْبها، فكُنْ لهم أباً قبل أن تكون لهم رئيساً».

ثم توجّه بوصيته إلى أولاده الآخرين وإلى أبناء أخيه قائلاً:

«إحرصوا دوماً على أن يسود بينكم الوئام الذي عليكم توطيد عراه بالمودّة بينكم، وأطيعوا سيدي حمّودة، فهو كبيركم».

---

(1) عن أرشيف قنصلية هولندا في تونس. وتُظهر لنا هذه الوثيقة مرة أخرى مدى ما أصبحت إيالة تونس تتمتع به من استقلالية في سياستها عن الباب العالي.

وأنصت الأمراء الحُسَيْنيون، في صمْت مطبق، لهذه العبارات المؤثرة التي نطق بها الباي المُحْتضر. إذْ بلغ بهم التأثر مداه، حتى أن دموعهم انهمرت على وجناتهم وبادروا فجثوا حول سرير علي باي، لاثمين يديه، مقسمين له بالامتثال لفحوى وصيته بحذافيرها.

وما أن توفي علي باي[1]، حتى بادر إخوة وأبناء عم حمُّودة باشا إلى الالتزام بوصية الراحل، حيث حلفوا يمين الولاء بين يديْ زعيم الإيالة الجديد. وخلال ساعتين تقريباً، ظل نبأ وفاة الباي سرًّا كتمه أولئك الأشخاص الذين حضروا لحظات نزْعه الأخير؛ وهو تدبير حكيم فرضته ضرورة اتِّخاذ الحيطة، حتى لا يتعكّر صفو الأمن والنظام في العاصمة التونسية عند إعلان النبأ. وعند الظهر أذيع النبأ بإطلاق قذائف المدفعية من حصون قصر باردو وأبراج القصبة، فيما طفق برّاح يجوب العاصمة على فرسه مُعْلناً للأهالي تولي حمُّودة باشا باي حكم البلاد.

وتم كل شيء وسط هدوء تام؛ بحيث لم تنشب أية اضطرابات تعرقل جنازة الباي المتوفى. وكان يمشي خلف الجنازة ثلاثمائة من الرقيق الذين كان يملكهم الباي، والذين تمّ عتقهم شفاعةً له عند ربّه. وعقد الديوان في اليوم التالي جلسة طارئة لمبايعة الباي الجديد، ولحلْف يمين الولاء في حضرته، كما تقضي التقاليد بذلك. وفي ذلك اليوم نفسه توجّه أعضاء السلك القنصلي إلى قصر باردو لتهنئة حمُّودة باشا بدورهم.

---

(1) توفي علي باي في 13 جمادى الثانية، سنة 1196 هـ.، انظر: الإتحاف، ج/2، ص 178.

ولايـة
حمُودة باشا الحُسيْني(1)

.. لم يبادر حمُودة باشا إلى إشعار البلاطات الأوروبية بتولية الحكم إلا بعد انقضاء حوالى الشهرين. ويحمل الخطاب الذي وجّهه بهذه المناسبة إلى ملك فرنسا لويس السادس عشر، تاريخ 10 يوليه سنة 1782 م.، ولقد عبّر حمُودة في خطابه المذكور، للملك الفرنسي، عن إخلاصه لشخصه، أفْصح له عن مدى ما يوليه من عناية فائقة للحفاظ على المعاهدات المبرمة بين بلاده وفرنسا، وكذلك اهتمامه بسلامة التجارة الفرنسية في إيالته.

وقبيل نهاية سنة 1782 م نفسها، قام القنصل الفرنسي، السيد دي روشيه، بتجديد المعاهدات التي كانت تكفل لـ «شركة إفريقيا الملكية» الفرنسية امتياز احتكار صيد المرجان. ولم تكن تلك الخطوة لتمثّل سوى التأكيد مجدّداً على نفاذ الحقوق التي سبق وأن منحها لفرنسا علي باي الحسيني المتوفى وابنه حمُودة باشا نفسه، قبل سنة. وبعد مضيّ بضعة أيام سافر القنصل إلى فرنسا في إجازة، تاركاً مهمة تسيير شؤون القنصلية إلى وكيله السيد ديسبارون.

---

(1) وُلد حمُودة في 18 ربيع الثاني سنة 1173 هـ.، الموافق 8 ديسمبر 1759 م.، وأمه جارية من أعلاج القرنج، تدعى «محبوبة»، تزوج بها والده في الجزائر. عُني والده بتربيته تربية إسلامية متينة، فحفظ شيئاً من القرآن، وتعلم مبادىء الفقه على المذهب الحنفي ـ كعادة الأتراك ـ ودرس علم الكلام. ثم تولى تربيته المؤرخ حمُودة بن عبد العزيز، صاحب «الكتاب الباشي»، فتعلم على يديه التاريخ والحساب والنحو. كما تعلم اللغة التركية نطقاً وكتابة. وكان حمُودة باشا يؤثر جنود الترك، بحيث جعلهم الفئة التي حمت نظامه. ولقد شجّع عصبيتهم التركية فيما بينهم وأذكاها ومنعهم من الاختلاط أو التزاوج من العربيات، وكان يحرّم عليهم التحدث باللغة العربية لمنع أية وسيلة للتفاهم بينهم وبين أهل البلد التونسيين. كما كان يتخاطب مع هؤلاء الجند باللغة التركية وحدها لكي لا ينساها. وكان حمُودة مولعاً بالنظر في مقدمة ابن خلدون لما تتضمنه من آراء حول مفهوم العصبية، وهو أمر يُعزى إلى أنه كان يسترشد بآراء ابن خلدون حول هذه المسألة لإحكام سيطرته على جنده التركي، وإذكاء عصبيتهم التركية في مواجهة التونسيين لكي يظل جنوده الأجانب موالين له. ولقد حكم حمودة ثلاثاً وثلاثين سنة ونيفاً إلى أن توفي في ليلة عيد الفطر لسنة 1229 هـ.، الموافق 16 ديسمبر 1813 م. انظر: «الكتاب الباشي»، ج/1، ص 70؛ وانظر «الإتحاف»، ج/3 ص ص 11 ـ 88.

في شهر فبراير سنة 1784 م، قام إسماعيل كاهية(1) ـ وهو الوزير الثاني للإيالة التونسية، وصهر حمُودة، ومدير الجمارك ـ بالإبحار خلسة إلى ميناء القرْنة (ليقورن) الإيطالي. ولقد أدى فراره المفاجيء إلى ازدياد الحظوة التي كان يتمتع بها أصلاً مصطفى خوجة، الذي أعاده حمُودة باشا إلى المناصب التي كان يشغلها سلفاً بمجرد عودته من الحج.

والحقيقة أن مضْنة الحسد المتمكّنة من نفس إسماعيل كاهية، وكذلك الدسائس التي ما انفكّ يحيكها حتى فراره، للحفاظ على ثقة سيده حمُودة، لم تُفده في شيء، بل زادت على العكس من ذلك في إبراز استقامة وإخلاص غريمه ومنافسه مصطفى خوجة، الذي صار منذئذٍ أشد رجال الإيالة نفوذاً وأصبح محلاً لثقة الباي الكاملة. ولذا فإننا نجد اسمه يظهر في وثيقة آخر اتفاقية أبرمت مع «شركة إفريقيا الملكية» الفرنسية، باعتباره وزيراً أوّلاً للإيالة وكمفاوض رسمي لإبرام الاتفاق باسم تونس. ويعتبر ذلك استحداثاً جوهرياً في التقاليد المراسمية التونسية لم نعْهدْه من قبل، إذ أن توقيعات الوزراء التونسيين لم تكن ترد في ذيل الاتفاقيات والمعاهدات قبل ذلك التاريخ.

في السادس من شهر يونية من السنة نفسها، وصل إلى مدينة تونس الأميرال دي مولكي، وهو قائد بارجة حربية دانماركية مسلحة بأربعة وستين مدفعاً. وكان هذا المبعوث مكلفاً من قِبل بلاط الدانمارك بتقديم هدايا إلى باي تونس بمناسبة اعتلائه العرش. ولقد تمّ استقبال هذا الأميرال رسمياً؛ إلاّ أنه لم يفلح ـ بالرغم من الهدايا التي جاء بها ـ في مسعاه للسماح لقنصل بلاده برفع العلم الدانماركي على مبنى القنصلية الدانماركية في مدينة تونس. ذلك أن الباي حمُودة طلب دفع مبلغ خمسة عشر ألف ريال بندقي للسماح بذلك. وبالنظر لضخامة المبلغ، فإن الأميرال الدانماركي فشل في مفاوضاته.

ونصل الآن إلى أول حدث سياسي هام يواجه الباي الجديد حمُودة باشا؛ ونعني به القطيعة التي وقعت بين الإيالة وبين جمهورية البندقية والحرب التي ترتبت على ذلك بين البلدين.

وتمدنا محفوظات تونس القنصلية بتفاصيل ما حدث، وهو ما نبسطه فيما يلي:

ترجع الظروف التي أدّت إلى هذه القطيعة إلى فترة حكم علي باي الحسيني، وهي ظروف يقتضي المقام التطرق إليها: فلقد حدث وأن سافر عدد من تجار مدينة صفاقس التونسيين إلى ثغر الاسكندرية لأغراض تجارية، حيث استأجروا في ذلك الثغر المصري سفينة بندقية للعودة على

---

(1) أصله من أعلاج الفرج (جورجيا). وبعد تولي حمُودة باشا الحكم فرّ من تونس خشية أن يبطش به، بسبب كراهية قديمة بينهما، بالرغم من أن اسماعيل هذا كان متزوجاً من أخت حمُودة باشا. وتوجه إسماعيل كاهية إلى مصر، ثم إلى الشام، ثم إلى الآستانة. ولم يرجع إلى تونس إلا بعد وفاة حمُودة، حيث تم تعيينه في عهد محمود باي آغا «وجق باجة»، ثم تدرّج في المناصب حتى صار «كاهية باي المَحالّ». وتوفي في سنة 1280 هـ.، الموافق سنة 1864 م.

متْنها إلى بلدهم. ولقد حدث ذلك في الوقت الذي كان فيه وباء الطاعون يجتاح بشدة البلاد المصرية برمّتها. ولم يلبث هذا الوباء أن تفشى على متن السفينة البندقية المستأجرة. وعند وصولها إلى مياه صفاقس، اكتُشف أن عدداً من المسافرين على متنها، وبعض أفراد طاقمها قد ماتوا نتيجة إصابتهم بالطاعون. ورفض قائد مرسى صفاقس السماح للسفينة الموبوءة بالرسو في المرسى، مكتفياً بتزويد قبطانها بالمؤن التي يحتاجها قبل مغادرة تلك المياه. كما سمح له بأن يقوم إثنان من المرشدين البحريين التونسيين بمساعدته على المناورة بسفينته والتحرك نحو مرسى حلق الوادي الذي أمره بالتوجه إليه، تاركاً للباي حمُّودة نفسه اتخاذ القرار النهائي حول إمكانية استقبال السفينة الموبوءة من عدمه.

وبدلاً من أن يتوجّه قبطان هذه السفينة البندقية إلى مرسى حلق الوادي، نراه يعدل عن ذلك ويتوجه إلى جزيرة مالطا. غير أن سلطات هذه الجزيرة الصحية رفضت السماح بدخول السفينة إلى مرسَاها وأمرتها بمغادرته. لرفض القبطان في البداية، ولم يتراجع إلا بعد أن تلقى من المالطيين تهديداً بحرق سفينته. بيد أنه قبل إبحاره حاول التعاقُد مع بعض المالطيين على الانضمام إلى طاقم سفينته؛ ولكن مساعيه ذهبت سُدًى، إذْ لم يقبل أيٌّ منهم الانضمام إلى هذه السفينة الموبوءة. كذلك فإن مسافريه الصفاقسيين فشلوا بدورهم في محاولتهم افتداء بعض الأسرى المسلمين المحتجزين بالجزيرة لضمِّهم إلى طاقم السفينة. وعندما كاد القبطان البندقي أن يقنط تماماً، نرى المسؤولين الصحيين في الجزيرة يقرّون في النهاية بأنه يتعذّر على السفينة مواصلة الإبحار نتيجة لوفاة معظم أفراد طاقمها بسبب الطاعون. وهكذا فقد سُمح في النهاية بنزول البقية الباقية من المسافرين وطاقم السفينة، حيث اقْتيدوا إلى مركز الحجر الصحي وتمّ تجريدهم من ثيابهم تماماً؛ فيما أُحرقت السفينة بكل ما كان على متْنها من البضائع التي يملكها الصفاقسيون.

وبعد انقضاء فترة الحجر الصحي، غادر التجار الصفاقسيون جزيرة مالطا وتوجهوا إلى تونس، حيث رفعوا شكوى ضد القبطان البندقي، الذي اتهموه بأنه كان السبب في الكارثة التي حلت بتجارتهم؛ حيث إنه بدلاً من أن يتوجه بهم إلى مرسى حَلق الوادي ـ مثلما أمره قائد مرسى صفاقس ـ ركب رأسه ونقلهم إلى مالطا[1].

وأولى علي باي الحسيني شكوى أولئك التجار الصفاقسيين اهتماماً كبيراً، وأمر بمكاتبة مجلس شيوخ جمهورية البندقية للمطالبة بتعويض رعاياه. ثم غضب كثيراً للرفض المبدئي الذي قوبل به طلبه؛ إلا أنه كظم غيظه، واكتفى بتحرير خطاب جديد طالب فيه مجدَّداً بتعويضهم عن

---

(1) يوجز ابن أبي الضيّاف هذه الواقعة قائلاً: «إن تجاراً من تونس حملوا سلعهم في مركب فنسيان (بندقي)، من الاسكندرية إلى تونس؛ فوقع في أهل المركب مرض وباء. فدخل الرايس بهم إلى مالطة، وأنزل السلع بها، فصدر الحكم من نُظّار الكرنتينة بحرقها، نطلب التجار أموالهم من الرايس لأنهم وضعوها في أمان صنجق مركبه، على أن يبلغها لتونس». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 20.

بضائعهم، في عبارات أكثر إلحاحاً وحزماً، معلناً بأنه إذا ما انقضت فترة أربعين يوماً دون احقاق الحق للمتظلّمين، فإنه سيلجأ إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة التي يفرضها عليه احترام هيبة حكومته وتعويض ما نال رعاياه الصفاقسيين من أضرار تحت مسؤولية علم البندقية وعلى يد قبطان بندقي. وفيما كان هذا الخطاب الثاني بصدد إرساله، شعر علي باي بالأعراض الأولى لداء النّقرس الذي ما لبث أن أودى بحياته.

وبعد تولي ابنه ووريثه حمُّودة باشا حكم تونس، لم يتوان عن استئناف المطالبة بالتعويض المذكور، المتمثل في مبلغ أربعة عشر ألف ريال بندقي. غير أن حمُّودة باشا لم يكن ميَّالاً إلى تعقيد الأمور كثيراً مع البندقية، وكان راغباً في استنفاد جميع الوسائل الكفيلة برأب صدع الخلاف معها أولاً وقبل الاضطرار إلى إعلان قطيعة ضدها. ولذا فإننا نراه يصوغ مطلبه بتسديد التعويض في عبارات تتّسم بالإعتدال، متحاشياً إضفاء صيغة الإنذار والتهديد على ذلك المطلب، سيراً على سياسة والده في الخصوص.

غير أن هذا الطلب ـ شأنه شأن سابقه ـ لم يحظَ بأية نتيجة. بل إن البنادقة ردُّوا على الكيفية السلمية التي عالج بها حمُّودة باشا الموضوع بأن وجّهوا إلى مرسى حلق الوادي، في شهر ذي الحجة سنة 1197 هـ.، الموافق مطلع سبتمبر سنة 1783 م.، أسطولاً بندقياً صغيراً مكوناً من بارجة مسلحة بأربعة وستين مدفعاً، ومن فرقاطتين، تحت إمْرة الفارس كيريني؛ الذي كلفته حكومة البندقية بأن يبادر أولاً إلى تهنئة حمُّودة باشا بتوليه الحكم مؤخراً، وبأن يُثنّي على ذلك بشرح الأسباب التي تجعل الجمهورية البندقية في حِلّ من الاستجابة للمطالب التي وجهها إليها الباي بخصوصَ تعويض تُجّاره الصفاقسيين عن بضائعهم.

وبعد تكريس بضعة أيام لمفاوضات غير مجدية، غادر الفارس كيريني تونس في 21 من شهر سبتمبر نفسه، دون أن ينجح في جعل الباي حمودة يقبل الهدايا التي كُلّف بتقديمها إليه باسم حكومته.

وقبل أن يفْرد الأسطول البندقي أشرعته، كان الباي حمُّودة قد أمر بتسليم قائد ذلك الأسطول رسالة موجهة إلى مجلس شيوخ البندقية، أصرَّ فيها بإلحاح وقوة على ضرورة حصوله على تعويض قدْره أربعة عشر ألف ريال بندقي لصالح رعاياه التجار المتضرِّرين. وختم حمُّودة رسالته معلناً بأنه إذا لم يستجب لمطلبه هذا خلال مُهلة ستة أشهر؛ فإنه سيجد نفسه مضطرًا، للأسف، إلى أخذ حقوقه المذكورة بالكيفية التي يكفلها له القانون.

وفي التاسع من شهر نوفمبر التالي، عاد الفارس البندقي كيريني مجدّداً إلى مرسى حلق الوادي، قادماً أليه من الجزائر، التي قيل إنه كان قد توجه إليها لاستعطاف دايها بأن يسانده معنوياً في مسعاه لضمان نجاح مهمته لدى باي تونس. لكن الفارس كيريني لم ينزل إلى البرّ التونسي، بل أقلع بعد ثلاثة أيام متجهاً إلى مياه طرابلس الغرب.

وفي 30 ديسمبر، عاد كيريني فظهر على رأس أسطوله الصغير في مرسى حلق الوادي. وكانت المفاوضات التي كان قد شرع فيها بمدينة تونس خلال إقامته الأولى بها قد أفضت إلى نتائجها المتوخاة؛ ذلك أنه استطاع إقناع جمهورية البندقية بدفع المبلغ الذي طالب به حمّودة باشا. ولكن واقعة غير منتظرة أدّت للأسف إلى قطع المفاوضات مجدّداً وأساءت العلاقات بين هذا المبعوث البندقي وبين باي تونس، إلى حد أن هذا الأخير بادر فأعلن الحرب رسمياً ضد جمهورية البندقية، وأبلغ المبعوث كيريني بهذا القرار. ثم أصدر حمّودة أوامره إلى الرعايا البندقيين بمغادرة تراب الإيالة خلال أربع وعشرين ساعة.

وفي يوم 17 يناير سنة 1784 م.، الموافق شهر ربيع الأول سنة 1198 هـ. - وهو اليوم الذي تمّ فيه إعلان الحرب ضد البندقية - تمّ كسر صاري العلم البندقي في اللحظة نفسها التي كان الفارس كيريني يغادر فيها قصر باردو، المحل الرسمي لإقامة الباشا.

وفيما يلي تفاصيل الواقعة التي تسببت في عرقلة التجارة مع تونس وعرّضت للخطر سلامة أنفُس وأموال التجار الأوروبيين في الإيالة:

فقد حدث وأن اختفت في مرسى حلق الوادي سفينة بندقية - كانت قد شُحنت بالبضائع في ميناء القرْنة (ليفورنيا) لحساب عدد من تجار مدينة تونس من اليهود - في الليلة نفسها التي تلت مجيء كيريني البندقي؛ دون أن تسمح حالة البحر المتهيّج بمعرفة ما حل بتلك السفينة المفقودة. ولذا فقد اندهش الجميع عندما علموا بذلك منذ الساعات الأولى لصبيحة اليوم التالي. ثم ما لبث أن علم الناس أنه في اللحظة التي وقعت فيها هذه الكارثة، فإن أحداً لم يكن على متنها، وبأن قبطانها قد اتخذ حيطته إلى درجة أنه أرسل جميع من كان على متْنها إلى مرسى حلق الوادي، بالرغم من التعليمات الرسمية الصادرة عن السلطات المحلية، والتي تحرّم على البحّارة مغادرة سفنهم إلى البرّ التونسي قبل طلوع النهار.

ولقد أثبتت هذه الوقائع جميعها، وبشكل قاطع، أن قبطان السفينة المفقودة هو الذي تسبّب على نحو متعمّد في إهلاكها؛ الأمر الذي أوقعه تحت طائلة اتّهامه قانونياً بالتفريط قصداً في سفينته وشحنتها.

وعندما لاحظ التجار اليهود أن قنصلية البندقية لم تحرك ساكناً لإنقاذ السفينة والبضائع التي على متنها، فإنهم بادروا إلى طلب العون من الحكومة التونسية، وتمكنوا من استمالة الوزير التونسي الأول، مصطفى خوجة، الذي استجاب لالتماساتهم، واستقدم من مرسى غار الملح، المدعو فرانسوا أندريه، الفرنسي الجنسية، الذي كان يعمل في خدمة الباي كمهندس بناء سفن؛ حيث أمره الوزير بالتوجه إلى الجهة التي جنحت عندها السفينة، للتّأكد مما إذا كانت ما تزال هناك إمكانية لانتشالها، أو على الأقل انتشال جانب من البضائع المشحونة على متْنها. وقام ذلك الفرنسي بالكشف عن مكان السفينة الجانحة، ثم وعد بإنقاذ الشحنة برمّتها، إذا ما ظل الطقس مواتياً.

وفي هذه الأثناء، وفي اللحظة التي تأهّب فيها المهندس الفرنسي المذكور بالشروع في عملية الإنقاذ، نجد الفارس البندقي كيريني يصل إلى مرسى حلق الوادي على رأس أسطوله الصغير. وبمجرد علمه بما وقع وبالتدابير التي أمرت السلطات المحلية بها، حتى نراه يقوم بإيفاد الترجمان البندقي الرسمي المرافق له، السيد بيلاتو[1]، إلى الوزير التونسي الأول مصطفى خوجة في قصر باردو، لكي يطلب منه سحب التعليمات التي كان قد أصدرها، قائلاً إنه ـ من حيث هو قائد لأسطول بندقي ـ لا يمكنه السماح لأحد غيره بالقيام بإنقاذ سفينة بندقية جانحة. فما كان من مصطفى خوجة إلا أن تقبّل هذا المطلب على الفور، وأصدر للمهندس البحري الفرنسي أمراً بالتوقف عما شرع فيه.

والحقيقة أن العناية التي أبداها البحارة البنادقة، وهم يستعدون لعملية الإنقاذ، قد جعلت تجار تونس اليهود يمنّون أنفسهم باسترجاع جانب كبير من بضائعهم الغارقة. غير أنه سرعان ما خاب أملهم ذلك أن الفارس البندقي كيريني تلكّأ طويلاً قبل الاعتراف بأن عملية الإنقاذ قد اصطدمت بصعوبات لا يمكن التغلب عليها. وهنا نراه ـ تلافياً لإحراج نفسه ـ يبادر إلى تكليف ترجمانه بيلاتو بمقابلة مصطفى خوجة مجدّداً، لإفهامه بأن ضحالة منسوب المياه حول الموضع الذي غرقت فيه السفينة التجارية لا يسمح لسفن أسطوله بالدُنوّ منها؛ الأمر الذي يجعل عملية الإنقاذ مستحيلة. وفي هذه المرة غضب الوزير التونسي الأول من مسلك الفارس كيريني، وردّ على ترجمانه قائلاً إنه يبدو أن ملاحظة الفارس البندقي في محلها حقًّا، إلا أنها جاءت متأخرة، وبأنه كان من الأجدر به قبل الزَّجِّ بنفسه في هذه المشكلة أن يختبر منسوب عمق المياه بآلة سبْرٍ للتأكد مما إذا كان في وسع سفنه الدّنوّ بما فيه الكفاية من السفينة الجانحة؛ وبأن كيريني قد أصبح بالتالي ـ نتيجة لاعتراضه على تعليماته الأولى ـ سبباً في تأخير إنقاذ بضائع رعاياه اليهود، وبأن هذا التأخير الذي تسبب هو فيه قد نجمت عنه خسارة لحقت أصحاب البضائع ولا يمكن تلافيها. ثم ختم مصطفى خوجة كلامه قائلاً إنه لم يَعُد يرى سوى وسيلة واحدة لحل هذه المشكلة، تلافياً لقطع المفاوضات المعلّقة بين حكومة البندقية وبين حكومته، وتتمثل هذه الوسيلة في تسديد ما يعادل قيمة حمولة السفينة الجانحة؛ بحيث يصل إجمالي ديْن البندقية ـ بعد إضافة هذه القيمة إلى الأربعة عشر ألف ريال التي كان الباي قد طالب بها أصلاً ـ إلى مبلغ ثلاثين ألف ريال بندقي.

وهنا نرى الفارس كيريني ـ الذي كان قد حرص حتى تلك اللحظة على عدم القيام بزيارة خاصة لمصطفى خوجه ـ يقرر التوجه لمقابلته في قصر باردو، لمحاولة التوصّل معه إلى تسوية وديّة.

ولكن الفارس البندقي، بالرغم من كل التبريرات التي حاول أن يعزو إليها فشله في إنقاذ

---

(1) لم تلبث حكومة البندقية أن عيّنت الترجمان بيلاتو هذا تنصلاً لها في مدينة طرابلس. انظر ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ط/2، ص 458.

البضائع الغارقة، وبالرغم من استعطافاته الملحاحة، وبالرغم من العرض الذي تقدم به، نيابة عن جمهورية البندقية، بأن يدفع للباي حمُّودة - في شكل هدية شخصية - مبلغ خمسة عشر ألف ريال بندقي، بدلاً من الأربعة عشر ألفاً التي طولبت بها البندقية في البداية؛ إلاّ أن الوزير التونسي الأول صمّم على عدم التراجع في قراره.

وهكذا فقد انقضت عدة أيام والمفاوضات جارية. وأخيراً فإنه في يوم 22 يناير سنة 1784 م.، وعند اختتام مقابلة أخيرة مطوّلة، وعلى أثر مناقشات حامية، نرى مصطفى خوجة يبْلغ الفارس كيريني - باسم الباي حمُّودة - بأن عليه مغادرة أراضي الإيالة خلال أربع وعشرين ساعة، هو وجميع رعايا جمهورية البندقية. كما أصدر الوزير الأول التونسي، في الوقت نفسه، باسم سيِّده، أمراً بكسْر صاري العلم البندقي الذي كان مرفوعاً فوق مبنى دار القنصلية بمدينة تونس. ونُفِّذ أمره على الفور. وصعد الفارس كيريني إلى متْن سفينته في ذلك اليوم نفسه، ثم أبحر بعد ثمانية أيام متجهاً إلى جزيرة كورفو اليونانية، بعدما أقلعت صحبته جميع السفن التجارية البندقية التي كانت راسية في حلق الوادي.

وهكذا فقد أدت هذه الواقعة المؤسفة إلى قطْع المفاوضات التونسية البندقية التي كانت على وشك الانتهاء إلى نتيجة مرْضية للطرفين، وجعلت الحرب وشيكة الوقوع بين جمهورية البندقية وبين الإيالة التونسية.

ولقد لامت حكومة البندقية الفارس كيريني بمرارة على فشله في مهمته، ورأت أنه كان بوسعه - لو أنه تصرَّف بحكمة - النجاح في تلك المهمة.

وبالفعل، فإنه لو تذرَّع كيريني بالحذر ولم يتدخَّل في مشكلة السفينة التجارية الجانحة ببضائعها، ولو أنه ترك جانباً حرصه الأحمق على كرامته، في ذلك الظرف، وبادر بدلاً من ذلك، ومنذ البداية، إلى مفاتحة مصطفى خوجة صراحة حول النوايا الحقيقية للجمهورية البندقية، دون مماطلة وتسويف عند تفاوضه حول تسديد الأربعة عشر ألف ريال بندقي التي كانت تونس قد طالبت بها كتعويض - لأن مجلس شيوخ البندقية كان قد خوَّله أن يعد بدفعها للإيالة كحلٍّ اضطراري، لإنهاء الخلاف - فالذي لا شك فيه عندئذ أن يبّرم الصلح في الحال.

ومهما يكن من أمر، فإنه - على ضوء ما حدث - لم يعد يخامر حكومة تونس وأهاليها أي شك في أن البندقية ستُقْدم وشيكاً على اعتداء ضد بلادهم. وبالفعل فقد عُلِمَ خلال الأيام الأولى لشهر يونيه أن مجلس شيوخ البندقية قد أصدر أمراً إلى الأميرال آنجلو إمو بالتوجُّه إلى مياه تونس على رأس أسطول ضخم؛ غير أن أحداً لم يكن يعرف بعدُ ما إذا كان هذا الضابط البندقي الكبير قد كُلِّف بالشروع في الاعتداء على التونسيين في الحال، أم أنه أمِر بالتقدم للحكومة التونسية في البداية بعروض جديدة للتوصُّل إلى تسوية سلمية. وبالنظر إلى شك التونسيين في النوايا الفعلية لحكومة البندقية، وتحسُّباً لأيّ احتمال، فقد رأى حمُّودة باشا أن الواجب يفرض عليه اتخاذ تدابير

دفاعية، لا في مرسى حلق الوادي وحده فحسب، بل وحتى في مرسى بنزرت ومرسى سوسة، وغيرهما من الموانىء التونسية. وهكذا فإننا نراه يحشد في النقاط البحرية المذكورة تعزيزات من قواته ويزوّدها بقطع مدفعية وعتاد حربي.

وفي أول شهر سبتمبر سنة 1784 م.، نجد الأسطول البندقي، الذي أُعلن عن إبحاره منذ بعض الوقت، يلوح أخيراً في مياه تونس. وكان ذلك الأسطول يتكون من ثلاث بوارج حربية، وفرقاطة، وسنبكين، ومركبين مسلحين بالمجانق[1]، وقادس شراعي. وكانت جميع هذه القطع الحربية تحت إمرة الفارس آنجلو إمو.

وما إن لاح أسطول العدو في الأفق، حتى سارع الباي حمُّودة بإيفاد تعزيزات من عسكر الإنكشارية الأتراك إلى دُور القنصليات لحراستها، كيلا يحصل أي اعتداء على ممثلي الدول الأجنبية أو على رعايا بلدانهم. وتمّ في الوقت نفسه الدفع بقوات كبيرة إلى مرسى حلق الوادي، للدفاع عن قلعتيْها اللتين كانتا تحت إمرة الحاج علي رايس، آمر بحرية الإيالة.

وبعد مغيب شمس ذلك اليوم، قدم من مرسى حلق الوادي إلى مدينة تونس قبطان سفينة فرنسية حاملاً معه رسالة من طرف الأميرال آنجلو إمو، موجّهة إلى السيد قازُّو، قنصل البندقية الذي كان ما يزال مقيماً بتونس ولم يُطرد منها في إطار تدابير الطرد التي لحقت بقية الرعايا البنادقة، وذلك بسبب من أنه كان في الوقت نفسه الطبيب الخصوصي للباشا حمُّودة. وعندما لم يسمح الباشا للسيد قازُّو بالتوجه بنفسه لمقابلة الأميرال آنجلو إمو، فإننا نرى هذا الطبيب القنصل يقوم في يوم الثالث من شهر سبتمبر بتوجيه ردّه على رسالة الأميرال البندقي بواسطة إنكشاريٍّ كان يعمل ترجماناً للقنصلية البندقية. وعند عودة ذلك الإنكشاري حاملاً معه رسالة جديدة من طرف الفارس إمو إلى القنصل قازُّو، نراه يقوم بتسليمها إلى القائد العسكري لمرسى حلق الوادي، الذي حوّلها على الفور إلى الباي حمُّودة باشا مباشرة. ثم تمّ وضع الأسطول البندقي كله في حالة استنفار للمعركة، إلا أن بقية نهار الثالث من سبتمبر انقضت دون وقوع حدث جديد.

وفي اليوم التالي حرّر القنصل قازُّو رسالة ثانية إلى الأميرال إمو، أبلغه فيها بمقترحات جديدة للتسوية باسم الباي. ثم لاحظ حاكم حلق الوادي خلال بقية ذلك النهار أن البوارج البندقية كانت تتأهّب للهجوم، وأن المركبين المسلحين بالمجانق قد أخذتا تناوران بشكل يُوحي بالاستعداد لإطلاق مجانقهما؛ فما كان منه إلاّ أن أصدر أوامره لجميع مراكب الغزو التونسية وللسفن الصغيرة التي كانت راسية في البرزخ باللجوء إلى البحيرة الفاصلة بين مدينة تونس وبين مرسى حلق الوادي، لتجنيبها نيران العدو، فيما لو شبّ القتال. وفي تلك الأثناء تمّ الاستيلاء - بأمرٍ من الأميرال البندقي - على مركب شراعي محمّل بالقمح، كان راسياً بين السفن الفرنسية المتواجدة هناك، وهو

(1) مجانق ومجانيق، مفردها: منجنيق؛ وهي آلة حربية كانت تُرمى بها القذائف النارية. أما العلاّمة «دوزي» فإنه يجعل جمْع منجنيق: «مناجق»، وليس «مجانق». أنظر: دوزي: تكملة المعاجم العربية، ج/2، ص 625.

مركب يملكه قائد منطقة سوسه البحرية؛ حيث قام بحّارة الزوارق البندقية المكلفة بالاستيلاء عليه بتلبيح إثنين من يهود طرابلس المسافرين على متنه. وقُبَيْل حلول مساء ذلك اليوم نفسه، عاد ترجمان قنصلية البندقية الإنشكاري، اللذي كان قد أُوفد إلى متْن بارجة الأميرال آنجلو إمو، حاملاً معه رسالة شفهية إلى القنصل قازُو. ولقد ذكر الفارس إمو فيها للقنصل بأن مضمون الخطاب الذي كان قد وجهه إليه مع الإنكشاري قد بدا له غريباً إلى درجة أنه رأى الاّ يردَّ عليه كتابياً، وبأنه لا يريد الخوض في أية تسوية لا تليق بكرامة حكومته، وبأنه يرفض قبول المقترحات التي عُرضت عليه، لأنه، وقد جاء إلى مياه تونس، فإن مهمته ترمي إلى تحقيق ترضية تامة عن تلك الإهانات التي لحقت الجمهورية البندقية. وبالتأكيد فإن القنصل البندقي قازُو لم يكن يستحق أن يُخاطب بمثل هذه اللهجة القاسية؛ ذلك أنه سلك دائماً خلال هذه الظروف الصعبة مسلكاً محموداً، ولا يُشكُ في أنه لربما نجح في تحاشي القطيعة بين بلاده وبين تونس، لو أنه حُمِّل، منذ السنة الفارطة، تدبير المفاوضات. غير أن الفارس كيرِيني، بدلاً من الركون إلى تجربته الطويلة، قد وضع ثقته في ترجمانه الخاص بيلاتّو الذي كان السبب في وصول الأمور إلى هذا الحد من التأزّم.

وأدّت إجابة الأميرال البندقي آنجلو إمو إلى غضب الباي حمُّودة بمجرد إطلاعه على فحواها. فانقلب على الفور من إنسان ميَّال إلى تسوية سلمية إلى إنسان مصمم على الوقوف موقفاً مضاداً تماماً. وبالتالي فإن حمُّودة باشا أبلغ الأميرال بأنه سيمضي في حالة الحرب ضد البندقية بكل حزم، ما ظلت هذه الجمهورية مصرَّة على رفض تسديد قيمة حمولة السفينة البندقية الموْبوءة التي أحرقها المالطيون، وأنه ربما يتنازل، عندئذ فقط، عن أية مطالب أخرى يكون قد طالب بها في السابق، سواء في ما يتعلق بتجديد معاهدة الصلح، أو في ما يتعلق بدفع إتاوة سنوية مساوية لتلك الإتاوة التي كانت البندقية قد دفعتها للجزائر ولطرابلس الغرب. وتعويلاً من الأميرال البندقي على الرّهبة التي ظن أنه سيُحدثها في نفوس التونسيين عند مشاهدتهم لقواته البحرية الرابضة في مواجهتهم على نحو عدائي مستفز؛ نراه يشْدُد أكثر من ذي قبل في رفضه التنازل عن أيٍّ من مطالبه، بل إنه عاد مجدِّداً فطالب، وبكل غطرسة، بترضية كاملة لمطالب حكومته.

ولم يحدث شيء ذو بال خلال نهار الخامس من سبتمبر، فيما عدا أن اثنين من القباطنة الفرنسيين ـ كان أحدهما قد قدم بسفينته من ميناء كالياري بجزيرة سردينية، وقدم الآخر بسفينته من مرسى عنّابة الجزائري ـ توجّها فور وصول سفينتيهما إلى القنصلية الفرنسية لتقديم شكوى ضد الأسطول البندقي الذي كانت بوارجه الراسية قبالة تونس قد فتحت نيرانها على سفينتيهما لإجبارهما على الرّسوّ إلى جانب بارجة القيادة. وفي اليوم نفسه تلقت القنصلية الفرنسية رسالة من طرف الأميرال آنجلو إمو، ضمَّنها التعبير لها عن أسفه عن الاعتداء على السفينتين.

وفي صباح سادس أيام شهر سبتمبر، تحرك الأسطول البندقي نحو مرسى بنزرت، تاركاً قبالة مرسى حلق الوادي بارجة واحدة وسنبكاً، سرعان ما اضطرتهما الرياح الشمالية الغربية إلى الإبحار إلى مرسى غار الملح للرّسوّ به.

وفي التاسع من الشهر نفسه، قدمت فرقاطتان انجليزيتان وأرستا في مياه حلق الوادي، وكانتا قادمتان من نابولي وعلى متنيهما اثني عشر شخصاً من الرعايا التونسيين الهاربين من السجون الإيطالية، حيث التجأوا إلى هاتين الفرقاطتين. وتعرضتْ هاتان القطعتان الإنجليزيتان لاعتداء غريب من طرف بارجة الأميرال آنجلو إمو، التي كانت راسية عند مرسى قرطاج، حيث أطلقت بعض القُلل من مدافعها على الفرقاطتين. وتوجّه القنصل الإنجليزي، السيد تريْل بشكواه إلى الأميرال البندقي، الذي بادر على الفور فأصدر أوامره إلى مساعده الفارس مورا بتكليف أحد الضباط بتقديم اعتذار لقبطانيْ الفرقاطتين. وبعد مضي يومين على ذلك تحركت الفرقاطتان متجهتين إلى الجزائر.

وانقضت عدة أيام دون حدوث ما ينمُّ عن نوايا العدو البندقي، الذي كان قد توجّه إلى جزيرة سردينية للتزوُّد منها بالمياه الصالحة للشرب - فبرز فجأة أمام مرسى سوسة، وأخذ يرشقها بقنابله منذ صباح اليوم التالي. وطيلة الأيام الثمانية التي ربض الأسطول خلالها في فرضة مرسى هذه المدينة، نراه يفتح نيرانه عليها خمس مرات، حيث رماها بأكثر من ثلاثة آلاف قُلّة، وبحوالى مائتين وخمسين قنبلة. وتسبب هذا القذْف في هدْم حوالى ثلاثين بيتاً، توارى تحت أنقاضها بعض قاطنيها البائسين، فيما قذفت أمواج البحر إلى الشاطىء عدداً من الجثث؛ الأمر الذي دلّل على أن الأسطول البندقي قد أصيب هو الآخر بنيران بطاريات مرسى سوسة.

وقاربت حملة سنة 1784 م. البندقية هذه من نهايتها. وبالنظر إلى الفشل الذي مُنيت به - زيادة عن دُنوّ فصل الشتاء غير الملائم للملاحة - فإن الأميرال آنجلو إمو اضطر إلى الانسحاب بأسطوله. وقبل مغادرة الأسطول للسواحل الشمال إفريقية، لقضاء فصل الشتاء في مياه البندقية، نراه يبرز مجدّداً، لوهْلة قصيرة، قبالة مدينة تونس.

ولم تُستأنف العمليات البحرية سوى في السنة التالية: ففي العشرين من شهر يولية سنة 1785 م.، نرى الأسطول البندقي الجديد - الذي كان يضمُّ ثماني قطع شراعية، من بينها ثلاث بوارج، يبرز للمرة الثانية أمام مرسى سوسة، حيث ألقى مراسيه على بُعْد ثُلثيْ مسافة مرمى مدافعها.

وفي يوم 21 يولية، عند الساعة الثامنة صباحاً، تأهّب الأسطول البندقي للمعركة، حيث وزّع قطعه في تشكيلة على النحو التالي: ففي شمال مرسى سوسة ربضت بارجة وفرقاطة، وفي الوسط ربضتْ بارجة القيادة وقاذفتا مجانق وقادسان شراعيان، أما عند النقطة الجنوبية فقد ربضت بارجة مسلّحة بسبعين مدفعاً.

ثم انقضى يوم 22 يوليه في مناورات وتحركات لا أهمية لها؛ حيث حاول أحد القوادس الشراعية، عند الساعة التاسعة صباحاً، إحراق عدد من السفن الراسية جنوب المدينة، وهي محاولة عادت فاستُؤْنفت دون جدوى عند هبوط الظلام. وقبيل منتصف الليل حدث وأنْ حاولت بارجة

القيادة - تتبعها فرقاطة - الدنوَّ من بطارية المرسى؛ إلا أنها أُجبرت على الابتعاد عنها نتيجة إطلاق قذائف بطارية الأسوار الحسنة التصويب، حيث سقطت قذائفها في هيكليْ البارجتين.

وفي يوم 23 يولية، نرى الأميرال البندقي يقوم - بعد إصلاح العطب الذي لحق بعض قطع أسطوله - بقطر زوارقه إلى عرض البحر. ثم ظل أسطوله رابضاً على هيئة تشكيلته تلك نفسها حتى يوم 26 يوليه: ففي ذلك اليوم تمَّ عقد مجلس حرب على متْن بارجة القيادة، أقرَّ على أثره القيام بالهجوم؛ حيث قُصفت سوسة عند منتصف الليل بستين قنبلة. وعند طلوع النهار انسحب الأسطول إلى عرض البحر، ثم عاد خلال الليل فاقترب مجدّداً من البرّ، ورمى سوسة بخمس وسبعين قنبلة أخرى.

وخلال الأيام الأربعة التي تلت ذلك، اضطرت الرياحُ الشمالية والشمالية الشرقية أسطول العدو إلى محاولة مداراة هيونها بالبقاء في عرض البحر. ولم يتمكن الأسطول من استئناف قصفه سوى خلال ليالي الأيام الثلاثة الأولى من شهر أغسطس التالي، حيث قصفت مدينة سوسة بثلاثمائة وخمسين قنبلة أخرى. وفي يوم الخامس من أغسطس توقف القصف تماماً، ثم تحرك الأسطول في نهار اليوم التالي متجهاً نحو مياه صفاقس.

ولم يتسبَّب هجوم البندقيين الثاني هذا على مدينة سوسة سوى في أضرار بسيطة؛ ذلك أنه لم يُصَب أيٌ من السكان، فيما عدا طفل كُسر ذراعه نتيجة انفجار شظية قنبلة، كما لم يتسبب القصف سوى في هدم حوالى عشرين بيتاً وإلحاق الضرر بعدد مماثل من البيوت الأخرى. وطيلة عدة أيام، ظلت مياه البحر تقذف إلى الشاطىء بعض جثث البحارة البنادقة، كما عُثر عنده على حطام بوارج بندقية، بما فيها قطع من ألواح قمرة الأميرال نفسه.

وفي يوم 21 أغسطس لاح الأسطول أمام صفاقس، حيث شرع في قصفها على الفور. ثم غادر مياهها في 18 سبتمبر التالي، بعدما قصفها بمدافعه عديداً من المرات ورماها بحوالى مائة وخمسين قنبلة.

ثم رجع الأسطول في يوم 21 سبتمبر، مدعوماً بالفرقة البحرية التي يقودها الفارس كيريني، حيث أرسى في فرضة حلق الوادي. وفي هذه المرة بادر الأميرال آنجلو إمو - الذي لا ريب في أنه جاءته تعليمات جديدة من حكومته - إلى مكاتبة القنصل البندقي قازُو، حيث طلب منه إبلاغ الباي حمُّودة بعودته، وبأن يفاتحه، باسمه، برغبته في إيقاف العمليات الحربية، وبأن يسأله عما إذا كان على استعداد للقبول بتسوية وديّة. وختم الأميرال رسالته قائلاً بأنه في حالة تلقّيه لردٍّ سلبي، فإنه مصمم - مهما يكن نفوره من استئناف الحرب - على استعمال كل ما لديه من وسائل الدمار، لسحْق كل تحصينات حلق الوادي تماماً.

وأمهل الفارس آنجلو إمو حمُّودة باشا مدة أربع وعشرين ساعة للتفكير في العرض الذي تقدَّم به إليه.

واطّلع الباي على فحوى هذه الرسالة ثم قام بإملاء الردّ بنفسه على القنصل قازُّو. ونتيجة لفشل المحاولات العدائية البندقية السابقة، وبالنظر إلى ما جُبل عليه حمُّودة باشا من استعداد للتحدي والصمود، نراه يردُّ قائلاً إنه لا يمكنه الرضوخ لمطالب مجلس الشيوخ البندقي، وبأنه على العكس من ذلك يطالب بالتعويضات التي نادى بها منذ نشوب الخلاف، لتسديدها لرعاياه المتضررين، وبأنه بالتالي لن يقبل بإبرام الصلح مع البندقية إلا بعد قبولها بهذه الشروط. هذا، زيادة عن تكريره لمطلبه رسمياً بأن تدفع له جمهورية البندقية المبلغ الذي كان قد طالبها به كهدية. وختم الباي رسالته قائلاً إنه إذا كان هذا الردّ لا يحظى برضاء الفارس آنجلو إمو، فإن لهذا الأخير مطلق الحرية في التصرف وِفْق مشيئته. غير أن الباي حذّر الأميرال البندقي بسخرية مُهينة قائلاً: إن قلاع حلق الوادي متداعية أصلاً بفعل عوامل الدّهر الذي لا يُبْقِي ولا يَذَر؛ فإذا ما عنَّ لجمهورية البندقية أن تحوّلها إلى رُكام، فإنها ستُجْبر إلى إعادة تشييدها ثانية!.

ولدهشة أولئك الذين كانوا على علم بفحوى ردِّ الباشا المتبجّح هذا، فإن الأسطول البندقي بدا في اليوم التالي وكأنه شُلّ عن الحركة. إذْ لم يقرر الفارس انجلو إمو قصف حلق الوادي سوى في يوم 30 أكتوبر؛ فعند الساعة التاسعة من مساء ذلك اليوم فتحت قاذفتا المجانق النار، وردّت عليها القلاع وجميع البطاريات التونسية المتقدمة بالمثل، وبكل هِمّة. وفي الوقت نفسه الذي فتحت فيه قاذفتا المجانق النار، قامت تحت جُنْح الظلام عوّامتان بندقيتان ـ نُصب على كلتيهما مدفعان ـ بالدُّنوّ حتى أصبحتا قرب البطاريات الأرضية التونسية المتقدمة، حيث صلتها بنيران مدافعهما. ولم يلبث هذا الهجوم الجريء، الذي لم يكن في حُسبان التونسيين، أن فتّ في عضدهم؛ وما هي إلا لحظة حتى شاع الفزع بين صفوف جنودهم ورجال مدفعيتهم، فتشتّتوا تاركين مواقعهم وبطارياتهم. ولحق آمر القلعة رجب آغا، بدوره، بالفارّين، فكان مثلاً للجُبْن احتذاه آخرون؛ إذْ وثب على صهوة فرس وأطلق له العنان متجهاً نحو قصر باردو، حيث وصله حوالى الساعة الحادية عشرة ليلاً. وهناك رسم للمسؤولين صورة قاتمة للموقف، إلى درجة أن قلقاً عظيماً استبدّ بنفوس جميع أفراد بطانة الباي. وحاق الهلع بنفوس هؤلاء إلى حدّ أنهم تصوروا أن العدو قد احتل مرسى حلق الوادي. وأخذ الحاضرون يتجادلون حول التدابير التي يتوجّب اتخاذها لإنقاذ مدينة تونس نفسها من أهوال السلب والنهب، وكذلك حول كيفية حماية قصر باردو. وفي تلك اللحظة قدم مبعوث أوفده علي رايس، الذي كان آمراً للبطاريات الأرضية المتقدمة في حلق الوادي، فزوّد أولئك الواجلين بأنباء مطمئنة، هدّأت من روعهم وبدّدت الفزع الذي تأتّى عن جبن رجب آغا.

واقترف البنادقة في تلك الأثناء، غلطة لا مبرِّر لها، وتتمثّل في عدم انتهازهم الفرصة النادرة التي أتاحها لهم عدوهم عند انسحابه، وهو أمر لا يُتصوّر أنهم كانوا يجهلونه؛ ذلك أن القلعة كانت قد توقفت عن إطلاق قذائف مدافعها فجأة. ولو أن الأميرال البندقي بادر فاقتنص تلك الفرصة الذهبية في الوقت الملائم، فلا شك في أنه كان بإمكانه عندئذ احتلال حلق الوادي، بحيث كان في وسعه بالتأكيد ـ وقد صار سيد الموقف ـ إملاء جميع شروطه على الباي.

وعند مطلع نهار يوم الخامس من شهر نوفمبر، وبعدما حشد الأميرال البندقي قوادسه الشراعية وسط الأسطول، ووضع عند كلي جناحيه قاذفة مجانق؛ نراه يشرع في هجوم ثانٍ، لم يردّ عليه التونسيون سوى بنيران بطيئة وسيئة التصويب من عند البطاريات المنصوبة على البر. ولم تستمر المعركة ـ شأنها شأن سابقاتها ـ سوى ثلاث ساعات، ثم انتهت دون إلحاق أضرار حقيقية بأي من الجانبين.

وفي صبيحة اليوم العاشر من نوفمبر، قامت قاذفتا مجانق، يحميهما قادسان شراعيان وسنبكان، بالدُّنوّ من البرّ أكثر من ذي قبل وأطلقتا عليه حوالى ثمانين قنبلة. وكانت نيران هذا الهجوم أشدّ وأغزر وأطول أمداً؛ إذ لم يكفّ سوى عند الساعة الحادية عشر ليلاً، بحيث بلغ عدد قتلى التونسيين 34 قتيلاً، زيادة عن 45 جريحاً. كذلك فإن الأميرال البندقي بادر فأمر بأن تُجهّز على عجل بعض العوّامات عن طريق ربط عدد من البراميل ببعضها البعض، ثم وضع فوق كل منها مدفعين من ذوات العيار الكبير. وصوّبت هذه البطارية العائمة نيرانها بفعالية كبيرة ضد زوارق المدفعية التابعة لقوات الباي، والتي اضطرتها الخسائر الفادحة التي مُنيت بها إلى التحول إلى برزخ حلق الوادي.

وبالرغم من أنه كانت في حوزة الفارس آنجلو إمو قوات كافية لسحْق دفاعات حلق الوادي في أقل من أربع وعشرين ساعة؛ إلا أنه لم يذهب في هجوماته إلى مداها الأقصى، ذلك أنه كان يخشى إثارة غضب الباي التونسي كثيراً؛ الأمر الذي قد يضيّع على حكومة البندقية الوسائل الوحيدة التي كانت في حوزتها، والتي لا يمكنها تحقيق أهدافها سوى بالسياسة والصبر، لإنهاء حرب باهظة التكاليف كهذه. والواقع، أنه فيما لو تمّ احتلال حلق الوادي، فإن الأميرال إمو لم تكن لديه أوامر تخوّله ذلك، كما لم تكن لديه قدرة على الاحتفاظ بهذا الموقع والتقدم لاقتحام مدينة تونس نفسها. ذلك أن احتلالاً كهذا ـ لا يُرجى من ورائه أي مكسب فوري ـ كان كفيلاً بإيغار نفوس التونسيين وبمفاقمة العلاقات معهم؛ كما أنه سرعان ما سيكشف عن عجزه عن حماية الانتصارات التي يكون قد أحرزها. وباختصار، فإنه سيجعل الصلح مستحيلاً في إطار شروط مشرِّفة لجمهورية البندقية. ومن ناحية أخرى فإن عناد الباي حمّودة كان قد بلغ منتهى شططه، لأن هذا العاهل كان يعتقد أن دفاعات حلق الوادي شديدة المناعة، وكان يتصور أنه في وضع يمكّنه من الصمود حتى في وجه قوات جيوش أوروبا البحرية مجتمعة؛ ولذا فإنه ـ وقد سيطرت عليه هذه القناعة ـ لم يكن ينصت سوى لمشورة أشخاص سيّئي النوايا، ما كانوا يحرّضونه على الحرب إلا رغبة في دغدغة زهوه وغروره، أو لأنهم كانوا ينتمون إلى فئة من الساسة المعارضين لزمرة وزير الإيالة الأول مصطفى خوجه، الذي كان من رأيه وقف الحرب والجنوح إلى السلم.

وفي تلك الظروف كان كل شيء ينمّ عن تصلّب حمّودة وعناده. فتجارة الإيالة في عمومها، وعلى الأخص تجارتها مع الدولة الفرنسية، كانت تعاني من هذا الوضع. وأصبح من المستحيل

شحن أو تفريغ أية بضائع، بحيث إنه أصبح من الصعوبة بمكان الحصول في مدينة تونس على المؤن الضرورية لأطقم السفن الأجنبية الراسية في المرسى؛ لأن الباي كان قد حرّم تحريماً قاطعاً تمرير المؤن عبر برزخ حلق الوادي، خشية تسريبها إلى سفن الأسطول البندقي المُعادي. وكان الباي يأمل من وراء هذا الحجْر الصارم إجبار الأميرال البندقي على رفع الحصار والإبحار نحو ميناء بلد آخر للتزود منه بالمؤن.

ثم حدث تغيّر في الموقف يوم 19 نوفمبر: ذلك أن الفارس إمو ـ وقد لاحظ أن المساعي غير المباشرة التي بذلها لم تؤد إلى أية نتيجة ـ توجّه إلى الهدف مباشرة؛ فلقد كتب للباي حمُّودة نفسه رسالة مطوّلة، عبَّر له فيها ـ بعدما امتدح خصال هذا العاهل ـ عن مدى تألُّمه على المصاب الذي لحق أولئك البائسين الذين اكتووا بنار الحرب، وذكَّره بروابط الودِّ التليدة التي كانت تجمع بين جمهورية البندقية وبين الإيالة التونسية، وعبَّر عن الرغبة الشديدة التي تحدو حكومته في الاستمرار في إقامة علاقات طيبة مع الإيالة، ثم ختم رسالته بأن عرض عليه الصلح وطلب منه السماح له بالنزول بحرية إلى البرِّ لمقابلته وللتفاوض معه مباشرة حول الصلح. وكان الباي، من جانبه، قد أخذ ينصت، خلال اليومين الأخيرين، إلى النصائح المُعَقَّلة التي أسداها له مصطفى خوجة، كما أخذ يدرك في نهاية المطاف مدى خطورة سدوره في الاستمرار في المقاومة. كذلك فإن الباي حمُّودة لم يكن يتوقع أن يستلم مثل هذه الرسالة المهادنة من غريمه في الوقت الذي كانت فيه تحركات الأسطول البندقي تنمُّ عن التأهُّب لشنِّ هجوم رابع عمَّا قريب، قد يكون أخطر من الهجومات السابقة. ولذا فإننا نرى حمُّودة يأمر على الفور بالرد على رسالة الفارس إمو وإبلاغه بأنه هو الآخر توَّاق للمصالحة، وبأنه أصبحت تحدوه الرغبة في إيقاف الحرب، وبأنه مستعد للتفاوض معه؛ إلا أنه يشترط ـ قبل الشروع في أية مفاوضات ـ أن يبحر الأسطول البندقي مبتعداً عن حلق الوادي. ودعاه في ختام رده هذا بأن يرجع إلى المرسى بعد انقضاء ثلاثة أسابيع على رحيله، وبألاّ يصطحب معه عندئذ سوى بارجة وفرقاطة، وعندها سيسمح له بالنزول إلى البرِّ للتفاوض معه شخصياً حول الصلح.

وقبِل الفارس البندقي مقترحات الباي التونسي، فأبحر بأسطوله في العشرين من شهر نوفمبر؛ حيث توجه إلى جزيرة مالطا، التي شرع من عندها على الفور في التهيئة للمفاوضات، محاولاً ضمان تحقيق شروط أفضل لحكومته. كذلك فإن دنوَّ فصل الشتاء كان في حد ذاته يفرض على هذا الأميرال الابتعاد ببوارجه عن سواحل شمال إفريقيا، بحيث لا يعود إليها سوى في الربيع التاليّ. وذلك في حالة ما إذا تطلَّب الأمر القيام باستعراض جديد للقوة لإرهاب الإيالة التونسية.

ولم يرجع الفارس إمو إلى حلق الوادي عند انقضاء الأسابيع الثلاثة مثلما تمَّ الاتفاق عليه. وهكذا فقد تباطأت المفاوضات. وخلال غياب الأسطول البندقي تجرَّأ بلاط الباي الذي بدا ميَّالاً إلى عرقلة هذه المفاوضات أكثر فأكثر، كي يحصل على مزيد من التنازلات عند إبرام الصلح. وفي

تلك الأثناء، قُدِّم إلى الباي مشروع اتفاق اقترحه الأميرال البندقي، لاتخاذه أساساً للمعاهدة النهائية. وأفضت مناقشة بنود هذا المشروع، خصوصاً البندين الرابع والتاسع إلى كثير من المماحكة من جانب الحكومة التونسية التي تبيَّنت نيَّتها واضحة في تمييع الموقف. وعاد الباي إلى العناد مجدَّداً، مُظهراً تصلُّبه أمام استعطاف السيد جورجو ليوني، مستشار قنصلية البندقية، الذي كان وسيط المفاوضات المعلَّقة في تونس؛ فلقد طالب حمُّودة باشا بأن يتعهَّد الأميرال، باسم جمهورية البندقية، بأن يتم - قبل إبرام المعاهدة - دفع مبلغ ستين ألف ريال بندقي كتعويض حرب عن الأضرار التي مُنيت بها الإيالة نتيجة قصف حلق الوادي، وسوسة، وصفاقس. ويُعتقد أنه لو أن الباي بادر فقبل منذ البداية البنود المبدئية للمشروع الذي عُرض عليه، فإن جمهورية البندقية كانت ستقبل بدفع التعويض؛ غير أن تمسُّكه المعاند بعدم قبول أي شيء إلا بعد التزام الفارس إمو بما طولب به، قد أدى مرة أخرى إلى فشل تلك المفاوضات المضنية التي أُعِدَّ لها منذ عدة أشهر.

وهكذا، فقد استمرت الحرب، حيث استُهلَّت حملة سنة 1786 م. البندقية بقصف جديد لمدينة صفاقس، بدأ في 18 مارس. وفي يوم 27 من الشهر نفسه، بادر السيد سكاريميتشي - وهو دبلوماسي بندقي بدرجة وزير مفوض - فعرض على قائد منطقة صفاقس التفاوض حول الصلح. إلا أن المسؤول التونسي ردَّ قائلاً بأنه غير مُخوَّل بالبتِّ في هذا العرض. ثم تمَّ الاتفاق على إيقاف العمليات الحربية طيلة أربعة عشر يوماً، لتهيئة فسحة من الوقت للسيد سكاريميتشي للتوجُّه إلى مدينة تونس للتفاوض مع الباي حمُّودة. واستغل التونسيون هذين الأسبوعين في تشييد دفاعات جديدة للمدينة، وفي حشد الذخائر، تحسُّباً لأي طارىء. وفي الثامن من شهر أبريل رجع السيد سكاريميتشي من مدينة تونس التي كان قد فشل فيها تماماً في مهمته، وصعد إلى قارب متوجهاً إلى الفارس إمو في بارجته لإطلاعه على فشل مساعيه، متفقاً مع قائد منطقة صفاقس التونسي على أنه فيما لو رُفضت مطالب الباي مجدَّداً، فإنه ستُرفع راية على صاري بارجة القيادة لإشعار المدينة باستئناف القصف. وبالفعل فقد رُفعت الراية منذ اليوم التالي؛ غير أن الهجوم البندقي لم يُستأنف إلَّا في يوم 30 أبريل. وطيلة تلك الفترة لم يقم الأسطول البندقي سوى ببعض التحركات التي لا أهمية لها، تمثلت في قصف المدينة بالقُلل. وتوجه السيد سكاريميتشي إلى البندقية في يوم 20 أبريل.

وفي يوم 30 أبريل، عند الساعة الرابعة صباحاً، نرى الأميرال إمو - بعدما أمر خلال الليل بأن تقترب إثنتان من قاذفات المجانق وزوارقهما المسلَّحة الثمانية من الساحل وبرفقتها العوَّامات العشرة الحاملة للبطاريات - يصدر الأمر بفتح النيران. وتواصلت المعركة لمدة أربع ساعات، أطلقت خلالها على مدينة صفاقس مائة وعشرون قنبلة وأربعمائة قُلَّة. ثم استُؤنف الهجوم في الرابع من شهر مايو، على نحو أشد، حيث أطلقت مائتا قنبلة وأربعمائة قذيفة مدفع وثلاثمائة قُلَّة على مدينة صفاقس التي عانت كثيراً من جرَّاء ذلك القصف، كما دُمِّرت معظم ضواحيها. واستُؤنف هذا القصف - الذي كان قد استمر أربع ساعات هو الآخر - في اليوم التالي؛ هذا، وإن اتسم في هذه

المرة بالضعف، حيث لم يؤدِ إلى نتائج كبيرة. وفي الثامن من مايو فرد الأسطول أشرعة سفنه وابتعد إلى عرض البحر.

وبعدما قام الأميرال إمو في جزيرة صقلية بإصلاح العطب الذي لحق بوارجه، نراه يعود فيظهر عند سواحل تونس، حيث ألقى مراسيه في يوم 24 يولية أمام مرسى بنزرت التي أخذ بقصفها على الفور. ويُقال إن بنزرت كادت أن تُدمَّر تماماً بواسطة البوارج البندقية التي مكَّنها اقترابها من البرّ من حُسن إصابتها لأهدافها.

وفي يوم 19 سبتمبر التالي ظهرت القوات البحرية البندقية المعادية للمرة الثانية أمام مرسى سوسة، حيث قامت على الفور بقصفها.

غير أن هذه الهجومات المختلفة لم تؤثر في صمود الباي، شأنها في ذلك شأن سابقاتها؛ ذلك أننا نرى هذا العاهل - بدل التخفيف من غلواء مطالبه - يُبْلغ الأميرال البندقي بأنه بدل الستين ألف ريال التي كان قد طالب بها كتعويض، صار يطالب الآن بمائة ألف ريال.

وهكذا فقد استعصت إمكانية إبرام الصلح أكثر من ذي قبل. وانسحب الأميرال إلى جزيرة كورفو بكامل أسطوله. وبعد ذلك بفترة وجيزة، قدمت فرقة بحرية بندقية صغيرة، مكونة من ثلاث فرقاطات، تحت قيادة الآمر البحري كوندولمير، واستأنفت محاصرة حلق الوادي.

ثم رجع الفارس آنجلو إمو إلى جزيرة مالطا لمراقبة العمليات الحربية عن كثب، فتوفي في هذه الجزيرة فجأة. وبمجرد ما علم مجلس الشيوخ البندقي بذلك، نرى عدداً من أعضائه يتساءلون عما إذا كانت الحرب ضد تونس - التي كانت قد كلَّفت خزينة جمهوريتهم قرابة مليون ريال بندقي، والتي طالما نصح الأميرال المتوفي بمواصلتها - ستستمر؛ أم أنه من الأفضل التفاهم مع هذا العدو الذي أبدى من المقاومة والصمود ما لم يكن متوقعاً منه؟ إلا أن غالبية أعضاء المجلس طالبوا بمواصلة الحرب.

بيْد أن الباي حمُّودة - وقد أحيط علماً بأن هنالك استعدادات هائلة تجري في ترسانات البندقية لتسليح أسطول جديد، أضخم من سابقه، قيل إنه سيُخصص لضرب إيالته - قرَّر تخفيض قيمة التعويضات التي كان قد طالب بها. ذلك أنه كانت تتهدَّده في تلك الفترة قطيعة وشيكة مع أتراك الجزائر؛ ولذا فإنه رأى ضرورة تحاشي التصادم مع عدوَّين في آن واحد. ثم إنه وجد في وفاة الفارس آنجلو إمو، الذي كان عدوه اللَّدود، عذراً في التخفيف من شطط حرصه على كبريائه وكرامته، ورأى أن مجرد التفاهم حول الصلح مع شخص آخر غير الفارس إمو المتوفى، هو في حد ذاته صون لإهدار شرفه. ولذا فإنه أصغى بتلهُّف للمقترحات التي تقدم بها إليه المفاوض كوندولمير باسم مجلس الشيوخ البندقي، بحيث توصل الباي إلى إبرام وثيقة هدنة وقعها عن البندقية مستشار قنصليتها في تونس السيد جورجو ليوني.

وهكذا فإن مفاوضات الصلح ـ التي ظلت تتأرجح طويلاً، فيما كانت الحرب متواصلة حتى بعد التوقيع على الهدنة ـ أدت في النهاية، في شهر مايو سنة 1792 م.، إلى إبرام معاهدة صلح نهائية بين البندقية وبين تونس[1].

حرصاً منّا على عدم خلط روايتنا عن حرب تونس مع البندقيين بأحداث لا علاقة لها بتلك الحرب، فإننا تعمّدنا الإمساك عن التطرق إلى الأحداث الأخرى التي وقعت في تونس إبّان هذه الحرب مؤقتاً. ولذا فإننا سنقوم الآن بسرد تلك الأحداث بحسب تسلسلها الزمني:

قبيْل شهر أكتوبر سنة 1783 م.، قدم إلى تونس مبعوث عثماني خاص (قبُوجي باشي) أوفده الباب العالي لإبلاغ الباي حمُّودة بأنه ـ تنفيذاً لنصوص معاهدة أبرمت مؤخراً مع النمسا ـ فإن السلطان العثماني قد تعهّد بتخليص جميع الأسلاب التي يغنمها غزاة البحر في الإيالات المغربية من على متْن السفن التي ترفع العلم الإمبراطوري النمساوي؛ وبالتالي فإن إيالة تونس مدعوّة رسمياً لإيقاف عمليات الغزو البحري ضد البحرية التجارية النمساوية. واستجاب حمُّودة باشا لهذه الدعوة عن طيب خاطر؛ بل نراه يبدي استعداده حتى للتفاوض حول تجديد الصلح مع النمسا. وبالفعل، فإنه تمّ إبرام الصلح معها في شهر يناير من السنة التالية.

لقد سبق لنا وأن ذكرنا في سياق تعرُّضنا لاستئناف الصلح بين تونس والبندقية، أن الباي حمُّودة كان قد صار أكثر استعداداً للإنصات للعروض التي اقتُرحت عليه في هذا الشأن، وبأنه كان يتوقع حدوث قطيعة بينه وبين أتراك الجزائر، وهي قطيعة كانت كفيلة بإرغامه على الدخول في حرب برية وبحرية ضد عدوين في وقت واحد. وكانت الأسباب التي حملته على توقُّع اندلاع حرب بينه وبين أتراك الجزائر تعود أصلاً إلى عهد قديم:

فقد كان أحد كبار ضباط والده علي باي الحسيني، واسمه حسن الكبير، قد كُلّف من طرف

---

(1) النص الأصلي لهذه المعاهدة مودع ضمن محفوظات قنصلية هولندا العامة في تونس. ويلاحظ أنه بالرغم من تلك الأحكام القانونية التي تضمنتها المادة الرابعة منها، فإنه مما لا شك فيه أن تعويضاً بقيمة أربعين ألف ريال بندقي قد سدّدتها جمهورية البندقية لإيالة تونس. ولقد تمّ تسديد هذا المبلغ في سنة 1792 م. في الوقت نفسه الذي قُدمت فيه هدايا قيمة إلى حمُّودة باشا، باسم مجلس شيوخ البندقية. ولقد أجمل المؤرخ التونسي ابن أبي الضيّاف أحداث هذه الحرب في أسطر قليلة، في «إتحاف أهل الزمان»، ج/3، ص 20، قائلاً: «... طال النزاع، وأفضى إلى منابذة وحرب. وخرجت مراكب تونس تأخذ ما تقدر عليه من مراكب الفنْـيان (البندقيين)، على العادة في ذلك العصر، فتقدم أسطولهم الحربي إلى حلق الوادي، ورموه بالمدافع، ثم توجهوا إلى سوسة ورموا سورها بالمدافع والبونبة، ثم أتوا صفاقس، وهي بعيدة المرمى، لما في بحرها من المدّ والجزر كل يوم، وآل الأمر إلى الصلح، وكان في رمضان سنة 1206 هـ. (أبريل سنة 1792 م)». وقبيل ذلك كانت البندقية قد أبرمت معاهدة صلح مع إيالة طرابلس الغرب، مُنحت بموجبه امتياز استغلال ملاّحات زوارة؛ والتزم البندقيون في المقابل بدفع إتاوة سنوية مقدارها ستة آلاف ريال بندقي إلى إيالة طرابلس الغرب، زيادة عن أجور العمال الطرابلسيين العاملين في الملاحات. انظر ترجمتنا لـ «الحوليات الليبية»، ط/2، ص 457.

عهد الباي بالخروج، على رأس محلة صغيرة، لقمع بدايات تمرد كان قد لاح بين قبائل غرب الإيالة. وكانت إحدى هذه القبائل بالذات ـ وهي قبيلة يكاد يكون جميع أفرادها من البدو الرُّحَّل ـ قد مالت إلى التمرد أكثر من القبائل الأخرى؛ الأمر الذي اضطر حسن الكبير إلى معاملتها بكل صرامة لعدم امتثالها للتعليمات الصادرة إليه. لكن القبيلة المذكورة أمعنت في تمردها، وطوت خيامها وتحركت بقطعان ماشيتها، حيث عبرت الحدود التونسية الجزائرية، وانتقلت إلى عمالة قسنطينة الجزائرية. ولما كاد النسيان أن يطوي في ثناياه هذه الواقعة، وحوالى نهاية شهر نوفمبر سنة 1783 م.، وصل عندئذ إلى مدينة تونس مبعوث أوفده باي قسنطينة الجزائري، لإبلاغ حمُّودة باشا بأن القبيلة المذكورة لم تعد تتبع تونس، بل أصبحت تتبع باي قسنطينة، وبأن هذا الأخير يطالب باسمها بمبلغ أربعين ألف ريال بندقي، تعويضاً عن الأضرار التي كانت قد لحقتها خلال حملة حسن الكبير ضدها. وبالرغم من اندهاش حمُّودة باشا لفحوى هذه الرسالة؛ إلا أنه ردَّ عليها بإجابة مراوغة، ثم عجَّل بمكاتبة داي الجزائر، مصمماً على القطيعة مع هذا الأخير، إذا ما ساند المطلب الخيالي الذي تقدم به إليه باي قسنطينة التابع له. وتحسُّباً لأي طارىء، أمر حمُّودة باشا، في الخفاء، بالبدء في استعدادات عسكرية، كيلا تباغته الأحداث، فيما لو هجم عليه جيرانه الجزائريون. وهكذا، فإننا نراه، تحسباً للقتال المتوقع، يخرج على رأس محلة عسكرية كبيرة، وبمعيته جميع رجالات بلاطه، حيث توغل في منطقة الجريد، لكي يهدِّىء فيها بقدومه شخصياً، ذلك الانزعاج الذي اجتاح نفوس الأهالي على أثر اندلاع الحرب ضد جمهورية البندقية وانتشار أراجيف هناك تتحدث عن قرب وقوع حرب مع أتراك الجزائر. وبعدما زار حمُّودة منطقة الجريد، توجَّه منها نحو مرابض قبائل الغرب التونسي، كيْ يفرض بالقوة سلطته على تلك القبائل التي بدت في الجو بوادر علامات عصيان بعضها، ولترسيخ وتعميق ولاء وإخلاص القبائل الأخرى التي يعوِّل على تضامنها معه في الأوقات العصيبة. واستمرت هذه الحملة الداخلية قرابة الأربعة أشهر. وفي مطلع شهر أبريل، عاد الباي إلى عاصمة إيالته، بعدما زار جميع مناطقها تقريباً. وخلال هذه الجولة العسكرية التي لم يقم بمثلها أي باي تونسيٍّ قبله، تمكن حمُّودة باشا من فرض سيطرته في ربوع البلاد، كما تمكن من تبديد أسباب سوء التفاهم بين القبائل؛ بل إنه نجح عموماً في تلافي إمكانية اندلاع أية حركة تمرد داخلية ضده. وعند مروره قرب الحدود الجزائرية، نرى جاره باي قسنطينة يبعث إليه بتحياته مع بعض ضباطه الذين حمَّلهم في الوقت نفسه، إهداءه بعض الجياد الأصيلة. والحقيقة أن لفتة المجاملة هذه قد بعثت ـ خصوصاً وأنها لم تكن متوقعة ـ في نفوس التونسيين الأمل في إمكانية التوصُّل إلى تسوية حول المشكلة التي كانت قد كدَّرت صفو العلاقات بين الإيالتين. بيد أنه لم يمض طويل وقت حتى جاء إلى مدينة تونس ردُّ داي الجزائر. ويُستنتج من فحوى ذلك الرد أن ديوان الجزائر يساند مطالب باي قسنطينة حول تعويض القبيلة التونسية التي كانت قد هاجرت إلى الأراضي الجزائرية. وبالرغم من أن ذلك الرد قد استفزَّ حمُّودة باشا كثيراً، إلا أنه كظم غيظه؛ ذلك أن حربه ضد البندقية كانت، في تلك اللحظة، على وشك أن تستأنف في جولة أخطر من سابقاتها، فرأى الرضوخ لتنازلات فرضتها عليه الظروف. وبالفعل، فإنه في شهر

يونية سنة 1784 م.، حُسمت مشكلته هذه مع الجزائريين مقابل تعويض قدره خمسة وعشرون ألف ريال بندقي، دُفعت لتلك القبيلة التونسية التي كانت قد انضوت منذ بعض الوقت تحت لواء الجزائريين.

كانت هولندا، شأنها شأن دول شمالي أوروبا الأخرى، قد طولبت بتقديم هدايا إلى الباي حمّودة عند اعتلائه عرش الإيالة. غير أنه حدث وأن التمس الباي آنئذ من السيد نيسين ـ الذي كان في تلك الفترة قنصلاً لهولندا ـ بأن تكون الهدايا التي ستقدمها حكومة هولندا له، بتلك المناسبة، في شكل ذخائر حربية، بسبب حالة الحرب التي كانت قائمة حينئذ بين الإيالة وبين البندقية. وعبثاً حاول القنصل الهولندي اقناع الباي التونسي بأن تصرفاً كهذا ـ لا سابقة له في الماضي ـ لا يمكن تبريره في نظر الدول الأوروبية، وبالتالي فإن حكومته غير مستعدة للبدء بهذا التقليد. لكن الباي اكتفى بالرد عليه قائلاً بأن هدايا هولندا ستُرفض إذا لم تكن في الشكل الذي طالب به. وبادر القنصل فكاتب حكومته حول هذه المشكلة، إلا أن رسالته لم تصل إلى وجهتها إلا بعد أن أرسلت هولندا بالفعل هداياها إلى حمّودة باشا، وهي هدايا كانت تتمثل في جواهر وملاجف مذهّبة... الخ، وذلك بما قيمته ثلاثين ألف قرش إسباني. وطبقاً لتصريح حمّودة باشا في الخصوص، فإن الهدايا رُفضت بغضب، الأمر الذي اقتضى، فيما بعد، الاستعاضة عنها بهدية جديدة تمثلت في عتاد وذخائر حربية.

ثم إن مواصلة الحرب آنئذٍ بين الإيالة وبين البندقية ـ وهي حرب كانت تنذر بالاستمرار ـ قد جعل الباي يضطر إلى التوجه إلى بلاطي كوبنهاجن وستوكهلم، وكذلك إلى الجالية الفرنسية المقيمة بتونس، بمطالب مماثلة للمطلب الذي تمّ توجيهه إلى هولندا. وامتثلت السويد والدانمارك لهذا المطلب بدون صعوبة؛ بل إن الدانمارك زادت فعرضت على الباي أن توجّه إليه هدية أخرى توازي في قيمتها هديتها الأولى، وذلك مقابل السماح لها برفع علمها الوطني على مبنى قنصليتها في تونس. وقبل الباي هذا العرض؛ وبالفعل فإنه عند استلامه للهدية الثانية، في شهر أبريل سنة 1784 م.، تمّ رفع العلم الدانمركي على مبنى القنصلية، وكانت هذه الهدية تتمثل في ثلاثين ألف قُلّة تزن كل واحدة منها رطلان، وستمائة برميل من البارود، زيادة عن جواهر وأقمشة مطرّزة؛ بحيث بلغ إجمالي قيمة الهدية أربعاً وعشرين ألف ليرة. وفيما بعد، أي في شهر يولية سنة 1786 م.، وصل إلى تونس ذلك العتاد الحربي الذي طولبت به الجالية الفرنسية، والذي طلبته باسم الباي من غرفة مرسيليا التجارية. وكان العتاد الفرنسي يتكون من مائتيْ ألف قُلّة من عيارات مختلفة، وهو عتاد استُقدم من ترسانة طولون بموجب أمر صادر عن وزير الحربية الفرنسي.

وفي شهر يونية سنة 1784 م. تفشّى وباء الطاعون في تونس. ولقد عاث هذا الوباء في الإيالة كثيراً، ولم ينحسر عنها سوى في شهر سبتمبر من السنة التالية[1].

---

(1) وقبل انحسار ذلك الطاعون عن تونس بمدة خمسة أشهر، نراه يتفشى، منذ شهر مايو سنة 1785 م.، في دواخل

ومنذ مطلع سنة 1786 م.، شرع بلاط إسبانيا في مفاوضات صلح مع تونس، إلا أن هذه المفاوضات لم تؤتِ ثمارها سوى في سنة 1791 م.، حيث تمَّ إبرام معاهدة نهائية بين البلدين في تلك الأونة[1]. إذ إنه في شهر فبراير سنة 1786 م. تمَّ إيفاد المدعو بازاليني من الجزائر إلى تونس، حيث تمكّن من التوصل مع حمُّودة باشا إلى هدنة مدتها ستة أشهر، انتظاراً لإيفاد الحكومة الإسبانية لقائم بالأعمال كامل الصلاحيات. وكان بلاط إسبانيا من الحرص على وضع حد لحالة الحرب التي كانت تُباعد بين البلدين، إلى درجة أنه ما إن انقضت أيام على رحيل المفاوض بازاليني، حتى وصل إلى مدينة تونس مفاوض إسباني جديد، هو السيد سولير، الذي كان قد كُلِّف، في حالة فشل مساعي سلفه بازاليني، بمفاتحة الباي مجدداً في أمر الصلح.

ولم يلبث أن لحق بالمفاوض سولير، مفاوض إسباني ثالث، هو دون بيدرو سوخويتا، الذي أوفده الكونت إكسبللي إلى تونس لتمديد أجل الهدنة التي تمَّ الاتفاق حولها سلفاً. وكان سوخويتا يحمل معه توصية من داي الجزائر ومن وزيره الأول، موجهة إلى الباي حمُّودة وإلى مصطفى خوجة، كما كان مزوّداً كذلك برسالة وزارية موجهة من الحكومة الفرنسية إلى قنصلها في تونس تطلب فيها منه تأييد هذه المفاوضات. ونجح دون بيدرو سوخويتا في مهمته تماماً، ثم قفل عائداً إلى الجزائر بعد ذلك ببضعة أيام.

وفي شهر أغسطس سنة 1786 م.، بادر بلاط الدانمارك - رغبة منه في زيادة توطيد علاقاته الطيبة مع الإيالة التونسية - فبعث إلى حمُّودة باشا هدية جديدة تمثلت في عتاد حربي. وفي مقابل هذه الهدية، التي أعجبته، بادر حمُّودة فحمَّل القنصل الدانماركي، السيد هاميكين، الذي كان يتأهَّب للتوجه إلى كوبنهاجن في إجازة، بأن يقدِّم باسمه إلى ملك الدانمارك ثمانية جياد عربية أصيلة بسروجها. ثم حذت حذوها هولندا، التي أثار غيرتها رجحان كفّة الدانمارك في علاقاتها مع الإيالة دونها، فأرسلت هي الأخرى هدية جديدة إلى الباي، تمثلت أيضاً في عتاد حربي؛ هذا زيادة عن مبلغ عشرة آلاف ريال ذهبي. وتمَّ تكليف بارجتين هولنديتين، تحت قيادة الآمر سبنجلر

= إيالة طرابلس الغرب أيضاً، ثم انتقل إلى مدينة طرابلس نفسها، بحيث قدِّر عدد ضحاياه في مدينة طرابلس وفي ضاحية المنشية بسبعة وعشرين ألف نفس، وتوفي بسببه معظم ضباط الإيالة الأتراك، بل إن الوباء عاث حتى داخل قلعة طرابلس (السراي الحمراء) وقضى على اثنين من أولاد علي باشا القرمانلي، ثم خفّت صولة هذا الوباء في طرابلس في الوقت نفسه الذي انحسر فيه عن تونس. انظر ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ص 461. ويتحدث ابن أبي الضّياف عن صولة هذا الطاعون في تونس قائلاً: «وفي سنة 1198 هـ. (1784 م.)، وقع بالمملكة طاعون جارف، وهو المعروف عند أهل الحاضرة بالوباء الكبير، ومات بسببه أعيان من الحاضرة، وأثّر في عمران البلاد نقصاً فادحاً. وفي أول ظهوره صدر أمر من الباي بحرق ثياب الموتى وكسوة بيوتهم وغلقها. وغسل الغرباء بالمقابر، وسجن مرضاهم بمخازن القلاّلين». انظر الإتحاف، ج/3، ص ص 14 - 15.

(1) ومن ناحية أخرى، فإن إسبانيا قد فتحت أول قنصلية لها في طرابلس في سنة 1784 م. ويأتي هذا التقارب بين إسبانيا وبين الإيالتين على أثر إبرام إسبانيا لمعاهدة صلح مع الآستانة قبيل ذلك، بعد أن ظلت في عداء مستمر مع العالم الإسلامي منذ طرد العرب من إسبانيا. انظر «الحوليات الليبية»، ط/2، ص 456.

بهذه المهمة. واعترافا من حمّودة باشا بهذه اللفتة، نراه يسمح لهولندا برفع علمها فوق مبنى قنصليتها.

وفي شهر فبراير سنة 1787 م قدم إلى تونس السيد دي شاتوناف ـ الذي تمّ تعيينه قنصلاً عامًا لفرنسا بالإيالة بموجب مرسوم مؤرخ في 3 سبتمبر سنة 1786 م ـ لكي يحل محل السيد دي روشيه، الذي عُيّن قنصلاً لفرنسا في المغرب الأقصى.

وبعد مضي بضعة أيام على ذلك، وصلت تونس سفينة شراعية حربية إسبانية، قادمة من الجزائر، وعلى متنها الدون بيدرو سوخويتا، الذي أوفده الكونت إكسبللي مجدداً إلى حمّودة باشا للتفاوض حول الصلح بين بلديهما.

وفي هذه الفترة استيقظت هواجس حمّودة باشا حول إمكانية وقوع قطيعة بينه وبين الجزائر ـ وهي هواجس كانت قد هجعت لبعض الوقت ـ وأخذت تقض عليه مضاجعه بقوة. والحقيقة أنه كان لتلك الهواجس ما يبرّرها.

ولقد سبق لنا وأن ذكرنا أكثر من مرة أن تنافساً شديداً كان مثار نزاع لا هوادة فيه بين الحكومتين، وكان يتسبب باستمرار في تأليبهما ضد بعضهما البعض: فبالنسبة للجزائريين نجد أن ذكريات انتصاراتهم ـ وكذلك ذكريات هزائمهم ـ في حروبهم السابقة ضد التونسيين، كانت تبعث في نفوسهم مشاعر عداء شديد نحو جيرانهم هؤلاء. وغالباً ما افتقد أتراك الجزائر أسباباً وجيهة للنزاع؛ إلاّ أنهم كانوا يهبّون إلى أسلحتهم لأتفه الأسباب. وفيما يلي المآخذ التي تذرّع بها أتراك الجزائر، لإحداث هذه القطيعة الأخيرة التي كان الناس يتوقعونها على أية حال: فلقد اتهمت الجزائر التونسيين بأنهم استضافوا فوق ترابهم عدداً كبيراً من سكان قسنطينة، الذين أفلتوا من وجه القضاء الجزائري. ونسي الجزائريون هنا أن حكومتهم التركية نفسها كانت قد استضافت قبل وقت قصير قبيلة تونسية ـ صارت قبيلة جزائرية منذئذ ـ وأن الجزائر كانت قد طالبت من أجل هذه القبيلة النازحة على تعويض مقابل الخسائر التي زُعم أنها لحقتها على أثر نزوحها إلى إيالة الجزائر. كما اتّهم الجزائريون الحكومة التونسية أيضاً بتأليب بعض القبائل الجزائرية القاطنة عند تخوم الإيالة التونسية، ضد سلطة باي قسنطينة. ثم أثار أتراك الجزائر ـ كمثلب أخير ضد التونسيين ـ مسألة فرار الأمير الشاب حسين[1]، الذي يعتبر الوريث الشرعي الوحيد الذي بقي على قيد الحياة من بين الأمراء التونسيين المنحدرين من سلالة علي باشا، وهو الأمير الذي كانت إيالة الجزائر تحتفظ به

---

(1) هو حسن ـ وليس حسيناً ـ بن إسماعيل بن يونس بن علي باشا. ولقد كان حسن هذا قد لجأ صغيراً، صحبة والده إسماعيل، إلى الجزائر، في أعقاب أحداث فتنة جبل وسْلات المذكورة سلفاً. وبعد وفاة أبيه إسماعيل، نرى حمّودة باشا يقلق لبقاء هذا الأمير التونسي في الجزائر، بالنظر إلى ما ينطوي عليه ذلك من إمكانية اتخاذ داي الجزائر له وسيلة لإثارة الشقاق والفتنة في تونس في الوقت المناسب. فدسّ له حمّودة في الخفاء وفداً اتصل به في منفاه بالجزائر، حيث رغّبه في العودة إلى تونس، وذلك بتواطؤ مع وكيل (أي قنصل) الجزائر.

هندها بعناية لجعله سلاحا تهدد به التونسيين كلما لاح في الجو شبح الحرب بين الإيالتين. ثم شاعت في مدينة تونس أنباء تفيد بأن ستة آلاف جزائري قد احتشدوا تحت أسوار قسنطينة، تأهبا للزحف على الحدود التونسية، وعندئذ أنشأ حمُّودة باشا محلة ضخمة مؤلفة من ألفيْ تركي، وثلاثة آلاف كولغولي، ومن وحدة ضخمة من قوات البادية. وبدا واضحاً أن قوة كهذه تكفي لصدّ، بل ولإلحاق الهزيمة بالجزائريين، إذا ما أقدموا على اكتساح الإيالة التونسية. بيد أن هذه القوة لم تكن، في الوقت نفسه، تبعث على الثقة فيها، بالنظر إلى الجزع والخوف الذي كان قد انطبع في نفوس التونسيين عند مجرد التفوّه باسم الجزائر، لأن أذهان الناس كانت ما تزال تعي ذكرى آخر مرة قام فيها أتراك الجزائر بنهب مدينة تونس. غير أنه مثلما حدث في المرة السابقة، فإن أراجيف الحرب هذه ما لبث أن هدأت بعد وقت قصير. وحوالى نهاية سنة 1787 م. (الموافق سنة 1202 هـ.)، نرى العلاقات الطيبة تعود بين الإيالتين، على الأقل ظاهرياً؛ حيث سادت بينهما الألفة نتيجة لتسلُّم الجزائريين لمبلغ ضخم من طرف باي تونس الذي فضّل، في ذلك الظرف، التضحية بكبريائه الشخصي، مرة أخرى، بدل التعرّض لمخاطر الدخول في حرب ضد الجزائر، في الوقت الذي كان فيه على إيالته الالتفات إلى أسطول البندقية لصد هجماته.

لقد سبق لنا وأن رأينا المفاوض الإسباني، دون بيدرو سوخوبتا، يعود إلى مدينة تونس. وما إنْ وصلها حتى نراه يأمر البارجة التي جاءت به بالعودة إلى إسبانيا لإطلاع حكومة مدريد على آخر مقترحات الباي المتمثلة في اشتراطه، للموافقة على إبرام الصلح، دفع مبلغ مائتين وخمسين ألف قرش إسباني، زيادة عن ثلاثين ألف قرش أخرى في صورة هدايا وأتعاب حرب. غير أن بلاط إسبانيا ـ وقد علم بأن حرباً كانت تهدِّد بالنشوب بين الجزائر وبين تونس ـ رأى التريث قبل البتّ في الموضوع، انتظاراً لما سيفضي إليه هذا الموقف، واكتفى البلاط الإسباني بإرسال رده على المقترحات التونسية. وكان ذلك الرّد من المراوغة إلى حد أن المفاوض سوخوبتا اضطر إلى مغادرة تونس تاركاً بدلاً منه مندوباً ثانوياً يدعى دون فينتورا. وكان سوخوبتا، يرمي من وراء عودته إلى إسبانيا إلى تنبيه حكومتها إلى حقيقة الوضع، وكان قبل سفره من تونس قد حصل من الباي على تمديد جديد للهدنة التي تم الاتفاق عليها من قبل.

---

* بتونس، المدعو الحاج محمد البرادعي. وبالفعل نجح هذا المسعى وجاء الأمير حسن إلى تونس سرًّا، فأكرمه حمُّودة وأنزله مسكناً مناسباً، إلا أنه وضعه تحت المراقبة الشديدة، ثم ما لبث أن ضبطه متلبِّساً بمراسلة الحكومة الجزائرية سرًّا، وعندئذ تمّ خنقه وقتل بأمر من حمُّودة باشا في 19 ربيع الثاني سنة 1214 هـ.، الموافق 20 سبتمبر 1799 م. واستاء داي الجزائر لذلك، خصوصاً وأن أم الأمير حسن الجزائرية كانت قد علمت أن هرب ابنها إلى تونس كان بتدبير من وكيل الجزائر محمد البرادعي. فطالب داي الجزائر برجوع وكيله البرادعي من تونس، لكن حمُّودة باشا امتنع عن إعادته، الأمر الذي أدى إلى تدهور الموقف بين الإيالتين. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص ص 33 ـ 34. هذا وإن كان الفرنسي روسُّو يضع هذه المشكلة في سياق تاريخي سابق زمنياً للسياق الذي حدده صاحب الإتحاف لقتل الأمير حسن باثنتي عشرة سنة. مثلما سنرى.

زيادة عما كان يشغل بال الوزير التونسي الأول، مصطفى خوجة، نتيجة المكائد التي كان يحيكها ضده غريمه ومنافسه على السلطة، إسماعيل كاهية؛ نراه ينشغل كذلك بمجابهة منافسات ندماء وأثيريّ حمّودة باشا من الشباب، ويواجه كذلك شخصية حمّودة المتّسمة بالعنف والعناد. ثم إن مكانة مصطفى خوجة نفسها قد أخذت تتضعضع كثيراً، بالرغم من الخدمات الطويلة التي أسداها، وبالرغم من ولائه للأسرة الحاكمة، وما كان يمدّها به من مشورة مخلصة. ولذا فإن اقتراب زوال حظوته قد صار أمراً مؤكداً في نظر أصحاب العقول النيّرة من الأهالي[1]. وكان التجار الأوروبيون المتعاملون مع الإيالة يرقبون بقلق نكبة الوزير التونسي الأول الوشيكة الوقوع؛ ذلك أن الإيالة التونسية - التي أصبح يحكمها شباب طموحون تنقصهم التجارب وعاهل يشتط دوماً في إرادته وآرائه - كانت لا بد وأن تنجرّ، دون ريب، نحو درب محفوف بالمخاطر. وكان نفوذ مصطفى خوجة هو وحده الذي يهيّء ذلك التفاهم الكامل الذي ساد علاقات حمّودة باشا بأبناء عمه محمد باي الرشيد، ويمنع إنزال المظالم بأهالي الدواخل، ويلطّف من حدّة مطامع الجزائر والأستانة في الإيالة - وهي مطامع متجددة دوماً - ويحرص على استمرار العلاقات الطيبة بين الإيالة وبين الدول الأوروبية. ولذا، فإنه إذا ما سقط مصطفى خوجة، فإن الإيالة ستقع حتماً، داخلياً وخارجياً، فريسة لأخطر التعقيدات والمشاكل. وكان يزيد في قلق الجميع أنه لم يكن في بلاط باردو أحد بوسعه أن يحل محل الوزير الأول هذا. ولم يلبث وقْع هذا الموقف أن لحق بالجالية الفرنسية، وكان ذلك في مطلع سنة 1789 م. : ذلك أن الطبع العنيف الذي اتّسم به الباي، ودسائس وأحابيل ندمائه المقربين، وكذلك إيعازات الأرقاء النصارى الذين كان العاهل التونسي يُسْلم قياده إليهم بعماء أحياناً؛ زيادة عن تلك الحرب المائعة والهوجاء التي شنّها البندقيون الذين أنهكتهم الخسائر الفادحة التي لحقتهم، وذلك الصلح الذي دفع الإسبان ثمنه غالياً، والذي كان إبرامه مع الإيالة وشيكاً؛ وتلك الدلائل الخاطئة التي توفرت لدى بلاط باردو التونسي حول الاضطرابات الداخلية التي واكبت إرهاصات الثورة الفرنسية التي كانت على الأبواب، وحول حقيقة الغليان الذي اجتاح النفوس في فرنسا وصار ينذر بسقوط الملكية فيها. . جميع هذه الظروف المتداخلة يبدو أنها قد باشرت تأثيرها كثيراً على ذلك القرار الذي اتخذه الباي حمّودة فجأة عندما قرّر أن يحذو حذو الجزائريين ويعرقل التجارة الفرنسية في تونس، حيث قلب ظهر المجنّ للقنصل الفرنسي العام وأزّم العلاقات معه بعدما كانت ممتازة حتى ذلك الوقت. وعندما وصلت الأمور إلى ذلك الحد من التردّي، اضطر القنصل الفرنسي، السيد شاتوناف - خشية وقوع مزيد من التدهور في علاقاته مع الباي - إلى تجميد جميع المعاملات التجارية الفرنسية في الإيالة، حتى يتلقى تعليمات في الخصوص من حكومة بلاده.

وحوالى شهر يولية سنة 1789 م، قدمت فرقاطة إسبانية إلى مرسى تونس وعلى متنها الدون

---

(1) توفي مصطفى خوجة في شهر جمادى الأولى سنة 1215 هـ. ، الموافق 10 أكتوبر سنة 1800 م، أنظر: إتحاف أهل الزمان، الجزء السابع.

بيدرو سوخويتا. غير أن إبرام الصلح تأخر مرة أخرى بسبب بعض الاستيضاحات التي طالب بها بلاط مدريد الذي وعد بأن يبعث، بعد بضعة أشهر، بتصديقاته على المعاهدة التي ظل التفاوض حولها جارياً أمداً طويلاً. وكان يبدو أن مصطفى خوجة لم يكن ينتظر سوى هذه اللحظة للانسحاب تماماً عن مسرح السياسة؛ ذلك أنه، وقد قاد بنفسه هذه المفاوضات المضنية، فإنه كان حريصاً على ارتباط اسمه بإبرام معاهدة الصلح مع إسبانيا، ليجعل من ذلك مسك الختام لحياته السياسية.

وفي شهر مارس سنة 1790 م.، وصل إلى مدينة تونس قنصل انجليزي جديد، هو السيد مارجرا. وكان ضابط مشاة كبير، ورجلاً واسع الثقافة، إلا أنه كان على جهل كامل بشؤون البلدان الإسلامية. ومنذ أن ضاع ميناء ماهون بجزيرة منورقة ـ إحدى جزر البليار ـ من يد انجلترا، فإن التجارة الإنجليزية كادت أن تندثر في تونس التي عرفت فرنسا كيف تستأثر بنصيب الأسد منها. وهكذا، فإننا نرى هذا القنصل الإنجليزي الجديد يبادر منذ وصوله إلى الإكباب بجدية على دراسة البلاد ومصالحها التجارية، لمحاولة إقامة علاقات تجارية مباشرة بين انجلترا وبين الإيالة.

وأخيراً وصلت تصديقات بلاط مدريد، حيث تمّ إبرام معاهدة الصلح النهائية في قصر باردو، بين إسبانيا وبين الإيالة. وفي شهر يناير سنة 1791 م.، تمّ تعيين مفاوض المعاهدة، السيد سوخويتا، قنصلاً عاماً لإسبانيا في تونس، التي توفي فيها، فيما بعد، خلال مباشرته لمهام هذا المنصب. ولقد كلّف هذا الصلح إسبانيا مائة ألف قرش سُدِّدت للباي، وثمانية آلاف خُصّ بها الوزير الأول، وألفين من القروش سلمت إلى صاحب الطابع[1]، وهو الوزير الثاني في تونس؛ هذا إضافة إلى حوالى عشرين ألف قرش أخرى، في شكل هدايا، تمّ توزيعها على بطانة بلاط باردو، وكانت تتمثل في بنادق وغدّارات وساعات وخواتم... الخ، هذا، زيادة عن إهداء الإيالة سنبكين حربيين مسلحين.

---

(1) هو الوزير يوسف خوجة صاحب الطابع. أصله من مسلمي إقليم البغدان التابع اليوم لدولة رومانيا، تمّ جلبه إلى تونس كعبد رقيق من الآستانة لحساب حمّودة باشا الذي أحبه وفُتن به. وبناء على مشورة الوزير المؤرخ حمّودة بن عبد العزيز، فإن حمّودة باشا فوّض يوسف هذا «رتبة الطبع»، أي رئاسة الوزارة وحمل أختام الإيالة، وهذا هو السر في تسميته بـ «صاحب الطابع». وكان يوسف واسع الثراء لاشتغاله بالتجارة الخارجية إلى جانب وظيفته الرسمية، وقد ساعد في ثرائه الواسع أنه كانت له «شقوف» ومراكب تعمل بالغزو البحري لحسابه الخاص، كما كان يشحن عليها سلع تجارته مع الخارج. وكان متخصصاً في المتاجرة بأصواف «الشاشيّة» التونسية. ولقد أوجز ابن أبي الضيّاف سعة ثرائه في عبارة بليغة قائلاً: «... وكانت ثروته توازي جباية الدولة يومئذ». وشيد يوسف صاحب الطابع من ماله الخاص عدداً من المساجد، أوقف عليها أوقافاً، وأشهرها المسجد المعروف باسمه ببطحاء الحلفاوين بمدينة تونس. اغتيل يوسف فيما بعد في عهد الباي محمود باشا، التالي ذكره، وبأمر منه، في 11 صفر سنة 1230 هـ.، الموافق 24 يناير سنة 1815 م. ودفن بتربة مسجده. وقبل دفنه تمّ التمثيل بجثته، وشوى بعض خصومه قطعاً من لحمه وأكلوها؛ كما عاث في جثته حتى السفلة واليهود، على حد تعبير أحمد بن أبي الضيّاف في «إتحاف أهل الزمان». انظر ج/7 من الإتحاف، ص ص 89 ـ 100. وسيأتي ذكر هذه الشخصية الهامة في تاريخ تونس الحديث.

وخلال شهر يناير نفسه سنة 1791 م.، وصلت إلى مدينة تونس بارجة حربية فرنسية يقودها السيد برويس. وكان هذا الضابط الفرنسي يحمل خطابات وتعليمات من حكومته موجهة إلى قنصلها، وكذلك رسالة إلى الباي حمُّودة. وكانت مهمته تتمثل في إبلاغ الإيالة سقوط الملكية المطلقة في فرنسا وإعلان الجمهورية، ومطالبة تونس بالاعتراف بالعلم الجمهوري الجديد ذي الألوان الثلاثة: الأزرق والأبيض والأحمر.

وكان التلاحق السريع في الأحداث التي وقعت في فرنسا على أثر قيام الثورة فيها، قد جعل الباي يمعن التفكير فيما جرى بجديَّة، ودفعه إلى تحسين علاقاته مع فرنسا لتحاشي طائلة نظام قام على مبادىء جديدة وبدا عازماً على اللجوء في سياسته إلى وسائل متطرفة لن يتوانى عن تنفيذها. وطلب الباي مقابلة القنصل الفرنسي ومبعوث حكومته برويس، حيث حرص خلال استقباله لهما على التعبير لهما عما يكنّه للحكومة الفرنسية من مودة، وعن احترامه العميق للمعاهدات المبرمة مع فرنسا. أما في ما يتعلق بالاعتراف بالعلم الجمهوري الجديد وحق فرنسا في رفعه على دار قنصليتها، فإن الباي صرَّح بأنه لا يعارض في ذلك، وإن كان قد أبدى الرغبة في أن يعرف مقدّماً ما الذي سيفعله داي الجزائر في هذا الشأن، وذلك لتحاشي إقدام غزاة البحر الجزائريين على مطاردة وإهانة السفن التجارية الفرنسية في المياه الإقليمية لإيالته، على حد قوله. غير أن الباعث الحقيقي على هذا التحفُّظ الذي لم يصرِّح به جهاراً، وإن كان من السهل التكهن به، هو أنه كان دائماً ـ سواء أحب أم كره ـ سجين وضع لا يُحسد عليه، يفرض عليه عدم البتّ في أي أمر يتعلق بالقانون الدولي، من شأنه إلحاق الضرر بمصالح الجزائر أو تكدير علاقاته معها. ولذا فإن باي تونس كان يريد أن يحذو حذو الجزائر في هذا الخصوص. وبالفعل، فإنه بعد اعتراف الجزائر بالعلم الجمهوري الفرنسي الجديد وسماحها برفعه فوق مبنى القنصلية الفرنسية بالجزائر، عندئذ اعترفت به تونس، في شهر مايو سنة 1791 م.، وسط أنغام موسيقى جوقة الباي، وفي حضور القناصل الأجانب، وأركان حرب فرقاطة انجليزية كانت راسية في مرسى حلق الوادي، وعلى مشهد من الرعايا الأجانب ومن حشْد من أهالي العاصمة.

في ليلة السادس عشر من جمادى الثاني سنة 1206 هـ.، الموافق ليلة التاسع من فبراير سنة 1792 م.، جرت محاولة لاغتيال حمُّودة باشا: ذلك أن ثلاثة من مماليكه الجركسيين تواطأوا على قتله انتقاماً لما ألحق بهم من تعذيب بأمره؛ حيث تسرَّبوا إلى حجرته ليلاً، خلال تغيُّب الضابط المكلَّف بالسهر على حياته. واقترب أحد المتآمرين الثلاثة من سرير الباشا في الظلام ومدَّ يده للإمساك به وطعْنه بخنجره. غير أن حمُّودة استيقظ مذعوراً وجذب المملوك من ذراعه، حيث جرى بينهما صراع عنيف. وكاد الباي أن يُجنْدِل المملوكَ، لو لمْ يهرع إليه رفيقه الذي كان واقفاً عند مدخل الحجرة، لنجدته في الحال. وأصيب الباي بطعنة في عنقه وكاد أن يُقْضى عليه، لو لم يسمع وزيره يوسف صاحب الطابع ـ الذي كان نائماً في حجرة مجاورة ـ بالضوضاء التي رافقت تصارع الباي مع مملوكه، حيث هرع لنجدة سيده؛ وعندئذ تمكن حمُّودة من الإفلات من قبضة

مهاجميه، ملتجئا إلى مقصورة أوصد بابها بالمفتاح دونه. وهنا وجد يوسف صاحب الطابع - الذي كان أعزلاً من أي سلاح - نفسه في قبضة اثنين من المتآمرين، كانا في حالة تهيّج، حيث تلقّى منهما طعنة خنجرٍ في كتفه وطلقة غدّارةٍ استقرت في كِلْيته، ثم بادرا فسحباه إلى خارج الحجرة وأغلقا بابها. وحاول المملوك الثالث، عبثاً، حمْل حمّودة باشا على الخروج من المقصورة التي التجأ إليها، مُقْسماً له بأنّ شريكيْه قد فرّا وبأنه سيتولى حمايته. غير أن الباي لم يقع في الفخ. وعندئذ حاول المتآمرون كسْر باب المقصورة لقتله داخلها، وكادوا أن ينجحوا، لو لم يؤد الدّويّ الذي أحدثه إطلاق بارود الغدّارة على يوسف صاحب الطابع إلى إيقاظ ضباط الحراسة الذين هرعوا في الحال إلى جناح الباي. واقتحمت الحجرة التي جرت فيها المحاولة، بعدما تمّ تفجير قفل بابها بطلقة غدّارة؛ وعندئذٍ لم يعد لدى المتآمرين أي أمل في النجاة، فعوجل أحدهم بضربة سيف في عنقه خرّ على أثرها صريعاً، فيما صعد رفيقاه بواسطة سُلّم مُوارب إلى غرفة صغيرة، حيث تترّسا وراء مدخلها وسدّاه بقطع الأثاث المتواجدة بها. وعند بزوغ الفجر سألا عمّا إذا كان الباي قد مات بسبب جراحه؛ وعندما أجيبا بأنه قد نجا، نراهما يقذفانه بسيل من الشتائم المقذعة سائليْن الله أن يُنزل به شديد عقابه. وإدراكاً منهما للمصير الذي كان ينتظرهما، فإنهما فضّلا الانتحار، حيث أطلق كلاهما نار غدارته على زميله. أما المتآمر الثالث، المُثخن بالجراح، فقد أجهز عليه عبيد القصر على الفور. وكانت الجروح التي أصيب بها يوسف صاحب الطابع خطيرة، بقدر ما كانت تلك التي أصيب بها الباي حمّودة نفسه طفيفة. ولذا فإنه تلافياً لما سيجرّ إليه شيوع نبأ محاولة الاغتيال من أراجيف، قد تزعزع الأمن والسكينة في العاصمة التونسية، فإن حمّودة باشا جلس في اليوم نفسه على أريكة القضاء، للبتّ في القضايا والخصومات، حيث تقبّل على مشهد من الجميع تحية جمهرة من الناس، جاؤوا لتهنئته على نجاته من مكيدة أعدائه. وكان القناصل وكبار التجار الأوروبيين في عِداد المهنئين. ورُفعت أعلام الدول الأجنبية فوق دُور قنصلياتها للتعبير عن فرحتها، في الوقت الذي كانت تقام فيه الصلوات العامة في المساجد[1].

وجعلت هذه الواقعة - التي كان من الممكن أن تتسبب للإيالة في العديد من المآسي، فيما لو ذهب الباي ضحيتها - هذا الأخير أكثر حيطة وحذراً، وأحدثت تبدّلاً كبيراً في مسلكه. فلقد لوحظ أنه قد صار منذئذ أكثر عطفاً وتودُّداً، وأقل قسوة على رعاياه، وأكثر بشاشة تجاه الأوروبيين، وأكثر اعتدالاً في تصرفاته وأقل تطرفاً في أفكاره.

في شهر يولية سنة 1792 م.، وصل إلى تونس السيد ديڤواز، الذي تم تعيينه قنصلاً عاماً لفرنسا، بموجب مرسوم صادر في 24 يونية. فحلّ بذلك محل السيد شاتوناف، الذي عُيّن مندوباً مُقيماً لفرنسا بجنيف.

وحوالى تلك الفترة أطيح بالقرمانليين في طرابلس الغرب، واضطر هذا الحدث الحكومة

---

1) انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص ص 20 - 21.

التونسية إلى التدخل في شؤون هذه الإيالة. وفيما يلي الملابسات التي تمَّ فيها ذلك: فقد حدث وأنّ مغامراً تركياً، يُدْعى علي برغل - كان يزاول الغزو البحري منذ أمد طويل وحقّق من ورائه ثروة طائلة - خطرت له في أحد الأيام فكرة الإقدام على الهجوم فجأة على إيالة طرابلس الغرب والاستيلاء عليها. ولتحقيق هذا الهدف نراه يسلّح على حسابه الخاص أسطولاً صغيراً حشد على متنه قوات مرتزقة جنّدها من سواحل آسيا الصغرى. ثم تقدم على رأس تلك العصابات غير المنضبطة نحو مرسى مدينة طرابلس، حيث عجّل العملاء السريّون الذين كان قد بثّهم فيها، بإشاعة أراجيف تدّعي أن ذلك الأسطول قد أرسل من قِبَل السلطان العثماني للمجيء بباشا جديد عيّنته الأستانة كيْ يحلَّ محلّ الباشا المُسنّ علي القرمانلي. وارتعب هذا الأخير خوفاً من المخاطر التي أصبحت تهدد حياته؛ فما كان منه إلاّ أن فرَّ على جناح السرعة إلى تونس، بحيث إن علي برغل تمكن من الاستلاء على مدينة طرابلس بدون قتال تقريباً. والحقيقة أنه لو أن هذا المغامر قنع بسطوه التنهل على عرش القرمانليين، فلعله كان بمقدوره أن يظل صاحب الأمر في طرابلس لمدة طويلة؛ وذلك بالنظر إلى أنه سوند من قِبَل جنده التركي المرتزق الذين جاؤوا في ركابه. بيد أنه ما لبث أن طمع في أن يضم إلى دولته جزيرة جربة التابعة لإيالة تونس، فكان ذلك سبب هلاكه. وكانت الحكومة التونسية قد ظلت حتى تلك اللحظة ترقب بهدوء تلك الأحداث الجارية وراء حدودها، مكتفية بمنح حق اللجوء لعلي باشا القرمانلي المسنّ ولإبنيْه أحمد ويوسف. غير أن حمُّودة باشا، عندما علم بأن مغتصب الإيالة الطرابلسية التركي المحظوظ قد تعدى حتى على أراضي تونس، فإنه وجّه ضده جيشاً انضم إليه الأميران القرمانليان أحمد ويوسف؛ بحيث لم يمضِ وقت قصير حتى تمكن التونسيون من نصْب خيام جيشهم في سهل المنشية المواجه لمدينة طرابلس. وهبَّ الأهالي الطرابلسيون على الفور، فطردوا علي برغل، ودخلوا مجدداً تحت طاعة الأمراء القرمانليين. وبعدما أُجزل العطاء للجيش التونسي بسخاء، نرى هذا الجيش - الذي لم يشارك في طرد علي برغل ولو بطلقة واحدة - يغادر طرابلس وقفل راجعاً إلى تونس[1]. وأدت هذه الحملة المحظوظة إلى الرفع من صيت حمُّودة باشا في نفوس أعراب إيالته؛ إلا أنها أثارت ضده غيرة وحساسيات ديوان الجزائر.

إن الهزّات السياسية التي زلزلت فرنسا على أثر اندلاع الثورة فيها، وجعلت نفوس الفرنسيين تتحمّس لها، كانت لها أصداؤها بين الرعايا الفرنسيين المقيمين في البلدان المشرقية والمغربية.

(1) أوجز الفونص روسُو هنا الحديث عن استيلاء علي برغل على مدينة طرابلس وعن كيفية طرده منها. ونُحيل القارىء حول هذا الموضوع إلى المصادر التالية: الآنسة توللي: عشرة أعوام في طرابلس، ترجمة عبد الجليل الطاهر، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1967 م، ص ص 510 - 549. أحمد بن أبي الضيّاف: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص ص 21 - 30. أحمد بك النائب: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ج/1، ص ص 300 - 310. وترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ط/2، ص ص 484 - 501. فهذه كلها تعرضت للموضوع بشكل أكثر إسهاباً.

وفي تونس ـ كما في غيرها ـ نرى الأفكار الثورية تجتاح فجأة نفوس أولئك الرعايا الفرنسيين الذين كانوا في معظمهم لا يعون خطورة الأحداث التي أدت في بلادهم إلى سقوط الملكية تحت ضربات الثوار، وجرفت معها أمن وثروات الطبقات المنعّمة. وانتهزت الجالية الفرنسية في تونس تلك الملابسات لتسوية بعض المسائل التي كانت معلّقة مع حكومة الإيالة، والخاصة بحقوقهم وامتيازاتهم، وكذلك للعمل على إبطال عدد من الممارسات التي كانت قد كرّستها الإجراءات التونسية المتوارثة مع الزمن، وهي ممارسات كان الأوروبيون قد رضخوا لها بحكم العادة. فتمّ إدخال تحويرات عليها من قبل أفراد الجالية.

في شهر مايو سنة 1795 م.، تم التوصل إلى اتفاق حول بنود إضافية أُلحقت بالمعاهدات المبرمة بين فرنسا وبين إيالة تونس، ووقّعها في قصر باردو حمُّودة باشا والقنصل الفرنسي العام ديڤواز. وكانت تلك البنود تقضي بمدّ حدود الحصانة البحرية إلى مسافة رمية مدفع من الشواطىء الفرنسية ومن شواطىء الإيالة، سواء بالنسبة لبوارج الجمهورية الفرنسية أو بالنسبة للبوارج التونسية، بحيث إنه صار يُحرَّم منذئذ على البوارج التابعة للبلدين تصيُّد سفن تابعة للطرف الآخر داخل تلك الحدود.

وفي شهر يونية من السنة التالية جاء إلى تونس الأمر البحري الفرنسي آلواس هيركوليه للتفتيش على القنصليات الفرنسية المعتمدة لدى الإيالات المغربية. وكُلِّف هيركوليه، زيادة عن ذلك، بإحاطة حكومات هذه الإيالات علماً بالنجاحات التي أحرزتها الجيوش الفرنسية في أوروبا. وتخاصم هذا المبعوث مع القنصل الفرنسي ديڤواز متهماً إيّاه بميوله الملكية وبمعاداته للنظام الجمهوري الوليد في فرنسا، وترتب على ذلك أن نُحّيَ ديڤواز من منصبه في تونس وصدر إليه أمر بالعودة إلى باريس، فسافر إليها في الحال. ووصل خلفُهُ السيد بوسيه إلى تونس في شهر سبتمبر سنة 1796 م. واستطاع ديڤواز في باريس تبرير ذمّته ودحض الاتهامات التي وُجِّهت إليه، وعندئذ أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوماً يقضي بإعادته إلى منصبه السابق كقنصل لها في تونس، كما أصدرت مرسوماً آخراً عيّنت بموجبه السيد بوسيه قنصلاً عاماً لها في طرابلس(1).

كانت الإيالة التونسية في حالة حرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وكان غزاة البحر التونسيون يلحقون بالتجارة وبالملاحة الأمريكية في البحر المتوسط خسائر فادحة، بشكل مستمر. وقررت حكومة واشنطن وضع حد لذلك، عن طريق التفاوض مع الإيالة حول إبرام معاهدة صلح. وأوكلت هذه المهمة إلى السيد جويل بارلو، قنصل أمريكا العام في الجزائر، الذي كلّف تاجراً فرنسياً يقيم في تونس، يدعى إتيينّ فامان، بالشروع في مفاوضات في هذا الشأن مع حمُّودة باشا. وبادر هذا التاجر ـ الذي كان يحظى ببعض التقدير لدى الباي التونسي ـ على الفور في تنفيذ ما طُلب منه؛ حيث تمكن، بعد جولات من المباحثات، من إقناع الباي بقبول مشروع لمعاهدة مع

(1) انظر ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ط/2، ص 519.

أمريكا بالرغم من أنه لم يتلقّ في هذا الشأن أية تعليمات محدّدة من طرف الحكومة الأمريكية. وعندما عُرض نصّ هذه المعاهدة على حكومة واشنطن، نراها، بعد إمْعانها النظر على الخصوص في البندين الحادي عشر والرابع عشر من بنودها، تُقرِّر رفض المصادقة عليها. وشُرِع في مفاوضات جديدة، ظلت تتأرجح حتى شهر مارس سنة 1799 م.، وهي السنة التي قام خلالها مفاوضون أمريكيون بتقديم مشروع جديد للمعاهدة. وهؤلاء المفاوضون المطلقو الصلاحيات هم السادة: ريتشارد أوبرين، ووليمز أيتون، والنقيب جيمس ليندر كاتهارت؛ حيث تمّ إقرار ذلك المشروع وتوقيعه. وفيما يلي بيان بالثمن الذي اشترت به حكومة الولايات المتحدةُ الأمريكية هذا الصلح مع تونس: فلقد دفعت أمريكا للإيالة مبلغ خمسين ألف دولار، ودفعت ليوسف صاحب الطابع وأجهزته ثمانية آلاف دولار؛ هذا إلى جانب ثمانية وعشرين مدفعاً، ذات عيارات مختلفة، وعشرة آلاف قُلّة مدفع، وثلاثمائة قنطار من البارود، وأربعمائة قنطار من حبال السفن، شكّلت في مجموع قيمتها خمسة وعشرين ألف دولار. هذا، زيادة عن جواهر قدّمت كهدايا بما قيمته عشرة آلاف دولار، ومصاريف نثريّة بلغت أربعة آلاف دولار. أي أن مجموع قيمة هذه الصفقة بلغ حوالى سبعة وتسعين ألف دولار.

وفي سنة 1799 م. حاولت الحكومة البرتغالية، دون جدوى، إبرام معاهدة صلح وتجارة لها مع الإيالة التونسية. إذ لم تؤدّ المجهودات التي بذلتها في هذا الشأن، سوى إلى عقد هدنة مدتها ثلاث سنوات، تضمّنها اتفاق، تمّ توقيعه في قصر باردو، في شهر يونية من تلك السنة، بين حمّودة باشا وبين قائد الأسطول البرتغالي في البحر الأبيض المتوسط، دُوْن رودريغو بينتو فيديس، المطلق الصلاحيات.

وخلال سنة 1799 م نفسها، الموافق سنة 1213 هـ.، ظهر أسطول تونسي، مكون من إثني عشر مركب غزو، تحت إمْرة محمد رايس رومالي، فجأة أمام جزيرة القديس بطرس (سنبيرة)، التي لا يتجاوز محيط دائرتها ثمانية أو تسعة فراسخ، والواقعة جنوب غربي جزيرة سردينية الإيطالية. حيث قام الأسطول بأسْر معظم سكان الجزيرة من رجال ونساء وأطفال، ونقلهم أرقّاء إلى تونس[1]. وكانت جزيرة القديس بطرس هذه - التي كانت مهجورة من السكان في الماضي - قد احتُلّت قبيل منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، من جانب أولئك النصارى الجنويين الذين كانوا يقطنون طبرقة التونسية، والذين فرّوا على أثر وقوع حملة يونس باي، التي سبق التطرق إليها. فأقاموا بها منذئذ، وتمكنوا، بكدّهم وعرقهم، من تعمير هذه الجزيرة التي كانت حتى مجيئهم مهجورة تماماً.

(1) يروي ابن أبي الضّياف هذه الوقعة قائلاً: «... أنزل محمد رايس عساكره على برّ جزيرة سنبيرة، وقبض من سكانها على زهاء ألف نسمة، وأتى بهم أسرى؛ ففرّق منهم الباي جمعاً على رجال دولته، واستعمل القادر منهم في أبنية حلق الوادي، وبناء قصره بمنوبة. ومن هذا السبي أم المشير أبي العباس احمد باي، أتى بها صغيرة في حجْر أمها». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 33. أي أنه عندما كبرت هذه الطفلة تزوجها الباي مصطفى بن محمود، الذي حكم تونس ما بين سنة 1835 م.، وبين سنة 1837 م، فأنجبت له ابنه أحمد الذي أصبح باياً لتونس بعد وفاة أبيه وحكم ما بين سنة 1837 م، وبين سنة 1855 م.

ساءت العلاقات بين فرنسا وبين الإيالة التونسية على أثر قيام الحملة الفرنسية على مصر؛ حيث أعلنت كل من الدولة العثمانية وانجلترا وروسيا الحرب ضد فرنسا، الأمر الذي اضطر الإيالات المغربية الثلاث، طرابلس الغرب وتونس والجزائر، إلى الانضمام إلى هذا الإئتلاف المعادي لفرنسا. ومهما يكن من تعاطف حمُّودة باشا حيال الجمهورية الفرنسية، إلا أنه اضطر - حرصاً على بقائه على عرش تونس - إلى الإذعان لأوامر السلطان العثماني الذي هدّده، في حالة الرفض، بأن يسوق إليه أسطولاً عثمانياً، رفقة أسطول انجليزي، لإجباره على مساندة الدولة العثمانية في تلك الحرب المقدسة. غير أن حمُّودة باشا - الذي كان أقلّ تصلُّباً من داي الجزائر الذي بلغت استجابته لنداء السلطان العثماني حدَّ وضع القيود الحديدية في رجليْ القنصل الفرنسي، السيد مولتيد، هو وأفراد الجالية الفرنسية في الجزائر - وإن كان قد أعلن الحرب على الجمهورية الفرنسية، وسمح باستئناف الغزو البحري ضد سفنها؛ إلا أنه ترك القنصل الفرنسي ديفواز والرعايا الفرنسيين في تونس في حرية تامة، مكتفياً بتعيين حراس عند أبواب الفنادق التي يقيمون بها، لا لمراقبتهم، وإنما للذود عنهم وتجنيبهم شتائم وتعديات الأهالي التونسيين الذين أثارت حفيظتهم أحداث مصر[1].

وكانت حكومة القنصلية [2] قد حلّت في فرنسا محل حكومة الإدارة التنفيذية. وفي 28 أغسطس سنة 1800 م. تمّ إبرام هدنة بين حمُّودة باشا وبين القنصل الفرنسي ديفواز، الذي منحه قنصل فرنسا الأول نابوليون بونابرت صلاحيات مطلقة خوّلته إبرام الصلح مع الإيالة التونسية. وتقرر منذ ذلك التاريخ التوقف عن جميع الأعمال العدائية بين البلدين. وفي الفترة نفسها قام قنصل فرنسا في الجزائر، السيد دوبوا تينڤيل، بالتوقيع مع داي الجزائر، مصطفى داي، على اتفاق مماثل بين الجمهورية الفرنسية وبين الإيالة الجزائرية. غير أنه لم يُكتب لهاتين الهدنتين أن تستمرا طويلاً؛ ذلك أن الإيالتين المذكورتين - وقد وجّه إليهما الباب العالي العثماني تهديدات جديدة، تضاف إليها دسائس قنصليْ بريطانيا المعتمديْن لديهما، واللذين حاولا أن يستغلا لصالح حكومتهما الانجليزية جميع الظروف والملابسات التي كانت تكتنف الموقف - أعلنتا الحرب مجدداً ضد فرنسا. ولم يتم عقد معاهدتين نهائيتين بين الجمهورية الفرنسية وبين إيالتيْ تونس والجزائر إلا

---

(1) انظر: احمد بن أبي الضيّاف: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص ص 32 - 33؛ ومحمد بيرم التونسي الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج/1، ص 136؛ ومحمد عبد الكريم الوافي: يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر، نشر المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1984م، الفصول 6، و 12، و 20.

(2) هي حكومة صار يرأسها نابوليون بونابرت منذ أن قام بانقلابه العسكري الذي أطاح بحكومة الإدارة في نوفمبر 1799 م.، حيث صار نابوليون هو رئيس الدولة وأصبح يحمل لقب «قنصل فرنسا الأول». أما حكومة الإدارة التنفيذية فقد كانت تحكم فرنسا منذ أكتوبر 1795 م. وحتى انقلاب نابوليون عليها، وكانت تلك الحكومة مؤلفة من خمسة أعضاء يتناوبون رئاستها كل ثلاثة أشهر.

خلال مفاوضات «اميان» بين انجلترا وفرنسا، في الوقت نفسه الذي استأنفت فيه الدولة العثمانية علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية الفرنسية[1].

ثم خوّل نابوليون بونابرت، مرة أخرى، القنصل ديڤواز، صلاحيات مطلقة مكّنته من أن يبرم مع تونس في شهر فبراير 1802 م.، تلك المعاهدة التي وضعت حدًّا لحالة العداء بين فرنسا وبين هذه الإيالة.

وقام القنصل ديڤواز منذ عودته إلى مهام منصبه بمطالبة الباي حمُّودة بتنفيذ البند الثاني، الهام، من بنود هذه المعاهدة، وهو البند الذي نصُّه: «إذا ما أسرت مملكة تونس أي شخص تابع لبلد متّحد مع الجمهورية الفرنسية - سواء بالاحتلال أو بموجب معاهدة - فإنه يتوجَّب إطلاق سراحه بمجرد مطالبة المفوض العام للجمهورية الفرنسية بذلك». وهكذا فإن القنصل ديڤواز بادر، استناداً إلى النص الرسمي لهذا البند، فطالب بإطلاق سراح ستة وستين شخصاً إيطالياً من مواطني إقليم «بيومنتي»، ومن سكان جزيرة «إلبي»، ومن سكان مقاطعة «كابريرا» الإيطالية، الذين كانوا محتجزين كأرقّاء في تونس. ورفض حمُّودة باشا في البداية، وبشكل قاطع، الاستجابة لهذا المطلب، زاعماً أنه لا يصح إعطاء هذا البند من بنود المعاهدة أثراً رجعياً، واستند في رفضه على سابقة قيام الحكومة الفرنسية بافتداء خمسة وخمسين سجيناً من مواطني جزيرة قرسقة (كورسكا)، كانوا مسترقّين بتونس، وهم السجناء الذين كلّف افتداؤهم فرنسا دفع مائة ألف ريال فرنسي، بعد ضم جزيرة قرسقة، التي ينتمون إليها، إلى فرنسا. غير أنه بفضل الوقفة الصارمة التي وقفها القنصل ديڤواز، فإن هذه المسألة ما لبثت أن حُلّت، ؛ ذلك أن ستة وثلاثين شخصاً من بين الستة والستين الذين طالبت فرنسا بإطلاق سراحهم، قد سُلّموا إلى المفوض العام للجمهورية الفرنسية. أما الباقون فقد أُجّل تسريحهم بحجّة أنهم أُسروا في جزيرة القديس بطرس (سنبيرة)، عند مهاجمة أسطول الغزو التونسي لها، بحيث تكفّل ملك سردينية شخصياً بافتدائهم، وحيث عُلم أن اكتتاب تبرّع قد فُتح لهذا الغرض حيث تمّ تجميع الأموال اللازمة لعملية الافتداء. وأضاف الباي حمُّودة قائلاً إنه سيكون مستعداً لمناقشة هذه المسألة مجدداً.

وفي الثاني من شهر مارس سنة 1802 م.، وبعد انقضاء بضعة أيام على إبرام المعاهدة، تمّ رفع العلم الفرنسي رسمياً فوق مبنى دار القنصلية الفرنسية العامة، ولم يجرِ بهذه المناسبة تقديم أية هدية أو إتاوة للإيالة التونسية، كما كانت تقضي بذلك التقاليد المرعيّة. فكانت هذه المعاملة الدبلوماسية التي خُصَّت بها فرنسا في الإيالة متمايزة عن المعاملة القاسية التي فُرضت على الحكومتين الدانماركية والأمريكية اللتين كانت كلتاهما قد دفعت للباي حمُّودة مبلغاً ضخماً، في

---

(1) رجعت العلاقات بين الأستانة وباريس بعد عقد اتفاقية 19 أكتوبر 1801م وجلاء قوات الحملة الفرنسية عن مصر. وترتب على ذلك إبرام فرنسا لمعاهدات صلح مع الإيالات المغربية الثلاث طرابلس وتونس والجزائر. انظر كتابنا: يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر، مرجع سابق، الفصول: 22، و 24، و 25.

سبيل السماح لهما برفع علميهما في سماء تونس، على أثر إبرامهما لمعاهدتيْ صلح مع الإيالة في الفترة الأخيرة.

ولنلاحظ، بهذه المناسبة، أنه خلال شهر مارس 1802 م وصل إلى تونس قنصلا الدانمارك وأمريكا لاستلام مهام منصبيهما فيها. فكان كلاهما يحمل معه هدايا موجّهة من حكومته إلى الباي. وكان ضمن الهدايا التي كُلّف قنصل الدانمارك بتسليمها للباي، زوجٌ من الغدّارات وزوجٌ من الطبنجات، الملبَّسة بالنحاس الأحمر - لا بالذهب، كما نصّ الاتفاق المسْبق في الخصوص - الأمر الذي خيَّب ظن القنصل الدانماركي نفسه الذي عُقدت هذه الصفقة على يديه، وأغضب الباي حمُّودة الذي رفض قبول هذه الأسلحة غير المذهَّبة.

ووقع قنصل إسبانيا في تونس، السيد دون بوزاران، في الفترة نفسها، في مشكلة أكثر تعقيداً؛ ذلك أن الهدايا التي حملها إلى الباي كانت تتمثّل في منشقتيْ سعوط مطعَّمة بالماس، وأربعة خواتم محلاة بالماس، وطوق من اللآلىء، وجواهر مهداة إلى كبار ضباط الإيالة، وعربة ذات ثمانية مقاعد مهداة إلى الأميرات الحُسيْنيّات، وأسلحة فخيمة، وسنبكين شراعيين مجهزين بثمانية عشر مدفع. غير أن حمُّودة باشا - وقد أحنقه أنْ السنبكين لم يكونا مسلحيْن بستة وعشرين مدفعاً، مثلما اشترط، وأغاظه من ناحية ثانية رداءة نوعية بقية الهدايا - رفض قبول هذه الهدايا جميعها. ومنذ ذلك اليوم بدا امتعاض الباي من القنصل الإسباني ورعاياه واضحاً في مناسبات شتّى؛ بحيث لم يتوانَ بعد ذلك - مثلما سنرى في صفحات تالية - عن إصدار أمرٍ بالقبض على ثلاثين من الرعايا الإسبان، احتجزهم كرهائن إلى أن يتلقى من دولتهم هدايا أخرى.

أما في ما يتعلق بالهدايا التي قدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها قد لاقت ارتياحاً كبيراً وتمّ قبولها؛ هذا وإن لفتت الحكومة التونسية نظر القنصل الأمريكي إلى أن الأقمشة التي أهدتها لها أميركا لم تكن مناسبة بما فيه الكفاية.

وخلال سنة 1802 م.، نرى حمُّودة باشا - الذي كان ما يزال دون شك تحت تأثير الغضب الذي أحدثته في نفسه رداءة نوعيّة الهدايا التي تلقاها من إسبانيا - يعْمد قصداً الى إفساد علاقاته مع بلاط مدريد. ومثلما ذكرنا سلفاً، فإن القنصل الإسباني، الدون بوازاران، كان قد جأر بالشكوى مراراً، وبدون جدوى، من تصرفات الباي التونسي، الذي أصمّ أذُنيْه عن سماع شكواه. بل إن حمُّودة باشا - نكاية منه في إسبانيا - زاد فأقدم في أحد الأيام على إجراء خطير، مخالف لما تقضي به المعاهدات والمواثيق المبرمة، ودون إعلان مسبق بالقطيعة مع إسبانيا، حيث إن العلم الإسباني كان ما يزال مرفوعاً فوق دار القنصلية الإسبانية؛ وتمثّل ذلك الإجراء في أنه أمر بالقبض على عدد من الإسبان، الذين اقتيدوا إلى السجن على الفور. وبناءً عليه، فقد توقع الناس في تونس أن يدفع هذا التعدي الفاضح بلاط مدريد إلى الإقدام على أعمال انتقامية. وبالفعل فإنه سرعان ما جاء إلى مياه حلق الوادي أسطول إسباني، تمّ تكليفه بمؤازرة القنصل. بيْد أن قائد تلك الفرقة البحرية لم

تكن لديه لا التعليمات ولا الوسائل التي تخوّله الشروع في قصف تونس؛ الأمر الذي أجبره على الرحيل بأسطوله بعد ذلك بقليل - أي في شهر يولية سنة 1802 م - دون أن يحصل على شيء من الباي الذي صرّح برفضه الدخول في أية مفاوضات قبل تسلّمه الردّ على الرسالة التي كان قد وجهها مباشرة إلى ملك إسبانيا. لكن الموقف أضحى شديد التأزّم وأنذر بانفجار وشيك. وبعدما قلّب بلاط مدريد المسألة طويلاً، واقتنع بأنه ليس في وسعه حمْل الباي على التخفيف من تصلّبه وعناده، خصوصاً وأن إسبانيا كانت تواجه في تلك الآونة مشاكل أخرى أشد خطورة، ولا ترغب في الدخول آنئذٍ في حرب ضد الإيالة التونسية؛ فإن بلاط مدريد رضخ للقيام بتنازلات. فتمّ استدعاء القنصل الإسباني إلى مدريد قبيل نهاية سنة 1802 م. - استجابة لطلب الباي بلا شك - حيث استُبدل بالسيد سِيڤوي، الذي وصل إلى تونس في شهر أغسطس سنة 1804 م. ولم تدرك الحكومة الإسبانية أن قبولها باستبدال قنصلها سوف يُذْكي غطرسة الباي التونسي وسيدفعه إلى مزيد من التطاول عليها. وتمكّن القنصل الإسباني الجديد، السيد سِيڤوي - نتيجة إهدائه الباي ثمانين ألف قرش إسباني وسنبكين شراعيين زُوِّد كل منهما بستة وعشرين مدفع، زيادة عن تسليمه مجدّداً تلك الهدايا التي سبق له وأن رفضها من يد القنصل السابق بوزاران - من حمْله على إطلاق سراح الثلاثين إسبانياً الذين كانوا يرزحون في تونس تحت نير الأعمال الشاقة منذ عدة سنوات. كما تمكن القنصل من إعادة العلاقات الطيبة بين الحكومتين، وحصل من الباي كذلك على تعهُّدٍ بألاّ تُوجَّه إلى إسبانيا أية مطالب أخرى.

وكان طبع الباي المتّسم بالعناد قد جلب على الإيالة التونسية في تلك الحقبة مصاعب جمّة: فعلاقات الإيالة مع إسبانيا كادت - مثلما رأينا الآن - أن تنتهي إلى قطيعة؛ أما الدانمارك وهولندا فكانتا تجأران بالشكوى المريرة وتتظلّمان مما نالهما من تعدّيات، إلى درجة أن هولندا كادت أن تصبح في حالة عداءٍ سافرٍ مع تونس؛ أما انجلترا، فقد غضبت غيرةً من التنازلات التي أرغمت فرنسا حمّودة باشا على القيام بها لصالحها؛ وأما فرنسا نفسها فإنها كانت هي الأخرى ساخطة عليه لعدم قدرتها على الحصول على ما تريده من الإيالة التونسية سوى عن طريق الضغط والتهديد. ثم زادت المتاعب التي جلبها الباي حمّودة على نفسه فبلغت أوْجَها عندما وجد نفسه مهدداً بغتة بالدخول في حرب ضد الجزائريين، ومضطراً بالتالي إلى حشد جيش ضخم لمواجهة تلك الحرب التي قد تنشب بين لحظة وأخرى على طول حدوده البرية مع الجزائر؛ حيث كان مفاوضوه يخوضون آنئذٍ مفاوضات معقدة وصعبة مع ممثلين عن باي قسنطينة، لمحاولة التوصّل إلى تسوية من شأنها أن تضع حدّاً للمشاكل التي برزت بين الإيالتين.

وفي مطلع شهر أغسطس من سنة 1802 م نفسها، وصل أسطول فرنسي يقوده الأميرال لِيسّيك إلى مرسى حلق الوادي، قادماً إليه من الجزائر التي كان قد حصل فيها على تسوية لمطالبه من الداي مصطفى. وسارع القنصل الفرنسي في تونس، ديڤواز، لانتهاز هذه الفرصة ومطالبة حمّودة باشا بإطلاق سراح أولئك الأشخاص الذين كان أسطول غزو تونسي قد اختطفهم في جزيرة القديس

بطرس (سنبيرة) من وسط دار ممثل المفوضية الفرنسية العامة في سنة 1799 م. وكان قد سبق لفرنسا وأن تقدمت إلى الباي التونسي بهذا المطلب قُبَيْل إبرام المعاهدة الأخيرة بين البلدين، إلا أنه أجّل البتّ في ذلك. أما في هذه المرة فإن حمُّودة باشا لم يعد في وسعه رفض الاستجابة لهذا المطلب ولو جزئياً. كذلك فإن التسوية التي حصل عليها أسطول الأميرال ليسِّيك قُبَيْل ذلك في الجزائر، كانت تُلْزم الباي التونسي بأن يكون أكثر تساهلاً مع الحكومة الفرنسية: ولذا فإنه تمّ إطلاق سراح اثنين وعشرين شخص من مجموع المحتجزين، من بينهم خمس عشرة إمرأة وسبعة ذكور. ولقد ضحّى الباي - بإطلاقه لسراح هؤلاء المساجين الاثنين والعشرين مجّاناً - بفدْية مستحقّة مقدارها مائة واثنين وثلاثين ألف فرنك فرنسي تقريباً.

غير أنه كان ما يزال في السجون التونسية عدد كبير من الأرقّاء الفرنسيين، لم ينجح القنصل ديفواز في تسهيل إطلاق سراحهم، نتيجةً لعناد الباي وتصلّبه. ورغبة من حمُّودة باشا في التأكيد على الأسباب التي حملته على عدم الإفراج عن أولئك الأرقاء، نراه يقرر إيفاد مبعوث تونسي إلى باريس. وهذا المبعوث هو شخص يدعى مصطفى أرناؤوط الذي كان مكلّفاً بمهمة مزدوجة، تمثلت أولاً في تهنئة نابوليون بونابرت على انتخابه لمنصب قنصل فرنسا الأول مدى الحياة، وتمثلت ثانياً في الدفاع عن وجهة نظر الباي في ما يتعلق بمسألة استمرار احتجاز الأرقّاء الفرنسيين. وسافر هذا المبعوث التونسي في مهمته تلك إلى فرنسا في شهر سبتمبر 1802 م.، على متن بارجة الأميرال الفرنسي ليسِّيك. وتمّ تكليف مصطفى أرناؤوط كذلك بإهداء نابوليون - باسم سيِّده حمُّودة باشا - عشرة من خيرة الجياد الأصيلة، وثلاثة أسود، وثلاث نعامات، وغُزْلان، وعيِّنات من المنتوجات المحلية التونسية. وظل هذا المبعوث بفرنسا عدة أشهر، حيث لم يرجع إلى تونس سوى في شهر أغسطس سنة 1803 م.، حاملاً معه إلى حمُّودة رسالة من نابوليون أكّد له فيها على الحفاظ على حالة السلم القائمة بين البلدين.

وخلال شهر سبتمبر سنة 1802 م. قدم إلى مرسى حلق الوادي - قادماً من طرابلس الغرب - أسطول هولندي تحت قيادة الأميرال ديفتر، الذي كان مكلفاً بالعمل على إعادة العلاقات الطيبة إلى عهدها السابق بين تونس وهولندا، وإحياء الصداقة التليدة بينهما، وتحديد قيمة الإتاوة السنوية المستحقة لتونس، وإعفاء الحكومة الهولندية - مقابل دفع مبلغ مقطوع - من تقديم هدايا إلى الإيالة حسب الأعراف القديمة؛ وهي الهدايا التي توقّفت هولندا عن إرسالها إليها طيلة الحرب الأوروبية. وكان هذا الأميرال الهولندي قد أدّى في طرابلس الغرب مهمة مماثلة، حيث نجح في حل مشاكل بلاده مع طرابلس مقابل دفع مبلغ ثمانين ألف ريال هولندي، وتحديد نصاب الإتاوة السنوية المدفوعة لطرابلس بخمسة آلاف ريال هولندي[1]. وظل الأسطول الهولندي راسياً حوالى شهر في مرسى حلق الوادي.

---

(1) كان الأميرال ديفتر قد جاء إلى طرابلس صحبة القنصل الهولندي فيها، بهدف إبرام صلح مع يوسف القرمانلي. وعلى أثر مفاوضات مع هذا الباشا - كان واسطتها قنصل إسبانيا في طرابلس - تساهل الباشا في أمر إبرام الصلح -

ووصل في تلك الحقبة إلى تونس الفارس بارتيز - وهو أحد ضباط ديوان ملك سردينية - حيث تمَّ تكليفه؛ باسم قيصر روسيا ألكسندر الأول، بمطالبة باي تونس بإرجاع حمولة ثلاث سفن سردينية كان غزاة بحريون قد استولوا عليها بينما كانت مُبْحرة تحت حماية بوارج حربية روسية. ولقد جدَّد قيصر روسيا، بهذه المناسبة، عرضه القديم، المتمثل في استعداده للتنازل عن المطالبة بقيمة تلك الحمولات المسلوبة - التي قُدِّرت بمبلغ مائة ألف قرش - مقابل قيام تونس بعتق بعض سكان جزيرة القديس بطرس (سنبيرة) المحتجزين بتونس كأرقَّاء.

غير أن حمُّودة باشا، الذي رفض من قبل الاستجابة لفرمان كان السلطان العثماني قد وجَّهه إليه حول هذا الموضوع، لم يتزحزح أمام هذه العروض الجديدة الصادرة عن قيصر روسيا؛ وهكذا فقد غادر الفارس بارتيز تونس دون تحقيق هدف مهمته.

كان القنصل الفرنسي ديفواز قد طالب حمودة باشا، منذ شهر يولية سنة 1803 م. - بناء على تعليمات صادرة من باريس - بالاعتراف بعلم الجمهورية الإيطالية الجديد. وعندما احتجَّ حمُّودة بأنه يتحتم، قبل مطالبته بالاعتراف بهذا العلم، أن تُبْرم معاهدة بين إيالته وبين هذه الدولة الإيطالية الوليدة؛ نرى القنصل الفرنسي يردُّ عليه قائلاً بأنه لا حاجة إلى هذا الإجراء ما دام نابوليون بونابرت، بترؤُّسه لهذه الجمهورية الإيطالية، قد جعلها من توابع فرنسا، وبالتالي فإنه يتوجَّب بالضرورة أن تتمتع إيطاليا بالامتيازات نفسها التي تخوِّلها المعاهدات المبرمة بين فرنسا وبين الإيالات المغربية. وحار الباي التونسي أمام هذه الحجة؛ فما كان منه إلا أن طلب إمهاله بضعة أيام للتفكير في الأمر، مؤكداً للقنصل بأنه سيحذو، حول هذه المسألة حذو الدول الأخرى[1]. وبعد انقضاء ستة أشهر على ذلك، ألحَّ القنصل مجدِّداً على مطلبه السالف؛ حيث نجح في النهاية في حمْل حمُّودة باشا على الإقرار بأن السفن التي ترفع العلم الإيطالي يحقُّ لها بأن تُعامَل على الشاكلة نفسها التي تعامل بها سفن الدول الصديقة، منذئذٍ فصاعداً. ونتيجة لهذا الاعتراف الرسمي، فقد صدرت أوامر مشدَّدة لغزاة البحر التونسيين باحترام السفن التجارية الإيطالية منذ ذلك التاريخ وعدم التصدي لها.

كانت مسألة إطلاق سراح الأرقَّاء الذين اختُطفوا بالقوة من دار المفوَّض الفرنسي بجزيرة القديس بطرس (سنبيرة)، ما تزال معلقة. وبالرغم من مطالب القنصل الفرنسي ديفواز الملحاحة في هذا الصدد، فإن الباي حمُّودة ظل يرفض باستمرار عتقهم. ولقد سبق لنا وأن ذكرنا أن

▪ مع هولندا شريطة تلقيه للمبالغ التي ذكرها ألفونص روسو في المتن. انظر ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ط/2، ص ص 532 - 533.

(1) وجهت فرنسا إلى إيالة طرابلس الغرب مطلباً مماثلاً في ما يتعلق بحماية فرنسا للمصالح الإيطالية في طرابلس ورفع العلم الإيطالي الجديد على مبنى القنصلية الفرنسية بها، وبعث نابوليون في هذا الخصوص إلى يوسف القرمانلي الكونت هوراس سيباستياني. انظر كتابنا: يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر، مرجع سابق، ص ص 495 - 497.

المفاوضات المبدئية حول هذه المسألة قد شُرع فيها منذ إبرام المعاهدة الأخيرة بين فرنسا وبين الإيالة التونسية ، وبأن هذه المفاوضات قد استؤنفت بمناسبة زيارة الأسطول الفرنسي الذي يقوده الأميرال ليسّيك إلى تونس ، وبأنه قد تمّ عتق إثنين وعشرين شخصاً من أولئك الأرقّاء في تلك الفترة . كما ذكرنا بأن السلطات السردينية قد فتحت اكتتاباً عامّاً لتجميع قيمة فدية الأرقّاء المتبقين ، وبأن الباي قد أوفد في الأثناء إلى فرنسا مبعوثاً خاصاً للدفاع عن وجهة نظره لدى نابوليون بونابرت . وكان ما يزال يرزح في سجون تونس سبعمائة وخمسين سجيناً من سكان تلك الجزيرة الإيطالية الذين يعود أصلهم إلى مستعمري طبرقة الجنويّين المطرودين ، وكان أولئك السجناء يترقّبون ساعة خلاصهم بفارغ الصبر . لكن ظروفاً متفرقة جعلت ملك سردينية غير قادر على العمل على تخليصهم بالسرعة المطلوبة . وفي هذه الأثناء كان أحد أعيان كالياري ، عاصمة سردينية ، هو الكونت جيتانو بولليني ، قد تمكّن من تجميع مبلغ سبعين ألف قرش ، ثم اتصل بالقنصل الفرنسي بتونس وطلب منه عرض هذا المبلغ على الباي ، كمقابل لعتق بقية سكان جزيرة القديس بطرس (سنبيرة) . واستجاب القنصل وشرع في مفاوضات مع حمّودة باشا ، انتهت بموافقة الأخير على عتقهم مقابل مبلغ خمسمائة قرش تونسي عن كل فرد منهم ، بحيث إنه لم يعد عتقهم جميعاً يقتضي سوى إضافة عشرين ألف قرش إلى المبلغ الذي تمّ جمعه أصلاً . وبعد مضي بضعة أسابيع على ذلك ، أي في شهر أبريل سنة 1803م ، أبلغ القنصل وزارة الخارجية في باريس بموافقة الباي ، مجّاناً ، على عتق مائة وعشرين من أولئك الأسرى ، إضافة إلى عتق ستمائة وثلاثين من الأرقّاء السردينيين الذين كانوا قد اختُطفوا في الفترة نفسها من قِبل غزاة البحر التونسيين ، وذلك مقابل خمسة وتسعين ألف قرش أرسلت إليه من كالياري عاصمة سردينية . وهكذا فقد تُوِّجت تلك المفاوضات العسيرة بخاتمة سعيدة .

غير أن سجون الإيالة التونسية كانت تضم مساجين إيطاليين آخرين من توسكانا ، وجنوى ، ونابولي ، وروما ، وصقلية ، بلغوا في مجموعهم حوالي الألفيْ شخص . وجرت بشأن هؤلاء مفاوضات أخرى انتهت في شهر يوليه سنة 1806م بإطلاق سراح غالبيتهم .

واستجابة لشكاوى القنصل الفرنسي في تونس ، أصدر حمّودة باشا في شهر أبريل سنة 1804م . قراراً حرّم فيه على مراكب الغزو التونسية إلحاق الأذى بالبحريّة التجارية التابعة لدولة الفاتيكان ، حيث إن نابوليون بونابرت كان قد وضع دويلة الفاتيكان تحت حمايته المباشرة . ولقد تمّ اتخاذ ذلك القرار على أثر حدوث واقعة خطيرة وغريبة : ذلك أن شخصاً سويدياً ، كان يعمل في خدمة البابا ، جاء إلى حمّودة باشا في يوم من الأيام ، وتقدم إليه بعرض في منتهى الغرابة ، ملخصه أنه بوسعه خطف البابا وجميع كرادلته وتسليمهم إليه ؛ قائلاً إنه يكفي لتحقيق ذلك القيام بهجوم مفاجىء على سواحل إقليم «روماني» الإيطالي ، وأبدى السويدي استعداده لتزعّم عملية الخطف هذه بنفسه . وتقضي العملية بأنه بمجرد النجاح في إنزال قوات مجلوبة بحراً عند نقطة محدّدة على الساحل - عيّنها المغامر السويدي للباشا - فإنه يتكفّل عندئذ باختطاف البابا وأعضاء

سُدّته الكهنوتية من الكرادلة برُمّتهم ، وذلك بتواطؤ أعوانٍ له في روما . واحتج القنصل الفرنسي في تونس ، بشدة وبنجاحٍ ، ضد الإقدام على مشروع أخرق كهذا ، ثم بادر إلى إبلاغ رئيس أساقفة فرنسا ، الكَردينال جوزيف فيش، وطلب منه أن يَقوم بسرعة بإبلاغ البابا بما كان يُدبَّر ضده في الخفاء ، كي يحتاط للأمر .

في سنة 1218هـ . الموافق سنة 1804م . أدَّت ندرة المؤن وارتفاع الأسعار نتيجة احتباس المطر ، وسوء موسم الحصاد ، إلى جعل أهالي الإيالة التونسية يعيشون في حالة من الضَّنك والعوز أوصلتهم إلى حافة البؤس ؛ بحيث خيف من أن تستمر حالة القحط في البلاد[1] .

في شهر مارس سنة 1805 م، ظهرت في مياه حلق الوادي فرقة بحرية مكونة من بارجة حربية وثلاث فرقاطات ، ترفع العلم الإنجليزي . ثم تقدمت إحدى الفرقاطات المذكورة وأرست إلى جانب فرقاطة تونسية كانت متواجدة في المرسى ، وبعد ذلك قامت فجأة بإنزال العلم الإنجليزي ورفعت بدلاً منه العلم النابوليطاني ، وأخذت تقصف الفرقاطة التونسية بمدافعها ؛ فردَّت عليها هذه بما في حوزتها من أسلحة ، غير أنها - نتيجة لهذا الهجوم المباغت - خسرت أربعين من أفراد طاقمها ما بين قتيل وجريح ، ووجدت نفسها ، من ناحية أخرى ، تحت رحمة الفرقاطتين الأخريين والبارجة الحربية المصاحبة لهما . ولم تجد الفرقاطة التونسية بُدّاً من رفع مراسيها لمحاولة الجنوح نحو الشاطىء فراراً من ذلك المأزق ، وواتتها الرياح فنجت من هلاك محقّق . ولم تشارك بقية القطع المذكورة في تلك المعركة ، وإن اكتفت البارجة الحربية برمي قلعة حلق الوادي بقذائفها . وبعد منتصف الليل توجهت هذه الفرقة البحرية ، التي كانت تحت إمرة الكونت ثورن ، إلى عرض البحر ، حيث استولت في طريقها على سنبك شراعي تابع للإيالة ، كان مزوداً بعشرة مدافع وعلى متنه طاقم مكون من ستين بحاراً ، وبصحبته سفينة تجارية كان قد استولى عليها في عملية غزو .

وبعد انقضاء شهرين على ذلك ، نرى الأسطول الأمريكي - الذي كان يقوده الأميرال بريبل ، والذي كان قد توجه إلى طرابلس لإبرام الصلح مع حاكمها يوسف باشا القرمانلي ، وهو صلح كان قد أبرم مقابل دفع أمْريكا لحوالي خمسة وستين ألف دولار أمْريكي[2] - يأتي إلى تونس للمطالبة بإدخال تحويرات معينة في نصوص بعض بنود معاهدة سنة 1790م . المعقودة بين تونس وبين الولايات المتحدة الأمريكية . وإلى جانب تعديلات أخرى في هذه المعاهدة ، كانت الحكومة الأمريكية ترغب في أن يتم إلغاء مادة كان منطوقها يُلزم كل بارجة حربية أمْريكية تأتي إلى أحد

---

(1) للتغلب على ذلك القحط أوفد حمُّودة باشا الشيخ إبراهيم الرياحي في تلك السنة إلى سلطان المغرب الأقصى سليمان، لجلب الميرة إلى تونس. فاستجاب السلطان المغربي وأرسل إليه مراكب محمَّلة بالحبوب. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 39.

(2) انظر: ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ص ص 534 - 539.

موانىء الإيالة التونسية بتقديم برميل من البارود هدية عن كل طلقة مدفع تقذفها القلاع التونسية تحية لها؛ كما كانت أمْريكا ترغب في أن تُلغى كذلك مادة أخرى من مواد المعاهدة، خاصة بتسليم السجناء الأمْريكيين المعتقلين في تونس كلما تمكنوا من الفرار من الإيالة على متن إحدى السفن الأمريكية. ودعونا نذكر، في هذا السياق، أن حالة الحرب بين الولايات المتحدة وبين إيالة طرابلس الغرب ـ التي كانت قد أُنهيت بعد إبرام الصلح المعقود في الرابع من شهر يونيه سنة 1805م. ـ قد تواصلت زهاء خمس سنوات ظل الأمْريكيون أثناءها يحاصرون مرسى طرابلس على نحو شبه مستمر. ولم يتخلّ يوسف باشا القرمانلي عن رفضه إبرام الصلح مع أمْريكا إلا بعد ما لاحظ أن الأمْريكيين قد أخذوا يدعمون بقوتهم العسكرية شقيقه أحمد، الملتجىء آنئذ إلى مصر، وبعد محاولتهم احتلال مدينة درنة[1]. وعندما لاح الأسطول الأمريكي نفسه أمام تونس، توقع الناس أن يلجأ إلى أساليب الإرهاب والتهديد، مثلما كان قد فعل في طرابلس. غير أن حمُّودة باشا تمكن من تحاشي تلك العاصفة، مستغلاً براعة الخلاف الذي يعرف أنه كان قائماً بين قائد الأسطول الأمريكي، بريبل، وبين القائم بالأعمال الأمريكي بالوكالة بتونس، السيد ديڤيز. وبعد مفاوضات صاخبة، اتفق الطرفان التونسي والأمريكي على الإبقاء على الوضع الراهن إلى أن يتسلّم حمُّودة باشا من رئيس الولايات المتحدة الأمْريكية ردوداً على الرسائل التي كان قد وجّهها إليه مع مبعوث خاص هو سيدي سليمان متملّلي. ولم يقدَّر للعلاقات الطيبة بين الحكومتين أن تعود إلى مجراها الطبيعي إلاّ فيما بعد، أي في مطلع سنة 1807م. وذلك نتيجة لهمّة الدبلوماسي الأمْريكي توبياس لير[2]، الذي جاء إلى تونس من الجزائر، لهذا الغرض، مفوَّضاً بصلاحيات مطلقة؛ حيث تمَّ الإبقاء على المعاهدة القديمة بين تونس وأمْريكا كما هي، ذلك أن تونس لم تستجب للتحويرات التي طالبت الولايات المتحدة بإدخالها على تلك المعاهدة آنئذ. إلا أن تونس عادت فقبلت بذلك، فيما بعد، أي في سنة 1824م، بعد ما تمَّ التفاوض حول إبرام معاهدة جديدة وقَّعها عن الجانب الأمْريكي السيد هيب.

ونصل الآن إلى الفترة التي وقعت خلالها إرهاصات الحرب الأخيرة بين أتراك تونس والجزائر. وهي حرب استمرت عدة سنوات، وتسببت لتونس في خسائر فادحة، بل وأنزلت بها كوارث مريعة، بيد أن هذه الحرب أرغمت إيالة الجزائر، في نهاية المطاف، على النظر أكثر بعين الاعتبار إلى قوة ومنعة جيرانها التونسيين، وخلّصت الإيالة التونسية فيما بعد من ذلك الضرب من ضروب التبعية التي أُجبرت على الإذعان لها تجاه دايات الجزائر، نتيجة للحروب السابقة. ونحن نرى أن هذه الحلقة الأخيرة من حلقات التنافس الطويل بين الإيالتين جديرة منّا باهتمام خاص، ولذا فإننا نرى أنه من المفيد التطرق إليها هنا بالتفصيل:

---

(1) انظر: المصدر السابق، ص 537.

(2) هو توبياس لير نفسه الذي كان قد أبرم في طرابلس، باسم أمْريكا، صلحاً مع يوسف القرمانلي بتاريخ 3 يونيه سنة 1805. انظر المصدر السابق، ص ص 537، 538.

حتى سنة 1806م . ، حالف الحظ حمُّودة باشا كثيراً في الكيفية التي عالج بها النزاعات التي كانت تنشب بينه وبين الدول الأوروبية وما أوجده لها من حلول ؛ فكان فخوراً بالسياسة التي كان يتبعها خلال مفاوضاته مع حكومات هولندا ، والسويد ، والدانمارك ، وإسبانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ؛ وكان يشعر بالثقة فيما كان يتمتع به من سلطة نافذة استطاع إرساءها على دعائم مكينة . بيْد أنه كان يشعر في الوقت نفسه بإذلال جارح للمكانة الثانوية التي أجبرت الأحداثُ إيالتَه على القنوع بها في ظل إيالة الجزائر ، هذه الجارة الملحاحة في مطالبها دوماً ، المتعجرفة دوماً ، والمتسمة علاقاتها مع التونسيين بالإزدراء والاستخفاف . وكانت بعض الشروط التي فرضها أتراك الجزائر على إيالته تثير في نفسه غُبْناً ما بعده غُبْن ومذلّة ما بعدها مذلّة[1] : فمنها ذلك الضرب من الإتاوة التي كانت تونس تدفعها لإيالة الجزائر ، والمتمثلة في إرسال شحنتين من زيت الزيتون سنوياً إليها ، كانت تخصص لإنارة مصابيح وفوانيس مساجد الجزائر ، وهو تقليد يعود إلى سنة 1169هـ . ، الموافق سنة 1756م .[2] ؛ ومنها إلزام ذايات الجزائر إيالةَ تونس بتقصير طول سارِي أعلامها عند رفعها على مباني المدن والمعسكرات والحصون والقلاع التونسية ؛ بل إن رواية أخرى تذهب إلى أن أتراك الجزائر كانوا يجبرون تونس على ألا يتجاوز مكان علمها منتصف السارية ارتفاعاً ؛ ومنها أخيراً أن تونس أجبرت على هدم تحصيناتها القائمة على حدودها مع الجزائر ، وهي التحصينات التي أنشئت إبَّان حرب سنة 1169هـ . ، الموافق سنة 1756م . بين الإيالتين ، ثم توّق حمودة باشا لإعادة تشييدها من جديد[3] .

وبعدما فكر حمُّودة باشا في الأمر مليّاً ، وتأمل النتائج التي ستترتب على ما عزم عليه ، نراه يقرر التخلص من التبعيّة السياسية للجزائر التي كانت تنال كثيراً من هيبته ، ونراه يأمر بالكفّ عن

---

(1) انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص ص40 ـ 41، حيث يورد ابن أبي الضيَّاف أمثلة حية في هذا الصدد، ثم يعقّب عليها قائلاً: «. . . . وحمُّودة باشا في خلال ذلك يتجرَّع الغصص، ويجرِّعها لرعيته، وإذا اشتكت العربان من عسف الجزيريين، يقول: لم أجد من أتحزَّم به منكم على دفع هذا الضَّيم؛ فتنفعل بنفوسهم، حتى توغّرت صدورهم».

(2) يذهب ابن أبي الضيَّاف إلى أن علي باي الحسيني، والد حمُّودة باشا، كان ـ أثناء استجارته بالجزائر ـ قد نذر أنه بعد عودته إلى تونس، سيبعث شيئاً من الزيت لمقامات وأضرحة الصالحين، وأنه وفَى بنذره طيلة حياته. غير أن داي الجزائر كان يستولي على أكثر ذلك الزيت، وأنّ علي باي الحسيني كان على علم بذلك، لكنه كان يتغافل عنه. ولما توفي علي باي، انقطع النَّذر بوفاة الناذر. وحينما تولى الحكم في تونس من بعده ابنه حمُّودة باشا، نراه يقطع هذه العادة. فطالبه أتراك الجزائر بها، فرفض حمُّودة. وما كان من داي الجزائر عندئذ إلا أن اشتكاه لدى السلطان العثماني، غير أن حمُّودة أصرَّ على إبطال تلك السُّنَّة، قائلاً: «إن أهل المملكة أبوا ذلك وأنفوا منه ورأوه ضريبة». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 78.

(3) انظر: حمدان خوجة: «كتاب المرآة»، مصدر سابق، تحقيق الدكتور محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 م، الفصل 13. وكان حمدان خوجة الجزائري قد زار تونس في عهد حمودة باشا.

إرسال شحنات زيت الزيتون إلى الجزائر، ويأمر كذلك برفع العلم التونسي عالياً في كل مكان من إيالته، ويوصي بإعادة تشييد التحصينات على حدوده مع الجزائر. كما أمر في اليوم نفسه بتشكيل جيش للزحف به في الحال على جيرانه الجزائريين في حالة ما إذا بادر باي قسنطينة إلى أية أعمال عدائية ضده. وكانت جميع هذه التدابير تدابير دفاعية محضة؛ وتُرِكَ للأحداث تقرير المسلك الذي يتحتم سلوكه فيما بعد.

جرى كل هذا في شهر ربيع الثاني سنة 1221هـ.، الموافق شهر يونيه سنة 1806م. وكان مسلك الحكومة التونسية الجديد هذا، كفيلاً في حدِّ ذاته بالجرِّ إلى أزمة مع إيالة الجزائر. ثم أنضافت إلى هذا ثلاث ملابسات أخرى أدَّت إلى التعجيل بوقوع قطيعة كان الأهالي يتوقعونها. وفيما يلي بيان هذه الملابسات: فلقد كانت لبعض الرعايا التونسيين مراسلات سريَّة مع باي قسنطينة الجزائري، فوقعت رسالة منها، كان قد بعثها إليه أحدهم، في يد حمُّودة باشا. وكانت فحوى تلك الرسالة السرِّية تشير إلى أنه كان يجري تدبير مؤامرة خفيَّة في تونس هدفها تأليب عدد كبير من قبائلها ودفعها إلى خلع طاعته والدخول في طاعة جاره داي الجزائر. وتمَّ في الحال القبض على المتآمرين، حيث ضُربوا بالفلقة تعذيباً لهم وقُطع رأس أحدهم، في حين صدر الأمر لممثلي قسنطينة بمغادرة الإيالة التونسية في الحال. ولم يلبث أن أعقب هذا التصرف الحازم ـ الكفيل بإثارة غضب داي الجزائر ـ إحداث زيادة كبيرة في أعداد قوات الجيش التونسي، وهو إجراء تمَّ اتخاذه بناء على نصيحة باي قسنطينة السابق، الحاج مصطفى أنقليز، الذي كان لاجئاً في تونس بعد طرده من الجزائر[1]، والذي تعهَّد باستمالة جانب كبير من سكان قسنطينة ودعوتهم إلى العمل تحت راية حمُّودة باشا، بمجرد قيام القوات التونسية باختراق حدود هذه المقاطعة الجزائرية. ثم اتُّخذت خطوة أخرى تمثلت في تحصين دفاعات مدينة تونس ومرسى حلق الوادي، وفي تزويد مدينة الكاف بما يكفي من قطع المدفعية[2]. وأخيراً فإن الذي زاد من حنق داي الجزائر هو ذلك الأمر الذي أصدره حمُّودة باشا بتطبيق عقوبة الضرب بالفلقة على عدد من الرعايا

---

(1) كان باي قسنطينة الحاج مصطفى انقليز (الإنجليزي) قد جاء إلى تونس بعد عزله وطرده من الجزائر ومعه ابنه علي. فأكرمه الباي حمُّودة وخصص له بستاناً بضاحية منُوبة، ووعده بإرجاعه إلى منصبه بقسنطينة، فغضب داي الجزائر لذلك. انظر الإتحاف ج/3، ص 40.

(2) حيث شرع حمُّودة في سنة 1801 م.، الموافق 1217 هـ. في بناء السور الذي يبدأ عند برج الخضراء، وأردفه بسلسلة من الأبراج، منها برج صاحب الطابع، وبرج سيدي يحيى السليماني، وبرج سيدي عبد السلام، وبرج سعدون، وبرج سيدي قاسم الجليزي، وزودها بالمدافع والعساكر. ثم حصَّن مرسى حلق الوادي وحفر بوغازه، وبنى طبّخاناته الأرضية وشحنها بالمدافع، وشيَّد ترسخانته وخزنتها، وأمر ببناء خمس «قِشل» لسكنى عسكر الترك وعمَّرها بالجند. وفي يونية 1806 م. (1221 هـ) جدَّد حمُّودة قصبة مدينة الكاف الواقعة قرب الحدود الجزائرية، كما جدَّد سورها وحصونها وزودها بالحبوب والأقوات وآلات الدفاع وخزائن البارود. انظر: إتحاف أهل الزمان: ج/3، ص ص 38 ـ 39.

الجزائريين، وكان هؤلاء ينتمون إلى عمالة قسنطينة ويعملون في تجارة القوافل؛ وذلك لمبالغتهم في إساءة معاملة البدو التونسيين عند اجتيازهم للدواخل التونسية بقوافلهم.

واعتبرت حكومة الجزائر هذه التصرفات إهانة مخزية لها ، فأعلنت على الفور الحرب على حمّودة باشا . بيد أن داي الجزائر أحمد خوجة كان مشغولاً بالاضطرابات التي اندلعت في تلك الأونة في عمالة وهران ، وكذلك بالمجاعة التي كانت تتعرض لها عمالة قسنطينة ؛ الأمر الذي منعه من التفكير في القيام بهجوم فوري على تونس ، واضطر إلى تأجيل الشروع في القتال حتى حلول فصل الربيع من السنة التالية .

ثم ازداد الوضع تأزّماً في سنة 1807 م . . وبعد ما قام داي الجزائر بمحاصرة مرسى حلق الوادي بواسطة اثنتين من فرقاطاته، وبعدما أمر بالقيام ببعض الهجمات الخاطفة ضد بعض قبائل الحدود التونسية ؛ نرى حمّودة باشا يأمر على الفور بأن تزحف على الحدود الجزائرية أربع محال عسكرية ـ انضم إليها عدد كبير من وحدات البادية وهي في طريقها إلى هناك ، بحيث أصبحت القوات التونسية التي كان يقودها سليمان كاهية الكبير[1] تنيف على الخمسين ألف رجل . وهذه هي المحالّ التي أُعدت للهجوم على عمالة قسنطينة . وبمجرد ذيوع نبأ تحرك هذه القوات التونسية ، نرى كبار ضباط الحكومة المحلية بعمالة قسنطينة يقتحمون مدخل قصر دايها ، حيث قتلوه خنقاً ، ثم أرسلوا إلى تونس وفداً كُلّف بالتقدم إلى حمّودة باشا بعروض للصلح مدعومة برسالة وجهها إليه الوزير الممثل لداي الجزائر بهذه المقاطعة . لكن حمّودة ـ الذي رأى في عدم قيام داي الجزائر بمكاتبته شخصياً امتهاناً له وإنقاصاً لقدره ـ مزّق، بغضب، هذه الرسالة التي سلّمها إليه الموفدون الجزائريون ، ثم أمر بإلقاء أعضاء الوفد في السجن . إلا أنه راجع نفسه في اليوم التالي ، وأطلق سراحهم وسفّرهم إلى قسنطينة ، حيث كلّفهم بإبلاغ أصحاب الأمر فيها باستيائه وبعزمه على خوض الحرب . وبالفعل فقد صدرت الأوامر بالهجوم على قسنطينة إلى القوات التونسية على الفور . غير أنه بالنظر إلى الاضطرار إلى تأجيل سحب المدافع الضخمة ومعداتها الثقيلة بسبب شدة تساقط الثلوج ، ونتيجة للحالة السيئة التي كانت عليها الطرق ، فإن التونسيين اضطروا إلى تأجيل عملية حصار قسنطينة .

---

(1) هو أحد وزراء حمّودة باشا، وهو علج أصله من بلاد القرج. وكان مثلما ذكرنا آنفاً قد شارك في افتكاك حمّودة من محاولة الاغتيال التي دبّرها ضد مماليكه. تدرّج سليمان هذا في المناصب حتى صار آغا وجّق باجة، وشارك في إخماد «ثورة الترك»، مثلما سنرى. توفي سنة 1254 هـ. ، الموافق 1838 م. في عهد المشير أحمد باي. وهو الذي قاد الحملة التي نحن بصددها، والتي خرجت لمهاجمة قسنطينة في 24 يناير 1807 م، وهي الحملة المكونة من عسكر الترك والمخازنية وفرسان الصبايحية والحوانب، وانضمت إليها قبيلة دريد التونسية. ويصف ابن أبي الضياف سليمان كاهية بأنه كان مغفلاً وضعيفاً وبعيداً عن الحزم. انظر: إتحاف أهل الزمان: ج/3، ص ص 41 ـ 42، و ج/8، ص ص 39 ـ 40.

وكانت كل البوادر تدعو إلى الاعتقاد بأن النصر سيكون حليف الجيش التونسي ؛ ومن دلائل ذلك ارتفاع الروح المعنوية بين القوات التونسية ، وضخامة عددها ، وما أبداه أعراب عمالة قسنطينة من استعداد لمؤازرتهم[1] ، زيادة عن سوء الوضع الدفاعي في قسنطينة ، وانشغال إيالة الجزائر آنئذ بالاضطرابات الخطيرة التي كانت قد اندلعت عند مشارف مدينة وهران ، وتصاعد التمرد بين قبائل جيجل وبجاية ، وهي القبائل التي ثارت ضد الحكومة الجزائرية بتحريض من شخص يدعى الدّركاوي بن الأحراز . بيد أن النتائج جاءت مع ذلك مخيّبة لآمال التونسيين ؛ ذلك أنهم اصطدموا بمقاومة عنيفة للغاية من جانب الجزائريين ، كما واجهتهم صعوبات في تنفيذ العمليات العسكرية لم يكونوا قد حسبوا لها حساباً . وزيادة على ذلك فإن قبائل عمالة قسنطينة التي كانت قد وعدت بالانضمام إلى الجيش التونسي المهاجم ، قلبت له ظهر المجنّ وصوّبت إليه أسلحتها ، على العكس مما كان متوقعاً . ولاشك في أنه لولا قيام قائد المحَالّ التونسية المقاتلة ، سليمان كاهية الكبير ، بانسحاب منظّم وبارع ، لكانت مقدمة الجيش التونسي قد وقعت برمّتها في أسر الجزائريين .

وعندما وصلت أنباء هذا الفشل إلى مدينة تونس ، تمّ إرسال التعزيزات في الحال لزيادة عدد قوات الجيش وتمكينها من استئناف الهجوم .

وكانت القوات التي حشدتها الحكومة الجزائرية لصدّ هجوم التونسيين أقل من عدد قوات هؤلاء بكثير . وكانت تحت قيادة باي قسنطينة حسن ، ولم تكن هذه القوات تتألف سوى من عدد يتراوح ما بين ثلاثة وأربعة آلاف من أتراك الجزائر ، ومن قوات أخرى تساويها في عددها ، كانت معسكرة أصلاً في عمالة قسنطينة ، ومن وحدة من قوات الإسناد البدوية . ولم يكن أحد في تونس يشك - بالنسبة لهذه الجولة الثانية من القتال - في أن النصر سيكون حليف قوات حمّودة باشا ؛ غير أن مجرى الأحداث خيّب للمرة الثانية الآمال المعقودة : فبعد خمسة عشر يوماً من السير الشاق ، وصل جيش سليمان كاهية الكبير إلى مشارف قسنطينة . وكان الجزائريون قد حشدوا في هذه المدينة جميع قواتهم ؛ أما القوات الجزائرية الأخرى التي لم تكن منوطة بالدفاع عن قسنطينة ، فإنها كانت تعسكر فوق الهضبة العالية المسماة « سطاح المنصورة » . وسمح سليمان كاهية الكبير لجنوده التونسيين بالخلود إلى الراحة طيلة الليل ، وعند مطلع صباح اليوم التالي خطب فيهم ، شحذاً لهممهم ، ثم قادهم بنفسه للمعركة ، حيث كان هو أول من انقض على الجزائريين . وأصبحت هضبة « سطاح المنصورة » مسرحاً لقتال عنيف ؛ بحيث إنه بعد خوض سبع معارك طاحنة - كانت الخسائر فيها فادحة في صفوف الطرفين - اضطر الجزائريون إلى التقهقر في فوضى نحو مدينة قسنطينة ، أو أجبروا على الفرار عبر السهل ، تاركين أشلاء وجثث قتلاهم مبعثرة في ميدان المعركة ، مبارحين معسكرهم الذي أصبح تحت رحمة سليمان كاهية الكبير ، ومُنوا بهزيمة

---

(1) خصوصاً ما وعد به مشايخ قبيلة «حنانشة أوراس» ، ومشايخ قبائل «مجانة» من استعدادهم للانضمام إلى القوات التونسية .

نكراء . وظن سكان قسنطينة أن الهلاك مآلهم عندما رأوا الجنود الأتراك المدافعين عنهم يُجبرون على الفرار من وجه عدوٍّ كانوا قد اعتادوا حتى تلك اللحظة الاستخفاف به وبقوّته وبكفاءته القتالية ؛ وها هو الآن يسحقهم في عقر دارهم نتيجة لنجاحه في احتلال موقع هضبة « سطاح المنصورة» الهام . وبعد هزيمة أتراك الجزائر في هذه المعركة ، المعروفة بمعركة سطاح المنصورة ، نرى باي قسنطينة حسن ، ينسحب إلى «قصر الجزاير» ويستجير بقبيلة «الرّقعة» ، تاركاً مدينته بدون قيادة تنظّم فيها عملية الصمود والمدافعة في ذلك الموقف العصيب . وفي خضمّ ساعة البلبلة التي تلت خسران الجزائريين للمعركة ، نرى هؤلاء يستبعدون من أذهانهم أي تفكير في المقاومة والصمود ، حيث عقد أعيان قسنطينة جلسة تداولوا أثناءها حول الوضع القائم وخلصوا إلى ضرورة الاستسلام ؛ بل ويذهب البعض إلى حدّ التأكيد بأن أهالي المدينة فتحوا أبوابها ـ وهو الباب المسمى بـ « باب القنطرة» ـ وكأنهم قصدوا بذلك دعوة التونسيين إلى دخولها والاستيلاء عليها . ولا شك في أنه لو أن سليمان كاهية الكبير بادر على الفور إلى استغلال ذلك التفوّق الذي يسّره له انتصاره الباهر ، وانتهز بسرعة فرصة انهيار عزائم سكان قسنطينة الذين أسقط في أيديهم ؛ فإنه كان بوسعه ساعتئذٍ اقتحامها دون أن يقاومه أحد منهم . ذلك أنه من الخطأ خلال الحروب أن يؤجّل المرء إلى الغد أمراً يكون قادراً على تنفيذه في الحال ، وهو خطأ يزيد في فداحته ـ بالنسبة إلى سليمان كاهية ـ أنه حرمه من قطف الثمار الدانية لهذه الحملة الخاطفة التي حالفها الحظ وكادت أن تحقق مراميها . فسليمان كاهية كان من التيقّن بمآل المدينة إلى الاستسلام إلى حدّ أنه فضّل ألا يقتحمها إلا في وضح النهار ، وكأنه كان يريد أن يسْبغ على انتصاره بريقاً يبهر عيون الجميع . ولذا فإنه أمر قواته بأن تقضي الليل معسكرةً على مسرح المعركة ، وأعدّ عدّته لاحتلال المدينة في صباح اليوم التالي . بيد أن ظروف سكان مدينة قسنطينة تبدّلت فجأة خلال الليل ؛ ذلك أنه جاءهم رسول من مدينة الجزائر وبشّرهم بأن جيشاً جزائرياً جديداً قد خرج لنجدتهم ، وأنه صار يدنو منهم ، مغذّ السير نحوهم . وما هي إلا وهْلة حتى انقلب قنوطهم وخورهم إلى ثقة وتفاؤل ملأ نفوسهم ، وعقدوا في التوّ اجتماعاً ثانياً قرّروا خلاله المقاومة حتى النفس الأخير . ثم بادروا إلى قفْل « باب القنطرة» ، وهرع جنودهم نحو أسوار المدينة وتترّسوا تحتها ، وهبّ الأهالي إلى أسلحتهم ، مقْسمين بأنهم لن يستسلموا للتونسيين حتى ولو أدى ذلك إلى فنائهم عن بكرة أبيهم .

وعندما لاح فجر اليوم التالي ، أدرك سليمان كاهية الكبير مدى فداحة الخطأ الذي اقترفه ، ولم يعد بالإمكان تلافيه . واضطر إلى الشروع في إحكام الحصار حول المدينة التي كانت بالأمس مساء طوّع بنانه لو أنه كلّف نفسه ساعتئذٍ عناء طرْق بواباتها . وضرب التونسيون حصارهم حول قسنطينة الجزائرية طيلة شهرين ، دون جدوى ، محدّقين بسكانها الذين تترّسوا خلف أسوارها . وبدلاً من أن يستكين هؤلاء أو يستسلموا ، تراهم يتذرّعون بالصبر ويرابطوا بصمود للتغلّب على حصار التونسيين وقتل روح الشجاعة لديهم . وطيلة ليالٍ وليالٍ تواصل دويّ المدافع التي لا تهدأ ، وظلت القذائف والشظايا تنفجر هنا وهناك . أما في أثناء النهار فإن مفارز فرسان الصبايْحية

التونسيين كانت تقوم بجولات استطلاعية تخوم خلالها حول المدينة المحاصرة بحثاً عن ثغرة للنفاذ منها ؛ بيد أن أهلها المحاصرين ظلوا على الدوام مترسين في مراكزهم يدافعون عنها ، محرمين على أولئك المتربصين بهم الدوائر الاقتراب منها ، وكانوا يردون على التونسيين بصليات نارية مكثفة ، مكابدين العطش والتعب بصبر لا ينفد . وكان لدى سكان قسنطينة ما يلزمهم من القمح والذخيرة ؛ إلا أن الماء كان قد غار واستنفد من مواجلهم ، وصار نادراً . وكان لا مفر من أن تمل القوات التونسية ضرب الحصار حول مدينة صامدة كهذه ، فعمّ الاستياء جنود هذه القوات وأخذ ينذر بالتحول إلى تمرد[1] . ولذا فإننا نرى سليمان كاهية الكبير - تلافياً منه لهذا الخطر المحدق - يقرر الانقضاض على مدينة قسنطينة . ولكن ما إن تحركت باتجاهها طوابير المهاجمين التونسيين ، حتى إنهال عليهم من وراء أسوار المدينة وابل من الرصاص أباد صفوفهم ، إلى درجة أن الجنود التونسيين فروا في فوضى وتراجعوا مستليلين بمعسكرهم ، تاركين وراءهم عدداً كبيراً من قتلاهم . وثبت لسليمان كاهية أنه من المستحيل عليه اكتساح المدينة قبل البدء بقصفها بالمدافع ؛ فطلب من الحكومة التونسية مده بمزيد من التعزيزات وبالمدفعية الثقيلة التي كانت تعوزه . وأرسل إليه حمودة باشا المدد على الفور[2] ؛ كما أصدر أوامره في الوقت نفسه إلى باي قسنطينة السابق الحاج مصطفى انقليز ، الملتجىء لديه ، بالتوجّه إلى ميدان المعركة للإيفاء بما كان قد وعده به من زعزعة صفوف الجزائريين عن طريق العملاء الذين ادّعى مصطفى انقليز هذا أنهم كانوا متواجدين في قسنطينة رهن إشارته . وكانت هذه غلطة فادحة أخرى اقترفتها الحكومة التونسية ؛ بحيث يمكننا القول بأن انضمام الحاج مصطفى انقليز باي إلى المعسكر التونسي كان هو السبب الحاسم الذي أدى إلى وقوع الكارثة التي ما لبثت أن حلّت بهذا المعسكر . فالحقيقة أن قادة الحملة التونسية كانوا يُمنون أنفسهم ، حتى تلك اللحظة ، بأنه في حالة ما إذا حالف الحظ هجوماتهم وتمكنوا من الاستيلاء على مدينة قسنطينة ، فإن من سيُثبت من بينهم استماتةً أشد في القتال ، في سبيل إحراز النصر ، سيكون الأكثر جدارة لأن يُجازى بمنحه منصب حكم هذه المدينة ؛ لأن هذا المطمع كان هو الباعث الحقيقي على ولائهم واستبسالهم . غير أن هؤلاء القادة التونسيين ، عندما لاحظوا مجيء الحاج مصطفى انقليز من تونس وانضمامه إليهم ، فإنهم اعتقدوا أن حمودة باشا قد أمره بالمجيء لكي يستردّ منصبه السابق الذي طرده منه داي الجزائر ، وذلك بمجرد الاستيلاء على قسنطينة[3] . وهكذا فإن هؤلاء القوّاد عندما رأوا أحلامهم تتبخّر على ذلك النحو ، فإنهم أفصحوا

---

(1) يصف ابن أبي الضيّاف الروح المعنوية التي آلت إليها القوات التونسية المحاصرة، قائلاً: «وقد ملّ القوم من طول أمد الحصار في محلّ واحد، وأشدهم مللاً [قبيلة] دريد، فإنهم يختارون الأخذ الوبيل على المُقام الطويل [...] فتمنّوا الهزيمة ورأوها أخفّ عليهم من ملل المقام بمكان واحد». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 42.

(2) أرسل إليه حمّودة باشا أربعمائة من رجال المدفعية وزوّدهم بـ «البونبة»، على حد تعبير ابن أبي الضيّاف.

(3) منذ أن وفد الحاج مصطفى انقليز إلى تونس بعدما طرده داي الجزائر من منصبه كباي لقسنطينة، نرى حمّودة باشا يعده بإرجاعه بالقوة إلى منصبه. لكن الموت فاجأ الحاج مصطفى، حيث توفي في تونس في شهر ربيع

عن غيظهم وقرروا الانسحاب من المعركة بمجرد ما أن يتعرض جيشهم لأول هزيمة، ثم لم تلبث الخلافات أن عمّت المحلة التونسية برمّتها.

ومع ذلك ، وبالرغم من هذه الانقسامات التي قلّلت من الإمكانيات القتالية التي كانت متوفرة لقائد المحلة سليمان كاهية الكبير، فلقد قرر الجميع الاستعانة في المعركة بالمدفعية الثقيلة والهاونات التي أرسلها لهم حمّودة باشا . وقام الحاج مصطفى انقليز بتوزيع أفراد القوة العسكرية التي كانت تحت إمرته على السفح الجنوبي لـ «كذية عاطي» الرملية ، وقام بتنسيق مع سليمان كاهية ـ الذي كان ما يزال محتفظاً بمواقعه في هضبة «سطاح المنصورة» ـ بإحكام الحصار حول قسنطينة من تلك الجهة . ولكن ، كما كان متوقعاً ، فإن الحزازات والمنافسات بين قوّاد المحلة التونسية ، وكذلك الخلافات التي نشبت في صفوف جنود المحلة ، أدت إلى تباطوء يُرثى له في تنفيذ عملية الحصار ؛ بحيث إنه أُهدر كثير من الوقت قبل الشروع في قصف قسنطينة بالمدفعية . وفي تلك الأثناء وصلت التعزيزات إلى الجزائريين في الوقت المناسب ، فأدى ذلك إلى رفع معنويات أهالي المدينة المحاصَرين . وبعدما نصب هذا الجيش الجزائري[1] الجديد خيام معسكره على ضفة وادي «الرِّميل» ـ الذي كان مجراه المنحوت بين أخدودين عميقين، يدور حول قسنطينة ـ اضطر سليمان كاهية الكبير إلى إدخال تحوير في خطة الهجوم التي كان قد اعتمدها ، بحيث قرّر التركيز أولاً على الجيش الجزائري الجديد وإلحاق الهزيمة به قبل التفكير في قصف أسوار قسنطينة بالمدفعية لهدمها . وعندما لمح التونسيون جيش الجزائريين قبالتهم ، صَحَت الجرأة في نفوسهم في التوّ، وقرروا ترك أحقادهم فيما بينهم جانباً وتناسي حزازاتهم وتوجيه كل طاقاتهم إلى خوض المعركة الوشيكة الوقوع. وبعدما اتّخذت جميع التدابير الضرورية أصدر سليمان كاهية الكبير أوامره ببدىء الهجوم . وعلى الفور هبّت فرقة الفرسان التونسية الكبيرة ـ وهي فرقة مؤلفة من فرسان قبائل «الأعراض» ، كانت تحت قيادة حمّيدة بن عيّاد ـ فانتشرت مفارزها عبر السهل ، منقضّة ببسالة مذهلة على مقدمة الجيش الجزائري . واستقبلت هذه الفرقة بوابل عنيف من رصاص بنادق الجزائريين ، كما تعرضت في الوقت نفسه لنيران كثيفة من جانب المدافعين عن أسوار قسنطينة ، بحيث فشل فرسانها في إقتحام صفوف الجزائريين الذين صمدوا بشجاعة لهجمتهم الصاعقة ؛ الأمر الذي اضطر الفرسان التونسيين إلى النكوص على أعقابهم متراجعين نحو بقية المحلة التونسية التي ظلت ترقب بلا حراك هذا الالتحام الأول . ولا يُعرف ما إذا كان عدم اشتراك المحلة نفسها في المعركة راجعاً إلى عدم تلقّيها الأمر بذلك، أم لأنها رفضت خوض غمارها خشية

الثاني سنة 1228 هـ. ، الموافق شهر أبريل سنة 1813 م. ، ودفن بها. انظر: الإتحاف، ج/3، ص ص 40 ـ 41 ، وص 59.

(1) كانت هذه القوات الجزائرية تحت قيادة أحمد آغا، الذي انضم إليه حسن باي بقواته، بحيث إلتأم الجيشان الجزائريان في سهل «مجانة» وتحركا سوية نحو قسنطينة. ثم أرسلت من مدينة الجزائر تعزيزات أخرى بالبحر ونزلت في مرسى عنّابة ومنها توجهت إلى قسنطينة عبر طريق «سمندو» و«الحامّة».

التعرض للهزيمة[1]. وبعد فشل هذا الهجوم التونسي، اكتفى الجيشان بترصُّد بعضهما البعض، ولم تعد تحدث سوى بعض المناوشات التي كانت تعود في كل مرة على التونسيين بالخسران.

وأخيراً ملَّ قائد المحلة التونسية سليمان كاهية من كرَّات الفشل المتتالية هذه، وشعر بتدني هيبته بين جنوده، فقرَّر الانسحاب وعهد بقيادة المحلة إلى سميِّه المدعو سليمان كاهية الصغير، وطلب منه أن يعود أدراجه بالمحلة إلى الحدود التونسية. وكلَّفت عملية الانسحاب التونسيين خسائر فادحة؛ إذ أخذ الجزائريون يتعقَّبونهم، مما كبدهم الكثير من القتلى، فتحول ذلك الانسحاب إلى اندحار شنيع: فلقد أسر الجزائريون منهم ما بين خمسمائة وستمائة رجل، فيهم المستسلم وفيهم الجريح. ولم تمض سوى بضعة أيام حتى وصلت إلى مدينة الجزائر قافلة من أربعين بغلاً، موسوقة بأحمال مملوءة بآذان القتلى التونسيين كرمز للغلبة وتذكار للنصر. وبعد لأي تمكن سليمان كاهية الصغير من أن يُوصِل إلى أسوار مدينة الكاف التونسية فلول تلك المحلة التي لم يسبق لإيالة تونس قط أن خاضت حرباً بمحلة في مثل حجمها وتسليحها.

وكان لنبأ حصول هذه الكارثة المروِّعة وقع كبير على نفس حمُّودة باشا، الذي لم تعُد هنالك حدود لسوْرة غضبه. غير أنه بالنظر إلى أن الواجب كان يُمْلي عليه التصدِّي بسرعة للمخاطر القائمة، قبل التفكير في معاقبة قوَّاد المحلة على ما بدا منهم من جبن وعجز وتقصير[2]؛ فإنه قرر الأخذ بالثأر فوراً، حيث أمر بإعداد جيش تونسي جديد، كي يلحق على جناح السرعة بالقوات المهزومة التي كانت قد عسكرت عند مدينة الكاف، وذلك للوقوف في وجه الجزائريين فيما لو فكروا في استغلال النصر الذي أحرزوه والزحف على مدينة تونس نفسها. وبالفعل فإنه لم تنقض سوى بضعة أيام حتى خرجت قوات تونسية جديدة تبلغ ثمانية عشر ألف رجل وتوجهت نحو الحدود الجزائرية تحت إمْرة وزير الإيالة الأول يوسف صاحب الطابع، الذي تقرر أن يتحمل مسؤولية القيادة العليا للجيش.

---

(1) يرى المؤرخ الفرنسي «شيربونو» أن الحصار استمر إلى أن قرر سليمان كاهية الهجوم، متخذاً الجمال التي كانت في معسكره كحاجز خرجت القوات التونسية خلفه إلى أن وصلت إلى مكان يسمى بـ «جامع سيدي بركات العروسي»، وعندئذ قابلها الجزائريون بالقصف المدفعي، فهاجت الجمال نتيجة دويّ المدافع وولّت الأدبار، وأحدث هذا فوضى كبيرة في صفوف التونسيين واضطرهم إلى الفرار.

(2) لحقت هذه الهزيمة بالتونسيين يوم 25 صفر سنة 1222 هـ.، الموافق 3 مايو سنة 1807 م. وبلغ من شدة غضب حمُّودة باشا أنه كلما وصل أحد قواد محلته المهزومة إلى العاصمة التونسية، عيَّره على جبنه وتقصيره وأمر بسجنه. فكان من بين من سجنهم حميْدة بن عيَّاد، قائد محلة «الأعراض» البدوية. لكن حمودة باشا لم يقدم على سجن القائد الأعلى للمحلة، سليمان كاهية الكبير، إذ اكتفى بتقريعه ولومه قائلاً له: «لا أعتقد فيك خيانة ولا جبناً، ولكنني أعرف ما أنت عليه من الغفلة»، ثم عزله فاعتكف سليمان بداره مغبوناً ولم يلبث أن مات في أواخر شهر رجب من السنة نفسها. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص ص 42 ـ 43.

وأمر داي الجزائر، من جانبه، وزير ماليته (الخزناجي) بالتوجه إلى ميدان القتال في عجالة على رأس فرقة جديدة من جند الترك، وطلب منه أن يوحّد تحت إمْرته كل القوات الجزائرية المتواجدة بقسنطينة، وبأن يبادر إلى الاستيلاء على مدينة الكاف، ويزحف بعد ذلك على العاصمة التونسية نفسها. ووصل ذلك القائد الجزائري إلى منطقة الحدود الجزائرية التونسية، في الوقت نفسه الذي وصل فيه إليها الجيش التونسي الجديد الذي كان تحت إمرة يوسف صاحب الطابع، لمساندة بقايا جنود المحلة المهزومة التي كانت معسكرة عند أسوار مدينة الكاف.

وانقضت عدة أسابيع اقتصر الأمر خلالها على مجرد مناوشات لا تكاد تُذْكر بين الطرفين. ثم التقى الجيشان، الجزائري والتونسي، في معركة بمكان إسمه «سلاطة»، بتاريخ 8 جمادى الأولى سنة 1222هـ، الموافق 13 يولية سنة 1807م. وحمي وطيس الحرب التي كانت في البداية سجالاً بين الجانبين، ثم أخذت كفّتها ترجح لصالح الجزائريين. غير أنه بفضل صلابة عزيمة يوسف صاحب الطابع، فإن التونسيين الذين كان الارتباك قد دبّ بين صفوفهم وهلةً من الزمن، سرعان ما تلاحموا مجدّداً في صفوف متراصّة وقد تشوّفت نفوسهم للقتال استجابة لتحريض قوّادهم؛ فزحفوا على الجزائريين ببسالة وجراءة نادرتين. وما هي إلا برهة حتى نراهم يُلحقون الهزيمة بهؤلاء، منتقمين انتقاماً باهراً للهزيمة السابقة التي كانوا قد مُنوا بها عند مشارف قسنطينة[1]. وكان من نتائج ذلك اليوم المشهود أنْ فقد الجزائريون ما بين ستمائة وسبعمائة قتيل، ووقع عدد كبير في أسْر التونسيين، وخسروا عشراً من قطع المدفعية، وسُلبت منهم مائة وثلاثون خيمة، وأربعة آلاف بعير، وجُرِّدوا من عتادهم الحربي برمته. ومنذ ذلك اليوم ذاع ليوسف صاحب الطابع صيت طيّب ما تزال أصداؤه تتردّد حتى يوم الناس هذا. أما الجزائريون، فإنهم وقد هزُموا شرّ هزيمة، فإنهم لم يعودوا يُلقون بالاً لأوامر قوّادهم، وأخذوا يستليذون بالجبال على أمل الإفلات من مطاردة التونسيين لهم، غير أن متعقّبيهم هؤلاء سرعان ما لحقوا بهم، فأدركوهم وقد شحّت مؤنهم ونفدت ذخيرتهم وأخذ منهم التعب والإنهاك مأخذه، فاضطر معظمهم إلى الاستسلام، حيث سيقوا أسرى حرب نحو العاصمة التونسية.

واحتفلت تونس بهذا النصر وسط دوي المدافع. وتمّ العثور في خيمة قائد الجيش الجزائري على تعليمات مكتوبة صادرة إليه من داي الجزائر أحمد خوجة، وكانت التعليمات تأمره باحتلال مدينة الكاف وضمّها هي وأرباضها للتراب الجزائري، كما أن التعليمات نفسها كانت تأمره بزحزحة الخط الحدودي الفاصل بين الإيالتين حتى مدينة باجة التونسية شرقاً.

ورأى حمّودة باشا أن يتصرف في ذلك الظرف بكرم وأريحية وحنكة سياسية تجاه

---

(1) يصف أحمد بن أبي الضياف هزيمة الجزائريين قائلاً: «... ولما صرخ المدفع، ولوّا وتفرّقوا أيدي سبا، وانهزموا، وكرّت عليهم الخيل آخذة بأعقابهم إلى أوتاد محلتهم، فدافعت عنه مدافع المحلة، وسترهم ظلام الليل، وسكنت الحرب». انظر: اتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 48.

الجزائريين ؛ ولذا فإننا نراه ـ بعدما أبلغ الأسرى الجزائريين باستعداده لإرجاع من لا يرغب في الانخراط في خدمته إلى الجزائر ـ يعيد بعد أيام معدودة إلى الجزائر ، بالبحر، خمسمائة من هؤلاء الأسرى الذين اغتنموا فرصة هذا المعروف الذي لم يكونوا يحلمون به . ولا شك أن العاهل التونسي كان يأمل من وراء هذه الأريحيّة تهيئة الجو لرأب الصّدْع بين الإيالتين ؛ غير أن لفتته هذه أولدت في نفس داي الجزائر وقْعاً معاكساً تماماً ، فلقد اعتبرها إهانة له ، وأقسم أن ينتقم للأمر . إلا أنه اضطر إلى الإذعان لإرادة الديوان الجزائري ، فأرجع بدوره إلى تونس ـ على متن المراكب نفسها التي نقلت إليه أسراه ـ قرابة مائتين من عسكر الكولوغلية الذين كانوا قد وقعوا أسرى في حوزة جيشه عند هزيمة التونسيين في قسنطينة ؛ هذا وإنْ حرص على الاحتفاظ بأسرى التونسيين من أقحاح التُرك[1].

وفي ربيع سنة 1223هـ ، الموافق سنة 1808م ، قامت الإيالتان الجزائرية والتونسية باستعدادات حربية جديدة ؛ فلقد أعدّ داي الجزائر جيشاً ضخماً تحت أسوار قسنطينة به كما وجّه حمّودة باشا من ناحيته إلى منطقة الحدود مع الجزائر ثلاثة آلاف تركي وأربعة آلاف من فرسان الزواوة ، سرعان ما انضمّت إليهم وحدات من مختلف القبائل التونسية . وكُلِّف يوسف صاحب الطابع ، مجدّداً ، بقيادة هذه القوات . .

وفي تلك الأثناء وقعت حادثة غير متوقعة ، أتاحت للحكومة التونسية فرصة إنهاء تلك الحرب لمصلحتها ، بل وكادت تتيح لها إمكانية ضمّ عمالة قسنطينة إلى إيالة تونس . غير أن تغافل وتقاعس هذه الحكومة فوّت عليها استغلال ما جاد به عليها حظها : فلقد حدث وأن عُيِّن صهر داي الجزائر قائداً للقوات الجزائرية المحتشدة تحت أسوار قسنطينة ـ وهي المدينة التي كان يحكمها علي باي . وسمع علي باي هذا أن المدعو أحمد شاوش ـ المعروف بشجاعته وذكائه ـ كان لاجئاً إلى جبل أوراس وبأنه كان يحرِّض أهالي هذا الجبل على التمرد ضد الحكومة الجزائرية ؛ فرأى أن يتصل به لاستمالته إلى داي الجزائر مجدداً ، خصوصاً وأنه سبق للأخير وأن استفاد مراراً من خدماته . وأوفد لهذا المتمرد رسولاً يعده بالأمان ويدعوه إلى التفاوض معه توطئة للمصالحة بينه وبين الداي . واستجاب المتمرد أحمد شاوش لعرض الصلح وقدم إلى المعسكر الجزائري بقسنطينة ، تملؤه الثقة . وبعد مضي وقت قصير على وصوله إليها ، وبينما كان في أحد الأيام داخل حرم أحد مساجد المدينة ، صحبة آغا القوات الجزائرية بها ، دنا منه شخص وأسرَّ إليه خفية بأن شيخ القبيلة الذي كان مستجيراً لديه في الأوراس ـ والذي قدم معه إلى قسنطينة بموجب عهد أمان ـ قد اعتُقل وبأنه تمّ تعذيبه بضربه بالعصا حتى أصبح على وشك الموت . وصُعق أحمد

(1) تزيد ذلك رواية ابن أبي الضيّاف في الخصوص، حيث يقول: «... خيّرهم حمّودة بين الثّبات في عسكر تونس، أو الرجوع لبلادهم، فاختار أكثرهم الرجوع إلى الجزائر، فوجّههم في البحر وأكرمهم. والمراكب التي بلّغتهم رجعت بعسكر تونس الذين أُخذوا في محلة قسنطينة». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 49. وتُطلَق تسمية «الكولوغلية» على المولَّدين من آباءٍ أتراكٍ وأمهات عربيات.

شاوش لهذا النبأ ، وظن أنه قد غُرِّر به هو الآخر ووقع في فخ مؤامرة دنيئة ؛ فغادر المسجد خفيةً ، حيث استقطب حوله ما بين ستين وثمانين جندياً ووعدهم بمكافأة كل منهم بمبلغ مائة ريال إذا ما تواطأوا معه فيما أزمعه ، فوافقوا . ورجع معهم إلى داخل المسجد الذي كان يصلي فيه صحبة باي قسنطينة علي باي وآغا جيشها منذ لحظات . وعندما رأى باي قسنطينة هذه الزُمرة من الجنود تجتاح المسجد فجأة ، ارتاعت نفسه وظن أن مؤامرة قد حيكت ضده ، وأن آغا الجيش الجالس إلى جانبه هو زعيم تلك المؤامرة ؛ فعاجله برصاص غدّارته، إلا أنه أخطأه . وهبَّ آغا الجيش غاضباً وأطلق بدوره النار على باي قسنطينة الذي خرَّ في الحال صريعاً يتخبَّط في دمائه . لكن الجنود المتآمرين مع أحمد شاوش جذبوا آغا الجيش على الفور إلى خارج المسجد وقتلوه هو الآخر . وفي هذه الأثناء توجّه زعيمهم أحمد شاوش إلى قصر قسنطينة ، وعجّل بالسيطرة على منافذ المدينة ومواقعها الرئيسية ، ثم اتصل بالقوات الجزائرية المعسكرة فيها ، حيث سرعان ما بايعته هذه القوات باياً لقسنطينة ، ونجح في جعلها تنضوي تحت لوائه بفضل الأموال التي وزعها على جنودها . وتدعيماً من أحمد شاوش للسلطة التي تمكن لتوّه من اغتصابها بجرأة ، نراه لا يتوقف في تمرده عند ذلك الحد : ذلك أنه أمر في الحال بتوجيه رسالة إلى حكومة الجزائر لإبلاغها بالتطورات الجديدة التي تمت على يده في قسنطينة ، وعبّر فيها لديوان الجزائر عن رغبة الجيش المتمرد في إقصاء داي الجزائر الحالي واستبداله بوكيل الحرْج[1] (وزير البحرية) ، المدعو أوزون محمد . وفي الوقت نفسه أوفد أحمد شاوش ممثلين عنه إلى الوزير الأول التونسي يوسف صاحب الطابع ، الذي كان ما يزال متواجداً آنذاك بمدينة الكاف على رأس الجيوش التونسية ؛ حيث عرض عليه الصلح وإقامة تحالف عسكري نابع من المصالح المشتركة للإيالتين . غير أن يوسف لم يكن مخوَّلاً بتعليمات كافية للبتّ في ما فاتحه فيه مبعوثو أحمد شاوش، فكلفهم بالتوجه إلى مدينة تونس لمقابلة حمُّودة باشا نفسه . لكن الباي التونسي لم يثق في جدية عروض زعيم قسنطينة الجديد ، ولم يهتم باقتناص هذه الفرصة غير المنتظرة ، والكفيلة بوضع حد للحرب ؛ بحيث أُهدِر الوقت في مفاوضات تافهة . وفي الأثناء نجح داي الجزائر في إرسال باي جديد إلى قسنطينة مدعوم بتعزيزات كافية من القوات الجزائرية مكّنته في الحال من كسْب تأييد الأهالي والعسكر ومن إرجاع النظام والسكينة إلى المدينة وجيشها . وكان أول عمل قام به الباي الجديد هو القبض على أحمد شاوش ، ثم أعدم هذا الزعيم .

واعتقد الناس أن الأحداث الخطيرة التي كانت قسنطينة مسرحاً لها ستؤدي إلى تواصل حالة الحرب بين تونس والجزائر على نحو أعنف وأشد . غير أن الذي استغرب له الجميع هو أن داي

---

(1) كانت تسمية «وكيل الحرْج» تطلق على متولّي وزارة البحرية في إيالة الجزائر. وتنحصر اختصاصات «وكيل الحرْج» في الإشراف على العتاد الحربي في الإيالة ومراقبة شؤون الترسانة البحرية. انظر: حمدان خوجة: كتاب المرآة: مصدر سابق، ص 118. ويُشرف «وكيل الحرْج» كذلك على بيع غنائم وسلائب الغزو البحري في أسواق مخصصة لذلك.

الجزائر بادر فجاة بإرسال وفد جزائري إلى تونس للتفاوض حول الصلح ، حيث وصل الوفد إلى مدينة تونس في شهر شعبان سنة 1223 هـ ، الموافق شهر سبتمبر سنة 1808م . ولم تتعثر المفاوضات في هذه المرة طويلاً ؛ إذ لم تلبث العلاقات الطيبة أن عادت إلى حالتها الطبيعية وتمّ إبرام الصلح خلال شهر نوفمبر التالي .

لكن هذا الصلح لم يكن في الحقيقة سوى هدنة يسَّرت استئناف العلاقات التجارية ، لأنه لم يكن صلحاً نهائياً . ولسوف نرى ـ في صفحات تالية ـ أن القتال لم يلبث أن اندلع مجدّداً بين أسطولَيْ الإيالتين .

منذ تولِّي الملك جوزيف ـ شقيق نابوليون بونابرت ـ عرش إسبانيا ، ظل القنصل الفرنسي هو الممثل الرسمي لهذا العاهل الجديد لدى السلطات التونسية . إلاّ أن الجماعة العسكرية الحاكمة في إشبيلية ـ وهي الجماعة التي كانت تتزعم المعارضة الإسبانية المناهضة لملك إسبانيا الفرنسي ـ استمرت في تعيين ممثل قنصلي خاص بها لدى تونس ؛ حيث احتفظ السيد سيقوي ، قنصل إسبانيا السابق ، بهذه الوظيفة . وكانت الإيالة التونسية وبعض أثريائها قد أقرضوا هذا القنصل مبلغ أربعمائة ألف قرش . ولم تؤدِ الشكاوى التي وجّهها حمُّودة باشا إلى الحكومة الإسبانية السابقة ـ مطالباً بتسديد هذه الديون ـ إلى نتيجة مرضية . كذلك فإن الشكاوى التي وجهها الباي التونسي منذئذٍ إلى الجماعة العسكرية الحاكمة في أشبيلية ، باعتبارها الجهة الرسمية التي حلت محل الحكومة الإسبانية المطاح بها ، لم تُفضِ هي الأخرى إلى أيةَ نتائج . وملَّ حمُّودة في النهاية من هذه المماطلة ، وأبلغ حكومة إشبيلية العسكرية بأنها إذا لم تقبل بتسديد ديون قنصلها ، فإنه سيضطر إلى إصدار أمر إلى غزاته البحريين بالتعدِّي على السفن والسواحل الإسبانية . وآتت هذه التهديدات ثمارها ؛ ذلك أن حكومة إشبيلية بادرت إلى القيام بترضية مبدئية للإيالة التونسية ، تمثلت في عزلها لقنصلها السيد سيقوي ، حيث سرعان ما أمر حمُّودة باشا بالقبض عليه هو وأفراد أسرته داخل مبنى القنصلية الإسبانية نفسها . ثم خلفه السيد سولير الذي شرع في دراسة ديون سلفه سيقوي توطئة لتسديدها . وتطلّب هذا العمل مدة طويلة ، فأخذ الوقت يمضي دون أن تُسدّد الديون إلى أصحابها التونسيين . وكادت العلاقات تسوء مجدداً ، إلا أنه عُلِم في شهر سبتمبر سنة 1809 م بأن حكومة إشبيلية قد التزمت بتسديد جزء من الدَّيْن ؛ إذ قبلت بدفع أربعين ألف قرش من مجموع أربعمائة الف ، كما عُلم أن هذه الحكومة قد أمرت سلطات مدينة «ألقنت» الإسبانية المطلة على البحر الأبيض بإعفاء أولئك التجار التونسيين الذين لهم ديون على السيد سيقوي من الضرائب الجمركية كلما استوردوا حاجتهم من الأصواف الإسبانية من ذلك الميناء ، وبأن يظل هذا الإعفاء ساري المفعول إلى أن تتم تغطية قيمةٍ موازية لديونهم . وهكذا فقد تمّ التغلب على المشاكل التي ثارت بين تونس وإسبانيا بسبب ديون ذلك القنصل ، فأطلقت تونس سراحه . وظل السيد سولير يدير شؤون القنصلية الإسبانية في تونس بالوكالة إلى أن استردّت أسرة البربونيين عرش إسبانيا ، وعندئذٍ تمت ترقية هذا المسؤول إلى رتبة قنصل عام لإسبانيا في الإيالة .

لم تستطع الجزائر تناسي هزيمتها البرية عند حدودها مع تونس . وبالرغم من أنها سعت لدى تونس لإبرام هدنة معها ، أفضت إلى حقن الدماء على طول الحدود بينهما ؛ إلا أن الجزائر ظلت مع ذلك تأمل في الانتقام من التونسيين . ولذا فإن البحرية الجزائرية طفقت تجوب سواحل تونس وتعرقل التجارة والملاحة فيها ، إلى حد أن حمُّودة باشا قرر القيام بدوره بتسليح أسطول تونسي للتصدي لغزاة البحر الجزائريين وإجبارهم ، ولو بالقوة ، على الكفّ عن الغزو في مياه إيالته .

وتقابل الأسطولان التونسي والجزائري ، في شهر ربيع الثاني سنة 1226 هـ، الموافق شهر مايو سنة 1811م ، في مياه سوسة ، على الساحل الشرقي للإيالة التونسية ، ونشبت المعركة بينهما على الفور . وكان الأسطول الجزائري - الذي كان تحت قيادة الرايس حميدو[1] - مكوناً من ستّ بوارج حربية كبيرة ومن أربعة زوارق مسلحة . أما الأسطول التونسي - الذي كان يقوده الرايس محمد المورالي - فإنه كان يتألف من اثنتي عشرة بارجة حربية . ولم تدر المعركة، في الحقيقة، سوى بين فرقاطتي قائدي الأسطولين . وبعد صراع مستميت استمر منذ الظهيرة وحتى الساعة السادسة مساء ، نكّست الفرقاطة التونسية رايتها مستسلمة . أما بقية قطع الأسطول التونسي فقد توجهت إلى عرض البحر ثم رجعت خلال الليل والتجأت إلى مرسى المنستير . وتوجه الرايس حميدو بأسطوله إلى مرسى الجزائر ، حيث دخله منتصراً يجرُّ وراءه البوارج التونسية التي تمكّن من الاستيلاء عليها . ولقد أودت هذه المعركة البحرية ، التي تعتبر أول معركة بحرية فعلية تقع بين بحريتي الإيالتين ، بحياة واحد وأربعين رجلاً من أفراد طاقم الفرقاطة الجزائرية ، كما أودت بحياة مائتين وثلاثين فرد من أفراد الأسطول التونسي[2] .

اندلعت قبيل نهاية سنة 1811م ، الموافق سنة 1226هـ ، في مدينة تونس ثورة كادت أن تُودي بعرش وبحياة حمُّودة باشا . ولقد أمدّتنا وثائق المحفوظات القنصلية ، التي رجعنا إليها حول هذا الحدث الهام ، بالمعلومات التالية :

إبّان فترة حكم علي باي الحسيني - والد حمُّودة باشا - لمس ذلك الباي ، بما لا يدع مجالاً للشك ، مدى تفوّق القوات التركية ، في عديد من المناسبات ، وأهليّتها للقتال أكثر من الجيش المخزني المُشكّل من قوات محلية من أعراب تونس ، وتأكد له هذا التفوق في المناسبات المتفرقة

---

(1) يعتبر الرايس حميدو من أشهر ريّاس البحر في تلك الفترة. واشتهر بخوضه لمعارك بحرية ضد أساطيل أوروبا وأمريكا في البحر المتوسط. ولقد توفي حميدو في سنة 1815 م أثناء خوضه لمعركة ضد أحد الأساطيل الأمريكية. انظر: حمدان خوجة: كتاب المرآة، ص 115.

(2) يُرجع أحمد بن أبي الضيّاف هزيمة الأسطول التونسي في هذه المعركة إلى خذلان رؤساء مراكب الأسطول الأرناؤوط لقائده التركي محمدرايس المورالي، لأنفتهم من القتال تحت قيادة شخص تركي، بحيث تركوه يقاتل بفرقاطته لوحده دون أن يؤازروه، إلى أن جُرح وأسره الجزائريون، وعندئذٍ رجعوا إلى مرسى حلق الوادي شامتين. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 51.

التي إضطُر فيها الباي إلى قمع الحركات التي قامت للنَيْل من سلطته . ومنذ أن خاض علي باي حرب سنة 1169هـ ، الموافق 1756م . ضد الجزائريين ، نراه يتشوّف إلى الرفع من شأن القوات العسكرية في إيالته إلى مستوى قوة وكفاءة قوات الجزائر التركية نفسها. ولتحقيق هذا الهدف نراه يزيد من عدد المرتزقة الأتراك العاملين في الجيش التونسي عن طريق مضاعفة تجنيد دفعات متزايدة من الأتراك المشارقة ؛ بحيث إنه عندما خلفه إبنه حمُّودة باشا على عرش تونس ، فإن عدد الإنكشارية الأتراك في الإيالة كان قد وصل إلى ثمانية آلاف فرد . ولم يكن هذا التنامي الطائش في أعداد مرتزقة التُرك ليتمّ سوى على حساب استقلالية الحكومة التونسية . ذلك أن العاهل السابق ، بتشكيله لجيش ضخم من المرتزقة في إيالته ، قد أتاح للعنصر التركي ـ الذي لم يتوصّل بايات الإيالة الأوَل إلى تفْتيت قوته ونفوذه وكسر شوكته إلا بشقّ الأنفس ـ مشاركة وتدخّلاً كبيرين في شؤونها . الأمر الذي جعل علي باي يحتضن ويرعى في عقر داره مرتزقة أجانب خطيرين، قادرين على الإطاحة في يوم من الأيام بسلطته هو نفسه ، والعودة بالإيالة التونسية ، بالتالي ، إلى نمط من الحكم العثماني الصِّرْف . ولم يكن حمُّودة باشا يشاطر والده وسلفه ثقته العمياء في عسكر الترك ؛ ولذا فإنه عندما اعتلى عرش البلاد ، فإن أول ما اهتم به هو التفكير في وسيلة لدرء الخطر المشار إليه ، وهو خطر أقضّ مضاجعه وشغل باله كثيرا . غير أن إدخال تغييرات إصلاحية كهذه على التنظيمات العسكرية في الإيالة لم يكن ليتمّ دون الاصطدام بصعوبات حقيقية ؛ ذلك أن مرتزقة التُرك كانوا قد ثبّتوا أقدامهم ونالوا نفوذاً كبيراً ، حيث بدت البلاد التونسية وكأنها قد تعوّدت على ترْك مقاليد أمورها في يد حكومة تركية ، مثلما كان عليه الحال إبّان بدايات العهد العثماني فيها . ولذا فإن الموقف فرض على حمُّودة باشا التزام الحذر الذي أمْلته عليه فطنته ووعيه بالأخطار القائمة . فبادر ، بادىء بدء ، إلى الكفّ عن تجنيد مرتزقة الترك ، وأوقف عمليات استجلابهم من المشرق ، كما حرص بعد ذلك على إبعاد أصحاب المناصب الرئيسية من الأتراك عن ممارسة الشؤون السياسية ، شيئاً فشيئاً ، وقلّل بالتدريج من نفوذهم وحظوتهم. ولتحقيق هدفه في زعزعة النفوذ الذي كان يتمتع به المرتزقة الأتراك ، نراه يشرع في تشكيل قوة عسكرية جديدة انتقى عناصرها من بين فئة الكولوغلية ـ أي من أولئك المولّدين من آباء أتراك وأمّهات تونسيات ـ لأنهم ، بحكم أصلهم ومنشئهم ، يعتبرون أكثر ولاءً وأشدّ تشبُّثاً بتونس من الأتراك الأقحاح[1] . وزيادة منه في هذه التدابير الاحتياطية الحكيمة ، نراه يحيط نفسه بحرّاس كثيرين . يسمّون مماليكاً ، انتقاهم من الجركس أو من الأعلاج الأوربيّ الأصل ، الذين كانت له ثقة فيهم .

---

(1) يقول ابن أبي الضيّاف إن صدور ذلك العسكر التركي المرتزق قد توغّرت حقداً على الباي، نتيجة لما هو كامن في نفوسهم: «من الميْل إلى كوْن الأمر دولة في أهل العصبيات منهم، يتلقّفونه بينهم تلقُّف الكرة، مثل ولاة الجزائر، لا سيما وأن الباي أشرك معهم في الخدمة الجندية عدداً كثيراً من أبنائهم المولودين في البلاد (أي الكولوغلية)، بل وغير أبنائهم [..] من سواد البلاد (أي من العرب) وأثبتهم في ديوان الجند، وهم يأنفون من أبناء إخوتهم الترك (الكولوغلية)، فضلاً عن غيرهم، ويرون ذلك تضعيفاً للعصبية، فأجمع أمرهم، لذلك ولغيره، على الفتك به في يوم معيّن». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 53 ـ 54.

بيْد أن الغاية التي استهدفتها إصلاحات حمُّودة باشا في هذا الشأن لم تقَف على عسكره التركي المرتزق الذين شعروا بأن كرامتهم قد أُهينت كثيراً نتيجة لإلغاء العديد من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها ؛ وهكذا فإنهم استاءوا عندما شعروا بأن نفوذهم قد أخذ ينحسر يوماً عن يوم . ولقد قادهم هذا الاستياء ، أكثر من مرة ، إلى اختلاق اضطرابات داخل معسكراتهم وداخل «القِشل»[1] التي كانوا يسكنون فيها . واستمر الحالُ على هذا المنوال إلى أن حلَّ اليوم الذي وقعت فيه بغته مؤامرة واسعة النطاق ، كان رؤساء العسكر التركي يحيكون خيوطها بتؤدة ، بحيث إنها فاجأت حمُّودة باشا نفسه ، الذي - وإن كان يتوقع أن تحدث بين الحين والآخر اضطرابات سيضطر إلى قمعها - إلا أنه لم يكن يتصور حتى تلك اللحظة أن يجسر هؤلاء المرتزقة على رفع السلاح والقيام بثورة عارمة ضده .

كان المتآمرون الأتراك - المقسمون إلى فرق تضاهي في عددها عدد القِشل التي يقطنونها في مدينة تونس - قد حدّدوا يوم الجمعة الموافق 10 شعبان سنة 1226هـ ، الموافق 30 أغسطس 1811م ، ليكون تاريخاً لإعلان تمرُّدهم . وكان حمُّودة باشا قد اعتاد مغادرة قصر باردو إلى مدينة تونس كل جمعة لأداء الصلاة بجامع الزيتونة . وكان المتآمرون قد رسموا خطة تقضي بانتهاز فرصة تواجد الباشا داخل حرمة المسجد لمحاصرة جميع منافذه وسدِّها ، ثم الانقضاض عليه واغتياله ، ثم التوجُّه من هناك إلى قصر باردو لتقتيل أفراد الأسرة الحاكمة ، ثم عقْد بيعةٍ يسلِّموا بموجبها حكم البلاد إلى بايٍ جديد يختارونه من بينهم .

غير أن العناية الإلهية دبَّرت صدفة أدَّت إلى إنقاذ حياة حمُّودة باشا من الخطر الماحق الذي كان يتهدَّده . وكان الباشا - وقد عرف عن طريق مخبريه وعيونه بالتحركات المريبة التي كان يقوم بها زعماء التمرد - قد التزم جانب الحذر والحيطة منذ بعض الوقت ، وقلَّل من الظهور في المناسبات العامة ، وصار لا يحتك بالناس إلا لماماً ؛ وذلك خلافاً لعادته من قبل عندما كان يُكثر من الاختلاط بالعامة للرفْع من شعبيته . وفي ذلك اليوم الذي اختير للفتك به ، تجنَّب الباشا مغادرة قصر باردو ، ولعله فعل ذلك ، إمَّا إنصاتاً منه لإحساس خفي بالخطر المحدق به ؛ وإما نتيجة إصابته فعلاً بوعكة مرضيَّة ألمَّت به ؛ وإمَّا تحسُّباً وحيطة أملتها عليه الظروف . وفي اللحظة التي كان الناس يترقَّبون فيها وصوله عند البوابة الرئيسية لجامع الزيتونة ، وعلى طول الأزقَّة المؤدية إليه ، وصل إثنان من مماليكه وأعلنا أن العاهل التونسي لن يتمكن من تأدية صلاة الجمعة بالمسجد ، نتيجة لوعكة صحية ، وأنه يدعو إمام المسجد إلى الشروع في صلاة الجمعة . وعندما سمع المتآمرون بهذا النبأ ، خابت آمالهم ، وظنُّوا أن أحد الوشاة قد فضح خطتهم . ورأت

---

[1] «القِشْل» ، ومفردها «قشْلة» ، هي دُور خُصصت لسكنى مرتزقة عسكر الترك بمدينة تونس ، وهي خمس قشل ، هي : «قشلة البشامقية» ؛ و«قشلة العطّارين» ؛ و«قشلة الزنايدية» ؛ و«قشلة سوق الوزر» ؛ و«قشلة سيدي عامر» . انظر : إتحاف أهل الزمان ، ج/3 ، ص 38 .

[illegible] تماماً عن تنفيذها . غير أن رؤساء القشْلات أنكروا هذه المقترحات ورأوا أنه لم يعد هنالك مجال للتأجيل . وعقد العسكر التركي اجتماعات سرية خلصوا على إثرها إلى تنفيذ العملية . ثم افترقوا حيث عادت كل فرقة إلى قشْلتها لإبلاغ بقية المتواطئين بالقرار الذي تم اتخاذه . وعند الساعة التاسعة والنصف ليلاً ، نراهم يجتاحون شوارع العاصمة في جلبة وضوضاء ، وأخذوا يطلقون الرصاص من بنادقهم وغدّاراتهم على نحو عشوائي على الأهالي التونسيين الذين كانوا يلتقون بهم في الشوارع . فأدرك هؤلاء الأهالي أن تمرداً قد اندلع بين صفوف مرتزقة الترك وأنهم لن يلبثوا أن يسدروا في نهب المدينة . وبالفعل فإن العسكر المرتزق بادر إلى كِسْر أبواب حوانيت الأسواق ونهبها ، كما نهبوا عدداً من بيوت اليهود وقتلوا قاطنيها . وعند منتصف الليل ، نرى أولئك المتمردين ، بعدما أطلقوا العنان لغرائزهم الوحشية ، يتجمهرون أمام القصبة التي لم تلبث حاميتها أن فتحت لهم أبوابها . فأسرعوا إلى المدافع وأخذوا يطلقون قذائفها ، كي يسمع الأتراك الآخرون الذين كانوا عندئذ في «قشْلات» حلق الوادي ، وكذلك زملاؤهم المنهمكين في نهب بيوت المدينة وحوانيتها ، دويّ هذه المدافع ، فيُدركوا أن أصحابهم قد انتصروا ، ثم خيم سكون مطبق على المدينة طيلة البقية الباقية من تلك الليلة .

وعندما حلّ الصباح ، نرى الأهالي التونسيين الذين فاجأتهم هذه الحركة التمردية غير المتوقعة في البداية ، يستعيدون رباطة جأشهم ويتناولون أسلحتهم استعداداً للزحف على أولئك المتمردين ، ثم انضمت إلى أولئك الأهالي قوات «عسّة المخازنية» التي أرسلها الباشا في الأثناء من قصر باردو . وحوالي الساعة السابعة صباحاً ، نجد القلعة التي تحصّن داخلها المتمردون الأتراك تتعرض لهجوم مدفعي من جانب الحصون المحيطة بمدينة تونس ، وهي الحصون التي ظلت حامياتها موالية للسلطة القائمة ، كما هاجمها حرس الباي الخاص والأهالي المسلحون الذين هرعوا إلى بطْحاء القصبة ثم تسرّبوا منها إلى أسطح البيوت المجاورة . وبعد ذلك جرى بين هؤلاء وبين المتمردين الأتراك تراشق برصاص البنادق ، بالرغم من تترُّس المتمردين في مواقع ممتازة وراء شرفات وكُوَّات القلعة الشاهقة المطلّة على بطْحاء القصبة وشرفاتها . وعند الساعة الثامنة صباحاً وصل الوزير يوسف صاحب الطابع إلى مدينة تونس على رأس حرس الباي المملوكي ؛ حيث جاب شوارعها على صهوة جواده ، حاثاً من تملّكه الخوف من بين الأهالي على الجرأة في القتال ، ومنوِّهاً في الوقت نفسه بهمّة أولئك الذين هبُّوا منهم إلى أسلحتهم وزحفوا على المتمردين . كما اتخذ هذا الوزير عدداً من التدابير لحصْر التمرُّد داخل الدائرة التي أصبح سجينها . وبعد أن فرغ صاحب الطابع من هذه التدابير ، نراه يختار لنفسه مكاناً قرب دُور القنصليات الأجنبية ، حيث أخذ يصْدر من ذلك المكان الأوامر التي تقتضيها الأحداث الجارية . واجتمع الوزير الأو ل التونسي بنائب القنصل الإنجليزي الذي وضع تحت تصرفه ـ بناءً على طلبه ـ أحد الضباط البحريين الإنجليز، الذي تمّ تكليفه بالإشراف على تصويب نيران المدفعية من عند أحد الحصون المجاورة لقصبة تونس . كما فعلت القنصلية الفرنسية الشيء نفسه ، بأن زوّدت الوزير ببعض الضباط والجنود

الفرنسيين للعمل كمستشارين أثناء سير المعركة ضد المتمردين . وشُيِّدت خلال الليل ، على عجالة ، بطارية مدفعية تمَّ نصْبها فوق كدْس من أكياس الرمل ، على بُعد مائة وخمسين متراً من القلعة التي تحصّن المتمردون الأتراك داخلها . وبما أنه كان من المتوقع أن يحاول الأتراك المحاصَرون داخل قصبة تونس الإفلات منها ومغادرتها بمجرد نفاد مؤنهم وذخيرتهم ؛ فإنه تمَّ وضع قطع مدفعية عند أطراف الشوارع المفضية إلى بطحائها لمنعهم من مغادرتها أو التغلغل في شوارع المدينة وأزقَّتها لنهب البيوت والحوانيت . ثم فتحت بطارية المدفعية نيرانها المكثّفة والحسنة التصويب على مواقع المتمردين ، فتمَّ كسْر ساري رايتهم وقُصفت الشرفات والكُوَّات التي كانوا يتمركزون خلفها ، كما انهار أحد جدران القلعة وسط دويّ هائل . وتسبّب هذا النصر المبدئ ، الذي أحرزته قوات الحكومة ، في ارتباك كبير بين صفوف المتمردين . ثم بدأت نيران أسلحتهم تتناقص وتخفت رويداً رويداً إلى أن كفّت تماماً قُبيل الساعة الخامسة مساءً .

وكان من المتوقع أن يقوم المتمردون في الليلة التالية بغارة يائسة من مكمنهم ؛ ولذا فقد اتُّخذت الاحتياطات في كل مكان ، وتمَّ تخزين الأسلحة والعتاد في نقاط معينة . واتخذت القنصلية الفرنسية نزْلها الخاص ملجأً أوى إليه أفراد جاليتها وبعض العائلات الأوروبية وعدد كبير من أثرياء اليهود التونسيين الذين قدموا إلى ذلك النُّزل فراراً بأزواجهم وأموالهم . كما التجأ عدد من التجار الأجانب إلى فندقين تابعين للتجار الفرنسيين ؛ وانضمّ إلى هؤلاء حوالي مائة من العسكريين والبحارة الفرنسيين الذين كان الإنجليز قد أسروهم بجزيرة مالطا في أعقاب الحملة الفرنسية على مصر ثم تمَّ إطلاق سراحهم مؤخراً وجيء بهم إلى تونس . ولقد تمَّ إيصاد بوّابات الفندقين الفرنسيين ووُضع عسس في شرفاتهما ، حيث ظلوا يحرسونها بيقظة طول الليل لتأمين حياة ساكنيها . وعلى أية حال فإنه حتى ولو قرّر المتمردون الأتراك الهجوم على مدينة تونس مجدداً ، فإن أحداً لم يكن يعتقد بقدرتهم على الصمود بها طويلاً أمام أهاليها الغاضبين الذين كانوا على أتمّ استعداد للدفاع بالسلاح عن أنفسهم . ولذا فإن الاعتقاد الذي كان سائداً عندئذ هو أن هذا العسكر المرتزق سيقتصر في هذه الحالة على اللجوء إلى إحداث بعض القلاقل التي لا أهمية لها ، وسيقوم باقتراف بعض أعمال النهب المتفرقة ، ثم سيضطر في النهاية إلى التقهقر نحو مرسى حلق الوادي ، حيث توجد أمامه فرصة للفرار بحراً ، إذا ما تمكن من الصعود بالقوة على متن المراكب الراسية هناك . وفي هذه الحالة ، وحتى لو افترضنا أن جانباً كبيراً من هؤلاء الإنكشارية الأتراك - فيما لو علموا بأن التجار الأجانب قد خبّأوا بضائعهم الثمينة داخل نزْل القنصلية الفرنسية - قاموا باحتلال القنصلية لنهبها وتقتيل الملتجئين إليها ، قبل التقهقر نحو مرسى حلق الوادي ؛ فإن العدد الكبير من الأوروبيين المسلحين ، الذين كانوا قد تجمعوا في ساحتيْ الفندقين الملاصقين لدار القنصلية ، بوسعهم صدُّ هجومهم ومقاومتهم لمدة ساعات .

غير أنه بالرغم من الرعب الشديد الذي ملأ النفوس طيلة تلك الليلة ، فإنه لم يحدث خلالها أي شيء . وعند مطلع اليوم التالي ، أول شهر سبتمبر ، عُلم بان حوالي الف ومائتين من

المتمردين ـ وعلى رأسهم الباي الذي بايعوه لخلافة حمُّودة باشا ـ تمكنوا من الإفلات عبر إحدى بوّابات قصبة تونس المطلة على الأرياف ، ومنها اتجهوا إلى دواخل الإيالة . وشاع خبر آخر ، في الوقت نفسه ، مفاده أن قسماً ثانياً منهم قد تسلقوا خلال الليل أسوار القصبة وانبثوا في المدينة وضواحيها خفية . أما الباقون ، الذين بلغ عددهم حوالي ألف وثلاثمائة تركي ، واللذين كانوا ما يزالون مستبلدين بقلعة القصبة ، فقد اضطروا إلى فتح بوّاباتها واستسلموا متخلّين عن أسلحتهم . ومنذ تلك اللحظة تمَّ القضاء على «ثورة التّرك» هذه، وأصبحت في حكم المنتهية.

وأرسل حمُّودة باشا في اليوم نفسه قوة مشكَّلة من ثلاثة آلاف فارس من فرسان «وجْق الصبايْحية»، تحت قيادة كاهيتهم ، المدعو محمد الخمَّاسي ، لمطاردة الأتراك الذين أولوا الأدبار عبر الأرياف ، كما أمر الباشا بالقبض على العديد من الأشخاص ، سواء داخل مدينة تونس نفسها ، أو في المدن التونسية الأخرى التي تواطأت حامياتها في تلك المؤامرة الإنكشارية . أما فرسان الصبايْحية الذين أُرسلوا لتعقُّب الهاربين الذين كان في نيَّتهم التوجُّه إلى مرسى طبرقة ، الذي كانوا يأملون في التمكن من الهرب من عنده بالإبحار على متن المراكب المخصصة لصيد المرجان ؛ فإنهم أدركوا هؤلاء الهاربين على بُعْد مسيرة يومين من تونس ، وقد أضناهم التعب وكادوا أن يفنوا عطشاً . بيد أن أولئك الفارّين لم يكونوا يجهلون بالرغم من تراهم المنهكة ـ المصير الذي كان في انتظارهم ؛ فما كان منهم إلّا أن قرروا الدفاع عن أنفسهم بكل ما تبقّى لديهم من قوة . ولذا فإنهم تترّسوا قرب وادي يسمى «وادي الطين» ، يقع عند ضواحي بلدة ماطر ، عازمين على القتال حتى الرّمق الأخير . وقام فرسان الصبايْحيَّة بإطلاق رصاص البنادق عليهم ؛ غير أن الخسائر الفادحة التي تعرض لها هؤلاء الفرسان بسبب صعوبة أرض المعركة ووعورتها اضطرتهم إلى التّرجّل عن جيادهم والانقضاض على الإنكشارية الأتراك بالسيوف والخناجر . فكانت معركة مريرة ودامية هلك خلالها أكثر من ستمائة تركي . أما البقية الباقية فقد أدركت بأنه لم يعد في وسعها الصمود أمام مهاجميها الفرسان ، فتخلَّت عن أسلحتها واستسلمت. وكانت تعليمات حمُّودة باشا تقضي بإبادة المتمردين عن بكرة أبيهم ؛ غير أن محمد الخمَّاسي ، قائد فرقة الصبايْحية ، تردّد في تنفيذ هذا الأمر الصارم ، وأوفد مبعوثاً إلى مدينة تونس لإبلاغ الباشا بنتيجة المعركة ، طالباً منه مدّه بتعليمات جديدة . وكان حمُّودة باشا قد قرّر وضع حد نهائي لذلك التمرد ، فلم يُثْنه أي اعتبار عن قراره المبدئي ، وأمر قائد فرسانه باحتزاز رؤوس جميع الأسرى الأتراك . وهكذا فقد تمَّ قتل الخمسمائة والإثنيْ عشر أسيراً ، بالسيف صبراً ، بدون رحمة أو شفقة ، فذهبوا كأمس الدّابر ، ولم يفلت منهم أحد .

وقبل وقوع هذه الأحداث ، كان عدد من عسكر مرتزقة التُّرْك ، ينيف على التسعة آلاف من الإنكشارية ؛ من بينهم مائتان من المولودين بتونس ويقيمون بهذه المدينة ؛ ومائتان من مشارقة الأتراك كانوا متزوجين ويقطنون بيوتاً خاصة بهم داخل المدينة ؛ وخمسة آلاف تركي يسكنون «قشلات» العزّاب، وهؤلاء هم الذين تُطلق عليهم تسمية «البلداشي»، وهم الإنكشارية

بمعنى الكلمة: فأما الفئة الأولى فإنها لم تتورط في ذلك التمرد ولم تشترك فيه، بل إننا نرى أفرادها ـ على العكس من ذلك ـ يبرهنون على شدة ولائهم لحمُّودة باشا؛ وأما الفئة الثانية ، فقد كانت في الحقيقة هي المحرِّضة الفعلية على القيام بذلك التمرد ، غير أن بُعْد نظر أعضائها جعلهم يتريُّثون انتظاراً لبارقة إحراز نصر مبدئي قبل الكشف عن نواياهم؛ أما الفئة الثالثة والأخيرة ـ أي الإنكشارية العزَّاب، سكَّان «القشْلات» ـ فإن أفرادها هم الذين ألقوا بأنفسهم في مهالك ذلك التمرد ، وهم الذين احتلوا قصبة تونس واعتصموا بها . وبالطبع فإن غضب حمُّودة باشا قد انصّب على المنتمين إلى هاتين الفئتين الأخيرتين . فتمّ إعدام عدد كبير منهم ، ونُفِيَ من بينهم عدد آخر ؛ أما بقيّتهم فقدْ حُرِّم عليها حمل السلاح مدى حياتهم.

وهكذا فقد أُخْمدت ثورة الإنكشارية التُّرك ، التي كادت أن تُوصل حمُّودة باشا ونظام حكمه الوراثي إلى شفير الهاوية .

في شهر محرم سنة 1227هـ ، الموافق شهر يناير سنة 1812م، وصلت إلى مرسى حلق الوادي بارجة شراعية إنجليزية تحت إمْرة القبطان سميث . وكان هذا الضابط الإنجليزي مكلفاً بالتفاوض مع الباي حول إبرام صلح مع الإيالة باسم حكومة صقلية ، مقابل هدية بقيمة مائة ألف قرش إسباني تدفع إلى العاهل التونسي. لكن حمُّودة باشا رفض قبول الهدية، مُبْدياً رغبته في أن يجيء إليه في تونس قائد القوات الإنجليزية في صقلية بنفسه للتباحث معه شخصياً حول شروط هذه التسوية . وكان مسلك حمُّودة هذا نابعاً من رغبته في عدم إثارة استياء فرنسا التي كانت آنئذٍ في حالة حرب مع حكومة صقلية ؛ ولذا فإنه رأى في التفاوض حول هذه المسألة مع قائد القوات الإنجليزية في صقلية مباشرة ضمان لتبرير موقفه تجاه فرنسا إذا ما احتجت عليه هذه الدولة لإقدامه على التفاوض مع دولة معادية لها ، إذ إنه سيردُّ على فرنسا عندئذٍ بأنه لم يُذْعن للمفاوضة إلا تحت تهديد قوة إنجلترا المسلحة وخشيته من سطوتها . وعندما فشل القبطان سميث في ثني الباي عن قراره هذا ، اضطر إلى مغادرة تونس دون إنجاز مهمته .

واستجاب الإنجليز لرغبة الباي ، حيث وصل في شهر أبريل التالي إلى حلق الوادي الأسطول الإنجليزي في البحر الأبيض المتوسط تحت قيادة الأميرال فريمانتل قادماً من باليرم في صقلية . وكان هذا الأميرال قد حصل من حكومة صقلية على تخويل كامل بتوقيع معاهدة باسمها مع الإيالة التونسية ، وبالتفاوض في الوقت نفسه حول افتداء الأسرى الصقليين فيها . وتطلَّب الأمر أن يُدْعم الشقُّ الثاني من مهمة الأميرال فريمانتل بمساعٍ شخصية تبذلها الليدي بنتينك ، زوجة اللورد وليام بنتينك ، الذي كان قائداً للقوات الإنجليزية التي كانت تحتل جزيرة صقلية . واصطحبت هذه السيدة الإنجليزية معها أحد أعضاء «منظمة افتداء الأسرى» التي مقرُّها باليرم ، وهي المنظمة التي تكفَّلت بتسديد الأموال التي تطلَّبها افتداء الأسرى الصقليين .

وما إن انقضت بضعة أيام ، حتى استُدعي الأميرال فريمانتل ، هو وأركان حربه ، لمقابلة

حمّودة باشا ، لإطلاعه رسمياً على الهدف من مهمته . وعندما تقدمت الليدي بتينك ، بهذه المناسبة ، بطلب لكي يسمح لها الباشا بالانضمام إلى الوفد الذي سيحظى بمقابلته ، نجد العاهل التونسي يوفد إليها من يخبرها بأنه سيأذن لها بذلك إنْ هي قبلت المثول بين يديه محجَّبة، ومستورة المفاتن ، احتراماً لتقاليد بلاده . وكان هذا الشرط فريداً في نوعه ، إلا أنه لم يكن هنالك سبب وجيه للاعتراض عليه . ومع أن الليدي بتينك لم تشأ الإذعان لإرادة الباشا ، إلا أنها قررت إرضاء فضولها الأنثوي الذي تغلّب في نفسها على ما هو معروف عن السيدات الإنجليزيات من تحفّظ ، فما كان منها إلا أن تنكرّت في ملابس رجل ، حيث مثلت في حضرة الباشا على اعتبار أنها أحد ضباط البحرية الإنجليزية ، وهكذا فإنها حظيت بمقابلته دون أن تحجب وجهها!

ولقد ذكرنا أن الأميرال فريمانتل كان لديه تفويض رسمي للتفاوض حول عقد الصلح بين صقلية وبين تونس ؛ إلا أنه على أثر تلقّيه لتعليمات خاصة من الحكومة الإنجليزية ، نراه يقترض على الباي إبرام المعاهدة باسم إنجلترا مباشرة . لكن حمّودة باشا رفض هذا الاقتراح رفضاً باتاً بمجرد أن فاتحه فيه الأميرال ، محتجاً بأن جزيرة صقلية ليستْ ـ حسب علمه ـ مستعمرة إنجليزية ، وبأنه لا يقبل أن يتم التفاوض حول صلح يتعلق بصقلية مع الحكومة الإنجليزية وباسمها ؛ وبالتالي فإنه ، بما أن جزيرة صقلية تعتبر دولة مستقلة ومتميزة تماماً عن دولة إنجلترا ، لـذا فإنه لا يستطيع السماح لهذه الأخيرة بالتدخّل في الأمر ـ اللهمّ إلا كوسيط غير رسمي ـ وعليه فإنه يرى ألا يتعدى المفاوض الإنجليزي دوره هذا. وهكذا فإن مهمة الأميرال الإنجليزي اصطدمت، في ما يمسّ هذه المسألة المبدئية، بعقبة كأداء. أما في ما يتعلق بمسألة افتداء الأسرى، فإنه منذ الشروع في المفاوضات فإن الليدي بتينك والقسّيس الصقلي المرافق لها ، حاولا التغلب على المصاعب الجمّة التي برزت نتيجة للشروط التي وضعها حمّودة باشا الذي أصرّ على أن يكون نصاب فدْية كل أسير صقلي مائة وخمسون ريالاً بندقياً . ولقد جرّت هذه المفاوضات إلى مناقشات حامية كادت ، في لحظة من اللحظات ، أن تقود إلى إفشالها .

بيْد أنه في أعقاب عدة جلسات رسمية بين الأميرال فريمانتل وبين العاهل التونسي ، خشي هذا الأخير أن يجلب على نفسه ـ إنْ هو واصل الرفض ـ سخط إنجلترا وغضبها ؛ ولذا فإنه قبِلَ في النهاية بإبرام الصلح حول المسألتين اللتين جاء هذا المفاوض الإنجليزي في مهمته من أجلهما . نُوقِّعت هدنة بين الحكومة الصقلية وبين الإيالة التونسية ، واتفق الطرفان على أن تكون هذه الهدنة مرهونة بأمد احتلال القوات الإنجليزية للجزيرة عسكرياً . وفي مقابل هذا الالتزام ، وتقديراً للتّفهّم الطّيب الذي أبداه حمّودة باشا ، فإن الأميرال فريمانتل صرّح بأن إنجلترا سوف لن تعترف منذئذٍ فصاعداً بشرعية الحصار البحري الذي كان الجزائريون يضربونه على موانىء تونس .

وأما في ما يتعلق بقضية الأسرى الصقليين، فقد تمّ افتداؤهم على النحو التالي: فلقد أطلق سراح الأربعة والستين أسيراً الذين قبض التونسيون عليهم وفي حوزتهم جوازات سفر إنجليزية ، وذلك دون دفع فدية . كما حُرِّر ثلاثمائة وأربعة وتسعون أسيراً صقلياً آخراً مقابل فدية قُدِّرت

بثلاثمائة وخمسة عشر قرشا إسبانيا عن كل واحد منهم . فيما بقي بسجون تونس ، من ناحية أخرى ، قرابة الخمسمائة أسير من مواطني روما ونابولي ، إذ لم يُطلق سراحهم إلا فيما بعد .

وغادر الأسطول الإنجليزي مرسى حلق الوادي خلال الأيام الأولى من شهر مارس . ولم يكن إبرام الهدنة مع صقلية وافتداء أسراها ، هما المكسبان الوحيدان اللذان حصل عليهما الأميرال فريمانتل؛ بل إنه حصل من وراء مفاوضاته تلك على مكسبين آخرين لا يقلان عن سابقيهما أهمية ويهمان الحكومة الإنجليزية مباشرة: وتمثّل أولهما في اتفاق يقضي بحياد إيالة تونس تجاه الصراع الذي كان دائراً آنذاك في أوروبا ، وهو اتفاق يعتبر ضاراً بحريّة تحركات قطع البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط ؛ أما الثاني فقد تمثّل في قبول تونس بتصدير كمية هائلة من القمح لتموين القوات البحرية الإنجليزية التي كانت مرابطة في الجانب الغربي للبحر الأبيض المتوسط .

وفي الوقت نفسه الذي توسطت فيه إنجلترا بين إيالة تونس وبين جزيرة صقلية ، فإن الإيالة تلقت عروضاً مشابهة باسم حكومة نابولي . ودعونا نشير بهذه المناسبة إلى أن مصالح الرعايا النابوليطان في تونس كانت ـ حتى قيام الثورة الفرنسية ـ موكلة إلى قنصل البندقية ، الذي كان يعتبر ـ إن صح التعبير ـ الممثل الرسمي ، وأحياناً شبه الرسمي ، لجميع دُويْلات شبه الجزيرة الإيطالية . ولنلاحظ كذلك بأنه منذ احتلال الجيوش الفرنسية لمملكة نابولي ، وحتى سنة 1815م ، فإن القنصل الفرنسي في تونس هو الذي صار يشمل بحمايته جميع الرعايا النابوليطان .

ولقد كلف بلاط نابولي ، في شهر مارس سنة 1812م ، القنصلية الفرنسية العامة في تونس بمهمة التفاوض حول إبرام معاهدة صلح مع حمُّودة باشا . وبعد مضي بعض الوقت ، وصل إلى تونس السيد ريناتو مارتينو ، وهو رئيس إدارة بوزارة الشؤون الخارجية بمملكة نابولي ، أسبغت عليه حكومة نابولي رسمياً لقب قنصل عام لها في الإيالة ، لتمكينه من إنجاح المفاوضات التي كانت قد بدأتها معها . وكان السيد مارتينو هذا هو إبن أخت العلج مريانو ستينكا ، الذي كان في سالف الأيام أحد المماليك المسترقّين في مدينة تونس ، حيث نجح بذكائه ونتيجة للمحبّة التي كان يكنّها له حمُّودة باشا ، في أن ينال حظوة عالية مكنته من الإرتقاء إلى منصب الأمين العسكري الخاص لهذا الباشا[1] .

بادر السيد بيُّون[2] ـ الذي كان يدير القنصلية الفرنسية العامة في تونس خلال تغيُّب القنصل

---

(1) أشار صاحب إتحاف أهل الزمان مرتين إلى هذه الشخصية الإيطالية، حيث أسماه أحمد بن أبي الضياف باسم «مريان النصراني». انظر: الإتحاف، ج/3، ص 77، وص 98.

(2) بيُّون هذا هو ذلك التاجر نفسه الذي أوفدته فرنسا من تونس إلى إيالة طرابلس الغرب، في شهر نوفمبر سنة 1800 م.، حيث استطاع حمل يوسف باشا القرمانلي على توقيع اتفاق هدنة مع فرنسا، أثناء احتلال الحملة الفرنسية لمصر. انظر كتابنا: يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر، الفصل 20.

ديفواز عن الإيالة ـ ففاتح الباي حمّودة حول فحوى المهمة التي أناطتها به حكومة نابولي هو والسيد ريناتو مارتينو، وحصل من الباي على وعود مشجعة . وبناء على طلب الباي، فإن السيد مارتينو طلب من حكومة نابولي تزويده بأوراق اعتماد رسمّية جديدة، لتعويض تلك التي فقدها عندما احتجزه الإنجليز في جزيرة مالطة بينما كان في طريقه إلى تونس، كما طلب منها مدّه، على نحو منتظم ودوري، بتخويلات تمكنه من المضي في المفاوضات باسمها ليستطيع التباحث مع التونسيين حول البنود التي ستتضمنها المعاهدة المزمعة باسمها . كذلك فإن حمّودة لم يقبل تدخل وكيل القنصلية الفرنسية، بيّون، في هذه المفاوضات إلا بعد أن يأتيه هذا الأخير بتخويل خاص صادر عن إمبراطور فرنسا نابوليون بونابرت . وبعد وصول وثائق التخويل إلى السيدين مارتينو وبيّون من حكومتهما، استأنف الرجلان، في شهر أبريل سنة 1813 م، المفاوضات الرامية إلى إبرام المعاهدة بين الإيالة وبين بلاط نابولي، ولافتداء الأسرى النابوليطان . غير أن المفاوضات سرعان ما توقفت نتيجة شطط حمّودة باشا في شروطه المالية، وإن كان قد سُمح للسيد مارتينو بالبقاء في تونس لرعاية المصالح النابوليطانية في الإيالة .

ولم يُطرح موضوع المعاهدة النابوليطانية مع تونس على بساط البحث مجدّداً إلا بعد مضي قرابة سنة أخرى، أي في شهر فبراير سنة 1814 م. ولكن على أثر الأحداث الجسام التي كانت أوروبا مسرحاً لها آنئذٍ، ونتيجة للوضع الجديد الذي آلت إليه حكومة نابولي سياسياً في أعقاب إفلاتها من قبضة الهيْمنة الفرنسية، فقد أُوكلت إلى السيد مارتينو وحده مهمة التفاوض مع تونس باسم نابولي، دون تدخل من جانب القنصلية الفرنسية، حيث حاول التوصّل على الأقل إلى إبرام هدنة بين البلدين لمدة سنة . غير أن حمّودة باشا تعمّد عرقلة هذه المفاوضات فترة أخرى لأسباب سياسية ومالية .

وتذرّع المفاوض النابوليطاني مارتينو بالصبر، وألحّ على قريبه العلج مريانو ستينكا (مريان النصراني) ـ الأمين العسكري الخاص للباي ـ في أن يمدّ له يد المساعدة عن طريق إسداء النصح لصديقه الباي حتى يقبل الأخير التفاهم مع مملكة نابولي . واستؤنفت المفاوضات مرة أخرى، حيث تمكّن مارتينو من الحصول على موافقة الباشا على توقيع اتفاق مع بلاده، في 26 مارس سنة 1814 م، فيما يلي نصُ أهم بنوده :

1 ـ تمّ الاتفاق على هدنة تسري لمدة سنة، تُستأنف خلالها المفاوضات حول معاهدة الصلح النهائية، وحول افتداء الأسرى .

2 ـ أن يُسْمح ـ طيلة سريان مدة الهدنة ـ لقنصل نابوليطاني بالإقامة بمدينة تونس، حيث يتمتع فيها بالحصانات وبالميزات التي يتمتع بها قناصل الدول الأخرى .

3 ـ تأمين تردُّد السفن التجارية النابوليطانية على الموانىء التونسية بحرّية، وكذلك تردُّد المراكب التونسية بحرّية على الموانىء النابوليطانية .

4 ـ تمتّع ملاحة نابولي وتجارتها البحرية بجميع الامتيازات الممنوحة للدول الأكثر تفضيلاً .

5 ـ السماح للمراكب النابوليطانية بصيد المرجان في المياه التونسية .

6 ـ في حالة ما إذا لم يُبرم الصلح النهائي عند انقضاء أجل هذه الهدنة ، ستُعطى مهلة شهرين للقنصل النابوليطاني لمغادرة الإيالة مع رعاياه؛ ولا يجوز استئناف حالة الحرب بين البلدين إلا بعد انقضاء هذا الأجل .

7 ـ وتتعهّد حكومة نابولي أخيراً بتزويد الباي ـ مقابل هذه الشروط ـ بتسعة آلاف قُلّة مدفع (بونبه) من العيار الكبير ، وبآلاف من أكياس البارود ، وببعض شحنات أخشاب بناء المراكب . وزيادة عن كل هذا فإن السيد مارتينو يعدُ ، باسم حكومته ، بتقديم هدايا قنصلية ، مكونة من أسلحة فخمة وجواهر ، تبلغ قيمتها الإجمالية خمسين ألف قرش تقريباً .

ويبدو في حكم المؤكد أن الباي التونسي ما خفّف من غلوائه ، ومن مبالغته في شروطه المبدئية ، وما وضع حدّاً لمماحكاته وتسويفه ، سوى خوفاً ـ في هذه المرة أيضاً ـ من نقمة إنجلترا التي كانت قد تحالفت لتوّها مع مملكة نابولي. ولسوف نرى في موضع لاحق من هذا الكتاب، أن معاهدة الصلح هذه التي لم تُفض مساعي نابولي المُضْنية في سبيل عقدها سوى إلى قليل من النتائج الإيجابية، لم تتم المصادقة عليها سوى في سنة 1816 م ، تحت رعاية اللورد الإنجليزي إكسماوث .

وبعد استعراضنا للظروف التي تمّ خلالها توقيع الهدنة بين تونس وبين نابولي ، دعونا نستأنف الآن سرْد بقية أحداث تاريخ تونس حسب تسلسلها الزمني .

بالرغم من حالة الحرب التي كانت ما تزال قائمة بين إيالتيْ تونس والجزائر ، فإنه لم يندلع أي قتال بين قواتهما ، وذلك منذ المعركة البحرية التي سبقت الإشارة إليها ، والتي كانت مياه سوسة مسرحاً لها في شهر مايو سنة 1811م . بيْد أن العلاقات بين البلدين ظلت مقطوعة ، كما ظلت القوات التي خصّصتها الإيالتان لمراقبة تحركات الجانب الآخر ، على طول الحدود ، في حالة استنفار للبدء في الهجوم على الطرف المقابل ، فيما لو صدرت إليها أول إشارة بذلك . ومع هذا فإن الرغبة في وضع حدّ لذلك الوضع المتأزّم كانت تحدو الجانبين ، وكان دُعاة الصلح يجدون لهم كل يوم ـ في ديوانيْ الإيالتيْن ـ مزيداً من الأنصار المتحمسين . غير أن الكبرياء ـ التي كانت في الحقيقة الباعث الحقيقي على رفع الإيالتين للسلاح في وجه بعضهما البعض ـ أدّت إلى تأجيل وضع حدّ لهذه الحرب مزيداً من الوقت .

وفي 24 من شهر يوليه من سنة 1812م . نفسها، جاء إلى مرسى حلق الوادي أسطول حربي جزائري مكوّن من تسعة عشر مركباً ، ولديه أوامر بمحاصرة ذلك المرسى التونسي ، حيث لم يغادره سوى في العاشر من شهر أغسطس التالي . وبالرغم من المظهر العدائي لهذه العملية ؛ إلا قائد الأسطول الجزائري هذا كانت لديه تعليمات خاصة تقضي بمحاولة جسّ نبض حمّودة باشا

حول إمكانية عقد الصلح بين البلدين ، حيث سلّمه رسالة في الخصوص . وعرضت حكومة الجزائر في تلك الرسالة مقترحاً بعقد صلح نهائي مع تونس ، شريطة أن تقبل الأخيرة ببعض الإلتزامات ، وعلى الأخص الموافقة على إرسال شحنة من زيت الزيتون التونسي إلى الجزائر ، مثلما جرت به العادة في سالف الأيام . غير أن حمّودة باشا رفض قبول أي شرط ينطوي على أي إلتزام سياسي للإرادة الجزائرية . إلا أنه رغبة من الباشا التونسي في إعطاء برهان على حُسْن نواياه ، وعلى عزمه على وضع حد لحالة الحرب بين البلدين ؛ فإنهُ قَبِل بأن يوجِّه إلى الجزائر كل سنة شحنة من الزيت ، شريطة ألا يُتخذ ذلك ، بأي حال من الأحوال، ذريعة لإلزامه بأي تسلُّط جزائري عليه . وأوضح الباي التونسي الأمر قائلاً إنه يعتبر موافقته على إرسال شحنة الزيت للجزائر مجرَّد الوفاء بنذر ديني شخصي محض ، لأنه يشترط تخصيص هذا الزيت لإنارة مصابيح مساجد مدينة الجزائر . ...

ولم تعقب هذه الخطوة الأولى على درب التقارب بين الإيالتين أية خطوات أخرى في الحال . وبالرغم من أن الثقة في التوصُّل إلى صلح وشيك قد زادت فتعزَّزت بتلك المناسبة ؛ إلا أن الجانبين ظلاّ يقفان موقفاً عدائياً تجاه بعضهما البعض بشكل واضح. بالرغم من أنه لم يبدر أي تصرف عدائي من جانب الأسطول الجزائري المذكور طيلة مكوثه بمرسى حلق الوادي . وعلى أية حال فإن حصون المرسى قد وُضعت في حالة استنفار تحسُّباً لأي هجوم من جانبه .

وفي الأثناء ظلّ دُعاة الحرب مع تونس في ديوان الجزائر ، خلال سنة 1813م ، يبذلون جهودهم لإفشال مساعي دُعاة الصلح بين الإيالتين . ثم وقعت تعقيدات جديدة عند الحدود البرّية بينهما ، نتيجة لحزازات وقعت بين القبائل القاطنة في تخومها ؛ الأمر الذي رجّح كفّة الحرب مجدّداً . وتأهب الجانبان لاستئناف القتال . وبُودِر في تونس منذ شهر محرم سنة 1228هـ ، الموافق مطلع سنة 1813م ، إلى الشروع في إستعدادات كبيرة لتعزيز القوات التونسية المتمركزة بمدينة الكاف وأرباضها ، لتأهيل تلك القوات لخوض حرب جديدة خلال فصل الربيع التالي .

وكان الجزائريون من جانبهم قد عزّزوا قواتهم المعسكرة في عمالة قسنطينة ، كما خزّنوا فيها ، في الوقت نفسه ، كميات هائلة من العتاد الحربي . بيْد أن جميع هذه التدابير الحربية لم تُفض هذه المرة أيضاً إلى استئناف القتال البريّ ؛ إذْ ركّز الجزائريون على منابشة التونسيين الحرب بحراً من جديد .

ففي 13 رجب سنة 1227 هـ ، الموافق 23 يوليه سنة 1813م ، قدم إلى مياه حلق الوادي أسطول جزائري آخر مكون من أربعة وخمسين مركباً شراعياً ، من بينها خمسة وعشرون من الزوارق المسلحة . ولم تنقض سوى بضعة أيام حتى بادر الجزائريون إلى وضع هذا الأسطول في حالة استنفار للمعركة . ثم أقدموا على فتح النار منه على مرسى حلق الوادي . ومع أن حصون هذا المرسى كانت مزوّدة بالمدفعية الثقيلة ، إلاّ أنها لم تردّ على نيران الجزائريين سوى على نحو

يفتقر إلى الكفاءة . وبالرغم من ذلك فإن ردّ تلك الحصون تسبّب في إعْطاب كثير من القطع الجزائرية وأرغم بقيتها على رفع حصارها عن المرسى ـ وهو حصار دام قرابة الشهر ـ فأقلعت مبتعدة[1] . ولقد غادر الأسطول الجزائري حلق الوادي في الرابع من شهر أغسطس ، بعد برهنته للمرة الثانية عن العجز وعدم الكفاءة . وهكذا ، فإن الجزائريين ، وقد أُحْبِط مسعاهم بحراً ، فإنهم حاولوا ، في مطلع الخريف التالي ، الانتقام في البر . وعندما تنامت إلى أسماع التونسيين أخبار مفادها أن القوات البرية الجزائرية كانت بصدد الزحف على إيالتهم ؛ فإننا نرى الوزير الأول التونسي ، يوسف صاحب الطابع ـ وهو رجل يتمتع بكفاءة عالية حقاً ـ يهرع إلى مدينة الكاف على رأس قوة جديدة لتسلّم مقاليد القيادة العامة لجميع القوات التونسية المحتشدة عند الحدود مع الجزائر ، والتصدي بها لأي احتمال . غير أن هذه الحملة العسكرية الجديدة لم تُفْضِ سوى إلى مناوشات طفيفة بين الجانبين .

في مطلع شهر أكتوبر من السنة نفسها ، رسَت في مياه حلق الوادي فرقاطة إنجليزية كان على متنها السير وليم آكورت ، المبعوث الخاص ووزير إنجلترا المطلق الصلاحيات لدى الدويلات الإسلامية في شمال إفريقيا . وكان هذا المبعوث قد توجّه أولاً إلى طنجة ، ثم زار مدينة مكناس المغربية التي نجح فيها في إطلاق سراح عديد من الأسرى البرتغاليين . وللغرض نفسه ، تحوّل من طنجة إلى الجزائر ، ومنها إلى طرابلس الغرب ؛ وها هو يجيء في النهاية إلى تونس في مهمة مماثلة . وكان السير وليم آكورت هذا يحمل رسالة من الوصي على عرش إنجلترا ، وهدايا قيّمة إلى حمّودة باشا. وبعد بضع جولات من المفاوضات مع العاهل التونسي تمكّن المبعوث الإنجليزي من إقناعه بقبول توقيع اتفاق يقضي بإقامة هدنة جديدة، مدتها ثلاث سنوات، بين الإيالة وبين البرتغال. ثم غادر المبعوث تونس إلى مرفأ ماهون الإنجليزي بجزيرة ميورقا الإسبانية، لتقديم تقرير عن مهمته إلى القائد الأعلى للقوات البحرية البريطانية في البحر الأبيض المتوسط .

ذكرنا منذ وهلة أنه لم تترتب على المناوشات البرية بين تونس والجزائر، خلال حملة صاحب الطابع في سنة 1813م ، أية نتائج خطيرة . ولم يكن دُعاة الصلح بين البلدين قد تغلّبوا بعدُ على تصلّب دُعاة الحرب الذين أعمت بصائرهم الأحقاد التي كانت تتقاسمهم ؛ بحيث إنه صعُب عليهم إدراك حقيقة الوضع الذي كان قد جر الإيالتين إلى أزمة عميقة واستنفد مواردهما وقواهما فيما لا يُجْدي . وهكذا فإن النفوس كانت ما تزال واقعة تحت وطأة إِحَنٍ وضغائن عدائية ؛ ولذا فإنه تحسُّباً لاحتمال إقدام الجزائريين مجدداً على ضرب الحصار البحري حول مرسى حلق الوادي ، أو قيامهم بإرسال جيش برّي جديد من عند الحدود البرّية ؛ فإن الحكومة التونسية أمرت بالشروع في

---

(1) أرسل حمّودة باشا إلى حلق الوادي وزيره يوسف صاحب الطابع لتولّي قيادة أسطول تونسي مؤلف من مائة وخمسة وسبعين مركباً مزودة بالمدافع. ويقول ابن أبي الضيّاف أن الجزائريين عندئذ «انعطبت مراكبهم، وتعسّر عليهم وصول الأثر من مدافعهم إلى القلعة؛ فأقلعوا بالخيبة، وصاروا يأخذون ما قدروا عليه من مراكب التجار التوانسة». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 58.

استعدادات دفاعية واسعة النطاق، واتّخذت في جميع ربوع الإيالة جملة من التدابير الكفيلة بمواجهة وصدّ الهجومات الجزائرية بكل فعالية.

وتمّ تصنيع سبعين زورقاً من الزّوارق المسلحة في ترسانات الإيالة البحرية، للوقوف بفعالية في وجه أسطول الحصار الذي قد يَعِنُّ للجزائريين توجيهه إلى مياه حلق الوادي من جديد. وصدر لقوات نظامية تونسية كبيرة - انضمت إليها وحدات من قوات المخزن البدوية - أوامر بالتوجُّه إلى مدينة الكاف لمساندة قوات الحدود البريّة التي أصبح تعدادها، بعد هذا الدعم، ينيف على الأربعين ألف رجل.

وفي هذه الأثناء كانت فترة حكم حمُّودة باشا الطويلة قد قاربت نهايتها: فها هو باعث الاستقلال التونسيّ، المقدام والمحنّك، يدنو من الموت ليفارق هذه الحياة الدنيا التي لم ينعم فيها بالراحة قط؛ وذلك قبل أن ينجح تماماً في ترسيخ دعائم صنيعه، وقبل أن يؤمّن سُبُل السكينة لبلده، وأسباب النعيم لرعاياه، عن طريق إرساء دعائم سِلْمٍ عام ودائم.

فلقد عاجلت المنيّةُ حمُّودة باشا فجأة، مساء الجمعة، وهي ليلة عيد الفطر لسنة 1229هـ، الموافق 10 سبتمبر سنة 1814م. وكان يبلغ من العمر آنذاك سبعاً وخمسين سنة، أمضى إثنتين وثلاثين منها في حكم الإيالة[1]. ولقد ذهب الناس مذاهب شتىّ حول أسباب هذه الوفاة التي أتيت في آن واحد في قصر باردو وأروقته الغامضة آمال البعض ومخاوف البعض الآخر: فمنهم من يدّعي أن العاهل التونسي قضى نحبه بسبب جلطة في المخّ أوْدت به بعد إصابته بها ببضع ساعات؛ ومنهم من يدّعي بأن الباي قد مات نتيجة دسّ السُّمّ له في فنجان قهوة، حيث سُكِب له فيه - فيما يقال - شيء من كلوريد الزئبق؛ ومنهم يدّعي، تارة ثالثة، بأن حمُّودة توفي على أثر استنشاقه لنزْرٍ من مسحوق التّبْغ قدّمه إليه من منشقته أمينه العسكري، العلج مريانو ستينكا - المملوك مريان النصراني - وهو تبْغ قيل إنه نُقّع في محلول سمّ مركّز.

والرواية الأكثر ترجيحاً هي تلك التي تذهب إلى أن وفاته تُعْزى إلى استنشاقه لتبْغ مسْعطة نديمه مريان النصراني النابوليطاني؛ ذلك أن الرأي العام في تونس ظل يتّهم منذ بعض الوقت الوزير التونسي الأول يوسف صاحب الطابع - الذي كان فيما يبدو صديقاً لمريان النصراني وحامياً له - بأنه كان يُعدُّ للتخلص من سيده الباي لاغتصاب السلطة منه.

وكيفما كان الأمر في أسباب وفاة حمُّودة، فإنه كان قبيل ذلك جالساً على أريكة بقاعة القضاء، التي يطلق عليها عادة اسم «بيت الباشا»، يحيط به عدد من الشخصيات صاحبة

(1) يجعل محقّقو كتاب إتحاف أهل الزمان - في طبعتَيْه التونسيتين المتداولتين - وفاته سنة 1813 م.، وهذا خطأ يوضحه لنا استقراء التقويم. كما أن ابن أبي الضيّاف يجعل مدة ولايته ثلاثاً وثلاثين سنة وأشهراً وأياماً، على عكس ما ذكره ألفونص روسُو أعلاه. انظر: الإتحاف، ج/3، ص 88 من طبعة المطبعة الرسمية التونسية، وص 116 من طبعة الدار التونسية للنشر.

الحظوة . ثم جيء إليه ، بناءً على طلبه ، بغليون (سبسي) وبفنجان قهوة ؛ وما كاد يتعاطى بعض أنفاس دخان ذلك الغليون ويتجرّع جرعة من تلك القهوة ، حتى أصيب بدوار في رأسه وبارتجافة في أطرافه ، ثم أغمض عينيه وأتلع رأسه على صدره ، وبعدها غاب عن وعيه تماماً .

وفشلت جميع الإسعافات في إيقاف سريان مفعول السم ؛ وفاضت روح العاهل التونسي على الفور ، فنُقل جثمانه إلى جناحه الخاص في عجالة[1] . .

توفي حمّودة باشا على مشهد من جميع أفراد أسرته وبحضور جانب كبير من رجالات الإيالة التونسية الذين كانوا قد أخذوا يتقاطرون على قصر باردو منذ الصباح الباكر ، ليكونوا أول مهنئيه بعيد الفطر ، كما تقضي التقاليد بذلك[2] .

ولقد هيّأت وفاة حمّودة باشا للفرع البكر من الأسرة الحُسَينية الحاكمة فرصة انتزاع الحكم الذي حُرم منه أفراده منذ ارتقاء علي باي عرش تونس . ونحن نذكر أن ذلك العاهل لم يتسلّم حكم الإيالة - عند وفاة أخيه محمد باي الرشيد ، الذي ترك وراءه ولدين قاصرين لم تسمح لهما سنُّهما آنذاك بخلافته - إلا بعدما تعهَّد بإرجاع السلطة إلى هذين الأميرين حال بلوغهما سن الرُّشد . كذلك فإنه قد سبق لنا وأن رأينا كيف أن علي باي الحسيني قد حَنَثَ في العهد الذي قطعه على نفسه ، وكيف أنه - بعدما حكم الإيالة على نحو مطلق طيلة قرابة أربع وعشرين سنة - نقل عرشها إلى إبنه هو ، حمّودة باشا ، على حساب إبنيْ شقيقه ، محمود باي وإسماعيل باي . ولذا فإن الناس كانوا يتوقّعون أن يخلف حمّودة أكبرُهما ، وهو محمود باي . غير أن أنصار هذا الأمير الأخير اندهشوا عندما رأوه يرفض عرش تونس العائد إليه ؛ ويبادر ، على العكس من ذلك ، بمبايعة إبن عمه الأمير عثمان بن علي - الذي كان يصغره سناً - ويدعوه لاستلام مقاليد الأمور في الإيالة . وتمنّع عثمان طويلاً في الإستجابة لمطلب محمود باي والجلوس على عرش شقيقه

---

(1) يستبعد ابن أبي الضياف إمكانية ضلوع المملوك النابوليطاني مريان في مؤامرة تسميم حمّودة باشا؛ بل إن المؤرخ التونسي ينفي وجود مؤامرة أصلاً، ويعزو وفاة الباشا لإصابته بسكتة قلبية، قائلاً: «... وهي تهمة يبعدها العقل وتحيلها العادة، لأنه مُبتلى بمرض مصاحب له في القلب، أنذر الأطباء بأنه من أسباب الموت فجاءة». والطريف في الأمر أن ابن أبي الضياف يطلعنا على أنه تمّ تبليغ داي الجزائر بوفاة حمّودة باشا عن طريق بشير أرسل خصيصاً إليه، فسأل الداي هذا البشير قائلاً: «... هل مات يوسف صاحب الطابع؟... وسليمان كاهية؟ وهل تبدّلت رجال دولته؟». فردّ عليه البشير أنْ لا، فأردف الداي الجزائري معقّباً: «لم يُفقَدْ الآن من تونس إلّا شخصُه، ولا يموت مثلُهُ إلّا إذا تبدّلت رجاله الذين فازعنا بهم!». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 88، وكذلك ص 98.

(2) كان من ضمن من حضر الوفاة من كبار الشخصيات: المفتي أحمد البارودي، والوزير محمد العربي الزروق، ورئيس الكتبة الوزير محمد الأصرم، ورئيس الحوانب أحمد بن عمّار، والقايد حميدة بن عيّاد. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 91.

[illegible]، وكأنه أحس بالمصير التعس الذي ينتظره فوقه. إلا أن عثمان رضخ في النهاية لالتماسات إبنيْ عمِّه ولدعوة كبار ضباط الإيالة ، فقبل أعباء الحكم الجسيمة رغم أنفه .

ولم يتم إبلاغ أهالي تونس بهذا الحدث الجلل إلاّ بعدما اتخذت السلطات المعنية تدابير احتياطية ، تحسُّباً لوقوع أية اضطرابات ، وبعد ما أُمِّنت سُبُل السكينة في كل النواحي ، حتى لا يقع أي مكروه . وفي اليوم التالي جرت مراسم تشييع جنازة الباي الراحل . ونُقل الجثمان في أبَّهة إلى مدينة تونس من قصر باردو ، حيث تمّ دفنه في جبَّانة «تُرْبة البايات» ، بجوار قبر والده علي باي . وفي اليوم التالي ، 17 سبتمبر ، أعلن دويّ مدافع قصبة تونس تولي الباي الجديد مقاليد السلطة في الإيالة ، وجرت بقصر باردو مراسم تقبيل يد هذا العاهل ، حيث هنأه الناس بمناسبتين : أي بحلول عيد الفطر ، وبجلوسه على العرش .

وأُصيب الناس في سوادهم الأعظم لوفاة حمُّودة باشا . ذلك أن العاهل المتوفى كان يتمتع بشمائل عدّة تجمع بين : علوّ الهمّة ، والكرم النادر ، والنظر الثاقب ، والرأي السديد ؛ كما كان مشبَّعاً بتلك النّزعة المغربية الميَّالة إلى الجهاد ضد النصارى ؛ وهي نزعة كانت من سمات عصره وبلده ؛ وكان كذلك محبّاً بطبْعه للعناد؛ ولعله لم يكن لديه خيار في ذلك ، لأن العناد والمكابرة كانا هما الطوْق الوحيد الذي تشبَّث به لتوطيد دعائم سلطته في خضمِّ صعوبات ومشاكل جمَّة كانت قد تكالبت عليه طيلة فترة حكمه المديدة . والحقيقة أن له في أعناق التونسيين فضلاً لا يُنْسى ، إذْ أنه منحهم مؤسسات جليلة الفائدة ، صاغها لهم بحكمةٍ وتبصُّرٍ ، فساهمت في زيادة ثروة البلاد ورخائها .

ولاية

عثمان باي بن علي الحُسيني[1]

كان الباي الجديد ، عثمان ، عند ارتقائه عرش تونس ، يبلغ من العمر إثنين وخمسين عاماً. ولقد نشأ عثمان وتربّي في مدرسة شقيقه حمُّودة ؛ فكان يشاطره آراءه حول مسائل الحكم ، إلا أنه عُرف عنه أنه كان أقل منه حزماً وصلابة رأي. واستقبل أهالي المدن والأرياف التونسية تولّيه الحكم بفرحة وابتهاج ، ورأوا فيه الرجل الذي سيأخذ على عاتقه مهمة مواصلة وإكمال الأعمال النافعة التي خصَّ بها البلادَ شقيقُه وسلفه الراحل حمُّودة. أما إبن عثمان الأكبر ، صالح - الذي حباه الله بشيم خُلُقية وبميزات عقلية عالية - فإن شخصيته كانت تبشّر بأنه سيكون أهلاً في مستقبل الأيام لأن يصبح خير خلف لأبيه وعمه وجده.

وتبارت قبائل الدواخل ، بدورها ، في المبادرة بإيفاد ممثلين عنها إلى مدينة تونس لإعلان بيْعتها وولائها للباي الجديد ، كما أدّت له فيالق عسكر التُرك بالعاصمة التونسية قَسَمَ الولاء في الليلة نفسها التي توفي فيها شقيقه حمُّودة.

ووجّه عثمان باي ، خلال شهر أكتوبر ، رسائل خاصة إلى كل بلاط من بلاطات الدول الأوروبية التي تربطها بالإيالة معاهدات رسمية ، لإحاطتها علماً بتوليه الحكم.

ولم تلبث هواجس النّحس الخفية - التي كانت قد أوحت لعثمان باي بالتردُّد في البداية في قبول الجلوس على العرش - أن تحققت ؛ إذْ لم تنقض سوى ثلاثة أشهر بالكاد على استلامه مقاليد البلاد ، حتى وقع تغيير جديد في الحكم. ولكن بقدْر ما كانت وفاة حمُّودة باشا قد تمّت وسط هدوء وسكينة ، بقدْر ما ستكون وفاة شقيقه التعيس هذا مأساويّةً وبائسةً.

---

(1) وُلد عثمان في 14 ذي القعدة سنة 1176 هـ.، الموافق 27 مايو سنة 1763 م. وأمه جارية؛ ونشأ في حجْر أبيه علي باي، ثم رباه أخوه حمُّودة من بعده. وكان أول من بايعه الوزير يوسف صاحب الطابع. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 91.

ففي ليلة الأربعاء، التاسع من شهر محرّم سنة 1230 هـ . ، الموافق 21 ديسمبر سنة 1814 م، كانت رُدُهات قصر باردو مسرحاً لمأساة دامية : إذْ سبق لنا وأن ذكرنا أن محمود بن محمد الرشيد - إبن عم العاهل عثمان - كان هو أول مبايعيه بمنصب بّاي البلاد ، غداة وفاة حمُّودة باشا . وكان سلوك محمود لذلك المسلك نابعاً من خشيته من الفشل في الحصول على البيعة لنفسه ، وناجماً من خوفه من أن يتعرض ، في تلك الحالة ، إلى مضاعفات ضغينة وبغضاء الحزْب الذي طفق يناصر منذ سنين طويلة العَقِبَ المباشر لسلالةِ علي باي الحُسيْني، أكثر من حبِّه وإكباره لإبن عمه عثمان نفسه . وهكذا فإنه منذ أن قبِل محمود بهذا الوضع الذي ارتآه لنفسه على مضض ، قرَّر تحُمله والترقُّب بصبرٍ إلى أن تتيح له الأحداث مجدَّداً فرصة الجلوس على العرش الذي لَم يكن والده محمد الرشيد - عندما حضرته الوفاة - قد عَهِد به إلى شقيقه علي باي الحسيني سوى كوديعة إلى أن يشبَّ ولداه عن الطَّوْق . ذلك أن تقدُّم عثمان باي في السنّ وتدهوُر صحته قد جعلت محموداً يعوِّل على وقوع تطورات مفاجئة قد تمكنه من تولي الحكم وشيكاً ؛ لا سيَّما وأنه إذا ما أدينت عمليه الاغتصاب للعرش التي اقترفها في حقه عمُّه علي باي - عندما نقل وراثة هذا العرش إلى ابنه حمُّودة - فإن طبائع الأمور ستقضي حتماً باستدعائه هو إلى تسلُّم الحكم عند وفاة عثمان باي؛ وذلك بالنظر إلى أنه يُعتبر أكبر أفراد الأسرة الحاكمة سنّاً. ومن هذه الوجهة ، فإن الحكم سيكون من نصيبه بموجب دستور الإيالة نفسه[1] . غير أن الظروف شاءت للأحداث أن تتخذ لها مساراً آخر ؛ ذلك أن محموداً ، بدلاً من استرداده لميراث آبائه وأجداده بموجب أحقيَّته في الوراثة ؛ نجده يتوسَّل إلى هذا الهدف عن طريق القوة ، حيث لطَّخ بذلك يديه بدم إبن عمه عثمان . غير أنه يتوجبُ الاستدراك بأن الأمير محمود قد أُرغم على اللجوء إلى هذه الوسيلة القصوى . وإليك بيان الظروف التي أدَّت إلى هذه المأساة :

ذلك أن نجليْ عثمان - وهما صالح وعلي - وإن كانا يتمتعان بعطف الأهالي والجيش على السواء ؛ إلا أن هذين الأميرين كانا يرقبان دنوَّ إبن عمهما محمود من العرش وإمكانية جلوسه عليه - بمجرد وفاة والدهما - بإحساس يتَّسم بالحسد المشوب بالرهبة . وأسهم مرض الباي عثمان ، الذي كان يعاني ، منذ شهر ، من دُمَّلٍ خطير في قفاه ، في تأجيج هذه المشاعر التي تعتمل في قلبيْ الأميرين الشابَّيْن . ولطرْح الهواجس التي ظلت تقض مضاجعهما في هذا الشأن طيلة أشهرٍ ثلاثةٍ، نراهما يعقدان العزم على وأد الأحلام التي كانت تداعب نفس محمود في مهدها ، وذلك عن

---

(1) سبق لنا وأن شرحنا في حاشية سابقة الأسس التي كان قد وضعها مؤسس الأسرة الحسيْنية، حسين بن علي لمبدأ الوراثة على العرش منذ سنة 1710 م. لكنه في الحقيقة لم يكن هنالك دستور فعلي وبالمعنى الكامل للكلمة؛ ذلك أن الدولة العثمانية، صاحبة الشأن الأولى، لم تصادق على هذا المبدأ ولم تمنحه صبغته الدستورية، إلا فيما بعد، أي في سنة 1871 م.، عندما نجح الوزير التونسي الأول، حينئذٍ، خير الدين في إقناع الباب العالي العثماني بإصدار فرمان باسم السلطان في الخصوص.

طريق الإيقاع به حتى يتم اعتقاله، كي يُحْرم بالتالي من وراثة عرش تونس. غير أن الأميرين صالح وعلي كانا في حاجة إلى سبب وجيه لتنفيذ هذه الخطة، لتنفير والدهما عثمان من إبن عمه هذا، بما فيه الكفاية، كي يُصْدر أمراً باعتقاله. لكنهما فشلا في إيجاد ذلك المبرِّر نتيجة لمسلك محمود الحذر. فما كان منهما إلا أن اختلقا المبرِّر اختلاقاً، حيث قاما بحبْك دسيسة هدفت إلى طرده من الجناح الذي كان يسكنه في قصر باردو هو وزوجته - وهي أخت حمُّودة باشا - وتخصيص ذلك الجناح، المعروف بـ «الدار الكبيرة»، لسكنى إحدى خليلات والدهما، كانت أثيرة لديه. وكانا يراهنان على اعتراض محمود على طرده من داره تلك، وما سيُفضي إليه من إحداث خلاف بينه وبين والدهما عثمان باي. غير أنه لسوء حظهما وحظ والدهما، فإن أهداف هذا الإجراء تكشَّفت لمحمود، الذي لم يعد لديه أي شك في مدى ما يكنه له الأميران من كراهية؛ فخاف على حياته، وقرر اللجوء إلى التمرد للتعجيل بلحظة جلوسه على العرش. وما إن وطَّد محمود العزم على تبنّي هذا الحل المتّسم بالعنف، الذي أملته عليه الظروف المحيطة به - وهو حل أقرّه عليه إبناه حسين ومصطفى، اللذان كانت حياتهما أيضاً في خطر - حتى اتّخذ التدابير المناسبة لإنجاح مؤامرته. وحُدِّدت ليلة الأربعاء، 9 محرَّم سنة 1230هـ، الموافق 21 ديسمبر سنة 1814م، لتنفيذ المؤامرة. فحوالى الساعة العاشرة ليلاً، نرى محمود - وقد تأكد من أن المماليك الموالين له، والضالعين معه في المؤامرة، قد تمركزوا في المواقع التي حُدِّدت لهم - يعطي الإشارة المتفق عليها مقدماً، حيث ما لبث أولئك القتلة المستأجرون أن هجموا على الجناح الخاص بالباي عثمان بقصر باردو. وبوغت عثمان المسكين، وهو مسجىً على فراش مرضه، بهؤلاء يدخلون عليه، فقاومهم بضع لحظات، دون جدوى، ثم توفي بسبب الطعنات القاتلة التي وجهّوها إليه. ولم تتوقف المأساة الدامية لثورة القصر هذه عند ذلك الحد؛ فلقد تمَّ قتل عدد من ندماء وخُلصاء الباي، دون رحمة أو شفقة، وكاد أن يكون من بينهم العلج النابوليطاني مريان ستينكا، الأمين العسكري الخاص للباي - الذي كان يحتل هذا المنصب نفسه أيام حمُّودة باشا - وهو المملوك الذي سبق لنا وأن ذكرنا أن طالعه السعيد قد جاد عليه بهذا المنصب الرفيع، ثم كافأه الباي، قبل بضعة أيام فقط، بأن عتقه من نيرْ الرقّ.

حيث إن المملوك مريان هذا نجا من المهالك الأولى لذلك التمرد، ذلك أن محموداً، الذي كان يعطف عليه، كلّفه أول الأمر بالذهاب صحبة بعض المماليك المخلصين إلى دار الخزينة لحراستها. بيْد أن مرياناً دفع حياته ثمناً لهذه الثقة التي خصَّه بها سيده الجديد. فالحقيقة أن الوزير يوسف صاحب الطابع، وإن كان قد شمله في السابق بحمايته علناً، إلا أنه أصبح، منذ فترة، يكنُّ له الحسد، بسبب النفوذ الذي أخذ يتمتع به في حكومة الإيالة؛ ولذا فإن الوزير استغل تلك الظروف العصيبة للقضاء على هذا المملوك، واعتمد في ذلك على القسوة والعنف اللذين اتّسم بهما طبع إسماعيل - شقيق محمود - فوشى به الوزير لدى هذا الأمير بتهمة أنه كان من أخلص الناس للباي المُغتال عثمان، ولولديْه صالح وعلي، واقترح القضاء عليه في الحال حتى لا تتاح له الفرصة والوقت لاستقطاب أنصار بوسعهم خلق مصاعب جمّة للحكم الجديد. فأمر

... حسين حتى أمور بالبحث عن مريال النابوليطاني ، حيث أمر بقتله بمجرد القبض عليه . فقطع رأس هذا المملوك في قصر باردو ، ونُقلت جثته في اليوم التالي إلى جبّانة النصارى حيث تمّ دفنه فيها .

ولم تفلت أسرة عثمان داي نفسها من حُمّى التقتيل التي وقعت ليلة التاسع من محرّم : فلقد تمّ القبض على زوجته ، «اللاله منّانه» ، وتمّ حبْسها هي وأصغر أولادها في أحد أجنحة قصر باردو . وكانت هذه الأميرة حاملاً ، فلم تنقض سوى بضعة أسابيع حتى أنجبت إبناً آخر . وقُدِّر لهذا المولود الجديد أن يقضي سنين طوال من عمره حبيس القصر ، حيث لم يُطلق سراحه ، في نهاية المطاف ، سوى في شهر صفر سنة 1271هـ ، الموافق شهر يونيه سنة 1855م ـ وذلك عندما تولى الحكم الباي الحالي ، المشير محمد باشا ابن حسين بن محمود ـ بعدما ظل حبيس دار متروية من دُور قصر باردو طيلة أربعين سنة . أما في ما يتعلق بنجليْ عثمان الأكبرين ، صالح وعلي ، فلقد لقيا مصير والدهما نفسه ؛ وإن كان هذان الأميران لم يدعنا لهذه النهاية المحزنة إلا بعد بذْلهما لكل الجهود الممكنة للإفلات من الموت . ذلك أن صالحاً وعليّاً ـ اللذان كانت سنّ أولهما خمس وثلاثون سنة ، وسن ثانيهما ثمانٍ وعشرون ـ عندما علما بوقوع تلك المؤامرة ، وبأن القائمين بها قد أصبحوا سادة الموقف ، فرّا بالنفس في الحال من قصر باردو ، وتوجّها ، فوق جواديْهما نحو «باب السويقة» ـ وهو أحد بوّابات مدينة تونس ـ حيث حاولا ، بدون جدوى ، دخول المدينة على أمل الاعتصام بقصبتها . ثم قاما عند «باب السويقة» بحشد أنصارهما العديدين من جند الترك لمحاولة مقاومة أبناء عمومتهم واسترجاع السلطة منهم . بيْد أنهما لم يلبثا أن تخلّيا عن هذه الخطة الميْؤوس منها ، بخشية لحاق أعدائهم بهما ، فتحوّلا إلى ناحية «باب البحر» المفْضِي إلى شاطىء الجزيرة ، حيث استقلاّ زورقاً كان راسياً هناك ، واجتازا البحيرة إلى مرسى حلق الوادي الذي لم يكن أهله قد علموا بعدُ بالتمرد الذي وقع ؛ وذلك للصعود إلى متن أحد المراكب الراسية به . وقد حدث هذا عند فجر يوم الخميس ، عاشر شهر محرّم . لكنه ، لسوء حظهما ، فإن كاهية حلق الوادي ، محمد خوجة ، كان قد قضى الليلة المنصرمة في ذلك المرسى . وعندما شاهد هذا الكاهية الأميرين يقدمان ، بتلك الحالة ، في ساعة مبكرة إلى المرسى ، فإنه تكهّن بما كان قد حدث في قصر باردو ، وخاف من تحمُّل المسؤولية الكبيرة التي ستترتّب على تسهيله لفرارهما ؛ فما كان منه إلا أن حاول كسب الوقت ، انتظاراً لاسْتكناه ما كان يجري في قصر باردو ، والإطلاع على آخر نتائج التمرد .

وهكذا ، فإننا نرى الكاهية ـ بعدما أبدى في البداية عزمه على مساعدة الأميرين ـ يختلق ، بلباقة ، بعض العراقيل ، حتى وصل إلى حلق الوادي إبن الداي الجديد الأكبر ، حسين ، الذي أخذ يتعقّب إبنيْ عمومته على رأس مفرزة من فرسان العسّة المخازنية . وعندما اقترب حسين من الأميرين ، نراهما يُلقيان بنفسيهما في مياه البرْزخ ، مفضّلين الموت غرقاً على الوقوع في أيدي قتلة والدهما . غير أنهما سرعان ما انتُشلا من الماء ، واقتيدا إلى خارج المرسى ، عبر «باب رادس» ، حيث تمّ قطع رأسيهما على مرأى من حسين نفسه .

وبموتهما انقرضت بقايا الفرع الأصغر من سلالة حسين بن علي ، وتحوّل حكم تونس إلى أيدي رجال الفرع الأكبر من هذه السلالة ، وهو الفرع الذي كانت السلطة قد انتزعت منه منذ بداية حكم علي باي في سنة 1172هـ ، الموافق سنة 1759م .

وفي يوم الخميس نفسه، العاشر من محرّم من تلك السنة، حيّت حصون مدينة تونس وقلعتها ـ بدوي المدافع ـ بداية حكم العاهل الجديد، محمود، الذي لم يلبث أن تقاطر عليه في جلسة علنية ـ عُقدت بقاعة «بيت الباشا» ـ أكابر الإيالة وأعيانها، كما قدمت إليه وفود كثيرة تمثل الأهالي، لتقديم فروض الولاء والطاعة إليه، كما حضر إليه أعضاء السلك القنصلي الأوروبي لتهنئته.

ومع أن هذا التغيير الذي حدث في الحكم ، قد تمّ باستعمال القوة والعنف ، إلا أن هذا لم يؤدِّ إلى أية اضطرابات خطيرة في المدينة ، كما لم تتعرض الإيالة بسببه لأية أزمة داخلية . ولم تلبث نفوس الأهالي أن عُمِّرت بأمل ساذج في أن يقود هذا التغيير إلى تحسُّن في أحوالهم المعيشية البائسة .

ولايـة
محمود باشا باي[1]

أتاح تولّي الداي الجديد التحكم في تونس لفرنسا وتجارتها مزيداً من النفوذ ومن الامتيازات التي ما فتئت تتمتع بها في الإيالة حتى ذلك الحين. فقد عُرف عن محمود باي دائماً أنه كان من الدُعاة المتحمسين للتقارب مع فرنسا، واشتهر بعدم توانيه عن مساندة التجارة الأوروبية في الإيالة، وعلى الأخص التجارة الفرنسية. وكان يكنّ مودّة خاصة للقنصل الفرنسي ديڤواز، الذي أرغمته خلافاته الشخصية، فيما سبق، مع حمّودة باشا على مغادرة تونس مؤقتاً، حيث عاد إليها بعد تولي محمود باي، واستأنف فيها مهامّ منصبه.

ودعونا نلتفت الآن إلى حدث، كُنّا قد تعمّدنا عدم التطرق إليه حتى الآن، كيلا نقطع تسلسل روايتنا للأحداث السالفة الذكر. ويتمثل هذا الحدث في وصول مبعوث سويدي إلى تونس، خلال شهر ديسمبر سنة 1814 م.، مكلف بمهمة لدى حكومة الإيالة. ويجد هذا الحدث سياقه هنا، خصوصاً وأن هذا المبعوث لم يتمكن من مقابلة عثمان باي ـ الذي كان ملازماً للفراش بسبب مرضه بدمّل في قفاه ـ ولذا فإنه قُدّر له أن يظل بتونس حتى تولى حكمها محمود باي، حيث حظي بالمثول بين يديه. وكان هذا المبعوث السويدي، واسمه آجريل، قد كُلّف بتسليم باي تونس هدايا موجهة من بلاط السويد.

كما كُلّف المبعوث كذلك بالدخول في مفاوضات مع العاهل التونسي لإقناعه بالموافقة على تسديد السويد، في المستقبل، للإتاوة المتوجّبة عليها للإيالة كل ثلاث سنوات، نقداً، بدل تسديدها في شكل معدّات وقطع غيار لتشغيل ترسانات حلق الوادي البحرية، وذخائر حربية، كما جرت العادة في الماضي. وكانت الهدية التي قدّمها المبعوث السويدي آجريل إلى الباي، بهذه المناسبة، تتمثل في أربعة وأربعين مدفعاً صغيراً، وأربعة آلاف قُلّة مدفع، وكمية كبيرة من الأخشاب، والأسلاك الفولاذية، والحبال، وقماش الكتّان الخاص بصناعة أشرعة المراكب،

(1) وُلد في 22 شوال سنة 1170 هـ.، الموافق 9 يولية سنة 1757 م، وأمه جارية.

... والجواهر، والأسلحة... الخ. وقدرت قيمة هذه الهدايا في مجموعها بحوالى خمسة وسبعين ألف قرش إسباني.

ووصعت حكومة الإيالة ـ التي كانت سياستها ميّالة إلى فرض شروط متزايدة على الدول الأوروبية التي رضخت لشراء الصلح الهشّ معها بدفع إتاوات مهينة ـ الكثير من الصعاب قبل الموافقة على قبول هدية السويد السنوية، مدّعية بأن الهدية كانت في هذه المرة أقل في قيمتها كثيراً من الهدايا التي قدمتها إليها هذه الدولة في السنوات السابقة. إلا أنه بعد مفاوضات استمرت بضعة أيام، قبلت الحكومة التونسية الهدية ـ التي كانت تسمى «هدية قنصلية» ـ وهي هدية خاصة كانت تتمثل في جواهر وأسلحة زينة، أضيفت إليها تحف قيمة. وهكذا تمكن المبعوث السويدي من التغلب على العراقيل المبدئية التي واجهت مهمته غير أنه في ما يتعلق بالشقّ الثاني من مهمته، والخاص بالاستعاضة عن الهدايا المترتبة على السويد كل ثلاث سنوات بمبلغ نقدي مقطوع، فإنه لم ينجح في مسعاه.

كذلك فإن القنصل الأمريكي الجديد، السيد نوح، الذي وصل إلى تونس هو الآخر خلال مرض الباي عثمان، لم يُقدَّر له مقابلة هذا الباي قبل وفاته، ثم سُمح له بتقديم أوراق اعتماده إلى خلفه محمود باي، بعد مضي بضعة أيام على التمرد الذي رفع الأخير إلى مراقي السلطة.

على العكس مما عليه الحال في أوروبا غالباً، فإنه يلاحظ أن الحكم الذي يستند في بلدٍ مشرقيٍّ على ثورةِ قصرٍ كهذه التي وقعت لتوّها في تونس، لا بد وأن تتلوه منذ الأيام الأولى لقيامه صراعات ودسائس بين الفُرقاء، تستمر لبعض الوقت إلى أن تُمْحق طموحاتٌ وتنتصر أخرى. وحكم كهذا، تتميز بداياته بالغليان والتصارع بين الخصوم، لا بد وأن تتأتّى عنه خية آمال البعض وصعود نجم البعض الآخر، وغالباً ما تقود فيه الطموحات الجديدة إلى التضحية بالعديد من المواقف.

ولقد رأينا كيف هلكت أسرة عثمان باي في يوم 21 ديسمبر الدامي، من سنة 1814 م.، ورأينا كيف دفع عدد كبير من خُدّام هذه الأسرة المخلصين ـ وفي عِدادهم العلج مريان النابوليطاني ـ حياتهم ثمناً لولائهم لها.

وسبق لنا عند حديثنا عن هذا العلج، الذي كان مجرد مملوك أسير ثم أصبح وزيراً يُشار إليه بالبنان، أن ذكرنا أنه ذهب ضحية فِرْية رماه بها يوسف صاحب الطابع الذي لم يعُد يطيق النّفوذ الذي كان يتمتع به هذا الغريم في الأوساط الحاكمة في الإيالة، فضحّى به، بلا شفقة، إطفاءً لنار حقده عليه. غير أن صاحب الطابع لم يُكتب له أن ينعم بثمار جريمته هذه طويلاً. ذلك أن كبار رجالات بلاط تونس ـ كما في بلاطات بقية الإيالات المغربية ـ كان لهم من الأعداء أكثر مما كان لهم من الأنصار. فالسلطة المطلقة التي كان يتمتع بها بعض الوزراء البارزين في ذلك البلاط خلقت ضدهم بالضرورة عداوات خطيرة؛ وكان احتفاظ أولئك الوزراء بمراكزهم على الدوام مرهوناً بمدى تمتُّعهم بثقة عاهل الإيالة. ولكن ما إن ينجح، في يوم من الأيام، مُمالقون جدد ـ يزُونهم

دهاءً ومُداهنةً ـ في ضرب الحظوة التي يتمتعون بها، حتى تستحيل مكانتهم البارزة هباءً منثوراً، فيُضحّى بهم، دون شفقة، إرضاءً لأحقاد مُسِفَّة. وذلك بالضبط هو المصير الذي انتهى إليه يوسف صاحب الطابع، الذي صار يتمتع، منذ مقتل مريان النابوليطاني، بنفوذ كبير في شؤون الإيالة.

فحظوةٌ بلا حدود، كهذه، لا بد وأن تثير بالضرورة حسد وكراهية أصحاب الطموحات المماليقين؛ وهكذا، فإن دسيسةً قد دُبِّرت في الخفاء على أيدي عدد من أكابر رجالات القصر للتخلص من هذا الوزير الأول. وكان الوزير محمد العربي زرُّوق هو الذي تزعَّم الدسيسة ضده.

وسرعان ما اتُّهم صاحب الطابع لدى الباي بتدبير مؤامرة إجرامية ضد هذا العاهل وضد أمْن الإيالة. والحقيقة أنه لم يُؤتى بأي دليل يثبت هذه التهمة؛ بيْد أنه كان من اليسير على أعداء الوزير الأول ومُناليه الإدِّعاء بأن بعض التدابير التي كان قد اتخذها، بحكم منصبه، كانت تنمُّ عن اقترافه للخيانة العظمى، بالرغم من أن الرجل ما اتخذها في الحقيقة إلاَّ بسلامة نيَّة.

ولقد ظل محمود باي يهْزأ، لفترة طويلة، بالشبهات والشكوك التي حاول أعداء صاحب الطابع بذْرها في نفسه ضد هذا الأخير الذي كان ما يزال يحظى بعطفه؛ بل إن ثقته فيه جعلته يُطْلعه على كل ما كان يُقال في حقه. غير أن كراهية هؤلاء لغريمهم لم تهدأ، فطفقوا يرشقونه، بلا كلل ولا ملل، بشتَّى التهم، إلى أن نجحوا، في النهاية، في زعزعة ثقة الباي فيه.

فقرّر الباي عندئذ استدعاء وزيره الأثير للمثول بين يديه لمُساءلته ولمُجابهته بالمتقوِّلين في حقّه، على أمل أن يتمكّن الوزير من إفحامهم وإبْراء ذمّته في حضورهم. غير أن ما خلُص إليه العاهل التونسي كان أبعد من أن يُشْفي غليل أعداء صاحب الطابع؛ إذ إنه لم تكن قد توفّرت بين أيدي هؤلاء أيّة واقعة ملموسة تسمح بإلصاق التهمة به، ولم يكن في حوزتهم أي دليل دامغ يُمْكنهم الإستناد إليه في اتّهاماتهم. ولقد اعتقد أولئك الأعداء بأن الباي سيكون مهَيأً، غداة تسلُّمه الحكم، لتصديق أية وِشايةٍ، وأنه سيُبادر إلى التخلُّص ممن تُوجَّه إليه تهمة الضُلوع في مؤامرة ضده، دون محاكمة، أو حتى استنطاق؛ معتقدين بأن آثار مكائدهم المجرمة ستختفي باختفاء ما استهْدفته تلك المكائد. وهكذا فإن أعداء الوزير الأول التونسي، وقد أصبحوا، هم أنفسهم، فريسة لمخاوف جادّة على حياتهم؛ فإنهم بذلوا كل ما في وسعهم لحمْل الباي على العدول عما فكّر فيه في البداية من إجراءِ مجابهةٍ بينهم وبين المتهم، وبالتالي جعْل الباي يدينه دون ترْك مجال له للدفاع عن نفسه؛ غير أن جهودهم ذهبت أدراج الرياح. وعندئذٍ أوحى إليهم تخوّفُهم على حياتهم بألاّ يعوِّلوا سوى على أنفسهم في هذا الموقف المُحْرج. ولذا فإننا نراهم في اليوم التالي يلحُّون على الباي بأن يستدعي يوسف صاحب الطابع للمثول في حضرته، وهو أمر كانوا يحاولون بالأمس فقط ثنْيه عنه.

كانت الساعة تشير إلى السادسة مساءً، عندما قام الباي باستدعاء وزيره الأول المتهم، طالباً منه الحضور فوراً. وكان قد أرسل إليه أمر الاستدعاء هذا مع محمد العربي زرُّوق، الذي أسعده

أن تسند إليه هذه المهمّة ، لأنه كان يتوقع استغراب صاحب الطابع لأنّ يستدعيه الباي في مثل تلك الساعة التي ليست في العادة توقيتاً للمداولات الرسمية مع عاهل البلاد؛ كما قدّر العربي زرّوق أن يستريب يوسف في أمر ذلك الاستدعاء، ورجّح بالتالي أنه سيرفض الحضور إلى قصر باردو، خشية أن يكون وراء الأمر فخ نُصِبَ له ، وعندئذٍ سيكون رفضه هذا مناسبةً لهذا الرسول الغريم في أن يصوِّر للباي أن وزيره الأول لم يرفض المجيء إلا لأنه يُدرك جيداً أن عقاباً شديداً يترقّبه جزاءً لما كان يُعدُّ له من خيانة . ولضمان إنجاح دسيسته ، حاول محمد العربي زرّوق إضفاء نوع من الغموض على لهجة الرسالة الشفوية التي كُلِّف بنقلها للوزير الأول، كي يُدْخل القلق والريبة إلى نفسه. غير أن صاحب الطابع لم يأبه بشيء، ولم يتردَّد، ولو للحظة واحدة في الاستجابة لاستدعاء سيِّده الباي له. فالرجل كان يجهل تماماً سبب استدعائه، وكان شديد الوثوق في المودة الشخصية التي تربطه بالعاهل التونسي، بحيث إنه لم يشك قط في أن هنالك من كان يريد الإيقاع به.

وهكذا فإن موقف أصحاب الدسيسة كان حرجاً ، لأنهم يُدركون جيداً أن صاحب الطابع سيعرف كيف يدافع عن نفسه عندما يواجهه الباي بالاتهامات التي استهْدفته؛ وبالتالي فإنه سينجح في الكشف عن تهافُت تُهم مُغتابيه. ولذا فإن هؤلاء ـ محاولةً منهم لتدارك هذا الموقف الصعب ـ رأوا اللجوء فوراً إلى إجراء أرعن ومتهوِّرٍ ؛ حيث إنهم قرروا أنه بمجرد مغادرة الوزير الأول لبيته بحي الحلْفاوين، متوجهاً إلى مقابلة الباي في قصر باردو ، فإن أحدهم سيتعقَّبه إلى أن يستفرد به في زقاق مظلم ، وعندئذٍ يطعنه بخنجر في صدره .

وبالفعل ، فإن أحد المتآمرين ـ وهو رئيس المماليك ، المدعو محمد كُحْل العيون ـ كمُن له في إحدى الزوايا ؛ وعندما مرَّ صاحب الطابع بجانبه ، نراه يعترض سبيله ، قائلاً له : «ها أنت قد وقعت في الفخ يا كلب ، يا إبن الكلب!» . وفوجىء صاحب الطابع ، وساءه أن يُخاطَبَ على تلك الشاكلة المهينة ؛ فما كان منه إلا أن هجم على الشخص الذي شتمه ، مُسْتلاً من حزامه خنجراً ، طعنه به طعنة قوية في وجهه . وعندما سمع بقية المتآمرين ـ الذين كانوا بدورهم يترصّدونه ـ باستغاثة شريكهم المجروح ، هرعوا إلى الزقاق ، وهجموا على الوزير المقدام ، ثم اعْتَوَرَتْه خناجرهم بطعناتها القاتلة .

وعلى أثر ذلك توجَّه القتلة إلى الباي ، وصرّحوا له بوقاحة بأنهم قد فرغوا لتوِّهم من إسداء خدمة جليلة له، حيث أنقذوا حياته وعرشه بالقضاء على وزيره الأول الذي لم يكن أهلاً لثقته؛ مُدّعين أنهم فعلوا ذلك في اللحظة نفسها التي كان فيها هذا الرجل ـ بعدما كُشفت خططه الإجرامية المزعومة ـ ينادي داخل القصر بالتمرد عليه ويعلن نهاية حكمه . وجعل كل هذا الباي التونسي يزداد يقيناً ببراءة وزيره الأول المقتول مما نُسب إليه ؛ إلاّ أنه ، وقد أذعرته لهجة المتآمرين المبطّنة بالتهديد ، اضطر إلى كتْم مشاعر الغيظ والرغبة في الانتقام التي اجتاحت نفسه فجأة ضدّهم ؛ حيث إن حذره أملى عليه التظاهر بالثقة العمياء في أقوالهم ، وأرغم على تأجيل ساعة الانتقام

منهم ، ورأى أنه من الحكمة التظاهر بتصديق خطة التمرد المزعومة التي عُزيت للوزير الأول المقتول . فشكرهم على ما أقدموا عليه وحيًا فيهم ولاءهم له .

وفي صباح اليوم التالي ، تمّ نقل جثمان يوسف صاحب الطابع إلى مدينة تونس في عربة مغلقة؛ غير أن الجثمان انتُزع من العربة بأيدي الرّعاع الذين بُرطلوا بالمال، حيث أخذوا يجرجرون الجثمان عبر شوارع المدينة وأزقتها . وعاث عدد من أولئك المرتورين في الجثة الملطخة بالدماء ، واقترفوا بها أعمالاً يندى لها الجبين ؛ ويؤكد البعض أن جزّاراً ـ كانت بينه وبين القتيل خصومة شخصية ـ فتح صدر المغتال بسكين ، فانتزع قلبه وأخذ ينْهشه بأسنانه(1) .

وخَلَفَ يوسف صاحب الطابع في منصب الوزير الأول سليمان كاهية ، الذي تقاسم أعباء الحكومة الثقيلة لبعض الوقت ، مع صهر الباي المدعو دالي وار . وفيما بعد حلّ محل سليمان كاهية في هذا المنصب حسين باشي مملوك ، الذي خُصّ منذ ذلك الوقت بحظوة متزايدة في قصر باردو .

لم تعلم الحكومة التونسية برجوع الإمبراطور نابوليون بونابرت إلى الحكم في فرنسا سوى في الثامن من شهر يونيه سنة 1815م(2) ، فأعلنت تونس اعترافها الرسمي بعودة الحكم الإمبراطوري إلى فرنسا . غير أن قنصل فرنسا العام في الإيالة ، ديڤواز ، ما لبث أن عاد من فرنسا إلى مرسى حلق الوادي ، في 17 أغسطس من السنة نفسها ، حيث أعاد تقديم أوراق اعتماده إلى الباي محمود كممثل رسمي لفرنسا في عهدها الملكي الجديد ، بعدما أطيح بنابوليون ثانية وتمّ نفيه إلى جزيرة القديسة هيلانة ، ورجعت بالتالي أسرة البربونيين الملكية إلى حكم فرنسا مجدداً .

ووصل إلى مدينة تونس في هذه الفترة الأميرال الهولندي تولّليكر، للعمل على توثيق عُرى التفاهم بين الإيالة التونسية وهولندا . وكان هذا الأميرال مكلّفاً كذلك بالسعي للحصول على امتيازات جديدة للمصالح التجارية الهولندية في تونس . وبلغت قيمة الهدايا التي قدمها إلى الباي بهذه المناسبة حوالى خمسمائة ألف فرنك تقريباً .

لم تكن العلاقات بين إيالتيْ تونس والجزائر قد حققت بعدُ حالة من الانسجام الكامل ؛ إذْ لم ينفك حكام الإيالتين يحرضون شعبيْهما ضد بعضهما البعض ، وظلت أوجاق الجزائر سادرة في مطالبها الجائرة ، فيما استمر باي تونس في رفض الاستجابة لتلك المطالب بكل عناد .

---

(1) انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص ص 109 - 110 .

(2) كان مجلس الشيوخ الفرنسي قد أجبر نابوليون على التنازل عن حكم فرنسا في 6 أبريل سنة 1814 م. ، حيث تمّ نفيه إلى جزيرة إلب. إلا أن نابوليون غادر منفاه بعد انقضاء بضعة أشهر واستولى على حكم فرنسا بالقوة مجدّداً في 20 مارس من السنة التالية، 1815 م. ، غير أنه ما لبث أن اقصي عن الحكم نهائياً، ونفي إلى جزيرة هيلانة، حيث توفي بها بعد ذلك.

إلا أن بعض العلاقات التجارية ، البرّية والبحرية ، استؤنفت بين البلدين ؛ وبالرغم من أن ذلك التقارب لم يؤدِّ إلى استتباب الأمن بينهما تماماً ، غير أن حالة الحرب المتواصلة بينهما كانت قد تلاشت ، وأصبح البلدان يتطلعان بثقة إلى صلح قريب ، لما فيه مصلحتهما المشتركة . وكانت نيّة عثمان باي قد اتجهت ـ أثناء تولّيه عرش تونس ـ إلى حسم هذا الوضع ، وكان عازماً على بذل جميع جهوده لإزالة الأسباب التي كانت وراء أزمة البلدين المستمرة التي أضرّت بمصالحهما وحرمتهما من السلام وعرقلت رخاءهما وازدهارهما . غير أن الأيام لم تُتح لهذا العاهل التعيس الحظ فرصة الإكباب بجديّة على هذه المسألة الخطيرة ، حيث فقد حياته وعرشه حتى قبل أن تكون لديه فكرة واضحة عن دقائقها ، أو يهتدي إلى السبل الكفيلة بمعالجتها بفعالية . أما خلفُه محمود باي ، الذي كانت تحركه البواعث نفسها ، فقد كان أسعد منه حظاً ؛ ذلك أنه قُدِّر له أن يرى خلال فترة حكمه الصلحَ يتحقق بين حكومته وبين حكومة الجزائر . لكن حلمه هذا لم يصبح حقيقة إلا بعدما بذل جهوداً مضنية للتغلب على مكابرة الجزائريين وتعنتهم .

مثال ذلك ، أنه حدث منذ الأيام الأولى لتوليّ محمود باي الحكم في تونس وأنْ وجّه داي الجزائر إليه مبعوثاً كلّفه بأن يعرض عليه مجدّداً مقترحات للصلح بحسب شروط أكثر تعنّتاً من سابقاتها . وكان داي الجزائر يتطلع إلى إرغام الحكومة التونسية على قبول تلك الشروط ، كما كان يريد من ناحية أخرى إرضاء أعضاء الديوان الجزائري الذين كانوا ساخطين عليه لإقدامه مؤخراً على عقد صلح مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو صلح لم تجنِ الجزائر أية مكاسب فعلية من ورائه . ولقد وصل المبعوث الجزائري إلى مدينة تونس في الأيام الأولى من شهر سبتمبر ، حيث سلّم للباي محمود الرسائل التي كُلّف بنقلها إليه . ولقد عدّد داي الجزائر في تلك الرسائل كل المكاسب التي ستتحقق للحكام المسلمين بوجه عام ، وللإيالات المغربية بوجه خاص ، من وراء إقامة علاقات ودّية بينهما توحّد قواهما لمواجهة أطماع أعدائهم النصارى . ثم ختم داي الجزائر عروضه بأنْ اقترح على باي تونس إبرام الصلح بين إيالتَيْهما بحسب الشروط التالية :

1 ـ قبول تونس بالعودة في علاقاتها مع الجزائر إلى الوضع السابق على الحرب التي نشبت بينهما منذ أيام حكم علي باي الحسيني .

2 ـ أن تُسدِّد تونس للجزائر بانتظام الإتاوات المالية التي كانت قد اشترطت عليها إبّان تلك الحقبة ، وأن تسدِّد كذلك المبالغ المتأخرة منها .

3 ـ أن تبادر تونس فوراً إلى هدم التحصينات الدفاعية التي شيدتها عند مدينة الكاف ، وكذلك إلى هدم بقية التحصينات الحدودية المتاخمة للجزائر .

وهدّد داي الجزائر البايَ التونسيَ بأنه في حالة رفضه لهذه الشروط ، فإنه سيعلن الحرب عليه ، وسيقوم في الربيع التالي بغزو الأراضي التونسية ، وسيضرب الحصار مجدّداً حول مدينة تونس نفسها .

واستقبل التونسيون هذه الشروط الغريبة ـ التي تكشف عن مدى ما كان قد وصل إليه أولئك الذين بدرت عنهم من صلافة وجنون ـ بما تستحقه من احتقار. ونرى الباي التونسي هنا يتعمّد في ردّه على رسائل داي الجزائر استعمال لهجة حازمة لا تصدر سوى عن عاهل عازم على الدفاع عن حقوقه . بيْد أن تهديدات الجزائر هذه ظلت حبراً على ورق .

وللإستفادة من المراكب الحربية التي كانت الإيالة التونسية قد جهّزتها منذ فترة طويلة تحسُّباً لأية مواجهة مسلحة مع الأسطول الجزائري ـ وهي مراكب ظلت عاطلة عن العمل منذئذ ـ نرى محمود باي يصدر أوامره إلى ثمانية من مراكب الغزو هذه بالتوجه إلى عرض البحر ، تحت إمْرة مصطفى رايس ، لمحاولة الإغارة على سواحل إيطاليا . غير أن هذه الفرقة البحرية فشلت في إنجاز مهمتها تلك .

ولم يكن لذي أمرها مصطفى رايس ، عندما غادر بها مرسى حلق الوادي ، أية خطة محددة لأداء مهمته تلك ؛ إذْ إنه ، بعدما ظل يجوب البحر بها مدة ستة أسابيع ، وبعدما فشل في عدة محاولات إنزال على السواحل الإيطالية ، نراه يقرر تجريب حظه للمرة الأخيرة بالرسوّ بتلك المراكب في خليج «بالما» الصغير بجزيرة سردينية ، في مقابل جزيرة القديس أنطيوش . ورأى هذا الرايس استغلال حالة الهلع التي تسبب فيها ظهوره المفاجىء بمراكبه في ذلك الخليج ، فأنزل إلى برِّ الجزيرة قواته التي شرعت في الهجوم على الفور مكتسحة قلعة الجزيرة . وعندما صحا سكان الجزيرة من هول المفاجأة حاولوا أن يقاوموا مهاجميهم التونسيين ؛ إلا أنهم دفعوا الثمن غالياً ، حيث أُسر منهم مائة وثمانية وخمسون ونقلوا إلى المراكب ، ولم يلبث بعضهم أن قضى نحبه متأثراً بجراحه . وكان من بين الأسرى السردينيين ثماني سيدات وفتاة جميلة لم يكن عمرها ليزيد عن خمسة عشر عاماً ، وهي أخت آمر القلعة الذي قُتل هو وجنوده الثمانية والعشرون . وتواصل هجوم غزاة البحر التونسيين على القلعة لمدة خمس ساعات ، استطاع خلالها معظم سكان الجزيرة الاختفاء في ملاذ أمين . ويلغ عدد الأتراك التونسيين الذين قتلوا خلال المعركة ، أو أُسروا في الجزيرة ، مائة وخمسون . وفي يوم 20 أكتوبر رجعت هذه الفرقة البحرية التونسية إلى حلق الوادي ، حاملة الأسرى والغنائم .

في أول شهر ديسمبر ، وصلت إلى حلق الوادي بارجة إنجليزية كان على متْنها اللورد ميتلاند ، الحاكم الإنجليزي العام لجزيرة مالطا . ولم نَعرف على وجه الدقة المهمة التي جاء من أجلها هذا الموظف الكبير ، الذي حرص على الإيحاء لكل من التقى به بأنه ما جاء إلى تونس إلا بواعز من الفضول والرغبة في أداء زيارة مجاملة . واستقبله محمود باي في قصر باردو . وفي اليوم التالي حضر مأدبة أقامها على شرفه نجْل الباي الأكبر ، حسين ، ببستانه في منوبة . ثم قام الأمير التونسي ، بدوره ، بزيارة اللورد الإنجليزي الزائر على متن بارجته . وعند رحيل هذا الضيف قدمت إليه هدايا رائعة ، من بينها جوادان فارهان بسرجيْهما . وفسّر المراقبون هذه الزيارة التي أدّاها لتونس الحاكم الإنجليزي العام لجزيرة مالطا على أن لها صلة بالعلاقات المالطية التونسية . ولقد أيّد

ذلك إبرام معاهدة صلح نهائي بين هذه الجزيرة وبين الإيالة في السنة التالية ، وذلك بتدخّل رسمي من جانب إنجلترا ، كما أيده كذلك القرار الذي اتخذته حكومة نابولي في تلك الآونة بتكليف القنصل البريطاني في تونس ، السيد أوجلاندر ، بالإشراف على المصالح التجارية النابوليطانية في الإيالة .

بيْد أنه لابد لنا وأن نلاحظ مع ذلك ـ بخصوص المسألة الأخيرة ـ أن محمود باي رفض الاعتراف بالسيد أوجلاندر كقنصل لنابولي ، عندما سلمه هذا الأخير أوراق الاعتماد الصادرة بهذا الخصوص عن ملك نابولي يوآخيم . بل إن الباي زاد فكاتب هذا الملك قائلاً إنه مستعد للاعتراف بأي شخص يريد أن يعينه قنصلاً له في تونس ؛ إلا أنه لن يعترف أبداً بتعيين قنصل لنابولي يكون في الوقت نفسه ممثلاً قنصلياً لدولة أخرى . ولا يُغرُب عن بال أحدٍ مبْعثُ اتّخاذ الباي لهذا القرار : فهو قد قصد ، بدون شك ، إلى حرمان إنجلترا من النفوذ الذي صارت تتطلع إليه من حيث التُحكُم في علاقات الإيالة التونسية مع الدُويلات الإيطالية . وعلى أية حال ، فإن مُهْلة الهدنة التي أُبرمت بين مملكة نابولي وبين تونس لم تلبث أن انقضت ، ثم أعقبها في سنة 1816م . إبرام معاهدة نُظمت بموجبها العلاقات السياسية والتجارية بين هاتين الحكومتين .

على إثر مؤتمر فينّا الشهير المعقود في سنة 1815م ، قررت الدول الأوروبية ـ تنفيذاً لمقررات ذلك المؤتمر ـ توجيه أسطول إنجليزي إلى سواحل الإيالات المغربية ، تحت قيادة اللورد إكسماوث ، لإرغام هذه الإيالات على وضع حَدٍّ للغزو البحري الذي كانت تقوم به مراكبها ضد السواحل والسفن التجارية الأوروبية . وبعد ما قام إكسماوث بتهديد أعضاء ديوان الجزائر ، الذين رضخوا لمطلبه بعتْق ألف وخمسمائة من الأسرى النصارى[1] ؛ توجه هذا الضابط الإنجليزي الكبير بأسطوله إلى تونس لإبلاغ حكومة هذه الإيالة ـ مثلما سبق له وأن فعل في الجزائر وأزمع أن يفعل في طرابلس ـ بأنه بناء على القرار الذي اتخذه مؤتمر فينا، فإن الغزو قد حُرِّم قطعياً على مراكب الإيالات المغربية .

وفي 12 أبريل سنة 1816م ، وصل اللورد إكسماوث بأسطوله إلى مرسى حلق الوادي ، ثم نزل إلى البرّ وتوجّه على الفور إلى قصر باردو ، صحبة القنصل الإنجليزي ، حيث تباحث طويلاً مع محمود باي ، وطالبه بضرورة إلغاء الغزو البحري وعتْق جميع الأسرى السردينيين ، دون فدْية ، بمن فيهم أولئك الأسرى الذين تمّ اختطافهم مؤخراً من جزيرة القديس أنطيوش ، وعتْق الأسرى النابوليطان أيضاً . كما طالبه بالدخول ، دون إبطاء ، في مفاوضات لإبرام معاهدة صلح مع سَردينية ونابولي .

---

(1) انظر: عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 ـ 1871م، الدار التونسية للنشر، 1972م، ص ص 257 ـ 258 (الوثيقة رقم 9).

والحقيقة أن المجيء المباغت لذلك الأسطول الإنجليزي الضخم إلى تونس ، وكذلك الأثر الذي كان قد أحدثه قبل ذلك في نفس داي الجزائر ، وكذلك لهجة أميرال الأسطول الحاسمة؛ كل هذه المعطيات جعلت مستشاري الإيالة التونسية يُسْقط في أيديهم. وحاق الإرتباك والفزع بنفس الباي التونسي ، فلم يجد بُدّاً من أن يطلب من إكسماوث إعطاءه مهلة بضعة أيام ، كي يسلمه ردَّه بعدها .

ووافق إكسماوث على إمهال الباي لتدبُّر الأمر حتى يوم 16 أبريل ، حيث توجّه إليه في ذلك اليوم ثانية في قصر باردو ، يصحبه القنصل الإنجليزي وإثنان من كبار ضباط أسطوله . وكان الأميرال الإنجليزي قد أمر ، قبل ذلك ، بإنزال علم القنصلية الإنجليزية من ساريته، للتعبير عن عزمه على استخدام القوة المسلحة، إذا ما ظل البايْ مُصرّاً على رفض التباحث معه حول علاقات الإيالة مع سَرْدينية ونابولي . وكان إنزال العلم الإنجليزي ، من ناحية أخرى ، إشارة متفقاً عليها مُسبقاً بينه وبين بوارج أسطوله حتى تتأهب هذه للقتال وتستعد لقصف مرسى حلق الوادي . وزيادة على ذلك ، فإن جميع الرعايا الإنجليز كانوا قد غادروا مدينة تونس منذ اليوم السابق ، وصعدوا إلى متن بوارج الأسطول . بيْد أنه لابد وأن نلاحظ هنا بأن حكومة الإيالة التونسية قد حرصت على عدم الظهور بمظهر الاستعداد للرضوخ تلقائياً لأوامر إكسماوث. ولذا فإنه سورع إلى تزويد تحصينات حلق الوادي بتعزيزات في حامياتها ، وأُمر رجال المدفعية التونسية بأن يكونوا في حالة استنفار قصوى إلى جانب بطاريات مدافعهم ، كما أُعلنت حالة النفير على متن الزوارق التونسية المسلحة . ومن ناحية أخرى ، فإن حالة من الغليان الشديد قد سيطرت على نفوس الأهالي ، كما استبدّ الفزع بأفراد الجالية الأوروبية .

وخشي الناس نشوب قتال خطير ، وظلوا يترقبون بقلق النتيجة التي ستُسفر عنها المقابلة الأخيرة التي كانت جارية في ذلك اليوم ، بقصر باردو ، بين إكسماوث وبين محمود باي . واتفق وأن كانت صاحبة السمو الملكي زوجة ملك إنجلترا جورج الثالث ، تقوم بزيارة خاطفة للعاصمة التونسية ، وهي زيارة سنتطرّق إليها في أسطر تالية . ووسط ذلك الجو الذي كان يُنْذر بكل المخاطر ، أمرت هذه الملكة الإنجليزية بنقل جانب من أمتعتها إلى حلق الوادي ، انتظاراً منها هي الأخرى إلى نتائج المقابلة المنعقدة ساعتئذٍ بين الرجلين بقصر باردو ، بحيث يكون في وسعها عندئذٍ ، إمّا الإبحار ومغادرة الإيالة ، وإمّا مواصلة زيارتها الودّية ، وذلك حسب ما ستسفر عنه المقابلة الحاسمة . وبينما كانت الملكة على تلك الحالة من التردد ، قَدِمَ إلى زيارتها أحد ضباط الباي ، حيث أبلغها ، باسم سيِّده ، بأنه ليس لها أن تقلق ، وبأنه أيّاً كانت نتيجة المباحثات ، فإنه سيُترك لها مطلق الحرية في أن ترحل أو أن تستمر في زيارتها على الرُّحب والسَّعة .

وما هي إلاّ لحظات حتى ولج الأميرال إكسماوث إلى القاعة التي كانت الملكة الإنجليزية متواجدة بها ، وأبلغها بأن كل شيء قد انتهى وفق رغبته ، وبأن ثلاثمائة من الأسرى السَّردينيين قد

عُتقوا دون فدية ، وبأن خمسمائة نابوليطاني قد أُطلق سراحهم مقابل فدية تمّ الاتفاق حولها[1] ، وأن الطرفين منهمكين ساعتئذٍ في صياغة بنود معاهدتيْ الصلح بين الإيالة التونسية من ناحية وبين سَردينة ومملكة نابولي من ناحية أخرى .

وانقضت بقية نهار يوم السادس عشر من أبريل في ترحيل الأسرى المحرَّرين إلى متْن سفن الأسطول الإنجليزي .

وفي اليوم التالي توجّه الأميرال إكسماوث إلى قصر باردو صحبة اثنين من كبار ضباطه وعدد كبير من عسكريي أركان حربه ، لتوقيع المعاهدتين المذكورتين . كما أُبرم في ذلك اليوم نفسه اتفاق ثالث بين تونس وبين إنجلترا . وزيادة على ذلك ، فقد تعهَّد محمود باي كتابياً ، باسم الإيالة، بإبطال عادة استرقاق النصارى في بلاده نهائياً. وابتهاجاً بهذه المناسبة، أطلقت بوارج الأسطول الإنجليزي وقلاع حلق الوادي مدافعها ، مبشِّرة الأهالي التونسيين بانحسار مبعث المخاوف التي ظلّوا فريسةً لها طيلة عدَّة أيام . وفي يوم 23 من الشهر نفسه أفردت بوارج الأسطول الإنجليزي أشرعتها وأبحرت متجهة إلى طرابلس الغرب[2] ، كي تنجز فيها مهمّة شبيهة بالتي فرغت منها لتوِّها في الجزائر وتونس .

ولقد ترتّب على نجاح الأسطول الإنجليزي في مسعاه في تونس- كما في الجزائر قبلها- إلحاق ضرر بمكانة غزاة البحر المغاربة . غير أنه من الملاحظ ، مع ذلك ، أن إنجلترا وإن وجَّهت بهذه الكيفية ، إلى خزينتيْ الإيالتين ضربة شديدة ، بحرمانهما من الموارد الهائلة التي كانتا تحصلان عليها من وراء الغزو البحري ومن وراء افتداء الأسرى الأوروبيين الذين كانت سجونهما تغصّ بهم ؛ فإنه لم تلحق أسطوليْ الإيالتين، من جرّاء ذلك، أية ضعضعة ولم ينلهما أي ضعف؛ تشهد على ذلك تلك الوحدات البحرية التي ساندت بها الإيالتان السلطان العثماني ، حين هبَّ للتصدّي عسكرياً لثورة اليونان ، عندما حاولت هذه الأخيرة شقّ عصا الطاعة على الدولة العثمانية .

أما في ما يخص مصير أولئك النصارى الذين جعلتهم مفارقات الحرب يقعون بين أيدي غزاة البحر الشمال إفريقيين ؛ فإن معاملتهم كأسرى حرب لم تضمن لهم معاملة أفضل من المعاملة التي

---

(1) يعزو ابن أبي الضيّاف عتْق الأسرى النصارى إلى أريحية هذه الملكة - لا إلى تهديدات إكسماوث - قائلاً: «وافتدت زوجة سلطان الانقليز من مالها سائر من بالحاضرة من أسارى أهل الملّة النصرانية، على اختلاف أجناسهم، وبذلت في ذلك أموالاً عظيمة، حتى لم يبق في المملكة من النصارى إلاّ من اختار المقام بها برضاه». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 114.

(2) وصل اللورد إكسماوث بأسطوله إلى مياه طرابلس في 27 أبريل سنة 1816 م. ، حيث وافق له يوسف باشا القرمانلي، بدوره، على إطلاق سراح خمسمائة وتسعين أسيراً نصرانياً. انظر ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ط/2، ص 546.

كانوا يجلدونها من قبل كأرقاء[1]. فالواقع أن دخول دولة أوروبية ما في حرب ضد إحدى الإيالات المغربية - إذا لم يكن لها في هذه الإيالة قنصل معتمد، تسمح له هويته الرسمية هذه بالتوسّط لصالح رعايا بلاده المسجونين - فإن هؤلاء المساجين قد يقابَلون بمعاملة سيئة؛ وذلك انتقاماً للإذلال الذي جرّعه اللورد إكسماوث للإيالات المغربية، عندما فرض عليها مقرّرات مؤتمر ڤيينّا تحت تهديد أسطوله لعواصمها.

ولا ريب في أن الهلع الذي سبّبه ظهور الأسطول الإنجليزي المفاجىء في مياه حلق الوادي ، كان هو السبب الحاسم في حمْل إيالة تونس على الإذعان للشروط التي أملاها عليها اللورد إكسماوث. بيْد أنه كانت هنالك أسباب أخرى أثّرت في إتخاذ الباي التونسي لهذا الموقف : ففي المقام الأول ، لم تكن تونس ، في الواقع ، مهيّأة للدفاع عن نفسها ، كما لم يكن لديها الوقت الكافي لأن تفعل ذلك . وزيادة على ذلك ، فإن مراكب الغزو التونسية التي كانت متواجدة آنذاك بمرسى غار الملح ، كانت عرضة لأن تُحرق في لحظة واحدة بواسطة سواريخ الزوارق الإنجليزية الحارقة . وفي المقام الثاني ، فإن مسؤولي الإيالة كانوا قد لاحظوا تصاعد روح عدائية بين صفوف مرتزقة التُرْك ، جعلتهم يخشون إقدام هؤلاء العسكر غير المنضبط ، في لحظة ، على أعمال السلب والنهب في المدينة ، بدل الدفاع عنها ضد الإنجليز . وأخيراً فقد كان هنالك سبب آخر لا يقلُّ عما سبقه أهمية وخطورة وأسهَمَ في حمل الحكومة التونسية على الرضوخ لمطالب إنجلترا ؛ ذلك أن حكومة تونس كانت قد علمت لتوّها بأن مبعوثاً للسلطان العثماني - كان قادماً إلى تونس لتسليم محمود باي فرماناً سلطانياً بمناسبة تولّيِ الأخير حكمها - قد تمّ اعتقاله في ميناء سرقوسة بجزيرة صقلية ، وبأن الحكومة النابوليطانية قد أصرت على عدم إطلاق سراحه قبل إنجاح المفاوضات التي كان يجريها اللورد إكسماوث بخصوص إبرام معاهدة صلح بينها وبين تونس . والحال أن محمود باي كان توّاقاً للحصول على اعتراف رسمي به من السلطان العثماني كباي لتونس ؛ لأن تمتّعه بموافقة رسمية باعتلائه السلطة في تونس من جانب الأستانة كان يُعتبر بالنسبة له ضرورة عاجلة ، خصوصاً وأنه لم يُقدَّر له الجلوس على عرش الإيالة إلا عن طريق اللجوء إلى العنف، ووسط ظروف استثنائية؛ ولذا فإنه كان من الأهمية بمكان، بالنسبة له، أن يأتيه فرمان سلطاني بالتّوليِّ ليستطيع بموجبه إخراس ألسنة أولئك الذين ما انفكّوا يغتابونه منذ أن تولى الحكم بالقوة بُعيْد اغتياله لإبن عمه عثمان باي ، وأنْ يضع بالتالي حدّاً لتلك الدّسائس التي طفق أنصار الحكومة المُطاح بها يدبّرونها ضده في الخفاء .

---

(1) بالرغم من أن ابن أبي الضّياف لم يُشر في إتحافه إلى مجيء أسطول اللورد إكسماوث إلى تونس وتهديده لها بقوة السلاح، إلا أن هذا المؤرخ التونسي يذكر أن الباي محمود قد تعهّد كتابيًا لملك انجلترا، في رسالة محرّرة بتاريخ 19 جمادى الأولى سنة 1231 هـ. (17 أبريل سنة 1816 م) بأنه: «إذا وقع حرب بينه وبين دولة من الدول [الأوروبية]، فإن أسارى الحرب لا يُملّكون، ويعاملون معاملة المسجونين، برفق، حتى تضع الحرب أوزارها، فيسرّحون من غير فداء». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص. 114. وواضح أن في ذلك إشارة ضمنية إلى الرضوخ لمقرّرات مؤتمر ڤينا.

وترتّب على نجاح اللورد إكسماوث في فرض مقرّرات مؤتمر فيّنا على الإيالة التونسية ـ في ما يتعلق بتحريم الغزو البحري وعتق الأرقّاء النصارى ـ أن قامت حكومة النمسا بتكليف قنصلها العام في تونس ، السيد أنطوان نيسّن ، بالتفاوض مع تونس حول إبرام اتفاق هدنة معها ، يسري مفعوله لبضعة أشهر إلى أن يتم إبرام صلح نهائي بينهما . فاقتنص القنصل النمساوي ، ببراعة ، فرصة وقوع الباي التونسي تحت تأثير الرهبة التي أوْلدها في نفسه تواجُد الأسطول البريطاني في مياه حلق الوادي ، وتمكن من حمْله على إبرام اتفاق هدنة بين بلديهما لحماية مصالح إقليم توسكانا الإيطالي الذي كان آنذاك خاضعاً للنمسا . ولقد نصّ البند الثالث من بنود ذلك الاتفاق ، الذي أُبرم بتاريخ 26 أبريل سنة 1816 م، على إطلاق سراح وتبادل الأسرى التونسيين والتوسكانيين . وفي شهر أغسطس من السنة نفسها تمّ إبرام اتفاقٍ آخر ، مدته سنتان ، بين الإيالة وبين دوق توسكانا الأكبر .

كنّا قد ألمحنا من قبل إلى تلك الزيارة التي أدّتها ملكة بريطانيا لتونس . وكانت هذه الملكة السيئة الحظ ، التي رشقتها ألسنة المفترين بجميع ضروب النميمة ، تقوم برحلة طويلة للترفيه عن النفس ، حيث وصلت إلى تونس في الرابع من شهر أبريل على ظهر بارجة مسلحة ترفع العلم البريطاني ، حيّتها مدافع حصون حلق الوادي عند رسوّها فيه بواحد وعشرين طلقة .

وفي ذلك اليوم نفسه نزلت الملكة من البارجة وعبرت حلق الوادي في زورق متجهة إلى مدينة تونس عبر البحيرة . وعند ولوج الزورق إلى البرزخ المفضي إلى البحيرة زادت المدافع فحيّتها مجدداً بواحد وعشرين طلقة أخرى . وكان القناصل الأجانب ـ الذين أخطرهم القنصل الإنجليزي بمقْدمها ـ في انتظارها عند رصيف باب البحر بملابسهم الرسمية ، حيث نزلت بدار القنصلية الإنجليزية .

وفي يوم السابع من الشهر نفسه توجهت الملكة إلى قصر باردو لزيارة الباي ، ثم زارت أميرات الأسرة الحُسينية . وعند عودتها من باردو إلى مدينة تونس نزلت في قصر الباي الذي تمّ إعداده في عجالة وبأبّهة حسب نمط أوروبي . ولقد خُصِّص لحراستها ستون مملوكاً ، كما وُضعت تحت تصرُّفها عربة تجرُّها ستة جياد .

وكانت حاشية الملكة مؤلفة من ثلاثة من النبلاء الإيطاليين كان أحدهم هو الكونت المعروف بيرجامي دي بريشيا ، ومن ثلاث سيدات شرف ، ومن ضابطين إنجليزيين ، زيادة عن الخدم والحشم .

وخلال إقامة الملكة بتونس أحاطها الباي بجميع صنوف المجاملة ، وكانت محلاً لعنايته الفائقة . وأقيم على شرفها حفل رائع في بساتين ضاحية منوبة الجميلة ، استقبلها خلاله الإبن الأكبر للباي ، حسين ، شخصياً . كما زارت الملكة ، على ظهر حصان ، آثار قرطاج وزغوان القديمة . ثم غادرت الإيالة التونسية في 24 أبريل ، وأبحرت متجهة إلى اليونان .

ما كان لروعة الاحتفاء الذي خُصَّت به ملكة إنجلترا أن يحْجب بواعث الاستياء العام من تصرفات حكومة محمود باي. ذلك أن ضروب الابتزاز والتعديات التي سدر فيها كبار موظفي الحكومة التونسية، وعدم الضرْب على أيدي محتكري السلع الغذائية الذين تعوَّدوا على تخزينها كي تختفي من الأسواق ليتسنَّى لهم بالتالي بيْعها بأثمان عالية، وما أدّى إليه هذا من استحكام المجاعة في البلاد وارتفاع أسعار السلع الضرورية؛ زد على ذلك المجون الفاضح الذي صار السِّمة المميزة للبلاط التونسي الذي تسرَّبت إليه العناصر اليهودية وأخذت تتكالب على جمع الثروات وتحقيق الإمتيازات المالية بكل بطر وغطرسة؛ وأخيراً ذلك البذخ والإسراف الذي تكبَّدته ميزانية الإيالة خلال استقبال ملكة إنجلترا في وقت كان فيه الأهالي التونسيون يموتون جوعاً. كل هذه الظواهر مجتمعة ساعدت على تصاعد نقمة التونسيين وازدياد سخط مرتزقة التُرْك الإنكشاريين. وجاءت حملة اللورد إكسماوث، وما ترتَّب عنها من إذلال مُخْز للإيالة، فأوصلت النقمة العامة إلى أوجِ شأوها وجعلت الكيل يطفح لدى الجميع. وكانت السلطات التونسية على علم بما كان يعْتمل كالمرجل في نفوس الناس، وتدرك بأن دسائس ومؤامرات كانت تُغْزل في الخفاء، وبأن الشخصيات التركية التي كانت تشكِّل جانباً من الديوان التونسي قد تعمدت بثّ الذعر بين الأهالي وتعميق نقمتهم، وبأن قصر باردو نفسه قد صار بؤرة لاجتماعات سريَّة مشبوهة تنْذر بالمخاطر. وهكذا فإن السلطات التونسية كانت ترقب ما يُدبَّر ضدها بعين ساهرة، وإن تظاهرت بجهلها الكامل لكل ما كان يُحاك، متعمدة بذلك ترْك الحبل على الغارب للناقمين كي يزدادوا تجاسراً في التعبير عن سخطهم واستيائهم، بحيث يجازفوا بالإفصاح عمَّا أبطنوه في كوامن نفوسهم، وعندئذٍ يكون من السهل على تلك السلطات الانتقام منهم بكل صرامة وقسوة، وليتحقق لها بالتالي قطع دابرهم وإجهاض دسائسهم في اللحظة المناسبة.

وزاد من مخاطر ذلك الوضع المتردِّي، تفجُّر نقمة واستياء قبائل الدواخل التي استنزف الإبن الأكبر للباي، حسين، أرزاقهم، منذ أن فوّضه والده منصب «السُّفر بالمحالّ» لاستيفاء الجباية والأعشار والمغارم من أهالي الدواخل؛ خصوصاً على أثر خروجه بحملته مؤخراً إلى منطقة الجريد الجنوبية، حيث استصفى من أعرابها جبايات أثقلت كواهلهم. فلقد بلغ من إفراط هذا الأمير في ابتزازه منهم أنْ ضاقت الحظيرة بهؤلاء، واضطرت بعض قبائلهم إلى الهجرة والنزوح إلى طرابلس الغرب أو إلى الجزائر، خلاصاً من نير مظالمه.

وعندما وصلت الأمور إلى ذلك الحد من التردِّي، صار احتمال قيام الثورة أمراً مفروغاً منه. ولقد اندلعت هذه الثورة بالفعل ليلة الأربعاء، رابع شهر جمادي الثانية سنة 1231 هـ، الموافق أول شهر مايو سنة 1816م. فعند الساعة العاشرة ليلاً تنادى عسكر الترك الإنكشاري بكلمة السرِّ في جميع «القشلات» التي كانوا يقطنونها، حيث احتشد مائتان منهم في «سوق الترك» تحت إمْرة أربعة من كبار الضباط «الحوانب». وكان أحد هؤلاء الضباط يدعى «دالي باش»، وهو جلف متغطرس، مفتول العضلات، اشتهر بالفصاحة والجرأة، وهما خِلّتان افتتن بهما مرؤوسوه فانقادوا له.

وبمجرد ما بايع العسكر الإنكشاري التركي دالي باش هذا زعيماً لهم ، نراه يتسلم مقاليد التمرد دون معارضة من أحد منهم ، حيث بادر فخطب فيهم ، منتقداً بشدة سوء إدارة الباي الحاكم ، واستعرض كل الويلات والمآسي التي كان التونسيون يكابدونها ، مركزاً بالخصوص على التنديد بالثراء الفاحش الذي كانت ترفل فيه حاشية بلاط باردو، وأخذ يحرّض سامعيه ضد المبتزّين والظالمين، ثم أعلن في الختام بأنه قد صمم على الإطاحة بحكومة الباي وعلى استبداله بعاهل آخر أشد حرصاً منه على تحسين الأحوال المعيشية ، وأكثر قدرة على جلب الازدهار والرّخاء للإيالة . وأثرت حدّة لهجة دالي باش في أولئك الذين كانوا ما يزالون مترددين في الانضمام إلى الثورة المُزْمعة ؛ وهكذا فإننا نراهم يُقسمون على العمل على انتصارها أو الهلاك مع زعيمها المقدام دونها . ولكي يُضْفي دالي باش على مخططه شيئاً من المشروعية ، نراه يهيب بأنصاره بالتعهُّد بعدم الإقدام على نهب مدينة تونس إذا ما قُدِّر النجاح لثورتهم .

وإذ ضمن دالي باش ولاء أنصاره ، نراه يُطلق الإشارة ببدء التمرد ، حيث هجم المتآمرون على مختلف أحياء المدينة وأرباضها ، للسيطرة على مقاطعها الرئيسية ، وللشروع في القبض على العديد من الشخصيات التي وُصفت بأنها معادية للشعب ولمرتزقة العسكر الإنكشاري على السواء . واستُدعي مفتي الإيالة الشيخ أحمد سويسي ، وقاضي العاصمة الشيخ إسماعيل التميمي ، وعدد من القضاة البارزين ، ومدير الشرطة ، وكبير مسؤولي الجمارك ، وعامل صفاقس ، وعامل جربة ، وأميرالاي البحرية ، وكبير مترجمي الإيالة حسُّونة المورالي ، وعدد آخر من كبار الموظفين ، حيث انتُزعوا من بيوتهم في وسط الليل، واقتيدوا إلى دار الديوان، اوضعهم تحت المراقبة فيها. وعندما احتجّ أحد المتآمرين ، وهو محمد طوشانلي ، باش حانبةْ الباي (أي رئيس حرسه الشخصي) ، فإن زملاءه اغتالوه ، بدون شفقة ، وعرضوا رأسه وسط السوق .

وعندما انتهى هذا الفصل الأول من فصول «ثورة التُّرْك»، وبينما كان الأهالي ـ الذين أيقظتهم من نومهم صيحات المتمردين ـ ينتظرون بفارغ الصبر طلوع نهار اليوم التالي لمعرفة حقيقة ما كان يجري ؛ نرى دالي باش يتوجّه إلى دار الديوان التي كان قد اجتمع فيها كبار ضباط الإنكشارية ، حيث قيّد أسماءهم ووعدهم بتثبيتهم في مناصبهم ، وتلا عليهم بياناً مطوّلاً ، اشتمل على تعديد مآخذ الأهالي والعسكر ضد الحكومة ، وكان أهم ما أُخِذ عليها ما عُزِي إليها من إذعان جبان لمطالب اللورد إكسماوث ، قائد الأسطول البريطاني ، وقبولها بالتالي بتلطيخ سمعة الإيالة على نحو لم يسبق له مثيل . واختُتم ذلك البيان ـ الذي صيغ في عبارات كفيلة بإثارة المشاعر الوطنية في النفوس ـ بإعلان خلع محمود باي وإبنه الأكبر حسن ، واستدعاء أخيه إسماعيل، كي يتولى مكانه ، كما استُدعي الإبن الأصغر للباي ، مصطفى، لتسلُّم منصب «السفر بالمحال» (أي قيادة الجيش) . ثم أقرّ الديوان وكبار الضباط ، بحماس ، هذه القرارات التي تمّ إيداعها على الفور في محضر مَهَرَهُ جميع الحاضرين بتوقيعاتهم .

وعلى أثر ذلك ، كُلِّف شاهد الديوان ، الشيخ محمد بن عبد الكبير الشريف ، بالتوجُّه إلى

قصر باردو، لتسليم إسماعيل باي، وابن أخيه الأمير مصطفى، قرار بيعة الديوان والعسكر لهما لتوليّ المنصبين الرئيسيين في الإيالة. وتمّ في الوقت نفسه تفويض كبير مترجمي الإيالة بالتوجّه، تحت حراسة مفرزة من العسكر، إلى قناصل الدول الأوروبية لإبلاغهم بتلك القرارات التي صدرت عن الديوان والعسكر الإنكشاري، ولإحاطتهم علماً بتنحية محمود باي ونجله الأكبر حسين، اللذين تقرّر الإبقاء على حياتهما. ودُعيَ القناصل إلى طمْأنة رعاياهم في الإيالة والتأكيد لهم بأن الثورة لن تنالهم بسوء، كما دُعوا إلى رفع أعلام بلدانهم فوق القنصليات.

وحتى تلك اللحظة، بدت الأمور وكأنها تسير لصالح المتمردين؛ غير أنها ما لبثت أن انقلبت ضدهم. ذلك أن إسماعيل باي والأمير مصطفى - اللذين لم يسبق وأن استُشيرا في الأمر، وكانا على أية حال من الموالين للحكومة القائمة - رفضاً ما عُرض عليهما، وصرفا مبعوث الديوان حتى دون تكليف نفسَيْهما عناء فضّ مظروف الرسالة التي جاء بها إليهما، قائلين له: «بلّغ المتمردين بأننا نرفض تسلّم مقاليد حُكم يُراد له أن يُسلب من شقيقنا ومن والدنا، اللذيْن نكنّ لهما الولاء العميق والمحبة الخالصة؛ وبأنه إذا لم يبادر المتمردون إلى إلقاء أسلحتهم، فإننا مصممون على بذل كل ما في وسعنا لتأييد الحكومة إلى أن تتمكن من إخضاعهم بالقوة. ولكن إذا ما تراجع المتمردون عن خطتهم ورجعوا إلى جادّة الصواب منسحبين إلى «قشْلاتهم»، فإننا نتعهّد بالسعْي لدى محمود باي كي يمنحهم عفوه ويصفح عما اقترفوه من خطأ؛ بل إننا مستعدون حتى للمطالبة بزيادة محسوسة في رواتب العسكر. فعلى هؤلاء أن يعلنوا خضوعهم، وإلاّ فإن قصاصاً عادلاً، لا يرحم، سيكون في انتظارهم».

وبدلاً من أن تؤدي هذه اللهجة غير المتوقعة إلى تهدئة الإنكشارية، نراها تزيد في شدة استفحال تمردهم. ثم أرسل مبعوث الديوان نفسه مجدَّداً إلى الأميرين المذكورين، لمحاولة حمْلهما على الانضمام للثورة صراحة، ولإبلاغهما بأنهما إذا ما سدرا في رفضهما، فإن الديوان سوف لن يأبه بهما، وسينصّب للحكم زعيماً جديداً من بين أعضائه.

غير أن هذه المحاولة الجديدة فشلت، شأن سابقتها. وبدا واضحاً منذ تلك اللحظة أن السلاح وحده هو الذي سيحسم الموقف. ولذا فقد تأهّب الجانبان للقتال؛ فتمّ أولاً سجن الرهائن داخل قصبة تونس، وطلب المتمردون من حامية حلق الوادي - التي اعتقد هؤلاء أنه بمكنهم التعويل على مؤازرتها - أن تبعث إليهم في مدينة تونس عتاداً حربياً، دون إبطاء؛ فيما أصدروا الأوامر للقلعة وللثكنات بالإسراع في تدبير مأكل يكفي لألفين من الجنود. وكان المتمردون من الثقة في مؤازرة حامية حلق الوادي لحركتهم، إلى حد أنهم أرسلوا في اليوم التالي سريّتين من سراياهم الإنكشارية إلى «باب البحر»، لاستلام العتاد الذي افترضوا أن الحامية ستمدّهم به عبر البحيرة، وهو العتاد الذي كان المتمردون يزمعون مهاجمة قصر باردو بجزء منه، والتترّس بجزئه الباقي داخل قصبة تونس. غير أن المتمردين خُذلوا من هذه الناحية؛ ذلك أن قوات حامية حلق الوادي - وقد تراجعت عن تورّطها المبدئي بعدما علمت بمعارضة الأميرين إسماعيل ومصطفى للتمرد - أعلنت

رفضها لتمرير العتاد الذي كانت قد تعهّدت في البداية بتقديمه . وهكذا فإن قسماً كبيراً من المتمردين ، وقد علموا أن النجدة لن تصلهم من حلق الوادي ، تخاذلوا فجأة . ثم تلا ذلك الإحباط الأوّلي شعور بالخوف من عواقب القصاص الذي أصبح يتهدّدهم . ثم لم يلبث أن استبد الهلع بنفوسهم ، فهرعوا في جمهرة نحو الديوان ، حيث قاموا ، هم أنفسهم ، بالقبض على زعيميْ التمرد ، دالي باش ، وشعبان خوجة - بعد ما كانوا قد أقسموا لهما في الليلة البارحة بإطاعة أوامرهما . واقتادوهما مكبّلين في الأغلال إلى قصر باردو ، حيث أعلنا عندئذ خضوعهما للباي محمود وتوسّلا له بأن يصفح عنهما .

أما بقية المتمردين ، الذين كان عددهم يربو على الألف والمائتين ، فإنهم رفضوا إلقاء أسلحتهم ، وقرروا تجريب حظهم في مغامرتهم حتى النهاية . ولبلوغ هذه الغاية ، نراهم يقومون ، عند نزول الظلام ، بالزحف على حلق الوادي لمحاولة احتلالها بالقوة . واصطحب المتمردون معهم رهائنهم ، وهم : ترجمان الإيالة ، وأمير آلاي البحرية ، واثنان من كبار ريّاس البحر . فوصلوا إلى حلق الوادي عند منتصف الليل ؛ وهناك أرغموا رهائنهم المذكورين - تحت تهديدهم بالقتل بخناجرهم - على الكشف للحُرّاس عن هويتهم ومطالبة أولئك الحرّاس بفتح البوّابات ، بزعْم بأنهم مكلفون بذلك من قِبل الباي نفسه ، وبأنهم قد حضروا لنجدة الموقع ومعهم مفرزة من القوات . ونجحت الخديعة وأصبح المتمردون أسياد حلق الوادي ، حيث سرعان ما انضمّت حامية هذا المرسى إليهم . وفرّ عامل المرسى وآغا حاميتِهِ ، وأسرع المتمردون إلى تسريح السجناء واستخدموهم في تشغيل بطّاريّتيْ المدفعية اللتين كانتا تتحكّمان في الطريقين الوحيدتين اللتين تربطان مدينة تونس بحلق الوادي . وبعدما فرغ المتمردون من هذه التدابير ، نراهم يهتمون بالكيفية التي ستمكنهم - في حالة هزيمتهم - من الهرب عن طريق البحر ؛ ولذا فقد استولوا على خمسة من مراكب الغزو المسلحة التي كانت تتأهب منذ بضعة أيام للإبحار بعد حصولها على تصاريح من القناصل . ويُحتمل أن يكون المتمردون قد تواطأوا أصلاً مع طواقم هذه المراكب التي شحنت على متنها مؤن تكفي لمدة ثلاثة أشهر .

بعد ذلك عقد أولئك الإنكشارية اجتماعاً تداولوا فيه حول مدى فُرَص نجاح عَمَلتهم. وبعد جدال طويل وصاخب استقرّ الرأي بينهم على الفرار على متن مراكب الغزو الخمسة التي استولوا عليها . غير أنهم قبل مغادرتهم للمرسى نفّسوا عن غيظهم بالسدور في سلب البيوت وتخريب منشآت الترسانة البحرية ، ونهب مخازن المرسى ، وقاموا بحشو مدافع الحصون بالمسامير لإتلافها ، واقترفوا كل ما قدروا عليه من أعمال الفساد والتخريب ؛ بل إنهم - تتويجاً لأعمالهم اللصوصية - أزمعوا حرق المرسى كله ، ولم يصرفهم عن هذا العمل الانتقامي الإجرامي سوى وصول فرقاطة إنجليزية في تلك اللحظة إلى المرسى ، حيث خافوا أن تقوم بردْعهم ، وعندئذٍ قرروا الصعود إلى المراكب التي أعدّوها لفرارهم . ولم تمضِ سوى ساعة حتى كانوا قد أفردوا الأشرعة وأبحروا ، وصحبتهم رهائنهم ، في اللحظة نفسها التي كانت تُلقي فيها الفرقاطة الإنجليزية القادمة مراسيها في فُرْضة حلق الوادي .

جرت هذه الأحداث الأخيرة خلال يومي أول وثاني شهر مايو سنة 1816م ، وفي اليوم الثالث منه أُلقي القبض على عدد كبير من مرتزقة الإنكشارية ، ونُفِّذ الإعدام في زعيميْ التمرد ، دالي باش وشعبان خوجة خنقاً ، ثم أعقب ذلك إعدام غيرهم من المتمردين .

وسرعان ما استعادت الحكومة التونسية الثقة في نفسها ، بعدما كاد أن يُودْي بها ؛ فباشرت عندئذٍ سلطتها بكل حرية وفعالية . ولقد تأتى لها ذلك نتيجة الرقابة الصارمة والتدابير الحكيمة التي عرفت منذئذ فصاعداً كيف تكبح بها جماح تلك الطغمة من المرتزقة ، بحيث جعلتها في حالة من العجز الكامل .

وقبل الانتهاء من سرد أحداث هذه الحلقة من حلقات تاريخ الإنكشارية التونسية ، لابد من الإشارة إلى أنه ، على الرغم من الهيجان الذي اجتاح هذا العسكر غير المنضبط ، وعلى الرغم من النجاحات التي حققوها في بدء تمردهم ، إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى أية اضطرابات خطيرة في مدينة تونس ، عدا نهبهم لبعض الحوانيت ؛ إذْ إن الأهالي التونسيين ظلوا في منأى من عواقب عربدات الإنكشارية التي كانوا ، على أية حال، قد اعتادوها. كما لم ينل المتمردون الرعايا الأوروبيين بأي أذى.

ولم يتمكن الرهائن الخمس الذين اصطحبهم الإنكشارية الفارُون من العودة إلى تونس إلا بعد مرور شهرين كاملين. أما في ما يتعلق بمراكب الغزو التي فرُوا على متنها، فإن قبطان باشا الأسطول العثماني ـ الذي كان يتجول بأسطوله في البحر المتوسط ـ قد تمكن من القبض على ثلاثة منها ؛ في ما قبضت فرقاطة فرنسية على المركب الرابع، أما المركب الخامس فقد قبضت عليه بارجة إنجليزية .

سبق لنا وأن ذكرنا أن سفينة قادمة من الأستانة وعلى متنها مبعوث خاص للسلطان العثماني كُلِّف بتسليم محمود باي «قفطان التَّنصيب» التقليدي ، قد احتُجزت في ميناء سرقوسة الصقلي بأمر من حكومة نابولي التي كانت في ذلك الوقت ما تزال في حالة حرب مع الإيالة التونسية . إلا أن احتجاز السفينة ، المخالف للقوانين الدولية ، أصبح لاغياً منذ اللحظة التي أُبرمت فيها معاهدة وضعت حداً لحالة الحرب بين تونس وبين مملكة نابولي ، تحت إشراف اللورد إكسماوث ، وخلقت بالتالي علاقات طبيعية بينهما . فلقد سارع بلاط نابولي بالفعل عندئذٍ إلى إصدار أوامره بعدم عرقلة سفر مبعوث السلطان العثماني إلى تونس ، فوصل إليها على متن السفينة نفسها في منتصف شهر جمادي الثانية سنة 1231هـ ، الموافق 12 مايو سنة 1816م ، تحت حراسة بارجة قلْعية إنجليزية . وبعد ذلك بخمسة أيام تمَّ بالساحة المرمرية (صحْن البرج) ، بقصر باردو ، الاحتفال رسمياً بتقليد الباي التونسي«قفطان التَّنصيب» المُهْدى إليه من الأستانة ، في حضور أعضاء السلك القنصلي ، وكبار موظفي الإيالة ، وأعضاء الديوان ، وأعيان جند الإنكشارية الأتراك ، وفرسان قبيلة زواوة ، وأعضاء المجلس الشرعي ، ووفود من وجهاء العاصمة . ثم جرت في اليوم التالي مراسم حفل مماثل على شرف الإبن الأكبر للباي، حسين، الذي قصد والده بهذا الحفل الحصول له على

اعتراف رسمي به كوريث شرعي لعرش تونس، ولكي يصبح جديراً منذ تلك اللحظة بأن ينوب عنه - في حالة حدوث عائق - في تصريف شؤون الإيالة، والبتّ في أمور القضاء العليا. وعلى أثر اتخاذ هذا الإجراء - الذي كانت له سابقة مماثلة خلال فترة حكم علي باي الحسيني - مُنح الإبن الأصغر للباي، مصطفى، منصب «السُّفر بالمحالّ»، (أي قيادة الجيش البري). ولوحظ أن السلطات التونسية قد قامت خلال هذه الإجراءات باتخاذ احتياطات عسكرية وأمنيّة استثنائية. وهو تدبير يُعْزى، بدون شك، إلى التخوّف من إقدام الإنكشارية على القيام بتمرد جديد.

رجع اللورد إكسماوث بأسطوله الإنجليزي إلى الجزائر مجدّداً لتهديدها ثانية. وراسل من هُناك باي تونس، طالباً منه عتق حوالي ستين مواطناً إيطالياً من أهالي روما، فوافق الباي. ثم وصلت إلى تونس في شهر أكتوبر فرقاطة إنجليزية قادمة إليها من جبل طارق، لنقل أولئك السجناء الإيطاليين الذين كانوا محتجزين في سجون الإيالة التونسية. وكان هذا نتيجة من النتائج التي ترتبت على مقررات مؤتمر فيينا الرامي إلى وضع حدّ نهائي لاسترقاق النصارى.

وخلال الأيام الأولى من شهر أكتوبر من السنة نفسها، أرسى بفُرْضه حلق الوادي أسطول أمْريكي مؤلف من بارجة حربية، وثلاث فرقاطات، وثلاث سفن قرصنة، تحت قيادة العميد البحري تشونصي. وبعدما قام هذا الضابط الأمْريكي بزيارة مجاملة للباي، حيث أكّد له خلالها على رغبة حكومة الولايات المتحدة الأمْريكية الدائمة في الحفاظ على علاقات طيبة مع الإيالة، نراه يُقلع بأسطوله إلى الجزائر.

ثم قدمت في 17 من الشهر نفسه إلى تونس بارجة سَردينيّة، وعلى متنها القنصل السّرديني الجديد، الذي كان أول قنصل رسمي يُعتمد لهذه الجزيرة في الإيالة، حيث إن البلدين كانا يُعتبران حتى ذلك الوقت في حالة حرب. ثم وصل خلال شهر ديسمبر من السنة نفسها إلى تونس قنصل مملكة نابولي الجديد، الفارس دي مارينو، وتلا ذلك رفع العلم النابوليطاني فوق مبنى القنصلية في احتفال حضره أعضاء السلك القنصلي وأعضاء ديوان الإيالة. وأعقب ذلك ببضعة أيام احتفال مماثل في القنصلية السردينية. وبهذه المناسبة، قام القنصل السرديني بتقديم جملة من الهدايا إلى الباي، غير أنها لم تحظى بإعجابه، فردّها إليه قائلاً، بلباقة، إن علاقات الودّ التي يرغب في قيامها بينه وبين ملك جزيرة سَردينية لا تحتاج إلى إجزال الهدايا. ولوحظ أن العاهل التونسي لم يرفض الهدايا التي وجهتها إليه مملكة نابولي، بسبب من أنها كانت أفخم.

.. وقبل أن نفرغ من استعراض أحداث سنة 1816م، دعونا نشير إلى أنه خلال شهر نوفمبر وصل إلى تونس على ظهر فرقاطة برتغالية الفارس دي بيتو، لإبرام صلح باسم بلاده مع الإيالة، تحت رعاية القنصل الإنجليزي. ورفض الباي محمود في البداية تدخل القنصل الإنجليزي في الموضوع، قائلاً إنه لن يدخل في مفاوضات حول هذه المسألة سوى مع مبعوث خاص يوفده إليه بلاط لشبونة. غير أن الباي لم يلبث أن تراجع ووافق على تمديد الهدنة بين إيالته وبين البرتغال

لمدة سنة أخرى ، بعدما كانت على وشك الانقضاء ؛ حيث وقّعها ، باسم البرتغال ، القنصل الإنجليزي أو جلاندر ، ووقّعها عن الإيالة ، باسم الباي ، وزير البحرية التونسية ، السيد محمد خوجة .

وفي يوم 28 أبريل سنة 1817م ، وصل إلى حلق الوادي أسطول هولندي ، مكون من بارجتين حربيتين وفرقاطتين ، تحت إمْرة الأميرال ڤان ديركابيلين. وكان هذا الأميرال يقصد بهذه الزيارة مجرد التلويح بالعلم الهولندي أمام سواحل الشمال الإفريقي ، وللتأكيد للباي على رغبة هولندا في الإبقاء على العلاقات الطيبة بينها وبين تونس ، ثم أبحر الأسطول . ثم تلاه في الشهر التالي أسطول إسباني للغرض نفسه ، ثم رحل بدوره . وفي شهر أغسطس وصلت إلى حلق الوادي فرقاطة إنجليزية ، حيث طلب قائدها ـ ويرفقته القنصل البريطاني ـ من حكومة الإيالة منع غزاتها البحريين من التوغل بمراكبهم في المحيط الإطلنطي حتى سواحل إنجلترا . فرفض الباي هذا المطلب في البداية ، ثم عاد فأذعن له(1) .

وفي هذه الأثناء بدت حالة العداء المزمنة التي كانت قد تواصلت بين تونس والجزائر تقترب من نهايتها ، ليحلّ محلها صلح ، طالما حلم به الجانبان ، في سبيل استتباب الوفاق والسكينة بين الإيالتين . ذلك أن السياسة اللَّبقة والمتشدِّدة في آن واحد ، التي كان الباي التونسي الأسبق ، حمُّودة باشا ، قد التزمها ، حان لها الآن أن تؤتي ثمارها ؛ فيما اضطر أتراك الجزائر ، في نهاية الأمر ، إلى التراجع عن غلوائهم نحو الحكومة التونسية التي طالما كانت محلاً لازدرائهم . فدعونا ننظر الآن في الأسباب التي قادت إلى هذا التحول الجديد :

كانت قد اندلعت ، قبيل هذه الفترة في مدينة الجزائر ، ثورة قام بها عسكرها الإنكشاري ، ودفع خلالها الداي عمر باشا حياته ثمناً لتلك النقمة الشعبية التي جرّتها حكومته على نفسها ، انتقاماً للإهانات التي ألْحقتها الدول الأوروبية بإيالة الجزائر ، إبّان فترة حكمه التي لم تستمر لأكثر من عامين . وعلى أثر ذلك بايع الإنكشارية الأتراك المحرِّض على الثورة علي خوجة داياً للإيالة . والجدير بالذكر أن هذا الإنكشاري المغامر ، هو الشخص نفسه الذي سبق له وأن قاد في سنة

---

(1) إن تعاقب الأساطيل الأوروبية على المياه التونسية على هذه الوتيرة، وقيامها بتهديد إيالة تونس ـ ومعها طرابلس الغرب والجزائر ـ وإرغامها على البدء في اتباع سياسة تتمشى مع المصالح الأوروبية، يعتبر نتيجة من أهم النتائج التي تمخّض عنها مؤتمر ڤيينا المنعقد في سنة 1815 م. وهو المؤتمر الذي وضع حدًّا للحروب التي قامت بين الدول الأوروبية في أعقاب الثورة الفرنسية. ولقد طفقت أوروبا توجّه أساطيلها الحربية منذ ذلك المؤتمر إلى الإيالات المغربية الثلاث لإرغامها على القبول بمزيد من التنازلات؛ فطمعت فيها حتى أضعف دويلات أوروبا وأصغرها في ذلك الوقت، مثل: هولندا، وسردينية، ومملكة نابولي، والبرتغال. وكانت انجلترا وفرنسا هما المشجعتان لهذه الدويلات على تطاولها على الإيالات الثلاث. أما انجلترا وفرنسا نفسيهما فقد كانتا الأكثر تهديداً لها.

1808م . انقلاباً أدّى آنئذٍ إلى اغتيال داي جزائري سابق . وقام علي خوجة هذا - شأنه شأن أسلافه - حالما تمت بيعته ، بالانتقام من وزراء ومقرّبي الداي القتيل السابق عليه ، وذلك لتثبيت أركان حكمه الجديد ، وللاستيلاء على ثروات أولئك المحاسيب ، في آن واحد . وهكذا ، فقد تمّ إلقاء القبض على بعضهم ، حيث أُعدموا ؛ فيما فرّ بعضهم الآخر ، وصودرت ممتلكاتهم لصالح الحكومة الجديدة . وتمكن بعض أولئك الفارّين من وجه طغيان علي خوجة من التوجه إلى مدينة تونس ، حيث وصلوها في 26 سبتمبر سنة 1817م ، وطلبوا من حكومة الإيالة التونسية قبولهم كلاجئين لديها ، فلم ترفض طلبهم . ولكن علي خوجة رأى أنه لا يكفي لتوطيد دعائم حكمه مجرد تقتيل أو تشتيت أنصار سلفه ؛ بل وجد أنه من الضروري كذلك تحسين علاقاته مع الدول الأوروبية كي يتجنب كل المخاطر التي قد تزعزع ، في هذا الشأن ، الثقة التي منحها له أعضاء الديوان . ولذا ، فإننا نراه يحرص ، منذ الأيام الأولى لتوليّه السلطة ، على إقامة علاقات طيبة ومهادنة مع الدول الأوروبية ، ويحاول تفادي الأخطاء التي كان سلفه عمر باشا قد وقع فيها . كما نراه يحرص أيضاً على وضع حدّ نهائي لحالة الحرب التي كانت ما تزال قائمة بين الجزائر وتونس. وكانت هذه المسألة الأخيرة تشغل باله أكثر من غيرها ؛ لأن مسلك البلدين العدائي تجاه بعضهما البعض ، كان على الدوام مثاراً لمخاوف من إمكانية وقوع مشاكل عند تخوم الحدود الفاصلة بينهما . ورغبة من علي خوجة داي في إزالة هذا الخطر ، نراه يقرر القيام بعقد صلح مع جارته الإيالة التونسية ؛ حيث بعث إليها ، لهذا الغرض ، وزير بحرية الإيالة الأسبق للشروع في مفاوضات مع محمود باي .

ووصل ذلك المبعوث الجزائري إلى حلق الوادي في السادس من شهر أكتوبر سنة 1817م . وبمجرد انقضاء فترة الحجْر الصحي التي فُرضت عليه ، تمّ استدعاؤه لمقابلة الباي ، حيث أحاطه هذا المبعوث علماً بتوليّ الداي علي خوجة حكم الجزائر ، ثم أبلغه برغبة هذا الأخير في وضع حد للعداء الذي بذر الفُرْقة بين البلدين . وساق الداي الجزائري في الرسالة التي حمّلها مبعوثه في الخصوص العديد من الآيات القرآنية التي تحثُّ المسلمين على التكاتف والاتحاد ؛ داعياً إيّاه للوقوف معه في صف واحد متراصٍّ ضد مطامع الدول النصرانية المتزايدة . وعدّد الداي في رسالته - زيادة عن ذلك - المكاسب المادية المشتركة التي ستترتب على استعادة الإيالتين لعلاقاتهما التليدة ؛ ثم ختم رسالته بالتقدم إلى الباي التونسي بمقترحات محدّدة لإبرام الصلح . وسارع محمود باي بالموافقة على تلك العروض ، ومضت المفاوضات حثيثاً نحو حلّ إيجابي ؛ بحيث إنه ما أنْ انقضت بضعة أيام حتى تمّ إبرام الصلح بين الإيالتين. ولم نتمكن نحن من الحصول على نصّ المعاهدة الأصلي ، الذي لابد وأن يكون مطمورا بين أكداس محفوظات الإيالة التونسية ، والذي ربما توجد إحدى نُسخه بأحد الدواوين الجزائرية - في فترة ما قبل استعمار فرنسا للجزائر - ضمن مجموعة وثائق المحفوظات العربية والتركية بمدينة الجزائر . غير أن الذي يبدو جلياً ومؤكداً ، هو أن الشرط التقليدي القديم الذي كان ينصُّ على إرسال شحنتين من زيت الزيتون التونسي للجزائر مجّاناً - وهو الشرط الذي كان السبب المباشر لحالة الحرب التي كانت قائمة بين الإيالتين - لم يعد

يُفرض على الإيالة التونسية . ذلك أن المعروف هو أن المفاوض الجزائري قد اشترى بأموال كانت معه شحنة من زيت الزيتون التونسي خُصِّصت لإنارة مصابيح وثُريّات مساجد مدينة الجزائر . واحتوت المعاهدة المبرمة على عدة بنود ، من بينها : التعهُّد بألا يُزوَّد غزاة البحر الجزائريون ـ أثناء مرورهم بالثغور التونسية بمراكبهم ـ بأية مؤن منها إلّا بعد قيامهم بتسديد أثمانها نقداً . كما حظرت المعاهدة على أولئك الغزاة مصادرة المراكب التجارية التونسية ، مثلما كانوا يفعلون في الماضي أحياناً . وأخيراً فقد قضت المعاهدة بأن يسكن «وكيل الجزائر»[1] في إحدى الضواحي ، وليس داخل العاصمة التونسية نفسها ، مثلما كان عليه الحال في السابق . وبالنظر إلى أن الإيالة التونسية كانت قد عانت في الماضي كثيراً من تطاول عامل قسنطينة الجزائري ، مثلما كانت تعاني من جبروت داي الجزائر نفسه ، فإن أحد بنود المعاهدة قضى بألاّ تنظر حكومة تونس إلى عامل قسنطينة ، منذئذ فصاعداً ، إلا على اعتبار أنه أحد ضباط الجزائر وحسب ؛ ولذا فإنه إذا ما عنّ لهذا العامل الجزائري مراسلة باي تونس ، في شأن من الشؤون ، فإن عليه أن يخاطبه في رسائله بعبارات وبلهجة تتناسب ومركز هذا الأخير ، من حيث هو عاهل إيالةٍ يعلوه مكانة . كما تشير كل الدلائل على أن مسألة رسم خط الحدود بين الإيالتين قد حُلّت في إطار هذه المعاهدة .

ولسوف نرى ، في أسطر تالية ، أن الجزائريين كانوا ، مرة أخرى ، هم البادئون بخرق بنود هذا الاتفاق ، وأنّ الأمر اقتضى تدخُّلاً جديداً وحاسماً من جانب الباب العالي العثماني ، لحمل الإيالتين على إبرام معاهدة نهائية بينهما .

نشب في هذه السنة خلاف بين الباي التونسي وبين قنصل سردينية حول مسألة تافهة تتعلق باستصدار إذن خاص لتاجر سرديني مقيم في تونس بأن يستورد ، لاستهلاكه الشخصي ، خموراً من بلاده ؛ فرفض الباي ذلك ، الأمر الذي جعل القنصل يرغي ويزبُد ، مهدِّداً الباي التونسي بأن التاجر المعْني سيبتاع حاجته من الخمر من السوق المحلية التونسية ، وبأن القنصلية ستقْتطع ثمن مشترياته منها من مستحقّات إيجار مبنى القنصلية السردينية . وترتّب على تطاول القنصل السرديني ، على هذا النحو ، أنْ قرَّر الباي محمود طرده من الإيالة . إلا أنه تراجع عن قراره ، مكتفياً بمقاطعته وعدم السماح له بالدخول إلى قصر باردو . ثم اتّسعت دائرة الخلاف بين الباي والقنصل ؛ الأمر الذي حمل الأول على إرسال شكوى ضده إلى ملك سردينية . وجاءه ردُّ الملك عند نهاية شهر ديسمبر من سنة 1817م ، حيث إنه هدَّده بأنه إذا ما تمادى في عدم السماح لقنصل بلاده بمقابلته ، فإنه سيضطر إلى رفع شكوى ضده إلى دولة بريطانيا التي كانت قد أشرفت على إبرام معاهدة الصلح بين بلديْهما. وفهم الباي هذا التهديد على علاّته وتدبَّر عواقبه ، وخشي أن

---

(1) «الوكيل» هي وظيفة كانت تشبه في الإيالات المغربية، إبّان عهودها العثمانية، وظيفة «القنصل»، مع فارق أن القنصل هو ممثّل لدولة أوروبية، أما «الوكيل» فهو ممثّل لإيالة مجاورة. فتونس كان بها «وكيل» للجزائر وآخر يمثل طرابلس الغرب، وكانت مهمة الوكيل تتمثل في رعاية مصالح الإيالة التي يمثلها، وحل مشاكل رعاياها وتجارتها، وتزويد إيالته بأخبار الإيالة التي عُيّن فيها. ـ

يتعرّض لعدوان مسلح من جانب بريطانيا ؛ فلم يجد بُداً من إعادة المياه إلى مجاريها بينه وبين قنصل سردينية.

انقضت سنة 1818م . دون أن يقع في تونس أثناءها أي حدث سياسي جدير بالتّنويه.

بعدما أُجبرت الحكومة التونسية على إلغاء الغزو البحري ، نراها تحوِّل مراكبها الحربية إلى مراكب تجارية ، صارت تنافس التجارة الأوروبية المتغلغلة في الإيالة ، منافسة شديدة . وتعود إلى تلك الحقبة أيضاً تلك التجاوزات الكبيرة التي تفشّت في مؤسسات الإدارة المحلية، ملحقة بذلك أضراراً فادحة بالتجارة الأوروبية في تونس ؛ وهي تجاوزات كان على رأسها نظام الاحتكارات الذي خرَّب هذا البلد الذي كان في غابر الأيام يتّسم بالغِنى والإنتاج . فمنذ إلغاء الرِّق ، الذي كان المصدر الرئيسي لخزانة الإيالة ، أصبح من المتوجِّب على الحكومة التونسية البحث عن موارد أخرى لسدّ فراغ خزينتها . واعتقدت هذه الحكومة أنها وجدت ضالّتها في المبادرة إلى احتكار جميع المنتجات المخصصة للتصدير . وطفق عدد من المستشارين يزجُّون ـ بدافع من حُمْقهم وتهوّرهم ـ بالباي في هذا الطريق المُفْضي إلى الإفلاس ؛ وذلك على أمل الحصول على موارد ، أياً كانت ، لإرضاء ضروب التبذير التي سدر فيها البلاط الحُسيْني الذي لم يجرؤ هؤلاء المستشارون على كبْحه أو ردْعه . وهكذا فقد وقعت الإيالة التونسية ، منذ البدء في الأخْذ بهذا النظام الاحتكاري ، في أزمة مؤسفة ، أخذت تتفاقم سنة بعد سنة .

وفي شهر شوال سنة 1233هـ ، الموافق شهر سبتمبر سنة 1818م ، تفشّى وباء الطاعون في العاصمة التونسية، وكان الوباء قد عاث قبل ذلك بستّة أشهر، في أبريل، في دواخل الإيالة، عندما نقلت القوافل التجارية عدواه من قسنطينة الجزائرية . وكان تضارب آراء الأطبّاء في الإيالة حول مدى صحة انتشار هذا الوباء الشنيع في الدواخل ـ بسبب جهل بعضهم به ، أو لسوء نية بعضهم الآخر ـ قد جعل أهاليَ العاصمة يظنون طيلة تلك الفترة أنهم سيكونون في منجى منه . غير أن الطاعون لم يلبث أن تفشّى ، بعد أيام معدودة في جميع أحياء العاصمة على نحو لا مثيل له ، وأخذ يقضي كل يوم على حوالي خمسمائة شخص . ثم بدأ الوباء ينحسر بعد ثمانية أشهر ، بحيث إنه لم يحلّ شهر أبريل من السنة التالية حتى اضمحلّ ضحاياه إلى نحو خمس وثلاثين في اليوم الواحد ، ثم كفّت عدواه نهائياً إبّان شهر أغسطس التالي . لكنه للأسف عاد فتفشّى من جديد في شهر يناير سنة 1820م ـ وإن كان ذلك على نحو أقلّ جِدّة ـ قبل أن يَمّحي ضرره تماماً في شهر يوليةَ من تلك السنة . ويذهب إحصاء رسمي ، أُجْري في تلك الفترة ، إلى أن عدد ضحايا هذا الوباء قد بلغ في العاصمة وحدها قرابة الخمسين ألف ضحية .

اندلع في ربيع سنة 1819م . تمرُّد كبير في المناطق الشرقية من الإيالة التونسية ، قرب حدودها مع إيالة طرابلس الغرب . ثم عُلم ، بعد انقضاء وقت قصير ، بأن محلّة عسكرية يتراوح عدد قواتها ما بين السبعة والثمانية آلاف جندي ، كانت قد خرجت تحت قيادة صالح بن عيّاد

لاستيفاء الجباية من أهالي تلك الناحية ، أجْبرت على التقهقر إلى مدينة قابس ، بعدما تصدى لها الثوار وأساؤوا معاملتها . وفي الحال أصدر الباي محمود أوامره بتوجيه قوات جديدة ، على جناح السرعة ، إلى تلك النواحي ، تحت قيادة صهره سليمان كاهية . وكان ذلك التمرد الذي تأتى عن حالة القحط وفداحة الجبايات ، قد لقي تأييداً من باشا طرابلس ، يوسف القرمانلي ؛ بل ولعل وراءه أيضاً ديوان الجزائر الذي كان يبحث دائماً عن أية فرصة لإحداث مشاكل في وجه الحكومة التونسية، بالرغم من الصُلْح الذي أبرم بين الجزائر وتونس. وبعد ذلك بشهرين، نرى سليمان كاهية ـ الذي تمكّن في الأثناء من تضخيم حجم محلته العسكرية بوحدات من رجال القبائل التي ظلت موالية للحكومة ـ ينجح في إلحاق الهزيمة بالمتمردين ، بعدما ناشبهم القتال مرتين ، حيث أجبرهم على الخضوع ، وألزمهم بدفع إتاوة حرب كبيرة .

وفي شهر جويلية سنة 1819م ، أرسى بفرْضة حلق الوادي أسطول هولندي ، تحت إمْرة الأميرال ڤان برام ، الذي كان يحمل إلى الباي رسالة من ملك هولندا غليوم الأول ، ذكر له فيها بأنه، وإن كان يحرص على الحفاظ على علاقات طيبة مع إيالته، إلاّ أنه قرّر إعفاء حكومته الهولندية من سداد الإتاوات التي ألزمتها بها المعاهدات المبرمة بينها وبين تونس . وبعدما أخذ محمود باي علماً بهذه الرسالة اضطر ، مرة أخرى ، إلى الرضوخ لشريعة الأقوى . بيْد أن الباي حصل على بعض التنازلات من هولندا التي ، وإن رفضت أن تستمر مستقبلاً في تسديد الإتاوات المفروضة عليها بموجب المعاهدات المبرمة ، إلاّ أن مبعوثها الأميرال ڤان برام تعهّد شخصياً بأن تسدد حكومته لتونس متأخرات تلك الإتاوة عن السنوات الفارطة ، وهي متأخرات بلغت في مجموعها حوالي خمسين ألف قرش . ومحاولة من الباي لتأكيد اتفاقه هذا مع المبعوث الهولندي ، نراه يشير إلى هذا الاتفاق صراحة في ردّه على رسالة الملك غليوم الأول ، قائلاً إن الأميرال قد تعهّد بأن يأتيه ، بعد انقضاء أربعة أشهر ، بمصادقة مليكه على الاتفاق ومعها الأموال المقررة لتسديد المتأخرات غير المدفوعة ، إلى جانب مبالغ أخرى لتغطية قروض كان القنصل الهولندي قد وعد بتقديمها إلى بعض التجار التونسيين ، وهي قروض تصل في مجموعها إلى مائة ألف فرنك . وختم محمود باي رسالته إلى ملك هولندا قائلا بأنه في حالة انقضاء مهلة الأربعة أشهر دون أن يفي الأميرال بما تعهّد به ، فإنه سيعرف كيف يتصرف في الأمر . ثم غادر الأسطول الهولندي حلق الوادي ، بعد مرور ثمانية أيام على مجيئه ، متوجهاً إلى طرابلس ، للقيام بمهمة مثيلة لدى يوسف القرمانلي .

وبُعيْد ذلك بوقت قصير تلقّت تونس إشعاراً جديداً بخصوص الغزو البحري ، صادر عن الدول الأوروبية . ذلك أن مسألة كيفية درْء غزوات الأساطيل التابعة للإيالات المغربية ، كانت قد نوقشت بكل جدية واستفاضة من قِبل دول أوروبا الكبرى ، خلال انعقاد مؤتمر «أيكس لاشابيل» . ولتحقيق هذه الغاية قررت تلك الدول توجيه بيان حازم إلى الإيالات المغربية الثلاث ، تنذرها فيه بأنه إذا ما تمادت أكثر في عرقلتها للتجارة الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط ، فإن وجودها

وأمنها في حد ذاتهما سيصبحان عرضة للتهديد ؛ ذلك أن دول أوروبا التي ضمّها ذلك المؤتمر قد صمّمت على وضع حد نهائي لذلك الوضع غير الطبيعي . تلك هي زُبدة محاضر أعمال ذلك المؤتمر التي أقرّت في 18 نوفمبر سنة 1818م . حول هذه المسألة . وكلف مؤتمر «أيكس لاشابيل» كلًا من إنجلترا وفرنسا ـ اللتيْن كانتا تباشران آنئذٍ نفوذاً كبيراً على الإيالات الثلاث ـ بأن تسلمها هذا البيان باسم الدول الأوروبية مجتمعة . وقامت هاتان الدولتان بتنسيق الجهود فيما بينهما في هذا الخصوص ، وقرّرتا أن توفد كلْتاهما ، في آن واحد ، مفاوضاً عنها ، لإحاطة الإيالات المعنية علماً بهذه التدابير . فأوكلت فرنسا هذه المهمة إلى الأميرال جوريان دي لاغرافيير ، فيما أوكلت إنجلترا المهمة نفسها إلى الأميرال فريمانتل.

وفي 21 سبتمبر سنة 1819م ، وصل إلى مرسى حلق الوادي أسطولان ، أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي، تحت قيادة الأميرالين المذكورين، حيث توجّها يوم 27 من الشهر نفسه إلى قصر باردو ، وبمعيّتهما قنصلي بلديْهما، لمقابلة الباي.

وصيغ البيان الموجّه إلى محمود باي في نسختين، إحداهما بالفرنسية والأخرى بالإنجليزية، وذُيّلا بتوقيعيْ الأميرالين. ثم أخذ الأميرال الفرنسي الكلمة في حضرة الباي، وخاطبه قائلاً:

«نتشرف بأن نحيل إلى سموكم البيان الصادر عن صاحبيْ الجلالة ملكيْ فرنسا وإنجلترا، راجين منكم دراسته بكل عناية وجدّية، ثم تسليمنا ردًا كتابيًا، كي نحيله بدورنا إلى مليكيْنا».

ولم يستطع الباي ـ الذي كان حتى تلك اللحظة يجهل غرض زيارة الأميرالين للإيالة ـ تمالك نفسه، فيما لاح القلق واضحاً على أسارير وزرائه الذين أحاطوا به عندئذٍ. وعندما اختلى ابنه الأكبر، حسين، بنفسه جانباً، للاطلاع على المذكّرتين، نرى الباي يحاول تفادي العاصفة التي خشي أن تتصاعد في الجو، حيث أظهر مجاملة مبالغاً فيها أثناء تحادثه مع المبعوثيْن. وأراد جرّهما للدخول في نقاش شفوي حول موضوع مهمتهما؛ غير أن الأميرالين تحاشيا ذلك، وردّا عليه بأن مطالبهما قد سُلّمت إليه كتابيًا، وبأنهما يطالبانه بالتالي بأن يرد عليها بردّ خطيٍّ وقاطع.

وها هو نص المذكرة الفرنسية التي سلمها إلى الباي الأميرال جوريان:

«إن دول أوروبا التي اجتمعت في أيكس لاشابيل في السنة الماضية، قد كلفت فرنسا وبريطانيا العظمى بمهمة القيام باسمها مجتمعةً بإنذار الإيالات المغربية بشدّة، بضرورة وضع حدّ لأعمال السلب والنهب والاغتصاب التي تقترفها البوارج التي تُسلّحها هذه الإيالات.

«ولقد رأينا ـ بإسم صاحب الجلالة ملك فرنسا ونافارا، وباسم صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، كمفوّضيْن عنهما ـ إبلاغكم بالتدابير التي قررتها دول أوروبا.

«إن هذه الدول مصمّمة، بشكل لا رجعة فيه، على وضع حد لنظام القرصنة الذي لا يُعتبر مناهضاً للمصالح العامة لجميع الدول فحسب؛ وإنما يعتبر كذلك وبالاً كفيلاً بأن يقضي على أي أمل في استتباب الرخاء والرفاهية التي يتطلع إليها حتى أولئك الذين يمارسون القرصنة.

«وإذا ما سدرت الإيالات المعنيّة في تبنّي هذا النظام القرصالي المعادي للتجارة المسالمة، فإنها ستؤلّب ضدها، بالتأكيد، عُصْبة دول أوروبا. وعلى هذه الإيالات أن تُدرك، قبل فوات الأوان، بأنّ تألُب هذه العُصْبة ضدها قد يضع وجود هذه الإيالات في حد ذاته في خطر.

«لكننا، في الوقت نفسه الذي نلوّح فيه بالعواقب الوخيمة التي قد يجرُّ إليها الإمعان في القرصنة، التي صارت أوروبا تجْأر بالتّشكّي منها؛ فإننا نسارع ـ أيها العاهل ـ إلى التأكيد لكم، بأنه إذا ما أقلعت الإيالات عن تبنّي نظام مُفْجِع كهذا، فإن الدول الأوروبية سوف لن تكون فحسب مستعدة للاستمرار في إقامة علاقات وئام وصداقة مع هذه الإيالات؛ بل إنها ستكون على استعداد أيضاً لتشجيع وتنمية كل ضروب العلاقات التجارية التي من شأنها أن تعود بالرِّبْح على رعايا الجانبين.

«إن الدول التي يشرِّفنا أن ننطق باسمها، متّفقة حول مدى أهمية المأمورية التي أنيط بنا القيام بها لدى سموّكم. فنحن نعبِّر لكم عن نوايا هذه الدول دون تحريف.

«وإننا ليحدونا الأمل، أيها العاهل ـ وقد أدركتم أين توجد مصالحكم الحقّة ـ في ألاّ تتردّدوا في الاستجابة للمطالب التي جئنا لعرْضها عليكم. إن الدول الأوروبية المتحالفة ترغب فقط في أن تبادر الإيالات المغربية إلى احترام الحقوق والأعراف التي أقرّتها جميع الدول المتحضّرة؛ ولكن إذا ما اعتقدت هذه الإيالات أن بوسْعها عرقلة تجارة الدول الأخرى كما يحلو لها، فإنها ستجلب على نفسها، حتماً، وبال أسلحة أوروبا برمّتها.

«ولذا، فإننا نهيب بكم ـ أيها العاهل ـ أن تُناولونا الضمانات والتأكيدات التي ينتظرها منكم صاحبا الجلالة ملكا فرنسا وبريطانيا العظمى، اللذان يتطلّعان بصبر نافد إلى تبليغها إلى حلفائهم الأوروبيين، حول موضوع يشغل بالهما إلى أقصى حدّ. غير أن الوعود الشفهية لا تُعدُّ كافية في ظرف بهذه الخطورة؛ ذلك أن الموقف يتطلّب منكم إصدار ميثاق تعهُّدٍ رسميٍّ، نُعلّق عليه نحن أهمية قصوى لضمان سلامة ملاّحيُّ وتجارة جميع الدول. وبما أننا قد أطلعناكم تحريريًا على نوايا الدول الأوروبية المتحالفة؛ فإنه يحدونا الإعتقاد بأنكم ستستجيبون كتابيًا لهذا المسعى.

«وإننا لنتطلّع بفارغ الصبر إلى تسليم حكومتيْنا تعهُّداً إيجابياً صادراً عنكم في الخصوص؛ لأننا نكرِّر لكم ـ أيها العاهل ـ بأننا لا نتصوَّر أبداً أنه بوسعكم رفض عروض ترمي إلى تمكينكم من اقتطاف الثمار الدانية التي ستعود عليكم من وراء علاقات تجارية يكفلها القانون الدولي العام.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام.

إمضاء: جوريان ـ أميرال وقائد عام القوات البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط، ومندوب صاحب الجلالة ملك فرنسا لدى الإيالات المغربية»[1].

---

(1) في 8 أكتوبر من السنة نفسها وصل أسطولا الأميرالين الإنجليزي فريمانتل، والفرنسي جوريان دي لا غرافيير إلى=

وكان لهذه المناورة الإرهابية الحازمة التي أقدمت عليها الدول الأوروبية أثر مباشر، فلقد تلقى المندوبان العسكريان، الإنجليزي والفرنسي، ردًّا مُرْضياً من محمود باي في مساء اليوم نفسه. فالإيالة التونسية - وإن دفعت عن نفسها تهمة القرصنة التي وُصمت بها بحريتها، وزعمت بأنه لم يقع، ولن يقع في المستقبل، استيلاء غزاتها البحريين على أية غنائم سوى تجاه دول كانت، أو ستكون، في حالة حرب ضدها، وكنتيجة طبيعية لقانون الحرب - إلا أنها صرّحت بأنه قد سبق لها وأن قرّرت، منذ أمد طويل، عدم تسليح مراكبها لغرض الغزو، فيما خلا ما له علاقة بالقطيعة مع دولة أجنبية، وأن تسليح قطعها البحرية كان يُقصد به في تلك الأحوال التصدي لبحرية تلك الدولة المعادية. وزيادة على ذلك فقد وعدت الإيالة التونسية رسمياً بأن تحترم، منذئذٍ فصاعداً، وعلى نحو كامل، المعاهدات القائمة والمبادىء العامة للقانون الدولي.

وبعدما قام الأميرالان الإنجليزي والفرنسي بالنظر في عدد من الشكاوي المعلّقة التي كان قد رفعها قنصلا بلديهما للحكومة التونسية، وبعدما أبداها، وعدا بأن يتم البت في تلك الشكاوى؛ ودّعا الباي، ثم غادرا بأسطوليهما مرسى حلق الوادي في أول شهر أكتوبر.

والواقع أن الإنذارات المبطّنة بالتهديد التي وجّهتها الدول الأوروبية إلى الإيالة التونسية، وكذا إقدام الأميرال إكسماوث مؤخراً على تحطيم الأسطول الجزائري[1]، قد حمل الباي التونسي على التزام الحذر والتفكير في وضع مراكبه الحربية لمي منأى عن طائلة هجوم أوروبي مباغت. وبما أن رسوّ هذه القطع الاعتيادي بمرسى حلق الوادي كان من شأنه أن يعرّضها لهذا الخطر على نحو مكشوف؛ فإنه قرّر العودة إلى استخدام بحيرة مرسى غار الملح كميناء عسكري. وهكذا فقد شُرع على الفور في إصلاحات لترميم تلك الترسانة البحرية وتجديدها، وتعميق بوغاز البحيرة المؤدّي إلى ذلك المرسى بما فيه الكفاية، كي يصبح في وسع المراكب الكبيرة المرور عبره. وكانت رمال

---

* مرسى طرابلس، حيث أبلغا يوسف باشا القرمانلي بتهديدات أوروبا في الخصوص، فسلمهما باشا طرابلس الرد الكتابي التالي: «إلى السادة أميراليْ فرنسا وانجلترا: تلقينا في التوّ رسالتكم الموجهة إلينا اليوم. وردًّا عليها، فإن لنا الفخر بأن نبلغكم بأن جلالة ملك فرنسا، وجلالة ملك إنجلترا، لا يجهلان أنه قد انقضى وقت طويل دون أن يغادر موانئنا أي مركب غزو للتّعرض للسفن التجارية الأوروبية، وبأن نوايانا كانت وستظل على الدوام هي الالتزام بمطالب جلالتيهما، ونبْذ الغزو البحري، للعيش في وئام كامل مع دول أوروبا. تلكم هي نوايانا التي ضمّنّاها المذكرة التي ختمناها بختمنا الملكي ووجهناها إلى مؤتمر [أيكس لا شابيل]، ونحن ملتزمون بفحواها بمنتهى الاخلاص. إمضاء يوسف باشا القرمانلي».

انظر ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ط/2، ص ص 560 - 561.

(1) نفهم من الوثيقة التي نشرها عبد الجليل التميمي في كتابه المسمى: «بحوث ووثائق في التاريخ المغربي»، مرجع سابق، ص ص 257 - 258، أن أسطول اللورد إكسماوث الإنجليزي، عندما هاجم الجزائر في سنة 1816 م.، قد تسبّب في قتل وجرح ثلاثمائة شخص، وفي إحراق ثماني قطع من الأسطول الجزائري. فيما خسر الأسطول الإنجليزي أربعاً من بوارجه، بينما لحقت الأضرار قِطعاً إنجليزية أخرى.

البحر والطين الذي جرفه وادي مجردة، الذي يقع مصبُّه غير بعيد من هناك، قد تسبّبت في سدّ ذلك البوغاز؛ الأمر الذي تطلّب استخدام عدد كبير من العمال والجرّارات البحرية لإنجاز هذه الأشغال الشاقّة. وبعدما فُرغ من هذه الأشغال، حضر محمود باي إلى مرسى غار الملح في شهر ديسمبر سنة 1819 م.، للمشاركة في حفْل تمرير عدد من قطعه البحرية عبر بوغاز البحيرة؛ حيث اجتاز غُراب شراعي، وصنْدل شحن، ومركب من ذوات الصواري، مدخلها بدون صعوبة، وأرست هذه القطع تحت حصون المرسى وقلاعه في مأمن من أية مباغتة من جانب العدو. ثم لحقت بهذه القطع بقية بوارج الأسطول التونسي، المكوّن من فرقاطة جديدة تسمى «المحْرزيّة» التي تمّ بناؤها في ترسانة حلق الوادي، ومن صنْدلين بحريين، يسمى أحدهما «الكرويطة الجديدة»، ويسمى الآخر «الكرويطة الاسبينيوريّة» ومن بعض المراكب القلْعية وذوات الصواري، ومن عدد لا بأس به من الزوارق المسلحة.

كانت تونس والجزائر في حالة صلح؛ ولكن بالرغم من أن معاهدة كانت قد أُبرمت بينهما مؤخراً في هذا الشأن - مثلما سبق لنا وأن ذكرنا - إلا أن ذلك الصلح لم يكن حتى في هذه المرة سوى صلح تحميه البنادق والمدافع؛ على الأقل بالنسبة للتونسيين الذين علمتهم التجارب أن يظلوا على حذر. ذلك أن هؤلاء كانوا لا يثقون كثيراً في التعهُّدات التي تقطعها الجزائريون على أنفسهم، فالواقع أن حكومة الباي، التي تعودت على عدم التعويل كثيراً على سلامة نيّة جيرانها الجزائريين، المرهوبي الجانب، كانت أبعد من أن تستنيم أو تخلد إلى ثقة عمياء؛ إذْ إن أمْن حدودها الغربية مع الجزائر كان دائماً موضع سهرها ويقظتها. ثم أتت حادثة، وقعت عند تلك الحدود خلال شهر مارس سنة 1820 م.، فأحدثت الفزع بغتة في أروقة قصر باردو، وحملت المسؤولين التونسيين على الشروع فوراً في استعدادات دفاعية: فلقد عبرت قوة من الفرسان الجزائريين التابعين لعمالة قسنطينة الحدود، حيث قامت بالإغارة على الأراضي التونسية. وفسّر محمود باي تلك الغارة على أنها توطئة مبيّتة لقتال خطير لاحق ولاستئناف وشيك للحرب؛ فما كان منه إلا أن عجّل بإرسال حوالى الألف من فرسانه إلى منطقة التوتّر، تحت إمْرة أحد كبار قُواده، في الوقت نفسه الذي أصدر فيه الأوامر لإبنه، الذي كان على رأس محلّته بمنطقة الجريد، بالتوجُّه فوراً بقواته نحو الحدود التونسية الجزائرية لحمايتها والدفاع عنها، انتظاراً لأن تصله تعزيزات كان الباي يقوم آنئذٍ بحشْد عناصرها. غير أن كل هذا لم يكن لحسن الحظ سوى مخاوف في غير محلها؛ ذلك أنه عُلِم في تونس بعد بضعة أيام أن الجزائريين - بعدما قاموا بغارتهم المذكورة - لم يواصلوا هجومهم إلى أبعد من ذلك، وبأنهم قد انسحبوا، مصطحبين معهم بعض الأسرى وقطعاناً من ماشية التونسيين. وهكذا فقد تمّ الاتصال بسرعة بقوات المحلّة التي كانت متواجدة في منطقة الجريد، حيث طُلب منها التريُّث، كما تم إيقاف الاستعدادات العسكرية التي كانت جارية على قدم وساق في ترسانات وثكنات مدينة تونس. بيْد أنه وإن أخذ استيقاظ المخاوف يفتر؛ فإن انتهاك الجزائريين لحرْمة التراب التونسي - وإن لم يتلوه أي عملٍ عدائي آخر - كان يعتبر في حدّ ذاته مسألة خطيرة. ذلك أنه انتهاك وقع بغتة بعدما كان الصلح قد أُبرم رسمياً، حيث برهن على ضرورة عدم التعويل كثيراً على

حالة التفاهم والانسجام المريبة بين الإيالتين اللتيْن كانتا تتربَّصان بصفة دائمة ببعضهما البعض، بالرغم من التعهُّدات والمواثيق المُعلنة.

وهكذا فقد صار الباي التونسي يشك أكثر من ذي قبل في صدق النوايا السلمية والودية التي أبداها داي الجزائر. وكيلا يباغت اندلاع القتال الباي محمود ـ وهو أمر أصبح متوقعاً بين لحظة وأخرى ـ فإنه بادر إلى الاستعداد في صمت، مصمِّماً على الدفاع عن استقلالية إيالته أكثر من أي وقت مضى.

وبعد انقضاء ثلاثة أشهر، وفي شهر يونية سنة 1820 م.، وقع حدث جديد زاد من الشكوك التي كانت تتملَّك نفس الباي التونسي في هذا الخصوص، وجعله يقرر البدء في اتخاذ إجراءات مناسبة، ليكون مستعدًا لردع أي هجوم جادّ من طرف الجزائريين. ذلك أن مركباً قلْعياً تونسيًّا كان راسياً في مرسى الجزائر منذ عدة أيام، انتظاراً لتفريغ حمولته من البضائع التونسية، ومن ثمَّ الإبحار والعودة إلى تونس. لكن الجزائريين ماطلوا في ذلك. وأوْلد هذا التأخير المتعمَّد في نفس رايس المركب شكوكاً حول بواعثه، فاتخذ جملة من التدابير الدفاعية على ظهر مركبه وظل يرقب الأمور في حذر. ثم زاد في قلقه ذلك النشاط المريب الذي لاحظه في الترسانة، حيث قام الجزائريون بتسليح عدد من مراكب الغزو في عجالة، فما كان منه عندئذٍ إلاَّ أن كرَّر مطلبه، مُلحًّا في السماح له بالإبحار ومغادرة المرسى. فأكد له الجزائريون في النهاية بأنه سيُسمح له بذلك في اليوم التالي. غير أنه أحيط في السرّ علماً بأن الداي الجزائري قد أمر بالقبض عليه وبمصادرة مركبه؛ فما كان من الرايس التونسي إلاّ أن صعد بسرعة على متْن مركبه، حيث تمكن تحت جُنْح الظلام من مغادرة المرسى خفية، ناجياً بذلك من الخطر الذي كان يتهدَّده. وبعد بضعة أيام وصل المركب إلى مرسى حلق الوادي، حيث قام الرايس بإطلاع الباي عن كل ما جرى له في الجزائر.

ولم تترك هذه الواقعة أي شك في حقيقة التوجُّهات العدائية للجزائريين، وأثارت استياءاً شديداً في نفس محمود باي وفي نفوس وزرائه. فصدرت الأوامر على الفور بتكثيف الاستعدادات الحربية التي كان قد شُرِع فيها سرًّا منذ بعض الوقت. وتمَّ إعداد قلاع وبطاريات مدفعية حلق الوادي، لتكون جاهزة للدفاع، ووُضعت الزوارق الحربية التونسية في حالة استنفار لردْع أي هجوم قد تُقدم عليه مراكب الغزو الجزائرية، كما عُجِّل بتسليح بعض المراكب الكبيرة في ترسانة مرسى غار الملح. ولم تكن الاستعدادات الدفاعية في البرّ بأقلّ من هذه الاستعدادات البحرية؛ فقد تمَّ إرسال تعزيزات أولية من القوات البرية إلى مدينة الكاف، كما لم تلبث محلة عسكرية ضخمة، تحت قيادة الابن الأكبر للباي، حسين، أن تحوَّلت هي الأخرى إلى الكاف.

بيْد أن الأحداث لم تكن، حتى في هذه المرة، تبرِّر مخاوف محمود باي، في ما يتعلق بحدوده البرية مع الجزائر؛ إلاّ أنه كان ـ على العكس من ذلك ـ مصيباً في ما خشيه من إمكانية إقدام الجزائريين على مناشبته القتال بحراً. وبالفعل، فإنه خلال شهر يولية سنة 1820 م.، بادر غزاة البحر ـ الذين كانوا يتجولون عندئذٍ بين جزيرتيْ سردينية ومالطا ـ إلى الاستيلاء على ثلاثة مراكب تجارية

تونسية كانت تحمل على متنها شحنات قيّمة من البضائع، واقتادوها إلى مرسى عنّابة، حيث أطلقوا هناك سراح طواقمها ووجهوهم إلى تونس بعد احتجاز مراكبهم. واستشاط الباي التونسي غضباً لهذا الاعتداء السافر؛ فما كان منه إلا أن أمر بسرعة تسليح مراكبه الحربية، بحيث لم يحل شهر أكتوبر التالي، حتى كان الأسطول التونسي جاهزاً للإبحار لمهاجمة البحرية الجزائرية. وكان أسطول تونس مكوناً من القطع التالية أسماؤها: الفرقاطة «الزهراء» ، والفرقاطة «الهجينة»، والفرقاطة «المحْرزيّة»، والفرقاطة «الإسلامبولية»، و«الكرويطة الجديدة»، و«الكرويطة الاسبنيورية»، و«القلعية الكبيرة»، و«السكونة الكبيرة»[1]. وغادر هذا الأسطول مياه حلق الوادي في شهر محرم سنة 1236 هـ. ، الموافق 28 أكتوبر سنة 1820 م. ثم انضمّ إليه غراب شراعي تونسي، كان تخوّف قبطانه من الالتقاء في عرض البحر بغزاة البحر الجزائريين، قد أجبره على التريّث بميناء القرنة (ليقورن) الإيطالي. ثم أخذ هذا الأسطول التونسي يتجوّل بدوره ما بين جزر البليار الإسبانية وبين مرسى الجزائر، مستعرضاً قوته هناك لمدة عدّة أيام، تحرّشاً منه بمراكب الأسطول الجزائري، غير أن هذا الأخير لم يُقدم على التصدي له. لكنه بالرغم من هذا النجاح المعنوي لهذه الحملة البحرية التونسية، إلاّ أن أميرآلايها اضطر إلى العودة بقطعه الحربية إلى مرسى حلق الوادي. ذلك أن هذا الأسطول التونسي كان قد استنفد مؤنه، زيادة عن سوء الأحوال الجوية في ذلك الموسم الخريفي، الأمر الذي جعل استمرار تجوّله في البحر أمراً محفوفاً بالمخاطر. وهكذا فقد رجع الأسطول إلى الإرساء بحلق الوادي في نهاية شهر ديسمبر، انتظاراً لاستئناف تجواله المتحرّش في الربيع التالي.

ومثلما سنرى، فإن المساعي الحميدة التي بذلها الباب العالي العثماني، الذي تدخّل لتسوية هذه الأزمة الجديدة التي تصاعدت فجأة بين الإيالتين،قد جعلت اهتمام تونس بتحسين وتطوير بوارجها الحربية أمراً لا ضرورة له، لأن صلحاً نهائياً تماماً - في هذه المرة - قد أبرم في تلك الأونة، تحت رعاية مبعوث عثماني أوفده السلطان.

وقبل أن نختتم سرد أحداث سنة 1820 م. ، دعونا نشير فقط إلى أن الحكومة السردينية قد وجّهت إلى تونس أسطولاً حربياً، تحت إمْرة الكونت كاستيللو فيكيو، الذي وصل إلى مياه حلق الوادي في 17 ديسمبر لاستعراض قوته، ولحمْل الحكومة التونسية على النظر بعين الاعتبار في العديد من الشكاوى والالتماسات التي كان التجار الجَنَويّون المتضرِّري المصالح في تونس قد تقدموا بها آنئذٍ، فلم يجد الباي عندئذ بُدّاً من الاستجابة لتظلّماتهم.

لم يكن في وسع الباب العالي العثماني ألاّ يكترث للعداء الجديد الذي نشب بين إيالتيْ تونس والجزائر، اللتين كان حريصاً على اعتبارهما تابعتين للدولة العثمانية؛ بل كان سعيداً لاغتنام هذه الفرصة السانحة، كي يُظْهر مجدّداً تبعيتهما للسلطان العثماني. ولذا فإننا نراه يبادر إلى إرسال

---

(1) انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص ص 133 - 134.

زورق مسلح بستة مدافع. وصدر الأمر لهذه الفرقة البحرية التونسية بالتوجّه إلى الأرخبيل اليوناني والانضمام إلى الأسطول العثماني والإنضواء تحت إمْرة القبطان باشا، قائد عام البحرية العثمانية[1].

كانت المعاهدات المبرمة بين الإيالة التونسية وبين الدانمارك تُلْزم هذه الدولة الإسكندنافية الأخيرة بتسديد إتاوة لتونس مرة كل خمس سنوات. وكلّف بلاط كوبنهاجن، في هذه السنة، قنصله الجديد في الإيالة، الفارس فالبه - وهو قبطان لإحدى سفن البحرية الملكية الدانماركية - بالإيفاء بهذا الالتزام. وكانت إرسالية الحكومة الدانماركية المتوجّبة عليها في هذا الشأن، تتكوّن من أخشاب لبناء المراكب، وبارود، وقطران، ومراسي سفن، وأسلاك فولاذية، وأدوات إبحار. وتلقّت الإيالة التونسية هذه المعدّات بكل فرح، خصوصاً وأن ترسانتها البحرية كانت في حاجة ماسّة إليها. وسلّم القنصل الدانماركي الجديد، بتلك المناسبة، إلى الباي وإلى الشخصيات الرئيسية في الإيالة، عدداً من الهدايا القيّمة.

بما أنه لم تكن قد أبرمت بعدُ أية معاهدة صلح أو أي اتفاق تجاري بين دوقية توسكانا وبين تونس - بالرغم من أن علاقات ميناء القرنة (ليقورنو) مع تونس كانت كبيرة جدًا، وتُبشّر بمزيد من التطوير - فإن حكومة دوقية توسكانا الكبرى قد فكرت في إبرام معاهدة مع الإيالة. ولذا فإننا نراها تخوّل قنصل هولندا العام بتونس، السيد نيسّن، بمفاتحة محمود باي حول تسوية مماثلة لتلك التي كانت توسكانا قد توصّلت إليها مع الجزائر، مقابل استعداد هذه الدّوْقية الإيطالية لدفع مبلغ ألف وخمسمائة قرش. فقبلت تونس هذا العرْض، وأبرمت بالفعل - على أثر مفاوضات خاطفة - معاهدة في 10 يولية سنة 1822 م. ويرجع الفضل في إبرام هذه المعاهدة إلى مثابرة وحصافة قنصل هولندا العام نيسّن، الذي أُسْبغ عليه بهذه المناسبة لقب قنصل توسكانا العام في تونس، إلى جانب مهمته الأصلية كقنصل عام لهولندا.

ورغبة من محمود باي في البرهنة على أن القوات البحرية للإيالة لم ينلْها أي ضعف أو تدهور في عهده، نراه يأمر بإلحاق الفرقاطتين اللتين تعاقد على تصنيعهما في مرسيليا - واللتين كانتا قد وصلتا لتوّهما إلى تونس، حيث تمّ تسليحهما على الفور - بالفرقة البحرية التونسية التي كانت قد انضمت إلى الأسطول العثماني، لدعمها. وغادرت هاتان الفرقاطتان اللتان انضمّ إليها مركب حربي مسلّح، مرسى حلق الوادي في 15 أكتوبر، باتجاه شرقي البحر الأبيض المتوسط.

وحوالى نهاية شهر نوفمبر سنة 1822 م، سدّد بلاطا نابولي واستوكهلم، دون تسويف، الإتاوات التي تُلْزمهما بها المعاهدات المعقودة بينهما وبين الإيالة. وقُبيْل نهاية شهر أكتوبر التالي أرسل بلاط فلورنسا التوسكاني إلى تونس مصادقته الرسمية على معاهدة الصلح التي كان قد أبرمها على النحو المذكور أعلاه.

---

(1) أما إيالة طرابلس الغرب، فقد شاركت في ذلك الجهاد البحري ضد اليونان المتمردة على الدولة العثمانية بستة مراكب حربية، أسهمت في مختلف المعارك التي دارت في جزر الأرخبيل اليوناني؛ حيث أغرقت منها قطعتان. انظر ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ص 563.

منذ اندلاع تمرد اليونان ضد الدولة العثمانية في شرقي البحر الأبيض المتوسط، ومنذ أن اندلعت الحرب غربيّه بين فرنسا وإسبانيا، اختلّ أمْن الملاحة التجارية في هذا البحر بشكل كبير، نتيجة لظهور عدد كبير من سفن القرصنة اليونانية والإسبانية؛ حيث سُلّحت سفن القراصنة اليونان وأخذت تهاجم مراكب المسلمين من عند جزر الأرخبيل اليوناني[1]، بل إن هذه السفن اليونانية كانت، كلما فشلت في اقتناص مركب تابع لبلد مسلم، تحاول في بعض الأحيان تعويض فشلها هذا بالاستيلاء على إحدى السفن التجارية الأوروبية. أما سفن القرصنة الإسبانية، التي كانت تنطلق من جزر الباليار، فقد كانت متخصّصة فقط في تصيُّد السفن الفرنسية. وكان لقُرْب السواحل التونسية ميزات جمَّة بالنسبة لهؤلاء القراصنة الأوروبيين، وخصوصاً الإسبانيين منهم. ذلك أن تجوُّل سفنهم القرصانية عند رأس النّتوء القاريّ، بالوطن القبلي، قد أتاح لهم العديد من الفرص للإستيلاء على سفن تجارية فرنسية، كانت تعمل بخطوط الملاحة ما بين مرسى حلق الوادي التونسي وبين ميناء القرْنة (ليفورنو) الإيطالي، بحمولات من البضائع الثمينة؛ فكان من بين غنائمهم سفينة فرنسية تجارية، تمّ بيعها بعد ذلك في تونس هي وحمولاتها، بموافقة من الباي نفسه. فأدى ذلك إلى نشوب نزاع بين محمود باي وبين القنصل الفرنسي حول هذه المسألة؛ حيث إن الباي أصرَّ على السماح للقراصنة الإسبانيين بتسويق غنائمهم في موانىء الإيالة، ما دامت من النوع الجيِّد، وما داموا يرتادون هذه الموانىء بسفنهم بطريقة مشروعة بالنسبة لقوانين بلاده، وأنه يرغب من جانبه التزام الحياد الكامل تجاه الحرب القائمة آنئذٍ بين فرنسا وبين إسبانيا، وعدم الزّجِّ بنفسه وبإيالته في الخلافات بين البلدين. غير أن سوء التفاهم بين فرنسا وبين الإيالة التونسية ما لبث أن تلاشى بعد بضعة أشهر، وذلك على أثر تغيير النظام الملكي في إسبانيا وما ترتب على ذلك من انسحاب القوات الفرنسية منها ورجوع المياه إلى مجاريها بين هذين البلدين الأوروبيين.

كانت الحكومة الفرنسية قد أخذت تفكر منذ مدة طويلة في ضرورة إعادة النظر في معاهداتها القديمة مع الإيالة التونسية، بغية وضع حد لضروب التعسُّف التي صارت مصالحها التجارية تتعرض لها في الإيالة، وتداركاً لاحتمال عودة السلطات التونسية مجدَّداً إلى خرْق ما تُلزمها به تلك المعاهدات. وهكذا فقد انتهزت فرنسا فرصة تعيينها لقنصلها العام الجديد في تونس، السيد قسطنطين جيس، حيث كلَّفته بالتفاوض مع حكومة الإيالة حول وضْع أسس جديدة لمعاهدة تكون قائمة على شروط أفضل بالنسبة لفرنسا.

وهكذا، فإن السيد جيس ـ الذي كان قد خلف القنصل العتيد ديڤواز ـ غادر ميناء طولون إلى

(1) يقول ابن أبي الضِّياف: «... وفي 1238 هـ. [1823 م]، ظهرت مراكب من القريق [اليونانيين] في سواحل ثغر تونس، تقطع الطريق على مراكب المتْجر، وهي المسمّاة بـ(الزبنطوط)، أي عارية النسبة، واشتدّت وطأتهم بأخذ الأموال والتمثيل بقتل أصحاب المراكب وتغريقها، وتعطلت التجارة بسبب ذلك، فجهّز الباي ثلاثة مراكب حربية أمّر عليها حسُّونة المورالي، فشرَّدهم من بحار المملكة». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 143.

زورق مسلح بستة مدافع. وصدر الأمر لهذه الفرقة البحرية التونسية بالتوجُّه إلى الأرخبيل اليوناني والانضمام إلى الأسطول العثماني والإنضواء تحت إمْرة القبطان باشا، قائد عام البحرية العثمانية[1].

كانت المعاهدات المبرمة بين الإيالة التونسية وبين الدانمارك تُلْزِم هذه الدولة الإسكندنافية الأخيرة بتسديد إتاوة لتونس مرة كل خمس سنوات. وكلّف بلاط كوبنهاجن، في هذه السنة، قنصله الجديد في الإيالة، الفارس فالبه ـ وهو قبطان لإحدى سفن البحرية الملكية الدانماركية ـ بالإيفاء بهذا الالتزام. وكانت إرسالية الحكومة الدانماركية المتوجّبة عليها في هذا الشأن، تتكوّن من أخشاب لبناء المراكب، وبارود، وقطران، ومراسي سفن، وأسلاك فولاذية، وأدوات إبحار. وتلقّت الإيالة التونسية هذه المعدّات بكل فرح، خصوصاً وأن ترسانتها البحرية كانت في حاجة ماسّة إليها. وسلّم القنصل الدانماركي الجديد، بتلك المناسبة، إلى الباي وإلى الشخصيات الرئيسية في الإيالة، عدداً من الهدايا القيّمة.

بيما أنه لم تكن قد أبرمت بعدُ أية معاهدة صلح أو أي اتفاق تجاري بين دوقية توسكانا وبين تونس ـ بالرغم من أن علاقات ميناء القرنة (ليفورنو) مع تونس كانت كبيرة جدًّا، وتُبشِّر بمزيد من التطوير ـ فإن حكومة دوقية توسكانا الكبرى قد فكرت في إبرام معاهدة مع الإيالة. ولذا فإننا نراها تخوِّل قنصل هولندا العام بتونس، السيد نيسّن، بمفاتحة محمود باي حول تسوية مماثلة لتلك التي كانت توسكانا قد توصّلت إليها مع الجزائر، مقابل استعداد هذه الدُّوقية الإيطالية لدفع مبلغ ألف وخمسمائة قرش. فقبلت تونس هذا العرْض، وأبرمت بالفعل ـ على أثر مفاوضات خاطفة ـ معاهدة في 10 يولية سنة 1822 م. ويرجع الفضل في إبرام هذه المعاهدة إلى مثابرة وحصافة قنصل هولندا العام نيسّن، الذي أُسْبغ عليه بهذه المناسبة لقب قنصل توسكانا العام في تونس، إلى جانب مهمته الأصلية كقنصل عام لهولندا.

ورغبة من محمود باي في البرهنة على أن القوات البحرية للإيالة لم ينلْها أي ضعف أو تدهور في عهده، نراه يأمر بإلحاق الفرقاطتين اللتين تعاقد على تصنيعهما في مرسيليا ـ واللتين كانتا قد وصلتا لتوِّهما إلى تونس، حيث تمّ تسليحهما على الفور ـ بالفرقة البحرية التونسية التي كانت قد انضمت إلى الأسطول العثماني، لدعمها. وغادرت هاتان الفرقاطتان اللتان انضمّ إليها مركب حربي مسلّح، مرسى حلق الوادي في 15 أكتوبر، باتجاه شرقي البحر الأبيض المتوسط.

وحوالى نهاية شهر نوفمبر سنة 1822 م، سدّد بلاطا نابولي واستوكهلم، دون تسويف، الإتاوات التي تُلْزمهما بها المعاهدات المعقودة بينهما وبين الإيالة. وقُبَيْل نهاية شهر أكتوبر التالي أرسل بلاط فلورنسا التوسكاني إلى تونس مصادقته الرسمية على معاهدة الصلح التي كان قد أبرمها على النحو المذكور أعلاه.

---

(1) أما إيالة طرابلس الغرب، فقد شاركت في ذلك الجهاد البحري ضد اليونان المتمردة على الدولة العثمانية بستة مراكب حربية، أسهمت في مختلف المعارك التي دارت في جزر الأرخبيل اليوناني؛ حيث أُغرقت منها قطعتان. انظر ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ص 563.

منذ اندلاع تمرد اليونان ضد الدولة العثمانية في شرقي البحر الأبيض المتوسط، ومنذ أن اندلعت الحرب غربيّه بين فرنسا وإسبانيا، اختلّ أمن الملاحة التجارية في هذا البحر بشكل كبير، نتيجة لظهور عدد كبير من سفن القرصنة اليونانية والإسبانية؛ حيث سُلّحت سفن القراصنة اليونان وأخذت تهاجم مراكب المسلمين من عند جزر الأرخبيل اليوناني[1]، بل إن هذه السفن اليونانية كانت، كلما فشلت في اقتناص مركب تابع لبلد مسلم، تحاول في بعض الأحيان تعويض فشلها هذا بالاستيلاء على إحدى السفن التجارية الأوروبية. أما سفن القرصنة الإسبانية، التي كانت تنطلق من جزر الباليار، فقد كانت متخصّصة فقط في تصيُّد السفن الفرنسية. وكان لقُرْب السواحل التونسية ميزات جمّة بالنسبة لهؤلاء القراصنة الأوروبيين، وخصوصاً الإسبانيين منهم. ذلك أن تجوُّل سفنهم القرصانية عند رأس النّتوء القاريّ، بالوطن القبلي، قد أتاح لهم العديد من الفرص للإستيلاء علي سفن تجارية فرنسية، كانت تعمل بخطوط الملاحة ما بين مرسى حلق الوادي التونسي وبين ميناء القرْنة (ليقورنو) الإيطالي، بحمولات من البضائع الثمينة؛ فكان من بين غنائمهم سفينة فرنسية تجارية، تمّ بيعها بعد ذلك في تونس هي وحمولاتها، بموافقة من الباي نفسه. فأدى ذلك إلى نشوب نزاع بين محمود باي وبين القنصل الفرنسي حول هذه المسألة؛ حيث إن الباي أصرَّ على السماح للقراصنة الإسبانيين بتسويق غنائمهم في موانىء الإيالة، ما دامت من النوع الجيِّد، وما داموا يرتادون هذه الموانىء بسفنهم بطريقة مشروعة بالنسبة لقوانين بلاده، وأنه يرغب من جانبه التزام الحياد الكامل تجاه الحرب القائمة آنئذٍ بين فرنسا وبين إسبانيا، وعدم الزَّجّ بنفسه وبإيالته في الخلافات بين البلدين. غير أن سوء التفاهم بين فرنسا وبين الإيالة التونسية ما لبث أن تلاشى بعد بضعة أشهر، وذلك على أثر تغيير النظام الملكي في إسبانيا وما ترتب على ذلك من انسحاب القوات الفرنسية منها ورجوع المياه إلى مجاريها بين هذين البلدين الأوروبيين.

كانت الحكومة الفرنسية قد أخذت تفكر منذ مدة طويلة في ضرورة إعادة النظر في معاهداتها القديمة مع الإيالة التونسية، بغية وضع حد لضروب التعسُّف التي صارت مصالحها التجارية تتعرض لها في الإيالة، وتداركاً لاحتمال عودة السلطات التونسية مجدّداً إلى خرْق ما تُلزمها به تلك المعاهدات. وهكذا فقد انتهزت فرنسا فرصة تعيينها لقنصلها العام الجديد في تونس، السيد قنسطنطين جيس، حيث كلّفته بالتفاوض مع حكومة الإيالة حول وضْع أسس جديدة لمعاهدة تكون قائمة على شروط أفضل بالنسبة لفرنسا.

وهكذا، فإن السيد جيس ـ الذي كان قد خلف القنصل العتيد ديفْواز ـ غادر ميناء طولون إلى

(1) يقول ابن أبي الضيّاف: «... وفي 1238 هـ. [1823 م]، ظهرت مراكب من القريق [اليونانيين] في سواحل ثغر تونس، تقطع الطريق على مراكب المتْجر، وهي المسمّاة بـ(الزبنطوط)، أي عارية النسبة، واشتدّت وطأتهم بأخذ الأموال والتمثيل بقتل أصحاب المراكب وتغريقها، وتعطلت التجارة بسبب ذلك، فجهّز الباي ثلاثة مراكب حربية أمّر عليها حسّونة المورالي، فشرّدهم من بحار المملكة». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 143.

تونس، مصحوبا بتعليمات ومخوّلاً بصلاحيّات خاصة، حيث وصلها في 15 يناير سنة 1823 م، مصحوباً بأسطول حربي فرنسي يقوده الأمر البحري دروُو.

وإضافة إلى حماية المصالح الفرنسية العامة في الإيالة - التي كُلِّف جيس بالدفاع عنها خلال مفاوضاته المُزْمعة لإبرام المعاهدة الجديدة - فإن اهتمام هذا القنصل الجديد كان منصبًا على عدة نقاط خاصة كُلِّف بالتباحث بشأنها مع الباي ومحاولة حمْله على حلّها. وتتمثل هذه النقاط في: ضرورة استعادة فرنسا للسفينة التجارية التي كان قد استولى عليها القراصنة الإسبان في السنة السابقة، حيث اقتادوها إلى تونس وباعوها فيها هي وحمولتها من البضائع؛ أو على الأقل دفع تعويض إلى فرنسا عنها وعن حمولتها؛ وتتمثل أيضاً في رفض الموافقة على مطلب التونسيين بتخفيض قيمة رسوم الاستيراد الضريبي عن البضائع الفرنسية، أسْوة بما تفعله تونس تجاه البضائع المصدّرة من موانئها إلى فرنسا، وذلك تطبيقاً لمنطوق المادة العاشرة من معاهدتيْ سنتيْ 1720 و1742 م، وكذلك إقرار تعريفة جمركية منتظمة؛ والحصول على ضمانات تخص سلامة أملاك الفرنسيين المقيمين بتونس في حالة نشوب نزاع بين الحكومتين؛ وأخيراً تسوية مسألة تصفية الديون الفرنسية والتونسية المعلّقة منذ العديد من السنوات.

وجرت عدة مباحثات لمناقشة هذه المسائل الخمس، والتي أُفْرد لها اتفاق خاص تمّ توقيعه في 20 يناير سنة 1823 م.

وكان تواجد الأسطول الحربي الفرنسي - الذي وُضع تحت تصرف قنصل فرنسا الجديد - في حلق الوادي يشكّل في حد ذاته تهديداً مسلحاً لتونس؛ الأمر الذي ساعد القنصل كثيراً في تسهيل إنجاز القسم الأول من مهمته. وخشيةً من محمود باي في أن تُقْدم فرنسا على تنفيذ وعيدها بقطع علاقاتها معه، نراه يذعن لمطالب القنصل قنسطنطين جيس. وبشّرت هذه المكاسب المبدئية التي حققها القنصل بإمكانية التوصّل بسهولة إلى إبرام معاهدة نهائية. وبالفعل فقد تمّ إبرام هذه المعاهدة في ثوبها الكامل في 15 ديسمبر من السنة نفسها.

وخلال الفترة نفسها تمكّن القائم بالأعمال الأمْريكي الجديد في تونس من الحصول من محمود باي على موافقة بإدخال تحويرات لصالح أمْريكا، على بنود المعاهدات التي تربط بين حكومة الإيالات المتحدة الأمْريكية وبين الإيالة التونسية. وتمّ إبرام هذا الاتفاق الجديد بينهما بقصر باردو في 24 فبراير سنة 1824 م.

وكانت وطأة مرض النِّقْرس المزمن قد اشتدّت على محمود باي، أثناء مباحثاته الطويلة التي أجراها مع القنصل الفرنسي لإبرام المعاهدة المذكورة بين فرنسا وتونس. فوافته المنيّة ليلة الأحد 28 رجب سنة 1239 هـ.، الموافق 28 مارس سنة 1824 م. وكان الناس يشعرون منذ فترة بدنوّ أجله، نظراً إلى تقدّم سنّه واستفحال دائه، ولذا فإن وفاته لم تؤد إلى تعكير استتباب السكينة في مدينة تونس.

ولايـة

حسين باشا باي[1]

بمجرد وفاة محمود باي خلفه إبنه الأكبر حسين ، الذي عُقدت له البيْعة العامة في اليوم نفسه ، دون معارضة من أحد . وكان حسين باي في الحقيقة قد استحوذ أصلاً على مقاليد الحكم الفعلي في حياة والده ؛ حيث كان يصرِّف أمور الإيالة باسمه . وأوكل منصب قيادة الجيش البري التونسي (السُفر بالمحالّ) إلى شقيقه الأصغر ، الأمير مصطفى ؛ فيما احتفظ مصطفى باش مملوك بمنصب الوزير الأول[2] ، الذي كان يتولاّه بكل تفانٍ وولاء في حياة الباي المُتَوَفَّى . وفيما عدا تعيين حفْنة من الموظفين الثانويين ، الذين لم يكونوا يتمتعون بأي نفوذ ولم يكن لهم أي وزْن سياسي فعلي ، وإنما حازوا على مناصبهم تلك لمجرد كونهم صنيعة للعاهل الجديد؛ فإن هذا الأخير أقرّ كبار رجالات الحكومة السابقة في مناصبهم التي كانوا يضطلعون بها في عهد أبيه .

قُبيْل نهاية سنة 1824م ، نرى مسألة صيد المرجان في المياه التونسية ـ وهي مسألة كانت الحكومة الفرنسية قد أهملتها منذ أمد طويل ـ تُثار من جديد بسبب وقوع حادثة سوف نتطرق إليها . ولكن دعونا نُلقي في البداية نظرة استردادية خاطفة على مختلف المراحل التي مرّ بها هذا الامتياز البحري الذي تحصلت عليه فرنسا منذ أكثر من مائة وخمسين سنة ، لصيد المرجان واستغلاله في مياه تونس .

فمنذ سنة 1520م ، نجد ثلاثة من الفرنسيين ، الذين نجهل اليوم أسماءهم ، يستقرُّون بمرسى تامكرت التونسي المطل على البحر ، حيث أنشأوا شركة صغيرة لصيد المرجان في نقطة ساحلية تسمى «مرسى النعمة» . وبعد مضيِّ أربع سنوات على ذلك ، نجد شركة فرنسية أخرى

---

(1) ولد حسين باي في 12 ربيع الثاني سنة 1198 هـ ، الموافق 4 مارس سنة 1784 م . وأمه هي بنت عم والده. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 153 .

(2) يقول ابن أبي الضيّاف إن «وزير الباي حسين والقائم بأحوال مملكته «كان هو حسين خوجة»، وهي عبارة نفهم منها أن هذا الأخير كان هو وزيره الأول. كما أن ابن أبي الضيّاف لا يذكر في إتحافه وزيراً تونسياً باسم مصطفى باش مملوك، على غرار ألفونص روسّو هنا. انظر، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

تقوم عند نقطة ساحلية ثانية تقع إلى الغرب من مقرّ الشركة السابقة ، في المنطقة التي تقطنها قبيلتا «مازول» و «الزمالة» العربيتان ، حيث اشترت هذه الشركة من القبيلتين حق إقامة مؤسسة تجارية هناك ، مقابل دفع إتاوة سنوية لهما . ذلك هو الأصل في إقامة مؤسسات تجارية فرنسية على سواحل المغرب العربي . بيْد أن تلك البدايات لم تكن سوى محاولات فاشلة سرعان ما أدّت إلى إفلاس الشركات الصغيرة التي قامت بها . وفيما بعد ، بادرت فرنسا إلى عقد اتفاقات رسمية مع الإيالات المغربية ، حيث فتحت تلك الاتفاقات الباب أمام مثل تلك الشركات لتحقيق أرباح لها هناك . غير أن شركة فرنسية واحدة ، وهي «الشركة الملكية» ، التي تأسست في سنة 1741 م ، استطاعت أن تجني ثمار تلك الاتفاقات وأن تحقق مكاسب . ولقد سبق لنا وأن ذكرنا أنه قد أبرمت في سنة 1685م معاهدة ، كانت قد فُرضت على تونس بالقوة ، عندما جاء إليه أسطول حربي فرنسي ، تحت قيادة الأميرال الكونت ديستري ، الذي أجبر الباي أحمد شلبي عندئذٍ على تسديد تعويض محدد للتجارة الفرنسية لتسوية مشاكله المعلّقة مع فرنسا . وكي يفي أحمد شلبي بالالتزام المفروض عليه ، اضطرّ إلى الاستدانة ، لأن حروبه ضد منافسيه على الحكم كانت قد جعلته يبدد أموال خزائن الإيالة . فما كان منه يومئذٍ إلا أن استدان مالاً من تاجر فرنسي ، ومنحه في المقابل امتياز إنشاء مؤسسة تجارية في مرسى تامكرت، وهي القرية البحرية التي كانت في غابر الأيام تابعة للجَنَويين الذين كانوا يحتلون طبرقة . وكانت الإيالة قد سمحت في سنة 1685م لتجار إنجليز باستثمار مرجان مياه تامكرت ، فانتزعت ذلك الامتياز منهم وسلمته إلى ذلك الفرنسي الذي فرّج كرْبة الباي أحمد شلبي المالية ، حيث أنشأ هذا التاجر بمرسى تامكرت شركة لصيد المرجان وتصديره . ثم أفلست مؤسسته ، فتنازلت شركته فيما بعد ، في سنة 1707م ، عن امتيازها لـ «شركة امتيازات إفريقيا» الفرنسية . وفي سنة 1768م ، عقدت «شركة إفريقيا الملكية» الفرنسية مع الباي علي باشا الحُسيْني مباشرة اتفاقاً كُفل لها الانفراد بصيد المرجان في جميع مياه الإيالة التونسية - فيما عدا طبرقة - وذلك مقابل إتاوة سنوية بلغت أربعة آلاف وخمسمائة قرش تونسي . ولقد مُنح ذلك الامتياز للشركة المذكورة دون تحديد لأيّ تاريخ لانتهاء مدته ، إذْ تُرك الأمر لمشيئة الشركة . وفي سنة 1781م ، أبرمت فرنسا مع حمّودة باشا الحُسيْني اتفاقية خوّلت - بحسب منطوق مادتها الأولى - «شركة إفريقيا» الفرنسية امتياز صيد المرجان في جميع مياه تونس ، ابتداء من جزيرة طبرقة وحتى حدودها مع إيالة طرابلس الغرب . وكانت مدة الامتياز ست سنوات قابلة للتجديد ، وذلك مقابل دفع الشركة لإتاوة سنوية للإيالة قيمتها 13,500 قرش تونسي . ثم جُدِّدت الاتفاقية في سنة 1782 م . وبعد قيام الثورة الفرنسية بسنوات ، تحولت الشركة المذكورة إلى وكالة تجارية تابعة رأساً للدولة الفرنسية . غير أنه على أثر قيام فرنسا بحملتها على مصر ، أُعلنت حالة الحرب بين فرنسا من ناحية ، وبين الدولة العثمانية والإيالات المغربية من ناحية أخرى ، في سنة 1799م ؛ فأودى ذلك بالشركة ، بحيث لم تقم لها قائمة بعدئذٍ . وفي أعقاب جلاء الحملة الفرنسية عن مصر، انعقد الصلح بين تونس وبين فرنسا في سنة 1802 م ؛ غير أن معاهدة الصلح بينهما لم تُشرْ في أيّ من بنودها إلى مسألة تجديد امتياز صيد المرجان في مياه الإيالة .

ومنذ انتهاء أجل امتياز استثمار الشركة الفرنسية للمرجان التونسي الذي أُبرم اتفاقه في سنة 1782م ، كان صيد هذه الثروة في المياه التونسية قد صار مُشاعاً للجميع ؛ حيث أخذت مختلف مراكب صيد المرجان الأجنبية تتنافس على استثماره ، مقابل دفع رسوم محدّدة كانت تسدّد رأساً لمصلحة الضرائب التونسية . وطفقت مئات المراكب الإيطالية والفرنسية وغيرها تتنافس على صيد المرجان التونسي ، بالرغم من المحاولات التي بذلتها فرنسا لدى بايات تونس لجعل امتياز صيد هذه الثروة على طول السواحل التونسية مقتصراً عليها وحدها .

واستمر الحال على هذا المنوال إلى أن تولى حكم تونس حسين باي بن محمود ، وعندئذٍ نرى «شركة تاتْشر لصيد المرجان» الإنجليزية تعرض عليه، عند نهاية سنة 1824 م، بأن يمنحها عقد امتياز لمدة عشر سنوات يخوّلها احتكار صيده وحدها على طول الساحل التونسي، مقابل إتاوة سنوية مقدارها مائة ألف قرش، زيادة عن تزويد حكومة الباي بخمسين كيلو جراماً من صافي المرجان الممتاز، تقدّر قيمتها بواحد وعشرين ألف قرش؛ هذا إلى جانب تكفّل شركة «تاتْشر» هذه بإيفاء جميع الرسوم التي كانت مصلحة الضرائب التونسية تجنيها من مراكب الدول الأوروبية الأخرى التي كانت تستثمر صيد المرجان في مياه الإيالة، شريطة منع تلك المراكب من مزاحمة الشركة الإنجليزية مستقبلاً.

وقبل الإقدام على توقيع هذه الاتفاقية المُرْبحة جداً مع شركة تاتْشر الإنجليزية، نجد الباي حسين يفاتح القنصل الفرنسي في الأمر مُبدياً استعداده لمنح هذا الامتياز لفرنسا ، بدل إنجلترا ، في حالة قبول الحكومة الفرنسية لشروط الشركة الإنجليزية صاحبة العرض . كما فاتح حسين باي قنصليْ سَردينية ونابولي حول الموضوع نفسه ، باعتبار أن أكثر المراكب التي كانت تقوم بصيد وتصدير المرجان التونسي كانت تابعة لهاتين الدولتين. غير أن قناصل فرنسا وسَردينية ونابولي مجتمعين حاولوا ثني الباي التونسي عن إبرام أي اتفاق في الخصوص مع الإنجليز ، إنْ لم يتقدموا إليه في المقابل بأي عرض يرمي إلى منافسة شركة تاتْشر الإنجليزية وإبرام عقد امتياز معه بدلها. واكتفى القناصل الثلاثة بمحاولة حمْل الباي على الإبقاء على الكيفية السابقة التي كانت هذه الثروة تُستغلّ بموجبها منذ العديد من السنوات ؛ بيْد أن محاولتهم ذهبت سدى. وحيث إن الإيالة وجدت في العرض الإنجليزي فرصة لتحقيق مكاسب كبيرة ؛ فإن حسين باي أقدم على إبرام الاتفاق مع شركة تاتْشر الإنجليزية .

وكانت هذه الشركة عند إبرامها للعقد عازمة على ابتكار آلات حديثة تُستخدم لأول مرة في صيد المرجان . إلاّ أنه اتضح لها ، بعد وقت من توقيع الاتفاق مع الباي التونسي ، أن مشروع تصنيع تلك الآلات المبتكرة سيكلفها أموالاً باهظة، لن يكفي ريْع استغلال المرجان التونسي لتغطيتها . ولذا فإننا نجد شركة تاتْشر الإنجليزية ـ قبل أن تقامر برؤوس أموال كبيرة في تصنيع آلات صيد المرجان المبتكرة ـ تحاول وضع يدها مستقبلاً على الثروات المرجانية على امتداد سواحل إيالة الجزائر المجاورة التي كانت فرنسا، من جانبها، تقوم باستغلالها آنئذٍ،

بموجب عقد امتياز كانت قد أبرمته مع الجزائر من قبل، وقارب العقد على الانتهاء. فقامت شركة تاتشر الإنجليزية ببذل مساع في هذا الخصوص لدى داي الجزائر، كي يمنحها عقد الامتياز حالما ينتهي أجل العقد الفرنسي المذكور. ولم يكن خافياً على أحد أن الشركة الإنجليزية كانت تطمح إلى التوصل على المدى البعيد - إلى احتكار صيد المرجان على طول سواحل الإيالات المغربية كلها، لأن الشركة قد خططت لأن تصبح سيدة تجارة المرجان في العالم، بحيث تقيم لها مصانع في إنجلترا لتصنيع حُليّ النساء منه، ومن ثم تصديره بكميات تجارية إلى مستعمراتها في الهند، لعلمها بأن العائلات الهندية الغنيّة وأمراء الهنود ونبلاءهم يعشقون اقتناء المجوهرات وأنواع الحُليّ الغالية المطعّمة بالمرجان. غير أن مفاوضات شركة تاتشر هذه مع داي الجزائر فشلت تماماً؛ الأمر الذي جعلها تتطلع إلى فسخ عقد الامتياز كلية.

ومن جانب آخر، نجد باي تونس يندم، من ناحيته، على منحه امتياز صيد المرجان لهذه الشركة الإنجليزية. ذلك أن العديد من الأشخاص العارفين بهذه الثروة أوضحوا له بأن استخدام الشركة الإنجليزية لوسائل تقنيّة متقدمة سيُفضي وشيكاً إلى اندثار وموات جذور المرجان عند سواحله تماماً، وبالتالي إلى القضاء على هذه الثروة البحرية التي تعتبر أحد مصادر دخل الإيالة.

وهكذا فإن الجانبين المتعاقدين - التونسي والإنجليزي - وجدا المبرّرات الكافية لإلغاء العقد. وبالفعل فقد فُسخ اتفاق امتياز شركة تاتشر في شهر سبتمبر سنة 1826م؛ وأصبح صيد المرجان التونسي مباحاً ثانية لمراكب تابعة لمختلف الدول، مقابل دفع رسوم ضريبية معيّنة للخزينة التونسية.

ودعونا الآن نستأنف السياق التاريخي لبقية الأحداث التي نحن بصدد سردها حسب ترتيب وقوعها:

على أثر وفاة ملك فرنسا، لويس الثامن عشر، واستعداد فرنسا لتتويج شارل العاشر خلفاً له، أناب حسين باي عنه، لحضور الحفل الرسمي لجلوس الملك الجديد، كاهية حلق الوادي محمود خوجة؛ حيث أبحر هذا الوجيه - الذي صار فيما بعد وزيراً لبحرية تونس - من حلق الوادي في شهر رجب سنة 1240هـ الموافق أواخر شهر مارس سنة 1825م، على رأس وفد من تسعة أشخاص، متجهاً إلى فرنسا. واصطحب المندوب التونسي إلى شارل العاشر جملة من الهدايا. وبعد الاشتراك في مراسم التتويج، تجوّل الوفد في فرنسا ثم عاد إلى تونس في منتصف شهر يولية التالي، على ظهر فرقاطة فرنسية، حاملاً هدايا قيّمة إلى الباي التونسي.

وخلال شهر مارس سنة 1825م، الموافق لشهر شعبان سنة 1240هـ، وصل إلى تونس مبعوث خاص للسلطان العثماني (قبُوجي باشي)، يُدعى أحمد قبطان الموالي، حاملاً لحسين باي قفطان التنصيب التقليدي وفرمان تولية وخنجراً مرصّعاً. وجرت مراسم الاحتفال بتسلم هذه

الهدايا العثمانية يوم 11 أبريل بقصر باردو، في حضور كبار ضباط الإيالة، وأعضاء المجلس الشرعي، وأعضاء السلك القنصلي.

لم تكن قد أُبرمت حتى سنة 1826م. أية معاهدة صلح بين الإيالة التونسية وبين دولة الفاتيكان النصرانية. وبعد قيام أسطول اللورد إكسماوث بتهديد حكام الإيالات المغربية الثلاث في سنة 1816م، ومحاولته حمْلها على الإذعان لمقرّرات مؤتمر فينا، أخذت الدول الأوروبية تلوم نفسها على عدم مبادرتها بتلك المناسبة إلى تسوية مصالح رعايا الكرسي البابوي وتأمين التجارة البحرية لدوَيْلته مع الإيالات الثلاث، طرابلس الغرب وتونس والجزائر، في إطار حملتها البحرية الترهيبية التي قادها ذلك الأميرال الإنجليزي. ثم رأت فرنسا أن تقوم منفردة بمساع لدى الإيالات المذكورة لحمْلها - تحت تهديد السلاح - على تطبيع علاقاتها مع الفاتيكان. وهكذا فقد أصدرت الحكومة الفرنسية أمراً إلى قناصلها في طرابلس وتونس والجزائر، بالدخول في مفاوضات بهذا الخصوص مع حكومات هذه الإيالات. فقام هؤلاء بتنفيذ المهمة في الوقت نفسه تقريباً، وشرعوا في مفاوضات مع حكامها لحمْلهم على إبرام معاهدات صلح وتجارة باسم الكرسي البابوي، وكان قنصل فرنسا في الجزائر، السيد دوڤال، هو أول القناصل الفرنسيين الثلاثة الذي أبرم معاهدة في هذا الشأن باسم الفاتيكان مع الجزائر. ثم تبعه في ذلك قنصل فرنسا في طرابلس، البارون رُوسُو[1]، الذي أقنع يوسف باشا القرمانلي على إبرام معاهدة صلح مع الكرسي البابوي[2]. أما القنصل الفرنسي في تونس، السيد قسطنطين جيس، فإنه واجه في البداية بعض العراقيل التي أدّت إلى تلكّؤ المفاوضات في هذا الخصوص مع الحكومة التونسية. غير أن تواجد أسطول فرنسي في المياه التونسية، تحت قيادة الأميرال آرنو ديسولساي - أرسلته فرنسا لتهديد باشا طرابلس وباي تونس - ساعد القنصل الفرنسي كثيراً في ضغوطه على الإيالة التونسية لحمْلها على توقيع المعاهدة المذكورة مع دولة البابا. وبالفعل فإن حسين باي قام في أول مارس سنة 1826م نفسها. بإمضاء تصريح تعهّد فيه بمنح رعايا الفاتيكان الحقوق والامتيازات نفسها التي كان يتمتع بها الرعايا الفرنسيون في تونس.

جهّز حسين باي أسطولاً تونسياً آخر، ظل يعدُّه ويسلحه طيلة عدة أشهر، حيث أقلع إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط، تحت إمرة الأميرالاي كشك محمد، في مطلع شهر محرم سنة 1242هـ، الموافق شهر أغسطس سنة 1826م، وذلك للانضمام للقوات البحرية العثمانية التي يقودها القبطان باشا؛ حيث شارك في محاربة اليونان المتمردة على الدولة العثمانية. وكان ذلك

---

(1) هو جان بابتيست رُوسُو، والد مؤلف هذه الحوليات التونسية ألفونص رُوسُو. انظر دراستنا النقدية التي صدّرنا بها هذا الكتاب.

(2) قام باشا طرابلس تحت تهديدات الأسطول الفرنسي بتوجيه رسالة إلى ملك فرنسا التزم فيها باحترام رعايا الفاتيكان، وهي رسالة مؤرخة في 18 فبراير سنة 1826 م. انظر ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ص 569.

الأسطول التونسي يتكوّن من فرقاطة مسلحة بأربعة وأربعين مدفعاً ، ومن غرابين شراعيين ، ومن مركبين قلعيين ، ومن اثنتين من ذوات الصواري .

في شهر مارس سنة 1827 م، عادت الإيالة التونسية إلى تكرار طلب لها ، كان قد سبق وأن ناشدت الحكومة الأسبانية بخصوصه مراراً ، حيث بادر حسين باي فطالب به مجدداً ، وأدى ذلك إلى تجميد العلاقات بين الحكومتين . ولقد أمهل الباي القائم بالأعمال الإسباني مدة أربعين يوماً ، ليحصل خلالها من حكومة مدريد على تلبية ذلك الطلب . وهدّده الباي بأنه إذا ما انقضت هذه المُهْلة دون أن يتلقى إجابة شافية ، فإنه سيضطر إلى اتخاذ التدابير التي يراها مناسبة للحفاظ على مصالحه .

وفيما يلي تفصيل لهذه المشكلة منذ بدايتها: ففي سنة 1817 م، استولى مركب غزو تونسي على سفينة تجارية ألبانية واقتادتها إلى برشلونة . ورفض حاكم برشلونة البيماج لريِّس المركب التونسي ببيع غنيمته هذه ، وأجبره على قبول أربعة آلاف قرش عوضاً عن قيمة السفينة المختطفة وحمولتها من البضائع . ووجّه الباي شكوى إلى بلاط إسبانيا ، محتجاً على هذا التصرف ، وطالبه بمبلغ خمسة وعشرين ألف قرش عن الغنيمة المذكورة . وكاتب الباي في الخصوص مباشرة ملك إسبانيا الذي ردَّ عليه معبراً عن أسفه لوقوع هذه الحادثة بين حكومتيْهما ، ووعده بالاستفسار عن الموضوع ، ثم مدّه بما سيتوفّر لديه من معلومات حوله . وظلت هذه المسألة معلّقة طيلة عدة سنوات . ثم إن الاضطرابات التي نشبت بعد ذلك في إسبانيا أدّت إلى حمْل القائم بالأعمال الإسباني في تونس على تأجيل المفاوضات حول هذا الموضوع ، فوافق الباي . لكنه عاد في سنة 1827م ، فجدّد مطلبه السابق في لهجة مبطّنة بالتهديد . وطالب الباي التونسي ، زيادة على ذلك ، بالهدايا التي لم تبعثها إليه إسبانيا عندما عيَّنت آخر قنصلين متتالين لها في تونس ، بالرغم من أن الأعراف المرعيّة كانت تُلزمها بتقديم هذه الهدايا في تلك المناسبات .

وأبلغ القائم بالأعمال الإسباني حكومته فوراً بفحوى الإنذار التونسي وطالبها بتزويده بتعليمات واضحة في الخصوص، قبل انقضاء مهلة الأربعين يوماً التي حدّدها الباي . ثم انقضت المهلة المذكورة دون أن يجيء ردُّ الحكومة الإسبانية . فاستدعى الباي حسين القائم بالأعمال إلى قصر باردو ، حيث جرت بينهما مشادّة حامية حول هذا الموضوع المعلّق . إلا أن الرجلين اتفقا على مهلة جديدة مدتها ثلاثة أشهر ، وعلى قيام الباي بمكاتبة ملك إسبانيا في الخصوص ، على أن يتوجّه القائم بالأعمال بنفسه إلى إسبانيا لنقل رسالة العاهل التونسي ويحصل منه على الرّد . وغادر القائم بالأعمال القنصلي تونس في نهاية شهر أبريل سنة 1827م . غير أن الموضوع توقف عند ذلك الحد ، ولم تستجب إسبانيا للمطالب التونسية .

في يوم 27 يولية سنة 1827 م تلقت تونس نبأ رسمياً مفاده أن الحرب قد أُعلنت لتوّها بين الجزائر وفرنسا ، وأن القنصل الفرنسي العام في الجزائر ، السيد بيير دوفال ، قد انتقل هو ورعايا فرنسا إلى متن البارجة الفرنسية «لابروفانص». فأمر باي تونس بشحن الذخيرة على متن زوارقه

الحربية الأربعة، وبأن تظل في حالة استنفار في مرسى حلق الوادي؛ كما عزّز حامية هذا المرسى بثلاثمائة جندي لتشغيل بطاريات مدافعها ، إذا ما دعت الحاجة ، وزاد من عدد قواته المعسكرة على الحدود بين تونس والجزائر .

وأثارت هذه التدابير غضب «وكيل الجزائر» - أي ممثلها الرسمي - المقيم في تونس ، الذي اعتبر هذه التدابير مناوئة لبلاده التي تواجه عدواناً أجنبياً ، وحاول إقناع الباي التونسي حسين بالوقوف إلى جانب الجزائر . وبدلاً من أن يستجب الباي لمطلب «وكيل الجزائر» ، نراه على العكس من ذلك ، يعلن حياده تجاه ما يجري ؛ بل إنه أبان حتى عنْ ولأئه وتعاطفه مع فرنسا . غير أن الباي ، تخوُّفاً من أن يحاسبه جيرانه الجزائريون في يوم من الأيام عن تقاعسه عن مناصرة إخوته في الإسلام وهم يتعرضون لعدوان فرنسا ، وتحسُّباً منه لأية قطيعة مقبلة معهم ، فيما لو أُبرم الصلح في النهاية بين الجزائر وفرنسا ؛ نراه يهتم بتطوير جيشه ، ويفكر في استبدال مرتزقة الإنكشارية بقوات نظامية مدرَّبة على النمط الأوروبي الحديث . وتحقيقاً لهذه الغاية نراه يرجو القنصل الفرنسي بأن يطلب من حكومته تزويده ببعض الضباط الفرنسيين ليوكل إليهم مهمَّة تنظيم وتدريب جيشه كي يصبح شبيهاً بالجيوش الأوروبية .

وكانت الهدايا التي بعثتها السويد إلى باي تونس في سنة 1827 م، التزاماً بشروط معاهداتها السابقة مع الإيالة ، تتمثل - زيادة عن كمية من الأخشاب - في مائة وثمانٍ وعشرين قطعة مدفعية من مختلف العيارات . ولقد تقبَّل حسين باي هذه الهدايا بمزيد من الغبطة والسرور ، خصوصاً ، أنها وصلته في وقت لاح فيه شبح الحرب قرب الإيالة ، نتيجة الأحداث الخطيرة التي استهدفت الجزائر ، ولأن الباي كان يُزمع تحديث جيشه .

أرسلت فرنسا على أثر الحادثة المعروفة بـ «واقعة المنشَّة» ، أو بـ «صفعة المروحة»[1] ، قد أرسلت أسطولاً حربياً إلى مياه الجزائر ، حيث وجَّه قائده الأميرال كوليه إنذاراً إلى باشا الجزائر حسين داي ، يطالبه فيه بتقديم اعتذار رسمي إلى الحكومة الفرنسية . وعندما رفض الداي الجزائري الإذعان لذلك الإنذار ، أعلن قائد الأسطول الفرنسي المذكور في 16 يونيه سنة 1827م . ضرب حصار بحري على الجزائر[2] . وقامت البوارج الحربية الفرنسية في الوقت نفسه باستعراض القوة في مياه تونس ، طيلة فترة ذلك الحصار المضروب على جارتها الجزائر ، وذلك لحماية السفن التجارية الفرنسية العاملة بين موانيء تونس وموانيء فرنسا ، خشية سطوة مراكب الغزو الجزائرية .

وصلت أنباء معركة «نافرين» البحرية إلى تونس خلال شهر نوفمبر سنة 1827 م ، الموافق شهر

(1) انظر الدراسة النقدية التي صدّرنا بها هذا الكتاب.

(2) انظر الدكتور أبو القاسم سعد الله : «محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، بداية الاحتلال» ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الجزائر ، 1976م ، ص 25.

[illegible] وقد وقعت هذه المعركة بين الاسطول العثماني، تدعمه وحدات بحرية من الأساطيل: المصرية، والطرابلسية، والتونسية، والجزائرية، من ناحية؛ وبين أسطول أوروبي مشترك، تابع لكل من: فرنسا، وإنجلترا، وروسيا، من ناحية ثانية. ولقد انتصرت الأساطيل الأوروبية المشتركة في تلك المعركة البحرية، وتمكنت من تحطيم أسطول المسلمين؛ الأمر الذي أحدث ضجةً واستياءً كبيرين لدى الأهالي التونسيين، مما حمل حكومة حسين باي التونسية على الحذر والتحفظ في علاقاتها مع قناصل الدول الأوروبية. وبالرغم من أن حسين باي قد علم بأن الوحدات البحرية التي شارك بها إلى جانب الأسطول العثماني في تلك المعركة قد تحطمت جميعها، فيما عدا سفينة قلْعية، ومركب واحد من ذوات الصواري. وبالرغم من أن هذا قد آلمه كثيراً؛ إلا أن هذا لم يمنعه من التعبير مجدَّداً للقنصل الفرنسي عن بقاء علاقاته الودية مع فرنسا على ما كانت عليه، وبأنه سيلتزم حياداً تاماً تجاه حرب فرنسا ضد الجزائر. أما الأهالي التونسيون، فقد استقبلوا نبأ تحطم القطع البحرية التابعة للإيالة في معركة «نافارين» بغضب وانزعاج شديدين.

وفي 15 ديسمبر سنة 1827م، تمّ تعيين السيد ماتيو دي ليسّبس قنصلاً عاماً لفرنسا في تونس، حالاً بذلك محل السيد قسطنطين جيس.

وأشيع منذ مطلع سنة 1828م. بأن باي تونس قد استجاب لنداءات داي الجزائر الملحّة، وقرّر الوقوف إلى جانب الجزائر ضد فرنسا التي كانت على وشك الهجوم على الإيالة الجزائرية. وكان القنصل الفرنسي الجديد، دي ليسبّس، توّاقاً لمعرفة المسلك الفعلي الذي يُزْمع الباي التونسي حسين سلوكه تجاه المسألة الجزائرية، والتحقق من مدى صحة ما أشيع عن وقوف الباي إلى جانب داي الجزائر. فاجتمع القنصل مع الباي التونسي، حيث طلب منه توضيح موقفه بشكل قاطع. وأبدى حسين باي رغبته في التزام موقف محايد تجاه الحرب التي يجري الإعداد لها؛ بل إنه أسرَّ للقنصل دي ليسبس بأنه يتمنى في قرارة نفسه انتصار الجيوش الفرنسية على إيالة الجزائر، وأنه لذلك لن يستجيب لأي نداء يوجهه إليه السلطان العثماني لدفعه إلى الانحياز إلى الجزائر. وأبان حسين باي عن مدى كراهيته للجزائر وداياتها وأمله في أن تقتصَّ منهم فرنسا بكل شدة[1].

لم يقع في تونس خلال سنة 1828م، أي حدث هام. وعلى أية حال فإن نفوس الناس كانت منشغلة بحالة الحرب المعلنة بين فرنسا وبين الجزائر، وبالنتائج المحتملة التي ستتمخض عن هذا الحدث الخطير بالنسبة لمستقبل الإيالة التونسية.

---

(1) يقول ابن أبي الضيّاف في هذا الصدد: «... وأخبرت [فرنسا] الدول بأنها أحضرت أسطولاً يحصر مرسى الجزائر، وأعلمت بذلك حسين باي، صاحب تونس، وفي إعلامها حذَّرته وخوّفته، وقالت له: إن أردْتَ الأمان على بلادك، فكُنْ في هذه النازلة جبياً للفريقين، وإنْ أعنتَ الجزائريين من البرّ تكن حرباً لنا مثلها». انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص ص 165 ـ 166. والحقيقة أن باي تونس حسين كان يؤيد فرنسا تأييداً مُخزياً.

ثم قَدِمَ إلى تونس، خلال الأشهر الأولى من سنة 1829م، تباعاً، إثنان من مبعوثي الباب العالي العثماني، حيث قيل إنهما كانا مكلَّفَيْن بدعوة الباي التونسي إلى تزويد القوات السلطانية بكمية من الطواقي الصوفية. غير أنهما كانا في الحقيقة مكلَّفَيْن بمطالبته بالتنازل للدولة العثمانية عن كل ما تملكه الإيالة التونسية من البوارج الحربية. ولم يكن الباي التونسي، بالتأكيد، مستعداً للإستجابة لهذا المطلب؛ ذلك أن سلاحه البحري كان قد دُمِّر بالكامل تقريباً، ولذا فإنه لم يكن مستعداً للتخلي بطيب خاطر عما بقي لديه من قطع بحرية قليلة إرضاءً للسلطان. ولكن بما أنه لم يكن يرغب، من ناحية أخرى، في إحداث قطيعة علنية بينه وبين الباب العالي، نتيجة رفض أمر كهذا؛ فإننا نراه يتظاهر بالرضوخ لرغبة السلطان، ويأمر بتسليح بضع من بوارجه الحربية. وأشيع على الفور بأن هذه البوارج كانت تُسلَّح لمناوأة البحرية الإسبانية، بسبب من عدم بتّ حكومة مدريد في قضية السفينة الألمانية التي غنمها غزاة البحر التونسيين وحوّلوها إلى ميناء برشلونة، حيث احتجزتها إسبانيا فيه، مثلما سبق لنا وأن ذكرنا. غير أن الباي كذّب هذه الإشاعة.

وكان أحد المبعوثين المذكورين اللذين أوفدهما الباب العالي إلى تونس، واسمه حافظ محمد رشيد باي، قد كُلِّف بالسعي لدى الإيالات المغربية الثلاث لإقناعها بتقديم دعم حربي للأستانة. لكن هذا المبعوث كان مكلَّفاً كذلك، بأن يسعى، عند زيارته للجزائر، إلى التعرُّف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى إعلان الحرب بينها وبين فرنسا. وتوجَّه المبعوث العثماني إلى الجزائر على متن مركب تونسي، حيث شرع منذ وصوله في مباحثات في الخصوص مع داي الجزائر حسين باشا، الذي صرّح له بأنه لن يُبرم أي صلح مع فرنسا إلا بعد أن تقوم هذه بتعويضه همًّا لحق إيالته من جرّاء حصارها البحري لموانىء هذه الإيالة. ووصف الداي الجزائري المقترحات التي تقدمت بها فرنسا للتوصل إلى تسوية معه بأنها وقحة وسخيفة، خصوصاً ما اشترطته من رفع راية الاستسلام البيضاء فوق قلاع الجزائر إرضاءً لها"[1]. وعندما عرض عليه المبعوث العثماني القيام بوساطة بينه وبين فرنسا، نجد الداي يردُّ عليه بجفاء قائلاً له: بما أنه قد أنهى المهمة التي أناطها به السلطان، فإنه لم يعد هنالك مبرِّر لاستمرار بقائه في الجزائر، وأن

قُبَيْل وعند احتلالها للجزائر. ولقد رأينا حذْفِ كثير من التفاصيل التي أوردها ألفونص روسّو عن مؤلف الباي التونسي، لأننا لا نريد الخوض في هذه المسألة، ونُحيل القارئ المتخصص الذي يرغب في الاطلاع على مزيد من التفاصيل إلى كتاب المؤرخ الجزائري حمدان خوجة، المسمى: «المرآة»، تحقيق محمد العربي الزبيري، نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982 م، خصوصاً الفصل العاشر ت. ص ص 247 وما بعدها.

(1) كانت فرنسا قد اشترطت على الجزائر منذ شهر يونية سنة 1827 م. رفع العلم الفرنسي على جميع القلاع والحصون الجزائرية. وفي سنة 1829 م.، طلب قائد الحصار البحري الفرنسي من باشا الجزائر إرسال وفد إلى باريس للاعتذار والتفاوض. ولكن الباشا استغرب هذا المطلب، وأصرّ على عقد الصلح أولاً في الجزائر، قبل إرسال الوفد. انظر: الدكتور أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص ص 24 ـ 29.

عليه أن يُقفل راجعاً إلى الآستانة ، دون تأخير ، لتقديم حساب إلى سيِّده السلطان حول مهمته . وبالفعل فإن المبعوث تحوّل، بعد أسبوع من وصوله إلى الجزائر، بحراً إلى تونس، ومنها أقلع إلى الآستانة.

وإبّان هذه الأزمات السياسية أقيل الوزير الأول التونسي ، مصطفى باش مملوك ، من منصبه ، بعدما قاد دفّة السياسة الخارجية والداخلية للإيالة لعدة سنوات .

وأدى عدم اكتراث حسين باي بكل ماله مساس بإدارة البلاد ، وتهاونه في معاقبة موظفيه على إسرافهم وتجاوزاتهم ، وإطلاقه العِنان للسفهاء ، وسيرة حاشية قصر باردو المنافية للقيم والأخلاق ، وبذخ هذا العاهل وترفه ، وإجزاله العطاء لمحظيّاته وتبذيره عليهن . . أدّى كل هذا ، وكثير غيره ، في النهاية ، إلى وقوع الإيالة التونسية في أزمة مالية خانقة . وكان المتبصِّرون من عقلاء الناس قد تكهّنوا منذ أمد طويل بالعواقب الوخيمة التي ستترتب على ما كان يجري ، وحاولوا دون جدوى تلافي الطامّة الكبرى بمشورتهم ونصائحهم . لكنه سُخِرَ من تحذيراتهم القاطعة ، وازدادت الفوضى استفحالاً. وسرعان ما وقعت الإيالة في متاعب مالية ؛ فلقد أفلست الخزينة ، وزاد الطينَ بلَّةً نقصُ المحاصيل الزراعية ، لنُدْرة الأمطار . وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحد من التّردي ، نرى الوزير الأول مصطفى باش مملوك ـ الذي كان لا يرفض لسيِّده الباي مطلباً ، وكان يفتقر إلى قوة الشخصية التي قد تمكِّنه من إيقاف الباي عن التمادي في إسرافه ـ يضطر إلى البحث عن الوسائل التي من شأنها حلّ صعاب الوضع . ففكَّر في الاقتراض ، بل ولجأ إليه بالفعل . غير أن هذه الوسيلة سرعان ما صارت غير كافية لحل الأزمة المستحكمة ؛ فما كان منه عندئذٍ إلا أن رهن محاصيل البلاد ـ وخصوصاً محصول زيت الزيتون ـ لوكلاء مُشارطين ، يسدِّدون أثمانها مقدماً . ولم يكن هذا الحل سوى نوع من التهُّرب من مشاكل اليوم وتأجيلها إلى الغد ، كما لو أن الغد سيجيء بالرخاء ويقضي على مسْغبة الحاضر . ولم يلبث نظام رهْن المحاصيل الزراعية هذا أنْ جعل الحكومة التونسية مدينةً بأموال طائلة للتجار والمُرابين الأوروبيين . وسارت الأمور في الظاهر على ما يرام مؤقتاً ؛ ولكن عندما أزفَ أجَلُ تسديد الديون؛ عندئذ وجد الوزير الأول نفسه غير قادر على الإيفاء بالتزاماته المالية تجاه دائنيه. وعندما لم يجد أية وسيلة للخروج من هذه الورطة ، اضطر إلى إطلاع الباي على حقيقةِ الأمر ، وصارحه بحالة الإفلاس التي وصلت الإيالة إليها .

وأفزع هذا الاعتراف المُحْزِنُ البايَ التونسي ، وأيقظه لأول مرة من سُبات التّغافُل الذي كان مستغرقاً فيه منذ أمد طويل ، عندما كان مليئاً بالثقة في سلامة موارد إيالته ، وهي موارد كان يعتقد أنها لن تنضب . وبما أن حسين باي كان هو نفسه عاجزاً عن انتشال البلاد من مهالك وضعها الاقتصادي المتردي ؛ فإنه أخذ يبحث بقلق عن شخص يقبل تحمُّل المسؤولية ، ويتصدّى لإفلاس الخزينة . وكان هنالك رجل واحد بوسعه تقويم الوضع وتنظيم إدارة شؤون البلاد ، وهذا الرجل هو شاكير صاحب الطابع . وعرض شاكير هذا على الباي ـ بشجاعة ـ استعداده لإصلاح ميزان الحالة المالية المتردية للإيالة وإعادة رخائها السابق إليها . ويمكننا أن نتصور مدى العرفان والسرعة اللتين

استقبل حسين باي بهما مقترحات شاكير. وثقةً من الباي في حكمة وحصافة وزيره الجديد شاكير، نراه يدع بين يديه في الحال مقاليد الأمور في الإيالة. وأقيل مصطفى باش مملوك وسط ضجة عارمة، واستصفيت أمواله وممتلكاته الخاصة، واستبدل في منصب الوزير الأول بشاكير صاحب الطابع.

وكان شاكير هذا جركسياً، اشتراه من الأستانة، عبداً رقيقاً، أحد تجار جزيرة جربة الأثرياء، وجاء به إلى مدينة تونس وهو ما يزال غُلاماً، حيث أهداه إلى حمُّودة باشا، الذي كان يحكم تونس آنئذٍ. وتوسَّم فيه ذلك العاهل خصال الكفاءة وخِلال النباهة، فربَّاه في قصره وأولاه اهتماماً خاصاً. وكان شاكير الجركسي يبلغ من العمر زهاء خمس وثلاثين سنة، عندما حلّ محل مصطفى باش مملوك في منصب الوزير الأول. وبدا شاكير- الذي يتسم بنشاط نادر المثال، وبذكاء لا تُخطئه العين، وبطبع حازم- كما لو كان رجل الساعة؛ وهو بالفعل كذلك. فنجده، وقد أدرك مدى خطورة ما تعهّد أمام سيِّده الباي بإنجازه، يكبُّ على عمله في الحال بشجاعة ومثابرة النفوس المؤمنة المخلصة. ولإعطاء المثل- بدْءاً بنفسه- على الاستعداد للتضحية، نراه يتبرّع لخزينة الإيالة، من ماله الخاص، بنصف مليون قرش، داعياً جميع كبار الموظفين والأعيان إلى الحذو حذوه في تفانيه للبلاد. وكانت السلطة المطلقة التي منحها له الباي قد جعلت الناس يحسبون له حساباً كبيراً، ولذا فإن دعوته لهم بالتبُّرع للخزينة، قد فُهمت على أنها أمر رسمي لا بد وأن يُطاع. وسرعان ما امتلأت خزائن الباي بفضل هذه التبرُّعات.

لكنه كان ما يزال أمام شاكير مواجهة ما هو أصعب؛ ذلك أنه كان عليه إيفاء القروض التي استدانتها الحكومة من التجار الأوروبيين، الذين كانوا يطالبون بتعويضات ربائية كبيرة. فشُرِعَ في مفاوضات محرجة وصعبة، في الخصوص، بين شاكير وبين القناصل، ثم توصّل الطرفان، بعد مساومات طويلة، إلى اتفاق حول التعويضات. واقتضى الحال إيفاء هذه المبالغ على أربعة أقساط متتالية.

وبعد مضيٍّ بضعة أشهر، تمكن شاكير صاحب الطابع من التغلُّب على الصعوبات الملحَّة. ثم واصل، بمثابرة ملحوظة، تحقيق آرائه الإصلاحية، وهي مهمة شاقَّة كان قد أخذها على عاتقه، فأعاد النظر في أوْجُه الإنْفاق التي لا ترجى منها فائدة، حيث ألغى كل إنفاق لا مبرِّر له. فمن ذلك أنه أبطل نهائياً نظام استجلاب الإنكشارية الترك، وهو نظام فاسد البُنْيَة باهظ التكاليف، واستُبدل - مثلما حدث في الدولة العثمانية نفسها- بقوات نظامية، كلَّفت الإيالة أموالاً أقلّ، ونُظِّمت على أسس حديثة. وفرض شاكير تقتيراً صارماً على مخصَّصات الإنْفاق في البلاط التونسي، وحدّ من أوْجُه إنفاق الباي وحريمه وأبطل كل ما كان مبالغاً فيه منها. وللمرة الأولى نرى من يجرؤ على وضع حدّ لشطحات الباي المسْرفة ويرسم له حدوداً في الإنفاق لا يحقُّ له تجاوزها. كما حدَّ شاكير من بذخ الملْبس لدى الرجال والنساء، ولذا فإنه اختفى منذ توليه للوزارة اعتمارُ العمائم ولبْس الكشمير والأزياء المطرّزة بخيوط الذهب التي كان يتبارى في لبْسها الموظفون

المدنيون والعسكريون على حدّ سواء. وأصبح الوعاء الضريبي يؤدّى بدوره بصفة منتظمة، كي تتسنّى بقدر الإمكان نجدة الحكومة للزرّاع والمنتجين. وعوقب جُباة الضرائب الذين عُرف عنهم ابتزازهم لأموال الناس لصالحهم الخاص. وأخيراً فقد حظيت التجارة والصناعة بالتشجيع. وبفضل هذه التدابير الحكيمة في مجموعها، استطاعت البلاد الخروج من الهاوية التي أرداها فيها إسراف البلاط وقصور وضعف الوزير التونسي الأول السابق مصطفى باش مملوك[1].

ووسط هذا الرخاء الوليد، وفي شهر أكتوبر سنة 1829م، الموافق شهر جمادي الأولى سنة 1245هـ، كادت مؤامرة، دبّرها الإنكشارية الأتراك، الذين تمّ إبعادهم مؤخراً، أن تقضي على حياة وعرش حسين باي. وفيما يلي ملخص لوقائع هذه المؤامرة:

فقد انتقل حسين باي للإقامة بقصره في «حمّام الأنف»، وهي بلدة مشهورة بمياهها الكبريتية، حيث كان ينوي قضاء ثلاثة أو أربعة أشهر هناك للاستشفاء كعادته. وكانت رحلته الاستشفائية هذه تتسبب في أوجه إنفاق باهظة عادة. وبالنظر إلى العدد الكبير من أفراد الحاشية التي رافقته في هذه السنة، فإنه كان متوقعاً أن يكلّف ذلك خزينة الإيالة أعباءً كبيرةً. ولذا فقد عارض قيامه بهذه الرحلة كل من شقيقه مصطفى باي، قائد المحالّ، والوزير الأول شاكير صاحب الطابع، اللذين اعتبراها عملاً أخرقَ يتنافى مع الصعوبات المالية التي كانت البلاد ما تزال تواجهها. فالحقيقة أن الشعب التونسي كان ما يزال يتخبّط في الفقر، وكانت الحكومة نفسها قد أفلتت بالكاد لتوّها من الأزمة المالية الخانقة التي كادت أن تودي بها. ولذا فإنه كان من المفروض تأجيل الباي لهذه الرحلة الاستشفائية الملوكية الباذخة. غير أن الباي لم ينصت لنصائح أولئك الذين اقترحوا عليه صرف النظر عنها، واحتقر رأيهم ومشورتهم.

ثم أحيط شقيق الباي، مصطفى ـ الذي كان قد مكث بقصر باردو أثناء تغيّب أخيه في «حمّام الأنف» ـ علماً، في 18 أكتوبر، بأن الإنكشارية الأتراك كانوا يُعدّون للقيام بمؤامرة ترمي إلى اختطاف الباي التونسي، وقلْب الحكومة، وإحداث بلبلة في العاصمة ونهب متاجرها؛ وبأنهم قد حدّدوا يوم 21 من الشهر نفسه موعداً لتنفيذ تلك المؤامرة. كما نقلت إليه الشرطة معلومات أفادت بأن عدداً كبيراً من أولئك الإنكشارية صاروا يتفوّهون في الخفاء بعبارات مِلْئوها التهديدات، وبأنهم أخذوا يعقدون اجتماعات مرية فيما بينهم. فبادر مصطفى إلى اتّخاذ تدابير عاجلة وصارمة لإحباط تمرد الأتراك الوشيك الذي كان يتهدّد العاصمة. ثم أرسل مصطفى على جناح السرعة إلى شقيقه الباي في «حمّام الأنف» مبعوثاً كيْ يحيطه علماً بما كان يُدبَّر، وطلب منه تزويده بالأوامر في الخصوص.

(1) أنظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3 ص ص 168 - 174، حيث يذكر ابن أبي الضيّاف أن شاكير تمكّن بعد مضي عامين من إصلاح الأحوال الاقتصادية في الإيالة، وعمّ الخصب، حتى أن عامة الناس صاروا يسمّون ذلك العام بـ«صابة شاكير»، ويؤرخون به. و«الصابة» في عاميّة المغرب العربي هي العام الذي يعود فيه موسم الحصاد على الفلاحين بالغلّة الوافرة.

وكان من نتائج إسراع الحكومة التونسية إلى اتخاذ هذه التدابير الحازمة أنْ أُحبطت مخطّطات المتآمرين الأتراك وقُبرت مؤامرتهم حتى قبل أن يعلم الناس بها . وأُلقي القبض منذ اليوم التالي على الكثيرين في «قشْلات» إقامة المرتزقة ، واقتيد عدد من الإنكشارية وعسكر زواوة إلى الباي في «حمّام الأنف» ؛ حيث ما لبثوا أن أُعدموا على أيدي حرّاسهم ، وإنْ أُشيع كذباً أنهم قد نُفوا إلى جزيرة جربة . كذلك فإنه تمّ القبض على متآمرين آخرين أثناء الليل واقتيدوا إلى قصبة تونس ، حيث جرى قتْلهم سراً .

ولقد قضت الخطة التي دبّرها المتآمرون الأتراك بأن يقوم خمسمائة من إنكشاريتهم - الذين تواطأوا مع عدد من الجنود المعسكرين في «حمّام الأنف» حول مقرّ البايْ الاستشفائي - بمهاجمة هذا المقر واختطاف العاهل التونسي ، في حين تقرّر أن تقوم جماعة أخرى من المتآمرين - من بين الإنكشارية وعسكر زواوة - بالهجوم على مدينة تونس ، وتقتيل الرعايا الأوروبيين ، والأعيان والوجهاء التونسيين ، ونهْب بيوتهم هذا ، فيما تقرر أن تستولي البقية الباقية منهم على قصبة تونس وقلاعها وحصونها ، وتسيطر بالتالي على المدينة ، انتظاراً لتعيين حكومة جديدة . ولكسْب مزيد من الأنصار ، كلّف المتآمرون شيخاً مغربياً ، كان واسع النفوذ لدى العامّة ، بتحريض الأهالي عن طريق إلقاء خُطب فيهم يحضّهم فيها على الجهاد ، وإشاعة نبأ مفاده أن الأستانة قد سقطت في أيدي الرُّوس ، وأن السلطان العثماني قد هرب .

وكان سخط التونسيين نتيجة الموقف المُخْزي الذي وقفه حسين باي من أحداث الجزائر ، واستهجان فئة منهم للإصلاحات الأخيرة التي أُدخلت على الإدارة الحكومية ، وتسريح مرتزقة الترك ، الذين تقرّر أن يُستبدلوا بقوات عسكرية نظامية ؛ يضاف إلى ذلك تحريضات «وُكيل الجزائر» الخفيّة . كل هذه المعطيات مجتمعة ، كانت تُعتبر الأسباب والبواعث الأساسية في الإعداد لهذه الثورة التي أُجهضت .

ومثلما ألمحنا سلفاً ، فإن سياسة الحكومة التونسية كانت خلال سنة 1830 م؛ بل ومنذ قرابة العامين ، لا تزيد عن كونها سياسة ترقُّب وانتظار . كما أن نفوس الناس كانت مشدودة إلى ترقب الأحداث الجسام التي ستترتّب على الحملة الفرنسية ضد إيالة الجزائر ، وهي الحملة التي كانت قواتها تُحْشد على قدم وساق في ميناءيْ طولون ومرسيليا الفرنسيين .

وقُبيْل نهاية شهر أبريل سنة 1830 م، قدم إلى مدينة تونس إثنان من العملاء الفرنسيين في مهمة خاصة ، تمثّلت في تجميع معلومات عن الجزائر وحجم قواتها وأحوال سكانها . كما كُلّف العميلان بمحاولة توثيق علاقتهم مع نفر من كبار شخصيات بطانة الباي . ولقد قام هذان العميلان ، فيما بعد ، بتجنيد بعض شباب الجالية الأوروبية في تونس - ممّن يتقنون اللغة العربية - حيث تمّ تعيينهم كمترجمين للحملة الفرنسية في الجزائر[1] .

---

(1) انظر المقدمة التي صدّر بها الدكتور محمد العربي الزبيري كتاب حمدان خوجة المسمى: «المرآة»، مصدر سابق، ص ص 7 - 8.

وكان موقف الدولة العثمانية تجاه الأحداث العصيبة التي كانت تحيق بإيالة الجزائر، يتّسم بالغموض؛ ذلك أن الباب العالي العثماني ـ وإن كان مستمراً، من ناحية، بتذكير الإيالات المغربية الثلاث: طرابلس الغرب وتونس والجزائر، دائماً، بتبعيتها له ـ إلّا أنه لم يفعل، من ناحية أخرى، أي شيء ذي بال لردْع فرنسا أو محاولة ثنْيها عمّا أزْمعته من احتلال الجزائر.

فالدولة العثمانية لم تكن تفوّت أية مناسبة، دون التّدخّل في الشؤون الداخلية لهذه الإيالات، حيث طفقت على الدوام تلوّح لها بأنها ما تزال تابعة للسلطان العثماني. وهكذا، فإن الأستانة ـ مثلما سبق لنا وأن بيّناً مراراً ـ ظلت تنتهز شتى الفرص والمناسبات لإيفاد مبعوثيها، الواحد تلْو الآخر، إلى كل من طرابلس وتونس والجزائر، لمحاولة حمْل حكام هذه الإيالات على اتّباع مسلك يتّسم بالمهادنة والتّعقّل، سواء فيما بين بعضها البعض، أو فيما بينها وبين دول أوروبا. وكانت الأستانة تحاول دائماً إلزام الإيالات المغربية بمراعاة القوانين الدولية. كذلك فإن الدولة العثمانية قد حرصت ـ مثلما رأينا في السابق ـ منذ بدء حالة الحرب بين الجزائر وفرنسا على إرسال مبعوثها الخاص محمد باي إلى داي الجزائر حسين باشا لإقناعه بالبحث عن تسوية سلمية مع فرنسا، حيث فشلت مساعي ذلك المبعوث العثماني أمام تصلُّب الداي الجزائري. ونرى الباب العالي العثماني يتجاهل عمداً خطورة المضاعفات التي ستترتّب على الحرب الوشيكة بين فرنسا والجزائر؛ تاركاً الإيالة الجزائرية تقف بمفردها في مواجهة أساطيل فرنسا، بدعوى أن الأستانة لا تريد أن تُقحم نفسها في الشؤون الجزائرية، بعدما خذل داي الجزائر مساعي مبعوثها الخاص. بيْد أن الأستانة ـ وقد تدهور الموقف كثيراً ـ بادرت مع ذلك إلى إيفاد شخصية عثمانية كبيرة إلى الجزائر، في مهمة ترمي إلى التباحث مع ديوان الجزائر وإنكشاريتها، لحمْلهم على خلْع الداي الجزائري حسين باشا، وإعدامه، ثم الإذعان للمطالب الفرنسية، في مقابل ألّا تغادر حملة فرنسا المُزْمعة ضد هذه الإيالة الموانىء الفرنسية. ووصل هذا المفاوض العثماني الكبير ـ وهو طاهر باشا[1] ـ أولاً إلى مدينة تونس، في الثامن من شهر مايو سنة 1830م، حيث عقد عدة جلسات مع الوزير التونسي الأول، شاكير صاحب الطابع، ومع قنصل فرنسا في تونس، ماتيو دي ليسّبس، ثم أبحر بعد ذلك في طريقه إلى الجزائر[2]. غير أن طاهر باشا قرّر إلغاء مهمته حتى قبل

---

(1) قائد الأساطيل في الدولة العثمانية، وهو طاهر باشا نفسه الذي قدم إلى طرابلس الغرب في شهر يونية سنة 1836 م.، بأمر من السلطان العثماني، لربْط طرابلس بالحكم العثماني المباشر، بعدما غزاها الأسطول العثماني في شهر مايو سنة 1835 م. بقيادة نجيب باشا، وطرد الأسرة القرمانلية من حكمها. انظر ترجمتنا العربية لـ «الحوليات الليبية»، ص ص 615 ـ 634.

(2) لم ينزل طاهر باشا إلى البرّ التونسي، ورفض الباي استقباله، عندما علم أنه ينوي التوجّه إلى الجزائر بالبرّ عبر التراب التونسي؛ ولذا فإن الباي منعه من مغادرة فرقاطته، بحجّة إجراءات الحجْر الصحي (الكرنتينة). ثم جمع الباي حسين حاشيته وأعضاء حكومته، واستشارهم حول الأمر، فنصحه هؤلاء بعدم السماح لطاهر باشا بالنزول إلى تونس أو عبور الأراضي التونسية، وذلك خشية اندلاع اضطرابات في دواخل تونس عند مرور هذه الشخصية

أن يصل إلى الجزائر، لأنه التقى في عرض البحر بالأسطول الفرنسي الذي كان في طريقه إليها لاحتلالها. وبدلاً من ذلك نرى المبعوث العثماني الكبير يصعد إلى متن إحدى سفن الأسطول الفرنسي؛ حيث عقد اجتماعاً مع قائده الأميرال دوبيري، رأى على أثره أن مهمته الأصلية قد أصبحت، منذئذٍ نصاعداً، عديمة الجدوى. فصرف النظر عن مواصلة طريقه إلى الجزائر في تلك الساعات الحرجة.

وفي أعقاب ذلك عاد طاهر باشا في فرقاطته فجأة إلى مرسى حلق الوادي. وصادف وصوله إلى هناك مجيء سفينة عثمانية كانت تقل مائتين من الجنود الأتراك-الذين أرسلتهم الأستانة إلى الجزائر لمساندتها، إلاّ أنهم أُجْبِروا من جانب الأسطول الفرنسي على التحوّل إلى ذلك المرسى التونسي. وكان أولئك الجنود في حالة استياء كامل؛ بحيث صار مسلكهم يتّسم بطابع التهديد والوعيد لحكام الإيالة التونسية. وأصبح الموقف في حلق الوادي ينذر بالخطر في أية لحظة. وكان في حكم المؤكد أن طاهر باشا ما رجع إلى المرسى في ذلك الظرف المتأزّم إلاّ لأنه كانت له اتصالات خفية، مدبّرة، مع هؤلاء الجنود الأتراك الناقمين على الباي التونسي المتواطىء مع فرنسا، لعلها كانت ترمي للإطاحة به وإرجاع الإيالة التونسية إلى حظيرة الدولة العثمانية مباشرة. وخافت الحكومة التونسية أن تندلع في البلاد حركة تمرد توافرت لها فرص النجاح في تلك الساعات العصيبة؛ خصوصاً وأن القائد الأعلى للأساطيل العثمانية - طاهر باشا - كان متواجداً بنفسه في مرسى حلق الوادي على ظهر فرقاطته. وأدرك الباي التونسي مدى خطورة الموقف، فقرّر التعجيل بتداركه؛ فما كان منه عندئذ إلا أن أجبر أولئك الجنود الأتراك المتواجدين على متن السفينة العثمانية على الصعود إلى سفينة تجارية كانت تتأهب للإبحار باتجاه ميناء أزمير التركي. أما طاهر باشا نفسه - الذي مُنع من القيام بأي اتصال مع هؤلاء الجنود، أو مع مرتزقة الإنكشارية الذين سُرّحوا من الخدمة في الجيش التونسي - فقد طلب منه حسين باي الإبحار. وهكذا، فإن الفرقاطة العثمانية التي كانت تقلّه أجبرت على مغادرة مرسى حلق الوادي يوم 20 يوليه سنة 1830م، فأبحرت متجهة إلى الأستانة.

وهكذا فوّتت الدولة العثمانية على نفسها، وعلى التونسيين، فرصة الإطاحة بحسين داي، الموالي لفرنسا التي كانت حملتها العسكرية، قد احتلت، تحت قيادة الأميرال لوي بورمون، منذ يوم 14 يونية 1830م، أول موقع جزائري، وهو «مرسى سيدي فرج»[1].

= العثمانية بها باتجاه الجزائر. لأن التونسيين كانوا في حالة سخط شديد على موقف الباي حسين الذي بدا موالياً لفرنسا جهاراً ضد جارته الجزائر. انظر: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 166. وللعلم فإن القنصل ماتيو دي ليسّبس هو والد المهندس الفرنسي فرديناند دي ليسّبس الذي شقّ قناة السويس في 1869 م. وكان «ماتيو» هذا قد جاء إلى مصر مع نابليون أثناء الحملة الفرنسية عليها.

(1) انظر: حمدان خوجه: كتاب «المرآة»، الفصل الثاني، ص ص 187، وما بعدها. وانظر: ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان، ج/3، ص 167. وانظر: الدكتور أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص ص 30، وما بعدها.

ثبت بالأحرف اللاتينية للأسماء الافرنجية الواردة في الكتاب

A

A'COURT, William.
ACUNA (d'), Don Fernand.
AGREL
ALBE, (Duc d').
ALVAR, Don.
ANDREZEL (d').
ANDRE, François.
ANJOU (d'), Charles.
APONTI, Antonio.
AUGE.
AUTRICHE (D'), Don Juan.

B

BAARLE, Jan Van.
BALIT, Céleste-Angèle.
BARLOW, Joel.
BARTHEZ.
BASALINI.
BAZAN, Alvar.
BEAUFORT (de).
BEAULIEU.
BEAUSSIER.
BENTINCK (Lady).
BENTINCK, William.
BERBRUGGER.
BILLON.
BIVAS (de), Alonzo.
BLACK, Robert.
BOLDESTON.
BOMPART (de).
BONAPARTE, Joseph.
BONAPARTE, Napoléon.
BOSCAL (Marquis de).
BOURMONT, Louis.
BRAAM, Van, (amiral).
BRESCIA (de), Bergami.
BREVE (de), Savary.
BORVES (de).
BRUEYS.
BUENA, Maximilien-Piedra.
BUROWICK.
BUZARAN, Don.

C

CAPELEN, Van Der.
CARLIER, Xaverio.
CARRERO, Porto.
CASENEUVE.
CASTEL (du), Jacques.
CASTEL - VECCHIO.
CATHEART, James Leander.
CERBALLON (de).
CERDA (DE LA), Don Juan.
CHABERT.
CHARLES X.
CHATEAUNEUF (de).
CHAUNCY.
CHERBONNEUA.
CHOISEUL (de).
CHOTARD.

GAUTHIER.
GAZZO.
GENOVA, (da), Alexandre.
GEORGES III.
GERVASONE, Gaetano.
GIANO, Jean-Antoine.
GORDON, Charles.
GORGOLIONE.
GRANDPRE (de).
GRATIEN (de), Charles.
GRAVE (de), Was.
GRAVIERE (de la), Jurien.
GUAST (Marquis de).
GUEDES, Don Rodrigo Pinto.
GUILLAUME I.
GUIRAUD.
GUYS, Constantin.
GUIZOT, François.

H

HAMEKIN.
HAMILTON (Comodore).
HERCULAIS, Alloïs.
HERICOURT (d').
HUDSON, Jas.
HULLIN (Général).

J

JOACHIM (Le Roi).
JOURDAN, Bruno.
JOVE, Paul.

K

KEPPEL.

L

L'AIGLE (de).
LAING, Gordon (Major).
LEAR, Tobias.
LELIAND.
LESSEPS (de), Mathieu .
LEISSEGUES (amiral).
LEFREDO.
LOMELLINI.
LOMELLINI (de), Jacques.

COHEN, Juda.
COLLET, (amiral).
CONDULMER.
COPELLO.
CRUL, Guillaume.

D

DAN, (Le Père).
DANSER, Simon.
DAVIS.
DELACROIX.
DE-LAGAU, (Consul).
DEMONS.
DESFONTAINES.
DESSAULSAY, Arnoux.
DEVOIZE.
DEVOULX, A.
DORIA, André.
DORIA, Antoine.
DORIA, Jennetin.
DROUAULT.
DUBOIS - THAINVILLE.
DUBROVNIK.
DUGUAY - TROUIN.
DUPERRE (amiral).
DUVAL, Pierre.

E

EATON, Williams.
EMO, Angelo.
ESPARON, (d').
ESTREES (d').
EXMOUTH, (Lord).
EXPILLY.

F

FAICHARDE, Don Juan.
FAMIN, Etienne.
FESCH, Joseph.
FORT, François.
FREEMANTLE (amiral).

G

GAUBERT (marquis de).

PORTUGAL, Louis de.
PREBLE (AMIRAL).

Q

QUERINI.

R

READ, Adriano Van.
REYNAUD
RICARDO, Lorenzo.
ROBINSON.
ROCHER (du).
ROUSSEAU, Alexandre - Timdéon.
ROUSSEAU, Alphonse - Marius.
ROUSSEAU, Jean-Baptiste-Louis - Jacques.
ROUSSEAU, Jean-François-Xavier.
ROUSSEAU, Jean-Jacques.
RULLY - 'D'HUMIERES.
RUYTER.

S

SAINT - ANDRE, Jean - Bon.
SAINT - GERVAIS, (de).
SAIZIEU (de), Etinne-Lazare.
SALDANHA.
SANDE (de), Don Alvar.
SAULT (du), Denis.
SAURINS (de).
SCARMICI.
SCARNICCIA.
SEGUI.
SHOW.
SMITH.
SORHAINDE (de), Augier.
SPINGLER.
STINCA, Mariano.
SUCHUITA, Don Pedro.
SULAUZE, (de), Du-Grou.

T

THORN (de).
TOBAR (de), Don Francisco.
TRAIL.

LOUIS - XIV.
LOUIS - XV.
LOUIS - XVI.
LOUIS - XVIII.

M

MALL (de la), Dureau.
MARGRA.
MARIN.
MARINO (de).
MARMOL.
MARTEL (Marquis de).
MARTINO, Renato.
MASSIAC.
MAUREPAS (de).
MENDOZA (de), Don Bernardin.
MEZZO - MORTO.
MICHEL (Consul).
MOLTEDE.
MONCHENU (de).
MONDEJAR. (Marquis de).
MORA.

N

NELSON (amiral).
NOAH.
NYSSEN. Antoine.

O

O'BRIEN, Richard.
OGLANDER.
OSIA (d'), Landgrave.
OUTREY, Elisabeth.

P

PAOLI. Pascal.
PAUL (de). Saint-Vincent.
PELISSIER.
PESSONNEL.
PEYSSONNEL.
PHILIPPE II.
PINTO (de).
PLEVILLE.
POIRON.
POLLINI, Gaétano.

11 - ابن غلبون، محمد بن خليل: التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من أخبار، تحقيق الطاهر الزاوي، ط. مكتبة النور، طرابلس، ليبيا، 1967.
12 - ابن تنفذ القسنطيني: الفارسية في مبادىء الدولة الحفصية، تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، ط. الدار التونسية للنشر، تونس، 1968.
13 - أبو راس، محمد الجربي: مؤنس الأحبة في أخبار جربة، تحقيق محمد المرزوقي، المطبعة الرسمية، تونس، 1960.
14 - أرجمند، كوران (ترجمه عن التركية عبد الجليل التميمي): السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تونس، 1974.
15 - الباجي، محمد بن محمد بن يوسف الحاج الصغير: المَشْرَعْ الملكي في سلطنة أولاد حسين بن علي التركي، (ترجمه إلى الفرنسية فيكتور سار ومحمد الأصرم)، ط/2، دار بو سلامة، تونس (د. ت).
16 - الباجي المسعودي، محمد: الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، ط. تونس 1283 هـ/ 1865 م.
17 - بدوي، عبد الرحمن: موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، 1984.
18 - بروكلمان، كارل، ترجمة عبد الحليم النجار وآخرين: تاريخ الأدب العربي، دار المعارف بمصر، ط/4، 1977.
19 - البكري، أبو عبيد: المُغْرِبْ في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، تحقيق البارون دي سلان، طبعة الجزائر، 1857، أعادت نشره بالأوفست مكتبة المُثَنى ببغداد.
20 - البلاذري، أحمد بن يحيى: فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1978.
21 - بنن تاويت، محمد: تاريخ سبتة، نشر دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1983.
22 - بيرم الخامس، محمد التونسي: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، طبعة دار صادر (أوفست)، بيروت (د. ت).
23 - التجاني، عبد الله بن محمد: تقييد الرحلة، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، ط/2، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، 1981.
24 - التميمي، عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 - 1871، الدار التونسية للنشر، 1972.
25 - خوجة، حسين: ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، 1975.
26 - خوجة، حمدان: كتاب المرآة: لمحة تاريخية وإحصائية حول إيالة الجزائر، تحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 1982.
27 - دوزي: تكملة المعاجم العربية، جزءان، نشر مكتبة، بيروت، 1981.
28 - الزاوي، الطاهر أحمد: معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، طرابلس، 1968.

29 ـ الزركشي، محمد بن إبراهيم اللؤلؤي: تاريخ الدولتين الموحُدية والحفصية، تحقيق الشيخ محمد ماضور، طبعة المكتبة العتيقة، تونس، 1966.
30 ـ الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط /4، 1979.
31 ـ سامح عزيز، (ترجمه عن التركية عبد السلام أدهم): الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، طرابلس، ليبيا، 1969.
32 ـ السرّاج، محمد الوزير الأندلسي: الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، الجزء الأول طبعته الدار التونسية للنشر، تونس، 1970، والجزء الثاني طبعته دار الكتب الشرقية، تونس، 1973.
33 ـ سعدالله، أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال، ط. معهد البحوث والدراسات العربية ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1976.
34 ـ سعيد، إدوارد، ترجمه عن الإنجليزية كمال أبو ديب: الاستشراق: المعرفة، السلطة والإنشاء، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981.
35 ـ الشريف، البشير بن الحاج عثمان: أضواء على تاريخ تونس الحديث، ط. دار بو سلامة، تونس (د. ت.)
36 ـ الصنهاجي، أبو بكر (البيْذق): أخبار المهدي بن تُومرت، تحقيق عبد الحميد حاجيّات، ط. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
37 ـ طربين، أحمد: التأريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث، دراسة في حركة التأليف التاريخي في أقطار الوطن العربي، جامعة دمشق، 1970.
38 ـ عبد الوهاب، حسن حسني: خلاصة تاريخ تونس، ط. الدار التونسية للنشر، تونس، 1968.
39 ـ عبد الوهاب، حسن حسني: ورقات من الحضارة العربية الإفريقية التونسية، 3 أجزاء، نشر مكتبة المنار، تونس، 1972.
40 ـ العقيقي، نجيب: المستشرقون، 3 أجزاء، دار المعارف بمصر، 1965.
41 ـ فريد، محمد (المحامي): تاريخ الدولة العليّة العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط. دار النفائس، بيروت، 1983.
42 ـ فيرو، لوران ـ شارل، تعريب وتحقيق محمد عبد الكريم الوافي: الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ط/2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1983.
43 ـ كحالة، عمر رضا: معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت).
44 ـ لسان الدين بن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، القاهرة، 1956.
45 ـ المالكي: رياض النفوس في علماء القيروان وإفريقية، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، 1951.

أولاً: المصادر والمراجع العربية والمعرَّبة:

1 - ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم الرُّعيْني: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق محمد شمّام، طبعة المكتبة العتيقة، تونس، 1387 هـ.
2 - ابن أبي زرع الفاسي: الأنيس المطرب بروْض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، طبعة دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973.
3 - ابن أبي الضيَّاف، أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، طبعة الدار التونسية للنشر وكتابة الدولة للشؤون الثقافية، تونس (8 أجزاء)، 1963 - 1979.
4 - ابن تغري بردي، جمال الدين الأتابكي: النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، ط. القاهرة، 1963.
5 - ابن خلدون، عبد الرحمن: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، طبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981.
6 - ابن خلدون، عبد الرحمن: المقدّمة، طبعة كاترمير، باريس، 1858، وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت).
7 - ابن خلكان، شمس الدين: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت، 1977.
8 - ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، تحقيق عبد المنعم عامر، طبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1961.
9 - ابن عبدالعزيز، الحاج حمّودة: الكتاب الباشي، تحقيق الشيخ محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970.
10 - ابن عذاري المراكشي: البيان المُغْرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ليفي بروفنصال، ط. دار الثقافة العربية، بيروت (د. ت).

11. DE SAINT - GERVAIS*
Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et nouveau royaume de Tunis. Paris, 1736.
12. DEVOULX, A.*
Tachrifat, recueil des notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger. Alger, 1853.
13. DU CASTEL, Jacques:*
Relation du voyage de M. de Brèves en Terre-Sainte et dans les Etats barbaresques, Paris, 1630.
14. DUREAU DE LA MALLE:*
Relation des voyages de Peyssonnel et Desfontaine, Paris, 1838.
15. GUIGA, Tahar
Dorgouth Rais, Maison Tunisienne de l'Edition. Tunis, 1974.
16. GUYON, Dr.*
Histoire chronologique des épidémies du nord de l'Afrique (extrait du: Mémoire pour servir à l'histoire de Tunis, de Paul Lucas, Paris, 1712).
17. LELIAND*
l'Histoire navale de l'Angleterre.
18. LORENZ, Otto
Catalogue général de la librairie française pendant 25 ans (1840 - 1865). Tome IV.
19. MARIN*
Storia civile e politica del commercio Veneziano. Tome VIII, Venise, 1808.
20. MONOD, Théodore
De Tripoli à Tombouctou: le dernier voyage de Laing, 1825 - 1826. Paris, Société frai çaise d'Histoire d'Outre-Mer.
21. PELISSIER*
Mémoires historiques (Tome VI de l'ouvrage de la Commission scientifique de l'Algérie).
22. POIRON*
Mémoire écrit en 1752 (?)
23. QUERRARD, J. M. & BOURQUELOT, Félix
La litterature française contemporaine, 1827 - 1849; Dictionnaire bibliographique. To. VI, Paris, 1857.
24. ROUSSEAU, Alphonse
Chronique de la Régence d'Alger, traduit d'un manuscrit arabe intitulé: «El-Zohra Nayerat», Alger, Impr. du gouvernement, 1841.
25. ROUSSEAU, Alphonse
Parnasse orientale, ou Dictionnaire historique et critique des meilleurs poètes ancier modernes de l'Orient, contenant des extraits de leurs productions les plus estimées; A Brachet et Bastide, 1841.
26. ROUSSEAU, Alphonse
l'Etablissement des Turcs à Tunis (trad. de l'ouvrage d'Hassine Khodja), Alge Moniteur Algérien), 1845.
27. ROUSSEAU, Alphonse
Cadeaux des Epoux; ou: «Touhfat El-Arous», Paris, 1848.

28. ROUSSEAU, Alphonse
Trad. TIDJANI (Abou Mohamed Abd Allah Ibn Ibrahim). Voyage dans la Régence de Tunis; Paris, 1853.
(Extrait du Journal Asiatique, 1852 - 1853).
29. ROUSSEAU, Alphonse
Chronique du Beilik d'Oran par un secrétaire du Bey Hassan. Trad. par Alphonse Rousseau, 1er drogman du consulat général de France à Tunis, Alger 1856.
30. ROUSSEAU, Alphonse
Bibliothèque Publique de Tunis, Revue Africaine, Tome II, 1862.
31. ROUSSEAU, Alphonse
Annales Tunisiennes; ou aperçu historique sur la Régence de Tunis. Bastide, Alger & Challamel, Paris, 1864.
32. SERRES, Jean
La politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de Juillet, Paris, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, 1925.

أولاً: المصادر والمراجع العربية والمعرّبة:

1 ـ ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم الرُّعيْني: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق محمد شمّام، طبعة المكتبة العتيقة، تونس، 1387 هـ.

2 ـ ابن أبي زرع الفاسي: الأنيس المطرب بروْض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، طبعة دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973.

3 ـ ابن أبي الضيّاف، أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، طبعة الدار التونسية للنشر وكتابة الدولة للشؤون الثقافية، تونس (8 أجزاء)، 1963 ـ 1979.

4 ـ ابن تغري بردي، جمال الدين الأتابكي: النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، ط. القاهرة، 1963.

5 ـ ابن خلدون، عبد الرحمن: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، طبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981.

6 ـ ابن خلدون، عبد الرحمن: المقدّمة، طبعة كاترمير، باريس، 1858، وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت).

7 ـ ابن خلكان، شمس الدين: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس. طبعة دار صادر، بيروت، 1977.

8 ـ ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، تحقيق عبد المنعم عامر، طبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1961.

9 ـ ابن عبدالعزيز، الحاج حمّودة: الكتاب الباشي، تحقيق الشيخ محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970.

10 ـ ابن عذاري المراكشي: البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ليفي بروفنصال، ط. دار الثقافة العربية، بيروت (د. ت).

11. DE SAINT - GERVAIS*
Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et nouveau royaume de Tunis. Paris, 1736.
12. DEVOULX, A.*
Tachrifat, recueil des notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger. Alger, 1853.
13. DU CASTEL, Jacques:*
Relation du voyage de M. de Brèves en Terre-Sainte et dans les Etats barbaresques, Paris, 1630.
14. DUREAU DE LA MALLE:*
Relation des voyages de Peyssonnel et Desfontaine, Paris, 1838.
15. GUIGA, Tahar
Dorgouth Rais, Maison Tunisienne de l'Edition. Tunis, 1974.
16. GUYON, Dr.*
Histoire chronologique des épidémies du nord de l'Afrique (extrait du: Mémoire pour servir à l'histoire de Tunis, de Paul Lucas, Paris, 1712).
17. LELIAND*
l'Histoire navale de l'Angleterre.
18. LORENZ, Otto
Catalogue général de la librairie française pendant 25 ans (1840 - 1865). Tome IV.
19. MARIN*
Storia civile e politica del commercio Veneziano. Tome VIII, Venise, 1808.
20. MONOD, Théodore
De Tripoli à Tombouctou: le dernier voyage de Laing, 1825 - 1826. Paris, Société française d'Histoire d'Outre-Mer.
21. PELISSIER*
Mémoires historiques (Tome VI de l'ouvrage de la Commission scientifique de l'Algérie).
22. POIRON*
Mémoire écrit en 1752 (?)
23. QUERRARD, J. M. & BOURQUELOT, Félix
La litterature française contemporaine, 1827 - 1849; Dictionnaire bibliographique. Tome VI, Paris, 1857.
24. ROUSSEAU, Alphonse
Chronique de la Régence d'Alger, traduit d'un manuscrit arabe intitulé: «El-Zohrat-el Nayerat», Alger, Impr. du gouvernement, 1841.
25. ROUSSEAU, Alphonse
Parnasse orientale, ou Dictionnaire historique et critique des meilleurs poètes anciens e modernes de l'Orient, contenant des extraits de leurs productions les plus estimées; Alger Brachet et Bastide, 1841.
26. ROUSSEAU, Alphonse
l'Etablissement des Turcs à Tunis (trad. de l'ouvrage d'Hassine Khodja), Alger (l Moniteur Algérien), 1845.
27. ROUSSEAU, Alphonse
Cadeaux des Epoux; ou: «Touhfat El-Arous», Paris, 1848.

28. ROUSSEAU, Alphonse
Trad. TIDJANI (Abou Mohamed Abd Allah Ibn Ibrahim). Voyage dans là Régence de Tunis; Paris, 1853.
(Extrait du Journal Asiatique, 1852 - 1853).
29. ROUSSEAU, Alphonse
Chronique du Beilik d'Oran par un secrétaire du Bey Hassan. Trad. par Alphonse Rousseau, 1er drogman du consulat général de France à Tunis, Alger 1856.
30. ROUSSEAU, Alphonse
Bibliothèque Publique de Tunis, Revue Africaine, Tome II, 1862.
31. ROUSSEAU, Alphonse
Annales Tunisiennes; ou aperçu historique sur la Régence de Tunis. Bastide, Alger & Challamel, Paris, 1864.
32. SERRES, Jean
La politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de Juillet, Paris, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, 1925.

مؤلفات وترجمات وتحقيقات
الدكتور محمد عبد الكريم الوافي

أ ـ المؤلفات:

1 ـ الطريق إلى لوزان: الخفايا الدبلوماسية والعسكرية للغزو الإيطالي لليبيا، طبعة أولى، دار الفرجاني، طرابلس ـ ليبيا، 1977.

2 ـ EL-WAFI, Mohamed Abdelkarim:
Charles Féraud et la Libye: ou portrait d'un consul de France à Tripoli au XIX^e siècle: 1876 - 1884. Dar- Al-Farjani. Tripoli. Libye. 1977.

3 ـ في تاريخ العرب الحديث: يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر. طبعة المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط/1، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية، 1984.

ب ـ التحقيق والترجمة عن الفرنسية:

1 ـ تاريخ الفلسفة المعاصرة في أوروبا
تأليف بوخينسكي
الطبعة الأولى، مكتبة الفرجاني، طرابلس ـ ليبيا، 1970.

2 ـ من داخل معسكرات الجهاد في ليبيا
تأليف جورج ريمون
ط/2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1983.

3 ـ الحوليات الليبية: منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي
تأليف شارل فيرو
ط/2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1983.

الفهرس

الباب الثالث

الباب الرابع